الصحافة العربية المهاجرة

د. فاروق أبوزيد
أستاذ ورئيس قسم الصحافة
كلية الإعلام - جامعة القاهرة

١٩٩٣

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٢٦٤٠١

مقدمة الطبعة الثانية

تظهر هذه الطبعة الجديدة من كتاب "الصحافة العربية المهاجرة"، بعد مضي حوالي سبع سنوات على صدور طبعته الأولى في نهاية عام ١٩٨٥م، وقد حفلت هذه السنوات السبع بالعديد من المتغيرات العربية والدولية، وقد حفرت هذه المتغيرات بصماتها على مسار ظاهرة الهجرة الصحفية العربية، ففي نهاية هذه السنوات السبع، انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب، أما في العالم العربي فقد تحولت الحرب الباردة العربية إلى حرب ساخنة في الخليج، وقد أطاحت هذه الحرب، ضمن أشياء كثيرة، بعدد من أهم الصحف العربية المهاجرة، فقد توقفت مجلات "كل العرب" و "اليوم السابع" اللتان تصدران في باريس، و"الدستور" و "التضامن" اللتان تصدران في لندن.

كما شهدت السنوات السبع تدهور أوضاع المجلات العربية المهاجرة بشكل عام، حيث توقفت في فترات متفرقة منها مجلة "المستقبل" و "الطليعة العربية" اللتان تصدران في باريس، ومجلة "الدعوة" التي تصدر في النمسا، وفقد عدد آخر من المجلات العربية المهاجرة بعض النفوذ الذي كانت تتمتع به، مثل مجلة "الحوادث" التي تصدر في لندن، ومجلة "الوطن العربي" التي تصدر في باريس.

وفي الوقت نفسه ازدهرت الجرائد العربية اليومية المهاجرة، ففي مدينة لندن وحدها يصدر اليوم خمس صحف يومية وهي "الشرق الأوسط" و "العرب" و "الحياة" و "القدس" و "صوت الكويت الدولي"، بالإضافة إلى نمو ظاهرة الطبعات الدولية لعدد من الصحف العربية اليومية، مثل "الأهرام الدولي" و "القبس الدولي".

كذلك تميزت تلك الفترة بالإستقطاب شبه الكامل للصحف العربية المهاجرة من قبل بعض الأنظمة العربية، وأصبح من الصعب العثور على صحيفة عربية مهاجرة "مستقلة" بالمعنى الحقيقي، وقد ساعد على ذلك أن الإرتفاع الكبير في تكلفة إصدار الصحف في أوروبا، دفع بالقلة النادرة من الصحف العربية المستقلة إلى الإرتماء

في أحضان بعض الأنظمة العربية تحت ضغط الحاجة إلى التمويل، لذلك فقد حفلت هذه الفترة بتحوّلات كثيرة تم فيها انقلاب كامل في مواقف وسياسات بعض الصحف العربية المهاجرة، حيث انتقل بعضها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وانتقل البعض الآخر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كما تحول البعض منها من تأييد نظام عربي إلى تأييد نظام عربي آخر، عرف بمعاداته للنظام الأول، وبذلك فقدت العديد من الصحف العربية المهاجرة مصداقيتها عند القارئ العربي، وهو ما أثر على مصداقية الصحف العربية المهاجرة بشكل عام.

ومن المهم أن نعترف أنه طوال فترة عملي في إعداد الطبعة الأولى من هذا الكتاب أي منذ ربيع عام ١٩٧٧م وحتى صدوره في نهاية عام ١٩٨٥م، كنت أعاني إحساساً داخلياً بأهمية إصدار طبعة ثانية من الكتاب..!

وقد أشرت إلى ذلك -من بعيد- في مقدمة الطبعة الأولى حين كتبت: "إنني لم أكن أدري حينما اتخذت قرار إعداد هذا الكتاب أنني سأخوض في حقل ألغام خطر، فقد اكتشفت بالتدريج أن الظاهرة تختلط فيها الصحافة بالسياسة، والفكر بالتجارة، والنضال بالعمالة"، أما ما لم أشر إليه في ذلك الوقت فهو حجم المعاناة التي قاسيتها من أجل تجميع المعلومات اللازمة لإصدار الكتاب، وخاصة البيانات المتعلقة بالصحفيين المهاجرين، فقد كان البعض منهم مطارداً من قبل النظام الحاكم في بلده، أو مطلوباً من أنظمة عربية أخرى، كذلك فقد تعرض البعض الآخر لمحاولات خطف واغتيال وتصفيات جسدية، وقد حدث أن خُطف البعض منهم، وتمت تصفيتهم جسدياً بالفعل، كذلك تم تفجير مقار بعض الصحف المهاجرة.

ولكل تلك الأسباب لم أتمكن من مقابلة العدد الكافي من الصحفيين المهاجرين، وبالتالي فقد ظلت لديَّ أسئلة كثيرة بدون جواب، ووقتها فكرت في حل تصورّت أنه كاف للحصول على ما أحتاج إليه من معلومات وبيانات، فأعددت (استبياناً) علمياً، طرحت فيه عدداً من الأسئلة التي تغطي جانباً من تجارب الصحفيين المهاجرين وسيرتهم الذاتية، وأرسلت الاستبيان عن طريق البريد إلى كافة العاملين في الصحف العربية المهاجرة، بدءاً من رؤساء التحرير والكتّاب، ومروراً بالمحررين

والرسامين، وانتهاءاً بالفنيين في هذه الصحف، وللأسف لم يصلني رداً واحداً..!

ومن هنا قلت أن الطبعة الثانية للكتاب كانت ضرورة، ذلك أن صدور الطبعة الأولى قد طمأن أكثرية العاملين في الصحف العربية المهاجرة إلى المؤلف، وقد قدر بعضهم الجهد الموضوعي الذي بذل في إعداد الكتاب، ولم أجد بعد ذلك صعوبة في الإتصال بمن أريد من الصحفيين العرب المهاجرين خلال زياراتي المتعددة إلى لندن أو باريس أثناء الإعداد للطبعة الثانية من الكتاب، بل لقد تفضل البعض منهم وسعى إلى مقابلتي في القاهرة، وقدموا لي كل ما أحتاج إليه من بيانات ومعلومات، وهكذا تجمعت بين يدي مادة الطبعة الثانية، وهي مادة أتاحت لي إعادة تفسير بعض الظواهر، وإلقاء الضوء على جوانب كانت خافية في الموضوع، وتعديل بعض الآراء والأفكار والأحكام التي نشرت في الطبعة الأولى على ضوء الحقائق الجديدة.

ومن المهم أن نشير إلى أن كافة فصول الكتاب قد أعيدت كتابتها من جديد في الطبعة الثانية والتي يجدها القارئ بين يديه، باستثناء الفصل الأول والخاص بالأصول التاريخية لهجرة الصحافة العربية، إذ لم تدخل عليه سوى تعديلات طفيفة، كذلك فقد أضيفت إلى هذه الطبعة فصول جديدة لم تكن في الطبعة الأولى، مثل الفصل التاسع الخاص بالهجرة المعاصرة للصحافة السورية، والفصل العاشر الخاص بدراسة حالة جريدة الحياة، والفصل الثاني عشر والخاص بمستقبل الصحافة العربية المهاجرة، كذلك فقد حرصنا على أن نُضمن بقية الفصول أبرز الصحف العربية الجديدة التي ظهرت في المهجر بعد صدور الطبعة الأولى، أي منذ عام ١٩٨٥م، وحتى تسليم أصول الطبعة الثانية إلى المطبعة في نهاية شهر إبريل ١٩٩٢م.

ويتبقى لي في هذه المقدمة الإشارة إلى ثلاثة قضايا هامة: أما القضية الأولى، فتتعلق بتمويل الصحف العربية المهاجرة فقد انصبت أغلب التعليقات التي نشرت حول الكتاب بعد ظهور طبعته الأولى على نقد ما تضمنه الفصل الخاص بتمويل هذه الصحف فقد اعترض البعض على ما انتهيت إليه من نتائج عن وجود عدد من الصحف المهاجرة التي تعتمد بالكامل على الدعم المالي الذي تقدمه لها

بعض الأنظمة العربية الحاكمة، رغم أن هذه النتائج قد تم التوصل إليها من خلال منهج علمي يقوم على استخدام الأسلوب الإحصائي للمساحات الإعلانية في هذه الصحف، وما إذا كانت نسبتها تسمح بتمويل الصحيفة، كذلك تم استخدام أداة تحليل المضمون، للتعرف على هوية المساحات الإعلانية في تلك الصحف المهاجرة، وما إذا كانت إعلانات تجارية تسويقية؟ أم إعلانات تخفي بين طياتها دعم مستتر؟!

وقد أكدت تجربة السنوات السبع التي مرت على إصدار الطبعة الأولى، سلامة ما انتهينا إليه من نتائج، فقد توقفت عن الصدور كافة الصحف العربية المهاجرة التي أكدنا أنها تعيش على الدعم وحده، وقدمت لنا حرب الخلية نموذجاً صارخاً يؤكد سلامة ما توصلنا إليه من نتائج، فعندما توقف وصول الدعم العراقي إلى الصحف العربية المهاجرة الناطقة بلسانه والمؤيدة له، بسبب الحصار الإقتصادي الذي فُرض عليه بعد غزو الكويت، انهارت هذه الصحف، وتوقفت فجأة عن الصدور من تلقاء نفسها..!

أما **القضية الثانية**، فهي خاصة بالخلاف حول مفهومي (الصحافة المهاجرة) و (الصحافة الدولية)، فقد أشار عدد من الذين علقوا على الطبعة الأولى من الكتاب إلى رفضهم لمصطلح (الصحافة العربية المهاجرة)، واقترحوا اصطلاحاً بديلاً له، وهو "الصحافة العربية الدولية".

وفي حقيقة الأمر فإن هذا الخلاف ليس مجرد تباين في الرأي بين المفهوم (الأكاديمي) لمصطلح ما، وبين الإستخدام (العملي) لهذا المصطلح في الحياة اليومية، فما أكثر المصطلحات التي تعاني من هذا التباين في لغتنا وثقافتنا العربية، ولكن الأمر هنا، أشمل وأعمق تأثيراً من التباين بين لفظ ومعناه، فهو لا يرتبط بماضي أو حاضر الصحافة العربية التي تصدر في المهجر، وإنما ستكون له انعكاسات حاسمة على مستقبل هذه الصحافة، ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى أن النظر إلى هذه الصحافة باعتبارها صحافة مهاجرة، يعني بالضرورة، أن مصير هذه الصحف هو العودة إلى أرض الوطن، بصرف النظر عن قصر أو طول المدة التي تقضيها في المهجر، وذلك عندما تزول العوامل التي دفعتها إلى الهجرة.

أما إذا نظرنا إلى الصحف العربية التي تصدر في المهجر، باعتبارها صحف دولية، فإن ذلك يعني أن هذه الظاهرة، إنما هي تطور طبيعي في الصحافة العربية، وبالتالي فعلينا أن لا نتوقع عودتها إلى أرض الوطن!

وقد كان من الضروري أن تأخذ هذه القضية حقها الكامل في المناقشة في الفصل الثاني عشر، والأخير من هذا الكتاب والذي يأخذ عنوان (مستقبل الصحافة العربية المهاجرة).

أما **القضية الثالثة**، فهي تتعلق بالفصل العاشر الذي استحدثناه في الطبعة الثانية والذي نتخذ له عنوان «جريدة الحياة، دراسة حالة»، وقد سبق أن أشار المؤلف في مقدمة الطبعة الأولى، أن طبيعة موضوع الصحافة العربية المهاجرة، قد فرضت عليه استخدام أكثر من منهج علمي في البحث، وذلك بسبب تنوع الموضوع وتعدد مجالاته، وكان أن استخدم المؤلف كل من المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون، بالإضافة إلى عدد من أساليب وأدوات البحث العلمي مثل الاستمارة والاستبيان وغيرهما، وفي الطبعة الثانية من الكتاب يلاحظ القارئ أننا نضيف منهجاً آخر للبحث، وهو منهج "دراسة الحالة"، ذلك المنهج الذي يستخدم غالباً لإخضاع ظاهرة ما للدراسة المتعمقة، بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة محل البحث، بما يُمَكِّن من الحصول على تفسيرات موضوعية لأبعاد الظاهرة.

وقد دفعني لاستخدام هذا المنهج، أن الكتاب يتضمن البحث في عشرات الصحف العربية المهاجرة وضعفهم أو أكثر من الصحفيين العرب المهاجرين، وقد كان من المستحيل تصور إخضاع كافة هذه الصحف وأولئك الصحفيين، كلاً على حده لدراسة علمية متعمقة، إذ أن ذلك فوق قدرات أي باحث فرد، فضلاً عما يتطلبه هذا العمل من وقت قد يتعدى عمر الباحث بأكمله ..!

لذلك رأيت اختيار صحيفة عربية مهاجرة وإخضاعها للبحث العلمي المتعمق باستخدام منهج "دراسة الحالة" بالإضافة إلى الاستعانة بعدد من أدوات البحث العلمي الأخرى داخل إطار المنهج نفسه، مثل الاستمارة والاستبيان، والمقابلة

المقننة، وتحليل المضمون، والأخير نستخدمه باعتباره أداة وليس منهجاً.!

وهكذا يمكن اعتبار هذه الدراسة نموذجاً لكيفية إخضاع أية صحيفة مهاجرة للبحث العلمي المتعمق، كذلك فإن النتائج التي نحصل عليها من خلال هذه الدراسة، يمكن أن تلقي بأضواء جديدة على مجمل ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة.

أما سبب اختيارنا لجريدة الحياة لكي تكون موضوع هذه الدراسة المتعمقة والتي نفرد لها الفصل العاشر بالكامل، فلأنها -في اعتقادنا- الصحيفة اليومية العربية المهاجرة التي ينطبق عليها أكثر من غيرها مفهومنا للصحافة المهاجرة، فهي من الصحف التي صدرت في الوطن العربي، لبنان، واستمرت في الصدور منذ عام ١٩٤٦م وحتى عام ١٩٧٦م حيث استطاعت أن تصنع لنفسها إسماً كبيراً في الصحافة اللبنانية والعربية، وقد توقفت عن الصدور في بيروت بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، وبعد توقفها لمدة اثني عشر عاماً عاودت الصدور في لندن عام ١٩٨٨م، وقد نضيف إلى ذلك أنها أحدث الصحف العربية المهاجرة ورغم ذلك فقد أصبح لها حضور كبير على الساحة الصحفية العربية في المهجر، كما أنها الصحيفة الوحيدة التي تعترف بأنها صحيفة مهاجرة، في الوقت الذي تدعي فيه غالبية الصحف الأخرى، أنها صحف دولية ..!

وأخيراً، فقد كانت مقالتنا عن الصحافة العربية المهاجرة، والتي نشرت بمجلة "الدوحة الثقافية" في عدد أغسطس ١٩٧٩م، تطرح من الأسئلة أكثر مما تقدم من إجابات؛ وفي الطبعة الأولى من هذا الكتاب، والتي ظهرت في نهاية عام ١٩٨٥م، فقد قدمنا من الإجابات بقدر ما طرحنا من أسئلة، أما في هذه الطبعة الجديدة من الكتاب، فنقدم من الإجابات أكثر مما نطرح من أسئلة!، ولعل السبب في ذلك، أن ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة قد ترسخت بمرور الوقت وأصبحت أكثر وضوحاً وتحديداً، وبالتالي صارت أكثر قابلية للتحليل الموضوعي والفهم السليم.

فاروق أبو زيد

أول مايو ١٩٩٢م

مقدمة الطبعة الأولى

لا شك أن الصحافة العربية المهاجرة أصبحت اليوم ظاهرة لا يمكن تجاهلها، وتزداد أهمية هذه الظاهرة يوماً بعد يوم، ذلك أن عدد الصحف العربية المهاجرة يرتفع بمضي الوقت ولا تمر بضعة أشهر دون أن تصدر صحيفة عربية جديدة في لندن أو باريس أو في عواصم أجنبية أخرى ..!

وتثير هذه الظاهرة عدة قضايا خلافية، فالصحف العربية المهاجرة يمكن أن تشكل نزيفاً مستمراً من شأنه أن يحرم الصحافة العربية من أفضل عناصرها، وعلى المستوى البعيد فإن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف الصحافة العربية المحلية لصالح الصحافة العربية المهاجرة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن تزايد نفوذ هذه الصحف وتنامي تأثيرها في الحياة السياسية العربية، يعطي هذه الظاهرة بعداً خطيراً، لأنه يعني وضع أدوات التأثير الصحفي بين أيدي تعيش خارج حدود الوطن العربي.!

ومن ناحية أخرى فإن للصحف العربية المهاجرة بعداً آخر يكشف عن جوانب إيجابية في الظاهرة، فإن ظهور هذه الصحف قد يدفع الصحافة العربية المحلية إلى تطوير إمكانياتها لتواجه المنافسة القادمة عبر البحر المتوسط. كذلك فإن هذه الصحف المهاجرة يمكن أن تكون معمل تفريخ لجيل جديد من الصحفيين العرب مصيرهم الحتمي العودة إلى أرض الوطن العربي بأقطاره المتعددة، لينقلوا إليها ما اكتسبوه من خبرات متطورة أخذوها عن الصحافة الأوروبية.

والهجرة الحالية للصحافة العربية والتي أخذت شكل الظاهرة منذ عام ١٩٧٥م حتى الآن لا يمكن فهمها بدون تتبع أصولها في تاريخ الصحافة العربية، حيث أن الهجرة، ظاهرة قديمة عرفتها الصحافة العربية في فترة مبكرة من تاريخها، فقد نشأت الصحافة العربية في عام ١٨٢٨م حين صدرت جريدة الوقائع المصرية، أما أول صحيفة عربية مهاجرة فقد ظهرت في عام ١٨٥٥م عندما أصدر رزق الله

حسون الحلبي صحيفة مرآة الأحوال في الآستانة عاصمة الدولة العثمانية. أي بعد سبعة وعشرين عاماً فقط من نشأة الصحافة العربية.

وقد اتخذت هجرة الصحافة العربية مساران:

الأول: الهجرة الخارجية التي تمثلت في الهجرة من الأقطار العربية إلى خارج الوطن العربي، سواء إلى تركيا أو دول أوروبا أو الأمريكتين.

والثاني: الهجرة الداخلية من قطر عربي إلى قطر عربي آخر.

وكانت لهذه الهجرة بشقيها الخارجي والداخلي مظهران رئيسيان:

الأول: هجرة الصحف العربية وإعادة إصدارها من جديد في بلاد المهجر.

والثاني: هجرة الصحفيين، وقيامهم بإصدار صحف جديدة في بلاد المهجر، أو المشاركة في تحرير الصحف العربية التي تصدر بهذه البلاد.

وقد بدأت ظاهرة هجرة الصحافة العربية تثير انتباهي منذ صيف عام ١٩٧٧م عندما كنت أقضي عدة شهور خلال ربيع وصيف عام ١٩٧٧م في بريطانيا كمحاضر في مركز التدريب الصحفي التابع لمجموعة تومسون الصحفية، حيث شاهدت عن كثب بداية بروز هذه الظاهرة، فبدأت في جمع بعض المعلومات الأولية عن الموضوع، وقد شكلت هذه المعلومات فيما بعد مادة دراسة صغيرة نشرتها بمجلة (الدوحة) الثقافية الشهرية في عدد شهر أغسطس ١٩٧٩م ولعل هذه الدراسة كانت أول إشارة علمية نشرت حول هذا الموضوع ولا بد من الاعتراف بأن هذه الدراسة الأولية قد طرحت من الأسئلة أكثر مما قدمت من إجابات ..!

ثم توالى بعد ذلك ظهور الصحف العربية المهاجرة، بحيث تحولت إلى ظاهرة لا يمكن تجاهلها، وهو الأمر الذي دفعني إلى التفكير في إعداد دراسة متكاملة عن الموضوع، لا تقف عند حدود الموجة الحالية لهجرة الصحافة العربية، وإنما ترجع إلى جذور الظاهرة في تاريخ الصحافة العربية.

ولم أكن أدري حين اتخذت هذا القرار في نهاية عام ١٩٧٧م أني سأخوض في

حقل ألغام خطر، فقد اكتشفت بالتدريج أن الظاهرة تختلط فيها الصحافة بالسياسة، والفكر بالتجارة، والنضال بالعمالة، ناهيك عن الجهد الذي تتطلبه ملاحقة الإصدارات الجديدة للصحف المهاجرة، ومتابعة التطور والتغير في سياسات هذه الصحف ومواقفها، بالإضافة إلى صعوبة توفير الأعداد اللازمة للدراسة من هذه الصحف جميعها ..!

ولم تكن الصعوبة في الحصول على المادة العلمية الخاصة بالأصول التاريخية لظاهرة الهجرة في الصحافة العربية بأقل من الصعوبات المتعلقة بالصحف العربية المهاجرة في الفترة الحالية، فالمراجع التاريخية قليلة، إن لم تكن نادرة!

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد ظاهرة الهجرة في تاريخ الصحافة العربية منذ نشأة هذه الظاهرة وحتى اليوم، وذلك من خلال طرح عدة تساؤلات، لعل من أهمها التساؤلات التالية:

* هل كانت هجرة الصحف العربية والصحفيين العرب داخل الوطن العربي أو خارجه بسبب افتقاد هذه الصحف وأولئك الصحفيين لحرية التعبير الصحفي داخل أقطارهم العربية.
* هل تلعب الصحف العربية المهاجرة دور الأداة لبعض الأنظمة العربية في الدفاع عن سياساتها الداخلية والعربية والدولية، وسلاح إعلامي تستخدمه في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها.
* هل تعتمد الصحف العربية المهاجرة في تغطية نفقات إصدارها على التمويل الذاتي، أم تعتمد على التمويل الخارجي المباشر (الدعم المادي). أم تعتمد على التمويل غير المباشر (إعلانات الدعم) من بعض الأنظمة العربية.

وقد تطلبت طبيعة البحث تقسيم الدراسة إلى قسمين، الأول خاص بالأصول التاريخية لظاهرة هجرة الصحافة العربية منذ عام ١٨٥٥م (تاريخ ظهور أول صحيفة عربية مهاجرة) حتى أوائل السبعينات من هذا القرن، أما القسم الثاني فهو يتناول التجربة الحالية للصحافة العربية المهاجرة والتي بدأت تتخذ شكل

الظاهرة منذ عام ١٩٧٥م وحتى الآن.

وكان لتنوع مجالات الدراسة وتعدد أبعادها، أن لجأ الباحث إلى الاستعانة بأكثر من منهج علمي للبحث، ففي القسم الأول من الدراسة والخاص بالأصول التاريخية لظاهرة الهجرة الصحفية، اعتمد الباحث على المنهج الاجتماعي في الدراسات التاريخية، وذلك للربط بين هجرة الصحافة العربية وبين نمو الأفكار الليبرالية في بعض أجزاء الوطن العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم الربط بين ظهور الأفكار الليبرالية وبين التطور الاجتماعي والاقتصادي في هذه المجتمعات في الاتجاه الرأسمالي. فظاهرة الهجرة في الصحافة العربية ظهرت كرد فعل لعجز النظام السياسي القائم في بعض الأقطار العربية عن التلاؤم مع الحقائق الجديدة التي فرضها التطور الاجتماعي والاقتصادي باتجاه الرأسمالية، وكان أن ضاق الإطار الإستبدادي لهذه الأنظمة عن استيعاب الحريات الليبرالية التي تطلبها التطور الرأسمالي وفي مقدمتها الحريات الصحفية فحدث الصدام بين الصحافة والنظام السياسي، فلجأت الصحافة إلى الهجرة، أملاً في تغيير الإطار الإستبدادي من الخارج، بعد أن فشلت في تغييره من الداخل، وتقدم لنا الصحافة الشامية والصحافة المصرية نموذجين مثاليين لتطبيق هذا المنهج، كذلك يشمل البحث بعض الدراسات الوصفية والتحليلية، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة الحالية للصحافة العربية، وهو الأمر الذي دفع الباحث إلى استخدام أدوات بحث متعددة، منها أداة تحليل المضمون كما حدث في المباحث التي تتناول صورة الأنظمة العربية في الصحافة العربية المهاجرة، كذلك تم استخدام الأسلوب الإحصائي وخاصة في المباحث التي تتناول تمويل الصحف المهاجرة وذلك بالتحليل الكمي للمساحات الإعلانية في هذه الصحف.

كذلك لجأ الباحث إلى الاستعانة بأداة (الإستبيان) في المبحث الخاص بهجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج العربي، حيث أعد استمارة وزعت على (٨٦) صحفياً مصرياً في أربع دول خليجية هي: المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نسجل ملاحظتين:

الأولى: أن الدراسة لا تدّعي الإحاطة الكاملة بكل ما صدر من صحف عربية مهاجرة، ولا بكل من اضطر إلى الهجرة من الصحفيين العرب، فإمكانيات أي باحث -فرد- لا يمكن أن تحيط بجميع تفاصيل مثل هذه الظاهرة التي تمتد لفترة تقرب من قرن ونصف من الزمان، والتي تنتشر عبر مساحة واسعة من الأرض تشمل العديد من أقطار الوطن العربي، بالإضافة إلى عدد غير قليل من البلاد الأوروبية التي اتجهت إليها الهجرات الصحفية العربية.

والثانية: أن الطبيعة الخاصة لظاهرة هجرة الصحافة العربية وما يحيط بها من عوامل متشابكة تختلط فيها الصحافة بالسياسة، والفكر بالتجارة، والوطنية بالعمالة، يجعل من هذه الدراسة نموذجاً لكيفية استخدام الأسلوب العلمي في البحث، للوصول إلى تفسير موضوعي لأبعاد وجوانب الكثير من الظواهر الشائكة في عالمنا العربي، والتي كثيراً ما يحجم الباحثون عن اقتحامها خوفاً من احتمالات التحيز أو الإتهام به..!

ومنتهى طموح هذا البحث أن يكون قد نجح في تقديم حقيقة ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة بأكبر قدر من الموضوعية.

فاروق أبو زيد

القاهرة، ٥ أكتوبر ١٩٨٥م

الفصل الأول

الأصول التاريخية لهجرة الصحافة العربية

أولاً: الشوام .. وظاهرة الهجرة الصحفية

كان الصحفيون الشوام أول من عرف ظاهرة الهجرة الصحفية من بين الصحفيين العرب، وقد هاجر قسم منهم إلى خارج الوطن العربي فتوجهوا أولاً إلى تركيا ثم إنجلترا، وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وقبرص وروسيا وغيرها من البلاد الأوروبية، كذلك اتخذت بعض الهجرات طريقها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية واتجه قسم آخر من الصحفيين الشوام إلى داخل الوطن العربي وقد ذهب العدد الأكبر منهم إلى مصر.

وعند التساؤل عن السبب الذي دفع الصحفيين الشوام إلى الهجرة من بلادهم، نواجه بعدد من التفسيرات التي يذهب أغلبها إلى القول بأن ذلك يعود لطبيعة الشخصية الوطنية للشاميين [1] وأن الهجرة تشكل ملمحاً أصيلاً في تكوين الشخصية الوطنية الشامية، وأنهم توارثوها عن أجدادهم الفينيقيين.

إن هذا التفسير القائم على تحليل الشخصية الوطنية الشامية، قد يصلح لتبرير الهجرة الإقتصادية، بحثاً عن العمل والفرص الأوسع للرزق، ولكنه لا يصلح لتفسير هجرة الصحف والصحفيين الشوام.

فمهنة الصحافة لم تكن طوال تلك الفترة (منتصف القرن التاسع عشر) مصدراً للثراء أو الربح السريع، أضف إلى ذلك أن نسبة لا يستهان بها من الصحفيين الشوام الذين هاجروا من بلاد الشام، كانوا من حملة الأفكار الليبرالية، وذلك في وقت، اعتبرت فيه الليبرالية مبادئ ثورية تعرض من يعتنقها لصنوف عديدة من التنكيل والإضطهاد ..

فالسبب الحقيقي لهجرة الصحفيين الشاميين، هو ما كانوا يعانونه من قسوة القيود التي يضعها الحكم العثماني التركي على حقهم في التعبير، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت "تحكم بلاد الشام مباشرة بدون وسيط من أهل البلاد" [2].

ولقد تميزت فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٩٧٦-١٩٠٩) بطابع استبدادي شمل مختلف الولايات العثمانية بصفة عامة وبلاد الشام بصفة خاصة،

فقيدت حرية الصحف الوطنية وطوردت بالتعطيل والمصادرة والإلغاء، ونكل بالصحفيين والكتّاب الأحرار، فقد كان السلطان عبد الحميد الثاني يخشى من "دولة الجرائد وصولة كتابها فأصدر أمراً بتقييد حريتها وضيق عليها المراقبة حتى صارت جسداً بلا روح"[٣].

كذلك فقد اختار السلطان عبد الحميد الثاني حكاماً لبلاد الشام من بين قواده العسكريين "فكانوا نماذج شيطانية في الاستبداد والقهر، وكان إعدام الأشخاص من غير محاكمة ولا سؤال من مألوف الأمور" [٤].

ومما يؤكد أن هجرة الصحفيون الشوام تعود إلى إفتقادهم الحرية في بلادهم أن موجة الهجرة الصحفية تناقصت عقب صدور الدستور العثماني عام ١٩٠٨، بل لقد عاد إلى بلاد الشام عدد من الصحفيين الذين سبق أن هاجروا منها.

كذلك كان اضطهاد الحكم العثماني للصحف والصحفيين في بلاد الشام، هو الذي اضطر كاتباً سورياً مثل عبد الرحمن الكواكبي أن ينشر مؤلفه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" مقالات متتابعة بجريدة "المؤيد" المصرية [٥] وخشي أن يضع إسمه عليها حتى لا يناله أو ينال أسرته في الشام أذى من جراء غضب الحكم العثماني، واكتفى بتوقيع المقالات بإسم رمزي هو "الرحالة ك.ك"، ومما يؤكد أن هجرة الصحفيين الشوام كانت بسبب افتقادهم للحرية الصحفية والفكرية، ما ذكره أيضاً محمد رشيد رضا عن أسباب هجرته من الشام إلى مصر، إذ كتب يقول: "دعاني عبد القادر القباني صاحب جريدة ثمرات الفنون، إذ كاشفته في بيروت بغرضي على السفر إلى مصر، وإنشاء صحيفة إصلاحية فيها، إلى رياسة تحرير جريدته، فقلت له ليس في البلاد حرية تمكنني من ذلك .. قال أترك الطعن في السلطان واكتب في الأخلاق، والآداب ما تشاء فلا تجد مانعاً ولا معارضاً: قلت أرأيت إذا بحثت في الكذب الذي هو شر الشرور على الإطلاق وبينت أن أكبر أسباب تشوهه وانتشاره هو الإستبداد المانع من قول الصدق والمعاقب على التزام الحق، أيمكنني أن أنشر هذا في الجريدة وأكون آمناً من عقاب الحكومة، قال كلا إن أمثال هذه المباحث لا يمكن نشرها في غير مصر فعجل بالسفر ولا تخبر بعزمك أحداً لئلا يصل الخبر إلى الوالي" [٦].

وقد كان للإضطرابات الطائفية التي وقعت في بلاد الشام عام ١٨٦٠، وما أعقبها من تشديد الرقابة على الصحف والصحفيين أثر مباشر في هذه الهجرة ومما يؤكد هذه الحقيقة أن غالبية الصحفيين الشوام الذين هاجروا خلال هذه الفترة كانوا من المسيحيين وأن استعراض بعض الأسماء البارزة منهم لكفيل بإثبات هذه الحقيقة فهناك سليم وبشارة تقلا، صاحبا الأهرام ، وأديب اسحق وسليم النقاش صاحبا مصر والتجارة، وأمين شميل صاحب الحقوق، ويعقوب صروف وفارس نمر صاحبا المقطم وچورچي زيدان صاحب الهلال ..

إن ذلك يفسر لنا أيضاً الدور الذي لعبه المسيحيين الشوام في نشر فكرة العروبة وأكسابها طابعاً علمانياً مناوئاً لفكرة الجامعة الإسلامية التي كانت تستبعد العناصر غير الإسلامية (٧)، فقد كان من نتيجة إهمال العثمانيين لتعليم اللغة العربية وآدابها، أن وجدت لها – ملجأ وملاذاً في الإرساليات المسيحية في بلاد الشام، وهكذا أتيح للمسيحيين فرصة الإطلاع والتثقيف في تاريخ العرب وآدابهم، ولغتهم، وإليهم ترجع تلك الفكرة التي ذاعت عن أن للعرب حضارة قبل الإسلام ثم ازدهرت على يد الإسلام.

ثانياً: الهجرة الخارجية للصحافة الشامية

عرفت الصحافة العربية ظاهرة الهجرة في فترة مبكرة من نشأتها، إذ يبدأ تاريخ الصحافة العربية المهاجرة في عام ١٨٥٥م، حين هاجر رزق الله حسون الحلبي إلى مدينة الأستانة، عاصمة الخلافة العثمانية، وأصدر بها جريدة "مرآة الأحوال"، أي أن أول صحيفة عربية مهاجرة ظهرت بعد سبعة وعشرين عاماً فقط من صدور أول صحيفة عربية وهي جريدة "الوقائع المصرية" التي صدرت بالقاهرة في عام ١٨٢٨م (٨).

ويلاحظ أن الهجرة الصحفية الشامية اتجهت أولاً إلى تركيا وذلك في نهاية حكم السلطان عبد العزيز واستمرت هذه الهجرة طوال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) رغم ما عرف عن الحكم العثماني من كره للحريات الصحفية، ومطاردة للكتاب الأحرار، فالسلطان عبد الحميد "لم يكن يهمه من كل أمور السلطة إلا صيانة حياته، فخشي سوء العاقبة من دولة الجرائد وصولة كتابها فأصدر أمراً بتقييد حريتها وطبق عليها المراقبة حتى صارت جسماً بلا روح، فما كانت تنشر سوى ما يطيب للسلطان من ألفاظ التفخيم والتعظيم والتمجيد في مدح عدالته الموهومة" (٩).

ولا شك أن الصحفيين الشوام الذين نزحوا إلى الآستانة لم يأملوا بأي حال من الأحوال في التمتع بالحرية التي افتقدوها في أرض الوطن، فقد كانت بلاد الشام في ذلك الوقت تضمها والبلاد التركية دولة واحدة هي دولة الخلافة العثمانية، وكانا يخضعان لقانون واحد للمطبوعات، وهذا القانون لم يكن يفرق في تقييده للحريات الصحفية بين الصحف التي تصدر في بيروت، ودمشق وبين الصحف التي تصدر في الآستانة، فقد كان الجميع في كبت الحريات سواء.

ومن هذا المنظور نرى أن هجرة الصحفيين الشوام إلى الآستانة قد حدثت بفعل عدة اعتبارات سياسية نجملها في الاعتبارات الخمسة التالية:

أولاً: الإعتقاد الذي سيطر على بعض الصحفيين الشوام بأن "مصلحة بلادهم

تتحقق من خلال التعاون مع الدولة العثمانية الحاكمة ومسايرتها للحصول على بعض المكاسب لبلادهم أو لطوائفهم"[١٠]، وقد اختاروا أن يصدروا صحفهم العربية في عاصمة دولة الخلافة لكي يتمكنوا من التقرب إلى المسؤولين بها، وقد تمكن عدد من هؤلاء الصحفيين من إصدار بعض الصحف حتى حيل بينهم وبين تحقيق الهدف الذي أقبلوا من أجله.

وقد كان رزق الله حسون ممن يعتقدون بأهمية التعاون مع دولة الخلافة، وإليه يرجع الفضل في إصدار أول جريدة عربية مهاجرة هي (مرآة الأحوال) في عام ١٨٥٥م وكانت الجريدة تصدر أسبوعيا وتهتم بالأمور السياسية وتتابع أخبار الحرب الروسية العثمانية، وقد أعطت جانباً كبيراً من اهتمامها لأخبار الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية وخاصة بلاد الشام.

ولكن سرعان ماأدرك رزق الله حسون عقم طريق التعاون مع دولة الخلافة، فقد أغلقت "مرآة الأحوال" بعد عام واحد من صدورها، لأن الجريدة تضمنت "فصولاً لا تخلو من تقبيح الأتراك والتنديد بأعمال الحكومة العثمانية، لأن حسون كان حر الأفكار طويل البال في الإنشاء مر الهجو في الشعر كالفرزدق، فصمم الباب العالي على إلقاء القبض عليه ففر هارباً إلى روسيا، فحكم عليه الأتراك حكماً غيابياً بالإعدام، وقد نظم حينئذ بعض أبيات من الفخر خاطب بها دولة الأتراك:

أنا ابن حسون رزق الله أشهر من نار على علم والكل بي علمـــــوا

كرا ويبلغهم عن مقـــــلقـــــلة يا أمة ضحكت من جهلها الأمم (١١)

ومن بين الصحفيين الذين اعتقدوا أيضاً بأهمية التعاون مع الدولة العثمانية، الصحفي السوري إسكندر شلهوب الذي انتقل إلى الآستانة وأصدر بها ثاني جريدة عربية بتركيا وهي جريدة (السلطنة)، وكانت كسابقتها (مرآة الأحوال) تهتم بأخبار الولايات العربية ولم تكمل أيضاً عامها الأول.

ثانياً: وجد عدد من الصحفيين الشوام الذين هاجروا إلى الآستانة، اختاروا أن يضعوا مواهبهم في خدمة مصالح الدولة العثمانية سواء عن قناعة بدولة الخلافة أو

رغبة في تحقيق مطامح شخصية، ومن أبرز هؤلاء، أحمد فارس الشدياق [١٢] الذي أصدر بالآستانة جريدة (الجوائب) وسخرها للدفاع عن دولة الخلافة وقد حقق من وراء ذلك نفوذاً كبيراً [١٣] وإذا كانت "مرآة الأحوال" تحتل أهميتها في تاريخ الصحافة العربية باعتبارها أول صحيفة عربية مهاجرة، فإن جريدة (الجوائب) تحتل مكاناً هاماً في تاريخ الصحافة العربية بسبب الدور المتميز الذي لعبته في الحياة السياسية العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد كانت لسان حال الباب العالي والصوت القوي المدافع عن السياسة العثمانية.

ومما يدل على مدى التأثير الذي كانت تمارسه (الجوائب)، أن نشرها لبيان الباب العالي بعصيان أحمد عرابي في مصر كان من العوامل الرئيسية في انفضاض الكثيرين عنه وساهم في هزيمته بعد ذلك.

ثالثاً: هناك بعض الصحفيين الشوام الذين كانوا يملكون أفكاراً لإصلاح أحوال الدولة العثمانية، وتصوروا أنه يمكنهم إصلاح الدولة من الداخل، ومن هؤلاء جبرائيل دلال الحلبي [١٤] الذي أصدر في الآستانة جريدة (السلام) في ٢٣ يوليو ١٨٧٩م وكانت أسبوعية سياسية، وقد صدرت بوحي من الصدر الأعظم (خير الدين باشا التونسي)، للتعبير عن آراءه السياسية الليبرالية وأفكاره لإصلاح الخلافة العثمانية وقد أغلقت الجريدة بعد أن ترك خير الدين باشا منصبه في عاصمة الدولة العثمانية.

رابعاً: تدفق عدد كبير من الصحفيين الشوام إلى العاصمة العثمانية بتشجيع من السلطان عبد الحميد الثاني، حيث دفعهم إلى إصدار الصحف العربية لخدمة فكرة (الجامعة الإسلامية) وهي فكرة استخدمها السلطان عبد الحميد الثاني كأداة تحقق له التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية، وكوسيلة لتأكيد سيطرته على الولايات العربية [١٥]، ولكي تكون بديلاً يواجه به التيار الديموقراطي والدستوري [١٦]، ووسيلة للضغط على الدول الأوروبية عن طريق التهديد بإثارة الشعوب الإسلامية والعربية الواقعة تحت احتلال هذه الدول.

ومن أبرز الصحف العربية التي أصدرها صحفيون شوام في الآستانة جريدة (الإعتدال) الأسبوعية التي أصدرها أحمد قدري في ٢٩ أغسطس ١٨٨٣م، ومجلة

(الإنسان) نصف الشهرية التي أصدرها حسن باشا الطوراني في ٢٨ مايو ١٨٨٤ والتي تحولت إلى جريدة أسبوعية في عام ١٨٨٦م.

وأصدر نجيب بن نادر صوايا اللبناني مجلة (كوكب العلم) في يناير ١٨٨٥م وأصدر أبوالنصر يحيى السوري (الحقائق) الأسبوعية في ديسمبر ١٨٨٥م، وأصدر الدكتور الياس نصر اللبناني في يوليو ١٨٩٠ مجلة (الحقوق) وشارك في تحريرها الياس رسام الحلبي، وفي أغسطس ١٨٩٣ أصدر محمد المخزومي جريدة (البيان) وأنشأ محمد طاهر جريدة (المعلومات) في مارس ١٨٩٥، وأصدر لويس صابونجي جريدة (سياحة) في عام ١٨٩٩، ثم أصدر محمود زكي جريدة (الكوكب العثماني) في أبريل ١٩٠٠م.

خامساً: كان لصدور الدستور العثماني في عام ١٩٠٨م أثر كبير في تشجيع عدد من الصحفيين العرب على إصدار العديد من الصحف الحرة في العاصمة التركية، وقد انتقدوا السياسة العثمانية في الولايات العربية، وتجرأ بعضهم ونادى بفكرة القومية العربية في مواجهة القومية التركية التي كان يدعو لها أنصار "تركيا الفتاة" وقد وصل الأمر ببعض الصحفيين الشوام إلى المطالبة باستقلال الولايات العربية عن الخلافة التركية، فأصدر محمد المخزومي [١٧] جريدة (المساواة) في ٩ أغسطس ١٩٠٨م ولكن لم يظهر منها سوى ثلاثة أعداد فقط ثم عطلت لهجومه على السياسة التركية في بلاد الشام.

وفي ٢١ يناير ١٩٠٩م أصدر شفيق المؤيد[١٨]، جريدة (الإخاء العثماني) وكانت تدعو إلى المساواة بين العنصر العربي والعنصر التركي في دولة الخلافة ، فأوقفت الجريدة بعد عدة أعداد، وفي ١٤ إبريل ١٩١٠م أصدر عبد الحميد الزهاوي جريدة (الحضارة) وعندما أوقفت أصدر جريدة (المدينة) في ٢١ ديسمبر ١٩١١م، وعندما عطلت هي الأخرى أصدر جريدة (الإدارة) في ١١يناير ١٩١٢م، ولكنها لم تعمر طويلاً بسبب مقالاته[١٩]، التي كانت تنادي باستقلال العرب عن الخلافة التركية.

سادساً: وبالإضافة إلى الاعتبارات السياسة الخمسة السابقة التي تفسر اسباب هجرة الصحافة الشامية إلى العاصمة التركية، هناك اعتبار سادس وإن يكن غير سياسي إلا أن له أهمية لا تقل عن الاعتبارات السابقة، فقد كانت الآستانة

عاصمة الخلافة، وهي ككل عاصمة تشكل عامل جذب للصحفيين، باعتبارها مركزا لصنع القرارات التي ترسم صورة الأحداث في العالم العربي في ذلك الوقت، كذلك فقد تمتعت الآستانة بشبكة جيدة من الخدمات البريدية مع غالبية الولايات العربية وغير العربية التابعة لدولة الخلافة، وهو الأمر الذي كان يتيح للصحف العربية الصادرة من الآستانة، شبكة توزيع واسعة في العالم العربي والإسلامي، وهو ما لم يكن متوفراً في ذلك الوقت في أي عاصمة عربية أخرى باستثناء القاهرة.

ثالثاً: الصحافة الشامية المهاجرة في فرنسا

لم يكن غريباً أن تكون فرنسا هي أول بلد أوروبي تصدر به صحيفة عربية خارج نطاق الدولة العثمانية ففي ٢٤ يونيو ١٨٦٨م صدر بالعاصمة الفرنسية باريس العدد الأول من جريدة (برجيس باريس)، وهي ثالث صحيفة عربية تصدر خارج الوطن العربي بعد صحيفتي (مرآة الأحوال) و(السلطنة) اللتين صدرتا في تركيا.

وهناك أكثر من تفسير لهجرة الصحافة الشامية إلى فرنسا، ولعل في مقدمتها عاملين هامين:

الأول رغبة فرنسا في مد نفوذها إلى العالم العربي، وخاصة في بلاد الشام، وبلاد الشمال الأفريقي، وقد تكشفت هذه الرغبة منذ حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) ومحاولته الإنطلاق من مصر للسيطرة على بلاد الشام ثم تحطم هذه المحاولة على أبواب مدينة عكا الفلسطينية، كذلك فقد حاولت فرنسا دائماً أن تدعي لنفسها نوعاً من الوصاية على المسيحيين في بلاد الشام وخاصة موارنة لبنان منذ الأحداث الطائفية في عام ١٨٦٠م "وحضور العساكر الفرنسوية إلى بيروت لمساعدة الدولة العثمانية على تأييد الراحة والإقتصاص من الثائرين" [٢٠] أما مطامع فرنسا في الشمال الأفريقي العربي فقد تكشفت منذ احتلالها للجزائر عام ١٨٣٠.

ولذلك فقد رحبت فرنسا بهجرة الصحفيين العرب عامة والشوام خاصة، وحاولت أن تجند بعضهم لنشر وتدعيم النفوذ الفرنسي في العالم العربي.

أما العامل الثاني: فهو توفر قدر كبير من الحرية الصحفية في فرنسا وهو الأمر الذي أتاح لبعض الأحرار من الصحفيين الشوام إصدار الصحف التي تعبر عن أفكارهم السياسية بدون قيود أو رقابة.

وباستعراض الصحف الشامية التي هاجرت إلى فرنسا أو صدرت بها سنجد أن أغلبها يندرج تحت العامل الأول، أي أنها جندت لخدمة الأهداف السياسية

الفرنسية في العالم العربي.

فأول هذه الصحف (برچيس باريس) كان يحررها رشيد الدحداح [٢١] وكانت تهتم بالأمور الأدبية وعندما كانت تتطرق إلى الأمور السياسية، فإنها تعبر عن المواقف الفرنسية، ومما يكشف عن دورها في خدمة السياسة الفرنسية أنها كانت توزع في كل من فرنسا وبلاد الشام، وكانت تصدر كل أسبوعين واستمرت في الصدور لمدة خمس سنوات.

وفي نفس العام الذي ظهرت فيه (برچيس باريس) صدرت في مارسيليا جريدة (عطارد) في ٩ أكتوبر ١٨٥٨ وكان يحررها (منصور كرلتي) وهو مستشرق فرنسي ويقال أنه من أصل شامي ودليل ذلك أنه بذل محاولة لاستقدام أحمد فارس الشدياق من تونس ليشارك في تحرير الجريدة ولكن المحاولة لم تتحقق، وقد توقفت الجريدة بعد شهرين من صدورها، ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى ولكن من باريس، واستمرت حتى ١٥ سبتمبر من نفس العام حين توقفت الجريدة بسبب سفر محررها إلى تونس بدعوة من الباي محمد الصادق باشا لإنشاء جريدة الرائد التونسي، وتكشف صفحات الجريدة الأربع، أنها صدرت لمقاومة النفوذ البريطاني في العالم العربي والدعوة للنفوذ الفرنسي [٢٢] وخاصة في الشمال الأفريقي العربي. وفي عام ١٨٦٧م أصدر رشيد الدحداح صحيفته الثانية بباريس باسم (المشتري) وكان الطابع الغالب على الصحيفة سياسياً ومؤيداً للسياسة الفرنسية [٢٣]، وفي عام ١٨٧٧م أصدر جبرائيل دلال الحلبي صحيفة (الصدى) بباريس، وكانت أسبوعية سياسية، وهناك من المؤشرات ما يؤكد أن الصحيفة قد صدرت بإيعاز من الحكومة الفرنسية لكي تدافع عن النفوذ الفرنسي في العالم العربي، ومن هذه المؤشرات أن محرر الجريدة كان يعمل أثناء إصداره للصحيفة مترجماً بوزارة المعارف الفرنسية ويتقاضى راتباً من الحكومة الفرنسية، كذلك فإن غالبية المواد التي تنشرها الجريدة تدافع عن السياسة الفرنسية وخاصة سياساتها العربية والأفريقية [٢٤].

وفي عام ١٨٨٣م قام عبد الله بن فتح الله مراش الحلبي بإصدار جريدة (كوكب الشرق) وحاول أن يجعلها في خدمة السياسة الفرنسية في الشرق، ولكنه عجز عن الحصول على دعم كاف من الحكومة الفرنسية، فأغلق الجريدة بعد عدة أعداد.

وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر ظهور صحيفتين عربيتين في باريس سارتا في هذا الإتجاه وهو خدمة النفوذ الفرنسي في العالم العربي، وقد ظهرت الأولى تحت إسم (المرصد) وقد أنشأها يوسف حاج اللبناني في عام ١٨٩٣، أما الجريدة الثانية فقد صدرت في عام ١٨٩٧ بمدينة مارسيليا باسم (المرصاد) وشارك في إصدارها انطون فارس وسليم تفاع اللبنانيين [٢٥].

ويلاحظ أن أغلب هذه الصحف العربية التي أصدرها صحفيون شوام بإيعاز من الحكومات الفرنسية لم تعمر أي منها طويلاً، ولم يكن لأي منها نفوذ يذكر في العالم العربي.

أما الصحف التي لعبت دوراً هاماً في السياسة العربية، فقد أصدرها في باريس صحفيون شوام أحرار استفادوا من مناخ الحرية في فرنسا للتعبير عن أفكارهم ومن أهم هذه الصحف جريدة (مصر القاهرة) التي أصدرها أديب اسحق [٢٦] في باريس عام ١٨٧٩م، وذلك بإيعاز من قادة الحزب الوطني الأهلي، وهو أول حزب سياسي مصري شكله مجموعة من المعارضين لرئيس الوزراء محمد رياض باشا، وكان الحزب يسمي بـ (جماعة حلوان)، وهو حزب تآلف من الناقمين على رياض باشا وقد نشروا في نوفمبر عام ١٨٧٩م أول بيان سياسي لهم وطبعوا منه عشرين ألف نسخة، وقد حاول رياض معرفة أعضاء هذه الجماعة الذين أصدروا هذا المنشور، فلم يفلح فشجع ذلك أعضاء الحزب على متابعة العمل لإسقاطه فأوفدوا إلى باريس أديب اسحق لإنشاء جريدة (مصر القاهرة)، وقد صدرت بباريس كجريدة معارضة للحكومة المصرية وأوقفها أديب اسحق "على الطعن في محمد رياض باشا وأسماه في هذه الصحيفة رياضستون مجاراة لأسماء قادة الإنجليز في ذلك الوقت، غلادستون وبالمرستون [٢٧]"، وذلك كناية عن عمالته للإنجليز حتى لكأنه صار واحداً منهم يعمل لصالحهم ضد وطنه، ولم يخفي أديب اسحق الهدف من إصدار جريدته في باريس، فهو يكتب في افتتاحية العدد الأول معلناً: "هذه صحيفة مصر طواها الإستبداد فماتت شهيدة، ثم أحيتها الحرية فعاشت سعيدة. حاول أحدهم (يقصد رياض باشا) إطفاء نوري ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الظالمون" [٢٨] ثم يؤكد أن جريدة (مصر القاهرة) هي النسخة المهاجرة من

جريدة (مصر) فيقول: "ما تغيرت الحقيقة بتغير الرسم ولا تغيرت الصحيفة بتغير الإسم، بل هي مصر خادمة مصر" [٢٩].

وكان أديب اسحق يحاول تهريب جريدته إلى مصر، ولكن رياض باشا كان يتعقبها ليمنع دخولها وتداولها في البلاد، وقد وصلت بعض الأعداد بالفعل إلى مصر وبذل الباشوات من أعضاء الحزب الوطني جهوداً لتهريبها وتوزيعها في البلاد.

ولكن الصحيفة لم تعمر طويلاً في باريس ويبدو أن الدعم المادي الذي كان يحصل عليه أديب اسحق من قادة الحزب الوطني بمصر قد توقف لما أدركوا عدم جدواها في إسقاط رياض باشا، فتوقفت الجريدة، وترك أديب اسحق باريس إلى بيروت حيث تولى تحرير جريدة " التقدم" البيروتية [٣٠].

ومن الصحفيين الشوام الأحرار الذين هاجروا إلى باريس خليل غانم [٣١] الذي أصدر في ٢١إبريل ١٨٨١ جريدة (البصير) الأسبوعية وقد أعلن في افتتاحية عددها الأول أنها صدرت للدفاع عن الحرية وعن جميع الأحرار في دولة الخلافة العثمانية [٣٢].

وقد انصبت أغلب مقالات الجريدة على الهجوم على سياسة الحكومة التركية والدفاع عن أفكار مدحت باشا، والمطالبة بالدستور.

ويؤكد البعض أن الجريدة صدرت بتأييد من غمبتا رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، وأنه عين لخليل غانم راتباً شهرياً مقداره الفي فرنك فرنسي يصرف من خزينة الحكومة الفرنسية، ودليل ذلك أن الجريدة لم تستمر لأكثر من عامين، إذ توقفت بعد أن ترك غمبتا الوزارة ومن ثم توقف الدعم الحكومي الفرنسي للجريدة[٣٣].

ولم تخلو باريس من صحف عربية، صدرت خصيصاً للدفاع عن دولة الخلافة العثمانية في مواجهة الصحف العربية التي تهاجم دولة الخلافة، ومن أبرز هذه الصحف جريدة (كشف النقاب) التي أصدرها الأمير أمين أرسلان في ٩ أغسطس ١٨٩٤، وقد تصدت الجريدة للدفاع عن الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني، وقد جاء في افتتاحية عددها الأول: "وغايتنا العظمى من نشر كشف النقاب

أن ندافع عن حقوق المملكة العثمانية ونقف بالمرصاد لكل من يضمر لها شراً وأن نكشف النقاب عن أعمال الظالمين الذين خانوا الدولة وعبثوا بصوالح الأمة وباعوا الوطن بالمال واستبدوا برعايا جلالة السلطان الأعظم، وإن هؤلاء ليجدوا من جريدتنا الحرة سهام أقلام تفك الزرد الذي تذرعوا به يسترون أجساداً خالية تستر قلوباً من كل عدل وأمانة حالية" (٣٤).

ويلاحظ أنه مع بداية القرن العشرين تباطئت عملية هجرة الصحفيين الشوام إلي فرنسا وخاصة بعد إبرام الإتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا عام ١٩٠٦، واعتراف فرنسا بالاحتلال البريطاني لمصر في مقابل إطلاق يدها في الشمال الأفريقي العربي، فلم يصدر بباريس من الصحف العربية سوى صحيفتين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، والأولى هي جريدة (باريس) التي صدرت في عام ١٩٠٨م وشارك في تحريرها جورج مسرة ونجيب نسيم، وكانت اهتماماتها أدبية علمية أكثر مما هي اهتمامات سياسية.

أما الجريدة الثانية فهي (نهضة العرب) التي أصدرها رشيد مطران في مارس ١٩٠٩ وذلك للدفاع عن العروبة، والمطالبة بالحكم الذاتي لبلاد الشام، وذلك في مواجهة حركة التتريك التي قادتها جمعية الإتحاد والترقي في تركيا، وقد توقفت الجريدة عن الصدور في أبريل ١٩١٠ بعد أن صدر منها خمسين عدداً فقط.

أما في فترة الحرب العالمية الأولى فقد قامت الحكومة الفرنسية بإصدار جريدة (المستقبل) في أول مايو سنة ١٩١٦.

وقام بتحريرها صقر العظم ، وقد أنشئت الصحيفة للدعاية السياسية الفرنسية في المشرق العربي، خاصة وأن فرنسا كانت قد بيتت النية على التهام سوريا ولبنان، حسبما ظهر بعد ذلك عندما تم الكشف عن اتفاق سايكس بيكو بين انجلترا وفرنسا لتقسيم العالم العربي بين الدولتين بعد الحرب.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى ووقعت سوريا ولبنان تحت براثن الاحتلال الفرنسي، لم تعد باريس ملاذاً للأحرار في بلاد الشام، وإنما صارت باريس هي عدوة الأحرار من الصحفيين الشوام.

رابعاً: الصحافة الشامية المهاجرة في انجلترا

يعود تاريخ ظهور أول صحيفة عربية مهاجرة في انجلترا إلى عام ١٨٦٨م، عندما وصل رزق الله حسون الحلبي إلى لندن قادماً من روسيا بعد فراره من الأستانة، وفي العاصمة البريطانية أصدر ابن حسون مجلة (رجوم وغساق إلى فارس الشدياق)، وكما يبدو من اسم المجلة، فقد كان الهدف من إصدارها الهجوم على الدولة العثمانية من خلال الهجوم على أحمد فارس الشدياق، صاحب جريدة (الجوائب) والتي كانت لسان حال دولة الخلافة، وفي عام ١٨٧٢م، أصدر رزق الله حسون في لندن ثاني جريدة له سماها (أل سام) وكانت أسبوعية سياسية، أما مواقفها السياسية فقد كانت شديدة العداء للدولة العثمانية، وقد وصل ابن حسون في عدائه للدولة العثمانية أن كتب في جريدته يحرض العرب والأتراك على تأييد روسيا أثناء حربها مع الدولة العثمانية، معلناً أن ذلك هو الطريق الوحيد للتخلص من الحكم العثماني للعرب والأتراك على السواء (٣٥).

وفي عام ١٨٧٦م أصدر رزق الله حسون جريدته الثالثة في لندن، حين أعاد إصدار جريدة (مرآة الأحوال)، وبذلك تكون (مرآة الأحوال) قد صدرت في كل من لندن والأستانة وهي أول صحيفة عربية تهاجر إلى لندن (٣٦).

وكانت سياسة مرآة الأحوال كبقية صحف ابن حسون السابقة عنيفة في العداء للسياسة العثمانية، وفي عام ١٨٧٩م أصدر رزق الله حسون رابع صحيفة له في لندن وأخرها وهي باسم (حل المسألتين الشرقية والمصرية) وكان يحررها بالشعر الخالص، وقد تميزت إلى جانب اهتمامها بالهجوم على الدولة العثمانية، بالبحث في المسألة المصرية والمطالبة بوقف التدخل العثماني في شؤون مصر.

وقد اكتسب رزق الله حسون من خلال صحفه الأربع التي أصدرها مكانة بارزة بين أحرار الدولة العثمانية في أوروبا ويبدو أن هذه المكانة، قد دفعت الحكومة البريطانية إلى التعاون معه وتقديم العون والدعم المالي له مما شجعه على الاستمرار في البقاء في انجلترا (٣٧) وكذلك مواصلة معارضته للدولة العثمانية حتى وفاته في عام ١٨٨٠م (٣٨).

وإلى لندن هاجر أيضاً الصحفي اللبناني لويس صابونجي، وفيها أعاد إصدار مجلته (النحلة) في ٢ إبريل ١٨٧٧م وبذلك تكون مجلة (النحلة) هي ثان صحيفة عربية تهاجر إلى لندن، وكان لويس صابونجي قد أصدر (النحلة) لأول مرة في بيروت في ١١ مايو ١٨٧٠م، ولكنها الغيت بسبب إنتقادها للحكم العثماني في الشام فاضطر إلى الهجرة إلى مصر حيث أعاد إصدار مجلته تحت إسم (النحلة الحرة) ثم انتقل بها بعد ذلك إلى لندن حيث استمرت في الصدور لمدة أربع سنوات، وكانت المجلة تميل إلى الإعتدال في مواقفها السياسية، كذلك فقد اتسعت اهتماماتها لتشمل أخبار الفنون والعلم والتاريخ والأدب بجانب الأمور السياسية [٣٩] وفي عام ١٨٨١م أصدر لويس صابونجي في لندن جريدة (الخلافة) وهي تختلف عن مجلة (النحلة) في موقفها المعارض صراحة للدولة العثمانية وخاصة فيما يتعلق بسياساتها في بلاد الشام [٤٠]، وقد اكتسبت جريدة الخلافة نفوذاً لا يستهان به في بلاد الشام التي كانت تصلها وتوزع فيها سراً، مما اضطر الدولة العثمانية أن توعز لأحد الصحفيين الهنود بلندن واسمه (عبد الرسول أحمد) بإصدار جريدة باسم (الغيرة) في ١٠ فبراير ١٨٨١م للرد على انتقادات (الخلافة) للدولة العثمانية والدفاع عن الباب العالي وسياسته في بلاد الشام [٤١].

وفي عام ١٨٨١م أصدر لويس صابونجي صحيفته العربية الثالثة في لندن وأسماها (الإتحاد العربي) وهي جريدة أسبوعية، وقد اهتمت بالدفاع عن الثورة العرابية في مصر[٤٢] ويبدو أن الحكومة الإنجليزية لم ترق لها سياسة الجريدة فعملت على إيقافها بعد صدور ثلاثة أعداد منها فقط.

وفي ٢٦ أبريل ١٨٨٤م أعاد لويس صابونجي إصدار مجلة (النحلة) مرة أخرى في لندن، وقد اهتمت المجلة بالمسألة المصرية ولكنها لم تتعرض بالنقد للإحتلال البريطاني في مصر وإنما كانت تكتفي بوصف الأحوال المصرية وتحركات إنجلترا فيها دونما تعليق، أما إذا أراد التعليق على حدث من الأحداث المصرية فكان يكتفي بإعادة نشر تعليقات الصحف البريطانية على هذا الحدث[٤٣].

ويلاحظ أن إصدار الصحف العربية في انجلترا كاد يتوقف بعد قيامها باحتلال مصر في عام ١٨٨٢م، وذلك لسببين:

الأول: أن إحتلال إنجلترا لمصر أسخط عليها الكثيرين من أحرار العرب وخاصة في بلاد الشام، ولم يكن سماح انجلترا للصحفيين الشوام بإصدار الصحف والهجوم على الدولة العثمانية بكاف لإغرائهم بغض الطرف عن هذا الإحتلال لأهم جزء في الوطن العربي، خاصة وأن فرنسا كانت تتيح للصحفيين الشوام فرصة الهجرة إليها ولا تضع قيوداً على حريتهم في انتقاد الدولة العثمانية.

أما السبب الثاني: فهو سماح سلطات الإحتلال البريطاني في مصر وخاصة في عهد اللورد كرومر بقدر كبير من الحرية الصحفية في مصر، وهو الأمر الذي أتاح لكثير من الصحفيين الشوام الهجرة إلى القاهرة والأسكندرية وإصدار الصحف، ولم تضع هذه السلطات أي قيود تذكر على حق هؤلاء الصحفيين في انتقاد الدولة العثمانية، بل وانتقاد الإحتلال البريطاني نفسه، وبذلك تضافر عنصري الحرية الصحفية، وقرب مصر من بلاد الشام، في التقليل من هجرة الصحفيين الشوام إلى لندن.

ولذلك لم يصدر في لندن من الصحف العربية طوال هذه الفترة سوى ثلاثة جرائد وهي (ضياء الخافقين) التي أصدرها حبيب سلمون في أول فبراير ١٨٩٢، وجريدة (رجع الصدى) التي أصدرها سليم سركيس في ١٥ يناير ١٨٩٤م، أما الجريدة الثالثة فهي أهم هذه الصحف، وهي (الخلافة) التي أصدرها سليم فارس الشدياق في ٢٨ سبتمبر ١٨٩٩، والتي حاول أن يكرر بها تجربة جريدة (الجوائب) التي أصدرها أبيه أحمد فارس الشدياق في العاصمة التركية عام ١٨٦٠م، ولكن تجربة (الخلافة) (٤٤) لم تستمر طويلاً، إذ لم يكن من مصلحة الحكومة البريطانية تدعيم فكرة الجامعة الإسلامية التي كانت تدعو إليها الجريدة فوضعت في طريقها العديد من العقبات حتى توقفت دون أن تكمل عاماً واحداً.

والجدير بالإهتمام ملاحظة أن الهجرة الصحفية الشامية إلى خارج الوطن العربي قد تركزت في كل من الآستانة وباريس ولندن، ولكن هذا لم يمنع من اتجاه بعض الصحفيين الشوام إلى دول أوروبية أخرى، وفي هذا المجال يهمنا أن نشير إلى صحيفتين شاميتين صدرتا في إيطاليا وألمانيا رغم تباعد الشقة بينهما، فقد صدرت الأولى في جزيرة سردينيا بإيطاليا في ٢٨مارس ١٨٨٠م باسم (المستقبل)

وأصدرها يوسف باخوس اللبناني وكانت جريدة أسبوعية سياسية وإن نشرت في بعض صفحاتها ألواناً من الأدب العربي، وقد صدرت الجريدة بتوجيه من الحكومة الإيطالية بهدف الدعوة للنفوذ الإيطالي في تونس ودول المغرب العربي، وكذلك لمقاومة النفوذ الفرنسي في تونس[٤٥] وقد استمرت الجريدة في الصدور حتى أبريل سنة ١٨٨١ حيث توقفت عقب الإحتلال الفرنسي لتونس. أما الجريدة الثانية فقد أصدرها الأمير شكيب أرسلان في عام ١٩٢١م في مدينة برلين وأسماها (لواء الإسلام) وكانت تهدف إلى إحياء الدعوة إلى الجامعة الإسلامية بعد انهيار دولة الخلافة العثمانية في تركيا.

خامساً: الهجرة الداخلية للصحافة الشامية

كان الصحفيون الشوام أول من اضطروا إلى الهجرة الداخلية، تماماً كما كانوا أول من اضطروا إلى الهجرة الخارجية.. وبعكس هجرتهم الخارجية التي توزعت بين تركيا وفرنسا وانجلترا وبدرجة أقل كثيراً بين إيطاليا وألمانيا، فإن هجرتهم الداخلية تكاد أن تقتصر على قطر عربي واحد هو مصر.

وقد اتخذت هجرة الصحافة الشامية إلى مصر شكل الموجات المتتابعة التي تعلو حينا وتهبط في حين آخر، ثم تعود لتعلو مرة أخرى حسب الظروف السياسية المتغيرة في كل من مصر وبلاد الشام، وقد بدأت الموجة الأولى من الهجرة الصحفية الشاملة إلى مصر في عصر إسماعيل واستمرت هذه الموجة رغم عزل الخديوي إسماعيل وتولية إبنه توفيق مكانه، ولكن هذه الهجرة توقفت لفترة قصيرة خلال أحداث الثورة العرابية (١٨٨١، ١٨٨٢م) ثم ما لبث أن تدفق الصحفيون الشوام على مصر في موجة هجرة جديدة عقب وقوع مصر تحت الإحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢م، واستمرت هذه الموجة في تدفقها حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م.

وطوال هذه الفترة التي تمتد من الثلث الأخير للقرن التاسع عشر إلى الربع الأول من القرن العشرين، كان للصحفيين الشوام والصحف التي يصدرونها في مصر نفوذ كبير في الحياة السياسية والفكرية في مصر.

ومن الطبيعي أن يطرح السؤال التالي: لماذا اتخذت هجرة الصحافة الشامية طريقها إلى مصر دون سائر أقطار الوطن العربي.؟

وهناك العديد من العوامل التي تفسر هجرة المواطنين الشوام عامة إلى مصر في تلك الفترة، بعضها جغرافي، كقرب مصر من بلاد الشام، وبعضها إقتصادي كتوفر فرص الكسب والعمل، وبعضها سياسي لوجود حكم مستقل فعلياً عن الدولة العثمانية، وإن كان يعترف إسمياً بنوع من التبعية الشكلية لدولة الخلافة.

وهذه العوامل جميعها قد تصلح لتفسير هجرة الشوام بصفة عامة إلى مصر،

ولكنها لاتكفي لتفسير هجرة الصحفيين الشوام إلى مصر، فهذه الهجرة تقوم في اعتقادنا على أساس وجود مناخ من الديموقراطية في مصر، هذا المناخ الذي لم يتوفر شبيه له في أي مكان آخر في أقطار الوطن العربي في ذلك الوقت، وقد أتاح هذا المناخ للصحفيين الشوام أن يعبروا عن آرائهم بحرية، وأن يمارسوا تطلعاتهم الفكرية والسياسية بدون قيود.

ويميل عدد غير قليل ممن أرّخوا لهذه الفترة من تاريخ مصر الحديث، إلى تفسير وجود هذا المناخ من الديموقراطية، برغبة الخديوي إسماعيل في التشبه بأوروبا الليبرالية وإصراره على أن يجعل من القاهرة منافسة للآستانة عاصمة الخلافة العثمانية..

وليس بخاف ما كان يبذله الخديوي إسماعيل وقتئذ من مساع للإنفصال الكامل بمصر عن تركيا وكيف كان يحاول أن يظهر للرأي العام الأوروبي أن مصر متفوقة على تركيا حضارياً(٤٦) لذلك فقد تملكته رغبة شديدة في أن "ترى الدنيا أن مصر ملجأ للحكماء والعلماء، في حين تضيق عنهم دار الخلافة نفسها"(٤٧).

ونرى أن هذا الرأي قد عجز عن إدراك المغزى الإجتماعي للتطور الديموقراطي في مصر.

فلقد تحقق التطور الديمقراطي في مصر نتيجة للتحولات التي حدثت في بنية المجتمع المصري والتغير الذي أصاب تركيبه الإجتماعي والإقتصادي، واتجاه حركة القوى الإجتماعية به طوال القرن التاسع عشر.

إن تحطيم المماليك – كطبقة – في عصر محمد علي، وزوال الإلتزام، وتحول الإنتاج الزراعي من إنتاج للإستثمار المحلي، إلى إنتاج السلع المصدرة كالقطن (٤٨) فتح الباب واسعاً نحو تحول مصر من الإقطاع إلى الرأسمالية وقد دعم هذا التحول بعد ذلك انتقال علاقة الفرد بالأرض من حق الإنتفاع إلى حق التصرف، ثم ظهور الملكية الفردية للأرض(٤٩)، مما زعزع مبدأ نظام ملكية الدولة للأرض(٥٠) وفتح الطريق لبدء الاستغلال الرأسمالي للأرض.

وقد ساهم التحول الرأسمالي في البلاد في تكوين طبقة بورجوازية ناشئة (٥١)، لم تلبث أن سعت إلى القيام بدور نشط في الحياة السياسية، وكان قصدها من ذلك

أن تصل إلى تحقيق قدر من المشاركة في الحكم.

وقد وجدت هذه الطبقة في الأفكار الديموقراطية التي بدأت رياحها تهب على مصر من أوروبا، الوسيلة الفعالة لتحقيق طموحها في المشاركة بالسلطة السياسية، وكان أول تعبير عملي لذلك، هو إنشاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦م، ولم تلبث الصحافة المصرية أن تمتعت بشيء من الحرية بعد وقت قليل من إنشاء مجلس شورى النواب، فقد كانت الصحافة أداة أخرى من الأدوات التي لجأت إليها الطبقة البورجوازية المصرية الوليدة للمشاركة في الحكم، خصوصاً وأن البورجوازية المصرية كانت تضم داخل صفوفها كبار ملاك الأراضي وكبار التجار ورجال الصناعة، كما أن مناصب الدولة كانت أيضاً ميداناً من ميادين ظهور البورجوازية المصرية [٥٢]، ذلك أن قطاعاً كبيراً من البورجوازية المصرية كان يتمثل في كبار موظفي الدولة فأصحاب الممالك والأبعاديات منحوا هذه الأرض لما قاموا به كموظفين في خدمة الدولة، وإلى هذا القطاع من البورجوازية ينتمي أكثر مثقفي هذه الفترة، وهم الذين ظهروا نتيجة لمشاريع محمد علي العلمية والعسكرية التي تخدم طموحه إلى التوسع، وقد برزوا من خلال عمليات التعليم المدني والبعثات إلى أوروبا، ومن خلال حركة الترجمة وجهود مدرسة الألسن [٥٣] وقد عبر هذا القطاع من المثقفين عن مصالح الطبقة البورجوازية في ثقافة ليبرالية، تولت التبشير بالديموقراطية (الجناح السياسي من الليبرالية) وبالرأسمالية (الجناح الإقتصادي من الليبرالية)، وذلك من خلال الصحافة والتي كانت تشكل في ذلك الوقت أكثر الأدوات الثقافية ملاءمة لمخاطبة العقل المصري.

ومن هذا المنظور للتطور الإجتماعي في مصر يمكن تفسير السبب في وجود بعض مظاهر الحياة الديموقراطية في البلاد، وهو الأمر الذي تمثل في إنشاء أول مجلس نيابي في الشرق كله..

ورغم أن الخديوي إسماعيل قد ملأ هذا المجلس في بدايته بصنائعه [٥٤] إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى أخذ المجلس يتطور. في طريق الإستقلال عن الخديوي، وقد وصل الأمر بالمجلس أن طالب في دورة يناير ١٨٧٩م بضرورة أن تعرض عليه الميزانية لإقرارها، فما كان من الحكومة إلا أن أصدرت مرسوماً بحل المجلس،

ولكن الأعضاء رفضوا الإنفضاض واجتمع الأعيان والعلماء والتجار والموظفين وأصدروا في ٢ أبريل ١٨٧٩م المحضر الوطني، وطالبوا فيه، الخديوي بأن يمنح المجلس الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوروبا (٥٥) وأن تعد لائحة الإنتخاب لتماثل ما يحدث في أوروبا، وإقرار مبدأ مسؤولية الوزارة أمام المجلس وقد أوعز الخديوي إسماعيل إلى إبنه توفيق بالإستقالة وتشكلت وزارة شريف باشا من العناصر الموالية للدستور في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩م، ولقد سعت وزارة شريف باشا إلى إصدار لائحة المجلس الأساسية ولائحة الإنتخاب وإلى منح مجلس شورى النواب سلطة الجمعيات التأسيسية تمكيناً له من إصدار هاتين اللائحتين، وبذلك اعترفت الحكومة بمبدأ سيادة الأمة "وهكذا بدأت ثورة الأفكار في مصر والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية وتأصلت في نفس الطبقة المثقفة من الأمة" (٥٦).

وكما كان متوقعاً فقد وقف النفوذ الأجنبي ضد التطور الدستوري في مصر، فما كاد مجلس شورى النواب يقر اللائحة الأساسية ولائحة الإنتخاب ويرفعهما إلى الخديوي إسماعيل ليصدق عليهما، حتى ضغطت أوروبا على الباب العالى فخلع إسماعيل وولي مكانه إبنه توفيق في ٢٥ يونيو ١٨٧٩م، وعندما رفع شريف باشا اللائحتين إلى الخديوي توفيق للتصديق عليهما، امتنع عن التصديق عليهما، بتحريض من انجلترا وفرنسا اللتان عاونتاه على الإطاحة بكل المكاسب الدستورية التي تحققت للشعب المصري، فما كان من شريف إلا أن قدم استقالته من الوزارة.

ثم أعقب ذلك نفي جمال الدين الأفغاني من مصر، وتولى توفيق رئاسة الوزارة بنفسه لاغياً مجلس النظار، وأعاد الرقابة الثنائية في ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩م ثم ترك رئاسة الوزارة لرياض باشا في ٢١ ديسمبر ١٨٧٩م، والذي بدأ يحاول خنق كل روح للمعارضة، فامتدت يده إلى الصحف بالإنذار والتعطيل ثم الإغلاق نهائياً، كما حدث لصحف، مصر، والتجارة، مرآة الشرق، ومصر الفتاة.

ومن نفس المنظور الإجتماعي للتطور السياسي في مصر، يمكن أيضاً فهم الحرية التي تمتعت بها الصحافة المصرية في نهاية عصر إسماعيل فهذه الحرية هي التي مكنت الصحفيين الشوام من التعبير عن آراءهم وتطلعاتهم السياسية،

وأصبح في إمكان أديب اسحق مثلاً أن يهاجم الخلافة العثمانية وبقية حكام الشرق ويحملهم وزر ما تعانيه البلاد الشرقية من تدهور وانحلال فيقول : "إن استبداد ملوك الشرق واستئثارهم بالمنافع هو العلة الحقيقية في سقوط دولهم واختلال مواردها وتلاشي أحوالها [٥٧].

وقد وصل الأمر به أن طالب بالثورة للقضاء على الاستبداد في الشرق، "فإما أن يبدد الشرق بأنوار الحرية ظلمات الظلم وتقطع سيوف العزم علائق الاستبداد ويهدم بأيدي العلم سجون الاستعباد، فيعود إلى شأنه السابق ومجده الباسق، وإما أن يستمر على حاله راضياً بوجود يشبه العدم [٥٨] "والشيء الوحيد الذي ينقذ الشرق في رأيه هو "ضرب الاستبداد في أركان سطوته فلا يبقى له في الشرق من ذكر [٥٩]".

ويكتب سليم النقاش مهاجماً استبداد الحكومة العثمانية فيقول: "فمن آفات الشرق وطامته الكبرى، استبداد ملوكه وتحامل قويه على صعلوكه [٦٠]".

ثم يتساءل الكاتب قائلاً: "كيف أن ثمانمائة مليون وطنوا الشرق من الأزل وهم لا يتنشقوا نسيم الحرية ولا يتذوقون طعم الراحة والإنسانية منذ خلق السلف حتى الخلف فكأنما اقتص الخالق منا وحدنا على ذنب آدمنا بعد أن وهبه الحرية فأفرط فيها فقيده وقيدنا إلى الأبد [٦١].

ويكتب سليم عنحوري وهو صحفي شامي آخر من الذين هاجروا إلى مصر عن انحطاط الشرق، حيث يرى أن سبب ذلك هو: "فساد أخلاق الأمراء وولاة الأمور وجهلهم بواجباتهم وسوء تدبيرهم واستبدادهم في الرأي واستئثارهم بالمجد، لا يعرفون شرعاً ولا يرضون قانوناً ولا يسمعون رأياً ولا يقبلون نصحاً [٦٢].

وعلاج هذا الإنحطاط في رأيه لا يكون إلا: "بقمع أولئك المستبدين وكف نفوذهم، وقلم أظافر تعديهم وتقييد سلطتهم ومقاومة سطوتهم وإيقافهم عند الحدود وإلزامهم بالشرائع والقوانين ولا يمكن ذلك إلا بأن تصير الحكومة شورية حقيقية لا تشوبها شائبة التقييد، يقوم بأمرها من يقدرها حق قدرها من ذوي الحكمة والتدبير"[٦٣].

ويكتب أمين شميل عن الحرية فيقول: "إن الحرية معدومة في الاستبداد، إذ لا حرية حيث لا شريعة لأن الأحكام الاستبدادية من إقليم الحرية المطلقة فلا تسكن

إلا مع العبودية، لذلك كلما تحسنت شرائع قوم، اتسعت حريتهم المدنية" (٦٤).

أما بشارة تقلا صاحب الأهرام فيكتب عن حق الشعوب الشرقية في الدستور فيقول: "على من يتوهم أن شعوبنا لا تأهل للدستور أن يعدل ويتروى ليدرك خطأه، وأن لنا ما ليس لشعوب أوروبا من السهولة فانهم هم الذين أيدوا الحرية وأوجدوها بإراقة الدماء، أما نحن فنعول على الوصول إليها بحسن المعاملة دون ثورة ولا شقاق" (٦٥).

إن هذه النماذج التي انتقيناها من بين مئات المقالات التي كتبها الصحفيون الشاميون في صحفهم التي أصدروها بمصر خلال تلك الفترة لا يمكن أن يكون السماح بنشرها راجعاً إلى رغبة الخديوي إسماعيل التشبه بأوروبا، أومنافسة الآستانة، إذ أن الكثير من هذه المقالات يمس الخديوي إسماعيل نفسه ونظام حكمه.

فالتفسير الصحيح لوجود الحرية التي تمتعت بها الصحافة في مصر في تلك الفترة، إنما يكمن في كونها إنعكاس للتحولات الإجتماعية التي حدثت في بنية المجتمع المصري، حيث بدأ يتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، وما رافق ذلك من ظهور طبقة بورجوازية ناشئة، أخذت تتسلح بالفكر الليبرالي، ورأت في الديموقراطية، ومن بينها الحريات الصحفية وسيلة لتحقيق طموحاتها في المشاركة بالحكم.

سادساً: الصحافة الشامية المهاجرة في مصر

لقد بدأت الموجة الأولى لهجرة الصحفيين الشوام إلى مصر في السنوات العشر الأخيرة من حكم الخديوي إسماعيل (١٨٦٩-١٨٧٩م)، فقد هاجر لويس صابونجي من بيروت إلى القاهرة، حيث أصدر مجلة (النحلة الحرة) في عام ١٨٧١م، وقد حمل العدد الأول من المجلة الذي صدر بالقاهرة رقم ٣٢وهي بذلك تعتبر امتداداً لأعداد المجلة الواحد والثلاثين التي صدرت في بيروت [٦٦].

وبذلك يعتبر لويس صابونجي هو أول صحفي شامي يهاجر إلى مصر، وتعتبر مجلة (النحلة الحرة) أول صحيفة شامية تهاجر إلى مصر.

وقد اضطرت (النحلة) للهجرة من بيروت إلى القاهرة بعد أن أمر راشد باشا والي سوريا التركي بتعطيلها، وسبب ذلك أن صاحب (النحلة) لويس صابونجي قد ندد بالمعلم بطرس البستاني وخطأه في بعض المسائل العلمية التي نشرت في مجلة (الجنان) وفي جريدة (الجنة).

ولكن السبب الحقيقي في هجرة (النحلة) هو أن صاحبها قد "تجاوز الحدود التي كان قد فرضها على نفسه وتطرق إلى مسائل سياسية ومناظرات دينية" [٦٧].

وقد أشار لويس صابونجي إلى أسباب هجرة النحلة وإن كان بطريقة غير مباشرة عندما ذكر في افتتاحية أول عدد يصدره من المجلة بالقاهرة أن "النحلة الحرة تطبع في بلاد حرة، تنشر عند اللزوم ودون ميعاد، لإصلاح ما تفسده الجنة والجنان بين العباد [٦٨]".

وفي ٩ أغسطس ١٨٧٣م، أصدر سليم حموي جريدة (الكوكب الشرقي) بمدينة الأسكندرية، وهي أول جريدة شامية تصدر بالأسكندرية، وكانت أسبوعية تهتم بالسياسة والأدب، وفي نفس العام ١٨٧٣م أصدر سليم حموي بالأسكندرية أيضاً جريدة يومية هي (الكوكب) وكانت اهتماماتها تجارية أدبية، ولكن الصحيفتان لم تعمرا طويلاً إذ توقفتا في نفس العام .. ولا يعرف لتوقفهما سبباً إلا ما ذكره نجيب غرغور [٦٩] وأكده فيليب طرازي [٧٠] وهو "أن الحكومة أصدرت أمراً بإلغائها بلا

ذنب ولاسبب، فاستدعى محافظ الأسكندرية إليه صاحب الإمتياز سليم حموي وأجبره بالعنف على إرجاع الرخصة إلى الحكومة تنفيذاً لإرادة الخديوي بإلغاء الجريدتين، فتظلم سليم الحموي للخديوي إسماعيل باشا بواسطة خيري باشا نشراً وشعراً، فاستقدمه الخديوي إسماعيل وقال له: يسرني أن أرى شاباً مثلك ساعياً وراء الجد والإرتقاء، وأتمنى أن يكون في بلادي كثير من أمثالك يصرفون أوقاتهم في خدمة الآداب والحكومة والوطن، ولكن بما أن حالة البلاد لا تستوجب انتشار الجرائد العربية فيها بالوقت الحاضر رأيت أن ألغي جريدتك بلا ذنب ولا إثم يستوجبان هذا القصاص، ولكن ما قدر كان فاطلب ما شئت عوضاً عما خسرته".

وهذه القصة غير مقنعة لعدة اعتبارات منها أن القول بأن الخديوي إسماعيل قد أغلق الجريدتين لأنه كان يرى (أن حالة البلاد لا تستوجب انتشار جرائد عربية فيها بالوقت الحاضر)، قول لا يستقيم مع حقيقة وجود عدد من الصحف العربية في ذلك الوقت بمصر، إذ كيف سمح الخديوي إسماعيل للويس صابونجي بإصدار (النحلة الحرة) في عام ١٨٧١م، وقبل ذلك سمح لعبد الله أبو السعود بإصدار مجلة (وادي النيل) في عام ١٨٦٦م ثم هناك أيضاً (نزهة الأفكار) التي شارك في إصدارها إبراهيم المويلحي ومحمد عثمان جلال في عام ١٨٦٩م، هذا بالإضافة إلى الصحف الرسمية التي كانت تصدر في ذلك الوقت مثل جريدة (الوقائع المصرية)[٧١] ومجلة (روضة المدارس المصرية)[٧٢] وقبلهما مجلة (يعسوب الطب)[٧٣].

ونميل إلى الإعتقاد أن صحيفتي سليم حموي قد تعرضتا بشيء من النقد لبعض تصرفات الخديوي إسماعيل، فكان ما أصابهما من قرار الإلغاء، وبذلك كان مصيرهما يشابه نفس المصير الذي لاقته مجلة (نزهة الأفكار) التي لم يقدر لها الإستمرار لأكثر من عددين فقط، لتعرضها بالسوء إلى بعض تصرفات الخديوي[٧٤]، ومما يدعم هذا الرأي أن سليم الحموي[٧٥] عاد بعد خمسة أعوام فأصدر جريدة أخرى باسم (الأسكندرية) في يوليو ١٨٧٨م وقد انتقدت بعض تصرفات الخديوي إسماعيل أيضاً فأنذرتها الحكومة ثم عطلتها شهراً ثم أوقفتها نهائياً [٧٦].

ومن أبرز الصحفيين الشوام الذين هاجروا إلى مصر في تلك الفترة سليم تقلا (٧٧) حيث أصدر بالأسكندرية في ٥ أغسطس ١٨٧٩م، جريدة (الأهرام) وقد ساعده في تحريرها أخوه بشارة تقلا (٧٨).

ولأن الأهرام كانت تصدر أسبوعية، فقد أصدر الأخوين تقلا في ١٠ أكتوبر ١٨٧٩ جريدة يومية هي (صدى الأهرام)، حتى يتمكنا من متابعة أحداث الحرب الروسية العثمانية التي كانت قائمة في ذلك الوقت وكانت تشغل الرأي العام المصري لمشاركة بعض الجنود المصريين بها.

وقد تجنس الأخوين تقلا بالجنسية الفرنسية، فأصبحا تحت الحماية الفرنسية، ولعل ذلك ما شجعهما على نقد بعض تصرفات الخديوي إسماعيل وخاصة في سنوات حكمه الأخيرة، ومن ذلك ما نشرته الأهرام في أبريل ١٨٧٩م، وفيه اتهام للخديوي إسماعيل بسرقة أموال الدولة (٧٩) كذلك نشرت (صدى الأهرام) مقالاً بعنوان (ظلم الفلاح) لمحت فيه إلى استغلال حكومة الخديوي للفلاح المصري، فألقي القبض على بشارة تقلا وقضى في السجن ثلاثة أيام وخرج بواسطة فرنسية (٨٠) وأصدر الخديوي إسماعيل أوامره بتعطيل الأهرام وصدى الأهرام، وعندئذ أصدر الأخوين تقلا جريدة (الوقت) التي استمرت في الصدور إلى حين وقوع أحداث الثورة العرابية.

ويحتل أديب اسحق مكاناً بارزاً بين الصحفيين الشوام الذين هاجروا إلى مصر، حيث أصدر في القاهرة جريدة (مصر) في أبريل ١٨٧٧م، وذلك بتوجيه من السيد جمال الدين الأفغاني(٨١)، الذي "شارك أحياناً في الكتابة بها ولكن تحت اسم مستعار هو (المظهر بن وضاح) مما جعل لتلك الصحيفة شأناً مذكوراً" (٨٢).

وقد استمرت (مصر) في الصدور حتى أغلقت عقب نجاح التدخل الأجنبي في مصر وما نتج عنه من عزل الخديوي إسماعيل وتولية إبنه الخديوي توفيق، ثم ما كان من قيام توفيق بإقالة وزارة شريف باشا الدستورية.

وقد قامت جريدة (مصر) بدور هام في التعبير عن الحركة الوطنية المصرية في نهاية عصر إسماعيل، وخاصة في التعبير عن أفكار واتجاهات الجناح الذي كان يقوده ويوجهه جمال الدين الأفغاني (٨٣) كذلك يرجع إلى هذه الجريدة الفضل في

نقل مبادئ الحرية والمساواة التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية وتقديم خلاصة منها للقارئ المصري [٨٤].

ومن الصحف الشامية الهامة التي صدرت بمصر والتي كان لجمال الدين الأفغاني دور كبير في توجيهها، جريدة (التجارة) اليومية التي أصدرها سليم النقاش بمدينة الأسكندرية في ١٥ مايو ١٨٧٨م وشاركه في إصدارها أديب اسحق.

ورغم أن الجريدة قد صدرت كما يبدو من اسمها ومما ذكرته في افتتاحية عددها الأول: "لنشر الأخبار المالية وحركة التجارة والسوق [٨٥]" إلا أن أعدادها لم تكن تخلو من المقالات التي عبرت عن أفكار التيار الذي يقوده الأفغاني في مصر، وقد شارك في الكتابة بها عدد من تلاميذ الأفغاني ومريديه مثل الشيخ محمد عبده وإبراهيم اللقاني وعبد الله النديم، كذلك فقد مدها الأفغاني نفسه بعدد من المقالات.

وقد لقيت (التجارة) نفس المصير الذي لقيته جريدة (مصر) حيث أغلقت بأوامر من الخديوي توفيق في نهاية عام ١٨٧٩م بعد انقلابه على حركة الوطنية.

وقد عاد سليم النقاش فأصدر في ٥ يناير ١٨٨٠م جريدة (المحروسة) وكانت يومية، ثم أصدر في ٨ يناير ١٨٨٠م جريدة (العصر الجديد) وكانت أسبوعية، وشارك في تحرير الجريدتين عدد من الصحفيين الشوام مثل أديب اسحق وفضل الله الخوري وجرجس بن ميخائيل نحاس واسكندر نحاس وروفائيل الخوري وأمين البستاني وسليم بن عباس الخلفون، وكان الشيخ اسكندر العازار يراسلها من بيروت، كذلك شارك في الكتابة من الصحفيين المصريين عبد الله النديم [٨٦] وبقيت الجريدتان تصدران حتى قيام الثورة العرابية، ثم توقفتا بعد مذبحة الأسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢م.

ومن الصحفيين الشوام الذين هاجروا إلى مصر في نهاية عصر الخديوي اسماعيل الشاعر والصحفي الدمشقي سليم عنحوري حيث أصدر في ٢٤ فبراير ١٨٧٩جريدة (مرآة الشرق) وذلك بتشجيع من الخديوي إسماعيل نفسه، وقد أعلنت الصحيفة أنها سياسية أدبية [٨٧]، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع.

ومما يؤكد أن الجريدة قد صدرت بوحي من الخديوي إسماعيل، أن سياستها

كانت تلتزم بالدفاع عن تصرفات الخديوي ومواقفه، وقد استمر سليم عنحوري في إصدار الجريدة حتى العدد السابع عشر، حيث اضطر إلى ترك الجريدة والعودة إلى بلاد الشام وذلك انصياعاً لنصائح الأطباء الذين أبلغوه بأن مناخ مصر لا يلائم صحته، وقد تنازل عنحوري عن حقوقه في الجريدة إلى أمين ناصيف اللبناني الذي سرعان ما غير من سياسة الجريدة، حيث وظفها لخدمة التيار السياسي الذي كان يقوده الأفغاني في مصر وعهد بتحريرها إلى الشيخ محمد عبده، وإبراهيم اللقاني، وبعد طرد الأفغاني من مصر عقب تولية توفيق باشا لكرسي الخديوية واجهت (مرآة الشرق) نفس المصير الذي واجهته بقية الصحف التي كانت تعبر عن الحركة الوطنية المصرية، فقد أوقفت الصحيفة لمدة ستة أشهر.

ولقد توقفت الموجة الأولى لهجرة الصحفيين الشوام إلى مصر تقريباً بعزل الخديوي إسماعيل في نهاية عام ١٨٧٩م وتولية إبنه الخديوي توفيق، فقد بدأ توفيق عهده بسياسة مناقضة تماماً لما كان يتوقعه الجميع، فقد انقلب على الحركة الوطنية وأغلق الصحف الوطنية، أما الصحف التي لم يصبها قرار الغلق فقد وضعت أمامها العديد من الصعاب والعقبات التي حالت بينها وبين حرية التعبير.

ثم وقعت أحداث الثورة العرابية والتي بدأت بمظاهرة الجيش في ثكنات قصر النيل وظهور زعامة أحمد عرابي الذي أصبح المدافع عن مطالب الجيش، وبعد مظاهرة عابدين في ٩سبتمبر ١٨٨١م حدث انقلاب سياسي في مصر [٨٨]، إذ عهد إلى محمد شريف باشا بتأليف وزارة دستورية ودعى مجلس شورى النواب للإنعقاد في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١، وبينما كان النظام الجديد يستعد لإعلان اللائحة الأساسية التي تضمنت الأسس الدستورية للحياة النيابية الجديدة في مصر، قدم قنصلا انجلترا وفرنسا في ٨ يناير ١٨٨٢م مذكرة مشتركة إلى الخديوي يعلنان وقوفهما بجانبه وتأييد سلطته المطلقة، وكان هذا يعني تحريض الخديوي ضد الحياة النيابية الجديدة، وفي نفس الوقت نشب خلاف بين الحكومة ومجلس شورى النواب حول حق المجلس في مناقشة الميزانية، وكان هذا الخلاف بالإضافة إلى المذكرة المشتركة سبباً في استقالة وزارة شريف وتولية محمود سامي البارودي وكان أبرز ما عنيت به الوزارة الجديدة هو إعلان الدستور الذي تقرر فيه مبدأ سيادة الأمة وحق

المجلس في نظر الميزانية، وكان عمر هذا الدستور قصيراً، إذ ما لبثت الحرب أن نشبت بين العرابيين وانجلترا، وضاعت جميع المكاسب الدستورية باحتلال بريطانيا مصر.

وقد انعكس الإضطراب الذي ساد الحياة السياسية في مصر في هذه الفترة، على الهجرة الصحفية الشامية إلى مصر، إذ تكاد هذه الهجرة أن تكون قد توقفت واضطر عدد كبير من الصحفيين الشوام إلى إغلاق جرائدهم والعودة إلى الشام، فبعد أن أعاد أمين ناصيف (مرآة الشرق) كمجلة أسبوعية في ٦ إبريل ١٨٨٢م، وعهد بتحريرها إلى الشيخ خليل ناصيف اليازجي [٨٩] لم تستمر في الصدور لأكثر من شهر، إذ اضطرت إلى الإحتجاب بعد تصاعد الخلاف بين الخديوي توفيق ورجال الثورة العرابية.

كذلك فقد أصدر ميخائيل بن جرجس عورا مجلة (الحضارة) في ٢٢ مايو ١٨٨٢م وكانت تصدر مرتين في الشهر ومن اثنين وثلاثين صفحة، وتهتم بالآداب والعلوم والتاريخ [٩٠] ولكنها أيضاً لم تعمر طويلاً رغم أنها لم تتحدث في السياسة، فقد أغلقت بسبب هرب صاحبها من مصر إلى سوريا بسبب أحداث الثورة العرابية.

أما أصحاب الأهرام سليم وبشارة تقلا فقد كانا يصدران صحيفة (الوقت) التي عاشت إلى أيام الثورة العرابية، ولكنها ما لبثت أن عطلت بسبب مناصرة أصحابها للخديوي ضد رجال الثورة العرابية، فأصدر صاحبا الأهرام في ٩يونيو١٨٨٢ جريدة (الأحوال) ولكن أيامها كانت قصيرة، فقد حدثت مذبحة الأسكندرية وقام الثائرون من أهالي الأسكندرية بالهجوم على مطبعة الأهرام وإحراقها بسبب مناصرة أصحابها للخديوي، وقطع أديب اسحق، وكان موظفاً في الحكومة المصرية وعمل كاتماً لأسرار مجلس النواب، كل صلة له بجريدة (مصر) وتركها لشقيقه عوني اسحق ، ولم يبق يومئذ من الصحف الشامية غير جريدة (المحروسة) لسليم النقاش، إذ "بقيت موالية للحكومة حتى عطلها عرابي ثلاثة أشهر" [٩١] فاضطر إلى العودة إلى سوريا.

وإذا كان النقص الشديد في هجرة الصحفيين الشوام إلي مصر في بداية عهد

الخديوي توفيق يمكن تبريره بالمناخ المعادي لحرية الصحافة الذي أشاعه محمد رياض باشا رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت، والذي عرف باستبداده وتسلطه فإنه مما يثير التساؤل أن تتوقف هذه الهجرة تماماً أثناء أحداث الثورة العرابية (سبتمبر ١٨٨١م – يوليو ١٨٨٢م) رغم الحريات التي تمتعت بها الصحف في هذه الفترة القصيرة والتي شهدت انتعاش الآمال في حياة دستورية.

بل إن التساؤل يزداد أهمية عندما نعرف أن الصحفيين الشوام في مصر تعرضوا خلال هذه الفترة إلى حملة شديدة من النقد من جانب الصحف الوطنية المصرية المؤيدة للثورة العرابية.

إن تفسير هذه الظاهرة يكمن في الموقف المعتدل الذي اتخذته الصحف الشامية في مصر من الثورة، فمن الأمور اللافتة للنظر أن أكثر الكتاب والصحفيين الشوام كانوا من أشد المدافعين عن الحرية وأقوى المعارضين للإستبداد، ثم تحولوا فجأة إلى موقف الاعتدال في طلب الحرية، وهو الأمر الذي أسخط عليهم قادة الثورة، وبعد أن كانت الصحف الشامية هي لسان حال الحركة الوطنية في مصر، خلال الفترة السابقة على الثورة، نجد هذه الصحف تتهرب من أداء هذا الدور "وتلبس ثوب الإعتدال [٩٢]"، ولذلك لم يكن غريباً أن يستعيض قادة الثورة عن الصحف الشامية بصحف أخرى يصدرها صحفيون مصريون، مثل جريدة المفيد لحسن الشمسي والطائف لعبد الله النديم والوقائع المصرية التي كان يرأس تحريرها في ذلك الوقت الشيخ محمد عبده.

ويلخص حسن الشمسي صاحب جريدة المفيد موقف قادة الثورة العرابية تجاه الصحفيين الشاميين، فكتب يقول: "كل من جريدة الأحوال والمحروسة ومصر أتانا أصحابها وجيوبهم أفرغ من فؤادهم من الوطنية التي أدعوها ترويجاً لمقاصدهم، فأنشأوا بين أيدينا جرائدهم، ودعوا باسم الوطنية والخدمة الإنسانية والحال في سكون، فلما ارتبكت الحال قطعوا ألسنة جرائدهم ورجعوا بلادهم بجر الحقائب، فنعم الأحباب لازمونا في الهناء وفارقونا في الشقاء" [٩٣].

وقد نتج عن حملة الصحف الوطنية على الصحف الشامية، أن اضطر كثير من الصحفيين الشاميين إلى مغادرة مصر.

إن الموقف المعتدل أو على الأصح الموقف (المتحفظ) الذي اتخذته الصحف الشامية من الثورة العرابية يحتاج أيضاً إلى تفسير، خاصة وأن الصحفيين الشوام لعبوا دوراً هاماً في التمهيد الفكري لهذه الثورة ..

وفي هذا المجال يمكن تقديم ثلاثة مؤشرات يمكن أن تعطينا تفسيراً لهذا الموقف، أو تكشف لنا عن بعض مبرراته:

أولاً: إن الصحفيين الشوام لم ينفردوا وحدهم بالموقف المعتدل أو المتحفظ تجاه الثورة العرابية، وإنما شاركهم فيه عدد من كبار الصحفيين المصريين في ذلك الوقت مثل ميخائيل عبد السيد صاحب جريدة الوطن [٩٤]، والشيخ محمد عبده رئيس تحرير جريدة (الوقائع المصرية) [٩٥].

ثانياً: يلاحظ وجود تيارين فكريين توزع بينهما الصحفيون المصريون والشوام في ذلك الوقت تجاه الثورة العرابية:

التيار الأول:

تيار ليبرالي معتدل، يؤمن بالحكومة المقيدة، ولا يذهب إلي أبعد من المطالبة بإيجاد حكومة مسئولة أمام برلمان شعبي منتخب في ظل الولاء للخديوية.

وكان يعبر عن هذا التيار من الصحفيين المصريين ميخائيل عبد السيد والشيخ محمد عبده ومن الصحفيين الشوام سليم وبشارة تقلا وأديب اسحق وسليم نقاش.

التيار الثاني:

تيار ليبرالي ثوري، يطالب بالدستور والبرلمان ولكنه يصل في عدائه للخديوية إلى حد التهديد بإقامة الجمهورية [٩٦].

وكان يعبر عن هذا التيار في الصحافة كل من عبد الله النديم وحسن الشمسي.

ثالثاً: التخوف التقليدي الذي يشعر به المثقفون تجاه سيطرة العسكريين على الحركة الوطنية، وما يمكن أن تجره هذه السيطرة من أخطار على مستقبل البلاد، وذلك لما يعرف عن العسكريين "من جهل بالأمور

السياسية، وتطرف وميل طبيعي إلي الإستبداد" [٩٧]، ولعل أصدق تصوير لهذا التخوف ما كتبه ميخائيل عبد السيد في مجال تعليقه على مظاهرة الجيش في سبتمبر ١٨٨١م، حيث قال: "ويخشى أن ما بنته هذه الأسرة (يقصد أسرة محمد علي) في مائة سنة نهدمه في يوم واحد، ونتقهقر إلى حضيض الذل بعد العز، وتقول الناس علينا أنه لا ينفع في المصريين إلا من كان رأيه الفتك والهتك أو الإحتيال والإغتيال، وأنهم تعودوا على ذلك منذ ألوف السنين [٩٨].

ثم تدفقت الموجة الثانية من الصحفيين الشوام إلى مصر عقب الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢م، وقد استمر هذا التدفق إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م).

وقد بدأت هذه الموجة بعودة الصحفيين الشوام الذين سبق واضطروا لإغلاق جرائدهم، والهرب إلى الشام أثناء أحداث الثورة العرابية، فقد عاد إلى مصر سليم وبشارة تقلا وأصدرا (الأهرام) من جديد، وقد اضطرا في البداية أن يطبعا الجريدة في مطبعة أخرى بسبب الحريق الذي أصاب مطبعة الأهرام بيد الثوار أثناء مذبحة الأسكندرية، وفي ٢٩سبتمبر١٨٨٢م، أي بعد دخول الجيش الإنجليزي إلى القاهرة بأربعة عشر يوماً فقط [٩٩]، نشرت الأهرام صورة للجنرال ولسلي قائد الحملة الإنجليزية على صدر صفحتها الأولى ورحبت بالإنجليز وهاجمت عرابي ووصفته بالعاصي، وأطلقت على رجال الثورة العرابية لقب البغاة [١٠٠] وقد أعاد الأخوين تقلا بناء مطبعة الأهرام بعد أن نالا تعويضاً مجزياً من الحكومة المصرية مقابل حرق المطبعة.

وقد استمرت الأهرام في الصدور بمدينة الأسكندرية إلى ما بعد وفاة سليم تقلا في عام ١٨٩٢م، وباشر بشارة تقلا إدارة الجريدة وتحريرها، ثم قام بنقل إدارة الأهرام إلى القاهرة، وفي نفس الوقت أصدر جريدة (صدى الأهرام) بالأسكندرية لتقوم بنشر الأخبار بين سكان الثغر.

وعندما توفى بشارة تقلا في عام ١٩٠١م خلفه في إدارة الأهرام جبرائيل تقلا.

ورغم أن الأهرام رحبت بالاحتلال البريطاني وتحمست له في البداية، إلا أن ذلك الموقف لم يدم فترة طويلة، فقد أخذت الأهرام في معارضة سلطات الاحتلال في كثير من الأمور الداخلية والخارجية [١٠١] ، ثم استقرت سياسة الأهرام بعد ذلك في الدعوة لأن تكون مصر للمصريين تحت السيادة العثمانية [١٠٢]، مع ميل إلى تأييد السياسة الفرنسية [١٠٣].

وقد شارك عدد كبير من الصحفيين الشوام في تحرير الأهرام ومنهم اسكندر صباغ وچورچي نصار وقيصر رينيه وخليل زيدان ونجيب حداد ورشيد شميل وخليل زينيه وخليل مطران وخليل جاويش وداود بركات ويوسف بستاني ونيقولا حداد وانطون الجميل وإبراهيم بن سليم نجار وفتح الله جاويش الذي كان مراسلاً للأهرام في سوريا.

وكذلك عاد أمين ناصيف وأصدر من جديد صحيفة (مرآة الشرق) التي توقفت عن الصدور أثناء أحداث الثورة العرابية وصدر العدد الجديد في ١٤ إبريل ١٨٨٢م، وشاركه في تحريرها نيقولا توما وتولى تحريرها بعد ذلك كل من سليم بن عباس الشلفون ثم اسكندر نحاس ثم سعيد البستاني واستمرت الجريدة في الصدور حتى شهر أبريل ١٨٨٦م عندما صدر قرار من نوبار باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت بتعطيلها إلى الأبد وذلك تلبية لطلب رسمي من الباب العالي في تركيا وذلك "لطعنها في السلطان وسياسته [١٠٤]".

وقد أصدر أمين ناصيف جريدة أخرى في ٢سبتمبر ١٨٨٦م باسم (الصادق) وقد كانت معارضة لسلطات الاحتلال البريطاني، واستمرت في الصدور أربع سنوات، ثم احتجبت بعدها لمرض ألم بصاحبها أضطر معه إلى مغادرة مصر إلى مدينة القدس.

وعاد أيضاً من سوريا سليم النقاش وأعاد إصدار جريدة (المحروسة) في عام ١٨٨٤م وذلك بعدما نال من الحكومة المصرية أربعين ألف فرنك تعويضاً عما لحق به من خسائر لاحتراق مطبعته أثناء أحداث الثورة العرابية [١٠٥] وقد استمرت المحروسة تصدر أسبوعياً حتى وفاة سليم النقاش في نهاية عام ١٨٨٤م، حيث تولى إدارة الجريدة إبنه خليل النقاش الذي حولها في عام ١٨٨٦م إلى جريدة

يومية، وكان يساهم في تحريرها من الصحفيين الشوام سليم بن عباس الشلفون وچورچي بن ميخائيل نحاس.

وفي ١١ يناير ١٩٠٩ انتقل امتياز (المحروسة) إلى الياس زيادة [١٠٦] وقام بتحريرها عدد من الصحفيين الشوام مثل إبراهيم الحوراني وإدوار مرقص وسليم قبعين وأمين تقي الدين وفرح أنطون [١٠٧]، ومي زيادة إبنة الياس زيادة.

وإلى جانب عودة الصحفيين الشوام الذين هربوا من مصر أثناء الثورة العرابية، فقد هاجرت إلى مصر أعداد أخرى من الصحفيين الشوام وأصدروا بالقاهرة والأسكندرية صحفا شامية جديدة ففي عام ١٨٨٣م هاجر إلى مصر كل من يعقوب صروف وفارس نمر[١٠٨]واصطحبا معهما مجلة (المقتطف) التي كانا قد أصدراها في بيروت في أول يونيو ١٨٧٦م.

ولم تمض سنة على إعادة إصدار المقتطف في مصر "حتى أصبحت أحد المنابر الكبرى للرأي، فعلى صفحاتها بين ١٨٨٤-١٨٨٦م ناقش شبلي الشميل وابراهيم الحوراني وهما من خريجي الكلية السورية الإنجيلية نظرية داروين في النشوء والإرتقاء فأيدها الأول وهاجمها الأخير".[١٠٩]

ثم اشترك صروف ونمر مع شاهين مكاريوس في إصدار جريدة (المقطم) التي ظهر عددها الأول في ١٤ فبراير ١٨٨٩م. وكانت جريدة يومية سياسية تناصر سلطات الإحتلال البريطاني في مصر، وقد بلغ من خطورتها في مناصرة الإحتلال البريطاني، إن تكاتف الوطنيون المصريون على إصدار جريدة يومية وطنية لمواجهة المقطم.[١١٠]

فظهرت جريدة (المؤيد) التي حررها الشيخ على يوسف، وقد استمرت مجلة المقتطف وجريدة المقطم في الصدور حتي وفاة فارس نمر في عام ١٩٥٢م.

ومن الصحفيين الشوام الذين هاجروا إلى مصر بعد الإحتلال سليم فارس بن أحمد فارس الشدياق الذي أصدر في ٢٣ نوفمبر ١٨٨٥م جريدة (القاهرة) أمل أن يصل بها إلى شهرة جريدة (الجوائب) التي أصدرها أبوه في العاصمة التركية، ولكن الجريدة لم تستطع أن تصمد لأكثر من عدة أشهر وتوقفت، فأصدر جريدة أخرى باسم (القاهرة الحرة) في يونيو ١٨٨٦م وقد اتخذ سليم فارس في

الجريدتين سياسة الدفاع عن الخلافة العثمانية وانتقاد الإحتلال البريطاني لمصر(١١١)

وهاجر إلى مصر أمين شميل الذي أصدر جريدة (الحقوق) في ٦ مارس ١٨٨٦م، وهي تعتبر أول صحيفة قانونية قضائية في مصر، وقد استمرت في الصدور حتى وفاة صاحبها في ٦ ديسمبر ١٨٩٧م وانتقل امتياز إصدارها إلى المحامي ابراهيم جمال.

وأصدر شاهين مكاريوس مجلة شهرية هي (اللطائف) في ١٥ مايو ١٨٨٦م وكانت تهتم بالآداب والعلوم وذات طابع فكاهي، وتوقفت المجلة بوفاة صاحبها في ١٢ يونيو ١٩١٠م.

وأصدر الدكتور شبلي شميل(١١٢)في ١٥ فبراير ١٨٨٦م مجلة (الشفاء) وهي شهرية تهتم بالشؤون الطبية وقد توقفت المجلة في سنتها الخامسة بسبب قلة الإشتراكات،.

وأنشأ نجيب غرغور جريدة باسم (الببغاء) في عام ١٨٨٧م بمدينة الإسكندرية وكانت جريدة أسبوعية مصورة ذات طابع هزلي ولكنها لم تستمر في الصدور لأكثر من خمسة أعداد فقط، ثم أصدر غرغور جريدة أخرى بمدينة الإسكندرية باسم (المنارة) وذلك في عام ١٨٨٨م وكانت جريدة مصورة كسابقتها ولم يكن حظها بأفضل من حظ سابقتها فقد توقفت عن الصدور بعد ستة أعداد فقط!.

ثم اشترك نجيب غرغور مع الحاخام فرح مزراحي في إصدار جريدة (الحقيقة) في ٢ مارس ١٨٨٨م، وتولى غرغور تحريرها لمدة عامين، ثم احتجبت الجريدة عن الصدور فترة ثم أعاد إصدارها چورج مرزا البيروتي ولكنها لم تستمر سوى فترة قصيرة.

وفي عام ١٨٨٨م أيضا أصدر نجيب غرغور مجلة (حديقة الأدب) وذلك لنشر الروايات العربية والمترجمة وقد توقفت المجلة بعد أربعة أعداد. !

وأنشأ خليل زينية في مارس ١٨٨٨م مجلة (الراوي) الشهرية بالإسكندرية وكانت مجلة أدبية وقد توقفت بعد سنتين.

وأصدر نقولا توما مجلة (الأحكام) في أول يونيو ١٨٨٨م وكانت مجلة شهرية

تعني بالشؤون القضائية وبها بعض الصفحات الأدبية وقد توقفت المجلة بعد صدور عددها العاشر، ثم عاد صاحبها إلى إصدارها من جديد في عام ١٨٩٥م وبعد عدة أشهر توقفت نهائيا.

وقد صدر في هذه الفترة أيضا عدد من الصحف الشامية لعل أهمها مجلة (الرياض المصرية) التي شارك في إصدارها محمد المخزومي وعبد الرحمن الحوت في ١٧ سبتمبر ١٨٨٨م، وجريدة (الحاكم) التي أصدرها يوسف رصاف في ٤ مايو ١٨٩٠م، وجريدة (صدى الشرق) التي أصدرها حبيب فارس اللبناني في ٩إبريل ١٨٩١م.

ومن المجلات الشامية الهامة التي صدرت في هذه الفترة مجلة (الهلال) التي أنشأها چورچي زيدان[١١٣] في أول سبتمبر ١٨٩٢م والتي ماتزال تصدر حتى الآن من القاهرة.

وهي مجلة شهرية ثقافية تهتم بالآداب والفنون والعلوم والتاريخ وتعتبر سجلاً هاماً للفكر العربي والمصري الحديث.

إن التدفق الكبير من جانب الصحفيين الشوام على الهجرة إلى مصر في تلك الفترة يطرح سؤالاً هاماً وهو: ما العوامل التي شجعت على هجرة الصحفيين الشوام إلى مصر في تلك الفترة؟، ونرى أن من الأمور التي شجعت على هجرة الصحفيين الشوام إلى مصر، هو ما تمتعت به الصحافة في مصر من الحريات الصحفية، التي سمحت بها سلطات الإحتلال البريطاني، وخاصة في فترة تولي بارينج (الذي عرف باسم اللورد كرومر منذ عام ١٨٩١م) منصب القنصل العام لانجلترا في مصر (١٨٨٣-١٩٠٨م)، فقد كان اللورد كرومر "يميل إلى مبدأ حرية الصحافة باعتبارها صمام الأمان للتعبير عن الشعور الوطني في البلاد" [١١٤]

ويذكر اللورد كرومر في أحد تقاريره السنوية عن مصر موقفه من حرية الصحافة فيقول: "وإني رأيت أولاً أن الحجج التي تقدم لتقييد حرية الصحافة لا تعادل الحجج التي تقدم لإطلاق حريتها، وثانيا لأن كبار رجال الحكومة يستطيعون احتمال نقد الصحف لهم، فمرت سنوات عديدة والصحف المصرية تامة الحرية، ومع أن القانون كان يخول للحكومة الحق في أن تطلب من صاحب كل جريدة أن يحصل

على رخصة قبل إصدار جريدته إلا أنها لم تنفذ ذلك فترة طويلة.[115]

ورغم وجود عدة تحفظات على أقوال اللورد كرومر، حيث شهدت الفترة التي عاصرت توليه منصبه في مصر صدور العديد من أوامر التعطيل والإنذار للكثير من الصحف [116] إلا أنه لا يمكن إنكار أن الصحافة المصرية قد تمتعت في عهده بدرجة ما من الحرية، لم تكن تتوفر في ذلك الوقت في أي مكان بالوطن العربي وهو الأمر الذي جعل مصر قبلة للصحفيين الأحرار من مختلف أقطار الأمة العربية، وخاصة من بلاد الشام التي حرمت من أي درجة من درجات الحرية الصحفية.

بل إن الحرية التي تمتعت بها الصحافة المصرية في عهد اللورد كرومر، بصرف النظر عن درجة هذه الحرية وحظها من الضعف أو القوة، هي التي مكنت الصحافة المصرية من أن تكون الأداة الأساسية للحركة الوطنية "من حيث أنها كانت في بعض الأحيان النواة التي نمت حولها هذه الحركة، كما حدث بالنسبة لصحيفة اللواء أو كانت في أحيان أخرى أعلى صوتا من الجماعات السياسية التي تمثلها [117] وهناك ظاهرة هامة صاحبت ظهور الحياة الحزبية في مصر وربما انفردت بها مصر، تلك هي ظهور الأحزاب المصرية في كنف دور الصحف، "فبدلاً من أن تنشئ الأحزاب صحفاً ناطقة بإسمها، أنشأت الصحف أحزاباً كتجسيد مادي لإرادتها".[118]

وقد ظلت هذه هي السمة الغالبة على تكوين الأحزاب في مصر حتي الحرب العالمية الأولي.[119]

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن حرية الصحافة قد سبقت حرية العمل السياسي والعمل الحزبي في مصر فقد نتج عن السياسة التي اتبعتها انجلترا في إطلاق حرية الصحافة (أن ظهرت جماعات من الكتاب والمفكرين تدرجوا حتى أصبحت تدور حولهم وحول صحفهم أحزاب سياسية).[120]

فقد أنشأ مصطفي كامل صحيفة اللواء في أول يناير ١٩٠٠م في حين نراه لا يعلن عن قيام الحزب الوطني إلا في نهاية ١٩٠٧م، كذلك أصدر الشيخ علي يوسف جريدة (المؤيد) في عام ١٨٨٩م بينما لم يعلن عن قيام حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية إلا في عام ١٩٠٧م أيضاً، كذلك فقد صدرت جريدة (الجريدة) في إبريل

١٩٠٧م بينما لم يعلن عن حزب الأمة إلا في شهر سبتمبر من نفس العام، كذلك فقد نشأ -على سياسة صحيفة (المقطم) الإحتلالية التي صدرت في ١٨٨٨م - الحزب الوطني الحر والذي أعلن عنه في نهاية عام ١٩٠٧م، وبذلك كانت الأحزاب ثمرة من ثمرات الصحافة ونتيجة من نتائج الحرية التي تمتعت بها هذه الصحافة في تلك الفترة.(١٢١)

ولذلك لم يكن غريباً أن يطلق علي المرحلة التاريخية التي أعقبت الإحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، بالمرحلة الصحفية في تاريخ الحركة الوطنية المصرية..!

وثمة ظاهرة جديرة بالإنتباه في تلك الفترة، وهي أن نسبة غير قليلة من الصحفيين الشوام والصحف الشامية في مصر، كانت تمالئ سلطات الإحتلال البريطاني وتؤيدها في مواجهة الحركة الوطنية المصرية التي كانت تطالب بجلاء القوات البريطانية من مصر، وهو عكس ما كان عليه موقف الصحفيين الشاميين أثناء هجرتهم الأولى في أواخر عهد اسماعيل، حيث شاركوا الصحفيين المصريين في مقاومة الإستبداد الداخلي والنفوذ الأجنبي، ولعبوا دوراً قيادياً في هذا المجال، مثلما كان الحال مع أديب اسحق وسليم النقاش وأمين شميل وسليم عنحوري وبشارة وسليم تقلا، وغيرهم من الصحفيين الشوام، ورغم موقفهم المتحفظ بعد ذلك من الثورة العرابية، فإنهم اكتفوا بموقف الإعتدال، ولم يصلوا مطلقاً إلى درجة التعاطف مع النفوذ الأجنبي أو تأييده.

ولكن فترة ما بعد الإحتلال، شهدت العديد من الصحفيين الشوام الذين اتخذوا موقفاً صريحاً في تأييد الإحتلال ومعاداة الحركة الوطنية المصرية مثلما فعل أصحاب (المقطم) و(المقتطف).

وفي مجال تفسير هذه الظاهرة، وجد رأي يقول بأن أغلب الصحفيين الشوام "جاءوا إلى مصر هربا من الإضطهاد التركي ووجدوا في مصر ملجأً ومتنفساً، فحاولوا أن يلجأوا إلى نفس الأسلوب القديم الذي لجأ إليه كل القادة المعزولين عن حركة الجماهير، وهو أسلوب اللعب علي الحبال ومحاولة الإستعانة بالانجليز ضد الإتراك".(١٢٢)

وهناك رأي آخر يعتقد بأن "سياسة كرومر أغرت بعض الصحفيين الشاميين في مصر الذين يحلو لهم أن يستمتعوا بمجرد النقاش الحر، أغرتهم بمناقشة مشاكل الدين والعقيدة والعلوم الطبيعية وأصل الكون والإنسان، وما إلى ذلك من القضايا التي كانوا محرومين من مناقشتها في بلادهم، وكانوا يظنون وهم يتمتعون بهذه المناقشة الحرة في مثل هذه المواضيع، أنهم يعيشون في واحة الديموقراطية ولم يدروا أن الشعب المصري كان يعاني من قيود الإحتلال ومن وطأته، وهنا يكمن الفارق بين المفكر التقدمي الذي يقف عند حدود التفكير وبين المناضل الذي يتلمس طريقه نحو حركة الجماهير".(١٢٣)

ولكننا نرى أن التفسير السليم لظاهرة تأييد الصحفيين الشوام لسلطات الإحتلال البريطاني في مصر، يرجع إلى المسار الذي اتخذته الحركة الوطنية المصرية بعد فشل الثورة العرابية ووقوع البلاد تحت براثن الإحتلال، إذ انصرف جهد المصريين إلى مقاومة الحكم البريطاني، وأصبحت هذه الفكرة هي المسيطرة على تفكيرهم، وكان من الطبيعي في هذه اللحظة، أن يتطلعوا إلى تأييد دولة إسلامية كبرى كالدولة العثمانية، "وأن يجدوا في دعوة الجامعة الإسلامية عامل دعم لهم في نضالهم ضد الإحتلال".(١٢٤)

إن سيطرة هذا الإتجاه المؤيد للدولة العثمانية على الحركة الوطنية المصرية منذ وقوع الإحتلال وحتى سقوط الخلافة العثمانية في تركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى أدى إلى حدوث انشقاق عقائدي، فصل ما بين مصر وشعوب المشرق العربي"، (١٢٥) وعزل مصر لفترة عن مجرى الحركة القومية العربية".(١٢٦)، في المشرق العربي.

ففي الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية في مصر تستعين بدولة الخلافة لإخراج الإنجليز، كانت شعوب المشرق العربي وفي شبه الجزيرة العربية والشام تكافح في سبيل تحررها من السيطرة العثمانية وتتطلع إلى تأييد انجلترا "التى تحتل مصر" وغيرها من الدول الأوربية.

فأعداء الحركة الوطنية المصرية (انجلترا) كانوا حلفاء للحركة القومية العربية في المشرق العربي وأعداء الحركة القومية العربية في المشرق (الأتراك العثمانيون)

كانوا حلفاء للحركة الوطنية المصرية.

لذلك لم يجد بعض الصحفيين الشوام في مصر حرجا من صداقة وتأييد سلطات الإحتلال البريطاني، بل اعتقدوا أن هذه الصداقة يمكن أن تكون أداة لخدمة الكفاح الوطني ضد العثمانيين في بلاد الشام.

ولم يدرك الشاميون عدم جدوى فكرة الإعتماد على قوة أجنبية (ذات طبيعة استعمارية) لمساعدتهم في نيل الإستقلال الوطني، إلا بعد فوات الأوان، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اكتشفت الحركة الوطنية في بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية، طبيعة الشرك الذي أوقعوا أنفسهم فيه بالتعاون مع الانجليز والفرنسيين فقد أفاق المشرق العربي بعد الحرب ليجد نفسه وقد استبدل بالإحتلال التركي العثماني، احتلالا انجليزيا أوفرنسيا.

سابعاً: الصحافة المصرية المهاجرة

الأمر المؤكد أن تاريخ الصحافة المصرية المهاجرة يبدأ عندما هاجر يعقوب صنوع إلى فرنسا، حيث أعاد إصدار جريدته (أبو نظارة) في باريس عام ١٨٧٨م، وبذلك تكون فرنسا هي أول دولة أوروبية تصدر بها صحيفة مصرية مهاجرة.

وقد صدرت صحيفة (أبو نظارة) أول مرة في مدينة القاهرة في عام ١٨٧٧م، تحت اسم (أبو نظارة زرقاء) وأعلنت في صدر صفحتها الأولى أنها جريدة مسليات ومضحكات [١٢٧] .

وقد صدر من الجريدة بالقاهرة خمسة عشر عدداً، وقد تجرأ صنوع وتناول في جريدته بالنقد بعض تصرفات الخديوي إسماعيل، وهو الأمر الذي جعل الخديوي ينقم عليه، بل وأن يفكر في قتله بالسم، كما ادعى يعقوب فيما بعد، وهو ما دفعه إلى الهرب إلى فرنسا، حيث استقر في مدينة باريس وقرر أن يعاود إصدار صحيفته فيها، وقد اتخذت الصحيفة في المهجر عدة أسماء، فقد أصدرها أولاً تحت إسم (رحلة أبو نظارة زرقا الولي)، ثم غير اسمها بعد ذلك إلى (أبو نظارة زرقاء)، ثم غيرها إلى (النظارة المصرية) ثم إلى (أبو صفارة) وبعدها إلى (الحاوي)، ثم عاد مرة أخرى إلى الإسم القديم (أبو نظارة زرقاء)، وقد بلغت أسماء صحيفته اثني عشر اسماً، كذلك فقد اختلف بعضها عن البعض الآخر في الشكل والحجم، ولكن المحتوى كان واحداً مما يجعلنا نميل إلى اعتبارها جميعاً صحيفة واحدة وإن كانت متعددة الأسماء، ومرجع ذلك أن الحكومة المصرية كانت تتعقب الصحيفة بالمصادرة كلما حملتها السفن إلى مصر، وقد نشطت الحكومة في ذلك في عهد إسماعيل وكذلك في عهد توفيق واستمر ذلك الموقف في ظل الإحتلال البريطاني لمصر، فكان يعقوب صنوع يغير اسم الجريدة وحجمها حتى يهرب بها من المراقبة والمصادرة في الموانىء المصرية، ويؤكد هذه الحقيقة يعقوب صنوع في مذكراته حيث يقول: "فإنه منذ نفيت في عام ١٨٧٨م إلى اليوم كانت صحيفتي تدخل سراً إلى مصر، وتباع بالآلاف وما أكثر الحيل التي توسلت بها لتهريب صحيفتي رغم

أنف البريد المصري والإنجليزي [١٢٨] وقد استمر يعقوب صنوع في إصدار جريدته حتى عام ١٩١٠م حيث أعجزته حالته الصحية عن العمل، ولم يلبث أن توفى بعدها بعامين في ١٩١٢م بباريس.

ومن الملاحظات الجديرة بالإنتباه أن يعقوب صنوع عندما فكر في الهجرة (أو الهرب كما يدعي) من مصر، لم يهاجر إلى إيطاليا التي سبق له وأن نال حمايتها ليستطيع إصدار صحيفته بالقاهرة، في وقت كانت فيه هذه الحماية تسبغ على صاحبها حصانة من عسف السلطة الحاكمة في مصر، فلماذا اختار صنوع التوجه إلى فرنسا بدلاً من إيطاليا.؟ لا توجد إجابات حاسمة على هذا السؤال، ولكن توجد عدة مؤشرات قد توضح جانباً من الحقيقة، فهناك أولاً إجادته للغة الفرنسية بالإضافة إلى ثقافته الفرنسية، وهو الأمر الذي يمكن أن يجعل إقامته في فرنسا ممكنة، وهناك ثانياً الطموح الفرنسي لاحتواء مصر والذي لم يتوقف منذ غادرت الحملة الفرنسية مصر في عام (١٧٩٩-١٨٠١م)، وهو الأمر الذي جعلها ترحب بكل من ترى فيه فائدة محتملة لدعم نفوذها في مصر.

وهنالك عامل أخير، وهو أن هجرة يعقوب صنوع إلى فرنسا كانت بالإتفاق مع الأمير حليم شقيق الخديوي إسماعيل، والطامع إلى تولي منصب الخديوية في مصر، وكان حليم يأمل في أن يكون صنوع هو جسر التفاهم بينه وبين الحكومة الفرنسية، ولعله من المفيد أن نشير إلى أن إسماعيل قد خلع من كرسي الخديوية بعد عام واحد من هجرة صنوع إلى فرنسا، ولا يخفى الدور الفرنسي البارز في خلع إسماعيل ولكن من المؤكد أن انجلترا نجحت في أن تضع على كرسي الخديوية واحداً من رجالها في الأسرة العلوية الحاكمة في مصر وهو الخديوي توفيق بن إسماعيل، وأن تستبعد رجل فرنسا الأمير حليم، ولعل تطور الأحداث في العامين التاليين لتولية توفيق قد أكدت أن توفيق هو رجل انجلترا في مصر، ويكفي أنه كان أداة انجلترا في احتلال مصر في عام ١٨٨٢م.

ويعتبر إبراهيم المويلحي هو ثاني صحفي مصري يهاجر إلى باريس، حيث أصدر بها جريدتين الأولى بإسم (الإتحاد) في عام ١٨٨٠م، ولكن سرعان ما توقفت بعد عدة أعداد، فأصدر بعدها جريدة (الرجاء) ولم تختلف سياسة الجريدة الثانية

عن الجريدة الأولى، وهي سياسة تستهدف الطعن في الدولة العثمانية، ويبدو أن الإختلاف بين الجريدتين لم يكن سوى في الإسم فقط حيث لم يختلف مضمون كل منهما عن الأخرى، وتفسير ذلك في رأينا، هو رغبة المويلحي في تهريب جريدتيه إلى مصر، وغيرها من الولايات العثمانية، فعندما انتبهت السلطات العثمانية إلى جريدة (الإتحاد) غير اسمها إلى (الرجاء) حتى يمكن أن يفلت من الرقابة على الموانىء المصرية والعثمانية تماماً كما كان يفعل يعقوب صنوع عندما غيّرَ من أسماء جريدته حتى يمكنه تهريبها إلى مصر.

وهناك وجه شبه أخر بين المويلحي وصنوع، وذلك في كون كل منهما يعمل في خدمة أمير طامع في كرسي الخديوية في مصر، فإذا كان صنوع يعمل في خدمة الأمير حليم ويريد أن يحقق طموحه في حكم مصر، فإن المويلحي كان يعمل في خدمة إسماعيل باشا خديوي مصر السابق، الذي عزلته تركيا عن كرسي الخديوية بضغط من انجلترا وفرنسا وكان إبراهيم المويلحي قد لحق بإسماعيل باشا في نابولي بإيطاليا بعد عزله في عام ١٨٧٩م وعمل في حاشيته، حيث قام بإصدار عدة صحف للدفاع عن إسماعيل باشا والهجوم على الدولة العثمانية، وكان الخديوي إسماعيل هو الذي ينفق على هذه الصحف [١٢٩].

وحول تقييم تجربة المويلحي الصحفية في باريس نواجه برأيين متعارضين تمام التعارض، الرأي الأول يتبناه كل من فيليب دي طرازي والدكتور عبد اللطيف حمزة، حيث يذكر الدكتور حمزة أن مقالات المويلحي العنيفة التي حوتها جريدتيه في باريس ضد السلطان عبد الحميد الثاني، أزعجت السلطان فبعث إلى سفيره بفرنسا أن يبذل أقصى جهد ليكف المويلحي عن هذا النقد: "طلب السلطان عن طريق سفيره في باريس إلى الحكومة الفرنسية نفي إبراهيم من فرنسا، ولا ندري لماذا بادرت الحكومة الفرنسية بتلبية طلبه" [١٣٠].

ويؤكد فيليب دي طرازي نفس الواقعة فيقول: "سعى سفير تركيا لدى فرنسا في طرده (يقصد المويلحي) من بلادها ففعلت [١٣١]".

أما الرأي الثاني فيتفق عليه كل من لويس صابونجي صاحب جريدة (النحلة) ومحمود زكي صاحب جريدة (الكوكب) وأحمد فؤاد صاحب جريدة (الصاعقة)، إذ

يذكر لويس صابونجي أنه كان موجوداً في باريس وقت أن أصدر المويلحي جريدتيه وأن السفير التركي استشاره في كيفية مواجهة المويلحي: " فأشار على السفير العثماني بأن أفضل وسيلة لبلوغ الغاية المقصودة هي إغراء المويلحي بالمال، فتبع السفير نصيحته، وهكذا توقف إبراهيم المويلحي عن استئناف نشر جريدته".

ويؤكد محمود زكي على الطبيعة الإنتهازية للمويلحي فكتب يقول: "وكل جريدة من جرائد المويلحي بينها وبين بعضها من اختلاف الرأي ما بين الروافض ومن البعد في الفكر ما بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى".

ويذكر أحمد فؤاد أن المويلحي كان: "يهاجم تارة دولة الخلافة، وتارة أخرى يمتدحها، وتارة يذكر مناقب السلطان وتارة أخرى يعدد مثالبه".

ويبدو أن الرأي الثاني في إبراهيم المويلحي قد تأثر بالتغير الذي طرأ على موقف المويلحي بعد أن غادر باريس منفياً منها حيث ذهب إلى لندن، وقضى بها فترة ثم عاد إلى باريس مرة أخرى في عام ١٨٨٤م ويقال أنه شارك في تحرير (العروة الوثقى) مع الأفغاني ومحمد عبده، ولكن الشيء المؤكد أنه أصدر في هذه المرة من باريس جريدتين أخرتين، الأولى باسم (الأنباء) والثانية باسم (عين زبيدة) وفي هذه المرة "اندفع إبراهيم المويلحي اندفاعاً ظاهراً إذ ذاك في إظهار ولائه للسلطان عبد الحميد وحين وصلت الأخبار إلى مسامع السلطان سر لها سروراً عظيماً وأظهر الرضا عن خطة إبراهيم في نقده الشديد للسياسة الانجليزية، ومن ثم فكر السلطان في استدعاء المويلحي إلى الآستانة، ولكن المويلحي ارتاب أولاً في هذه الدعوة ورأى أن يبعث بابنه محمد لكي يكشف له عن جلية الأمر، فذهب محمد إلى الآستانة وتبين له أن السلطان صادق في هذه الدعوة التي وجهها إلى أبيه، فكتب إليه يطمئنه على ذلك ويعجل حضوره[١٣٢].

وقد ذهب المويلحي إلى العاصمة التركية، وأحسن السلطان استقباله وعينه عضواً في (مجلس المعارف) ومكث بالآستانة عشر سنوات كاملة ظل خلالها مؤيداً للسلطان، مادحاً له، ومدافعاً عن سياسته.

أما ثالث صحفي مصري يهاجر إلى باريس، فهو الشيخ محمد عبده الذي شارك السيد جمال الدين الأفغاني في إصدار صحيفة (العروة الوثقى) بباريس في

١٣ مارس ١٨٨٤م وكانت تهدف إلى الدعوة إلى الجامعة الإسلامية ومكافحة التسلط الأجنبي على البلاد الإسلامية ومقاومة الطغيان الداخلي والحكم الإستبدادي في الشرق الإسلامي.

وكانت الجريدة تُرسل إلى كبار العلماء والأمراء والزعماء في جميع الأقطار الإسلامية، ولكن السياسة الإنجليزية حالت دون وصول الصحيفة لعدد من البلاد الإسلامية وخاصة مصر لدرجة أن الحكومة المصرية أعلنت "أن كل من توجد عنده العروة الوثقى يغرم مبلغاً من خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيهاً وهي غرامة جسيمة ربما دعا إليها عسر المالية المصرية ببركة تصرف الانجليز في مصر[١٣٣] ".

وأضافت العروة الوثقى في تعليقها على هذا القرار قائلة: "لا يحزنن أهل الحق القائمون بأمر هذه الجريدة على ما صدر عن الحكومة المصرية من منع العروة الوثقى من دخول القطر المصري وليعلموا أن الحكومة المصرية لا دخل لها في هذا المنع فإنها حكومة شرقية لا تسمح لها غيرتها بمنع جريدة لاشيء فيها سوى الدفاع عن الشرقيين، وإنما منشأها حكومة انجلترا وشأنها معلوم عند كل عارف بأحوالها[١٣٤] .

ولم تعمر العروة الوثقى كثيراً، إذ لم يصدر منها سوى ثمانية عشر عدداً، كان آخرها العدد الصادر في ١٦ أكتوبر ١٨٨٤م، أي لم تعش الجريدة سوى ستة أشهر وثلاثة أيام.

وقد صدرت الصحيفة في البداية أسبوعية ثم أصبحت تصدر مرتين في الشهر، وكانت توزع مجاناً، وكان يدير سياستها جمال الدين الأفغاني، أما محررها الأول فهو الشيخ محمد عبده، وقد شارك في تحريرها الميرزا باقر ورغم العمر القصير للصحيفة، إلا أنها اكتسبت نفوذاً كبيراً في العالم العربي والإسلامي، وقد أشاد بها العديد من كبار المفكرين والكتاب والسياسيين العرب والمسلمين الذين عاصروا إصدارها، ويعود إلى الجريدة الفضل في جانب كثير من اليقظة الإسلامية في العصر الحديث.

ولعله من المفيد أن نتساءل عن السبب الذي جعل العروة الوثقى تصدر من

باريس وليس من أي عاصمة أخرى في أوروبا، وتبرز في المقدمة حقيقة أنه كان لفرنسا مصلحة في صدور هذه الصحيفة التي كان هدفها الرئيسي، الهجوم على الإستعمار البريطاني لمصر وباقي البلاد العربية والإسلامية. ولكن هل معنى ذلك أن العروة الوثقى كانت تعمل في خدمة السياسة الفرنسية في الشرق؟

إن استعراض أغلب ما كتب في الجريدة لا يكشف عن دعوة صريحة للنفوذ الفرنسي، إلا أن هجوم الجريدة على النفوذ البريطاني في الشرق يعتبر بشكل غير مباشر خدمة للسياسة الفرنسية، والحقيقة السابقة تثير سؤالاً آخر، من الذي كان يمول العروة الوثقى؟

من المؤكد أنه رغم صدور الجريدة من العاصمة الفرنسية، إلا أنه لا يوجد حتى الآن ما يثبت أن الحكومة الفرنسية كانت تدفع شيئاً للجريدة سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر، فالجريدة تخلو من الإعلان، ولا يوجد من الوثائق ما يؤكد أن الحكومة الفرنسية كانت تشتري نسخاً من الجريدة، وإن كانت تساعد في توزيعها وتهريبها إلى أقطار العالم العربي والإسلامي فالجريدة كانت تمول عن طريق (جمعية العروة الوثقى) وهي جمعية أنشأها جمال الدين الأفغاني، وكانت تنتشر في العديد من الأقطار العربية والإسلامية، وكانت امتداداً للمحفل الشرقي الماسوني، الذي سبق وكونه الأفغاني في مصر أثناء إقامته بها (١٨٧١ - ١٨٧٩م) والذي لعب دوراً كبيراً في عزل الخديوي إسماعيل.

وقد كان اختيار إسماعيل باشا خديوي مصر المعزول لمدينة نابولي بإيطاليا كمنفى له، هو الذي جعل إيطاليا من بين الدول الأوروبية التي شهدت صحفاً مصرية مهاجرة في فترة مبكرة من هذه الهجرة، ففي نابولي أصدر إبراهيم المويلحي أولى جرائده في المهجر، وهي جريدة (الخلافة) التي ظهرت في نهاية عام ١٨٧٩م، أي بعد فترة قليلة من نفي إسماعيل باشا، وبذلك تعتبر جريدة (الخلافة) هي ثاني صحيفة مصرية مهاجرة بعد جريدة (أبو نظارة زرقا) ليعقوب صنوع التي أصدرها في باريس في بداية عام ١٨٧٩م.

وكانت (الخلافة) تصدر أسبوعياً وباللغتين العربية والتركية، وقد تبلورت سياسة الصحيفة في هدفين، الأول: الدفاع عن تصرفات الخديوي إسماعيل أثناء توليه حكم

مصر، ومن ثم المطالبة بعودته إلى عرشه الذي سلب منه [١٣٥].

أما الهدف الثاني فهو الطعن في الدولة العثمانية والسلطان العثماني عبد الحميد الثاني لدوره في عزل إسماعيل وخضوعه للضغط الإنجليزي الفرنسي [١٣٦].

ولعل ذلك هو الذي يفسر سبب اختيار الخديوي اسماعيل لإيطاليا كمنفى له، وبالتالي اختيار المويلحي لإيطاليا كمكان يصدر منه جريدته، إذ لم يكن منطقياً أن يتجه الخديوي إسماعيل إلى تركيا أو انجلترا أو فرنسا، لكون هذه الدول شاركت في مؤامرة عزله عن عرشه، في حين لم يكن لإيطاليا أي دور يذكر في هذا الأمر.

وترجع أهمية جريدة (الخلافة) لكونها أول جريدة عربية دعت في وقت مبكر إلى ضرورة أن تكون الخلافة في العرب بدلاً من الأتراك، بل لقد وصل الأمر أن كتب المويلحي أن خديوي مصر أحق بمنصب الخلافة من سلطان تركيا [١٣٧] باعتبار أن مصر كانت مقراً للخلافة فترة طويلة، حتى دخول العثمانيين إلى مصر في عام ١٥١٦م.

ويبدو أن صدور (الخلافة) من إيطاليا قد قلل من التأثير الذي توقعه الخديوي إسماعيل لها، لذلك أوعز إلى المويلحي بالسفر إلى باريس، و محاولة الإستفادة من التنافس الفرنسي البريطاني والعمل على كسب التأييد الفرنسي لمحاولات إسماعيل باشا للعودة إلى مصر، ولكن المحاولة لم تنجح، فلم تستمر الجريدتان اللتان أصدرهما المويلحي في باريس عام ١٨٨٠م إلا لفترة قصيرة، انتهت بقرار الحكومة الفرنسية بطرد المويلحي من باريس.

ولا تتوفر لدينا أية معلومات عن صحف مصرية أخرى صدرت بعد توقف الخلافة بما يقرب من ثلاثين عاماً وهي جريدة (السياسة المصورة) التي أصدرها في أول ديسمبر ١٩٠٨م عبد الحميد زكي في مدينة بولونيا بإيطاليا، ولكنها لم تستمر طويلاً فقد توقفت في نفس العام، ولم يكن لها تأثير يذكر.

وهاجر علي الغاياتي [١٣٨] إلى تركيا فراراً من ملاحقة السلطات البريطانية له في مصر بعد مصادرتها لديوانه (وطنيتي)، وقد تولى تحرير جريدة (دار الخلافة) التي أصدرها عبد الوهاب عبد الصمد في ٣ مارس ١٩١٠م، وكانت سياستها عثمانية تدافع عن حقوق مصر وتطالب باستقلالها في ظل الولاء للخلافة العثمانية،

وهو نفس الخط الفكري للحزب الوطني المصري.

كذلك فقد هاجر إلى تركيا الشيخ عبد العزيز جاويش، حيث أصدر صحيفتين الأولى باسم (الهلال العثماني) في ١٦ مارس ١٩١٢م ثم أصدر في ٤ مايو ١٩١٦م مجلة باسم (العالم الإسلامي) ولم تختلف سياسة المجلة عن سياسة الجريدة في الدفاع عن الخلافة العثمانية والهجوم على الإحتلال البريطاني لمصر.

ومن سويسرا صدرت صحيفتان مصريتان، الأولى هي (القصاص) التي صدرت في يونيو ١٩١٨م بمدينة جنيف، وأصدرتها جماعة تسمى (الجمعية الوطنية المصرية) وكانت تضم في عضويتها عدداً من رجالات الحزب الوطني الذين هربوا من مصر قبيل الحرب العالمية الأولى بعد أن بدأت مطاردة سلطات الإحتلال البريطاني للعناصر النشطة من أعضاء الحزب الوطني تمهيداً لدخولها الحرب [١٣٩].

وفي العاصمة الألمانية برلين استقر عدد آخر من أعضاء الحزب الوطني الهاربين من الإضطهاد الانجليزي في مصر، وأصدروا خلال فترة الحرب العالمية الأولى ثلاث صحف من خلال ما سمي (الجمعية المصرية في برلين) والصحف الثلاث هي جريدة (العالم الإسلامي) ومجلة (الجهاد) ثم مجلة (الشرق الجديد) وكانت الصحف الثلاث تعبر عن أفكار الحزب الوطني في المطالبة بالجلاء واستقلال مصر، وقد كتب فيها عدد كبير من زعماء الحزب الوطني مثل محمد فريد وعلي فهمي كامل (شقيق مصطفى كامل) وعبد العزيز جاويش وعلي الغاياتي وغيرهم من قادة الحزب الوطني الذين كانوا يعيشون في أوروبا في ذلك الوقت.

وفي عام ١٩٢٣م أنشأ محمد صبحي أبو غنيمة في برلين مجلة سماها (الحمامة) ولكنها توقفت بعد عدة أعداد، ولا توجد معلومات متوافرة عن المجلة أو عن صاحبها تسمح بإلقاء الضوء على سياستها.

وقد توقفت أغلب الصحف التي أصدرها قادة الحزب الوطني في أوروبا بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ثم إعلان دستور ١٩٢٤م وبدء الحياة النيابية في مصر وعودة نشاط الحزب الوطني في البلاد وإعادة إصدار صحفه فلم يعد هناك مبرراً لهجرة هذه الصحف.

ثامناً: الصحافة السعودية المهاجرة

لم تعرف الصحافة السعودية منذ نشأتها في عام ١٩٠٨م وحتى اليوم الهجرة الداخلية إلا مرتين، وفي المرتين كانت الهجرة إلى مصر.

وفي المرة الأولى أصدر الكاتب السعودي فؤاد شاكر جريدة سماها (الحرم) وظهر عددها الأول في ٤ ديسمبر ١٩٣٠م بمدينة القاهرة، وكانت أسبوعية وأعلنت في صدر صفحتها الأولى أنها جريدة أدبية إجتماعية مصورة، واستمرت الجريدة أربع سنوات، كان آخرها العدد الصادر في أول فبراير ١٩٣٤م.

وكشف فؤاد شاكر في افتتاحية العدد الأول عن سياسة الجريدة حيث كتب يقول:

"أرجو الله أن يوفقني فيما قصدت إليه من غرض نبيل وقصد سام شريف من إنشاء هذه الصحيفة ووقفها على صداقة بلد وشعب وطني وعشيرتي وهما أكرم الشعوب والبلاد على الله" (١٤٠) وأضاف:

"أيها الشعب السعودي النبيل هذه صحيفتك الناصعة وهي الأولى في نوعها في تاريخ بلادك فانزلها من نفسك المكان الذي تراه جديرا لها". (١٤١)

والواضح أن صدور الجريدة بالقاهرة، لم يكن وراءه أي سبب سياسي، بدليل أن الجريدة خصصت صفحاتها للدفاع عن المواقف والسياسات السعودية بحيث اعتبرت الجريدة نفسها لسان حال البلاد السعودية في مصر بالإضافة إلى مشاركة عدد كبير من الكتاب السعوديين في الكتابة بالجريدة، ولو كانت الجريدة على خلاف مع الحكومة السعودية لما قبل أحد منهم أن يكتب فيها، حيث أن أكثرهم من المقيمين بالسعودية.

لذلك يمكن تفهم الرأي القائل بأن سبب صدور (الحرم) خارج البلاد السعودية هو عدم توفر الإمكانيات الطباعية المناسبة في السعودية في ذلك الوقت، ولاسيما وأنها جريدة أسبوعية ومصورة. (١٤٢)

ونحن نميل إلى القول بأن السبب الطباعي أو الفني لايكفي وحده لتفسير هذه

الهجرة وخاصة أن المملكة العربية السعودية قد شهدت خلال هذه الفترة وما قبلها صحفا لا تقل جودة في طباعتها ولا في مستوى الصور المنشورة بها عما رأيناه في جريدة (الحرم) لذلك نعتقد أن (الحرم) صدرت من القاهرة بهدف الإعلام عن سياسة الحكومة السعودية وإبراز إنجازاتها، ولإيصال صوت الحكومة السعودية إلى الشعب المصري وغيره من الشعوب العربية، وخاصة أن مصر كانت تعتبر في هذه الفترة مركز الثقل الرئيسي في العالم العربي، ليس في النواحي السياسية فقط وإنما أيضا في النواحي الفكرية والثقافية والأدبية.

ومما يؤكد رأينا هذا قول عثمان حافظ مؤلف أهم مرجع عن تاريخ الصحافة السعودية: "وقد صدرت الحرم بمصر ولكنها كانت تنطق باسم هذه البلاد السعودية، وتتحدث عن أخبارها وتحرر بأقلام أدبائها".(١٤٣)

وقد ساعد على إصدار صحيفة (الحرم) بمصر، توفر مناخ ديموقراطي، لم يكن له شبيه في أي بلد عربي آخر، وقد كان هذا المناخ الديموقراطي يسمح دائماً للعديد من كتاب الجزيرة العربية بمراسلة الصحف المصرية والكتابة فيها، في العهد السعودي، أو قبله في العهدين الهاشمي والتركي.

ومما يؤكد هذه الحقيقة مقال نشرته (القبلة) التي كانت تصدر بمكة المكرمة أثناء العهد الهاشمي، وهو يكشف عن رؤية الكتاب الصحفيون في الجزيرة العربية للإوضاع في مصر بالمقارنة بالأوضاع التي كانت تسود تركيا وبلاد الشام في ذلك الوقت، ويقول كاتب المقال:

"زرعت عوامل الجهل وبواعث الشر بنفس شابين مصريين قبل أكثر من سنة، فألقيا قنبلة على موكب سلطان مصر وهو مار في أحد شوارع الأسكندرية، فطاشت الرمية وتمكن البوليس من القبض على الجانيين وسلمهما إلى المحكمة فظلت مقدار سنة أو أقل من ذلك بقليل تحاكمهما وتحقق معهما وتدقق في كل ما فيه احتمال تخفيف جنايتهما، وكانت محاكمتهما علنية بحيث تغص قاعة المحكمة بأناس على رحبها ساعات المحاكمة، ويدافع عنهما أشهر المحامين في تلك البلاد والجرائد تنشر كل كلمة تقال في المحكمة لهما وعليهما، إلى أن قنع وجدان المحكمة بالحكم عليهما بالإعدام وفوض إلى الحكومة إبدال حكم الإعدام بحكم آخر. وقد

حدث ذلك في وقت كانت فيه أخبار الشام تصل إلى مصر في كل أسبوع عن شنق العشرات من علماء المسلمين وأفاضلهم ومخلصيهم بدون محاكمة يطلع عليها الناس، بل إنتقاما وحقدا وضغينة.

ومن العجب أنه في يوم صدور أمر سلطان مصر باسقاط حكم الإعدام على الذين ألقيا القنبلة عليه، وصلت إلى مصر أخبار شنق الأمير الشهابي وعبد الغني العريسي وسليم الجزائري وشفيق المؤيد وشكري العسلي وسيف الدين الخطيب وغيرهم، فجاشت بواعث الشعر في نفس عالم من أكبر العائلات الإسلامية في دمشق فقال:

كم بين من يصفح عمن جنـــى	وبين من يجن على الأبريـــــاء
يغفر في (مصر) التجنى علـى	مليكها والعفو نعم الجـــــزاء
ويقتل البريء في (دمشـــــق)	وحولها على الولاء والوفـــــاء
فلو رأي (هولاكو) أعمالهـــم	أو لو رأى (تيمور) هذا البــلاء
لأدعيا العدل بما أسلفــــــا	أجل هما من مثل هذا براء[٦٤]

أما الصحيفة السعودية الثانية التي صدرت بمصر فهي (صرخة العرب) التي أنشأها الكاتب السعودي (أحمد عبيد) في يناير ١٩٥٥ بالقاهرة كمجلة سياسية جامعة مصورة، وأعلنت الصحيفة أنها ستصدر شهريا مؤقتا وإن ظلت شهريا حتى توقفت بعد العدد العاشر الذي صدر بتاريخ نوفمبر ١٩٥٥م.

وقد اكتفى أحمد عبيد بتولي منصب المدير العام للمجلة، في حين ترك رئاسة التحرير لصحفي مصري هو اسماعيل الحبروك. في حين تولي الأديب المصري ثروت أباظة منصب مدير التحرير، ولكن أباظة ترك منصبه بعد فترة قصيرة وحل محله الصحفي المصري محمد كامل حتة،

أما سياسة المجلة، فقد كانت عربية إسلامية فهي "تعني بخدمة القضايا العربية والإسلامية وتدعو إلى جمع كلمة العرب والمسلمين واتحادهم في تضامن شامل يجعل منهم قوة ثالثة تدافع عن كيان المسلمين وتعيد إليهم أرضهم المغتصبة

وتراثهم المجيد".[145]

فالغرض من إصدارها بالقاهرة: "هو إسماع صوت البلاد السعودية للخارج، وفكرة إصدارها في القاهرة هو تجسيد لوجود الصحافة السعودية في المجال العربي والعالمي".[146]

وبذلك يتوافق هدف مجلة (صرخة العرب) مع الهدف الذي صدرت من أجله جريدة (الحرم) رغم اختلاف الفترة الزمنية التي صدرت فيها كل منهما، فقد كانا أداة لشرح السياسة السعودية في الخارج ووسيلة لإسماع صوتها في العالمين العربي والإسلامي.

تاسعاً: الطابع العام للصحافة العربية المهاجرة

باستعراض الهجرة الأولى للصحافة العربية، والتي تمتد منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين، يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية:

أولاً: إن الهجرة الأولى للصحافة العربية تكاد أن تقتصر على الصحافة الشامية والمصرية، وفي حين اتخذت هجرة الصحافة اللبنانية شكل الهجرة الداخلية إلى مصر والهجرة الخارجية إلى أوربا، إلا أن الصحافة المصرية لم تعرف سوى الهجرة الخارجية إلى أوربا، ولعل السبب في ذلك هو افتقاد غالبية الأقطار العربية في ذلك الوقت إلى المناخ الديموقراطي الذي يسمح باستقبال هذه الصحف المهاجرة.

ثانياً: غلبة الطابع السياسي على هذه الهجرة، لذلك لم تقتصر الهجرة على الصحف والصحفيين وحدهم، وإنما شملت عدداً كبيراً من السياسيين العرب، الذين اختاروا إصدار الصحف المهاجرة، أسلوباً لمعارضة السلطة الحاكمة في بلادهم، أو أداة لمقاومة النفوذ أو الإستعمار الأجنبي في تلك البلدان.

ثالثاً: لقد تركزت الصحافة الشامية المهاجرة في لندن وباريس، في حين أن الصحافة المصرية المهاجرة، قد شملت بالإضافة إلى لندن وباريس، إيطاليا وألمانيا، فقد اتجه الصحفيون الموالون للخديوي اسماعيل إلى ايطاليا حيث يعيش الخديوي بعد نفيه ولاستحالة إصدار صحفهم في لندن أو باريس اللتان شاركتا في عزل الخديوي، كذلك فقد اتجه قادة الحزب الوطني المصري وصحفيوه إلى ألمانيا، حيث كان من المستحيل أن يذهبوا إلى انجلترا التي تحتل بلادهم، أو إلى فرنسا التي اعترفت باحتلال انجلترا لمصر بعد الإتفاق الودي بين الدولتين العظميين في عام ١٩٠٦م واتفاقهما على تقسيم العالم العربي بينهما.

رابعـــاً: لقد عاصرت الهجرة الأولى للصحافة العربية تزايد الأطماع الإستعمارية الأوربية في الوطن العربي، وهو الأمر الذي حول بعض الصحف العربية المهاجرة إلى أدوات في خدمة بعض الدول الإستعمارية الطامعة في امتلاك أجزاء من الوطن العربي، وهو مايثير بعض التساؤلات حول قيام هذه الدول بتمويل العديد من الصحف العربية المهاجرة التي ظهرت في تلك الفترة.

خامساً: رغم أن الإستبداد التركي العثماني، كان العامل الرئيسي في هجرة الصحف والصحفيين الشوام إلى مصر وأوربا، إلا أن ذلك لا ينفي أن العديد من هذه الصحف، والكثير من أولئك الصحفيين، قد تحولوا إلى أدوات في خدمة الدولة العثمانية، سواء خوفا من العقاب، أو انتظارا للثواب، ولعل هذه الفترة قد وضعت البذرة الأولى لمرض الإنتهازية الصحفية. والتبدل المفاجيء في مواقف الصحفيين وانتقالهم من الهجوم الشديد إلى الدفاع المتحمس عن الشيء نفسه، وهو مرض مازالت تعاني منه الصحافة العربية المهاجرة حتى اليوم.

هوامش الفصل الأول

(١) أورد حسن كامل الموجي (دور الشاميين في الصحافة المصرية ١٨٤١-١٩٠٠ وهي رسالة ماجستير مقدمة لقسم الصحافة بكلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ ص١-٧) غالبية آراء أصحاب هذا الإتجاه والتي يمكن بلورتها في القول بأن صورة الشامي كانت دائما عند الشعوب الأخرى، هي صورة الإنسان الذي ضاقت به أرضه فراح يذلل الأرض والبحر في سبيل مطامعه ونشر رسالته، فكأن الله خص سكان هذه البقعة من الأرض بالنشاط وحب التنقل، وهذه الصفة تجسدت في الفينيقيين دون سواهم من الشعوب القديمة (أنيس نصر- النبوغ اللبناني في القرن العشرين-مكتبة العام الجديد-حلب ١٩٣٨ ص١٤) وأن الهجرة عند الشوام سنة مشروعة يتواصون بها في محافلهم الأدبية والإجتماعية ويتفاخرون بها في أدبهم وأشعارهم (حلمي مرزوق -تطورالنقد والتفكيرالأدبي في مصرفي الربع الأول من القرن العشرين - دارالمعارف الإسكندرية ١٩٦٦ ص٣٩) فاذا أتم السوري دروسه، وأتقن تجارته ولم يتعاط عملا يقعده عن السفر يجعل ديدنة الإقلاع عما هو فيه والسعي وراء ما يكفيه مؤنة الخمول فيقدح زناد الفكرة في الجهة التي يختارها لسيره (جورجي زيدان/مجلة الهلال/ إبريل ١٩١٣) فالشاميين منذ القدم تواقون إلى الهجرة، وتلك طبيعة متأصلة في نفوسهم.

(٢) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤) (مكتبة الأنجلو المصرية) القاهرة - ١٩٥٥ ص ٢٦٤.

(٣) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية (المطبعة الأدبية) بيروت الجزء الثاني ١٩١٣ - ص٧، ٨.

(٤) عمر الدسوقي: نشأة النثر الحديث وتطوره (دار الفكرالعربي) الجزء الأول. الطبعة الأولى - القاهرة - ص٢٥.

(٥) المؤيد: ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠م، ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠م، ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٠م، ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠م، ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠م، ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠م، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠م، ١٣ يناير ١٩٠١م.

(٦) مجلة المنار: القاهرة - المجلد ٢١ - إبريل سنة ١٩٢٠ ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٧) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤) ص ١١٥.

ولوثروب ستورداد: حاضر الإسلام - ترجمة عجاج نويهض، وتعليق الأمير شكيب أرسلان (مكتبة عيسى البابلي الحلبي) المجلد الثاني - القاهرة - ١٣٠٢هـ - ص ٢٩١.

(٨) قبل ظهور الوقائع المصرية، أصدر رجال الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) صحيفتان وهما

صحيفة كوريه ديلچبت Corrier de l'Egypt

ومجلة لاديكا داچبسين La Decade Egyptienne

وكانتا تصدران بالفرنسية ليقرأهما جنود الحملة بمصر، وقد توقفتا عن الصدور بعد انسحاب الحملة من مصر.

(٩) **فيليب طرازي**: تاريخ الصحافة العربية – الجزء الثاني (المطبعة الأدبية) بيروت ١٩١٣ – ص٧.

(١٠) **أديب مروة**: الصحافة العربية نشأتها وتطورها (منشورات مكتبة الحياة) بيروت الطبعة الأولى ١٩٦١ – ص ٢٢٨.

(١١) **فيليب طرازي**: تاريخ الصحافة العربية – الجزء الأول – ص ٥٥.
ورزق الله حسون من مواليد مدينة حلب السورية في عام ١٨٢٥م وقد درس العلوم الرياضية واللغات وتخصص في الترجمة وعمل بالقنصلية النمساوية بحلب ثم قام بسياحة طويلة في أوربا وزار لندن وباريس. ثم اتجه إلى الآستانة حيث أصدر جريدته (مرآة الأحوال) وبعد إغلاقها فر إلى روسيا وقضى بها فترة، ثم ذهب إلى لندن، حيث أعاد إصدار جريدة "مرآة الأحوال" مرة أخرى، وفي لندن أصدر مجلتين الأولى باسم "رجوم وغساق إلى فارس الشدياق" في عام ١٨٦٨ والثانية باسم "المسألتين الشرقية والمصرية" في عام ١٩٧٩، ولذلك تعتبر جريدة (مرآة الأحوال) أول جريدة عربية مهاجرة ويعتبر رزق الله حسون أول من هاجر من الصحفيين العرب.

(١٢) **أحمد فارس الشدياق** (١٨٠٥–١٨٨٧) لبناني من خريجي مدرسة عين ورقة، والتحق بخدمة الأمير حيدر الشهابي وعندما اضطهد الأكليروس الماروني شقيقه أسعد الشدياق ترك الكنيسة المارونية وتحول إلى المذهب الإنجيلي في عام ١٨٦٥، وأعجب المرسلون الاميركيون به فأوفدوه إلى مصر لدراسة الآداب وعلوم اللغة ويقال أنه شارك في تحرير (الوقائع المصرية) ثم أرسلوه إلى مالطة للتدريس في مدرسة الإرسالية وتحرير منشورات المطبعة الأميركية هناك حتى ١٨٤٨م، ثم طاف أوربا واستقر فترة في لندن وفي عام ١٨٥٤ دعاه باي تونس إلى خدمته، وهناك اعتنق الإسلام وسمى نفسه أحمد فارس

(١٣) **كمال الصليبي**: تاريخ لبنان الحديث (دارالنهار للنشر) بيروت ١٩٦٩ ص ٢٤٣– ٢٢٤.

(١٤) **جبرائيل دلال** من مواليد حلب في عام ١٨٣٩ وقد تلقى تعليما دينيا ومدنيا وفي عام ١٨٢٨ سافر إلى أوربا واستقر بباريس حيث قام بتحرير جريدة (الصدى) وفي باريس تعرف بخير الدين باشا وكان وقتها وزيرا لباي تونس، فلما عين خير الدين باشا صدرا أعظم للدولة العثمانية استدعى جبرائيل دلال إلى الآستانة وكلفه بإصدار جريدة (السلام).

(١٥) **محمد أنيس**: الدولة العثمانية والشرق العربي – ص ٢٣٨.

(١٦) **لوثروب ستوردارد**: حاضر العالم الإسلامي – ترجمة عجاج نويهض تعليق الأمير شكيب أرسلان، (مكتبة ومطبعة عيسى البابلي الحلبي) – القاهرة – المجلد الثاني ١٣٠٢هـ ص ٢٩٠–٢٩٤.

(١٧) **محمد المخزومي** من مواليد بيروت، وقد بدأ حياته الصحفية في مصر عام ١٨٨٨م عندما أصدر مجلة (الرياض المصرية) ثم انتقل إلى الآستانة حيث أصدر جريدة (البيان) التي عطلت لأفكارها التحررية، ثم أصدر (المساواة) والتي كان مصيرها كسابقتها، فاضطر إلى العودة إلى مصر.

(١٨) شفيق بك المؤيد: كان ينتمي إلى إحدى العائلات الكبيرة بدمشق، وكان عضوا في مجلس المبعوثان العثماني، وكان أحد المرشحين من قبل الحركة القومية العربية لتولي (الخلافة العربية) في حال استقلال العرب عن تركيا، قد أعدمه الأتراك شنقا في ١٦ مايو ١٩١٦ أثناء الحرب العالمية الأولى.

(١٩) عبد الحميد الزهراوي: سوري من دمشق، وكان من قادة الحركة القومية العربية بالشام وقد ترأس المؤتمر العربي الأول الذي عقد في عام ١٩١٢م بباريس والذي طالب باستقلال بلاد الشام عن الدولة التركية، ويعود إليه الفضل في تشكيل المنظمات القومية العربية في أوربا وبلاد الشام. وقد أعدمه الأتراك شنقا أثناء الحرب العالمية الأولى بدمشق.

(٢٠) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الثاني، ص ٧.

(٢١) رشيد الدحداح ١٨١٣٠-١٨٨٩) وهو لبناني عمل كاتما لأسرار الأمير بشير الكبير حاكم لبنان، ثم هاجر إلى باريس بعد خلع الأمير بشير.

(٢٢) عطارد - باريس ٣٠ يونيو ١٨٥٩م.

(٢٣) المشتري - باريس ١٥ نوفمبر ١٨٦٧م.

(٢٤) الصدى - باريس -٣٠ أغسطس ١٨٧٧م.

(٢٥) المؤيد - ٣٠ مارس ١٨٩٨ مقال بعنوان (صحف عربية في باريس الزاهرة).

(٢٦) ولد أديب اسحق بدمشق عام ١٨٥٦م، ثم انتقل إلى بيروت واشتغل بالكتابة في جريدة (التقدم) وترجم رواية (اندروماك) لراسين ثم سافر إلى الإسكندرية وفيها ترجم رواية (شرلمان) ثم انتقل إلى القاهرة واتصل بالسيد جمال الدين الأفغاني الذي أوحى إليه بإنشاء جريدة (مصر) فقام بإصدارها في عام ١٨٧٧م، وبعد فترة نقل مقر الجريدة من القاهرة إلى الإسكندرية وأعاد إصدارها بالإشتراك مع سليم النقاش، ثم شارك سليم النقاش في إصدار (جريدة التجارة) وقد استمرت الجريدتان في الصدور حتى أغلقتا بعد عزل الخديوي اسماعيل وتولية الخديوي توفيق وانقلابه على الحركة الوطنية وطرده للأفغاني من مصر، فسافر أديب اسحق إلى باريس حيث أصدر جريدة (مصر القاهرة).

(٢٧) محمد رشيد رضا تاريخ الأستاذ الإمام (مطبعةالمنار) القاهرة - ١٩٣٢ ص ٤٦.

(٢٨) مصر القاهرة - ديسمبر ١٨٧٩.

(٢٩) نفس المصدر.

(٣٠) عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية في مصر، الجزء الثاني دار الفكر، القاهرة، ص ١٩-٢٤.

(٣١) خليل غانم صحفي لبناني (١٨٤٦-١٩٠٣) من مواليد بيروت، عمل بالسياسة وانتخب في عام ١٨٧٧ عضوا في مجلس المبعوثان العثماني، كانت له علاقة قوية بمدحت باشا زعيم الأحرار في تركيا وقد شارك معه في وضع الدستور العثماني وعندما نفي مدحت باشا، اعترض خليل غانم وهاجم في مجلس المبعوثان السلطان عبد الحميد الثاني وله في ذلك كلمة مشهورة وهي: منذ شاء السلطان أن يمنح الدستور فلا يحق له الرجوع عما صادق عليه، والسلطان تحت الدستور لا فوقه" فصدر الأمر بالقبض عليه وإعدامه، ففر إلى فرنسا عن طريق إحدى البوارج الفرنسية، واستقر في باريس حيث أصدر جريدة (البصير) وقد

توفي في باريس عام ١٩٠٣م.

(٣٢) البصير - ٢١ إبريل ١٨٨١.

(٣٣) **فيليب طرازي**: تاريخ الصحافة العربية - الجزء الأول - ص ١٢٧.

(٣٤) كشف النقاب - ٩أغسطس ١٨٩٤م.

(٣٥) **أل سام**: أول أغسطس ١٨٧٢.

(٣٦) يلاحظ أن الهجرة إلى لندن ومن قبلها إلى باريس قد غلب عليها هجرة الصحفيين الشوام لا هجرة الصحف الشامية.

(٣٧) **لويس شيخو**: الآداب العربية في القرن التاسع عشر - ص ١١٧.

(٣٨) **فيليب طرازي**: تاريخ الصحافة العربية - الجزء الأول - ص ١٠٨-١٠٩.

(٣٩) النحلة - إبريل ١٨٧٧ وديسمبر ١٨٧٨، ومارس ١٨٧٩.

(٤٠) الخلافة - يناير ١٨٨١.

(٤١) الغيرة - ١٠ فبراير ١٨٨١م.

(٤٢) الإتحاد العربي - نوفمبر ١٨٨١م.

(٤٣) النحلة - ٢٦ إبريل ١٨٨٤.

(٤٤) المستقبل - ٢٨ مارس ١٨٨٠.

(٤٥) الخلافة - ١٥ يناير ١٨٩٤.

(٤٦) **عبد العليم القباني**: نشأة الصحافة العربية بالإسكندرية (الهيئة المصرية العامة للكتاب) القاهرة - ١٩٧٣ - ص ٤٣.

(٤٧) **عبد الرحمن الرافعي**: عصر اسماعيل - الجزء الثاني (مطبعة النهضة المصرية) القاهرة ص ١٥٦-١٥٧.

(٤٨) **ابراهيم عامر**: الأرض والفلاح، المسألة الزراعية في مصر (مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع) القاهرة ١٩٥٨ ص ٧٦.

(٤٩) **ابراهيم عامر**: ثورة مصر القومية (دار النديم) القاهرة ١٩٥٧ص ٤٣.

(٥٠) **محمد أنيس والسيد رجب حراز**: التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث (دار النهضة العربية) القاهرة -ص ١٢٠.

(٥١) **أمين مصطفي عفيفي**: تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصور الحديثة، الطبعة الثانية - ١٩٥٣ - ص ٢٦. وصبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية (مطبعة مصر) القاهرة ١٩٥٠، ص ١٣٢، ١٧٦، ٢٠٢.

(٥٢) **محمد أنيس والسيد رجب حراز**: التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث، ص ١٢١، ١٢٢.

(٥٣) **عبد اللطيف حمزة**: أدب المقالة الصحفية - الجزء الأول - الطبعة الثالثة (دار الفكر العربي) القاهرة ٦٤ ١٩، ص ١٠٨، ١٢٩.

وابراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية - الطبعة الأولى (مطبعة التوكل) القاهرة ص٧٦.

(٥٤) يرسم **يعقوب صنوع** صورة ساخرة لأول اجتماع لأعضاء مجلس شورى النواب فيقول:

"ثم أنه صار إرسالهم إلى مصر وبعده اجتمعوا في المجلس الذي صار إحضارهم لأجله، وكان الموكل بتدريبهم راغب باشا، فأراد أن يرتبهم كمجالس أوربا في جعلهم صفين، صف اليمين وهو الذي يجيب عن الحكومة ويذب عن حقوقها وصف الشمال وهو الذي يعترض على الحكومة يسألها عن حقوق الرعية وكان الأعضاء جالسين في المجلس من غير ترتيب، فلما علموا الكيفية أسرعوا في القيام من أماكنهم وتزاحموا على الجلوس في اليمين حتى أضروا ببعضهم بعضا" (أبو نظارة زرقا – ١٣ يناير ١٨٧٨).

(٥٥) محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر – الجزء الخامس (مطبعة دار الكتب) القاهرة ١٩٣٩، ص ٩٩، ١٠٦.

(٥٦) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي – القاهرة (مكتبة النهضة) ١٩٤٩، ص ١٩.

(٥٧) مصر – ٣١ يوليو ١٨٧٩ مقال بعنوان (آثار الإستبداد في الدول الشرقية عموما والدولة العثمانية خصوصا).

(٥٨) مصر – ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٩، مقال بعنوان (مستقبل الشرق).

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) التجارة، ١١ سبتمبر ١٨٧٩، مقال بعنوان (الإستبداد في الشرق).

(٦١) المصدر السابق.

(٦٢) مرآة الشرق، أول مايو ١٨٧٩، مقال بعنوان (الحرية الحقيقية).

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) التجارة، ٢٢ أغسطس، مقال بعنوان (الحرية والإستبداد).

(٦٥) الأهرام – ١٨ يوليو ١٨٧٩ مقال بعنوان (نحن والدستور).

(٦٦) لقد صدر العدد الأول من مجلة (النحلة) في بيروت بتاريخ ١١ مايو ١٨٧٠م.

(٦٧) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية – الجزء الثاني ص ١٤.

(٦٨) النحلة الحرة، مارس ١٨٧١م.

(٦٩) الإتحاد المصري: القاهرة (العدد ٣٤) مقال بعنوان (الصحافة في ثلاثين عاما بقلم نجيب غرغور).

(٧٠) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الثالث، ص ٤٨–٤٩.

(٧١) صدرت في عام ١٨٢٨م.

(٧٢) صدرت في عام ١٨٧٠.

(٧٣) صدرت في عام ١٨٦٥.

(٧٤) مجلة نزهة الأفكار، كانت تصدر أسبوعيا وتهتم بالسياسة والأدب وقد تخوف الخديوي اسماعيل من "تهييجها للخواطر وبعثها للفتن" فأصدر أمرا بتعطيلها وإلغائها، وهي تعتبر تاريخيا أول مجلة مصرية شعبية يصدر قرار بإلغائها حتى ذلك الوقت.

(٧٥) وسليم الحموي من أصل سوري، هاجر إلى الأسكندرية وافتتح بها مطبعة ثم أصدر منها جريدته، وقد أصاب بعد ذلك ثروة كبيرة وحصل على لقب (الباشوية) وبعد عشر سنوات من إغلاق صحفه في الإسكندرية، انتقل سليم حموي إلى القاهرة وأصدر فيها

جريدة (الفلاح) وذلك في عام ١٨٨٩م.

(٧٦) عبد العليم القباني: نشأة الصحافة العربية بالأسكندرية (الهيئة العامة للكتاب) القاهرة ١٩٧٣، ص ١١.

(٧٧) سليم تقلا (١٨٤٩-١٨٩٢) كان كاثوليكا من كفر شيما بلبنان، درس في المدرسة الوطنية التي أسسها بطرس البستاني واشتغل بعد تخرجه بالتدريس في الكلية البطريركية في بيروت، وعمل بالصحافة فترة، ثم نزح إلى مصر حيث أصدر الأهرام.

(٧٨) بشارة تقلا (١٨٥٢-١٩١١) تخرج من مدرسة عين ورقة وعمل بالترجمة ثم بالصحافة، ثم هاجر مع أخيه سليم تقلا إلى مصر وشاركه في إصدار الأهرام.

(٧٩) الأهرام - ١٨٧٩/٤.

(٨٠) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام، ص ٤٥.

(٨١) سليم عنحوري: سحر هاروت (المطبعة الشرقية) ص ١٧٩-١٨٠.

(٨٢) محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر، الجزء الخامس (مطبعة دار الكتب) القاهرة ١٩٢٩، ص ٩٩، ١٠٦.

عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، (مكتبة النهضة المصرية) القاهرة ١٩٤٩ ص ١٩.

(٨٣) أديب اسحق: الدرر ص ٢٩٤-٢١٩.

(٨٤) أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص ٣٠٧.

(٨٥) التجارة، ١٨٧٨/٥/١٥م.

(٨٦) أحمد سمير: سلافة النديم - ص ٩.

(٨٧) مرآة الشرق: ١٨٧٩/٢/٢٤م.

(٨٨) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، الجزء الأول (مطبعة مصر) القاهرة، ١٩٣٤ - ص ١١٣، ١١٥.

(٨٩) مرآة الشرق، ١٨٨٢/٤/٦م.

(٩٠) الحضارة - ١٨٨٢/٥/٢٢م.

(٩١) عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية في مصر، الجزء الثالث (دار الفكر) القاهرة، ص ١٨.

(٩٢) جريدة المفيد - ١٥ يونيو ١٨٨٢م.

(٩٣) جريدة المفيد - ٢٢ يونيو ١٨٨٢م.

(٩٤) صدرت جريدة (الوطن) في ١٧ نوفمبر، أما صاحبها ميخائيل عبد السيد، فقد تتلمذ على يد رفاعة الطهطاوي في مدرسة الألسن، وعمل معه في الترجمة، وشارك بالكتابة مع الطهطاوي في مجلة روضة المدارس المصرية وله بها كتاب نشر مسلسلا باسم (بث المعارف ونث العوارف) وقد ظل يتولى رئاسة تحرير جريدة الوطن حتى عام ١٩٠٨م حين انتقل حق إمتياز الجريدة إلى (نجدي ابراهيم).

(٩٥) حدث مرة أن حضر الشيخ محمد عبده احتفالا أقامته جمعية المقاصد بمناسبة التصديق على لائحة النواب وتحدث خلالها عن الحياة النيابية وتعرض لمجلس شورى

النواب وكان مما قاله أنه لا قيمة لمجلس شوري النواب بدون نشر التعليم بين الشعب "وأنه لابد أولا من تعميم التعليم ونشر المعارف والعلوم التي تؤهل إلى تلك المرتبة، مرتبة الصلاحية والإستعداد للمشاركة في تدبير أمور الأمة وتوجيهها. (أنظر جريدة الوقائع المصرية، ١٥ فبراير ١٨٨٢م). وقد أثارت هذه الكلمة كثيرا من اللبس عند أعضاء مجلس شورى النواب، وعدها بعضهم هجوما على المجلس وأعضائه، ومن أجل ذلك عقد احتفال في منزل أحد النواب دعي إليه الشيخ محمد عبده "وأبان عن قصده من تلك الخطبة التي ألقاها في جمعية المقاصد الخيرية، واستدل على حسن إخلاصه لما توهم من خطابه السابق ببراهين من نفس مقاله فساق مضمونه وبين معناه مستدلا على عدم صحة ذلك الوهم بما اعترف به السامعون ووقع لدى جميعهم موقع الإستحسان" (انظر جريدة الوقائع المصرية ٢١ فبراير ١٨٨٢ مقال بعنوان مقابلة الشكر بالشكر) وهذه الحادثة تؤكد الموقف المعتدل للشيخ محمد عبده من الثورة رغم تعاونه مع قادتها.

(٩٦) راجت أثناء الثورة العرابية أقوال "من جانب العناصر الثورية تطالب بجمهورية أو دولة عربية في إطار الإنفصال النهائي عن الخلافة سواء كانت عثمانية أو غير عثمانية"، أنظر صلاح عيسى: الثورة العرابية – ص ٢٢٨.

(٩٧) الوقائع المصرية ٢١ سبتمبر ١٨٨١م.

(٩٨) الوطن ١٧ سبتمبر ١٨٨١م.

(٩٩) دخلت القوات البريطانية القاهرة في ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ دون مقاومة.

(١٠٠) الأهرام ١٨٨٢/٩/٢٩م.

(١٠١) الأهرام ١٢ أغسطس ١٨٨٤م.

(١٠٢) الأهرام ١٤ مارس ١٨٩٢.

(١٠٣) الأهرام ٢٤ مارس ١٨٩٢.

(١٠٤) يذكر الياس ناصورا في كتابه (مرآة العصر) ص ٤٠٦ أن تعطيل مرآة الشرق قد تم بسبب وشاية من سليم فارس الشدياق الذي أبلغ الباب العالي زورا أن الجريدة تطعن في السلطان وسياسته، فطلب الباب العالي تلغرافيا من الحكومة المصرية إلغاء الجريدة، وعلى الفور قرر مجلس النظار برئاسة نوبار باشا تعطيل مرآة الشرق إلى الأبد.

(١٠٥) المحروسة ٢٣ يونيو ١٨٨٤م.

(١٠٦) المحروسة ١١ يناير ١٩٠٩م.

(١٠٧) المحروسة ٢٠ مايو ١٩١٠م.

(١٠٨) يعقوب صروف (١٨٥٢-١٩٢٧)، أرثوذكسي من بيروت تحول إلى المذهب الإنجيلي فيما بعد، وكان فارس نمر (١٨٦٠-١٩٥٢) أرثوذكسيا من حاصبيا وبعد أن أنهي الإثنان دروسهما في الكلية السورية الإنجيلية، اشتغلا بالتدريس فيها، ثم أنشئوا مع بعض الزملاء حلقة فكرية، نشأت عنها بعد ذلك مجلة (المقتطف).

(١٠٩) كمال صليبي: تاريخ لبنان الحديث ص ١٩٠-١٩١

(١١٠) المؤيد: أول ديسمبر ١٨٨٩.

(١١١) القاهرة الحرة ١٨٨٦/٦/٢٧.

(١١٢) **الدكتور شبلي شميل** من خريجي الكلية الإنجيلية، وقد هاجر إلى مصر واشتغل بالطب ومارس الصحافة في نفس الوقت.

(١١٣) **جورجي زيدان**: أرثوذكسي من بيروت درس الطب في الكلية السورية الإنجيلية، وهاجر إلى مصر حيث عمل في بعض الجرائد والوظائف حتى أنشأ مجلة الهلال، ولجورجي زيدان العديد من المؤلفات في التاريخ واللغة والأدب، وقد توفي في يوليو ١٩١٤ وتولى إدارة المجلة من بعده إبنه إميل زيدان.

(١١٤) **خليل صابات وآخرون**: حرية الصحافة في مصر (١٧٩٨-١٩٢٤) (مكتبة الوعي العربي) القاهرة ١٩٧٢، ص ٩٨.

(١١٥) Blue Book: Report's of Consul General,EG, No.5,1904 p.p.31-33

(١١٦) **خليل صابات وآخرون**: حرية الصحافة في مصر، ص ٩٨، ١٢٠.

(١١٧) المصدر السابق: ص ٧.

(١١٨) **يونان لبيب رزق**: الحياة الحزبية في مصر (مكتبة الأنجلو المصرية) القاهرة، ص ١٢٢.

(١١٩) **جاكوب لانداو**: تاريخ الأحزاب والحياة البرلمانية في مصر، ترجمة سامي الليثي، القاهرة (مكتبة مدبولي) ١٩٧٤، ص ١١١.

(١٢٠) **جورجي زيدان**: تراجم مشاهير الشرق في القرن ١٩، الجزء الأول، القاهرة (مطبعة الهلال) ١٩٢٢، ص ٢٩٣.

(١٢١) **فاروق أبو زيد**: أزمة الديموقراطية في الصحافة المصرية، القاهرة (مكتبة مدبولي) ١٩٧٦، ص ١٠٧.

(١٢٢) **حسن كامل الموجي**: دور الشاميين في الصحافة المصرية – ص ١٩٩.

(١٢٣) **رفعت السعيد**: ثلاثة لبنانيين في القاهرة (شبلي شميل، فرح أنطون، رفيق جبور)، بيروت (دار الطليعة للطباعة والنشر) الطبعة الأولى، سبتمبر ١٩٧٣ ص٣٧

(١٢٤) **محمد أنيس**: دراسات في العالم العربي (معهد الدراسات العربية) القاهرة ص ٣٢٤، ٣١٨.

(١٢٥) **حازم نسيبه**: القومية العربية، ترجمة **عبد اللطيف شرارة**، بيروت (دار بيروت للطباعة والنشر) ١٩٠٩، صيدا.

(١٢٦) **عبد العزيز دوري**: الجذور التاريخية للقومية العربية (دار العلم للملايين) بيروت، ١٩٦٠– ص ٨٥.

(١٢٧) أبو نظارة زرقاء ٢١ ربيع أول ١٢٦٥هـ.

(١٢٨) **ابراهيم عبده**: الصحفي الثائر (كتاب روز اليوسف) القاهرة ١٩٥٤، ص ٦٥.

(١٢٩) من المفيد أن نذكر هنا أن ابراهيم المويلحي سبق له أن أصدر في مصر بالإشتراك مع **محمد عثمان جلال** جريدة (ثمرة الأفكار) في عام ١٨٧٨م ولكنها لم تستمر سوى عددين إثنين فقط إذ عطلها الخديوي اسماعيل لجرأة أفكارها ولنقدها بعض تصرفاته.

(١٣٠) **عبد اللطيف حمزة**: أدب المقالة الصحفية في مصر، الجزء الثالث (دار الفكر)

القاهرة، ص ٣٩، ٤١.

(١٣١) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الثاني ص ٢٥٩.

(١٣٢) عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية، الجزء الثالث، ص ٤٢.

(١٣٣) العروة الوثقى، ٢٢ مايو ١٨٨٤.

(١٣٤) المصدر السابق.

(١٣٥) الخلافة، أول ديسمبر ١٨٧٩.

(١٣٦) الخلافة، ١٨ ديسمبر ١٨٧٩.

(١٣٧) الخلافة، ١٨ ديسمبر ١٨٧٩.

(١٣٨) على الغاياتي: صحفي وشاعر عمل بصحف الحزب الوطني مثل اللواء والعلم والشعب والدستور ومصر الفتاة، وكتب كثيرا من الأشعار التى تندد بالإحتلال البريطاني، ثم أصدر ديوانا سماه (وطنيتي) وكتب مقدمته محمد فريد خليفة مصطفى كامل في زعامة الحزب الوطني ولكن سلطات الإحتلال البريطاني قامت في بدء حملتها لتصفية الحزب الوطني بمصادرة الديوان وتقديم الغاياتي ومحمد فريد للمحاكمة متهمة الإثنين بالتحريض على مقتل بطرس غالي باشا، فاضطر الغاياتي أن يهرب من مصر في ٥ يونيو ١٩١٠ بعد أن علم أن هناك نية لإعتقاله، واتجه إلى تركيا.

(١٣٩) الأخبار: ٢٢ مارس ١٩٢٢، مقال بعنوان (نضال الحزب الوطني في أوربا أثناء الحرب).

(١٤٠) الحرم، ٤ ديسمبر ١٩٣٠.

(١٤١) المصدر السابق.

(١٤٢) هاشم عبده هاشم: الدوريات، رسالة ماجستير غيرمنشورة، مقدمة لقسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ص ٥٠.

(١٤٣) عثمان حافظ: تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية، الجزء الأول - الطبعة الثانية (شركة المدينة للطباعة والنشر) جدة - ١٩٧٨م ص ٣٤٣، ٣٤٥.

(١٤٤) القبلة: مكة المكرمة، العدد (٦) السنة الأولى، ٢ ذي القعدة ١٣٣٤هـ (مقال بعنوان: في مصر والشام).

(١٤٥) عثمان حافظ: تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية، ص ٢٧٧.

(١٤٦) المرجع السابق، ص ٢٧٨.

الفصل الثاني

الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية

أولاً: أسباب الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية

لا شك أن الحرب الأهلية اللبنانية التي نشبت بين الطوائف اللبنانية في عام ١٩٧٥م، هي السبب الرئيسي في الهجرة الأخيرة للصحافة اللبنانية، مثلما كان للأحداث الطائفية التي وقعت في لبنان في منتصف القرن الماضي (١٨٦٠م) أثر كبير في الهجرة الأولى للصحافة الشامية.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل المتشابكة في الوصول بالوضع اللبناني إلى حالة الحرب الأهلية بين أبناء الوطن الواحد، فمنذ أن تحقق استقلال لبنان في عام ١٩٤٣م ظل المسيحيون فيه وخصوصاً الموارنة يسعون دائماً إلى حماية سيطرتهم على الحكم في لبنان، وفي الفترة السابقة على الحرب الأهلية رفضوا فكرة إجراء إحصاء جديد للسكان قائلين إن من شأنه أن يخل بالتوازن الطائفي الحساس للميثاق الوطني[١] وقد كان الميثاق الوطني اللبناني (١٩٤٣م) اتفاقاً عرفياً لم يتخذ شكل الوثيقة المكتوبة[٢] ، وإن ظل حجر الزاوية في علاقات الطوائف الدينية المختلفة ضمن إطار الكيان اللبناني[٣].

وفي حقيقة الأمر فإن الميثاق الوطني كان خلاصة اتفاق بين الشيخ بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال ورياض الصلح أول رئيس للوزراء، وأهم أحكام الميثاق "أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً وأن يكون رئيس الوزراء مسلماً سنياً[٤]".

ولكن التطبيق العملي للميثاق الوطني أثبت أنه كان يقوم على التوازن الطائفي إلى حد التضحية بالمصلحة الوطنية[٥]، فهذا التوازن لم يكن في حقيقته سوى توازن بين الأسر الحاكمة، وتوازن في توزيع المناصب الحكومية، ولقد تسبب في أن يفقد لبنان توازنه، فالحقائق السكانية الجديدة قوت مطالبة الطوائف غير المسيحية بنصيب أكبر في السلطة تمشياً مع مبدأ النسبية، على اعتبار أن الميثاق الوطني لم يعد يتمشى مع حقائق الوضع الراهن[٦].

وتضافرت مشكلات لبنان الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى مشكلاته السياسية في جعل البلاد ضعيفة في وجه الضغوط الخارجية وصار أكثر قابلية للتأثر بالمناورات السياسية في المنطقة وبذلك أسهمت العوامل الخارجية في زيادة تقسيم المجتمع اللبناني وساعدت في أن يصبح ميداناً للصراع السياسي والأيديولوجي، وجاء تكثيف الوجود الفلسطيني بلبنان عقب حرب ١٩٦٧م ثم أحداث ١٩٧٠م بالأردن، وانتقال القيادات والميليشيات العسكرية الفلسطينية إلى لبنان حيث أقامت دولة داخل الدولة وأصبح لبنان مجال المجابهة الوحيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ منعت الدول العربية الأخرى الفلسطينيين من الدخول في مجابهة مماثلة مع إسرائيل من أراضيها(٧).

وقد تضخمت حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان إلى درجة أن قوتها العسكرية تفوقت على قوة الجيش اللبناني عدة وعدداً، وكذلك ازداد عدد الفلسطينيين المتسربين إلى لبنان حتى بلغ حوالي ٤٠٠ ألف نسمة على وجه التقدير لا يخضعون لسلطة الدولة اللبنانية(٨).

وقد اعتبر المسيحيون الموارنة الوجود الفلسطيني تهديداً كبيراً لميزان السلطة الحساس والوحدة الذاتية للبنان، واتهموا الفلسطينيين بتقويض سيادة لبنان، ومن جهة أخرى وقفت جماهير المسلمين ومنظمات الطلبة والمفكرون اليساريون والمنظمات السياسية والإسلامية إلى جانب المقاومة الفلسطينية وطالبوا بإنهاء النظام الطائفي بدعم من الفلسطينيين، كذلك اعتبرت المنظمات الإسلامية الوطنية عدم قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها في وجه الغارات الإسرائيلية المتكررة نتيجة حتمية للبنية الضعيفة المنقسمة للنظام، وازداد انحدار شرعية المؤسسات السياسية في البلاد، وقد أوجدت هذه التطورات عنصراً جديداً زعزع استقرار النظام وتوازنه الهش، وأدى كل ذلك في النهاية إلى حرب ١٩٧٥م وما تلاها من انهيار نظام الحكم اللبناني(٩)، ولم يكن اغتيال معروف سعد نائب صيدا، ولا مذبحة عين الرمانة التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين شخصاً(١٠)، هي السبب في الحرب الأهلية، وإنما كان الحادثان الشرارة التي فجرت التناقضات الكامنة في النظام اللبناني نفسه.

وقد أشار الكثيرون إلى مسؤولية الصحافة اللبنانية عن الحرب الأهلية، ويوجد

وجهتا نظر متعارضتان تجاه هذه القضية، وبالنسبة لوجهة النظر الأولى فهي ترى أن الصحافة اللبنانية تتحمل مسؤولية إشعال الحرب الأهلية في لبنان، فهذه الحرب تعتبر: "نهاية عهد حاول اللبنانيون فيه أن يقيموا مؤسساتهم حسب النظام الديموقراطي الليبرالي فأعطوا الصحف كامل حريتها ولكن القليل من هذه الصحف عرف قدر هذه الحرية، فلم يسيء استخدامها فاحترم نفسه واحترم وطنه واحترم شرف المهنة، أما غالبية الصحف فقد استغلت هذه الحرية أسوأ استغلال وقلبتها إلى فوضى".

"وإذا استطاع المراقب أن يوجه اللوم إلى أحد فعليه أن يبدأ بتوجيهه إلى الحكومات اللبنانية المتعاقبة التي عجزت عن كبح جماح الصحافة والتي لم تعرف أن تكون حازمة معها في أغلب الأحيان، وإلى نقابتي الصحافة والمحررين اللتين تقاعستا عن نبذ العناصر التي نالت من هيبة المهنة وجعلت منها تجارة بدلاً من أن تكون رسالة ولابد من توجيه اللوم كذلك إلى القراء الذين كان عليهم أن يقاطعوا الصحف التي تعمل ضد وطنهم وأن يطالبوا بإغلاقها، وإلى الزعماء السياسيين على تقصيرهم في لفت نظر محرري صحفهم إلى آداب المهنة ومثلها، وهل نستطيع أخيراً أن تلوم بعض الأنظمة العربية التي استباحت أرض لبنان وصحافته وجعلت منها ميدان حرب تبذل لها المال لتشتعل نارها كلما خبت[11]".

أما وجهة النظر الثانية، فترى أن "ثمة من يزعم أن الصحف شحنت الرأي العام وعبأت المقاتلين فكانت الإثارة المتواصلة سبباً في الإنفجار وسبباً في مواصلة الإقتتال والتدمير".

وهناك من يدعي أن الغلو في نشر الأخبار وكشف الأسرار هو الذي هيأ الأجواء للحرب الأهلية، أما نحن، فإننا نرى أن الذين أعدوا العدة للقتال منذ سنوات لم ينتظروا أن تمهد الصحف لهم أرض المعركة بدليل أنهم لم يكتفوا بالصحف الشرعية، بل أصدروا في البدء نشرات سرية تنشر كل ما تمتنع الصحف عن إثباته، ثم أصدروا إثر انهيار الدولة عدداً ضخماً من المجلات والجرائد غير الشرعية توزع اليوم على نطاق واسع وبعضها يباع بقوة الرشاشات

عند الحواجز في مختلف القرى والمدن.

"ونحن نرى كذلك أن ما نشرته الصحف لم يؤثر في الأحداث تأثيراً سياسياً، ولكن ما امتنعت الصحف عن نشره هو الذي تسبب في استفحال أمر الكارثة، ذلك أن الصحف كانت تتقيد عادة بالقانون، فتمتنع غالباً عن نشر الأسرار العسكرية والأنباء التي (تمس ما لا يمس) وهذا ما جعل الصحف تغفل نشر الأخبار الخطيرة التي بدأت تتسارع إليها إثر حوادث آيار (مايو) ١٩٧٣م، حول إقدام جهات وقيادات على تكوين ميليشيات سرية مسلحة"[١٢].

ونرى أن تقييم دور الصحافة اللبنانية في الحرب الأهلية اللبنانية يجب أن يتم على ضوء الإعتبارات التالية:

أولاً: أن الصحافة اللبنانية ليست مسؤولة عن الحرب الأهلية إلا بمقدار كونها انعكاساً للواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الذي أدى إلى هذه الحرب، فقد عكست الصحافة اللبنانية بالفعل الواقع الطائفي للبنان، وكذلك الواقع الممزق للعالم العربي.

ثانياً: أن الحرية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية قبل الحرب تحسب لها ولا تحسب عليها، وعن طريق هذه الحرية الصحفية، تمكنت الصحافة اللبنانية أن تلعب دور الأداة التي عبّرت من خلالها القوى والمنظمات والأنظمة العربية عن أفكارها وسياساتها وعن تناقضاتها أيضاً، وقد تم ذلك في وقت لم يكن هناك مكان آخر غير لبنان في الوطن العربي كله يمكنه أداء هذا الدور، وهذا الدور الذي لعبته الصحافة اللبنانية حمى العالم العربي من أن تتحول صراعاته الفكرية والأيديولوجية والسياسية، إلى صراع عسكري بين القوى والمنظمات والأنظمة العربية، لقد كان للصحافة اللبنانية الفضل في حصر هذا الصراع في دائرة التراشق الفكري على صفحات الصحف، بدلاً من التراشق بالرصاص والقنابل على الأرض العربية، وعندما أجبرت الصحافة اللبنانية على التوقف عن أداء هذا الدور، سواء بفرض الرقابة المسبقة، أو بتفجيرها بشحنات الديناميت، أو احتلال

مكاتبها ومطابعها بالقوة المسلحة، توقف الحوار الفكري على صفحات الصحف، وانطلق الصراع المسلح في الشوارع بالرصاص والقنابل.

ثالثاً: وصحيح أنه وجدت في لبنان قبل الحرب صحف ومجلات "كانت مملوكة مباشرة أو بالواسطة لمنظمات أو أنظمة غير لبنانية، وكانت هذه الصحف تدعو لآراء وسياسات المنظمات أو الأنظمة التي تملكها أو تمولها، وقد استخدمت هذه الصحف أرض لبنان والحريات الصحفية المتاحة فيه للقيام بأعمال دعائية لا تسمح بها أنظمة بلادها[١٣]".

والسؤال هنا: ما العلاقة بين قيام الصحافة اللبنانية بالتعبير عن آراء وسياسات المنظمات أو الأنظمة العربية أو حتى الدعاية لها وبين قيام الحرب الأهلية؟ إن الذي أحدث الحرب الأهلية، هو صراع المصالح بين الطوائف اللبنانية المتنازعة، وإن تعليق مسؤولية هذه الحرب في رقاب الدول العربية، إنما هي محاولة من جانب بعض الطوائف اللبنانية الكارهة للعروبة، والرافضة لانتماء لبنان العربي للهرب من مسؤوليتها في قيام الحرب الأهلية.

رابعاً: إن الدور الذي لعبته الصحافة اللبنانية كأداة للتعبير عن آراء وسياسات القوى والمنظمات والأنظمة العربية، هو الذي أعطى الصحافة اللبنانية سمتها كصحافة حرة، وهذه الحرية الصحفية هي التي أعطت النظام اللبناني السمة الليبرالية التي ميزته عن غيره من الأنظمة العربية، فالنظام النيابي اللبناني لم يكن يعبر حقيقة عن الإختيار الحر للمواطن اللبناني، وإنما كان إطاراً شكلياً يخفي داخله تقسيماً طائفياً إقطاعياً أبعد ما يكون عن الليبرالية.

معنى ذلك أن النظام اللبناني لم يكن يملك من الليبرالية سوى حرية الصحافة فقط، فإذا ما فقدت الصحافة اللبنانية حريتها، فقد النظام اللبناني رداءه الليبرالي وانكشفت حقيقته كنظام طائفي ينتسب إلى أكثر الأنظمة الإقطاعية استبداداً وتخلفاً، وهو الأمر الذي تأكد تماماً بعد الحرب الأهلية.

كذلك فقد كان الرداء الليبرالي للنظام اللبناني والذي استمده بالفعل من عنصر واحد هو حرية الصحافة، هو الذي أعطى لبنان دوراً في الحياة السياسية العربية طوال الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، وهذا الدور يعود إليه الفضل الأول فيما تحقق للبنان من استقرار سياسي ورخاء مادي طوال هذه الفترة، إذ أن لبنان لا يملك من العناصر الطبيعية (الأرض أو الموقع أو السكان) ما يعطيه دوراً خاصاً أو متميزاً في المنطقة العربية، وطوال تاريخه هو منطقة طرد لا منطقة جذب، فهو لا يملك قوة بشرية متميزة كمصر، كذلك لا تتوفر لديه ثروة طبيعية كالسعودية كما أن موقعه لا يتحلى بأهمية استراتيجية كفلسطين، ووجود لبنان على خط التماس مع إسرائيل، لم تكن تعطيه أهمية تذكر، اللهم باعتباره أكثر النقاط ضعفاً في السياج العربي المحيط باسرائيل.

ونخلص من ذلك كله أن الحرية الصحفية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية لم تكن سبباً في الحرب الأهلية، وإنما كانت الصحافة اللبنانية هي أولى ضحايا هذه الحرب، فبعد عام واحد من نشوب الحرب الأهلية، اضطر عدد كبير من الصحف اللبنانية أن يتوقف عن الصدور في حين بدأ عدد آخر من الصحف يفكر في الهجرة من لبنان، وهناك عاملين هامين دفعا الصحف اللبنانية إلى الهجرة من لبنان وهما:

العامل الأول:

دخول قوات الردع السورية إلى لبنان ابتداءاً من يونيو ١٩٧٦م بهدف تحقيق التوازن بين المتحاربين، ولكنها تحولت بعد فترة قصيرة إلى طرف في الصراع السياسي اللبناني، وبدأت تستخدم قوتها في إسكات الصحف المعارضة للتدخل السوري في لبنان وقد حدث تعطيل قسري لأربع صحف تصدر في المنطقة الغربية من بيروت وهي السفير والمحرر وبيروت والنهار، بالإضافة لمجلة الدستور.

العامل الثاني:

قيام الحكومة اللبنانية بفرض الرقابة المسبقة على الصحف اللبنانية، فقد صدر المرسوم الإشتراعي رقم ١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١م والذي أخضع كل المطبوعات دون استثناء للرقابة المسبقة وأنيطت الرقابة بالمديرية العامة للأمن العام، ولم يحدد

المرسوم مدة معينة تنتهي بعدها الرقابة المسبقة ولكنها بدأت في ١٩٧٧/١/٣م.

والمرسوم يعطي لمديرية الأمن العام الحق بأن تلغي كلياً أو جزئياً ما هو معد للنشر كما لها أن تمنع صدور النشرة المعروضة على الرقابة إذا رأت داعياً لذلك وإذا صدرت إحدى المطبوعات خلافاً لأوامر الهيئة، تُصادر أعدادها بقرار من المدير العام للأمن العام، وتُوقف عن الصدور بقرار منه، ويبقى قرار التوقيف ساري المفعول إلى أن تفصل محكمة المطبوعات بأساس الدعوى، ويُعاقب المسؤولون بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة آلاف إلى خمسة عشر ألف ليرة لبنانية، ولا يجوز أن تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهر، وللمحكمة أن تقرر توقيف المطبوعة عن الصدور لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، على أن تحسب من ضمنها مدة التوقيف تنفيذاً لقرار مدير الأمن العام.

وفي حال تكرار المخالفة لا يجوز أن تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهرين وعلى محكمة المطبوعات أن تفصل في الدعوى في جميع الحالات في مهلة أقصاها أسبوعان من تاريخ إحالتها عليها، ولا تقبل قرارات مدير الأمن العام المتخذة بالاستناد إلى هذا المرسوم أية مراجعة تسلسلية أو إدارية أو قضائية، ولا يحق لأصحاب الشأن المطالبة بأي تعويض من جرائها[١٤].

وقد صدر تعميم صادر من المديرية العامة للأمن العام بالمواضيع الممنوع نشرها وهي:

* كل ما من شأنه إحداث الفرقة بين المواطنين أو ترويعهم.
* إثارة النعرات الطائفية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر.
* تشجيع الأعمال المخلة بالأمن العام.
* التأثير في معنويات وأمن القوى المسلحة.
* إعادة الجدل المؤدي لإشعال الفتنة من جديد.
* التعرض لرئيس الدولة اللبنانية ورؤساء الدول الأخرى.
* التعرض لكرامة الدولة ومؤسساتها.

* تعكير علاقات لبنان بالدول الأجنبية أو المساس بالدول الشقيقة والصديقة.
* ترويج الإشاعات والأضاليل.
* كل معلومات تتعلق بالقوى المسلحة لم يعلن عنها رسمياً.
* التعرض للآداب العامة(١٥).

وهكذا تضافر المرسوم الإشتراعي بفرض الرقابة المسبقة على الصحف مع تصاعد الحرب الأهلية وسيطرة الميليشيات على مقاليد الأمور في البلاد، في وضع الصحف اللبنانية في موقف صعب باتت لا تستطيع فيه أداء واجبها الصحفي.

عندئذ استلهمت الصحافة اللبنانية خبرتها التاريخية في مواجهة الكبت والإستبداد، فلم تجد مفراً من الهجرة إلى مكان آخر خارج لبنان، تجد فيه ما افتقدته من حرية، وعندما لم تجد هذا المكان فيما حولها من أنظمة عربية، اتجهت صوب أوروبا لتبدأ المرحلة المعاصرة من الهجرة الصحفية العربية.

ويلاحظ أن العدد الأكبر من الصحفيين اللبنانيين الفارين من الحرب الأهلية في لبنان، قرروا اختيار فرنسا والعاصمة باريس، مكاناً لإعادة إصدار ما توقف من صحفهم، وقد شجعهم على هذا القرار عدة عوامل، لعل في مقدمتها الحرية الصحفية المتاحة في فرنسا، ومنها أيضاً عمق الروابط الثقافية بين لبنان وفرنسا، فثقافة أغلب اللبنانيين فرنسية، واللغة الأجنبية الأولى في لبنان هي الفرنسية، أضف إلى ذلك أن كثيراً من الفعاليات الإقتصادية في لبنان، كانوا قد تحسبوا للمستقبل ووظفوا جانباً من أموالهم في فرنسا قبل نشوب الحرب الأهلية بفترة.

ولعل ذلك هو الذي يفسر ظاهرة انتقال كثير من اللبنانيين إلى فرنسا وإقامتهم فيها بعد الحرب الأهلية، وليس الصحفيين اللبنانيين وحدهم، وقد صدر في فرنسا عدد من المجلات اللبنانية، لعل من أهمها الوطن العربي، والمستقبل والنهار العربي والدولي، وكل العرب. كذلك اختار بعض الصحفيين اللبنانيين الهجرة إلى بريطانيا، حيث صدر بها مجلات الدستور والحوادث والتضامن، بالإضافة إلى جريدة يومية وهي الحياة.

ثانياً: مجلة "الوطن العربي"

تعتبر مجلة (الوطن العربي) التي صدرت في فبراير١٩٧٧م من أوائل الصحف اللبنانية التي ظهرت في فرنسا، وقد أسسها وليد أبو ظهر، وهو صحفي وناشر لبناني، كان يشترك مع شقيقه هشام أبو ظهر في إصدار جريدة (المحرر)(١٦) اليومية في بيروت، وقد اضطر وليد أبو ظهر إلى الهجرة إلى فرنسا بعدما تعرض مبنى جريدة المحرر في بيروت إلى هجوم مسلح "بالرشاشات والصواريخ، وأضرم فيه النار، فقتل مدير تحريرها وأصيب عدد من محرريها وعمالها وموظفيها ونجا الباقون بأعجوبة(١٧)، ثم قامت باحتلال مبنى جريدة المحرر، واستولت على كل ما فيها، وحطمت جميع التجهيزات والآلات وأخذت مايمكن أخذه(١٨)".

ويذكر وليد أبو ظهر أنه بعد تدمير مبنى ومطبعة جريدة المحرر، كان عليه أن يتخذ قراراً حاسماً بالهجرة من بيروت: "وصلت عند مفترق كان لا بد معه من اتخاذ قرار، فإما أن تتوقف المحرر عن الصدور وتحتفظ في ضمائر الناس وقلوبهم بمكانتها وبمواقفها، وإما أن تسلك طريق الذل والإنحناء، كان بإمكاني أن أفعل ما فعلوا وأن أتنازل عن مواقفي، وكان القرار بالتوقف عن الصدور والهجرة(١٩)".

وقد غادر وليد أبو ظهر لبنان من " مرفأ مدينة صور من جنوب لبنان على متن باخرة شحن يونانية قديمة متجهة نحو جزيرة قبرص(٢٠)، ومن قبرص انتقل إلى لندن ومنها إلى باريس حيث أسس مجلة (الوطن العربي) وقد بدأت الفكرة أولاً بمحاولة إعادة إصدار جريدة (المحرر) كجريدة عربية يومية في باريس، ثم تحولت الفكرة بعد ذلك إلى مجلة(٢١)، على أمل أن تتحول فيما بعد إلى جريدة يومية.

وقد تضمنت (ترويسة) العدد الأول من المجلة ثلاثة أسماء، المشرف العام وليد أبو ظهر، ومدير التحرير المفوض الدكتور نبيل مغربي، والمدير الفني فؤاد خربوطلي وفي السنة الخامسة أضيف إلى الترويسة إسمان جديدان وهما مازن القبرصلي كمدير عام وفؤاد حبيقة كمدير للتحرير، في حين أصبح الدكتور نبيل المغربي رئيساً للتحرير وظل وليد أبو ظهر كما هو أي المشرف العام، وفي العدد الصادر في

منتصف يونيو ١٩٨٥م، اختفى اسم الدكتور نبيل المغربي، وتولى وليد أبو ظهر رئاسة التحرير إلى جانب الإشراف العام على المجلة وأعلنت المجلة في ترويسة عددها الأول أيضاً أنها أسبوعية إخبارية تصدرها في باريس مؤسسة (الوطن العربي) وهي شركة فرنسية محدودة المسؤولية رأسمالها ٤.٢٠٢.٠٠٠ فرنك فرنسي، وهي تصدر بالتعاون مع مؤسسة هشام أبو ظهر الصحفية ببيروت. وفي السنوات الثلاث الأولى من عمر المجلة كانت تبدأ صفحاتها بمقال تحليلي يدور حول قضية سياسية عربية، ولكن في نهاية عام ١٩٧٩م انتقل المقال إلى الصفحات الداخلية، وحل مكانه باب إخباري بعنوان (العرب في العالم) ثم اتسع الباب بالتدريج حتى صار يحتل حوال عشر صفحات في بداية المجلة، ولم يعد قاصراً على الأخبار وإنما تضمن تحقيقات صحفية وتقارير صحفية وأحاديث صحفية تتابع نشاطات الجاليات العربية في خارج الوطن العربي، ثم يلي هذا الباب، باب آخر بعنوان (رسائل إلى المحرر) وهي تعنى بتقديم العديد من الخدمات الصحفية إلى القراء وخاصة عناوين وبرامج ومناهج ونفقات ومصاريف الدراسة بالجامعات الأوروبية والأمريكية التي تقبل الدارسين العرب، ثم يلي هذا الباب ترويسة المجلة، وبجانبها عمود بعنوان (بطاقة) وهو عبارة عن رسالة من المحرر إلى القراء، وهو عمود يركز غالباً على إبراز الجهد الذي يبذله محرري المجلة في التغطية الصحفية لأحداث الوطن العربي.

وتلتزم المجلة بأسلوب (التبويب المتخصص) في عرض موادها الصحفية، فتبدأ بالأخبار العربية تحت عنوان (من مشرق الوطن العربي إلى مغربه) وقد تغير هذا العنوان بعد ذلك إلى عنوان أصغر (مشرق ومغرب) ويلي الأخبار العربية مجموعة من التقارير والمقالات والتحقيقات الصحفية التي تعالج الشئون العربية، وبعدها باب إخباري بعنوان (شرق وغرب) وهو يقتصر على الأحداث الدولية، ويتضمن مجموعة من التقارير التي تتناول الشئون الدولية، ثم تتوالى العناوين المتخصصة لأبواب وصفحات المجلة، فهناك صفحة للإقتصاد، وللثقافة وللفنون وللتراث، وباب للكتب، وللسينما وللتليفزيون وباب للرياضة، ثم صفحة للطب، ثم عدة صفحات تحت عنوان (ألوان) يتضمن الكلمات المتقاطعة والبخت ومجموعة من المسابقات والألغاز،

وأخيراً الصفحة الأخيرة وبها مقال دائم يكتبه رئيس التحرير، أما غلاف المجلة، فلم يلتزم بأسلوب واحد، فأحياناً يقتصر على إبراز حدث واحد، وأحياناً أخرى يضم الغلاف إشارات لأكثر من موضوع داخل العدد، والواضح "أن الحدث وحده يتحكم بموضوع أو مواضيع الغلاف، فلا بأس أن تقفز قضايا متعددة إلى الواجهة إذا كانت مهمة وتفرض نفسها، ففي تعددية مواضيع الغلاف ديناميكية صحفية وتنوعاً في المواضيع لا بد أن تثير اهتمام القارىء وتجذبه إلى المجلة[٢٢]".

وتهتم (الوطن العربي) باستكتاب عدد كبير من الكتّاب والأدباء الصحفيين العرب بشكل عام، ومن أبرز من كتبوا في المجلة غادة السمان ونزار قباني ولطفي الخولي ومحمود درويش وأمير اسكندر وغالي شكري وشفيق الحوت وجيهان السادات التي ظلت فترة تكتب مقالاً أدبياً أو مقالاً نقدياً بشكل شبه منتظم.

وتهتم المجلة أيضاً بنشر مذكرات بعض السياسيين والقادة العرب الذين لعبوا أدواراً هامة في التاريخ العربي المعاصر، مثل نشرها لمذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وكذلك مذكرات السيد إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري الذي استقال قبيل زيارة الرئيس السادات للقدس، وهناك أيضاً مذكرات جمال عبد الناصر بخط يده، ومذكرات كمال جنبلاط، ويلاحظ اهتمام المجلة بإجراء العديد من الأحاديث الصحفية مع القادة العرب، حيث أجرت أول حديث صحفي مع الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيلا قبل الإفراج عنه[٢٣]، وأجرت أول حديث صحفي مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد عقب توليه السلطة في بلاده[٢٤]، كذلك أجرت حديثاً مع الإرهابي الدولي كارلوس[٢٥]، وأجرت العديد من الأحاديث الصحفية مع ياسر عرفات[٢٦]، وكذلك مع الأمير فهد قبل توليه حكم بلاده[٢٧].

ووجهت المجلة اهتماماً خاصاً بعقد الإتفاقات الصحفية مع دور الصحف العالمية ودور النشر الدولية لتبادل الخدمات الصحفية، ومن ذلك اتفاقها مع مجلة نيوزويك الأمريكية، وبموجبه "تحصل الوطن العربي على حقوق نشر المواضيع التي تختارها في ضوء خطها الإعلامي المميز من المجلة الأمريكية، وبموجب هذا الاتفاق تضع مجلة نيوزويك معلوماتها وأرشيفها بتصرف هيئة تحرير مجلة الوطن

العربي، كما اتفقا على نشر بعض المواضيع الدولية المهمة في وقت واحد[٢٨]".

كذلك تضمّن هذا الاتفاق "قيام بعثة من الصحفيين العاملين في الوطن العربي بالسفر إلى نيويورك في دورة تدريبية مكثفة في مؤسسة نيوزويك يطلعون خلالها على أحدث التقنيات التحريرية المعتمدة في الصحافة الأمريكية[٢٩]".

وقد اهتمت المجلة بالإشارة إلى أن "مؤسسة نيوزويك كانت قد وقعت في الماضي اتفاقاً شبيهاً مع صحيفة الأهرام المصرية، وقد ألغي هذا الاتفاق مؤخراً بعدما حصلت الوطن العربي على حق التفرد بمعلومات ووثائق نيوزويك الدولية في الصحافة العربية[٣٠]".

أما سياسة (الوطن العربي) ومواقفها السياسية والفكرية، فتشرحها العديد من مقالات صاحبها وليد أبو ظهر ورئيس تحريرها الدكتور نبيل المغربي، فرداً على التساؤلات التي حملتها بعض خطابات القراء حول سياسة المجلة وانتمائها السياسي يعلن وليد أبو ظهر: "أن المجلة ليست حزباً ولا تطمح لأن تكون نشرة حزبية، وبالتالي فهي تحرص على تقاليد المهنة الصحفية وهي نقل الوقائع كما تحدث لا كما نشتهي أويشتهي غيرنا، ومن ناحية أخرى فلنا مطلق الحق والحرية في تعليقات محررينا وكتّابنا على هذه الأحداث أو تلك التي وقعت، فكما أنه من حق القارىء أن نطلعه على الواقع كما هو، فمن حقنا أن نطلعه كذلك على رأينا في الواقع[٣١]".

وفي مجال شرح سياستها التحريرية، تعود مجلة الوطن العربي لتؤكد على لسان صاحبها وليد أبو ظهر، أنها ليست حكراً على اتجاه فكري أو سياسي معين إذ يقول: "نستطيع القول بأننا أفسحنا مجال الرأي لمختلف اجتهادات الفكر العربي المعاصر بأقلام كتّاب مختلف الإنتماءات السياسية والثقافية ومن مختلف الأقطار العربية بالإضافة إلى أننا نعتز بأننا المؤسسة الصحفية التي تجمع بين هيئة تحريرها إلى جانب اللبنانيين، السوريين والفلسطينيين والعراقيين والمغاربة، تربطهم أواصر العروبة الحقة ومحبة المهنة كعائلة واحدة، ومن ناحية أخرى فقد أفسحنا المجال في بريد القراء لمعظم الآراء التي تصلنا في حدود الحيز المتاح سواء كانت معنا أو اختلفت عنا[٣٢]".

كذلك تحدد المجلة موقفها من الأنظمة العربية بشكل عام فتؤكد: "أننا في الوطن العربي لا نعتبر أنفسنا على خصومة شخصية مع رئيس أو زعيم أو حاكم أو نظام، ولا ننطلق في ما نقوله ونكتبه - يشهد الله، من منطلق الحقد والكراهية والأنانية، كل ما نريد هو أن تكون لنا ولأي مواطن عربي عادي، الحرية في أن يقول مؤيداً أو معارضاً، دون خوف أو تردد، ودون أن يلقى تهديداً أو عقاباً فحرية التعبير حق بديهي من حقوق المواطنين الأساسية، ولا بد من أن نقتنع تماماً حكاماً ومحكومين بأن مصير قضايانا القومية الكبرى وحلول مشاكلنا وأزماتنا الداخلية تتوقف كلها على تمتع المواطن بالحرية المسؤولة[٢٣]".

ثم تضيف المجلة:

"وفي وطن تغيب عن معظمه الحريات والمؤسسات الدستورية والتشريعية والنقابية الحقيقية المنبثقة عن إرادة الشعب، تصبح للصحافة المهاجرة رسالة تؤديها بالنيابة عن الصوت المكتوم هناك بإرادة القهر والتخويف والترويع، وإلا فإن الصحافة المهاجرة إلى لندن أو باريس تصبح مجرد نزهة ظريفة مسلية على ضفاف السين أو التايمز، مع الورق المصقول والملون، ومع النجوم والأفلاك وقراءة (بخت) الأنظمة بحياد سويسري حريص على أن لا يجرح أو يمس[٢٤]".

ولكن يلاحظ أن مجلة الوطن العربي كانت تدافع باستمرار عن النظام العراقي، وتتبنى كافة مواقفه وسياساته العربية والدولية، ومن هذا المنطلق يمكن فهم معارضة المجلة لمواقف وسياسات إيران وسوريا وليبيا، ولكن هذا الموقف تغير جذرياً عقب غزو العراق لدولة الكويت، حيث تحولت المجلة إلى صف الدول العربية المعارضة للغزو العراقي.

وبتحليل مضمون صفحات الرأي بمجلة الوطن العربي للتعرف على صورة الأنظمة العربية في المجلة، خلال الفترة التي تمتد منذ إصدار المجلة وحتى بداية الغزو العراقي للكويت (٢أغسطس ١٩٩٠م) نخرج بالنتائج التالية:

١- يلاحظ تبني مجلة (الوطن العربي) لمواقف النظام العراقي وسياساته المحلية والعربية والدولية، ويتضح ذلك من خلال سيادة السمات الإيجابية على صورة النظام العراقي في المجلة، حيث تبين الدراسة أن ٣٦٪ من المقالات التي

تعرضت للنظام العراقي تركز على سمة (منتصر) وذلك من خلال إبراز الإنتصارات العراقية على إيران، وهناك ١٨٪ من المقالات تركز على سمة (قومي) فالمجلة تؤكد على قومية النظام الحاكم في العراق، وهي في هذا المجال تصور الحرب العراقية الإيرانية باعتبارها حرباً بين القومية العربية والعنصرية الفارسية، وتؤكد أن العراق في هذه الحرب يقوم بدور قومي وهو حماية البوابة الشرقية للوطن العربي.

وتوجد نسبة ١٤٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (محب الإسلام) وذلك من خلال إبراز أن العراق رغم انتصاره على إيران إلا أنه يرفع شعار السلام ويعلن استعداده لإيقاف القتال وحل المشكلات بين البلدين بالطرق السلمية، وهناك ١٤٪ من مقالات المجلة تصور النظام العراقي باعتباره نظام (جماهيري) يتمتع بتأييد الشعب العراقي بأكمله، وتوجد نسبة ١٢٪ من المقالات تركز على السمة (النضالية) للنظام العراقي وتقدمه في صورة النظام المعادي للإستعمار بكافة أشكاله، أما سمة (مستقر) وكذلك سمة (متحرر) فقد بلغت نسبة كل منهما ٨٪ من مقالات المجلة، وقد ركزت السمة الأولى على الإستقرار السياسي للنظام العراقي رغم مرور عدة سنوات على الحرب وتقديمه للألوف من الشهداء، أما السمة الثانية، فقد أبرزت النظام العراقي كقائد لحركة التحرر العربية ضد الإستعمار، وركزت في هذا المجال على الدور المتميز للنظام العراقي بين دول العالم الثالث ودول عدم الإنحياز.
ويلاحظ بشكل عام تبني مجلة الوطن العربي لمواقف وسياسات النظام العراقي، وهي بذلك تعتبر امتداداً لسياسة جريدة (المحرر) التي كان يصدرها الناشر في بيروت قبل هجرته إلى باريس، ومما يؤكد ذلك أن المجلة كانت تفتح صفحاتها للمقالات السياسية والفكرية التي يكتبها كبار المسؤولين العراقيين أنفسهم لشرح سياسات النظام العراقي ومواقفه، مثال ذلك سلسلة المقالات التي كتبها طارق عزيز رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية عن النزاع العراقي الإيراني[٣٥].

٢- يلاحظ تركيـز المجلة على السمـات السلبيـة في صـورة النظام الإيراني، حيث اتضح أن نسبة ٣٢٪ من مقالات المجلة تبرز النظام الإيراني كنظام (مـهزوم) وأن ١٦٪ من نسبـة المقالات تركز على سمـة (عدواني) ، ١٤٪ تركز على سمـة (متعصب) ، ٨٪ تبرز سمة (معزول جماهيرياً)، ٦٪ تبرز سمة (غير مستقر)، ٤٪ تبرز سمة (دكتاتوري) وأن نسبة ٤٪ تركز على سمة (اقتصاده ضعيف).

و"الوطن العربي" تعلن أن رفضها للنظام الإيراني موقف مبدئي إذ تؤكد "أننا من (المحـرر)" في لبنان إلى "الوطن العربي" في باريس، كنا في طليعـة الذين هاجمـوا نظام الشاه، وأن "الوطن العربي" بالذات كانت أول صـحيفة عربية خصصت غلافها لهذا العنوان (ثورة المساجد تهز التاج الإيراني) وذلك قبل أن يصل آية الله الخميني إلى باريس لا إلى طهران، بعدة شهور، بالإضـافة إلى أننا واكبنا الأحداث منذ إسـقاط الشاه بعـدة تحقيقـات تعاطفت مع الشـعب الإيراني.

وفي الوقت نفسه حددنا في افتتاحيات "الوطن العربي" ومنذ اليوم الأول لنجاح الشعب في إسقاط الشاه، موقفنا المبدئي تحت عنوان دال هو "نحن مسلمون، وعـرب أيضـاً". وإن الموقف الإيراني من الأمـة العـربيـة المسلمـة، هـو الذي سيحدد موقف العرب من إيران الجديدة، ولكن السلطة الإيرانية الجديدة هي التي فرقت بين المبادىء والحقائق العلمية،فالإسلام الذي لا يحق لأحد أن يزايد به على العرب هو (الإسلام الواحد) وهذا الإسلام الواحد لا يقبل التصدير لأنه من نسيـج حيـاة العرب والمسلمين وغيرهـم من الأمم الأخرى المسلمـة من قبل الخميني بأربعة عشر قرناً.

إن الشـعب الإيراني العظيم أسـقط الشـاه فـعـلاً، لكن سلطته الجـديدة لم تقم النظـام البـديل بعـد، هنـاك سلطة بلا دولة ولا نظام ويسـتـحـيل على عـاقل في الدنيـا أن يؤيد الفـوضى إلى مـا لا نهـاية وبغـيـر حـدود، وهذه الفـوضى هي السـتـار الذي يخـفي عن عـيـون المشـاهدين مـا يجري في كواليس المسـرح الإيراني من صـراع ضـار على السلطة، ولكنه لا يخـفى عن عيـون الإيرانيين أنفسهم، أنه يغطي على المشاكل الداخلية المتفاقمة بلا حلول[٣٦]".

وتهاجم المجلة الكتّاب العرب والصحف العربية التي تقف على الحياد من الحرب العراقية الإيرانية، فتتساءل: هل يمكن للكاتب العربي، أي كاتب كان أن يتجاهل تماماً حدثاً خطيراً في أمته، فيكتب في أمور ثانوية أخرى، وكأن هذا الحدث غير موجود أصلاً أو موجود في رقعة بعيدة من بقاع العالم لا تعني العرب في شيء. ثم تجيب على التساؤل الذي طرحته فتقوم بتصنيف الكتّاب حسب مواقفهم من هذه الحرب إلى أربعة مواقف، فهناك أولاً: موقف الإلتزام القومي:

".. وهو موقف الأقلام الحرة الشريفة التي وجدت في معركة الجندي العراقي ضد الاحتلال، معركة الأمة كلها من أجل رفعة الإنسان العربي وإثبات تصميمه على انتزاع حقوقه الكاملة.

وهذا الموقف لا يمكن أن يكون منة، بل هو واجب قومي تفرضه أولى بديهيات الإلتزام بحقوق الإنسان العربي، قومياً وخلقياً، مهما تعددت المبررات الواهية التي يمكن أن يتسلح بها الطرف الآخر في تصديه لهذه الحقوق".

وهناك ثانياً موقف المعاداة الواضح لحقوق الإنسان العربي: وهو موقف كشف عنه بعض الكتّاب بسفور لم يكن يتوقعه حتى "أولياء الأمر" أنفسهم ممن يوجهون هذه الأقلام و"تطلعاتها" ... فالمزايدة في "التحسر على هذه الحرب وهدر الطاقات "والدعوة إلى" توفير الجهود كلها للحرب مع إسرائيل " والتشكيك بصورة أو أخرى في "مقدرة المقاتل العراقي وفي سير المعارك" تشكل عناوين هذا الموقف، وهي عناوين تلتقي كلها حول محور واحد: تشويه الأهداف الحقيقية للحرب، والإساءة إلى معنويات الأمة ... ذلك كله من أجل خدمة "الطرف الآخر" ومناصرته بأسلوب أو آخر.

وهناك ثالثاً موقف الإسترزاق:

"وهو امتداد للموقف السابق ... إذ يلتقيان حول الهدف النهائي، لكن الموقف السابق قد يكون "أذكى" في تعامله مع الحرب بأسلوب مقنع بعض الشيء إذ يسعى إلى التضليل والتمويه".

و"موقف الإسترزاق" هو "البروباجندا" العلنية .. فأصحابه هم أصوات النظام

الذي يرتزقون منه .. ويستفيدون من "الإمتيازات" التي قدمها لهم لاحتواء "حركة الفكر والثقافة" و "تدجينها" بالأسلوب المعهود وهذا ما حدث ويحدث، والأمور هنا لا تحتاج إلى مزيد من التفسير والتعليق.

و"موقف الإسترزاق" أيضاً هو موقف "أقلام القبض الثوري" المعروضة على الدوام في "المزاد العلني" (على أونه ... على دوية) في "دكــاكين بيــروت الإعلامية" المستعدة أبداً لتغيير ثوبها ونقل بارودتها من كتف إلى أخرى، في اللحظة "الثورية" المناسبة. والأمور هنا أيضاً لا تحتاج إلى مزيد من التفسير والتعليق".

وهناك رابعاً موقف الصمت:

"... وهو موقف مجموعة من الكتّاب بعضها تقدمي، قومي الإلتزام والفكر أو عرف بذلك، تجاهلت الحرب تجاهلاً كاملاً، ففضلت أن تحلل "مناظرة ريجان كارتر" أو "تفاعلات أفغانستان" أو "طلاق كارولين وفيليب" أو "ارتفاع سعر الفائدة في أمريكا" ... على أن تعلق بكلمة واحدة على ما يجري في الجناح الشرقي من الوطن.

والمؤلم في هذا أن بعض أصحاب هذا الموقف كانوا إلى عهد قريب يحاضرون ويؤلفون وينظرون في القومية والتحرير وحقوق الإنسان والأخلاق ... إلخ .. فلما جاءت فرصة "الإختبار" الحقيقية تبخرت هذه الأقلام فجأة جبناً أو ترددأ أو "حذراً" في انتظار نتائج الحرب.

٢- تحرص المجلة على إبراز السمات السلبية من صورة النظام السوري، فقد كشفت الدراسة أن نسبة ٢٠٪ من مقالات المجلة تصور النظام السوري باعتباره نظاماً مكروهاً من الشعب السوري ومعزول جماهيرياً سواء في الداخل أو في الخارج، أي في الوطن العربي، كذلك نسبة ٢٠٪ من المقالات تبرز النظام السوري باعتباره نظام (مهزوم)، وهناك ١٨٪ من مقالات الوطن العربي تصور النظام السوري كنظام (إقليمي) يعادي القضايا القومية والمصالح العربية، وهناك ١٢٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (دكتاتوري)،

١٢٪ تركز على سمة (عميل)، ١٠٪ تركز على سمة (استسلامي)، ٨٪ من المقالات تركز على سمة (غير مستقر) ويلاحظ أن مجلة الوطن العربي تحمل النظام السوري مسؤولية إيقاف جريدة (المحرر) وتدمير مطبعتها في بيروت.

كذلك فإن هذا الموقف المعادي للنظام السوري، يعبر أيضاً عن تبني المجلة لوجهات النظر العراقية، في النظام السوري، فهي قد اختارت الوقوف مع النظام العراقي في مواجهة النظام السوري، وإن كنا نرى أن الخلاف أعمق من ذلك، إذ تبنت المجلة مواقف جناح حزب البعث العراقي (القيادة القومية) في مواجهة جناح حزب البعث في سوريا.

٤- تعمل المجلة على إبراز السمات السلبية في صورة النظام الليبي، فهناك نسبة ٣٤٪ من مقالات الوطن العربي تركز على سمة (معزول جماهيرياً) وهناك نسبة ٢٢٪ من المقالات تركز على سمة (إرهابي) وأن ١٤٪ تبرز سمة (دكتاتوري) وأن ١٤٪ تبرز سمة (متخلف) وهناك نسبة ٨٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (بدائي).

وتكشف المجلة عن تطور موقفها من النظام الليبي فتذكر "أن بعض القراء اختلفوا معنا ذات يوم، وبدرجة عالية من العنف بشأن موقفنا من النظام الليبي، وكنا ننشر هذا النقد علناً في زاوية بريد القراء، وإنصافاً للحقائق أيضاً أقول أن عديداً من بيانات (المعارضة الليبية في الخارج) كانت تصلنا تؤيدنا حيناً وتنقد لهجتنا حيناً آخر وتطالبنا بموقف أكثر تشدداً".

ونقول أن الرسائل التي كانت تصلنا وتشجب هجومنا على النظام ا الليبي بدأت في التناقض لدرجة التوقف[٢٧].

وتتهم المجلة النظام الليبي بأنه يرفع شعارات براقة ويطبق عكسها تماماً:

"إن الشعارات أو (الحكي) كما نقول بلهجتنا، لا يسفر عنها غير العنتريات التي تستدرج بعضهم إلى مواقع عكس المبادىء[٢٨].

وقد انقلب موقف المجلة تماماً بعد حرب الخليج، وبدون مقدمات، فاتخذت موقف التأييد للكويت ولدول التحالف، وأخذت تنتقد الموقف العراقي ثم أخذت تهاجمه بعنف، وبعد أن كانت تشيد بعبقرية صدام حسين، وتروج لزعامته

للعالم العربي، انقلبت عليه، وأخذت تتهمه بتمزيق العالم العربي، واضطهاد الشعب العراقي، وقد تغير موقفها بالتبعية من النظام السوري، والنظام الإيراني، كذلك فقد أخذت تنتقد النظام اليمني والسوداني والأردني بعد أن كانت تؤيدهم، كذلك أخذت تدافع عن الوجود السوري في لبنان بعد أن كانت تعارضه.

ثالثاً: مجلة "المستقبل"

المستقبل مجلة أسبوعية، صدرت في باريس في فبراير ١٩٧٧م عن الشركة العربية الفرنسية للنشر والطباعة برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك فرنسي.

وقد حملت الترويسة أسماء: نبيل خوري رئيساً للتحرير ومديراً مسؤولاً، وشكري نصر الله سكرتيراً للتحرير وعصمت شينور مديراً للإخراج وسيسيل الساك للإدارة وسامي صفير مديراً للإعلانات وهم جميعاً من الصحفيين اللبنانيين المهاجرين إلى باريس.

ومما يلفت النظر أن المجلة تكتب في الترويسة (تأسست في باريس عام ١٩١٦م) ويبدو أن المجلة تعتبر نفسها امتداداً لمجلة المستقبل التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في باريس في عام ١٩١٦م، ومما يؤكد هذه المقولة أن المجلة استحدثت في العدد (٢١١) الصادر في ٧ مارس ١٩٨١م باباً جديداً احتل صفحة كاملة بعنوان (المستقبل قبل ٦٥ عاماً) تتصدره صورة زنكوغرافية مصغرة لترويسة المستقبل القديمة، أما الصفحة نفسها فهي عبارة عن مقتطفات من الموضوعات والأخبار التي كانت تنشرها المجلة.

وقد قدمت المستقبل الباب الجديد بكلمة قالت فيها: "تبدأ المستقبل في نشر مقتطفات من أخبار وتعليقات (المستقبل) التي صدرت في آذار (مارس) عام ١٩١٦م، أي قبل ٦٥ عاماً، وإذ نعود اليوم إلى التاريخ ناشرين هذه المقتطفات من مقالات وأخبار (الجدة) الأنيقة التي استقطبت بعض كبار كتاب ذلك العصر، فإننا لا نتوخى من ذلك سوى الإفادة التاريخية والعلمية، فالتاريخ ليس مدعاة فخر أو اعتزاز لكنه في جميع الحالات نهر من الصبر والفوائد".[٢٩]

ومجلة المستقبل تصدر بالحجم المشابه لمجلتي التايم والنيوزويك الأمريكيتين، وتستخدم نفس مدرستهما في الإخراج الصحفي وترتيب الصفحات، وقد شارك في الكتابة بالمجلة عدد من كبار الكتاب والصحفيين العرب، ومن أبرزهم الكاتب المصري أحمد بهاء الدين الذي كان يحرر في المجلة مقالاً أسبوعياً على صفحتين

تحت عنوان ثابت (أيام لها تاريخ) وهو العنوان الذي سبق أن استخدمه أحمد بهاء الدين في بعض الصحف التي عمل بها في مصر.[٤٠]

ويلاحظ أن أحمد بهاء كان يحرص في مقالاته بمجلة المستقبل على عدم التعرض للقضايا والشؤون المصرية، حتى مصرع الرئيس أنور السادات في أكتوبر (١٩٨١م) وتكاد تنصرف أغلب مقالاته حتى هذا التاريخ إلى القضايا العربية والدولية، باستثناء عدة مقالات قليلة، كان أهمها مقالان كتبهما عن الإنفتاح الإقتصادي في مصر.[٤١]

ومن الكتاب العرب البارزين الذين شاركوا بالكتابة في مجلة المستقبل، الصحفي الفلسطيني ناصر الدين النشاشيبي، الذي كان يكتب مقالاً سياسياً أسبوعياً تحت عنوان ثابت بإسم (الماضي والحاضر والمستقبل) وقد غلب على هذه المقالات الهجوم الشديد على سياسة الرئيس المصري السابق أنور السادات وخاصة بعد زيارته للقدس ثم اتفاقه مع إسرائيل في كامب ديفيد، وكان النشاشيبي عنيفاً في هجومه وخاصة فيما يتعلق بشخص الرئيس السادات.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه النشاشيبي يهاجم مواقف القيادة المصرية، كان يدافع بحماس شديد عن السياسة السورية ونظام الرئيس حافظ الأسد، وأكبر دليل على ذلك تصديه للدفاع عن اتفاقية الصداقة التي وقعتها سوريا مع الإتحاد السوفييتي ومحاولته تبرير هذه الإتفاقية، مع ماهو معروف عن عداء النشاشيبي للشيوعية وللإتحاد السوفييتي، فقد كتب يقول:

"قبل أن يعارضها المتزمتون ويلعنها المحافظون ويهاجمها المتعصبون نبادر قائلين على الملأ كله.

نحن مع هذه المعاهدة.

لأننا نريد للدولة الكبرى التي أقامت إسرائيل ورعتها وأدخلتها الأمم المتحدة منذ ثلاثين سنة أن تعود اليوم وتتحمل مسؤوليتها وتواجه إسرائيل بالذات في معركة الغطرسة والتعصب والتوسع والعدوان.

نريد أن يعود الإتحاد السوفييتي ويشترك في الحل المطلوب العادل للقضية الفلسطينية بعد أن اشترك بكل قوة منذ ثلاثين سنة في خلق إسرائيل وفي مدها

بالمال والسلاح.

نريد أن نضع لموسكو ونخصص لها كرسياً كبيراً على مائدة أي مفاوضات داخل أي مؤتمر يعقد في المستقبل من أجل بحث قضية الشرق الأوسط لأننا نعتقد أن لا سلام قادراً على البقاء في المنطقة بدون مساهمة الإتحاد السوفييتي.

نريد أن تثبت موسكو نواياها تجاه العرب بأن تسند سورياً وتمدها بالسلاح وبالمساعدات ضد التهديدات الإسرائيلية وضد الإحتلال الإسرائيلي للجولان وضد الوجود الإسرائيلي في لبنان.

نحن مع هذه المعاهدة لأننا نريد للعرب بعض العطف وبعض الذكاء بحيث يحاول كل العرب المحافظون إستغلال أمريكا لمصلحة كل العرب ويحاول العرب الثوريون إستغلال السوفييت لمصلحة كل العرب فنجني بعض ما جنته قبلنا إسرائيل ونستفيد بعض ما كسبه قبلنا اليهود ونعوض عن خسائر الماضي المؤلمة.

نحن مع هذه المعاهدة بشرط أن يكون وجودها تهديداً لأعداء العرب لا تهديداً للعرب أنفسهم. وأن تعتني بأن تكون الجواب العملي على الرعاية الأمريكية لإسرائيل أكثر من عنايتها بأن تكون مصدر دعاية وتآمر ضد أي بلد عربي مجاور.

وبعد..

كان الجنرال ديغول يقول عام ١٩٦٣م: "إن المعاهدات عمرها كعمر الصبايا وعمر الورود".

وكان نابليون يقول عام ١٨٠٥م: "إن المعاهدات تبقى ما دامت تحتوي على عناصر المصلحة لأطرافها".

وهذه المعاهدة السورية – السوفييتية في نظرنا، مجرد خطوة سياسية عابرة قادرة أن تفيد سوريا وتفيد العرب في فترة مرحلية لا تؤثر فيها على حرية سوريا السياسية ولا على طابعها العربي القومي الصادق المعروف. فإذا ما استتبت الأمور وتحررت الجولان وعادت القدس لن يبقى بعدها من ضرورة لوجود أي تحالف دولة عربية مع أي دولة خارجية كبرى.

أليس هذا بالضبط هو التكتيك الصهيوني المعروف طيلة الخمسين سنة الماضية.

تعالوا نقرأ هذا المقال من أوله وتعالوا نقول لهذه المعاهدة الجديدة:

"نحن نؤيدها بشرط أن نلغيها غداً"[٤٢]

وبعد فترة قصيرة من هذا المقال، نشب الخلاف السوري الأردني، والذي هدد باندلاع الحرب بين البلدين، فلم يستطيع النشاشيبي أن يوفق بين تعاطف المجلة مع النظام السوري، وبين مصالحه العائلية في الأردن، فتوقف عن الكتابة في المجلة نهائياً.

وقد شارك في تحرير مجلة المستقبل عدد كبير من أبرز المحررين الشبان في الصحافة اللبنانية مثل فؤاد مطر الذي كان يكتب تقريراً أسبوعياً بعنوان (الموقف العربي) ورياض نجيب الريس الذي يكتب تقريراً أسبوعياً آخر بعنوان (الفترة الحرجة) وسمير عطا الله الذي يحرر باب (الموقف الدولي) وإبراهيم سلامة الذي يحرر باب إخباري بعنوان (من الجمعة إلى الجمعة) وهو يحتوي على تقارير إخبارية عربية ودولية، وبول شاوول الذي يحرر باب (الثقافة) وزينات نصار التي تحرر باب (العالم إمرأة ورجل) والأديبة اللبنانية كوليت خوري التي تكتب باباً بعنوان (صفحة لي) وأخيراً ناصيف مجدلاني الذي يحرر باب (الرياضة).

وقد استطاع عدد من هؤلاء الصحفيين أن يتولى رئاسة تحرير بعض المجلات التي صدرت بعد ذلك في المهجر مثل عبد الكريم أبو النصر الذي تولى رئاسة تحرير مجلة (المجلة) التي تصدر في لندن، ثم تركها ليصدر بعد ذلك مجلة (الوسط) من لندن أيضاً، وفؤاد مطر، الذي رأس تحرير مجلة الإقتصاد العربي التي تصدر من لندن، ثم قام بعد ذلك بإصدار مجلة (التضامن) من لندن أيضاً، ورياض نجيب الريس الذي أصدر من لندن مجلة (الناقد) الشهرية.

أما سياسة المجلة، فقد لخصتها في إحدى افتتاحياتها حيث أكدت أن: "لا معركة عربية إلا معركة فلسطين وكل ما تبقى معارك هامشية، إيمان مطلق بوحدة لبنان أرضاً وشعباً، التضامن العربي الكامل في مواجهة الصهيونية هو أقل المطلوب في غياب الوحدة، احترام العقل العربي والسعي إلى مجتمع أكثر انفتاحاً وأكثر ديموقراطية وأكثر حرية، ونحن (في المستقبل) كلنا قد وقعنا على هذه الشعارات ولذلك كانت أسرة"[٤٣]

والمجلة تؤكد منذ عددها الأول على كونها مجلة (مستقلة) فهي تذكر في

افتتاحية العدد الأول.

"إن مجلة المستقبل، مجلة مستقلة بمعنى عدم تمويلها من أي نظام عربي أو غير عربي، أنها تصدر نتيجة اتفاق وهذا نادراً، بين القدرة العربية الصحفية مع رأس المال العربي اللبناني".

وهي تستغل كل مناسبة لتأكيد هذا الإستقلال، وعندما انطلقت إشاعة بأن المجلة تحولت إلى ملكية خالصة لأحد الأنظمة العربية، سارعت المجلة بنفي ذلك مؤكدة استقلالها: "آخر إشاعة عن المستقبل أن أحد الأنظمة العربية قد اشترى جزءاً من أسهمها، ومنذ أن صدرت المستقبل وهي تلاحق بالإشاعات ولذلك لم نفاجأ بالإشاعة الجديدة، والمستقبل ليست للبيع، ولم تكن في وقت من الأوقات معروضة للبيع، ولن تكون، فرأسمال المستقبل الوحيد هو استقلالها، وفي اللحظة التي سيهدد هذا الإستقلال، فإنها تفضل أن تتوقف وهي (مستقلة) على أن تستمر وهي (مرتهنة) لأحد."[44]

ثم تعلن المجلة:

"وحرصاً على هذا الإستقلال، بل إصراراً عليه فقد تم مساء الجمعة الماضي تنازل رأس المال العربي لصالح القدرة الصحفية العربية، فأصبحت المستقبل غير مرتبطة حتى بهذا الرباط".[45]

والجدير بالإنتباه أن المجلة، لم تحاول أبداً أن تكشف عن هوية ما اسمته (رأس المال العربي) كذلك لم تكشف عن هوية (القدرة الصحفية العربية) وبذلك ظل لغز تمويل المجلة قائماً، وكذلك ظل إحساس المجلة بالإتهام قائماً، بدليل أنه رغم إعلان المجلة عن فك الإرتباط بين المجلة والرأسمال العربي، فإن التهم ظلت تلاحقها مما جعلها تستغل مناسبة إجراء مجلة (كامبين ميد إيست) حوار مع نبيل خوري رئيس تحرير المستقبل، فنقلت جانباً من هذا الحوار ونشرته تحت عنوان (لن نسمح لأحد بأن يملي علينا ما نكتب) وفيه يؤكد رئيس تحرير المستقبل بمناسبة مرور ثلاث سنوات على صدورها على الطابع "الإستقلالي للمجلة وأنها منذ العدد الأول لصدورها استطاعت رغم الصعوبات الهائلة أن تحافظ على هذه الإستقلالية، بل وأن تثبتها، وأن تثبت أنها السياسة الوحيدة البعيدة النظر".[46]

وتساءل رئيس التحرير:

"هل كان تحقيق هذه الإستقلالية سهلاً .. لا على العكس لقد كان يبدو لنا في كثير من الأوقات مستحيلاً، خاصة في عاصفة التمزق التي يعيشها العالم العربي، ومع ذلك نجحنا، ومع ذلك سننجح، لأن المهم هو القرار، والقرار قرار الإستقلال، اتخذ قبل صدور المستقبل، ولو كان القرار غير ذلك لما صدرت،"[٤٧] ثم تؤكد المجلة أن هجرتها إلى خارج الوطن إنما كان بحثاً عن الإستقلال، وإن اعترفت أن هذا الإستقلال مازال مهدداً بالصعوبات التي تضعها بعض الأنظمة العربية في وجه بعض الصحف المهاجرة.

"والصحافة التي هاجرت، ونحن منها، هرباً من الرقابة والضغط، تتعرض اليوم لأكثر من محنة، أقلها منعها من دخول أكثر من بلد عربي، وأكثرها التهديد بالعصا الغليظة التي تصل - عند اللزوم - إلى كل من تسول له نفسه بأن يخرج عن الصراط المستقيم معناه واضح، ولاحاجة لشرحه، ويختصر: بعدم النقد، أو التعرض، أو حتى الكلام عن أي نظام عربي مهما كانت عيوب أو مساوئ أو جرائم هذا النظام، وهذه الضغوط تزداد، بقدر ما تزداد محنة هذه الأمة، ومحنة الأمة هي في خلافاتها.

والخلاف العربي - العربي، في الأسابيع القليلة الماضية، لم يعد خلافاً صامتاً كما كان يحدث من قبل، بل انفجر كله دفعة واحدة، ووسيلته بل وسلاحه الوحيد هو: الإعلام .. والإعلام المستهدف، في هذه المرحلة هو نحن - أعوذ بالله من كلمة نحن - أي :الصحافة المهاجرة.

إستطعنا حتى الآن، ومنذ صدورنا في باريس، أن نرتفع فوق الخلافات العربية.

اليوم، مطلوب منا بصراحة أن ندخل في هذه الخلافات، بل أن نصبح جزءاً منها، وإلا ..."[٤٨]

ويلاحظ أن المجلة منذ صدورها وحتى نهاية عام ١٩٨١م كانت تتعاطف مع النظام السوري، وكان هذا التعاطف يظهر بصورة جلية في المقالات التي تنشرها لكبار المسؤولين السوريين مثال ذلك نشرها لمقال بقلم اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري.

وكذلك نشرها لبعض مقالات زعماء حزب البعث السوري، ولكن المجلة لم تتورط في تبني خلافات النظام السوري مع الأنظمة العربية الأخرى باستثناء مهاجمتها العنيفة لنظام الرئيس أنور السادات ولزيارة القدس ولاتفاقية كامب ديفيد، وهو الأمر الذي كانت تشاركها فيه غالبية الصحف العربية الهاجرة.

ومع نهاية عام ١٩٨١م بدأ تعاطف المجلة مع النظام السوري يضعف بالتدريج وقد ساعد على ذلك غياب نظام الرئيس أنور السادات في مصر، وبدأ عصر جديد في مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك، ولقد لعبت مجلة المستقبل من خلال الكاتب المصري أحمد بهاء الدين دوراً ملموساً في تقديم صورة متفائلة للنظام الجديد في مصر، مركزة على شخصية الرئيس حسني مبارك باعتباره أحد أبطال أكتوبر ١٩٧٣م وقائد الضربة الجوية الناجحة في هذه الحرب، كذلك ركزت على الوجه العربي لنظام حسني مبارك بالإضافة إلى توجهاته الديمقراطية.

وقد تم قطع آخر خيط يربط المجلة بالنظام السوري، عندما اتخذت موقفاً معارضاً للمنشقين على قيادة ياسر عرفات في منظمة فتح.

وقد توقفت مجلة (المستقبل) في نهاية الثمانينات بسبب الصعوبات المالية.

رابعاً: مجلة "النهار العربي والدولي"

صدر العدد الأول من مجلة النهار العربي والدولي يوم الإثنين ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩م بباريس، ويلاحظ أن ترويسة المجلة، تحمل رقم ١٢٩ وليس رقم ١، ذلك أن المجلة اعتبرت امتداداً للجريدة النصفية التي كانت تصدر بنفس الإسم (النهار العربي والدولي) والتي كانت تصدر من بيروت قبل ثلاث سنوات من ظهور المجلة.

ومجلة النهار العربي والدولي، مجلة أسبوعية سياسية، تصدر عن شركة النهار للمنشورات الدولية بباريس برأسمال قدره مليون فرنك فرنسي، وقد تضمنت ترويسة المجلة أسماء: غسان تويني كمؤسس، وجبران تويني كمدير عام ومروان حمادة وإلياس الديري لرئاسة التحرير، وأمين معلوف المدير المسؤول وراشد فايد سكرتيراً للتحرير وهنري أبى نادر مخرجاً فنياً، وهم جميعاً من اللبنانيين، ومن أسرة دار النهار البيروتية.

والجريدة تأخذ بأسلوب الصفحات المتخصصة فتبدأ صفحاتها بالشؤون اللبنانية، ثم الشؤون العربية، وبعدها الشؤون الدولية، ثم الشؤون الإقتصادية، ثم باب للثقافة، وبالمجلة باب بعنوان (ملف العدد) يتضمن عرضاً وافياً لأحد موضوعات الساعة، وقد كتب افتتاحية العدد الأول من المجلة غسان تويني[٤٩]، أما افتتاحيات الأعداد التالية، فكان يكتبها جبران تويني.

ويلاحظ أن الأعداد الأولى من مجلة النهار العربي والدولي قد أصابت القارىء بصدمة، بسبب إخراجها السيء وورقها الرديء، ولم تستطيع المجلة إلا أن تعترف بذلك إزاء رد الفعل الذي أحدثته المجلة بين القراء، فأعلنت أن الذين بعثوا برسائل إلى المجلة يقولون "إن المجلات العربية الأخرى الصادرة في الخارج ورقها أجود وطباعتها أنظف من النهار العربي والدولي لم يقولوا غير الحق[٥٠]"، ولكن سرعان ما تحسنت طباعة المجلة في الأعداد التالية.

ومما يلفت النظر كثرة مراسلي المجلة في العواصم العربية والدولية، وحرصها بالتالي على تقديم خدمة إخبارية وافية عن الأحداث العربية والدولية، وقيام

مراسليها بإجراء العديد من اللقاءات الصحفية مع الشخصيات البارزة في العالم العربي والدولي.

ويلاحظ أنه في حين تركز المجلة في موضوعاتها السياسية على الأحداث العربية، نجدها في المجالات الثقافية تكاد تقتصر على النشاطات الثقافية اللبنانية ولا تعطي اهتمام يذكر بالنشاطات الثقافية في العالم العربي.

أما سياسة المجلة، فتكشف عنها افتتاحياتها ونوعية موضوعاتها، ففي افتتاحية العدد الأول يؤكد غسان تويني "على استقلالية المجلة وحيادها تجاه النزاعات العربية[٥١]".

وقد انعكس هذا الحياد على موضوعات المجلة في شبه توازن دقيق، ففي الوقت الذي تنشر فيه حديثاً مع الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني السني، نراها تنشر حديثاً مع بيير الجميل الزعيم اللبناني الماروني[٥٢].

وفي الوقت الذي تنشر فيه لقاء مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، حرصت على إجراء لقاء آخر مع الرئيس السوري حافظ الأسد[٥٣].

الاستثناء الوحيد لسياسة الحياد التي اتبعتها المجلة تجاه النزاعات العربية، كان هجومها على اتفاقيات كامب ديفيد والنظام المصري في عصر الرئيس أنور السادات[٥٤].

وكذلك هجومها على الزعيم الليبي معمر القذافي[٥٥].

ويبدو أن غلبة الطابع اللبناني على المجلة، وعدم تطورها بما يتلائم مع الإصدار في أوروبا سواء في الشكل أو المضمون، بالإضافة إلى موقفها العربي المتحفظ، وولاءها الماروني الملحوظ، أفقد المجلة الكثير من النفوذ، وبالتالي القراء، فاضطرت إلى التوقف عن الصدور!

خامساً: مجلة "كل العرب"

في أول سبتمبر ١٩٨٢م صدرت بباريس مجلة (كل العرب) عن "المنشورات الشرقية برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك فرنسي ولا يوجد بترويسة المجلة سوى إسم واحد هو: ياسر هواري[٥٥] رئيس التحرير. وأطلقت المجلة على نفسها (مجلة الحدث والصورة) وهو الشعار الذي يجسد شخصية المجلة، باعتبارها مجلة إخبارية مصورة، وهو الأمر الذي لخصه ياسر هواري بأنه (أسلوب الصحافة المصورة) وهذا الأسلوب هو الذي: "يساير انتشار الوسائل السمعية البصرية، ويمكن أن يكون متمماً لها[٥٦]"، ويدعي ياسر هواري بأن هذا الأسلوب هو الأسلوب الصحفي الحديث، ولكن مجلة (كل العرب) إدراكاً منها بأن القارئ العربي لم يتعود بعد على هذا الأسلوب، فقد ارتأت التدرج في تطبيقه، إذ يقول: "وقد حاولنا أن نتدرج تصاعدياً إلى هذا الأسلوب المصور لإدراكنا بأنه قد يكون من الصعب الدخول في ذهن القارئ العربي بأسلوب صحفي مغاير كلياً لأسلوب اعتاده منذ ربع قرن، فكان لا بد من المرور بمرحلة انتقال، وإننا نسعى جاهدين عبرها لتثبيت معالم الصيغة الصحفية الجديدة[٥٧]".

وإسم المجلة (كل العرب) يشير إلى ناحية هامة في شخصية المجلة، وهي أنها مجلة عربية الإهتمامات، تقدم مادتها إلى القارئ العربي في جميع الدول العربية "منذ البدء حددنا هدفنا الأساسي والأوحد، وهو أن تكون مجلة-كل العرب- لكل العرب، وأن تكون محطة التقاء للمواطن العربي المنتشر في كل الديار العربية[٥٨]".

ويلاحظ أن المجلة، حرصت بتركيزها على الطابع العربي العام لشخصيتها، أن تفرق بينها وبين مجلة عربية أخرى مهاجرة تصدر في لندن وهي مجلة (المجلة)، فعلى حين تتوجه -كل العرب- إلى القارئ العربي الذي يعيش داخل أقطار الوطن العربي، نجد -المجلة- تتوجه إلى القارئ العربي الذي يعيش خارج أقطار الوطن العربي.

أما سياسة (كل العرب) فقد كشفت عنها منذ عددها الأول حين أعلنت: "أنها

مجلة عربية مستقلة، لن تقف مع عربي ضد آخر، ولكنها لهم جميعاً[٥٩]".

كذلك أكدت المجلة في أكثر من مرة أن هدفها هو "أن تكون منارة صغيرة تحاول عبر أسلوبها الموضوعي الإيجابي أن تضيء أمامه بشعاع الحقيقة معالم الطريق، إيماناً منا بقاعدة: "سر .. والناس يعرفون طريقهم ..".

وبالتدريج بدأت مجلة (كل العرب) تتجه إلى تأييد النظام العراقي، والدفاع عن مواقفه وسياساته.

وياسر الهواري رئيس تحرير المجلة، صحفي لبناني سبق له أن تولى رئاسة تحرير مجلة (الشبكة) الفنية عام ١٩٥٦م والتي تصدر عن دار الصياد في بيروت، وفي عام ١٩٥٩م تولى رئاسة تحرير مجلة (الأسبوع العربي) ثم أصدر في عام ١٩٧٢م مجلة (الديار) التي توقفت عام ١٩٧٦م بسبب الحرب الأهلية في لبنان، فانتقل إلى لندن وعمل مع سليم اللوزي في إصدار الحوادث من لندن، وفي عام ١٩٨٢م شارك في إصدار (كل العرب) وتولى رئاسة تحريرها، ولكنه اضطر لتركها في عام ١٩٨٧م بسبب تحول المجلة إلى الخط العراقي، ومنذ ذلك الوقت يصدر مجلة (عربيات) في باريس، وهي باللغة الفرنسية.

وقد تولى رئاسة تحرير (كل العرب) الدكتور سمير خوري، حيث أصبحت المجلة لسان حال النظام العراقي في العاصمة الفرنسية، وأخذت تستكتب الكتّاب والسياسيين العراقيين، وتتبنى سياسات النظام العراقي، وقد وصلت المجلة إلى حد الدعاية المباشرة للنظام العراقي ورموزه، فهي تكتب مثلاً في الإحتفال بذكرى سيطرة حزب البعث على السلطة في العراق فتقول: "إن تاريخاً مثل ١٧ تموز لا يمر مروراً عابراً، ففي الذكرى الحادية والعشرين لهذه الثورة المجيدة، يخاطب التاريخ الأمة في تموز، الثورة، والعيد والرمز، شعلة كما غذاها بالأمس بدمائه، فهو يغذيها اليوم بعطائه وإبداعه، فهو لم يبخل عبر تاريخه الطويل بتقديم ما هو غال نفيس".

وفي نفس المناسبة تكيل المجلة المديح للرئيس العراقي صدام حسين ولشقيقه برزان التكريتي، وتقدم الأخير باعتباره أحد قادة الثورة العراقية فتقول: "في ذلك اليوم كان إلى جانب مهندس الثورة وقائدها، الرئيس صدام حسين، ثائر شاب كان

الأصغر في العمر والكبير في همة الثائرين والمتحمسين لحقيقة وخطورة وأهمية الحدث التاريخي الذي يقبل على الإشتراك في صنعه، كان برزان التكريتي، شقيق مهندس الثورة وقائدها إلى جانب شقيقه الكبير في السيطرة على آليات صنع الثورة، والأهم تحمل كامل قائمة المخاطر التي تترتب على اختراق وضع سلطوي قائم وفرض وضع ثوري يقوم محله، كان هذا الناتج الثوري في شخصية الثائر الصغير، حصيلة المدرسة التي مثلها صدام حسين في المثابرة النضالية لنضال البعث في العراق، لذلك كان الثائر برزان التكريتي، يؤكد وجوده في كل مرحلة مرت بها الثورة، ويعكس في كل ذلك المحافظة على الصيرورة التاريخية للثورة[٦٠].

وقد دفعت المجلة ثمن موقفها المؤيد للنظام العراقي فندما نشبت حرب الخليج، فقد أصدرت السلطات الفرنسية أمراً بغلق المجلة بسبب تأييدها للغزو العراقي لدولة الكويت.

سادساً: مجلة "الدستور"

أسس مجلة الدستور في لبنان خليل أبو جودة في عام ١٩٢٧م، وكانت أسبوعية سياسية وقد انتقلت ملكيتها إلى عدة أشخاص حتى انتهت قبيل الحرب الأهلية إلى الصحفي اللبناني علي بلوط، وعلى يده تحولت المجلة إلى تأييد النظام العراقي، وقد تعرضت في عام ١٩٧٤م إلى أزمة حادة عندما نشرت "وثائق مزورة على المملكة العربية السعودية والملك فيصل، فأمرت السلطات بحبس علي بلوط صاحب هذه المجلة حبساً احتياطياً وفي ٢٠ مايو ١٩٧٤م أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت حكمها على علي بلوط وعلى مديرها المسؤول فيصل السماك بحبسهما مدة ستة أشهر وبتغريمهما متضامنين مبلغ ٣٠ ألف ليرة للجهة المدعية، وقد اعتبرت المحكمة أن الوثائق التي نشرت في المجلة مزورة ومختلقة لأن المدعى عليه الأول لم يثبت مصدر هذه الوثائق، بل قال أنها وصلته بالبريد(٦١).

وبعد دخول الجيش السوري إلى لبنان اضطرت المجلة للهجرة إلى لندن، حيث صدرت من جديد عن مؤسسة الدستور، وهي شركة بريطانية، ورأس تحريرها خلدون الشمعة، وضمت الترويسة بالإضافة إلى اسم رئيس التحرير، المدير العام وهو بريطاني الجنسية واسمه ريكفورد. .ج. لاد، أما المدير الفني فهو صابر كامل، واحتل علي قاسم بلوط منصب سكرتير التحرير، وفي عام ١٩٨٢م وضع إسم محمد عبد الجواد في منصب (المشرف السياسي) وشوقي ملاس كمشرف مالي وإداري، وبقي خلدون الشمعة رئيساً للتحرير، وكذلك صابر كامل كمدير فني وعلي بلوط كسكرتير للتحرير وريكفورد لاد كمدير إداري، وقد ارتبط هذا التغيير بحسم الصراع بين الجناحين اللذين كانا يتعاونان في إصدار المجلة، وهما فرع حزب البعث العراقي في السودان، ومجموعة الشريف الهندي أحد أقطاب المعارضة السودانية، وبعد وفاة الشريف الهندي، استبعد جناحه من المجلة، وتمت السيطرة على المجلة بالكامل لفرع حزب البعث العراقي بالسودان، ولعل ذلك هو السبب في أن تنفرد المجلة بوضع وظيفة (المشرف السياسي) في ترويسة المجلة.

ويمكن أن نتعرف على سياسة المجلة بملاحظة تركيزها الدائم على قضيتين اثنتين سيطرتا على اهتمامات المجلة:

<u>القضية الأولى:</u> تبني سياسات النظام العراقي والدفاع عن مواقفه، والهجوم على معارضيه، فالمجلة تتبنى الموقف العراقي من الحرب مع إيران، وتهاجم باستمرار النظام الخميني في إيران، وهي تحرص على إجراء الأحاديث الصحفية مع القادة العراقيين(٦٣) وتنشر باستمرار بيانات فروع حزب البعث العراقي في المناسبات المختلفة مثل الإحتفال بثورة فبراير التي قادها حزب البعث لإنهاء حكم عبدالكريم قاسم(٦٤) وتحرص المجلة أيضاً على متابعة أنباء الحرب العراقية الإيرانية، وتشيد بانتصارات الجيش العراقي(٦٥) والمجلة أيضاً دائمة التحدث عن شعبية الرئيس صدام حسين، ومدى حب الشعب العراقي له(٦٦).

<u>القضية الثانية:</u> الدفاع عن مواقف وسياسات فرع حزب البعث العراقي في السودان وذلك عن طريق نشر بيانات الحزب(٦٧)، وكذلك بالهجوم على نظام الرئيس جعفر نميري وسياساته الداخلية والعربية والدولية(٦٨).

ويلاحظ أن غلبة القضايا الفكرية على موضوعات المجلة انعكست على المستوى التحريري والفني في المجلة، فتميز بالضعف، ويرجع ذلك إلى سيطرة الطابع الدعائي على مقالات المجلة وموضوعاتها، بالإضافة إلى خلو المجلة من كادر دائم من المحررين المتخصصين أو من الكتّاب المعروفين، باستثناء الإستعانة بقلة من الأسماء مثل: عبد السلام العجيلي والشاعر عبد الوهاب البياتي، والإثنان تنتمي كتاباتهما في المجلة إلى الأدب أكثر من الصحافة، وقد استعانت المجلة لفترة قصيرة بالرسام المصري جورج البهجوري الذي كان يرسم لها صفحتين بالكاريكاتير، ولكنه لم يستمر في العمل لأكثر من عشرة أعداد.

ويلاحظ أن أغلب موضوعات ومقالات وتقارير المجلة بدون توقيع، وهو ما يثير الشك في كون هذه المواد الصحفية تفرض على المجلة من خارجها، أي من الجهة أو النظام الذي يمولها.

ومما يثير التساؤل أن المجلة مصابة بفقر دم شديد في الصفحات الإعلانية فلم

تزد عدد الإعلانات بها عن صفحتين فقط في كل عدد، والإعلان الأول عن الطيران العراقي، والإعلان الثاني عن المطبوعات العراقية، وهو الأمر الذي يشير إلى هوية المجلة.

وقد تنبهت المجلة، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في نهاية عام ١٩٨٥م إلى هذه الظاهرة، فبدأت في نشر العديد من الصفحات الإعلانية التسويقية، وإن جاءت معظم هذه الإعلانات من السوق العراقي ..

ويبدو أن رأينا في المجلة لم يعجب المسؤلين عنها، فنشرت أكثر من مقال ولمدة ستة أعداد متتالية للهجوم على الكتاب ومؤلفه، دون أن تهتم بمناقشة مضمونه بطريقة موضوعية، وإن جاء نشرها للإعلانات التسويقية إعترافاً منها بسلامة وجهة نظرنا.

وقد ظلت المجلة على تأييدها للنظام العراقي وسياساته حتى حرب الخليج، فوقفت بجانب النظام العراقي وأيدت غزوه للكويت وهاجمت الدول العربية الرافضة للغزو والمطالبة بالإنسحاب العراقي، ثم ما لبثت المجلة أن توقفت عن الصدور، بسبب توقف التمويل العراقي بعد بدء غارات طيران الحلفاء على العراق في منتصف يناير ١٩٩١م [٦٩].

سابعاً: مجلة "الحوادث"

بدأت مجلة (الحوادث) كجريدة صغيرة في مدينة طرابلس، عاصمة الشمال اللبناني عام ١٩١١م وكان يملكها لطف الله خلاط، ثم انتقلت ملكيتها في عام ١٩٥٦م إلى سليم اللوزي، والذي تولى رئاسة تحريرها في نفس الوقت[٧٠].

وسليم اللوزي لبناني من مواليد طرابلس، عمل في بداية حياته بقسم المنوعات بإذاعة الشرق الأدنى، ثم تركها للعمل بمجلة روز اليوسف المصرية في عام ١٩٤٥م، واستمر بها حتى عام ١٩٥٢م عندما عاد إلى لبنان، ليعمل في مجلة الصياد، ثم عاد مرة أخرى إلى القاهرة، وعمل بدار الهلال ونشر العديد من التحقيقات الصحفية في مجلة المصور، ثم رجع مرة أخرى إلى لبنان، حيث اشترى مجلة الحوادث، وظل يصدرها من بيروت حتى اضطر أن يهاجر بها إلى لندن في عام ١٩٧٨م بعد تعرض المجلة للعديد من الإعتداءات المسلحة، وفي فبراير ١٩٨٠م اختطفه مسلحون مجهولون وهو في طريقه إلى مطار بيروت مغادراً لبنان بعد أن حضر جنازة أمه، وبعد تسعة أيام من اختطافه وجد مقتولاً وبجثته آثار تعذيب شديد، وبذلك يكون قد أصدر حتى يوم مصرعه (١٢١٧)عدداً من الحوادث وهو رئيساً لتحريرها[٧١].

والحوادث المهاجرة تصدر في لندن عن شركة (الحوادث انترناشيونال) وهي شركة مساهمة لبنانية سويسرية، وقد حملت الترويسة اسم سليم اللوزي باعتباره المدير العام ورئيس التحرير، وبعده تولت رئاسة التحرير زوجته (أمية اللوزي) وهي لبنانية، كانت تعمل بالصحافة قبل زواجها من سليم اللوزي، ولم يطرأ على الحوادث تغير كبير بعد هجرتها إلى لندن، فقد احتفظت بحجمها الذي كانت تصدر به في بيروت، كذلك ظلت تتبع أسلوب الصفحات المتخصصة في تركيب موضوعاتها، فهي تبدأ بالإفتتاحية التي تنشر تحت عنوان ثابت (مقال الأسبوع) وبتوقيع (الحوادث) ثم باب لقطات لبنانية، بالإضافة إلى الأخبار اللبنانية، ثم لقطات عربية ثم لقطات دولية، ثم تعود لتتبع نفس الترتيب في نشر تقاريرها

الصحفية، فتبدأ بباب حوادث لبنانية، ثم حوادث عربية ثم حوادث دولية، ثم حوادث اقتصادية وهكذا.

وفي الجزء الأخير من المجلة تتبع المجلة أيضاً الأسلوب المتخصص، فتبدأ بصفحة (شعر) ثم (كتب) و (علوم) و (طب) و (أمراض) و (معارض) و (نسوان) و (أطفال) و (تلفزيون) و (غناء) ثم باب (أخبار المجتمع) الذي اختارت له اسم (ناس وحوادث) وأخيراً باب (استراحة المحارب) وهو أقرب إلى الخواطر أو اليوميات التي يتبادل كتابتها محرري المجلة كل أسبوع.

والمدخل الطبيعي للتعرف على سياسة المجلة، هو معرفة سبب هجرتها من بيروت إلى لندن، وقد عالجت المجلة هذه القضية أكثر من مرة، فهي تذكر أن سبب هجرتها: "وجود حرب في لبنان، ووجود قوات ردع وميليشيات ومنظمات تتعامل بالسلاح لا بالحوار، مما جعل الصحافة اللبنانية لم تعد كما كانت قادرة على أن تقول كلمتها بالحرية التي كانت لها[٧٢]".

وتشير المجلة إلى أن "النكسة التي عرفتها الصحافة اللبنانية سبق أن عرفتها صحافة مصر، فمجرد صدور شائعة عنها أنها أصبحت تابعة لنظام عبد الناصر قتلتها وألغتّ إعلاناتها وجعلتها فاقدة التأثير خارج مصر وفي بعض الحالات داخلها أيضاً".

وتعترف المجلة بأن "ميزة الصحف المهاجرة أنها تظهر أمام القراء بأنها لا تتأثر بضغوط فلسطينية أو سورية أو مارونية أو رقابة لم يعد يمارسها الأمن العام، لذلك يقبل الناس على صحافة المهجر".

ولكن المجلة تستدرك ما سبق مؤكدة أن الصحافة المهاجرة ليست جميعها هاجرت بحثاً عن الحرية أو دفاعاً عن مبدأ، أو بحثاً عن استقلال الموقف، ذلك أنه "ما أكثر ما فيها من النقص والضعف بل الغش، فرائحة المال والنفط والصفقات تزكم الأنوف في باريس ولندن، ويقال أنها ستنتقل وتفرخ قريباً في واشنطن ونيويورك".

وتحكي المجلة قصة "الملياردير النفطي الذي وضع أمام سليم اللوزي شيكاً بمبلغ خمسة ملايين دولار ثمن الحوادث، وعقداً لمدة عشر سنوات بمرتب شهري

قدره عشرة آلاف جنية، فقال له سليم اللوزي وهو يغمض عينيه عن رؤية الشيك وكأنه يبعد كأس التجربة عن شفتيه: ماذا سأفعل بهذا المال. سوف يختلف أولادي من بعدي على طريقة إنفاقه لأنه جاءهم بدون أي جهد، إن ما نريده من الحوادث هو تحويل هذه المجلة إلى مؤسسة لا نبيعها لمن يدفع أكثر[٧٣]".

وتؤكد المجلة أن بصمات الأنظمة العربية تظهر على العديد من الصحف العربية الصادرة في لندن وباريس، ثم تحدد موقفها من الأنظمة العربية قائلة: "لقد سألنا أحد الزملاء الذين التحقوا بنا أخيراً: ما هو موقف الحوادث من الأنظمة العربية، هل نحن مع اليمين أم مع اليسار، أم مع الوسط؟

قلنا: نحن صحفيون أولاً وأخيراً وبالتالي فنحن مع النظام الذي يعترف للصحافة بدورها في الميدان الإعلامي، أما النظام الذي لا يعترف بأي دور للإعلام المستقل، ولا يقبل إلا صحافة القارئ الواحد، ويريد احتكار عقول الجماهير، وهو احتكار فاشل بالإضافة إلى أنه مزيف، فهو نظام لا يمكن تصنيفه لا يميناً ولا يساراً ولا وسطاً، وكما قال أبو عمار في خطبة له: ليس وطنياً ولا قومياً ولا تقدمياً من يحاول أن ينال من منظمة التحرير الفلسطينية، نقول نحن في الحوادث: ليس وطنياً ولا تحررياً من لا يعترف بدور الصحافة المستقلة[٧٤]".

ويلاحظ أن الحوادث المهاجرة تركز دائماً على اعتبار نفسها مجلة (مستقلة) وأن هذا الإستقلال هو ما يميزها عن غيرها من الصحف العربية المهاجرة، ثم هي تعتبر نفسها أيضاً صحيفة (ليبرالية) تؤمن بالتعدد وبالحوار الديموقراطي بين كل القوى السياسية في الوطن العربي و(الإستقلال) و (الليبرالية) هما الدعامتان اللتان تقوم عليهما سياسة الحوادث المهاجرة، وتدعي المجلة أن اعتمادها للمبدأ الليبرالي لا يقتصر فقط على مواقفها السياسية، وإنما هو أسلوب العمل المعتمد داخل المجلة نفسها، وذلك عن طريق تكريس ديموقراطية الإنتخاب داخل هيئة التحرير، فقبل وفاة سليم اللوزي بفترة قصيرة، تم الإتفاق على توزيع المسؤوليات داخل المجلة عن طريق الإنتخاب، وتدعي المجلة أن ذلك من شأنه أن يحقق الأهداف التالية:

أولاً: تقع الحوادث في صف المواجهة الأول دفاعاً عن الديموقراطية والحريات

العامة في العالم العربي، فلابد إذن أن يتمتع محرروها بديموقراطية داخلية تتجلى على صعيدين: الأول صعيد الشورى في تحديد المواضيع التي ينبغي معالجتها، وذلك من خلال النقاشات العميقة والشاملة التي تجري داخل كل قسم مختص وأثناء اجتماعات التحرير الدورية، والثاني على صعيد اختيار رئيس التحرير ونوابه ومسؤولي الأقسام عبر الإقتراع السري المباشر من قبل جهاز التحرير الذي يضم كافة محرري الحوادث.

ثانياً: تغيير الدم باستمرار في مواقع المسؤولية، بحيث تزداد التجربة غنى وتنويعاً.

ثالثاً: فتح المجالات أمام الكفاءات لكي تواجه تحدي المسؤولية، وتعزز قدراتها واختصاصها، إضافة إلى تكريس مبدأ تواصل الأجيال وتعاونها وليس تصارعها بحيث يجدد المخضرمون شبابهم ويشعر الجدد بدقة المسؤولية(٧٥).

وقد ادعت الحوادث المهاجرة أنها ثاني صحيفة في العالم تعتمد ذلك النظام الديموقراطي في تنظيم العمل بها بعد جريدة (ليموند) الفرنسية.

ولقد خاضت الحوادث المهاجرة في حياة سليم اللوزي معارك متعددة مع عدد من الأنظمة العربية، وكان أبرزها ثلاثة معارك، الأولى مع الرئيس أنور السادات في مصر، والثانية مع الزعيم الليبي معمر القذافي، والثالثة مع الرئيس الأسد في سوريا، وقد دفع اللوزي حياته ثمناً لتلك المعارك!

وقد بدأت معركة الحوادث المهاجرة مع الرئيس أنور السادات، منذ أن أعلن عن رحلته إلى القدس، ثم تطور الخلاف بين الحوادث والرئيس السادات بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ويلاحظ أن الحوادث كانت أقل الصحف العربية المهاجرة حدة في الهجوم على الرئيس السادات، ويعود ذلك إلى علاقة الصداقة التي كانت تربط بين اللوزي والرئيس السادات منذ فترة مبكرة من شبابهما، فقد تزاملا في العمل بمجلة روز اليوسف قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ومما يدل على أن الخلاف بين الحوادث والرئيس المصري لم يصل إلى حد الخصام أو القطيعة، أن سليم اللوزي زار مصر قبل مصرعه بأقل من شهر، وأجرى حديثاً مطولاً مع

الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت، وقد احتلت صورته غلاف العدد الصادر من الحوادث في فبراير ١٩٨٠م، واحتل الحوار معه أربع صفحات كاملة من المجلة، وقد اشتكى سليم اللوزي من رفض الرئيس السادات مقابلته أثناء زيارته للقاهرة وقال: "تمنيت لو كان لدى الرئيس السادات متسع من الوقت، ولا أقول وساعة في الصدر لاستقبالي خلال الأسبوع الذي قضيته في القاهرة[٧٦]".

وانتقد اللوزي مهاجمة الرئيس السادات للزعماء العرب، حيث كتبْ تحت عنوان: يارب .. لماذا هذه العصبية الزائدة. وقال: إن خطاباً آخر[٧٧] من هذا العيار الذي بلغه الرئيس المؤمن سيجعل حياة أي عربي يتواجد في مصر مهددة بالخطر، ففي الوقت الذي يحرص معظم المسؤولين العرب -إذا لم أقل كلهم- على التفريق بين خصومتهم لسياسة الرئيس السادات وبين حرصهم على روابط الأخوة مع المصريين، نرى السادات غير حريص على مثل هذا التفريق، فهو يضع الشعوب والحكومات في سلة واحدة ليقول عنهم أنهم (يكرهون شعب مصر بالرغم مما لمصر من فضل على كل شعب منهم، وهم يحقدون على قوة مصر ومكانة مصر وشعب مصر ويسعون إلى تجويع المصريين بالرغم من أن مصر أطعمتهم وعلمتهم ولا تزال تعلمهم، وأن ما يفعله العرب ضد مصر يخرج الإنسان عن كل صبر وكل احتمال)، إلى آخر تلك الكلمات والعبارات الجارحة بدون أية فائدة ولا داعي، لقد كان في استطاعة الرئيس السادات أن يقول كل ما قاله في خطابه بمجلس الأمة ولكن بأسلوب أكرم ولغة أعلى، وهو الكاتب الأديب الذي لا تعصى عليه كلمة أو تعبير أو تورية[٧٨].

وبعد مصرع سليم اللوزي بقليل، جاء ذكره على لسان الرئيس السادات في لقاء له مع عدد من الصحفيين، فأدان الجناة ولكنه أعلن رفضه لسلوك اللوزي وقال عنه: "مامعناه أنه كان يأكل على جميع الموائد وأن كلمته لم تكن لوجه الحقيقة وأنما لمصلحة من يدفع أكثر".

وتعليقاً على حديث الرئيس السادات نشرت الحوادث خطاباً مفتوحاً إلى الرئيس السادات بقلم زوجته أمية اللوزي بعنوان (سامحني يا سيادة الرئيس) فيه عتاب للرئيس على ما ذكره في حق اللوزي وننشر نص الخطاب لأنه يلقي الضوء

على طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين مجلة الحوادث وبين النظام المصري سواء في عصر الرئيس أنور السادات أو في عصر سلفه الرئيس جمال عبد الناصر.

قالت أمية اللوزي موجهة خطابها إلى الرئيس السادات:

سامحني يا سيادة الرئيس

عندما غادرت لندن في أواخر الشهر الماضي للعلاج في مستشفى "نيوستن"، لاحظت أن مودعيني من أسرة الحوادث يخبئون شيئاً في عيونهم، وظننت أنهم لا يريدون إزعاجي بأخبار لبنان أو بعض مشاكل المجلة، إشفاقاً منهم لما تكبدته خلال العام القاسي الذي حملت فيه مسؤولية الإستمرار، وخوفاً من أن ألغي وأوقف العلاج وأعود بيناتي اللواتي اصطحبتهن معي تنفيذاً لوعد كان المرحوم والدهن قد وعدهن به وهو مشاهدة "ديزني وورلد".

ولم أحاول أن أسأل ماذا يكتمون. فقد كانت نصيحة الجميع، هي ضرورة أن أعطي نفسي شهراً انقطع فيه عن مشاكل المجلة ..

وعندما أنهيت المرحلة الأولى من العلاج وعدت لأجد في انتظاري خبراً لا يقل قسوة ومرارة وظلماً عن فجيعتي يوم مصرع زوجي ووالد أطفالي، وجدت على مكتبي قصاصة من صحيفة مصرية تحمل فقرات من خطاب الرئيس محمد أنور السادات، تعرض فيه، بل اسمح لنفسي بالقول تجنى فيه على صديقه وزميله في العمل والسكن، وأخلص المخلصين لمصر وشعب مصر وصحافة مصر زوجي سليم اللوزي صاحب الحوادث.

لم أصدق عيني، لم أصدق أن الرئيس، رئيس مصر، كبير العائلة، الذي رفع شعار "العيب" يمكن أن يقول ذلك عن سليم اللوزي، وقد أصبح في رحمة الله لا يملك رداً، وسألت نفسي هل يمكن أن أسكت لمجرد أنني لست كاتبة. هل يمكن أن تستباح ذكرى سليم اللوزي لأن قلمه أو سيفه قد غاب عن الساحة. هل يعقل أن يكون قائل هذا الكلام عن سليم اللوزي، هو نفسه الذي كتب لي والسيدة حرمه برقية التعزية الرقيقة التي تلقيتها عقب مصرعه. هل صحيح أن ذلك الذي أسف واستنكر استخدام "الأسيد" في كي جسد سليم اللوزي، يقبل أن يغرق إسم وتاريخ

وشرف سليم اللوزي وأسرته في أبشع أنواع "الأسيد" ... أليس تعذيب الموتى أشد مرارة وأدعى للإستنكار".

سيادة الرئيس.

لن أذكرك بالسنوات التي عشتها مع سليم اللوزي في غرفة واحدة يشاركك فيها أفكارك وأحلامك من أجل مصر والعرب، ساعات معاناتك وساعة صحوك وصفوك ومرحك.

لن أذكرك بتعاونكما في صحافة مصر، ولا كيف غادر سليم مصر حباً في مصر، لن أقول لك أن تهمة "القبض" الوحيدة التي لاحقت سليم اللوزي، طوال حياته كانت تهمة القبض من مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

لن أذكرك بعرضك الكريم بعد أحداث لبنان بأن تنتقل "الحوادث" إلى مصر نفس العرض الذي تقدم به الأصدقاء في أي من بلد عربي، لولا أن سليم لم يكن يقبل أن يعرض "الحوادث" لأية شبهة ولو من نسج الخيال بالإرتباط بنظام ما.

لن أذكرك بأن سليم اللوزي كان أقرب صحفي إليك، وكنت تصارحه كلما أردت أن يصل صوتك إلى العالم العربي، وأنك منذ توليت يا سيادة الرئيس إلى أن سافرت إلى القدس، أعطيته من الأحاديث واختصصته بعدد من المقابلات يفوق ما أعطيته للصحافة المصرية مجتمعة .. وكان من أهدافك الدائمة أن تجد يوماً في مصر مجلة كالحوادث، فإن جاء يوم تقول فيه عن سليم اللوزي "هذه الأشكال" فاسمح لي وكلي أسى وأسف، أن أستشهد بالقول المأثور "إن الطيور على أشكالها تقع".

سليم اللوزي آمن دائماً، وتعرض لكل أنواع المخاطر بسبب إيمانه بأن مصر هي حقاً بلد متحضر بلد القيم وكرامة الإنسان .. وليس من القيم والكرامة أن تنسى لسليم اللوزي مواقفه بل إن أبرز القيم التي أختص بها الإنسان المتحضر هي الوفاء، وخاصة للشهيد. وسليم اللوزي، كتب بإيجابية عن حركتك التصحيحية في الأسبوع الأول من آيار ١٩٧١م ولم يكن هناك في العالم العربي كله ولا في مصر من يراهن على نجاحك، لأن سليم اللوزي لم يكن يقامر ولا يجري حسابات

الدفاتر، بل يتبع ما يؤمن بأنه مصلحة الأمة العربية ومصلحة مصر قلب الأمة العربية، مهما حدث .. وهذا ما جعل ثمنه غالياً "شويتين" وليس "شوية" يا سيادة الرئيس بل أغلى مما تستطيع جهة أو دولة أن تدفعه ..

سليم اللوزي هو الذي وقف يدافع عن مصر وتاريخ مصر وشعب مصر وصحافة مصر وفناني مصر، عندما هبت العاصفة "كامب ديفيد" .. وهو الذي تشبث بحقك في أن تقول وجهة نظرك ورفض أن يكون السباب والإتهامات أسلوب الحوار والنقد معك، وهذا هو سر توجهه للقاهرة، بعد مقابلته في السعودية، وليس رأساً كما قلت في خطابك يا سيادة الرئيس ليطلب مقابلتك رغم أنه -كما تعرف- لم تكن مقابلة المسؤول المصري في هذا الوقت سبقاً صحفياً، بل مخاطرة أشرت إليها أنت عندما ربطت بين سفره من مصر ومصرعه، والملايين التي قلت أنها دفعت لقتله، وإنما أراد أن يعطيك الفرصة لتشرح فيها وجهة نظرك، أراد إبقاء حالة الحوار معك باعتبارك رئيس مصر حتى لا تقع القطيعة بين مصر والأمة العربية.

وأحب بهذه المناسبة أن أسألك: متى كان سليم اللوزي يكتب ما يملى عليه. أو يحرف ما تقوله إرضاءاً لجهة أخرى. هل حرّف يوماً حديثاً لك. بل هل غيّر حرفاً في حديث رئيس وزرائك. وهل هناك فرق بين موقفك السياسي وموقف رئيس وزرائك حتى تفترض أنه كان سيغير حديثك أنت بينما يلتزم بأمانة النشر مع رئيس وزرائك.

هناك فرق بين ظنك عن مقابلة لم تجر وحديث لم يتم، وبين "حقيقة" نشره بالكامل حديث رئيس وزرائك أو آخر حديث صحفي له كما قلت أنت. وإن بعض الظن إثم، وما يتبعون إلا الظن، وما يغني الظن عن الحق.

سيادة الرئيس،

لقد توليت حكم مصر عشر سنوات، فإن كان لديك وثيقة أو حتى مجرد إدعاء بصرف مبلغ لسليم اللوزي أو "الحوادث" فأرجوك أن تعلنه. بل لو كانت هناك جهة قضائية يمكن أن نتقاضى أمامها، لطلبت إلزامك بتقديم هذه المعلومات.

ولكن إذا غاب القضاء العادل في الأرض فهو لن يغيب في السماء. وكما قيل لا

يذهب العـرف بين الله والناس، وسليم اللوزي في دار الحق، ولن يقـبل الله ولا الشـعب المصـري أن يسـاء إلى أرملتـه وبناته اليتـامى ممن كـان لا يناديه إلا بلقب الصديق.

وسامحتي يا سيادة الرئيس فما يمكنني السكوت، وليغفر لي القراء اقتحامي مجال الكتابة، فقد شعرت بأنه من "العيب" أن أسكت على "العيب"(٧٩).

أمية اللوزي

أما خلاف الحوادث المهاجرة مع النظام الليبي فقد جرى حول قضايا كثيرة، اختلفت فيها المجلة مع آراء واجتهادات الزعيم الليبي معمر القذافي، وقد بلغ الخلاف قمته قبيل اختطاف اللوزي بأسبوع واحد، حيث احتل الزعيم الليبي غلاف العدد الصادر من الحوادث في ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٠م وتحت الصورة نشرت مانشيت يقول (العقدة والعقيد) أما الموضوع، فقد قدمته المجلة بالحديث عن شخصية الزعيم الليبي قائلة "مهما قيل في العقيد القذافي من مساوئ وعيوب وصفات مثيرة أومحيرة فإن أحداً لا يستطيع إلا أن يذكر أنه قادر باستمرار على فرض نفسه على الأخبار، وجذب الأضواء إليه وإثارة وسائل الإعلام، وبالتالي إثارة الجدل بين الناس.

وقد اخترنا أن يكون القذافي هو غلاف هذا العدد، أو على الأصح فرض القذافي نفسه على غلافنا، كما فرض نفسه على أغلفة (لوبوان) و (الإكسبريس)، و(ديمان لافريك) فالقذافي هو فارس إعلامي لا يشق له غبار ولا يهم أن نطرح السؤال العربي التقليدي: لمصلحة من يتم ذلك(٨٠)".

أما معركة الحوادث المهاجرة مع النظام السوري فقد بدأت تظهر حدتها في العدد الصادر من الحوادث في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩م عندما احتلت صورة الرئيس السوري حافظ الأسد غلاف الحوادث، وتحت الصورة مانشيت يقول: "حافظ الأسد .. لماذا يكذب النظام" وفي الداخل أفسحت المجلة خمسة صفحات كاملة لموضوع الغلاف، وأعلنت أنها حصلت على محاضر مناقشات الجبهة الوطنية

في دمشق ونشرت هذه المناقشات تحت عناوين مثيرة(٨١)".

وبعد شهرين ونصف من نشر الحوادث المهاجرة لهذا الموضوع الذي يهاجم النظام السوري وقيادته، قاد سوء الحظ سليم اللوزي إلى العودة إلى بيروت ليدفن أمه، فخُطف وعُذب وقُتل.

والملاحظة الجديرة بالإنتباه أن الحوادث المهاجرة أخذت بعد مصرع سليم اللوزي طابعاً معتدلاً في تناولها للقضايا العربية، وتوقفت تماماً عن الدخول في معارك خلافية مع أي من الأنظمة العربية، بل أن المجلة عجزت حتى على أن تشير إلى هوية قتلة اللوزي أو من يساندهم.

وقد تعرضت المجلة بعد وفاة صاحبها لأزمة مادية تجسدت في تناقص عدد صفحاتها، وقد اضطرت المجلة أن تعترف بذلك النقص، وإن حاولت تبريره بأسباب أخرى غير غياب صاحبها، واعتدال نبرتها .. فقد كتبت تقول:

"عدد كبير من قراء وأصدقاء الحوادث كتب إلينا أو اتصل بنا يستفسر عن سر نقص عدد صفحات المجلة هذه الأيام، مع أن هيئة التحرير لم تشعر بهذا النقص، فكنا نقول ليس في الأمر سر. المجلة لا تزال كما كانت تحريراً وتبويباً وإخراجاً. فكانوا يردون: لا .. ثمة شيء تغير فيها مع بداية السنة الجديدة، وتنبهنا إلى ما يقصدون بإشارتهم تعني عدد الصفحات الإعلانية أو حجم المجلة حسب تعبيرهم، فهي بمقياس من المقاييس، أصبحت أقل وزناً.

لكن الصحافة مواسم، كما يقال. إذ بعد موسم أعياد الميلاد ورأس السنة تنخفض حركة البيع والشراء، والمحلات التجارية الكبرى التي تكون مبيعاتها قد وصلت إلى أرقام خيالية في ذروة الموسم، تتراجع في مطلع السنة الجديدة. من هنا برزت ظاهرة البيع بالتخفيض الموسمي، أو ما يطلقون عليه في فرنسا إسم "أوكازيون" وفي انجلترا "سيل".

والصحف تواجه مشكلة مشابهة. الإعلانات فقط تقل فينخفض عدد صفحات المجلة بنفس نسبة انخفاض الإعلان فيها. وهذه معادلة علمية لا تستطيع أي مجلة تقوم على الإعلان التجاري التهرب منها لمدة شهرين كاملين في كل سنة جديدة(٨٢).

ثم أعلنت المجلة أن "موسم البطالة الإعلانية قد شارف على الإنتهاء، وستعود

الحوادث إلى نموها الطبيعي وستكون قريباً جداً، كبيرة كما عهدها القراء".

ولكن المجلة لم تعد أبداً كما كانت أيام صاحبها سليم اللوزي .. لذلك لم يكن غريباً أن تباع مجلة الحوادث إلى الصحفي اللبناني كرم ملحم كرم، والذي تولى رئاسة التحرير في الوقت نفسه، ويلاحظ أن المجلة احتفظت في عهدها الجديد بخطها المتوازن بين الأنظمة السياسية والعربية ولكنها في أزمة الخليج اتخذت موقف المعارضة من الغزو العراقي للكويت، وأيدت الدول العربية الداعية للإنسحاب العراقي.

وبشكل عام فالمجلة حالياً تمارس سياسة (الإعتدال) ولكنها فقدت الكثير من نفوذها وتأثيرها.

ثامناً: مجلة التضامن

صدرت مجلة "التضامن" في لندن يوم السبت ١٦ إبريل ١٩٨٣م، عن الشركة العربية البريطانية للنشر والتوثيق والإعلام، ولا تحمل ترويسة المجلة سوى إسم واحد فقط هو "فؤاد مطر" رئيس التحرير، وهي تحمل شعار "مجلة العرب من المحيط إلى الخليج"، وهو ما يبين أن توجهها هو إلى القارئ العربي في كافة الأقطار العربية، وليس القارئ العربي الذي يعيش أو يزور أوروبا.

ويغلب على موضوعات المجلة التقارير الصحفية التحليلية، كما أن الإهتمام بالرأي يفوق الإهتمام بالخبر أو الصورة. ويلاحظ أن المجلة اهتمت في بدايتها بالشؤون المصرية بصفة خاصة، وقد عالجت هذه الشؤون بقدر كبير من الموضوعية والإعتدال، يؤكد ذلك الحديث المطول الذي انفردت المجلة بنشره مع الرئيس حسني مبارك، حيث احتلت صورة الرئيس المصري صفحة الغلاف بكاملها [٨٣]، وفي منتصف الثمانينات، لوحظ زيادة اهتمام المجلة بأخبار العراق وشؤونه، وتجلى ذلك في إبراز أخبار الرئيس العراقي صدام حسين، وتقديمه في صورة الزعيم العربي الذي يتبنى مصالح الأمة العربية، والذي يعبر عن طموحات الشعوب العربية في الوحدة والتقدم!

وحرصت المجلة في سنواتها الأولى على استطلاع آراء القراء في القضايا السياسية التي تشغل الرأي العام العربي، فقامت بإعداد عدد من الإستفتاءات الجماهيرية حول بعض القضايا السياسية العربية الهامة، مثل الاستفتاء الذي نظمته المجلة عن "القمة الخليجية بالرياض" [٨٤]، وكذلك الاستفتاء الذي أجرته المجلة بين شرائح مختلفة من اللبنانيين حول الإتفاق اللبناني الإسرائيلي، للتعرف على ما يريده اللبنانيون فيما يتعلق بصيغة العلاقة مع إسرائيل [٨٥]، وهذه الاستفتاءات تكشف عن جانب من سياسة المجلة التي تقوم على "ضرورة التواصل بين المطبوعة وقرائها ومن دون هذه العلاقة القائمة على الصلة والتواصل لن تستطيع أية مطبوعة أن تحقق الرسالة التي من أجلها كانت، وأن تقفز خطوة صحيحة في الإتجاه

الصحيح وفي القضايا السياسية الكبرى ستظل التضامن حريصة على أن تعود إلى قرائها من حين لآخر تستفتيهم في شأن هذه القضايا باعتبارها قضاياهم وهم أولى الناس بأن يقولوا آراءهم في شأنها، فلماذا لا يكونوا هم الذين يصوغون من حين لآخر توجهات أي موضوع تختاره أسرة التحرير لأن يكون الموضوع الرئيسي لأحد الأعداد أو لسلسلة أعداد، ويبقى أن تجاوب القارئ مع هذه الاستفتاءات أو عدم تجاوبه معها يشكل مؤشراً على مدى استعداد المواطن العربي لأن يتحمل المسؤولية خصوصاً عندما يوضع في المواجهة معها مباشرة(٨٦)

وفؤاد مطر رئيس تحرير المجلة، لبناني شيعي من مواليد ٢٨إبريل ١٩٣٧م، بإحدى قرى منطقة بعلبك في سهل البقاع اللبناني، وقد أمضى العشر سنوات الأولى من عمره في القرية، انتقل بعدها إلى بيروت ليستكمل تعليمه في مدارسها حتى نهاية المرحلة الثانوية، ولم يلتحق بالجامعة بسبب ظروفه العائلية ولأنه واحد من ستة أشقاء، وإن كان قد حصل بعد ذلك على دراسات صحفية عالية بالمراسلة، وقد دخل إلى سوق العمل مبكراً في سن الخامسة عشرة، حيث بدأ يراسل بعض الصحف البيروتية، وسرعان ما التحق بالعمل محرراً بجريدة (النهار)، وفي البداية عمل في الشؤون المحلية، ثم بدأ يهتم بالشؤون العربية، حيث تخصص في أخبار مصر وقضاياها، ثم قادته اهتماماته المصرية إلى شؤون السودان، ثم اليمن بعد الثورة اليمنية، وإلى ليبيا بعد ثورة الفاتح، وقد استطاع أن يكون لنفسه شبكة واسعة من العلاقات مع كافة المسؤولين في تلك البلدان، وكذلك مع ممثلي التيارات السياسية فيها، وفي عام ١٩٧٥م مع بدء الحرب الأهلية اللبنانية، بدأ يكتب في الأهرام بجانب النهار وفي نهاية عام ١٩٧٦. انتقل إلى باريس ليشارك في إصدار الطبعة الدولية من النهار، وفي عام ١٩٧٩م ترك النهار ليعمل في مجلة (المستقبل) العربية التي تصدر في باريس، وفي عام ١٩٨٠م انتقل إلى لندن، حيث عمل رئيساً لتحرير مجلة (الإقتصاد العربي) التي يصدرها الناشر التونسي عفيف بن يلدز في لندن، وفي إبريل ١٩٨٣م، أصدر مجلة "التضامن" من لندن، واستمر في إصدارها حتى توقفت في منتصف يناير ١٩٩١م حين بدأ طيران قوات التحالف في قصف بغداد والمدن العراقية.

لماذا صدرت التضامن؟ ولماذا اختارت كلمة (التضامن) إسماً لها، وهل لذلك علاقة بسياسة المجلة؟ يقول فؤاد مطر في حوار مع المؤلف: (٨٧)

"فلسفتي هي التضامن العربي، وطوال تجربتي الصحفية الطويلة كمحرر للشؤون العربية، كنت أحكي عن التضامن، وقد حرصت دائماً أن أكون في الوسط ليس بمعنى أن أحمل العصا من الوسط، لا وإنما لإدراكي بأن العالم العربي يعيش حالة دائمة من الصراع فقد حرصت أن أكون صديقاً للجميع، للمحافظين والثوريين، وعندما فكرت في أن أصدر مطبوعة خاصة بي، مستفيداً من علاقاتي الواسعة بالعالم العربي، كنت أقصد أن أجعلها ميداناً للتضامن العربي، وقد تصورت وقتها أن واحداً مثلي يمكن أن يصدر مجلة لا تطعن في أحد ولا تجرح أحد ولا تبني مواقف ضد مواقف، ولم أكن أتصور أن هذا شيء مستحيل، رغم أن عدداً كبيراً من زملائي الصحفيين وأصدقائي من السياسيين العرب أكدوا لي استحالة ذلك، ورغم ذلك ولدت مجلة التضامن".

ويشرح فؤاد مطر سياسة المجلة، فيؤكد أن "المجلة أخذت خط التعامل مع الشرعية في البلدان العربية، وأنا لست مع المعارضة العربية، وممكن أن أحترم المعارضة، ولكني لست معها، وأنا أتعامل مع المعارضة العربية عندما أجد بينها وبين الشرعية في بلدها نقاط مشتركة، معنى ذلك أنني قد أكون مع المعارضة في مصر مثلاً في حالة واحدة وهي أن تكون تلك المعارضة داخل إطار الشرعية في مصر، كذلك فأنا لا أتعامل مع المعارضة العربية التي تعمل من الخارج، فهي هنا تعمل خارج الشرعية، أما إذا أصبحت المعارضة في الداخل وجزء من النظام، في هذه الحالة يمكن أن أتعامل معها. فأنا اشتغل صحافة، لا بالسياسة، لذلك فلم أشعر يوماً بأني قريب من المعارضين العرب"

وعندما ذكرت لفؤاد مطر أن دراستي للمجلة تشير إلى أن دخلها من التوزيع والإعلان لا يمكن أن يغطي تكلفتها، فكيف يمول المجلة، وبصراحة كاملة أجاب:

لقد حصلت من خلال علاقاتي الواسعة في العالم العربي بما مكنني من إصدار المجلة، عندك مثلاً سوق العراق، لقد وصل توزيع المجلة فيه حوالي ٣٥ ألف نسخة،

فالعراق وحده سوق يعزز كثيراً من قدرات المجلة، وخاصة بعد أن أصبح صدام حسين رئيساً للعراق، كامل المسؤولية، فكنت أحصل على عوائد المجلة من العراق بأقل مشقة رغم ظروف الحرب العراقية الإيرانية[٨٨].

ومن المهم الإشارة إلى أن فؤاد مطر بدأ مع مطلع الثمانينات في إعداد كتاب عن سيرة حياة الرئيس العراقي صدام حسين، وقد التقى بصدام حسين من أجل هذا الغرض أكثر من مرة، وكما يقول فؤاد مطر نفسه "لقد كان اللقاء مع صدام حسين نقطة تحول في حياتي، فقد جلست معه كثيراً، واستراح لي ولطريقتي في الحوارمعه، أصدرت عنه كتاباً أعتقد أنه أول سيرة ذاتية له[٨٩]".

ونعتقد أن هذه العلاقة التي قامت بين فؤاد مطر وصدام حسين، كان لها أكبر الأثر في إصدار مجلة التضامن، وإن كنا نشك كثيراً في أن توزيع المجلة قد وصل في العراق إلى ٣٥ ألف نسخة كما يدعي فؤاد مطر!.

وقد يكون ما قاله صحيحاً في أنه يرسل إلى العراق ٣٥ ألف نسخة ويقبض ثمنها،أما إن هذه النسخ توزع حقاً، فهو الأمرالمشكوك فيه، فالتجارب المماثلة تؤكد أن وزارة الإعلام العراقية كانت تشتري كل النسخ وتدفع ثمنها بصرف النظر عما إذا كانت هذه النسخ وزعت أم ظلت قابعة في المخازن، وكانت هذه طريقة النظام العراقي في "دعم" الصحف التي تؤيده أو تنطق بلسانه خارج العراق، وهو بالطبع أسلوب لا ينفرد به النظام العراقي وحده ..!

وكما كان (الدعم) العراقي وغيره، هو السبب في إصدار (التضامن) فقد كان توقف هذا الدعم وغيره أيضاً، السبب في إغلاق المجلة، وكما يعترف فؤاد مطر نفسه في حوار مع المؤلف:

"لقد صدرت التضامن لكي تسعى إلى التوفيق بين البلدان العربية، وعندما يكون سعيها مقبول، ففي غير هذه الحالة، لا مكان للتضامن، فأنا مثلاً لا يمكن أن أسعى بالتوفيق بين مصر وليبيا في حالة ما إذا كانت ليبيا تقول عن القاهرة (المقهورة) وعندما ترد القاهرة على طرابلس (الإرهابية) أنا أعمل فقط عندما أجد الوقت المناسب والظروف المناسبة للسعي والتوفيق والتضامن، وقد جاء الاجتياح العراقي

للكويت، ثم حرب الخليج، ليوقف دور المجلة، ومجلة التضامن لها سوق كبير في العراق ولها صداقة وثيقة مع قيادة العراق، والمجلة لها سوق وعلاقات في الكويت أيضاً وإن لم يكن بنسبة العراق، لذلك رأيت أن أفضل شيء أفعله في هذه الأزمة كصديق للطرفين أن أبتعد عن المسألة قدر الإمكان، وفي البداية قبل الاجتياح العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م سعينا للتضامن وتضييق الشقاق، وأصدرت عدد تاريخي كان على غلافه عنوان رئيسي يقول "لكي لا يجوع العراق ولكي لا تستمر الكويت خائفة!" فالمجلة لم تتبنى وجهة نظر أي طرف في النزاع، وبعد حدوث الإجتياح حاولنا أن نقف عند حد تسجيل الأحداث ولم نتبنى الموقف العراقي، ولكن هذا الموقف المحايد رفض من الجانبين، وبالتالي سدت أمامنا كل الأبواب، فكل طرف رفض مجرد أن نقوم بتسجيل مواقف الطرف الآخر، وقد ابلغتنا كل الأطراف العربية، أن نكون معهم وإلا فعلينا ألا نبعث بالمجلة إلى أسواقهم! لم يقبل أي طرف موقف الحياد الذي اتخذته المجلة ..! ووجدنا أننا نسبح ضد التيار، وحرصاً منا على عدم تدمير العلاقات بين التضامن وأصدقائها، ومنعاً لمزيد من الخسائر المادية والإستنزاف المادي، آثرت التوقف، وكان آخر عدد أصدرناه مع بداية غارات الطيران على العراق في منتصف عام ١٩٩١م، فأنا لم أغلق المجلة وإنما جمدتها على أمل العودة إلى الإصدار حين تتحسن الأمور في العالم العربي ويصبح في إمكان المجلة أن تمارس دورها من جديد في دعم التضامن العربي!(٩٠)".

تاسعاً: مجلة "الدولية"

تصدر مجلة "الدولية"، في باريس منذ بداية عام ١٩٩٠م، وهي من القطع المتوسط الشبيه بحجج مجلتي التايم والنيوزويك الأمريكيتين، وهي لاتكتفي بتقليدها في الحجم، وإنما تأخذ أيضاً طابعهما الإخباري، فهي تصف نفسها بأنها "مجلة سياسية إخبارية"[٩١]، وباعتبارها مجلة أسبوعية، فهي تركز على متابعة الأخبار بالتحليل والتفسير عن طريق التقارير الصحفية التي يبعث بها إليها مراسليها في عدد من العواصم العالمية والعربية.

وتكاد الدولية أن تكون صورة طبق الأصل من مجلة "المستقبل" اللبنانية المهاجرة التي كانت تصدر في باريس وتوقفت عن الصدور منذ عدة أعوام بسبب المشاكل المالية.

ويرأس تحرير (الدولية) أنطوان نوفل، وهو صحفي لبناني كان يعمل قبل إصدار المجلة رئيساً لقسم الأخبار بإذاعة مونت كارلو العربية.

والمجلة تميل إلى الإعتدال في سياستها التحريرية[٩٢]، وإن كانت على علاقة وثيقة بدول الخليج العربية، وقد اتخذت أثناء الحرب في الخليج، موقفاً مؤيداً للكويت والمملكة العربية السعودية وعارضت الإحتلال العراقي للكويت[٩٣].

ويحرر بالمجلة عدد من الكتاب اللبنانيين، منهم سليم نصار، وعادل مالك، ورواد طرابية الذي يشرف على الأبواب الثقافية والأدبية وعبد الله الشيتي، وهو كاتب فلسطيني كان يعمل بصحف الكويت قبل الغزو العراقي، ومعروف بأسلوبه الساخر.

وللمجلة عدد من المراسلين منهم هدى توفيق في واشنطن وبن عيسى الفاسي في الرباط وعماد جودية في بيروت وأمين السباعي في لندن، وأيمن نور في القاهرة.

وتهتم المجلة بجانب الشؤون السياسية، بالرياضة والموضة وأخبار المجتمع، والفن بشكل عام والسينما بشكل خاص، وتنفرد عن غيرها من المجلات المهاجرة، بالإهتمام بأخبار الجريمة ومتابعة المجتمعات العربية الأرستقراطية في أوروبا

بشكل عام وفي لندن وباريس بشكل خاص.

ورغم أن المجلة تدعي أنها مجلة سياسية، فإن الباحث المدقق يكتشف أنها مجلة إجتماعية خفيفة أكثر من كونها مجلة سياسية.

عاشراً: "مجلة الوسط"

الوسط، هي أحدث المجلات اللبنانية التي صدرت في المهجر، حيث ظهر عددها الأول، يوم الإثنين ٣ فبراير ١٩٩٢م من مدينة لندن، وعن شركة الوسط المحدودة ببريطانيا، أما امتياز توزيع المجلة فهو لشركة الحياة الدولية للنشر، ولكن هناك العديد من الظواهر التي تشير إلى وجود روابط وثيقة بين مجلة الوسط وجريدة الحياة اللبنانية التي تصدر في لندن، فالحياة هي أول من بشر بقرب إصدار الوسط، كذلك فهي التي فتحت صفحاتها لحملة إعلانية مكثفة عن المجلة قبل صدورها وبعده، ويضاف إلى ذلك وجود سمات مشتركة بين "الحياة" و"الوسط" في السياسة التحريرية وفي أسلوب تناول الأحداث وفي طريقة عرضها، كما أن رئيس تحرير الحياة "جهاد الخازن" يحرر الصفحة الأخيرة من الوسط.

ونميل إلى الاعتقاد بأن الحياة والوسط تصدران عن جهة تمويل واحدة، بصرف النظر عن انفصالهما إداريا، بدليل أن الإثنان يصدران من مقر واحد في لندن، كما أن الوسط تعتمد في تحريرها على مكاتب الحياة الخارجية!

ويرأس تحرير مجلة "الوسط" عبد الكريم أبو النصر، وهو صحفي لبناني، سبق له أن عمل بمجلة "المستقبل" التي كانت تصدر في باريس، ثم عمل كأول رئيس تحرير لمجلة "المجلة" التي تصدر في لندن عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق.

أما سياسة المجلة، فتكشف عنها كلمة احتلت صفحة كاملة من المجلة تحت عنوان (إلى القارئ) وبتوقيع رئيس التحرير، قال فيها:

"هذا زمان الوسط، ما بين نهاية عالم وولادة عالم، عالم اليسار إنهيار وتفكك وتبعثر، وعالم اليمين فقد في أن، الخصم والصفة، فلم يعد اليسار يساراً ولا اليمين يميناً.

نحن نعيش اليوم في الوسط، في حالة وسط، موازين قوى العالم القديم تبدلت، وموازين القوى الجديدة في طور التكوين، مفاهيم العالم القديم وقوانينه ومقاييسه تزول تدريجياً ومفاهيم العالم الجديد وقوانينه لم تتحدد بعد بوضوح.

ونحن في العالم العربي جزء لا يتجزأ من هذا العالم المنقلب على نفسه، الباحث عن هوية جديدة فلا نستطيع أن نحمي أنفسنا من زيول انهيار العالم الجديد الذي ينشأ". [٩٤]

أما لماذا أطلق على المجلة إسم "الوسط"؟ فيذكر رئيس التحرير في مقاله الإفتتاحي:

"لماذا الوسط؟ ولماذا هذا الاسم بالذات؟

في الآية الكريمة"وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس" ١٤٣ البقرة، وفي الحديث الشريف"خيار الأمور أوساطها"، وجاء في لسان العرب "فلما كان وسط الشيء أفضله وأعدله، جاز أن يقع صفة" وكلمة الوسط تعني أيضاً الاعتدال ورفض التطرف والمغالاة، ومن وحي هذه المعاني السامية كان إسم هذه المجلة التي تبدأ مسيرتها في هذا العدد".

ويحدد رئيس التحرير ثلاثة أهداف لمجلة الوسط وهي:

"أولاً: طموحنا وهدفنا أن تكون "الوسط" شاهداً واعياً منفتحاً على مايجري في منطقتنا والعالم، ولأداء هذا الدور ستعتمد الوسط على شبكة واسعة من الصحافيين والكتاب العرب والعالميين والخبراء والمراسلين الموزعين في عدد كبير من البلدان ومصادر الأخبار والمعلومات الخاصة، وإذا كانت الشؤون السياسية هي المادة الرئيسية في هذه المجلة إلا أننا -كما سيلاحظ القراء في كل عدد - سنولي اهتماماً كبيراً للشؤون الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية وأيضا لكل ما يتعلق بالثقافة والمرأة والسينما والطب والعلوم والرياضة والاكتشافات الجديدة في مجالات مختلفة، كما أن نجوم المجتمع والسخرية ورسوم الكاريكاتير سيكون لها موقعها في الوسط."

"ثانياً: ستحرص الوسط على أن تقدم لقرائها كل أسبوع مادة حية ومثيرة وممتعة، وليس فقط مادة مفيدة وغنية بالمعلومات والتحليلات الدقيقة التي يكتبها ذو الخبرة والتجربة والاختصاص فما نسعى إليه هو مساعدة القارئ على فهم ما يجري حوله وعلى عدم الغرق في الكمية الهائلة من التفاصيل التي يجدها في الصحف اليومية، وعلى اكتشاف الجديد في عدد من المجالات الحيوية التي تعنيه

وتهمه بحيث يلقى في هذه المجلة ما يفتقده في مطالعته الصحف اليومية أو مطبوعات أخرى، وبحيث يشعر في الوقت نفسه بالمتعة، وهذا أمر سنحرص عليه، فالتعمق في تحليل الأحداث والتطورات والجدية في معالجة هذه القضية أو تلك لا يؤديان بالضرورة إلى كتابة المواضيع بطريقة غامضة أو معقدة أو جافة، فنحن نعتقد أن لا قيمة للإنتاج الصحافي إذا كان مملاً أو مكتوباً بأسلوب غامض ولغة معقدة، ولا أهمية لأي مقال أو تحليل أو بحث إذا كان لا يستند إلى معلومات دقيقة وصحيحة وجديدة، وإذا كان نابعاً فقط من مخيلة مؤلفه، وإذا كان الكثيرون من القراء العرب ينصرفون حالياً عن شراء هذه المطبوعة أو تلك فلأنهم لم يعودوا يجدون فيها ما يمنحهم الفائدة أو المتعة."

"ثالثاً: كلمة الوسط تعني الاعتدال، ومجلة الوسط ستتبنى خطاً معتدلاً بعيداً عن التطرف والمغالاة والمزايدات العقيمة، لكن هذه المجلة لن تكون على الحياد في ما يتعلق بالقضايا المصيرية والأساسية التي تواجه منطقتنا بل ستحاول أن تلعب دورها في إطارها المهني في نصرة الحقوق العربية والإسلامية والدفاع عنها، فـ "الوسط" ستكون لها بالطبع مواقفها وآراؤها، ولكن ليس بصورة نظرية ولا بأسلوب إنشائي على طريقة "المطلوب أن يحب العرب بعضهم بعضاً" فهذا النوع من المقالات ممل ومزعج ولا يفيد القارئ بشيء، فمقالات الرأي الحقيقية والمفيدة هي تلك التي تقدم للقارئ معلومات دقيقة وتحليلات واعية يكتبها ذو التجربة والاختصاص، بحيث تساعده على تفهم ما يجري وتعينه على تحديد موقفه من هذه القضية أو تلك."[٩٥]

ويلاحظ أن مجلة الوسط تجمع في أسلوب تبويبها لموادها التحريرية بين (التبويب المتخصص) و(التبويب الحر) أو (التبويب المنطلق)، فهي تخصص أبواباً متخصصة للشؤون العسكرية، ودنيا المرأة والاقتصاد والمال والسينما والعلوم والطب والرياضة والطيران والسيارات ونجوم الأسبوع، وفي الوقت نفسه نجد بالمجلة صفحات متحررة أو منطلقة من هذا التبويب المتخصص وخاصة في مجال نشر التحقيقات الصحفية والتقارير الصحفية والمقابلات الصحفية. ومن المهم أن نلاحظ أن الأبواب المتخصصة في المجلة لا تنشر بشكل دائم، فقد تظهر بعض

هذه الأبواب في أعداد وتختفي في أعداد أخرى، كذلك فإن مكان نشرها متغير، فقد يحتل نفس الباب مكانا في الجزء الأول من المجلة، وقد ينتقل في عدد آخر إلى الجزء الأخير منها.

ورغم أن المجلة أسبوعية، إلا أنها تحتفي بنشر الأخبار، وإن صاغتها بطريقة ملائمة للإصدار الأسبوعي، فهي أخبار مفسرة، وهي أقرب إلى التقارير الإخبارية القصيرة. والمجلة تنشر باباً إخبارياً دائما للأخبار القصيرة، وهو يحتل بشكل دائم أول صفحة من المجلة بعد صفحتي الغلاف، وقد أعطته المجلة عنوان (من مصادرنا)، وهو يحمل توقعات أكثر مما يقدم من وقائع، وغالباً ما تكون هذه الأخبار مجهولة المصدر، مثل "لاحظ دبلوماسي أمريكي بارز أن رئيس أحد الوفود العربية إلى مفاوضات السلام مع إسرائيل يتكلم كثيراً وأكثر مما يجب ..إلخ"[٩٦].

ومثل "مصادر في الخرطوم ذكرت أنه من المحتمل أن ..إلخ" [٩٧]

ومثل "مصادر غربية رفيعة المستوى أكدت أن هناك ...إلخ"[٩٨].

ومثل "كشفت مصادر تركية وثيقة الإطلاع أن ...إلخ" [٩٩]

ومثل "مسؤول إسرائيلي بارز اشتكى أمام وزير أوروبي غربي من أن ...إلخ"[١٠٠].

ومن الغريب أن تلجأ مجلة الوسط إلى مثل هذا الأسلوب الإخباري الذي لم يعد يلقى احتراماً في العديد من الأوساط الصحفية في العالم، بل إن الصحف الشعبية الأوروبية والأمريكية التي اشتهرت به، قد أقلعت عنه منذ فترة طويلة.!

ولا تحفل مجلة الوسط كثيراً بفن المقال الصحفي، إذ لاينشر بها سوى عدد ضئيل من المقالات التي يمكن إدراجها جميعاً في باب "العمود الصحفي" وهي "كلمة الوسط" وهو عمود غير موقع وهو لايناقش قضايا أو يطرح أفكاراً وإنما يكتفي فقط بالإشارة إلى بعض الموضوعات الهامة في المجلة، وهناك عمود في صفحة المرأة بعنوان (نظرة) وتكتبه مودي بيطار، وعمود (كلمة في بحر) ويكتبه محمد على فرحات، بالإضافة إلى الصفحة الأخيرة التي يكتبها جهاد الخازن، وقد بدأت في العدد الثالث بنشر مقال عبد الغني الجمسي وزير الدفاع المصري الأسبق. [١٠١]

وهكذا فقد اختفت من مجلة الوسط كافة فنون المقال الصحفي الأخرى مثل المقال التحليلي والمقال النقدي أو مقال اليوميات، وإذا كان من الممكن قبول غياب فن المقال النقدي أو مقال اليوميات، فمن الصعب قبول غياب فن المقال التحليلي، وهو أكثر الفنون قابلية للتعبير عن الكتابة السياسية في مطبوعة تدعى أنها مجلة سياسية!.

وفي الوقت الذي يقل فيه اهتمام مجلة الوسط بفن المقال، نراها تهتم بشكل واضح بفن الحديث الصحفي، حيث لا يخلو عدد من المجلة من مقابلة صحفية هامة، ففي العدد الأول، تنشر المجلة آخر لقاء مع محمود رياض الأمين العام الأسبق للجامعة العربية قبل رحيله ، ومقابلة أخرى مع محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري الأسبق الذي استقال غداة توقيع اتفاقية كامب ديفيد.(١٠٢)

وفي العدد الثاني تنشر اعترافات جهاد الخليل المتهم بتفجير الجامعة الأمريكية في بيروت.(١٠٣)

وفي العدد الثالث، تنشر مقابلة مع غاري سبك مستشار الرئيس الأمريكي السابق (١٠٤).

وفي العدد الرابع تنشر مقابلة مع حنان عشراوي المتحدثة الرسمية باسم الوفد الفلسطيني في مباحثات السلام. (١٠٥)

وفي العدد الخامس تنشر المجلة عدة مقابلات أجرتها مع منافس الرئيس الأمريكي بوش على الرئاسة، وعدد من المقابلات مع زعماء المعارضة العراقية.(١٠٦)

وفي العدد السادس تنشر مقابلة مع مسعود بارزاني الزعيم الكردي المعارض للنظام العراقي. (١٠٧)

وفي العدد السابع تنشر المجلة مقابلة مع الملك الحسن ملك المغرب، ومقابلة أخرى مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق.(١٠٨)

وفي العدد الثامن تنشر المجلة ثلاث مقابلات هامة، الأولى مع محمد بو ضياف رئيس مجلس الدولة في الجزائر، والثانية مع الرئيس السوداني الفريق عمر البشير، والثالثة مع الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة.(١٠٩)

وفي العدد العاشر، تنشر المجلة مقابلة مع الزعيم الليبي معمر القذافي

بالإضافة إلى مقابلة أخرى مع بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق.(١١٠)

ويلاحظ أنه بمرور الوقت يزداد عدد المقابلات الصحفية التي تنشرها المجلة، كما يرتفع مستوى من تجرى معهم هذه المقابلات، من حيث الأهمية في صنع القرار السياسي العربي والدولي، وكذلك يزداد ارتباط هذه المقابلات بالأحداث السياسية الجارية وخاصة في البلدان العربية.

ومن أبرز المواد الصحفية التي نشرتها مجلة الوسط، كتاب باتريك سيل عن أبو نضال والذي نشر على حلقات بالمجلة بدأت بالعدد الأول وانتهت في العدد العاشر.

وقد صدرت المجلة في ٨٠ صفحة من القطع المتوسط بالإضافة إلى صفحات الغلاف وبدءاً من العدد الثامن أصبحت تصدر في ٨٨ صفحة بالإضافة إلى صفحات الغلاف، وحجم المجلة شبيه بالحجم الذي تصدر به مجلتي التايم والنيوز ويك الأمريكيتين، وهي تأخذ عنهما أيضاً العديد من أبوابهما، وكذلك أسلوبهما في الإخراج الفني مع بعض التعديلات التي تناسب القارئ العربي، مثال ذلك حرصها على أن يتضمن غلاف المجلة فكرة ما، وهي في ذلك تقلد التايم والنيوز ويك. وفي نفس الوقت فهي تحرص على أن يحتوي الغلاف على عدد من المانشتات التي تشير إلى بعض الموضوعات الهامة داخل المجلة، وهذا تقليد نقلته المجلة من الصحافة العربية باعتباره وسيلة لجذب اهتمام القراء.

ويلفت النظر في مجلة الوسط، أنها تنفرد عن غيرها من المجلات اللبنانية المهاجرة، بعدم اهتمامها بالأحداث اللبنانية، بل إن الشؤون اللبنانية تكاد أن تختفي من صفحات المجلة، وفي الوقت نفسه تركز المجلة على تغطية الأحداث في مختلف البلدان العربية مع التركيز بصفة خاصة على شؤون المملكة العربية السعودية ومصر، وبدرجة أقل على الشؤون السودانية ثم الشؤون الجزائرية والليبية، كذلك يلاحظ تميز مجلة الوسط بعدم إعطاء الشؤون الفلسطينية درجة الاهتمام التي توليها إياها معظم الصحف العربية المهاجرة!

ورغم اهتمام المجلة بشؤون المرأة والفن والرياضة، فإن الطابع السياسي هو الغالب على المجلة، فالوسط تقدم نفسها إلى القارئ باعتبارها مجلة سياسية، وهي

تركز في خدمتها الصحفية على تغطية الأحداث السياسية، وهي تعتبر هذه الخدمة أداتها في ترويج المجلة لدى القارئ، ولعل هذا هو ما يفرق بين الوسط والكثير من المجلات العربية السياسية الأخرى والتي غالباً ما تعتمد على المواد الصحفية الخفيفة كالفن والمرأة والرياضة كأداة لترويج مادتها السياسية لدى القارئ.

حادي عشر: الطابع العام للصحافة اللبنانية المهاجرة

لقد مضت أكثر من خمسة عشرة سنة على بدء الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية، ونعتقد أنه وقت كاف يمكننا من تقييم التجربة، وأن نخرج بالملاحظات التالية:

أولاً:لقد اتخذت الهجرة الأولى للصحافة اللبنانية خلال القرن التاسع عشر طابع الهجرة الداخلية إلى مصر، والهجرة الخارجية إلى أوروبا، ولكن الهجرة الصحفية اللبنانية المعاصرة إنحصرت في الهجرة الخارجية إلى أوروبا وإلى لندن وباريس على وجه خاص، وذلك بسبب غياب المناخ الديموقراطي في كافة البلدان العربية، ولم يتسع صدر أية دولة عربية لاستقبال الصحافة اللبنانية المهاجرة، كما فعلت مصر خلال القرن التاسع عشر.

ثانياً: لقد وقعت الصحافة اللبنانية المهاجرة في نفس الخطأ الذي انزلقت إليه في الوطن طوال الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، حين قبلت بعض الصحف اللبنانية المهاجرة أن تجعل من نفسها أداة لبعض الأنظمة العربية، تعبر من خلالها عن سياساتها، وتمارس عن طريقها صراعاتها مع الأنظمة العربية الأخرى، ولقد دفعت هذه الصحف ثمناً غالياً لعدم استيعابها لهذا الدرس، فقد أغلقت مجلة "كل العرب" بقرار من الحكومة الفرنسية، ضمن عدد آخر من الصحف العربية غير اللبنانية الموالية للنظام العراقي، وكانت حجة الحكومة الفرنسية أن هذه الصحف لسان حال دولة في حالة حرب مع فرنسا.

وفي الوقت نفسه توقفت مجلتي "الدستور" و"التضامن" اللتان تصدران من لندن، بقرار من ناشريهما، بسبب توقف التمويل العراقي.

ثالثاً: يبدو أن الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية لن تكون هجرة مؤقتة، بانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، فقد توقفت الحرب بالفعل خلال عام ١٩٩١م واستقرت الأوضاع للشرعية اللبنانية، ورغم ذلك لم تفكر أية صحيفة لبنانية مهاجرة في العودة، فهل ستستمر تلك الصحف في المهجر، وتستوطن كل صحيفة في

العاصمة الأوربية التي تصدر منها؟

إن التجربة التاريخية للصحافة اللبنانية المهاجرة، تقدم لنا سابقة هامة، فقد استقر عدد من الصحفيين اللبنانيين الذين هاجروا إلى مصر خلال القرن التاسع عشر، وأقاموا دوراً صحفية، ما زال بعضها حياً حتى الآن، وأكبر مؤسستين صحفيتين في مصر هما دار الأهرام التي أسسها الأخوين سليم وبشارة تقلا في عام ١٨٧٦م، ودار الهلال التي أسسها جورجي زيدان في عام ١٨٩٢م.

ومما يدعم هذا الإتجاه، أن التقدم الهائل في تكنولوجيا وسائل المواصلات ووسائل الإتصال في أوروبا، يضع بين يدي الصحف اللبنانية المهاجرة إمكانيات لا حدود لها، سواء في الحصول على الأخبار والمعلومات أو في الوصول إلى القارئ في أي مكان داخل العالم العربي بأسرع وأرخص وأكفأ مما لوكانت هذه الصحف تصدر من لبنان.

هوامش الفصل الثاني

(١) محمود فقش: مأساة لبنان، زوال بلد مجزأ (جريدة الشرق الأوسط) لندن ٢٠/٨/١٩٨٤.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية – الجزء الأول – بيروت ص ٥-٩.

(٣) فيليب حتي : لبنان في التاريخ – بيروت – ص ١٧٨-١٨٢.

(٤) إيليا حريق: من يحكم لبنان – (دار النهار) بيروت ١٩٧٢ ص ١١٢-١١٧.

(٥) حمدي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، الطبعة الثانية (المطبعة العالمية). القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٧٢.

(٦) نجلاء عطية: لبنان المشكلة والمأساة، بيروت – ١٩٧٧ص١٢٧.

(٧) محمد فقش: مأساة لبنان – مرجع سابق.

(٨) إيليا حريق: السياسة والوفاق القومي في لبنان (الأزمة اللبنانية) (معهد البحوث والدراسات العربية) ١٩٧٨، ص ٣٧٣.

(٩) محمود فقش: مأساة لبنان مرجع سابق.

(١٠) منظمة التحرير الفسطينية: يوميات الحرب اللبنانية (مركز التخطيط) بيروت ١٩٧٧ ص١٨.

(١١) خليل صابات: الصحافة اللبنانية ودورها في حياة لبنان السياسية والإجتماعية، ضمن كتاب الأزمة اللبنانية (معهد البحوث والدراسات العربية) القاهرة ١٩٧٨، ص ٥٣١.

(١٢) ميشيل الغريب: الصحافة اللبنانية والعربية (دار النهار للنشر) بيروت ١٩٨٢، ص ١٨٥.

(١٣) خليل صابات: الصحافة اللبنانية والشامية ودورها في حياة لبنان السياسية والإجتماعية (الأزمة اللبنانية) (معهد البحوث والدراسات العربية) القاهرة ١٩٧٨، ص ٥٢٨.

(١٤) ميشيل الغريب: الصحافة اللبنانية والعربية، ص٢٠٨ – ٢٠٩.

(١٥) جريدة النهار، بيروت ٤/١/١٩٧٧.

(١٦) المحرر: جريدة يومية سياسية أسسها فريد طبارة عام ١٩٥٢، ثم انتقلت إلى ملكية هشام

أبو ظهر في عام ١٩٦٣، وهو من مواليد صيدا، ودرس السياسة في الجامعة الأمريكية ببيروت، وميوله بعثية، وكانت له علاقة وثيقة بحزب البعث الحاكم في العراق، وعندما توفي انتقلت ملكية المحرر إلى شقيقه وليد أبو ظهر.

(١٧) الوطن العربي: باريس ١٥ أغسطس ١٩٨٠ تحقيق صحفي بعنوان (حوار مع الصحافة بالرصاص والديناميت).

(١٨) الوطن العربي: باريس ١٣ فبراير ١٩٨١، مقال بعنوان (بداية الشمعة الخامسة).

(١٩) الوطن العربي: باريس ١٣ فبراير ١٩٨١.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) الوطن العربي: باريس ١٨ أكتوبر ١٩٧٩.

(٢٢) الوطن العربي: باريس ٢٣ يناير ١٩٨١.

(٢٣) الوطن العربي: باريس ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩

(٢٤) الوطن العربي: باريس ١١ أكتوبر ١٩٧٩.

(٢٥) الوطن العربي: باريس ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧.

(٢٦) الوطن العربي: باريس ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩.

(٢٧) الوطن العربي: باريس ١٨ يناير ١٩٨٠.

(٢٨) الوطن العربي: باريس ٢٦ سبتمبر ١٩٨٠.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) االمصدر السابق.

(٣١) الوطن العربي: باريس ٢١ ديسمبر ١٩٧٩. (مقال بعنوان الرؤية من بعيد، بقلم وليد أبو ظهر.)

(٣٢) الوطن العربي: باريس ١١ يناير ١٩٨٠، مقال بعنوان (حرية القارئ) بقلم وليد أبو ظهر.

(٣٣) الوطن العربي: ٢٠ مارس ١٩٨١.

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) الوطن العربي: باريس ١٦ يناير ١٩٨١، مقال بعنوان (الصراع العراقي الإيراني، أسئلة ومناقشات، من الذي بدأ الحرب) بقلم طارق عزيز.

(٣٦) الوطن العربي: باريس ٧ نوفمبر ١٩٧٩.

(٣٧) الوطن العربي: باريس ٢١ ديسمبر ١٩٧٩.

(٣٨) الوطن العربي: باريس ٢١ ديسمبر ١٩٧٩.

(٣٩) المستقبل: باريس ٧ مارس ١٩٨١، وجدير بالذكر أنه صدرت بمدينة طرابلس بلبنان صحيفة أسبوعية أخرى باسم المستقبل في عام ١٩٣٨ أنشأتها الصحفية الفيزا لطوف، وقد استمرت في إصدارها ما يزيد عن ثلاثين عاماً، ثم انتقل ترخيص الصحيفة إلى شركة دار الصحافة (ش.م.م).

(٤٠) وقد أصدر أحمد بهاء الدين في الخمسينات كتاباً بعنوان (أيام لها تاريخ) عن دار روز اليوسف بالقاهرة.

(٤١) المستقبل: باريس ٣ مايو ١٩٨١، مقال بعنوان (الإنفتاح الإقتصادي والوطنية الإقتصادية المصرية).

والمستقبل : باريس ٩ مايو ١٩٨١، مقال بعنوان (الوطنية الإقتصادية في مصر وسياسة الإنفتاح).

(٤٢) المستقبل: باريس ١٨ أكتوبر ١٩٨٠.

(٤٣) المستقبل: ١٥ نوفمبر ١٩٨٠.

(٤٤) المستقبل: باريس ٢٢ مارس ١٩٨٠.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) المستقبل: باريس ١٣ سبتمبر ١٩٨٠.

(٤٧) المستقبل: باريس أول نوفمبر ١٩٨٠.

(٤٨) المستقبل: باريس أول نوفمبر ١٩٨٠.

(٤٩) أبوه جبران تويني، لبناني، عمل بالصحافة في باريس والقاهرة ثم عاد إلى بيروت، حيث أسس جريدة (النهار) عام ١٩٣٣، ثم عين سفيراً في الأرجنتين والأرجواي وتشيلي بأمريكا اللاتينية، ثم عين وزيراً للمعارف، وانتخب نقيباً للصحافة اللبنانية ١٩٤٦م، وبعد وفاته عام ١٩٤٧م، تولى رئاسة تحرير النهار إبنه غسان تويني الذي انتخب عام ١٩٥١م نائباً عن بيروت، وعمل فترة ممثلاً للبنان في الأمم المتحدة، ويعتبر من أبرز الصحفيين اللبنانيين.

(٥٠) النهار العربي والدولي: باريس ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩م.

(٥١) المصدر السابق.

(٥٢) النهار العربي والدولي: باريس ٥ نوفمبر ١٩٧٩.

(٥٣) النهار العربي والدولي: باريس ١٨ نوفمبر ١٩٧٩. (مقال بعنوان: لو لم يذهب السادات لإسرائيل).

(٥٤) النهار العربي والدولي: باريس أول مارس ١٩٨٢(مقال بعنوان: لاعب التناقضات على شطرنج القارة الأفريقية).

(٥٥) ياسر هواري، صحفي لبناني، عمل محرراً في جريدة (بيروت - المساء) ودرس فترة بمعهد الصحافة في لندن عام ١٩٥٤، وأثناء ذلك عمل في جريدة الديلي تلغراف الإنجليزية، وعاد إلى بيروت في عام ١٩٥٥ ثم تولى رئاسة مجلة (الشبكة) التي تصدر في بيروت عام ١٩٥٨م وفي عام ١٩٧٢ أصدر مجلة (الديار) وفي عام ١٩٨٢ تولى رئاسة تحرير كل العرب في باريس، وتركها عام ١٩٨٧ ليصدر مجلة (عربيات) بالفرنسية في باريس.

(٥٦) كل العرب، باريس أول مارس ١٩٨٢م.

(٥٧) كل العرب، باريس ١٧ نوفمبر ١٩٨٢م.

(٥٨) كل العرب، باريس ١٧ نوفمبر ١٩٨٢م.

(٥٩) كل العرب، باريس ٢٤ يوليو ١٩٨٩م.

(٦٠) كل العرب، باريس أول سبتمبر ١٩٨٢م.

(٦١) خليل صابات: الصحافة اللبنانية ودورها في حياة لبنان السياسية والإجتماعية من كتاب الأزمة اللبنانية (معهد الدراسات العربية) القاهرة ص ٥٢٦، ٥٢٧.

(٦٢) الدستور، لندن ٩فبراير١٩٨١(مقال بعنوان: عامان من الجنون الثوري في إيران).

(٦٣) الدستور، لندن أول يوليو ١٩٨٣ (طارق عزيز يقول في تقييم قادسية صدام: العراق يقاتل بالنيابة عن العرب).

(٦٤) الدستور، لندن ٢١ فبراير ١٩٨٠.

(٦٥) الدستور، لندن ٤ مايو ١٩٨١ (عناصر من حزب الدعوة الإيراني تقاتل في صفوف الجيش العراقي).

والدستور، لندن ١٦ فبراير ١٩٨١ (الجبهة الثانية كردستان)

(٦٦) الدستور، لندن ١٩ فبراير ١٩٨٤ (تجديد البيعة للرئيس صدام حسين).

(٦٧) الدستور، لندن ٧ يناير ١٩٧٩.

(٦٨) الدستور، لندن ١٠ مايو ١٩٨١ (القضاء السوداني على المشرحة).

والدستور، لندن ١٥ ديسمبر ١٩٨٠

(الشرطة السودانية تقتل ١٢ مواطناً). والإمكانيات متوفرة للإكتفاء الذاتي والتصدير لكن السودان يتحول إلى أكبر بلد عربي مستورد للسكر).

والدستور، لندن ٢٩ مارس ١٩٨١ (نقابة الصحفيين العرب ترفض خطوة نميري في حل نقابة الصحفيين السودانيين).

(٦٩) ومن الأمور اللافتة للنظر أنه بعد مرور عدة أشهر على تحرير الكويت، بدأ "خلدون الشمعة" رئيس تحرير "الدستور" في الكتابة بجريدة الشرق الأوسط (السعودية) التي تصدر بلندن! ولقد حاول المؤلف في زياراته المتعددة للندن، والتي التقى خلالها بمعظم العاملين في الصحف العربية بها، تمهيداً لإصدار الطبعة الثانية من الكتاب، أن يلتقي بالأستاذ خلدون الشمعة، للتعرف على مبررات انقلاب موقفه من العمل في الصحف المؤيدة للعراق، إلى الكتابة في الصحف المؤيدة للسعودية، ولم أوفق في تحقيق هذا اللقاء.

(٧٠) الحوادث، لندن ٨ فبراير ١٩٨٠.

(٧١) الحوادث، لندن ١٨ إبريل ١٩٨٠.

(٧٢) الحوادث، لندن ٢ نوفمبر ١٩٧٩.

(٧٣) الحوادث، لندن ٤ يناير ١٩٨٠.

(٧٤) الحوادث، لندن ١١ يناير ١٩٨٠.

(٧٥) الحوادث، لندن ١٤ مارس ١٩٨٠.

(٧٦) الحوادث، لندن ٨ فبراير ١٩٨٠.

(٧٧) يقصد الخطاب الذي ألقاه الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري في يناير ١٩٨٠.

(٧٨) الحوادث، لندن ٨ فبراير ١٩٨٠.

(٧٩) الحوادث، لندن ٨ مايو ١٩٨٠.

(٨٠) الحوادث، لندن ٢٢ فبراير ١٩٨٠.

(٨١) الحوادث، لندن ٧ ديسمبر ١٩٨٠.

(٨٢) الحوادث، لندن ٦ فبراير ١٩٨٠.

(٨٣) التضامن، لندن ٦ فبراير ١٩٨١.

(٨٤) التضامن، لندن ٥ نوفمبر ١٩٨٣.

(٨٥) التضامن، لندن ١٤ مايو ١٩٨٣.

(٨٦) التضامن، لندن أول أكتوبر ١٩٨٣.

(٨٧) فؤاد مطر: حوار مسجل مع المؤلف. لندن، أول إبريل ١٩٩١م.

(٨٨) المصدر السابق.

(٨٩) المصدر السابق.

(٩٠) المصدر السابق.

(٩١) الدولية: باريس، ٢١ أكتوبر ١٩٩٢م.

(٩٢) الدولية: باريس، ١٨ نوفمبر ١٩٩٢م.

(٩٣) الدولية: باريس، ٨ ديسمبر ١٩٩٢م.

(٩٤) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٥) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٦) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٧) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٨) الوسط: لندن، ٢ مارس ١٩٩٢م.

(٩٩) الوسط: لندن، ١٦ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٠) الوسط: لندن، ٦ إبريل ١٩٩٢م.

(١٠١) الوسط: لندن، ٦ إبريل ١٩٩٢م.

(١٠٢) الوسط: لندن، ١٧ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٣) الوسط: لندن، ١٠ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٤) الوسط: لندن، ١٧ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٥) الوسط: لندن، ٢٤ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٦) الوسط: لندن، ٢ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٧) الوسط: لندن، ٩ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٨) الوسط: لندن، ١٦ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٩) الوسط: لندن، ٢٣ مارس ١٩٩٢م.

(١١٠) الوسط: لندن، ٦ إبريل ١٩٩٢م.

الفصل الثالث

الهجرة المعاصرة للصحافة المصرية

أولاً: الصحافة المصرية المهاجرة في عصر عبد الناصر

لقد توقفت هجرة الصحفيين المصريين طوال ثلاثين عاماً منذ استقرار الحياة النيابية في مصر عام ١٩٢٤م في ظل دستور ١٩٢٣م، الذي كفل حرية الصحافة حتى أزمة مارس ١٩٥٤م عندما قام قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بغلق ومصادرة الصحف المعارضة لنظام الحكم الجديد في مصر، فعادت ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين تظهر من جديد، ولعل أبرز من هاجروا في فترة الخمسينات محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح أصحاب جريدة المصري حيث تنقلا بين بعض البلاد العربية ثم استقر أحمد أبو الفتح في سويسرا بعد وفاة شقيقه محمود أبو الفتح، أما أبرز من هاجروا في فترة الستينات فكان علي أمين أحد أصحاب دار أخبار اليوم .!

وأحمد أبو الفتح، أحد أصحاب جريدة المصري التي تأسست في نوفمبر ١٩٣٦م، وكانت جريدة مستقلة رغم تأييدها لمواقف وسياسات حزب الوفد وزعيمه في ذلك الوقت مصطفى النحاس باشا، ومنذ نهاية الأربعينات وحتى إغلاق الجريدة في ٥ مايو ١٩٥٤م، ظلت جريدة المصري أوسع الصحف المصرية انتشاراً وأقواها نفوذاً على الرأي العام المصري.

ورغم الميول الوفدية لجريدة المصري إلا أنها حافظت على مساحة معقولة بينها وبين الحزب، بما يسمح لها بإفساح صفحاتها للكتّاب من مختلف التيارات السياسية في مصر.

أما أحمد أبو الفتح، فقد تولى رئاسة تحرير المصري في يوليو ١٩٤٦م، بعد أن اشتغل بالمحاماة ثم بالنيابة منذ تخرجه من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٠م، وقد انتخب نائباً في البرلمان عام ١٩٥٠م، وقد تعرف قبيل قيام ثورة ٢٣ يوليو على جمال عبد الناصر عن طريق ثروت عكاشة، وهو قريب لأبو الفتح وكان واحداً من الضباط الأحرار، وتولى وزارة الثقافة بعد قيام الثورة بسنوات، ورغم توثق العلاقة بين أحمد أبو الفتح وجمال عبد الناصر وبقية الضباط الأحرار بعد

قيام الثورة إلا أنه سرعان ما اختلف معهم بسبب المسألة الديموقراطية، حيث كان أبو الفتح يميل إلى عودة الجيش إلي الثكنات وإعادة الحياة النيابية وتسليم الحكم إلى المدنيين، وعقب ما سمي بأزمة مارس ١٩٥٤م، تم إلغاء مجلس نقابة الصحفيين، وقدم محمود أبو الفتح نقيب الصحفيين وشقيقه حسين أبو الفتح إلى محكمة الثورة في ٢٨ إبريل ١٩٥٤م، وصدر الحكم في مايو ١٩٥٤م بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ على حسين أبو الفتح، وبالسجن عشر سنوات على محمود أبو الفتح مع مصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وتوقفت المصري عن الصدور ابتداءاً من ٥ مايو ١٩٥٤م.

وقد تنقل محمود أبو الفتح وشقيقه أحمد أبو الفتح بين عدد من الدول العربية، وبعد وفاة محمود أبو الفتح، انتقل أحمد أبو الفتح إلى سويسرا، واستمر يعيش خارج البلاد لمدة تزيد عن عشرين عاماً بعد أن سحبت منه الجنسية المصرية، ولم يعد إلا في ٢٤ إبريل ١٩٧٤م في عصر الرئيس أنور السادات، وبعد عودته سمح له بكتابة مقال أسبوعي في جريدة أخبار اليوم، إلا أنه سرعان ما بدأ في انتقاد بعض الممارسات السياسية للرئيس أنور السادات، فتعرضت مقالاته لبعض المضايقات فامتنع عن الكتابة في أخبار اليوم وانتقل للكتابة في جريدة الوفد، ومازال يكتب مقالاً سياسياً في عدد الوفد الأسبوعي، كما أنه يكتب أيضاً في جريدة الشرق الأوسط من حين لآخر.

وفي أثناء فترة هجرته الطويلة خارج مصر، كان لأحمد أبو الفتح نشاط ضئيل في مجال الكتابة الصحفية، ولكن أبرز نشاطاته في تلك الفترة، قيامه بإنشاء "إذاعة مصر الحرة" في عام ١٩٥٦م والتي تميزت بهجومها الشديد على جمال عبد الناصر والنظام الحاكم في مصر، ولكن الإذاعة لم تعمر طويلاً، وبسبب هذه الإذاعة اتهمته الحكومة المصرية في ذلك الوقت بالتعاون مع المخابرات البريطانية وسحبت منه الجنسية المصرية، وفي كتاب أخير صدر للكاتب المصري محمد حسنين هيكل، ادعى أن المخابرات البريطانية هي التي كانت تمول إذاعة مصر الحرة، وهو الأمر الذي دفع أحمد أبو الفتح إلى رفع قضية يتهم فيها محمد حسنين هيكل بتشويه سمعة أسرة أبو الفتح، وقد قضت المحكمة أخيراً ببراءة محمد حسنين هيكل من

هذه التهمة ..! ومنذ عودة أحمد أبو الفتح إلى مصر في عام ١٩٧٤م، وهو يسعى إلى إعادة إصدار جريدة المصري، ولكنه لم ينجح في مسعاه حتى وقت طبع هذا الكتاب ..!

أما هجرة علي أمين (١٩٦٥-١٩٧٤م) فترتبط بحادثة إلقاء القبض على شقيقه مصطفى أمين في عام ١٩٦٥م، فقبل اعتقال مصطفى أمين، كان علي أمين قد انتقل للعمل بجريدة الأهرام، وعين مراسلاً للأهرام في لندن، وسافر إليها في شهر مايو ١٩٦٥م، وبعدها بقليل تم القبض على مصطفى أمين بتهمة التخابر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقتها "فكر علي أمين في العودة إلى مصر فور سماعه بالحادث، ولكن جاء إليه فكري أباظة وكان وقتها في لندن وقال له: هل ستسافر إلى مصر، فرد علي أمين، نعم، فقال له فكري أباظة: إنك مجنون، لا تسافر، إن وجودك في الخارج، هو الضمان الوحيد للحفاظ على حياة شقيقك في مصر".[١]

وفي لندن افتتح علي أمين مكتباً للاستشارات الصحفية، يقوم بتطوير الصحف العربية أطلق عليه (طبيب الصحف) وهو يقوم بدراسة الصحف، ثم يقدم مقترحات لمعالجة أوجه النقص فيها لرفع مستواها سواء في مجال التحرير أو التوضيب أو الإعلان أو التوزيع، وقد "انطلقت سمعة الدكتور الجديد بين مرضى الصحافة في المنطقة وجاء إليّ العشرات من أصحاب الصحف يطلبون مني أن أعالج مرضاهم، صحف ومجلات في بيروت وليبيا والخليج العربي والكويت".[٢]

وكانت إقامة علي أمين في فترة المهجر موزعة بين لندن وبيروت، وفي بيروت عمل بدار الصياد، التي أسسها الصحفي اللبناني سعيد فريحة: "في اليوم الأول من وصولي إلى بيروت طلب مني سعيد فريحة أن أجدد له مجلة الصياد، وفي اليوم الثاني كنت أجدد الصياد وباقي صحف الدار".[٣]

وشارك علي أمين في بيروت في تطوير مجلة نسائية كانت تصدرها علياء الصلح، كذلك شارك في إصدار مجلة (الشرقية) التي أنشأتها الكاتبة السعودية سميرة خاشقجي.[٤]

وقد تردد أن علي أمين شارك في إصدار بعض مطبوعات منظمة فتح الفلسطينية، وأنه قام بالإعداد لإصدار جريدة أسبوعية للمنظمة[٥]، وقد نفى علي

أمين نفسه هذه الأقوال في خطاب له إلى شقيقه مصطفى أمين حيث قال:

"لقد ذكرت لك في خطاب سابق حكاية إشاعة اشتراكي في إصدار جريدة منظمة (الفتح) الجديدة، وكيف اتصلت بالمسؤولين وكبار أصحاب الصحف ونفيت لهم اشتراكي في هذا المشروع أو أي مشروع آخر، وقد تصورت أنني نجحت في القضاء تماماً على هذه الإشاعة ولكن فوجئت هذا الأسبوع بجريدة (بيروت المساء) تنشر نبأ اشتراكي في إصدار هذه الجريدة دون أن تكتب اسمي، وتقول أن المخابرات الأمريكية هي التي ستصدر هذه الجريدة وقد أسفت لأني نسيت أن أتصل بصاحب بيروت المساء، واكتفيت بالاتصال بأصحاب الصحف الكبرى في لبنان، ويبدو أن الغرض من هذا النشر هو تلويث سمعة الجريدة قبل صدورها، وتهديد رجال (فتح) حتى يعدلوا عن إصدارها، وهذا من شأنهم، ولا شأن لي بهذا الموضوع، ولكني كنت أتمنى أن لا تقحمني (بيروت المساء) في هذه الحملة خصوصاً بعد أن تأكد أصحاب الصحف منذ شهر بأن لا ناقة لي ولا جمل في هذا المشروع، ولكن هذه هي المنافسة الصحفية في لبنان التي يباح فيها كل الأسلحة (القذرة) والطريف أن جريدة (بيروت المساء) تتصور أنني لا زلت مندوب الأهرام في لندن، فقد قالت أن الصحفي المصري الكبير يعمل منذ أن ترك بلاده مندوباً خاصاً لإحدى الصحف المصرية في إحدى عواصم أوروبا، مما يدل على سعة اطلاع (بيروت المساء)".(٦)

ويلاحظ أنه رغم مشاركة علي أمين في إصدار العديد من الصحف والمجلات العربية في فترة الهجرة، إلا أنه ظل فترة طويلة لا يكتب شيئاً في هذه الصحف أو في غيرها، والسبب في ذلك كما يقول مصطفى أمين "أن علي أمين أراد فعلاً أن يكتب في الأنوار ورحب سعيد فريحة بذلك، ولكن القاهرة حين علمت بذلك، قالت لسعيد فريحة أنه إذا كتب علي أمين في الأنوار فإن القاهرة سوف تمنع دخول الأنوار إلى مصر".(٧)

ومما يؤكد أن علي أمين لم يكن ممتنعاً عن الكتابة برغبته ما ذكره مصطفى أمين من أنه بعث إلى شقيقه من سجنه بالقاهرة يطالبه بأن يكتب: "قلت لا بد أن يكتب لأن عدم كتابته، تعني أنه نفذ قرارهم بدفننا ونحن على قيد الحياة، وأن

الطريقة الوحيدة لكي نثبت أننا لم نمت هي أن يكتب، ولو باسم مستعار. وأنا نفسي بدأت أكتب باسم مستعار قصص إنسانية وسياسية، ونشرها سعيد فريحة في مجلة الشبكة وكنت أكتب فيها كل آرائي السياسية، وكررت طلبي من علي أمين أن يكتب أكثر من مرة، وقلت له اكتب في أي جريدة، حتى لو كان توزيعها عشرين نسخة، وقد تردد علي في الكتابة حتى حدثت نكسة ١٩٦٧م، فوجد أن من واجبه أن يكتب، وكتب فعلاً سلسلة مقالات دفاعاً عن مصر للأنوار، ورأى سعيد فريحة أن يستطلع رأي القاهرة في نشر هذه المقالات، فاتصل بمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام الذي قال له، لا تنشر مقالات علي أمين، ولو نشرتها فلن تدخل أنت أو صحفك إلى مصر، وأن هذه هي أوامر الرئيس جمال عبد الناصر.(٨)

وبعد فترة فكر علي أمين في نشر عموده الصحفي (فكرة) في الأنوار، وقام بتغيير اسم العمود إلى (كلمة) ووقعها باسم مستعار هو (سندباد)، ولم يحدث أي رد فعل من جانب النظام في القاهرة تجاه ذلك، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وضع علي أمين توقيعه الحقيقي على العمود.

ورغم أن هجرة علي أمين ترتبط بحادثة إلقاء القبض على شقيقه مصطفى أمين، إلا أنه كان يفكر جدياً في الهجرة من مصر منذ صدور قرارات تنظيم الصحافة في مايو سنة ١٩٦٠م، ويؤكد مصطفى أمين أنه: "كان من رأي علي أمين بعد تأميم الصحافة أن لا مستقبل للصحافة في مصر، وأنه يجب أن نهاجر، كان هذا رأيه منذ أول مايو سنة ١٩٦٠م عندما صدر قانون تأميم الصحافة، وكان من رأيه أن هذا القانون سوف يقضي على الصحافة المصرية، ولكن كان من رأيي أن نبقى وأن نقاوم، وكنت أتصور أن جمال عبد الناصر بعد أن أصبح مالكاً للجرائد كلها في مصر، سيحاول أن يجعل أداءها أفضل، ولم يخطر ببالي أنه تملك الصحافة لكن (يمسح بها الأرض) ولكن علي كان أبعد نظراً مني وقال لي أن الصحافة (حتتمرمط) ولكن علي وافق على البقاء في مصر تحت الحصار"(٩) ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي فكر فيها علي أمين في الهجرة من مصر، فقد راودته الفكرة بعد ذلك أكثر من مرة، ويقول مصطفى أمين:

"حدث أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر في ديسمبر سنة ١٩٦٠م قراراً

يمنحنا أجازة من أخبار اليوم، وأمر بأن نجلس في بيوتنا بلا عمل، في ذلك الوقت سافر علي أمين إلى لندن، وكان من رأيه أن يبقى في لندن، ولكن عبد الناصر أصدر في يوليو ١٩٦١م قراراً بتعييني أنا وعلي أمين عضوين في مجلس إدارة أخبار اليوم ورؤساء لتحرير المصور وصحف دار الهلال، فأرسلت إلى علي في لندن وقلت له ارجع ولنحاول من جديد، وبعد فترة وجدنا الضغط ما يزال موجوداً، وفي عام ١٩٦٢م حدث أن سافر علي أمين في أجازة إلى انجلترا، وسافرت أنا مع الرئيس جمال عبد الناصر إلى يوغوسلافيا لحضور مؤتمر باندونج، فجاء علي من لندن إلى باندونج وحضر المؤتمر وقال لي أنه ما يزال عند رأيه في أنه لا أمل في صحافة مصر، واقترح أن نركب طيارة ونترك المؤتمر ونذهب إلى لندن، ولكني رفضت السفر، فعاد وحده إلى لندن ليكمل الأجازة ورجعت أنا إلى مصر".[١٠]

والملاحظة الجديرة بالانتباه أن علي أمين رغم اعتراضه على أوضاع الصحافة المصرية ورغم خلافه مع النظام الحاكم في مصر، فإنه مكث مهاجراً خارج مصر لأكثر من تسع سنوات دون أن يحاول الكتابة في المهجر ليعبر عن آرائه المعارضة للأوضاع السياسية والصحفية في مصر في الصحف العربية التي تصدر خارج مصر، كذلك فهو لم يفكر في إصدار جريدة معارضة للنظام الحاكم في مصر أثناء فترة هجرته سواء في لندن أو بيروت، وهناك أكثر من احتمال لتبرير هذه الظاهرة.

الاحتمال الأول: خوف علي أمين من أن تؤدي معارضته للنظام الحاكم في مصر، إلى إيقاع الأذى بشقيقه مصطفى أمين الموجود في ذلك الوقت بالسجون المصرية متهماً بالتخابر مع أمريكا.

الاحتمال الثاني: خوف علي أمين من أن تطوله أيدي النظام المصري بالأذى، وكانت هناك أكثر من سابقة قامت فيها المخابرات المصرية بخطف بعض المعارضين للنظام المصري في أوروبا وأحضرتهم عنوة إلى مصر، حيث تمت محاكمتهم، كما حدث مع الضابط زغلول عبد الرحمن الذي أُتهم بالإتصال بالصحفي المعارض أحمد أبو الفتح.

الاحتمال الثالث: خوف علي أمين من السطوة الإعلامية للنظام المصري في

ذلك الوقت، واحتمال تعرضه لهجوم إعلامي من أجهزة الإعلام المصرية، وما كان يعنيه ذلك من احتمال اتهام بالخيانة والعمالة وأنه أداة للقوى الاستعمارية.

ويرفض مصطفى أمين الاعتراف بأي من الاحتمالات الثلاثة السابقة، حيث يؤكد: "أن علي أمين لم يكن يخاف من إيقاع الأذى بي، لأن الأذى كان واقعاً بالفعل. وبالنسبة لذراع عبد الناصر الطويلة، فليس صحيحاً أنه كانت لعبد الناصر هذه الذراع الطويلة. وبالنسبة للخوف من الاتهام بالخيانة والعمالة، فقد اتهمنا بالفعل بالعمالة بدون أن نهاجمه، لقد قال عنا أننا عملاء لأمريكا .. وعملاء لإسرائيل". (11)

أما سبب رفض علي أمين الكتابة مهاجماً النظام الحاكم في مصر في صحف الخارج فهو كما يذكر مصطفى أمين:

"كنا متفقين أنه إذا اضطررنا لترك مصر، أن لا نهاجم مصر أو حكومة مصر خارج مصر. وكان من رأينا أنه من حق أي صحفي أن يهاجر ومن حقه أن يكتب خارج مصر، بشرط ألا يهاجم مصر أو حكومتها، وكنا نرى أننا إذا هاجمنا مصر أو حكومة مصر في الخارج، فسوف نجد أنفسنا في خط واحد مع إسرائيل، ذلك أن إسرائيل سوف تأخذ هذا الهجوم وتستغله ضد مصر، لذلك كان من رأينا ألا نعطي إسرائيل هذا السلاح. ولا يجب أن نسمح لخلافاتنا مع بلدنا وحكومة بلدنا أن تستخدم لطعن بلدنا أو حكومة بلدنا .. كان هذا رأينا وما زلت مقتنعاً به حتى الآن، رغم أن هناك الكثير من الصحف العالمية والصحفيين ذو الشهرة الدولية كانوا يريدون أن ينظموا حملة صحفية للدفاع عني في جميع صحف العالم، ولكن علي أمين رفض ذلك بشدة حتى لا تستغل تلك الحملة لطعن بلده أوحكومة بلده". (12)

وقد عاد علي أمين إلى مصر في عام ١٩٧٤م حيث عينه الرئيس أنور السادات مديراً لتحرير الأهرام، ثم رئيساً لتحريره خلفاً لمحمد حسنين هيكل، ثم انتقل بعد فترة قصيرة إلى دار أخبار اليوم وظل بها حتى وفاته.

ثانياً: الصحافة المصرية المهاجرة في عصر السادات

تزايدت هجرة الصحفيين المصريين بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م وبعد حسم الصراع السياسي بين خلفائه لصالح الرئيس أنور السادات في ١٥ مايو ١٩٧١م، حيث هاجر عدد من الصحفيين المعارضين لسياسات الرئيس أنور السادات إلى عدد من البلاد العربية والأوروبية وخاصة بعد تصفية مجلتي الطليعة والكاتب، وقد اتجه بعض الصحفيين إلى ليبيا ومنهم إبراهيم أحمد وسعيد حبيب وسيد الجبرتي وجلال سرحان وغيرهم، واتجه البعض الآخر إلى العراق ومنهم أحمد عباس صالح وسعد التايه وجلال السيد وعبد السلام مبارك وغيرهم، واتجه عدد آخر من الصحفيين إلى بيروت ومنهم إبراهيم عامر، في حين اتجه البعض الآخر إلى باريس ومنهم محمود أمين العالم وغالي شكري وأمير اسكندر وطاهر عبد الحكيم واتجه البعض إلى لندن ومنهم محمود السعدني وألفريد فرج وبكر الشرقاوي، وقد شهدت هذه الفترة صدور مجلة مصرية جديدة في لندن وهي (٢٣ يوليو).

ومجلة (٢٣ يوليو) أصدرها محمود السعدني في لندن، وأعلن في الترويسة أنها (مجلة مصرية تصدر في لندن، لمصر والوطن العربي) وقد تضمنت الترويسة أسماء: نور السيد رئيساً لمجلس الإدارة، ومحمود السعدني رئيساً للتحرير، ومحمد محفوظ مشرفاً فنياً.

وقد صدرت المجلة في ٦٤ صفحة، وفي حجم متوسط، يماثل حجم مجلتي روز اليوسف وصباح الخير، وهما المجلتان اللتان كان يعمل بهما محمود السعدني في مصر، وقد عمل رئيساً لتحرير مجلة صباح الخير، قبل اعتقاله في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م، وهي الأحداث التي سميت بقضية (مراكز القوى).

ويلاحظ أن شخصية المجلة كانت تقوم على المزج بين مجلتي روز اليوسف وصباح الخير[١٣] فغلب على المجلة استخدام الرسوم الكاريكاتورية، والغلاف الأول

للمجلة، غالباً ما يكون رسماً كاريكاتورياً بريشة صلاح الليثي أو چورج البهجوري، وهما من أبرز رسامي دار روز اليوسف، وقد هاجرا أيضاً إلى أوروبا وتعاونا مع السعدني في إصدار المجلة، وكانا من المعارضين للرئيس أنور السادات ولإتفاقية كامب ديڤيد.

أما الغلاف الأخير للمجلة فقد كان صورة فوتوغرافية لأحد مشاهد الحياة اليومية في مصر، كانت المجلة تنشر تحت الصورة كلمات ثابتة لا تتغير طوال أعداد المجلة هي "مصر هي الشوق للحياة".

ومن الصور الفوتوغرافية التي تكرر نشرها في الصفحة الأخيرة من مجلة ٢٣ يوليو، رقصة التحطيب المشهورة لفرقة رضا للفنون الشعبية، وكذلك صورة تجمع بين الجامع الأزهر ومسجد الإمام الحسين بالقاهرة. وعند استعراض الصفحات الداخلية للمجلة، سوف نكتشف أنها تلتزم تقريباً بنفس تبويب الصفحات في مجلتي روز اليوسف وصباح الخير، بل أن المجلة تستعير منهما الكثير من الأبواب الصحفية، فالصفحة الثانية من المجلة، يحتل جزءاً منها الترويسة أما بقية الصفحة فيها صورة كبيرة وتحتها تعليق قصير، غالباً ما تكون الصورة والتعليق عن حدث محلي في مصر.

وعلى الصفحة الثالثة يبدأ التحقيق الصحفي الرئيسي للمجلة، وهو غالباً ما يتناول قضية هامة من وجهة نظر المجلة، مثل: (الحملة على حزب التجمع) و (بور سعيد نهاية عصر وبداية عصر .. المدينة المناضلة ٥٦، المدينة الانفتاح ١٩٧٩)[١٤] و (خالد محي الدين) (٢٣ يوليو: لم تنته معاناة الجماهير، ولكن معاناتها بدأت) [١٥] و (حتى المعارضة المستأنسة تعارض"(١٦) وهل بدأ العد التنازلي لحزب العمل في مصر)[١٧] و (المباحث هي الشاهد الوحيد)[١٨].

وبالمجلة باب إخباري بعنوان (أسرار) وهو نفس عنوان الباب الإخباري الذي تنشره مجلة روز اليوسف، وأغلب الأخبار التي يتضمنها هذا الباب تدور حول مصر.

ويوجد بالمجلة باب بعنوان (داخل الحدود) وهو يحاكي الباب الذي تنشره مجلة روز اليوسف بعنوان (خارج الحدود) ويشرف عليه فتحي خليل، وهو من كبار كتّاب

روز اليوسف، وقد هاجر أيضاً إلى لندن لمعارضته للنظام السياسي القائم في مصر في ذلك الوقت، ويتضمن الباب مجموعة من التقارير الصحفية عن أهم الأحداث الداخلية في مصر مثل: (عندما صاح الفصيح .. أمرك عجيب يا محروسة)[١٩] و (من شيراتون إلى العياط .. نظرات تأملية في المسألة الضريبية)[٢٠].

ويلاحظ أن محمود السعدني قد نقل إلى مجلة ٢٣ يوليو الأبواب الصحفية التي كان يحررها في مجلة صباح الخير، مثل باب (يصل ويسلّم إلى كركور) و (عالم الرياضة) بقلم حنكورة.

وقد اشترك في تحرير مجلة ٢٣ يوليو عدد من الكتّاب والصحفيين المصريين مثل ألفريد فرج وفتحي خليل وبكر الشرقاوي وعبد الحكيم قاسم وجمال اسماعيل ومحمد محفوظ. بالإضافة إلى الرسامين صلاح الليثي وجورج البهجوري.

ومن أهم أبواب المجلة، باب بعنوان: (للحقيقة فقط) ويكتبه (نور السيد) رئيس مجلس إدارة المجلة، وهو مقال سياسي، يعبر عن سياسة المجلة ومواقفها السياسية ويذكر محمود السعدني أنه كان يكتب هذا المقال بنفسه ويضع عليه توقيع نور السيد.[٢١]

أما سر علاقة نور السيد بمجلة ٢٣ يوليو فيشرحه محمود السعدني قائلاً: "كان نور السيد يملك إقامة في انجلترا وهذه الإقامة كانت تمكنه وتعطيه الحق في إصدار المجلة، وأن السلطات البريطانية رفضت إعطائي حق الإقامة في انجلترا إلا بعد صدور ستة أعداد من المجلة، أي بعد أن تكونت الشركة ولم يعد في الإمكان فضها".[٢٢]

وكذلك كانت لنور السيد فائدة أخرى بالنسبة للمجلة، فقد كان يبسط حمايته على المجلة من أي اعتداء متوقع سواء من مصر أو من غيرها من الأنظمة العربية[٢٣]، ونور السيد، هو نفسه محمود نور الدين، الذي شغل الرأي العام في مصر بعد عودته إلى البلاد بعد مصرع الرئيس أنور السادات، حيث تزعم تنظيم ثورة مصر الذي قام بعدة عمليات لاغتيال بعض الشخصيات الإسرائيلية والأمريكية في مصر، وقبض عليه وحوكم وصدر ضده حكم بالمؤبد"

ويلاحظ أن سياسة المجلة كانت تقوم على معارضة حكم الرئيس أنور السادات في مصر، يؤكد ذلك نور السيد رئيس مجلس إدارة المجلة في بابه (للحقيقة فقط) حيث كتب يشرح سياسة المجلة فقال:

"عن نفسي فأرى لي دوراً محدداً في المعارضة المصرية أقوم به من خلال مجلة ٢٣ يوليو يتميز بكشف النظام الساداتي وإزاحة الستار عن سياسة السادات، نحن نقاوم السادات بنفس السلاح الذي استعمله هو للوصول بمصر إلى ما هي فيه الآن .. سلاح الإعلام".(٢٤)

ويحدد الكاتب جمهور المجلة، بأنه جماهير القراء من المصريين في خارج مصر وداخلها: "نحن نُسمع شعب مصر الحقائق والرأي الآخر ليصل إلى المصريين في الداخل فضلاً عن مليوني مصري يعملون في الخارج".(٢٥)

ويرى الكاتب أن المجلة تعمل في إطار "حرية التعبير وحق المصريين في الإطلاع على الأنباء الصحفية وعلى آراء مواطنيهم المصادرة في أجهزة الإعلام الرسمية، وقد فرض علينا القيام بهذا الدور خارج مصر لأنه لا يسمح به داخلها.

وهو يلخص دور المجلة في أنه "دور متواضع لا يتعدى أن يكون طلقة في المعركة، ودورنا هذا مرتبط بالداخل ارتباطاً وثيقاً".

ويشير الكاتب إلى الضغوط التي تمارس على المجلة من بعض الأنظمة العربية لاحتوائها فيقول:

"إن بعض المسؤولين العرب يتصورون أن واجبهم التسابق لإظهار التأييد والدعم للمعارضة المصرية بالعمل على الإشراف عليها والتدخل السافر أو الخفي بالملاحظات والنصائح، وبألوان مختلفة من الضغوط مما خلق بين صفوف المعارضة المصرية جواً من الحذر والقلق حتى من بعضهم البعض، يهدد وحدة المعارضة المصرية والتزامها بأهدافها المباشرة، وأن بعض المسؤولين العرب قصار النظر جداً يتصورون أن نهضة مصر القوية الأبية وعودتها لدورها الهام في الوطن العربي قد يؤدي إلى تصغير أدوارهم".

ويرد الكاتب على بعض الذين يعيبون على المجلة أن اهتماماتها مصرية بحتة، بحيث تكاد أن تكون مجلة مصرية محلية، فيقول: "إننا نتلقى من بعض القراء

ملاحظات حول أن المجلة مصرية الاهتمامات أكثر منها عربية، وهذا في رأيهم بعيد عن القومية، وأنا مع شكري لاهتمامهم أسألهم بدوري: هل يرون أن مشاكل مصر وقضية مصر هي قضية ومشاكل مصرية محلية. وهل يظنون أن مصر كيان منفصل عن الوطن العربي، وأن قضيتنا بالتالي ليست هي بذاتها أهم قضية عربية، إن مشكلة مصر هي مشكلة العرب جميعاً".[٢٦]

وقد توقفت مجلة ٢٣ يوليو بعد أن صدر منها خمسة وأربعين عدداً فقط، وهناك أكثر من عامل وراء توقف المجلة لعل من أهمها:

١- لقد صدرت المجلة بميزانية قدرها ربع مليون جنيه استرليني، دفعها كلها أحد الشيوخ في منطقة الخليج العربي[٢٧] ويبدو أن قدرة هذا الشيخ الخليجي قد توقفت عند هذا الحد، وكان على المجلة أن تعتمد على نفسها بعد ذلك، ولكنها لم تنجح في أن تمول نفسها بنفسها.

٢- إن المجلة سجنت نفسها في إطار واحد هو نقد ومهاجمة سياسات الرئيس أنور السادات، وقد كان هذا الهدف يلاقي قبولاً من جانب العديد من الأنظمة العربية في أثناء زيارة الرئيس السادات للقدس ومباحثاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل حتى تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ولكن ما لبثت هذه المعارضة أن هدأت بالتدريج سواء بفعل قبول الأمر الواقع أم بمرور الوقت أو لبعض ملابسات السياسة العربية، وقد انعكس ذلك في تناقض تأييد هذه الأنظمة للمجلة.

٣- إن المجلة اتخذت موقف الدفاع عن ثورة ٢٣ يوليو وأفكار الرئيس جمال عبد الناصر، وهو الأمر الذي كان يتعارض وطموحات العديد من الأنظمة العربية التي كانت تتصور نفسها بديلاً لعبد الناصر في زعامة الأمة العربية، وبالتالي لم يكن من مصلحة أي نظام عربي إحياء دور ثورة ٢٣ يوليو من جديد، أو إحياء زعامة جمال عبد الناصر.

٤- كانت المجلة مصرية الاهتمامات، فلم تستطع أن تخلق لها قارئاً عربياً يتابعها، وإذا كان الهجوم على سياسات الرئيس أنور السادات واتفاقيات كامب ديفيد قد استطاع أن يجذب إلى المجلة عدداً من القراء العرب، إلا أن

هؤلاء القراء سرعان ما تلاشوا بعد أن هدأت الأزمة، كذلك فإن المجلة لم تكن تنفرد وحدها بالهجوم على سياسات الرئيس أنور السادات، وإنما كان يشاركها في ذلك عدد كبير من الصحف العربية التي تصدر داخل الوطن العربي وخارجه، فهي لم تنفرد إذن بما يميزها عن غيرها من الصحف العربية وخاصة الصحف المهاجرة.

أما بالنسبة للقارئ المصري الذي يعيش خارج مصر سواء في أوروبا أو في الدول العربية التي كانت تسمح بدخول المجلة إلى أسواق التوزيع بها، فقد أقبل في البداية على المجلة، ولكنه سرعان ما انصرف عنها بعد أن لمس حدة هجومها على النظام المصري ويرجع ذلك في رأينا إلى عامل نفسي شمل نسبة كبيرة من المصريين العاملين في الخارج، ذلك أن كثيراً من الصحف العربية، بوعي أو بدون وعي، لم تفرق بين الهجوم على نظام الرئيس أنور السادات وسياساته ومواقفه، وبين الهجوم على الشعب المصري نفسه وعاداته وتقاليده ونضاله وعروبته، وقد استغلت بعض الصحف العربية المعادية للفكر القومي العربي هذه الموجة من الهجوم على النظام المصري، فأخذت تطعن في كفاءة الشعب المصري وشككت في نضاله القومي بل وفي عروبته، وقد خلق ذلك كله حساسية شديدة لدى المصريين من كل نقد أو هجوم يوجه إلى مصر أو النظام المصري في خارج مصر، ومما يكشف عن معاناة المجلة من قلة التوزيع، الإعلان الذي نشرته عن قرارها بتخفيض ثمن الاشتراك في المجلة إلى النصف.(٢٨)

وقد تضافرت هذه العوامل جميعاً، من ضعف في التوزيع، إلى ندرة في الإعلانات، مع توقف الدعم المادي، لكي يصدر قرار بموت المجلة، فتوقفت عن الصدور بعد أن ظهر منها خمسة وأربعين عدداً.

أما في باريس، فقد صدرت ثلاث صحف مصرية معارضة لسياسات الرئيس أنور السادات، وخاصة بعد زيارته للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وهي "اليسار العربي" وهي جريدة يصدرها الحزب الشيوعي المصري في باريس، ومجلة "المنار" التي أصدرها أمير اسكندر، وكان يعمل محرراً بجريدة الجمهورية القاهرية، ومجلة "الفكر العربي" التي أصدرها طاهر عبد الحكيم، وكان أيضاً

محرراً بجريدة الجمهورية القاهرية، والمجلتان الأخيرتان، كانتا تمولان من قبل النظام العراقي، وقد توقفتا عن الصدور عقب نشوب حرب الخليج، وقد عاد أمير اسكندر إلى القاهرة، وسمح له بالكتابة من جديد في جريدة الجمهورية.

وقد غلب على المجلات الثلاث، الطابع الأيديولوجي، لذلك كان توزيعهم يتم على نطاق ضيق بين بعض المثقفين المصريين والعرب في أوروبا وبعض البلدان العربية وبخاصة في العراق واليمن وبعض دول المغرب العربي.

ولكن فترة حكم الرئيس السادات شهدت تدفق أعداداً كبيرة من الصحفيين المصريين إلى خارج البلاد، وخاصة بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م عندما صفى الرئيس السادات الجناح الناصري واليساري في النظام، وبدأت مطاردة أتباع هذا الجناح في الصحافة المصرية، وفي ٣ فبراير ١٩٧٣م قررت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي إسقاط عضوية ٦٤ صحفياً من الاتحاد الاشتراكي، وهو ما يترتب عليه إبعادهم عن العمل في الصحافة، باعتبار أن العضوية في الاتحاد الاشتراكي شرط لممارسة الصحافة، ثم صدرت عدة قوائم أخرى تضمنت أعداداً جديدة من الصحفيين، بحيث بلغ عدد الصحفيين الذين صدر قرار بإبعادهم عن العمل الصحفي ١٢٠ صحفياً. ورغم أن الرئيس السادات عاد وأصدر قراراً آخر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣م -أي قبل حرب أكتوبر بأسبوع واحد- بعودة جميع الصحفيين المبعدين إلى أعمالهم الصحفية، إلا أن الشك والشعور بعدم الثقة ظل الطابع العام للعلاقة بين النظام والصحفيين، مما دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة من مصر والذهاب إلى بيروت ثم انتقل عدد منهم إلى العراق، والبعض الآخر إلى ليبيا وأوروبا، ثم ساهم إغلاق مجلتي "الكاتب" و "الطليعة" في بدء موجة أخرى من الهجرة إلى الخارج، ثم جاءت زيارة القدس واتفاقيات كامب ديفيد، فهاجر عدد آخر من الصحفيين المعارضين لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

وقد حاول النظام في مصر أن يحد من قوة المعارضة الصحفية المصرية في الخارج، فطلب من المدعي الاشتراكي استدعاء الصحفيين المصريين في الخارج بواسطة سفارات مصر والتحقيق معهم لمحاسبة الذين أساءوا إلى سمعة البلد في الخارج، وقد شمل القرار ٣٠ كاتباً وصحفياً في الخارج وعشرة صحفيين في

الداخل ممن يكتبون لصحف معارضة في الخارج، ومن الأسماء التي شملها القرار محمود السعدني وسعد التايه وغالي شكري وچورچ البهجوري وعبد المنعم الغزالي، وطاهر عبد الحكيم وأمير اسكندر وميشيل كامل وعبد السلام زكي مبارك وصافيناز كاظم وسمير كرم ومحمد عفيفي مطر وعبد الرحمن الخميسي وأحمد عبد المعطي حجازي وسعيد حبيب وسيد الجبرتي وجمال الشرقاوي وفتحي خليل، وغيرهم، وبعد ذلك استدعى المدعي الاشتراكي ١٢٠ صحفياً وكاتباً مصرياً للتحقيق معهم في تهم تتعلق بالكتابة في الخارج ضد مصالح البلد وسياساته.

كذلك حاول النظام إرغام نقابة الصحفيين على فصل عدد من الصحفيين المعارضين في الخارج، ولكن النقابة صمدت أمام كافة الضغوط، مبررة موقفها بأنها نقابة مهنية مهمتها الدفاع عن مصالح الأعضاء، أما عقابهم على مواقفهم السياسية، فهو أمر يجب أن يترك للقضاء يبت فيه.

وقد توقفت كافة تلك المحاولات بمصرع الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، وبدأ عهد جديد في العلاقة بين الصحافة المصرية المهاجرة والنظام في مصر.

ثالثاً: الصحافة المصرية المهاجرة في عصر مبارك

تضمنت قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م الشهيرة التي أصدرها الرئيس أنور السادات، إغلاق مجلة الدعوة، لسان حال جماعة الإخوان المسلمين[٢٩] فأعاد التنظيم العالمي للإخوان المسلمين إصدارها عن طريق المركز الثقافي الإسلامي بالنمسا في نهاية عام ١٩٨١م ولكن في حجم أصغر كثيراً من حجم المجلة الأصلية، إذ صدرت الدعوة المهاجرة في حجم الكتاب المتوسط وتحتوي على ٤٤ صفحة وبغلاف من الورقة الكوشيه وبأربعة ألوان، أما الورق الداخلي فهو من الورقة الستانيه، أي أن الدعوة المهاجرة صدرت في صورة متواضعة من الناحية الفنية والطباعية، شأنها في ذلك شأن الدعوة الأصلية.

ولا يوجد اختلاف كبير في تبويب الدعوة المهاجرة عن تبويب الدعوة الأصلية، فقد احتوت على نفس الأبواب وأهمها افتتاحية العدد التي ظل يكتبها عمر التلمساني في المجلتين، وكذلك هناك باب (من فقه الدعوة) وتتفق المجلتان في الطابع العام لكل منهما، فهما مجلة رأي، يغلب على صفحاتها المقالات التي تعبر عن رأي وفكر الجماعة في مختلف الأحداث والقضايا، والفرق الوحيد بين المجلتين أن الدعوة الأصلية كانت تنشر المقالات بتوقيع كتّابها، في حين أن الدعوة المهاجرة تنشر المقالات بدون توقيع، باستثناء الافتتاحية التي توقع باسم (عمر التلمساني).

وقد صدرت الدعوة المهاجرة في البداية بدون إعداد كافي، اعتقاداً ممن تولوا إصدارها في المهجر، أن توقف الدعوة الأصلية مؤقت، وخاصة بعد مصرع الرئيس أنور السادات ثم تولي الرئيس حسني مبارك وقراره بالإفراج عن جميع المعتقلين بفعل قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م ومن بينهم المرشد العام المؤقت لجماعة الإخوان المسلمين (عمر التلمساني) وأعضاء الجماعة الذين اعتقلوا معه، ولكن بعد مرور عام كامل على أحداث سبتمبر لم يصدر قرار بعودة الدعوة الأصلية إلى الصدور في مصر.

بدأ من يصدرون الدعوة المهاجرة في إعادة تنظيمها استعداداً لسنوات طويلة من الهجرة، ويكشف عن ذلك الكلمة التي نشرتها المجلة بمناسبة مرور عام على توقف الدعوة الأصلية حيث قالت:

"عندما بدأ صدور "الدعوة المهاجرة" خارج مصر مع تقلص في حجمها وعدد صفحاتها، كنا نحسب أن هذه المرحلة الانتقالية لن تطول، وأن الدعوة الأصلية إما أن تعود إلى القاهرة لتأخذ وضعها الطبيعي في الصدور المنتظم وإما أن تستقر في الخارج فتدخل في نطاق الصحافة العربية المهاجرة التي ضاقت بها الأرض العربية فيممت شطر بلد أوروبي لتصدر منه ويعاد تصديرها إلى الأقطار العربية مرة أخرى".

وصدر العدد الأول والثاني والثالث و ... من الدعوة في الخارج دون أن تتخذ لنفسها مكاناً ثابتاً ولا مكاتب ولا هيئة تحرير ولا أرشيف معلومات أو صوراً ... وها نحن اليوم بعد سنة من تعطيل مجلة الدعوة ما نزال نأمل في العودة، أو الاستقرار في مكان ما على الأرض.

صحيح أن القرار صعب بسبب الحرص على أن تخوض "الدعوة" معركتها في ساحة الصراع الأساسية وليس من وراء البحار .. ولكن اضطراب صدور الأعداد الأخيرة وافتقاد الاستقرار سيجعلان من المحتم اتخاذ القرار، لأن حاجة القارئ المسلم إلى مجلة إسلامية لم تعد تترك مجالاً للتأجيل.

فمع اعتذارنا إلى الأخوة القراء بسبب تأخر الأعداد الأخيرة عن مواعيدها، وعن عدم قدرتنا على إيصال المجلة إليهم حسب نظام الاشتراكات القديم، نسمح لأنفسنا بأن نأمل في نهاية قريبة لهذا الوضع، باعتماد مكتب ثابت للمجلة في الخارج، بحيث تستقر هيئة التحرير وتنظيم عملية الطباعة والتوزيع .. ونرجو أن يكون ذلك قريباً إن شاء الله.(٣٠)

كذلك يلاحظ أن الدعوة المهاجرة كانت تواجه صعوبات في الصدور بانتظام، مما كان يضطرها في بعض الأحوال إصدار عددين في مجلد واحد، فمثال ذلك العدد الثامن والثمانون والعدد التاسع والثمانون اللذين صدرا في مجلد واحد بتاريخ أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م وقد أشارت المجلة إلى هذه الصعوبات حيث ذكرت

أنه "للظروف التي تمر بها الدعوة المهاجرة، فقد تكرر تأخر صدور الأعداد عن تواريخها المفروضة لها، وحتى نتجاوز هذا التأخير بعون الله، فإننا نستأذن القارئ الكريم في أن يشتمل هذا العدد على العددين الثامن والثمانين والتاسع والثمانين، سائلين المولى عز وجل أن ييسر لها الأمر حتى تستقر وتقوم بدورها المطلوب منها من جديد". (٣١)

وفي العدد الواحد والتسعين من الدعوة المهاجرة، احتل الغلاف كله صورة صالح عشماوي وتحت الصورة مانشيت يقول (صالح عشماوي في ذمة الله) وفي داخل العدد نشرت المجلة مقالاً بعنوان (من وحي الحج، ما وراء المناسك من أهداف .. لصالح عشماوي) وقالت المجلة أن هذا المقال كان آخر ما كتبه عشماوي للدعوة المهاجرة "وكان المفروض أن ينشر في العدد الذي يصادف موسم الحج، ولكن لظروف قاهرة تأخر نشره في وقته، وها نحن ننشره في هذا العدد بعد أن لقي ربه" وكانت هذه أول مرة يوقع فيها مقال لكاتب آخر بالدعوة المهاجرة غير عمر التلمساني، وقد نشرت الدعوة المهاجرة على صفحة الغلاف الأخير لنفس هذا العدد مقالاً بعنوان (الدعوة المهاجرة والأخ صالح عشماوي رحمه الله) أعلنت فيه استمرار الدعوة المهاجرة في الصدور من الخارج بعد ضياع حق الصدور من الدعوة الأصلية بوفاة صاحب امتيازها صالح عشماوي، كما ينص على ذلك قانون المطبوعات المصري الجديد، كما أشارت في هذا المقال إلى علاقة مجلة الدعوة بجماعة الإخوان المسلمين:

"إن الدعوة المهاجرة لتتقدم نيابة عن محرريها وقرائها بالدعاء إلى الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الأخ العزيز الحاج صالح عشماوي رئيس تحرير مجلة الدعوة الأصلية برحمته الواسعة وأن يفسح له في جناته وأن يجازيه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ولن نستطيع أن نوفيه حقه من التقدير، فالله عنده خير الجزاء، فقد كان رحمه الله من الأتقياء الأخفياء المتواضعين الزاهدين الصادقين المخلصين وقد كان من حرصه رحمه الله على مجلة الدعوة أن حافظ على رخصتها طوال مدة المحنة أيام عبد الناصر والسادات وما يزيد عن عشرين عاماً بأن كان يطبع منها بين الحين والحين بعض نسخ بسيطة حتى لا تسقط رخصتها وكأن الله كان

يدخرها ليقدمها الحاج صالح للإخوان بعد خروجهم من السجون والمعتقلات في أوائل السبعينات عندما طلب الإخوان منه ذلك، فقدمها بكل الترحاب والسرور، وقدم نفسه ووقته وجهده معها، وشاء الله أن تؤدي دوراً أساسياً للجماعة على الساحة العالمية بعد فترات المحن الشداد واتسعت دائرة توزيعها حتى عمت أكثر من سبعين دولة وبلغ التوزيع ما يقرب من تسعين ألف نسخة، وأعلنت صوت الحق قوياً، ورأي الإسلام وحكمه في قضايا الإسلام والمسلمين دون تهيب ولا مواربة، وكان رحمه الله له مقالاته القوية التي تصل خريف عمره بمقالاته في شبابه في مجلة "الإخوان المسلمون" أيام الإمام الشهيد رحمه الله. وكم كان حرصه على القيام بمسؤوليات التحرير رغم تقدم سنه وضعف صحته وكان يسكن في حلوان.

وكان من تواضعه يتحدث مع زملائه في التحرير الأصغر منه سناً وكأنهم أكبر منه، وتعرض مع إخوانه إلى السجن في ١٩٨١م بسبب نشاطه الصحفي في مجال الدعوة وتحمل ما لاقى من عنت وخرج ثابتاً مرفوع الرأس ليواصل عمله وجهاده.

وكان ينتظر في تشوق إلى عودة ظهور مجلة الدعوة ليواصل جهاده بالقلم ليختم أيامه الباقية في هذا الجهاد ضد الباطل، ولكن المرض عاوده ولقى رباً كريماً ونحسبه مع الصالحين ومع من سبقه من الشهداء على طريق الدعوة.

وكان السادات قد أصدر ضمن قوانين الصحافة المقيدة للحريات أن تراخيص مجلات الأفراد تنتهي بوفاة صاحبها، ومع ذلك لم يصبروا وصادروها مع أحداث سبتمبر ظناً منهم أنهم بذلك يخفتون صوت الحق والقوة والحرية، ولكنهم واهمون، وقد ردت الدعوة المهاجرة صدى صوت الحق بصفة مؤقتة على أمل عودة الدعوة الأصلية، ولكن هكذا أراد الله وستظل الدعوة المهاجرة تواصل مسيرتها في دأب وصبر وسيظل يعلو صوتها ويعلو بإذن الله حتى يفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين.

وسيظل اسم "الدعوة" يذكرنا دائماً بالأخ الحبيب الحاج صالح عشماوي والدعاء له بالمغفرة والرحمة ورضوان الله ونعيمه، ولا نملك إلا أن نقول: "إنا لله وإنا إليه راجعون".[٣٢]

ويلاحظ أنه في حين كان يغلب على موضوعات الدعوة الأصلية الاهتمام

بالقضايا المصرية، نجد الدعوة المهاجرة يغلب عليها الاهتمام بقضايا المسلمين عامة في مختلف أنحاء العالم، وقد يكون السبب في ذلك أن الدعوة الأصلية كانت تعبر في الأصل عن حركة الإخوان المسلمين في مصر، في حين أن الدعوة المهاجرة تعبر عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ويؤكد ذلك قيام الدعوة المهاجرة بنشر عدد كبير من بيانات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي كان نادراً ما يحدث في الدعوة الأصلية. كذلك يلاحظ أن الدعوة المهاجرة قد تخلصت من التحفظ الذي كانت تلتزم به الدعوة الأصلية في مناقشة القضايا المصرية، وهذا يعود بالطبع إلى الحرية المطلقة التي تتمتع بها الدعوة المهاجرة، وهو الأمر الذي ساعدها على إظهار آراء ومواقف حركة الإخوان المسلمين تجاه القضايا بوضوح وصراحة، ولعل أكبر نموذج لذلك، أنه في حين كانت الدعوة الأصلية تشيد بحرب أكتوبر ١٩٧٣م وتعتبرها نصراً على العدو الإسرائيلي إذا بالدعوة المهاجرة، تهاجم حرب أكتوبر بعنف شديد، وتعتبرها "جزءاً من خطة مرسومة متفق عليها".[٣٣] وأنها لم تكن في مصلحة الشعب المصري، "إن حرب أكتوبر كانت شراً كلها ولا خير فيها، ولعل ما لاقاه السادات في يوم ذكراها رد فعل طبيعي لآثار هذه الحرب".[٣٤]

وفي اعتقادي أن رأي الدعوة المهاجرة في حرب أكتوبر رأي لا يسنده منطق أو وقائع ثابتة وكان يجب ألا يقودها عداءها للرئيس السادات إلى هذا الموقف الغريب من نصر أكتوبر، وهو نصر لا يعود للسادات وحده، وإنما هو أولاً وأخيراً نصر للجيش المصري والشعب المصري، ومن الغريب أن الدعوة المهاجرة تتبنى بذلك وجهة النظر التي روجت لها بعض الصحف في غرب أوروبا والتي لها علاقات وثيقة بإسرائيل والحركة الصهيونية العالمية.

كذلك اتخذت الدعوة المهاجرة موقفاً شديد العداء لثورة ٢٣ يوليو، واتهمت الثورة وقائدها جمال عبد الناصر بأنهما سبب الخراب الذي حاق بمصر وبالعالم الإسلامي منذ الخمسينات من هذا القرن، وكان من أعنف المقالات الي كتبتها ضد الثورة ذلك المقال الذي نشرته تعليقاً على خطبة الرئيس المصري حسني مبارك بمناسبة الاحتفال بمرور واحد وثلاثون عاماً على ثورة يوليو، وفي هذا المقال حددت الدعوة موقفها الكامل من الثورة وطالبت في النهاية الحكم الجديد في مصر

بالتخلص نهائياً من أي آثار تربطه بها، فقالت المجلة:

"وللإنصاف .. لم يدر بخلد أحد أن يحمل حسني مبارك -باعتباره من خارج مجموعة ٢٣ يوليو- سلبيات وإيجابيات هذا التاريخ إلا بالقدر الذي يلتزم به لكل فرد من مصر بنصيب من المسؤولية باعتباره صاحب مصلحة وحق، ويستوي في هذا .. حق الرفض وحق القبول، ويقيناً فإن أول من يعلم هذه الحقيقة هو حسني مبارك نفسه، باعتباره الشاهد الرئيسي على عملية انتقال السلطة إليه، عندما أكد له خالد الإسلامبولي ورفاقه لحظة اقتحامهم لمنصة العرض أنه ليس مستهدفاً رغم أنه وقتها كان يشغل منصب نائب الرئيس .." .[٣٥]

وأضافت المجلة:

"إن الدور الذي حدده النظام للشعب في ممارسة العمل السياسي، كان ولمدة ثلاثين عاماً هو دور محدود لا يملك فيه زمام المبادأة والمبادرة، وكان هو السبب في اختلال توازن معادلة السلطة والشعب .. وهو الذي أرسى عوامل الإنفصال بينهما وأن أي محاولة جادة وصادقة لإعادة هذا التوازن لا بد وأن تأتي عبر تقييم جديد ومبادئ جديدة للتجربة كلها ولا بد أن يقوم بها النظام بدلاً من أن يتركها للشعب ليصطدم بعد ذلك بحاجز الشرعية والدستورية، وليتهم بعقوق التجربة، وأن طبيعة السلطة في مصر وتكامل الناس معها بالإضافة إلى وجود الاستثناءات التي حكمت البلاد لأكثر من نصف قرن، تفرض أن يكون رأس النظام محايداً بين كل القوى وممثلاً حقيقياً لكل الشعب.[٣٦]

والتزمت الدعوة المهاجرة بنفس الموقف الذي سبق واتخذته الدعوة الأصلية تجاه "كامب ديفيد" والسلام المصري الإسرائيلي، إذ يكتب عمر التلمساني مهاجماً اتفاقيات كامب ديفيد مؤكداً أن "أول شرورها كان عزل مصر عن العالم الإسلامي كله، وارتماؤنا في أحضان ألد أعدائنا الذين أصبحوا يتحكمون فينا، حتى في لقمة العيش".[٣٧]

أما البديل الذي يقدمه التلمساني لاتفاقيات كامب ديفيد والسلام مع إسرائيل، فيقول:

ويبقى إذاً هذا السؤال حائراً يتردد منذ عشرات السنين: ماذا نفعل .. وما

الحل .. ليس هناك إلا جواب واحد يظنه الشاك في قدرة الله بعيداً، ويراه المؤمن بقدرة الله قريباً، هذا الجواب هو الرجوع الحق الصادق الملتزم إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهما الكفيلان وحدهما بعودة المسلمين إلى ما كانوا عليه من قوة وأمجاد، ولا أقول هذا واهماً، ولكنها سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، هي التي علمتني ما أقول. فأنا أتقدم بالحل عن حقيقة إسلامية، ويقين بصدق روايتها.

إننا نقف اليوم موقفاً وقفه رسول الله صلى الله عليه وسلم. أفحش المشركون في إيذائه وإيذاء من آمن به من المستضعفين. واليوم يفحش اليهود تدفعهم الولايات المتحدة إفحاشاً آثماً، لا مع مسلمي فلسطين ولبنان، ولكن مع المسلمين في كل مكان. فماذا كان موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان يمر على المستضعفين المعذبين فيقول متحسراً ومبشراً -صبراً آل ياسر، إني لا أملك لكم من الأمر شيئاً، إن موعدكم الجنة- وفي نفس الوقت كان يغرس في قلوب الصحابة أصلب قواعد الإيمان التي تقيم الفرد على العزة والقوة والتضحية والفداء .. فكان ما كان. وهذا هو ما يجب أن نقتدي به وأن نفعله.

إننا لسنا أنداداً لأعداء الإسلام لا عدة ولا عدداً، ولن نغلبهم بعددنا وعديدنا، ولكننا نغلبهم قطعاً بقوة إيماننا وصدق إخلاصنا وعمق لجوءنا إلى الله، فلا نخشى إلا غضبه، ولا نطلب إلا رضاه بكافة أنواع الطلب، إننا نقول كما قال المصطفى عليه الصلاة و السلام يوم أن سلط سادة الطائف عليه غلمانهم وسفهائهم حتى أدموا كعبه الشريف، فلجأ إلى حائط يناجي ربه (اللهم إنك تعلم ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس.. إن لم يكن ربي عليَّ غضب فلا أبالي) إن قوتنا اليوم ضعيفة، وحيلتنا قليلة، كلما حاولنا لَم شعثنا، لاحقونا بالضربات القاصمات وتعقبونا بالمكائد والمؤامرات، فلم يبق أمامنا إلا الصبر والاحتساب، والتمسك بالسنة والكتاب، ومداومة التفكير والإصرار على الوصول إلى تحقيق الغاية رغم كل العقبات والصعوبات، بعون الله، فتلك سنته "ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب، وما كان الله ليطلعكم على الغيب" وإن أملنا في الله، مع العمل، لواسع فسيح كبير.

إن الله يسري عن رسوله صلى الله عليه وسلم، ضيقه بإيذاء المشركين له "قد نعلم أنه ليحزنك الذي يقولون، فإنهم لا يكذبونك، ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون" ومع هذه التسرية الربانية، فقد حذره ربه أن يكون لهذا الضغط والظلم والإيذاء أي أثر على جهوده في رسالته "ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا، ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين. وإن كان كبُر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية، ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين. إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يبعثهم الله ثم إليه يرجعون".

ونحن نقتدي بزعيمنا وحبيبنا وسيدنا ورسولنا، محمد صلى الله عليه وسلم. قد يضنينا ما نلقى، ولكننا نعلم أنهم يعصون الله ما أمرهم، فهي إذاً حرب بينهم وبين خالقهم، والخاتمة معروفة على كل حال. سنمضي في طريقنا، بعون الله، محذرين وناصحين، لا ناكصين ولا ناكثين بقوة الله، فإن كان فيهم من يسمع لبى وفاء إلى الحق، وأعان الدعاة العاملين، وأجره على الله، وإلا فإن الله سيذهب بهم ولا شك، ويأتي بمن هم خير منهم، لأنه لن يدع ديناً تعهد بحفظه لأهواء العابثين، ففي يده القوة، وله وحده يرجع الأمر كله في توجيه الأقدار. وهو الواحد القهار "قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون".

إننا لا نغرر بأحد، ولا نسبح في خيال، ولكننا نستعرض حقائق عشناها جميعاً معاً، خضنا غمارها، وابتلينا بحرها، ونعيش معها على يقين لا يتزعزع، بأن "الله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون".

وبعد "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" وليس في الأمر خيار للعاقلين الفاقهين، فقد تحدد الأمر من عهد بعيد. "من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة، ليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع، فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ". وهذا قدرنا، فلنحيا رجالاً، ولنمت رجالاً، وإلا فبطن الأرض خير من ظهرها "إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد".

ورغم كل ما يجري تحت سمعنا وأبصارنا، فإننا لن نيأس، ولن نستعجل الأقدار. فأمامنا قوله تبارك وتعالى "قل إني على بينة من ربي وكذبتم به، ما عندي

ما تستعجلون به إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين".

ورغم أهمية ما ذكره التلمساني من بدائل لمواجهة إسرائيل، إلا أنه يلاحظ أنه لم يتضمن خطوات عملية، وإنما اقتصر على مجرد أقوال عاطفية وأفكاراً عامة غير محددة، ولكنها تظل رغم ذلك محاولة هامة لأنها تكشف عن تصور الإخوان المسلمين لكيفية مواجهة العدو الإسرائيلي.

وقد تعرضت الدعوة المهاجرة لكثير من القضايا الداخلية في مصر مثل قانون الطوارئ، حيث أعلنت المجلة رفضها للقانون، وحجتها في ذلك أن القانون صدر: "لاحتواء موجة العودة الجديدة إلى التمسك بالدين وسلوكياته ومفاهيمه الشاملة، ولاحتواء النقمة الشديدة التي بدأت تتصاعد حدتها إزاء الالتزام باتفاقيات "كامب ديفيد"[٢٨] كذلك حرصت المجلة على نشر نص شهادة الشيخ صلاح أبو اسماعيل عضو مجلس الشعب المصري أمام المحكمة التي تنظر قضية تنظيم الجهاد.[٢٩]

ولم تقتصر انتقادات الدعوة المهاجرة على الحكومة المصرية، وإنما امتدت لتطول أيضاً بعض فصائل المعارضة في مصر، فقد هاجمت المجلة بعض رجالات وكتّاب المعارضة واتهمتهم بأنهم (معارضة رسمية) و (معارضة مستأنسة)، ومثال ذلك المقال الذي نشرته الدعوة تحت عنوان (الأيدي الملطخة بالدماء، وشعارات المعارضة الرسمية) هاجمت فيه فتحي رضوان على مقال نشره في جريدة الشعب، حيث قالت:

"ولقد هالنا مقال لأحد هؤلاء السادة مؤخراً يبدي فيه انزعاجه من فترة الاعتقال الظالم التي تعرض لها والد البطل خالد الإسلامبولي دون ذنب جناه غير كونه والد خالد، وصب جام غضبه على هذه الفترة (الأخيرة) من تاريخ مصر والتي سمحت بهذا الإجراء الظالم "الذي لم يسمع عن مثله قبل ذلك" .. رغم أنه شارك فترة كوزير في حكم نظام العسكر الذي يريد أن يصوره -باستثناء عشر سنوات- على أنه النقاء والإنسانية الخالصة.

وإذا كان السيد الزعيم المعارض، مشاركاً في تزييف تاريخ مصر، فهو إن كان يريد أن ينسي شعبنا حقائق هذا التاريخ .. فإن أجيالنا تعلم أن ما حدث لوالد خالد الإسلامبولي .. هو ما حدث ويحدث في مصر طوال ثلاثين عاماً من أخذ

الناس بالشبهة، وتحميل كل الأسرة مسؤولية عمل الفرد منها .. وحتى الدرجة الرابعة من القرابة كما نص على ذلك قرار عبد الناصر الشهير في عام ١٩٦٦م، حتى يمكن إذلال كل شعب مصر وتقطيع أواصر القربى والتراحم بين أفراده .. وهذا هو الوجه الآخر للعملة الذي يحاولون الآن تجميلها ..

ألم يسمع "السيد" الزعيم المعارض .. أيام أن كان وزيراً .. عن الزوجات والبنات والأطفال والشيوخ الذين تشرفت بهم زنازين السجن الحربي .. والقلعة وسراديب المباحث العامة .. ولم تسلم أبدانهم وجلودهم .. وحتى أعراضهم من الإذلال، أم أنه أيضاً لم يسمع عن حمزة البسيوني وصلاح نصر وشمس بدران ومذبحة ليمان طرة عام ١٩٥٧م".[٤٠]

وانطلقت المجلة من الهجوم على فتحي رضوان إلى الهجوم على المعارضة المصرية بأسرها متهمة إياها بأنها (تقبض) من الحكومة.

"إن جماهير شعبنا تطالب المعارضة الرسمية الآن بأن تكشف لها أبعاد الاتفاقيات بينها وبين الحكومة، ومبالغ الدعم الشهرية التي تمنح لها من أمواله، والمدى المسموح لها العمل فيه، وحقيقة المؤامرة مع النظام من أجل القضاء على الهوية الإسلامية لشعبنا. وتطالبهم بلحظة صدق واحدة، تعيد إلى نفوس هذا الشعب الأمل في جيل جديد مخلص لا يساوم .. ولا يتاجر .. ولا ينحرف.[٤١]

ونعتقد أن هجوم الدعوة المهاجرة على الأستاذ فتحي رضوان، هجوم مفتعل ولا مبرر له على الإطلاق، والمقال الذي تهاجمه المجلة لم يكن يستحق هذا الرد القاسي فالرجل كتب يستنكر القبض على والد خالد الإسلامبولي، باعتبار أن الأب لم يرتكب شيئاً يستحق العقاب عليه، فالمقال لم يمس الإخوان المسلمين من قريب أو بعيد بل يمكن اعتباره دفاعاً عنهم .. وإن كنت اعتقد أن المقال المذكور لم يكن السبب في هذا الهجوم القاسي على الرجل، وإنما هوجم بسبب أنه كان يوماً أحد وزراء جمال عبد الناصر وتناست المجلة مواقف فتحي رضوان ودوره في الحركة الوطنية المصرية، وتناست أيضاً أنه كان أحد الذين قبض عليهم في ٥ سبتمبر ١٩٨١م رغم كبر سنه، وأنه تعرض لهجوم علني من الرئيس أنور السادات بسبب

معارضته لاتفاقيات كامب ديفيد، كذلك فإن إطلاق المجلة للأحكام المتسرعة في حق المعارضة المصرية واتهامها بتلقي مبالغ الدعم الشهرية من الحكومة، فيه ظلم جارح لهذه المعارضة، عوضاً عن أنها معلومات غير صحيحة.

ومن القضايا الهامة التي احتلت مكاناً متقدماً بين اهتمامات الدعوة المهاجرة، القضية الفلسطينية، وقد كشفت المجلة بوضوح عن المو قف الحقيقي للإخوان المسلمين من هذه القضية، وذلك من خلال طرحها لما سمته الحقائق الخمس عن القضية الفلسطينية، والتي تشكل جوهر الأزمة التي يعاني منها النضال الفلسطيني اليوم.

وأول حقائق هذه الأزمة في رأي الدعوة المهاجرة تخليها عن الخيار العسكري لمواجهة العدو الإسرائيلي، ثم رفعها شعارات الاشتراكية واليسارية والثورية والتقدمية واعتبار الإتحاد السوفيتي وما يسمى بالمنظومة الاشتراكية الحلفاء المخلصين: "إن العمل الفلسطيني فقد هويته منذ منتصف الستينات حين قطع صلاته وروابطه بأمسه وحاد عن طريق سلفه وأبى أن يمضي على نهج عز الدين القسام والذين رفعوا البندقية بيد وهوية فلسطين العربية الإسلامية باليد الأخرى .. وأدى فقدان الهوية إلى رفع شعارات الاشتراكية واليسارية والثورية والتقدمية إلى أخر تلك الشعارات الجوفاء التي طبل تحتها وزمر وهلل، وأخذ يتراجع عن الشعار الذي ينادي بفلسطين دولة ديموقراطية علمانية تضم جميع الأجناس والديانات، وحتى وصل به الأمر أن صار الشعار هو دولة فلسطينية على أي جزء من التراب ولو فوق شبر واحد من الأرض وأنه مستعد للإعتراف بدولة يهودية في فلسطين، دولة فوق الأرض العربية الإسلامية".[٤٢]

أما الحقيقة الثانية في الأزمة التي يعانيها العمل الفلسطيني، فهي من رأي الدعوة المهاجرة، ربط القضية الفلسطينية بالأنظمة العربية، ذلك: "أن قيادات العمل الفلسطيني ربطت القضية بالنظم العربية فضاعت وضاعت معها المعالم الصحيحة في متاهات هذه النظم، بدلاً من أن تربط النظم بالقضية وترغمها على تعديل المسار والوجه، وعلى الساحة اليوم وقبل اليوم عشرات التنظيمات ولاؤها لهذا النظام أو ذاك هو أضعاف ولائها للقضية، وإن كان ثمة ما تقدمه للقضية

فيجب أن يجاز أو لا يجاز من النظم الحاكمة .. أرأيت أن الذين يدفعون شعار الخندق الواحد مع النظام السوري ودباباته تسوى الأرض بأجساد الفلسطينيين ورصاصه يحصد صدورهم".(٤٣)

أما الحقيقة الثالثة، فهي:

"إن العمل الفلسطيني على مستوى القيادة قد فقد هويته وارتبط بالزعامات والقيادات الموجودة على الساحة وجرفته المظهرية، فصارت لهم مراسيم الحكام والسلاطين واستقبالات الأمراء والوجهاء، وحرصوا على أن يُقابلوا بالهتافات والموسيقات، و نسوا تماماً أنهم ثوار ضد دخيل غاصب، والمجاهدون من أجل استرجاع حق مغتصب، وأن وراءهم شعباً يعيش مأساته، في مخيمات لا يحس فيها أمناً، ولا يهنأ فيها براحة، أيامه كلها المآتم والأحزان".(٤٤)

وتقوم الحقيقة الرابعة على القول بأن:

"التشرذم الذي عاشته القيادات الفلسطينية، تجرع الشعب الفلسطيني كؤوسه مترعة، ودفع ثمنه مضاعفاً، وذاق مرارته على أيد بني يهود كما ذاقها على أيد بني العرب، فسقط ألوف من أبنائه برصاص العرب كما في تل الزعتر وبرصاص بني يهود والكتائبيين في صبرا وشاتيلا، وسالت أنهار دمائه على مشارف طرابلس وفي داخل طرابلس برصاص فلسطيني وسوري وليبي يرفع أعلام العروبة ويصخب بشعارات الثورية والتقدمية واليسارية ..

وكان من نتيجة هذا وغيره أن انعزلت القيادة عن القواعد الجماهيرية التي لم تذق طعماً للإنجاز في محيط قضاياها وإن ظلت تدفع الثمن فادحاً".(٤٥)

أما الحقيقة الخامسة في أزمة العمل الفلسطيني في رأي الدعوة، فهي انخداع القيادات الفلسطينية بما يسمى (المنطق الحضاري) الرافض للعنف الثوري تحت دعوى أنه (إرهاب):

"إن العمل الفلسطيني على مستوى قياداته بالذات حين فقد هويته وفقد طريقه انحرف في مسار خاطئ وخطير، لقد كان من المنطقي أن يحرق العمل الفلسطيني الأرض تحت أقدام بني يهود، ويلهب الدنيا كلها حرائق تحرق أبدانهم وتهلك أجسادهم، ويجعل من فلسطين وما حول فلسطين بل والعالم كله جحيماً لكل يهودي

أو غير يهودي يتعاون مع بني يهود أو يقدم لهم دعماً أو تأييداً.

إلا أن العمل الفلسطيني وقد وصل حباله بنظم المنطقة صار إلى قناعة غريبة وعجيبة ومذهلة بأن الأسلوب الحضاري لا يحترم احتراق الطائرات أو ترويع المدنيين من بني يهود، أو إقلاق راحة الذين استمرأوا أرضنا ولحومنا وأعراضنا في الأرض المحتلة، وإننا لكي نكسب عطف العالم فيجب أن ننبذ أسلوب العنف، ونأخذ بأسلوب التفاهم والود، فرضينا بذبح الألوف منا وتشتيت الملايين من أطفالنا وشيوخنا ونحن نلهث عن وعي وعن غير وعي وراء الأكذوبة والخدعة".(٤٦)

وللخروج من الأزمة، تطرح الدعوة المهاجرة تصورها للعلاج، وذلك باتباع المنهج الإسلامي الذي يقوم على وحدة الفصائل الفلسطينية جميعها، ثم الاستقلال الكامل للعمل الفلسطيني عن الأنظمة العربية، ورفض التبعية لأي قوى عالمية، ثم الالتزام بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير التراب الفلسطيني وهذا الكفاح المسلح يقوم على فكرة الفداء والتضحية: "توضع الأرواح على الأكف لتوهب لنا الحياة في عزة وأمن".(٤٧)

وكان للدعوة المهاجرة، اهتماماً كبيراً بأحداث سوريا وكانت تتابع نشر أخبار المقاومة المسلحة التي يقودها الإخوان المسلمين ضد النظام السوري، وتنشر بيانات تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا.(٤٨)

وتكاد الدعوة المهاجرة أن تتجاهل الحرب العراقية الإيرانية، وقد اتخذت في البداية موقفاً مؤيداً لإيران ضد العراق، ثم بدأت تتخذ موقفاً متوازناً، تدين فيه الحرب بين المسلمين دون انحياز لطرف منهما، ويبدو أن هذا الموقف أثار بعض القوى الإسلامية في إيران فهاجمت جماعة الإخوان المسلمين في بعض الصحف الإيرانية وهو الأمر الذي اضطر الدعوة لنشر بيان للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين يرد فيه على بعض الصحف الإيرانية ويعلن أنه يرفض الدخول في صراع مع الحركة الإسلامية في إيران حرصاً على وحدة المسلمين:

"تلجأ بعض الجهات أو الشخصيات إلى النيل من جماعة الإخوان المسلمين سواء من منهجها أو قيادتها على صفحات بعض المجلات أو الصحف، وعلى سبيل المثال ماورد في جريدة الجهاد ومجلة رسالة الثورة الإسلامية في شهر رجب

الماضي من بيان صادر عن قسم الدراسات لحرس الثورة الإيرانية والذي اتهموا فيه قيادة الجماعة بالانحراف وما يشبه العمالة.

وكذلك ما ورد في عدد مجلة لواء الإسلام الصادر في ٢٩ رمضان الماضي ونالوا فيه من الجماعة وشبهوا موقفها من ثورة إيران بموقف اليهود من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما نالوا من الأستاذ حسن الهضيبي رحمه الله بما عبروا عنه بالداء الهضيبي كما تناولوا الأستاذ عمر التلمساني وغيره.

والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين يتوجه إلى هؤلاء ومن ينهج نهجهم أن يطمئنوا فلن نبادلكم هذا الأسلوب للأسباب الآتية:

١- امتثالاً لأمر الله تعالى (ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) وقوله تعالى (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم).

٢- حرصاً منا على إخماد أي محاولة لإثارة فتنة بين المسلمين يثيرها المغرضون ويساعد عليها ويستفيد منها أعداء الله.

٣- تجربتنا أثبتت لنا في مثل هذه الحالات أن عدم الرد هو خير رد.

٤- يقيننا أن هذا الأسلوب من التشكيك لم ينل ولن ينال من الجماعة بإذن الله، وقد سبق أن تعرضت للكثير منه من خلال أجهزة إعلامية قوية وبقيت الجماعة بأصالتها ونمائهما رغم ذلك.

٥- تعاهدنا من بدء قيام الجماعة ألا نتعرض بالتجريح للأشخاص أو الهيئات وألا نكسب عداوة أحد من المسلمين، وألا نُستدرج إلى هذا المجال.

٦- آلينا على أنفسنا أن نحتسب عند الله كل ما يصيبنا من أذى في سبيل الله وأن نكل من ينالنا بشيء من ذلك إلى الله الحكم العدل.

٧- عودنا الله من فضله ورعايته أن يظهر بطلان ما يوجه إلينا من اتهامات زائفة أو تشكيك -ولو بعد حين- ويكشف نوايا أصحابها ليحق الحق ويبطل الباطل.

٨- نحن نميز بين التشكيك والنقد الهدام وبين النصح والنقد البناء، فللأخير أسلوبه وآدابه، فنرحب به ونتقبله ونرد عليه موضوعياً، وغالباً ما يجدي فيه

الاتصال المباشر وليس صفحات المجلات والصحف.

وبعد هذا التوضيح نؤكد على الإخوان أن يلتزموا هذا المنهج ولا يحيدوا عنه وألا يُستدرجوا في هذا المجال وألا يضيفوا بشئ من ذلك مهما كانت أساليب الإستفزاز تجنباً للفتن.

ونطلب من جمهور القراء ومن يهمهم أمر الإسلام والمسلمين في مثل هذه الأحوال أن يتبعوا توجيه الله (فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).

ونرجو ممن يتعرضون للنيل من جماعة الإخوان أن تُوفر هذه الجهود وأن توجه إلى أعداء الله ففي ذلك الخير.[٤٩]

وعارضت الدعوة المهاجرة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومواقفها في المنطقة العربية ومن النزاع العربي الإسرائيلي، فنشرت العديد من المقالات التي تهاجم السياسة الأمريكية، وعندما أعلن الرئيس الأمريكي ريجان عن مبادرته لحل المشكلة الفلسطينية، سارعت مجلة الدعوة بنشر بيان للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، يعلن رفض المبادرة ويحذر الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية من أخطارها، وتحت عنوان (مشروع ريجان - دعوة للتوقيع على بيع فلسطين) قالت الدعوة أن المشروع في حقيقته هو مشروع لبيجين وليس لريجان، أي أنه مشروع إسرائيلي، ويحقق مصالح إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة:

"إننا نعلن صراحة وبلا مواربة رفض مشروع ريجان، ونرى فيه شركاً جديداً يسلمنا لمزيد من التمزق والضياع ويحول بين أمتنا وبين الوحدة وجمع الصفوف ويباعد بيننا وبين منهج الله الذي فيه الخلاص من كل التشرذم والخور والهوان، ونؤكد أن بقاءنا في رفض دائم وتوثب مستمر وإعداد متواصل أفضل لنا من أن ندمغ بخاتم الذل ونطبع بطابع الولاء لليهود والصلح معهم على بيع فلسطين على أي صورة من صور البيع، فما بالكم على هذه الصورة المهينة من صور البيع الرخيص في سوق النخاسة الدولية ..

لقد استطاع اليهود بخبثهم الإعلامي وتآمرهم السياسي مسخ القضية

الفلسطينية من إسلامية إلى عربية إلى فلسطينية إلى تسميات راحوا هم وعملاؤهم يطلقونها على المقاتلين الفلسطينيين من إرهابيين إلى مخربين.

ثم عملوا على تشريد هؤلاء تحت سمع الرأى العام العالمي وبصره في شتى بقاع العالم تحت رحمة الأعداء والأصدقاء على السواء. إننا نؤمن بأن القضية قضية إسلامية ولا يجوز أن تكون غير ذلك ولا بد من حشد الطاقات لها على هذا المستوى، فليفهم المسلمون واجبهم وليفهم حكام البلاد الإسلامية ذلك وليفهم الإخوة الفلسطينيون أننا والمسلمين كافة معهم".(٥٠)

وقدمت المجلة أربعة مبررات تدفعها لرفض مشروع ريجان وهي:

* ماذا تعني دعوة ريجان إلى تجميد إقامة المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة سوى بقائها كما هي ووزرعها أوكار إرهاب وقلاع رعب وتخريب وتجسس في البقية الباقية من فلسطين ونحن من حولها لا حول لنا ولا قوة في كيان الحكم الذاتي الهزيل. إن ريجان لم يقل حتى من وجهة نظركم يا دعاة الصلح مع اليهود بضرورة إخلاء المستعمرات من اليهود وإنهاء وجودها في البقية الباقية من الجسم الفلسطيني الممزق. فأي تجميد هذا الذي يعنيه سوى مباركته لوجود المستعمرات بينكم وموافقتكم على ذلك وأنتم صاغرون.

* وماذا تعني دعوة ريجان إلى إعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حق إقامة حكم ذاتي منزوع السلاح مسلوب الإرادة لا حول له ولا قوة سوى بقاء الشعب الفلسطيني تحت رحمة جيش العدوان اليهودي في كل لحظة يفكر فيها هذا الشعب في مستقبله أو يتطلع فيها إلى حريته ... ألا ترون أن البيع رخيص وأن الثمن بخس، دراهم معدودة أو كراسي مهزوزة لا تلبث أن تنهار على رؤوس الموافقين المتآمرين.

* وماذا يعني إعلان ريجان إمكانية انضمام منظمة التحرير الفلسطينية في وقت لاحق لأحد الأطراف المتفاوضة سوى عدم الاعتراف صراحة بالمنظمة التي بحت أصوات الحكام العرب ووسائل إعلامهم من ورائهم الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير .. وأن ريجان أعلن هذا الجانب من مشروعه على استحياء لئلا يخدش المشاعر اليهودية التي تخاطبه من

خـلال التـوراة وتذكـره بوعـدها الأسطوري الذي آمن به الغـرب الصليـبي واليهودية العالمية على السواء.

* أما قـول ريجـان بأن تبـقى القدس غـيـر مـجـزأة فـمـا نحسـبـه سـوى ترديد للتصريحات اليهودية المكررة بأن القدس هي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل، ولا يقول عاقل بأن ريجان في موقفه هذا ينوي تسليم القدس الموحدة للعرب على موائد المفاوضات الناعمة ... إنما يعني أن يؤذن لمن أراد منهم بالصلاة في المسـجـد الأقـصى تحت الحـراب اليـهـودية وراية إسـرائيل ذات النجـمـة السداسية، وهو الأمر الذي أعلنته إسرائيل أكثر من مرة كلما تعرضت للقدس أو أتت على ذكرها باسم أورشليم.."[51]

ولأكثر من مرة، حذرت الدعوة المهاجرة القـادة والزعمـاء العرب من السـيـاسـة الأمريكية وطالبتهم بعدم الثقة بوعود أمريكا، كذلك هاجمت الدعوة المهاجرة حلفاء أمريكا في المنطقة، وتذكر المجلة أن: "ما نلمسه من إسراف بعض أنظمة الحكم في بلادنا في إحسـان الظن بـأمريكا وحلفـائها أمـر يدعو إلى الدهـشـة والتسـاؤل، هل يخدعون شـعـوبـهـم أم أنهم مـخـدوعون. فإن كـانت الأولى فـهـي مـصـيـبـة وإن كـانت الثانية فالمصيبة أعظم[52] وتؤكد الدعوة المهاجرة أنه "لو علمت أمريكا أو لمست أن حكامنا لا ينـخدعون أو أنهم يصدقون شعوبهم ولا يخدعونها لعملت لذلك حسـابـاً وتراجعت وراجعت مواقفها هذه"[53]، وفي النهاية تخاطب المجلة القادة المسلمين قائلة:

"ياحكام بلاد المسلمين، كفانا خداعاً وانخداعاً، وكفـانا تفرقاً واختلافاً، وكفانا تبعية واستسلاماً وتعالوا إلى الصدق والمكاشفة ودعم الثقة بين الشعوب والحكام والوحدة في ظل الإسلام ليتحقق لنا النصر والقوة والتمكين[54]".

ويتـضـح من اسـتـعـراض الملاحظات السـابـقـة أن مـجلة الدعـوة المـهـاجـرة، مـجلة فكرية بالدرجة الأولى تهتم بتحليل الأحداث والتعليق عليها، كذلك فـهـي مجلة حزبية تعبر عن مـواقـف وسـيـاسـات حركة الإخوان المسلمين، ولسان حال التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، بحيث تكاد تفـقـد هويتـهـا كـمـجلة مـصـرية مـهـاجـرة، وتتـحـول بالتدريج إلى مجلة دولية للإخوان المسلمين.

وعند رصد صورة الأنظمة العربية في مجلة الدعوة المهاجرة سوف نكتشف أن المجلة لا تهاجم سوى نظامين عربيين فقط وهما النظام المصري والنظام السوري، أما موقفها من بقية الأنظمة العربية فهو أقرب إلى الحياد، وإذا حدث ورأت المجلة من نظام عربي آخر سلوكاً أو موقفاً لا يتفق مع سياستها نجدها تكتفي بالنصح اللين أو الموعظة الحسنة.

وتؤكد المجلة موقفها الحيادي من بقية الأنظمة العربية من خلال مقال افتتاحي لعمر التلمساني يقول فيه:

"إني أنصح جاداً، وأوجه ملزماً، ألا نتبادل التهم مع أحد مهما بلغت قسوة الخصم والحدة في اللدد، لا في نشرات .. ولا منشورات .. ولا كتب .. ولا مطبوعات، لا شئ من ذلك اللهم إلا ما يكشف عن الجمال والجلال في هذه الدعوة الطيبة، اللهم إذا خلت كلها من قسوة ا للفظ وسيء الكلام.

إن دعوة الإخوان المسلمين جاءت لتطبب لا لتجرح، جاءت لترتفع بمستوى النقاش لا لتهبط به إلى مستوى جاءت لتصحيحه، والذين يدعون إلى الله سبلهم واضحة وكلماتهم ناصحة "ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن" والله يقول الحق ويهدي سواء السبيل، والسلام على من اتبع الهدى، وأطاع ووعى وحفظ العهد ورعى".(٥٥)

ونعتقد أن هذا الموقف يعود إلى رغبة الإخوان المسلمين عدم الدخول في معارك مع الأنظمة العربية لأسباب تتصل باستراتيجية العمل السياسي للجماعة في هذه الفترة، وكذلك لرغبة المجلة في دخول أسواق التوزيع في أكبر عدد من البلاد العربية.

رغم أن مجلة الدعوة المهاجرة لم تعد تنطق بلسان جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وإنما تعتبر اليوم لسان حال التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وخاصة بعد سقوط رخصة المجلة عقب وفاة صالح عشماوي، صاحب امتيازها حسب ما ينص عليه قانون المطبوعات المصري الصادر في ١٤ يوليو ١٩٨٠م والخاص بسلطة الصحافة(٥٦)، إلا أنه يلاحظ أن المجلة ظلت تضع القضايا المصرية في مقدمة اهتماماتها. وإن كان يغلب على صورة النظام المصري في مجلة الدعوة السمات

السلبية، حيث نجد ٣٢٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (دكتاتوري) وعلى سبيل المثال تنشر المجلة مقالاً لعمر التلمساني يعلن فيه أن الديموقراطية في مصر ناقصة ويؤكد ذلك قائلاً:

"أقول .. ودليلي في يدي، فلقد صدر حكم القضاء بعودة مجلة الدعوة ولكنها لم تعد، أما أني لا أريد عودتها وصدورها فينفيه ترددي على الجهات المختصة عشرات المرات مطالباً بالعودة والإصدار، فكان الرد أن الأوضاع تستدعي شيئاً من التريث وكنت استجيب للأمهال لأني طُبعت على هذا الخلق، إن حريتي الكاملة لا أستمتع بها لأني محروم من ممارسة نشاطي الوطني من خلال الهيئة التي أنتمي إلى تعاليمها والتي لن أرضى بها بديلاً بعدما اتخذت القرآن دستوراً والرسول زعيماً والجهاد سبيلاً، إن الهيئات والجماعات والجمعيات والأحزاب ليست وليدة إرادة الحكومات لأنها لا تقوم إلا على إرادة صاحب الرأى وحريته دون تدخل أو إشراف هيئة من الهيئات ما دام القانون رقيباً على الجميع، وإلا فكيف يعبر صاحب الرأي عن رأيه وبالطريقة التي يتخيرها في القنوات الشرعية .. وكيف تتعدد الآراء والأحزاب إن لم تكن الحرية شاملة وافية للتعبير والإعلان".(٥٧)

ومن الأمثلة الأخرى المقال الافتتاحي الذي نشرته المجلة والذي ركز على بعض الممارسات التي تقوم بها الحكومة المصرية عقب مصرع الرئيس السادات فتنتقد المجلة الممارسات غير الديموقراطية، فقالت المجلة: "انتهى عهد السادات كما هو معلوم للجميع وبدأ بعده عهد جديد كان الأمل أن يكون عهداً مباركاً لكن هذا الأمل أخذ في التبدد".(٥٨)

ثم أخذت المجلة في تعداد بعض هذه الممارسات التي جعلت الأمل يأخذ في التبدد حسب وجهة نظرها:

١- فلقد بدأ هذا العهد بإعلان الأحكام العرفية وبإجراءات قمعية ضد الشباب المسلم المتدين، فصارت اللحية والنقاب أو الحجاب وكأنها من المنكرات التي يجب منعها ومحاربتها.

٢- التفزيع الواسع المدى بزاور الفجر واعتقال الكثير من الشباب المسلم والدعاة.

٣- استمرار الاعتقالات والملاحقة والتضييق على أي نشاط إسلامي حتى أن

المساجد تفتح لأداء الفرائض فقط ثم تغلق ولا يسمح بأي تجمع ولو حول تلاوة القرآن.[٥٩]

واستغلت الدعوة المهاجرة تجديد قانون الطوارئ للتأكيد على غياب الديموقراطية في مصر.[٦٠]

كذلك نددت المجلة بوزير الداخلية المصري (حسن أبو باشا) باعتباره "صاحب فكرة الحوار مع المعتقلين التي حاول أن يجمل بها الأسلوب البوليسي الذي تمارسه أجهزة الأمن في مصر".[٦١]

كذلك كشفت نتائج الدراسة أن نسبة ٢٦٪ من مقالات الدعوة المهاجرة تركز على سمة (غير مستقر) ويلاحظ أنه في حين كانت المجلة تؤكد أن السلطات المصرية تغالي في الإعلان عن اكتشاف التنظيمات السرية المعارضة لتبرير تجديد قانون الطوارئ، نجدها تستغل تجديد القانون للتأكيد على عدم الاستقرار في البلاد.

واتضح من الدراسة أن ١٨٪ من مقالات الدعوة تركز على سمة (معزول جماهيرياً) وهناك ١٠٪ من المقالات تركز على سمة (استسلامي) وذلك من خلال رفض اتفاقيات كامب ديفيد واعتبارها خطوة في طريق الاستسلام العربي الإسرائيلي: "وعلى الأنظمة العربية ألا تفكر في مثل هذا الطريق مهما تصوروا أنهم يستطيعون أن يضعوا الضمانات في تلك الاتفاقيات، فاليهود لا عهد لهم ولا ذمة كما حدثنا القرآن الكريم".[٦٢]

ويلاحظ أن سمة (اقتصاده ضعيف) تحتل نسبة ٨٪ من مقالات الدعوة، أما أقل نسبة فقد كانت من نصيب سمة (إقليمي) التي لم تزد عن ٦٪ فقط.

٤- تتشابه صورة النظام السوري مع صورة النظام المصري في مجلة الدعوة في التركيز على السمات السلبية لكل منهما، حيث نجد سمة (دكتاتوري) تحتل نسبة ١٩٪ من مقالات الدعوة التي تعرضت للنظام السوري.[٦٣]

أما سمة (إرهاب) فتحتل ١٧٪ من نسبة مقالات الدعوة، في حين تحتل سمة (متعصب) ١٤٪.[٦٤]

وهناك ١٣٪ من مقالات الدعوة المهاجرة تركز على سمة (معزول جماهيرياً) و

١٢٪ تركز على سمة (غير مستقر).

وتكشف الدراسة أن ١٢٪ من مقالات الدعوة تركز على سمة (مهزوم) وأن ٧٪ من المقالات تركز على سمة (استسلامي)(٦٥)، كذلك تهاجم المجلة النظام السوري بسبب تدخله في لبنان.(٦٦)

وفي الوقت الذي تهاجم فيه الدعوة المهاجرة النظام السوري الحاكم، فإنها تدافع عن الثورة الإسلامية المسلحة التي يقودها الإخوان المسلمين في سوريا، وقد تبنت المجلة موقف الجماعة في سوريا وكانت تنشر جميع بيانات الجماعة السياسية والعسكرية، وترد على الانتقادات التي توجه إليها سواء من داخل سوريا أو خارجها، ومن ذلك قيام المجلة بنفي ما تردد عن توقف الثورة المسلحة في سوريا حيث قالت:

"أدلى ناطق باسم جماعة الإخوان المسلمين في سوريا بما يلي: إن ما نُسب إلى الإخوان المسلمين من قرار بوقف العمليات العسكرية في سوريا لا أساس له من الصحة، بل هو دسيسة روجت لها عناصر غير مسؤولة. أما تخفيف وتيرة العمليات الجهادية فهو قرار راجع إلى تقدير قيادة الثورة الإسلامية في سوريا للظروف التي تمليها المصلحة العليا للشعب السوري والثورة الإسلامية العتيدة.

وحول ما نشرته جريدة (لوماتان) الفرنسية حول توقف نشاط الأخوان في سوريا، ونقلته عنها إذاعات الكتائب ومونت كارلو وإذاعة العدو الصهيوني منسوباً إلى مجهول بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦م قال الناطق:

كنا نأمل من الجريدة الفرنسية "لوماتان" أن تتأكد من مصادرها تبعاً للأعراف الصحفية السائدة، دون أن تتلقف أخبارها من مجهول.

إن حركة الإخوان أقوى بإذن الله من أن تتأثر بردود الفعل أو بحملات الإثارة، وإن تصميمهم على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف ثابت لا يتزعزع في الزمان والمكان والكيفية التي يرونها.

أما الحديث عن الأجنحة والخلاف في صفوف الجماعة ومجاهديها فمؤشر كاف للدلالة على طبيعة المصدر ونياته المريبة، وليس بمستغرب على العدو أن

يحاول الطعن في وحدة الجماعة وثباتها لينال من صمود شعبنا وتلاحمه مع الحركة الجهادية في سوريا والثورة الإسلامية المباركة .."[٦٧]. وهو الأمر الذي يكشف أن الدعوة المهاجرة تكد تكون لسان حال تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا.

٥- من اللافت للنظر أن صورة الفلسطينيين في مجلة الدعوة المهاجرة تتسم بازدواجية فهي من ناحية تعتبر صورة إيجابية عندما يتعلق الأمر بالحديث عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، حيث اعتبرت المجلة أن إسرائيل واللوبي الصهيوني هما العدو الأول للحركة الإسلامية، ومن ناحية أخرى تعتبر الصورة سلبية عندما يتعلق الأمر بالحديث عن المنظمات الفلسطينية وقياداتها، فالدعوة المهاجرة تنتقد جميع المنظمات الفلسطينية وتتهمها بالسير في ركاب الأنظمة العربية والعمل من أجل المصلحة الشخصية، وهي في هذا لا تفرق بين مسؤولية فتح أو غيرها من المنظمات الفلسطينية في تبديد كفاح الشعب الفلسطيني، كذلك فهي لا تفرق بين قيادة ياسر عرفات أو المنشقين عليه بقيادة (أبو موسى) فجميعهم بنظرها لا يسعون لصالح الشعب الفلسطيني، وإنما يسعون لتحقيق مآربهم الشخصية، وقد نشرت المجلة مقالاً تعلق به على الإنشقاق بين صفوف منظمة فتح، اتهمت فيه الجميع بأنهم يعملون في إطارخطة مرسومة ضد مصالح الشعب الفلسطيني.

صارمن السهل تفسير حركة "أبو موسى وأبو صالح وغيرهم" بأهدافها المرسومة ويمكننا أن نقول أن ما جرى من إبعاد للعمل الفلسطيني عن البقاع وعن لبنان وضربه في بيروت وطرابلس ونفيه إلى بعيد الأصقاع، هو في إطار خطة مرسومة ومدروسة.

وإن ما جرى في آواخر ١٩٨٣م، وأوائل ١٩٨٤م لا يختلف عما جرى في ١٩٧٧م، ١٩٧٨م حين انقسم القوم إلى فريقين كل يمارس دوره .. مطبلون مصفقون لكامب ديفيد ومعارضون رافضون .. حتى إذا ما انتهى الفصل من المسرحية وجاء فصل ٨٣، ١٩٨٤م .. صار من المستحيل إنكار دور النظام المصري

في النضال من أجل القضية والعمل بإخلاص لنصرة أصحابها .. وتفويت المجازر والمؤامرات على الجزارين والمتآمرين.

ويصبح من حق الدعوة ومن حق الأمة كلها أن تتساءل خاصة بعد أن حدث تغيير في مواقف أطراف في القضية بزاوية مقدارها ١٨٠° : "هل صحيح أن زيارة عرفات للقاهرة اختراق لكامب ديفيد .. أم أنها الاحتراق في كامب ديفيد".(٦٨)

أما الصحيفة المصرية الثانية التي هاجرت في عصر مبارك، فهي جريدة "صوت العرب"، وكانت تصدر بالقاهرة كجريدة يومية تصدر أسبوعياً مؤقتاً عن دار الموقف العربي وصاحبها ورئيس تحريرها الصحفي المصري عبد العظيم مناف، وقد انتقلت الجريدة إلى لندن بعد أن أغلقتها السلطات المصرية بسبب نشرها في ٢٤ أغسطس ١٩٨٨م مقالاً يهاجم المملكة العربية السعودية والأسرة الحاكمة السعودية، وقد استندت الحكومة المصرية في قرارها بإغلاق الجريدة، إلى كونها تصدر عن جمعية أهلية مفروض في قانونها ألا تعمل بالسياسة، وقد رفع عبد العظيم مناف قضية أمام المحاكم المصرية يطالب بإعادة إصدار الجريدة، ومازالت القضية منظورة أمام القضاء حتى طبع الكتاب.

وفي لندن أصبحت الجريدة تصدر في ١٢ صفحة بحجم الإستاندرد، وتقوم سياسة الجريدة على الدعوة إلى القومية العربية والوحدة العربية وهي تصف نفسها بقلم رئيس تحريرها بأنها لسان حال الناصريين في مصر والعالم العربي، وهي تدعو بحماس إلى الأفكار الناصرية، ولا تخلو صفحة واحدة من الجريدة من فقرة مقتبسة من أقوال الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ، وكانت الجريدة قبل إغلاقها في القاهرة تعتبر لسان حال الحزب الناصري تحت التأسيس الذي تقدم بأوراق تأسيسية إلى لجنة الأحزاب المصرية المحامي الناصري فريد عبد الكريم، وقد تمت الموافقة عليه بحكم قضائي صدر في نهاية شهر إبريل ١٩٩٢م.

وقد بدأت الجريدة في أعدادها الأولى الصادرة في لندن بانتقاد الحكومة المصرية بشدة ومعارضة لسياساتها الداخلية والخارجية، ثم بدأت الجريدة تميل إلى الاعتدال أملاً في عقد مصالحة مع الحكومة المصرية تمهيداً لعودتها من جديد

إلى القاهرة، ولكن الجريدة لم تعش طويلاً، فأغلقت بعد عدة أشهر لعدم وجود التمويل الكافي، وعاد محررها عبد العظيم مناف إلى القاهرة، ينتظر قرار المحكمة بعودة الجريدة إلى الصدور، ثم اضطر الى اعادة اصدار الجريدة فى باريس فى سبتمبر ١٩٩٢

وحول ظروف إنشاء جريدة صوت العرب، يذكر عبد العظيم مناف، ناشر الجريدة ورئيس تحريرها (في لقاء مع المؤلف)[٦٦]، أنه كان يصدر مجلة "الموقف العربي" في القاهرة منذ أول يناير ١٩٧٧م، كصوت معبر عن الفكرة العربية في مصر، وبسبب معارضة المجلة، وهي شهرية تعنى بالفكر والثقافة، لسياسات الرئيس أنور السادات وبخاصة زيارته للقدس ولاتفاقية كامب ديفيد، صدر قرار بإغلاقها ضمن صحف المعارضة خلال أزمة سبتمبر ١٩٨١م، وقبض على رئيس تحريرها مع المئات من رموز المعارضة المصرية في ذلك الوقت، وقد أفرج عنه في ١٢ يناير ١٩٨٢م، مع آخر دفعة من المعتقلين الذين أفرج عنهم الرئيس حسني مبارك بعد توليه الحكم عقب مصرع الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، وبعدها فكر عبد العظيم مناف في إصدار صحيفة يومية لتكون معبرة عن الاتجاه القومي الناصري في مصر، وهو التيار الذي كان يفتقد إلى صحيفة تعبر عنه، ولهذا السبب أنشأ "نادي أصدقاء الإعلام العربي"، بعضوية محدودة، تمهيداً لأن تصدر الجريدة عن النادي، وذلك تهرباً من قانون "سلطة الصحافة" لعام ١٩٨٠م الذي أصدره الرئيس أنور السادات والذي يمنع الأفراد من حق إصدار الصحف، وقد ووفق فعلاً على إنشاء نادي أصدقاء الإعلام العربي، وصدرت عنه جريدة "صوت العرب" وظهر أول عددمنها في ٦ أغسطس ١٩٨٦م.

وقد تصدر الصفحة الأولى للجريدة صورة للرئيس جمال عبد الناصر، ومقولة له تحت الصورة على الشمال في كل عدد، وتحت اسم الجريدة وضعت عبارة "حرية، اشتراكية، وحدة" لتؤكد الجريدة على هويتها الناصرية، ويدعي مناف أن الحكومة حاولت إيقاف الجريدة بحجة مخالفتها لقانون سلطة الصحافة، ولكن هذه المحاولة توقفت بعد أن تبين قانونية عملية إصدار الجريدة، ذلك أن قانون سلطة الصحافة يفرض على كل من يرغب في إصدار صحيفة، ضرورة أن يتقدم بطلب إلى المجلس الأعلى للصحافة، وإذا لم يصدر من المجلس قرار بالرفض خلال أربعين يوماً،

يصبح من حق الجريدة الصدور، وقد اتضح أن الناشر قد تقدم فعلاً إلى المجلس الأعلى للصحافة بطلب الإذن بالصدور، وأنه قد مرت على الطلب مدة الأربعين يوماً التي يتطلبها القانون دون أن يصله إخطار بالإعتراض، وبذلك اعتبر إصدار الجريدة قانونياً، ويشاع في الأروقة الصحفية أنه حدث تواطئ مع بعض الموظفين الصغار بالمجلس الأعلى للصحافة، لتأجيل عرض الموضوع على المجلس حتى مرور الفترة القانونية (٤٠ يوماً) والذي يحق بعدها إصدار الجريدة دون انتظار موافقة المجلس الأعلى للصحافة ..!

ولكن الحكومة عادت مرة أخرى وأصدرت قراراً بإغلاق الجريدة في ٢٤ أغسطس ١٩٨٨م، أي بعد حوالي سنتين من الإصدار، وذلك بسبب نشر الجريدة خبراً عن المملكة العربية السعودية منقولاً عن مجلة جينز البريطانية، ولم يسمح بتوزيع العدد ١٠٨ من الجريدة رغم طباعته، وقد تقدم الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ذلك الوقت ببلاغ إلى النائب العام يتهم فيه الجريدة بالعمل على إفساد العلاقات المصرية السعودية، وأنها بذلك تعمل ضد مصلحة الوطن، فتم القبض على رئيس التحرير وأودع السجن، وخرج بكفالة دفعتها عنه نقابة الصحفيين بعد أن أصر على عدم دفعها من أمواله الخاصة.!

ويذكر عبد العظيم مناف (في حوار مع المؤلف)[٧٠] "إن جريدة صوت العرب هي أول صحيفة مصرية تُصادر وتُوقف في عهد الرئيس حسني مبارك، وأول صحيفة يُدفع لرئيس تحريرها أكبر كفالة مقابل الإفراج عنه في تاريخ الصحافة المصرية وهي عشرة آلاف جنيه، دفعتها نقابة الصحفيين بعد أن تم تخفيضها إلى ستة آلاف جنيه، وذلك بعد أن أصررت على عدم دفعها إعلاناً لرفض الموقف كله، لقد أوقفت الجريدة قبل أسابيع قليلة من الإعداد لإصدارها يومياً".

وعن ظروف هجرة الجريد ة إلى لندن يقول عبد العظيم مناف: عندما طالت فترة إيقاف الجريدة (صوت العرب) وكذلك إيقاف شقيقتها مجلة (الموقف العربي) أردت أن أفتح أمام النظام فرصة لمراجعة قرار الإيقاف، فذهبت إلى لندن وأصدرت "صوت العرب" من هناك، أملاً أن يُسمح بتوزيعها في مصر تمهيداً لعودتها إلى الوطن، لذلك كانت "صوت العرب" أول جريدة عربية تحتفظ بجهاز تحريرها كاملاً

في أرض الوطن، ولم يكن الجهاز الذي يعمل في لندن سواي ومساعد لي، أما المواد فتفد كلها من القاهرة، وترسل إلى لندن عن طريق البريدالسريع، كذلك تعمدت أن يحمل إصدارها الأول في لندن رقم ١٠٨مصر، و ١ لندن، وجعلت عنوان مقرها الرئيسي في القاهرة، ولقد صدر العدد الأول في ١٣ أغسطس عام ١٩٨٩م، أي بعد عام كامل من توقفها في القاهرة، احتفظت الجريدة بنفس الشكل والعناوين والاهتمامات التي كانت تصدر بها في القاهرة، وأضفت إليها فقط عبارة (صوت الناصريين في مصر) وكان هذا إعلاناً بأن إصدار الجريدة في لندن، مؤقت، وقد بعثت برسالتين لوزير الإعلام المصري صفوت الشريف، أطالب السماح بطبع وتوزيع الجريدة في مصر مؤقتاً لحين الموافقة على عودة الجريدة نهائياً إلى مصر، وذلك أسوة ببعض الصحف العربية التي تطبع وتوزع في مصر، ولكن وزير الإعلام لم يرد على الرسالتين، وكانت الرسالة الأولى بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٨٩م، ورغم ذلك لم أفقد الأمل في العودة، واستمر ظهور صوت العرب من لندن حتى العدد ١٥١ إصدار القاهرة والعدد ٤٤ إصدار لندن، ثم أخيراً قررت إيقاف إصدار الجريدة من لندن في ٢٤ يونيو ١٩٩٠م، بعد أن فقدت الأمل في عودتها إلى القاهرة أو السماح بتوزيعها في مصر، وقد أدركت عبث الإصدار من لندن، فأنا ممن يؤمنون بأن من لا يكتب في مصر لا يقرأ، وأن من لا يسمع في مصر لا يطرب! وقد كان الاستمرار في الإصدار من لندن يعني نزيف مادي لا أقدر عليه، فقدكانت مادة الجريدة تأتي من القاهرة وتطبع في لندن، وترسل الأعداد إلى القاهرة فلا يسمح بتوزيعها، وهكذا دواليك، بإصرار مني وبإصرار منهم في القاهرة، كذلك لم يكن في نيتي مطلقاً أن أتحول إلى صحفي مهاجر، أو أن أحول "صوت العرب" إلى جريدة مهاجرة إلى الأبد، وعدت إلى القاهرة.

ويؤكد عبد العظيم مناف أنه كان يستطيع أن يستمر في إصدار "صوت العرب" من لندن، لو فكر في الأمر من زاوية مهنية فقط، أو من ناحية تجارية: "فالجريدة في إصدارها الثاني من لندن، كانت توزع في معظم البلدان العربية، ماعدا مصر والسعودية والعراق والجزائر، كما أنها دخلت إلى الأسواق السورية بعد حوالي ثلاثة أشهر من صدورها في لندن، كما أنها دخلت الأسواق الليبية بعد العدد

السابع أي بعد حوالي شهرين من إصدارها في المهجر، رغم أن بعض الدوائر الحكومية في مصر روجت اتهاماً للجريدة بأنها موالية للنظام الليبي، إن الجريدة، سواء في إصدارها الأول بالقاهرة أو إصدارها الثاني من لندن، لم تكن تعتمد سوى على التمويل الذاتي، وقد كنت أنفق على الجريدة من أرباح دار الموقف العربي للنشر التي أملكها في القاهرة، وليس سراً أن أقول أنني تلقيت أثناء وجودي في لندن عدة عروض من عدد من الأنظمة العربية بتمويل الجريدة بالكامل، ولكني رفضت واعتبرت مجرد العرض إهانة لي ولمواقف الجريدة!".(٧١)

ويلاحظ أنه قد غلب على جريدة صوت العرب، طابع صحافة الرأي، فهي لم تكن تحفل بالخبر الصحفي، وكانت إذا نشرت أخباراً، فإنها تقرنها بالرأي، وتلونها حسب اتجاهها السياسي، وهو عيب تعاني منه أكثر الصحف العربية المهاجرة وغير المهاجرة.

كذلك يلاحظ أن نسبة كبيرة من مقالات وموضوعات جريدة صوت العرب في إصدارها الثاني في لندن، لم تكن موقعة، كما أن عدداً من كتّابها في القاهرة لم يعودوا يكتبون فيها بعد هجرتها، أو كانوا يكتبون ولكن يخفون توقيعهم على مقالاتهم، كذلك كان اهتمام الجريدة بالمضمون أنساها الاهتمام بالشكل، فقد كان الإخراج الصحفي بالجريدة تقليدياً، وفي بعض الحالات كان عشوائياً ولا يراعى التوظيف المناسب لفنون الإخراج الصحفي في إبراز المضمون الفكري للجريدة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، وضع صورة الرئيس جمال عبد الناصر على الصفحة الأولى من الجريدة وتحت الصورة كلمة مأثورة له، وفي بعض الأحيان كانت تضع بروازاً في العديد من الصفحات يحمل عبارة من عبارات عبد الناصر، فهذا اللون من الإخراج الصحفي، لم يعد يناسب الصحافة الحديثة، فهو نوع من الدعاية السياسية، فقارئ اليوم أصبح ينفر من الدعاية المباشرة، بل أنه غالباً ما يتخذ موقف الرفض لكل ما يشتم فيه رائحة الدعاية أو التوجيه، حتى ولو كان فيه مصلحته، فما بالك بقارئ جريدة كصوت العرب، تقدم نفسها إليه كجريدة فكرية تخاطب المثقفين، وهم الأكثر حساسية تجاه الدعاية المباشرة من القارئ العادي.

وقد عرفت القاهرة في نهاية الثمانينات ظاهرة الصحف الأوروبية الجنسية، المصرية الطباعة والتحرير والتوزيع، وذلك تهرباً من قانون المطبوعات الذي يمنع الأفراد من إصدار الصحف، فظهرت جريدة (البلاغ) التي حملت الجنسية القبرصية ورأس تحريرها وحيد غازي، ومجلة (أنباء الأسبوع) والتي صدرت برخصة قبرصية أيضاً، ورأس تحريرها مرسي نويش، بالإضافة إلى السماح لأمير اسكندر بطبع وتوزيع مجلة (المنار) في مصر، وهي تصدر برخصة فرنسية.

وفي إبريل ١٩٨٩م أصدر عماد الدين أديب مجلة (كل الناس)، وهي أسبوعية تصدر عن (الصحفيون المتحدون) وهي شركة بريطانية، والمجلة تحرر وتطبع وتوزع من القاهرة، ويشارك في تحريرها عدد من الكتّاب والصحفيين المصريين والسعوديين، وتهتم المجلة بشؤون الأسرة العربية بشكل عام، وإن كان يغلب عليها الاهتمامات النسائية، وهي لا تعالج الأمور السياسية إلا فيما ندر.

ويؤكد رئيس تحرير المجلة، عماد الدين أديب: "إن المجلة قد حصلت على تمويلها من قرض من بنك "لويدز بنك" بالعملة الصعبة، تدير منه حصتها من الورق، بينما تدبر المصروفات من امتياز عقد إعلاني سنوي مع شركة ميديا للإعلان، وأن المجلة سددت القرض خلال شهور، وأنها يمكن أن تتطور إلى شركة مساهمة يتملكها العاملون فيها، وأن المشروع هو صورة طبق الأصل من طريقة تأسيس وإنشاء جريدة (الإندبندنت) البريطانية، ويعمل بكل الناس التي تُطبع بمطابع الأهرام الجديدة بقليوب أكثر من ١٢٠ صحفياً وكاتباً وإدارياً وفنياً في مصر والبلاد العربية، وأن الحد الأدنى لأجور العاملين فيها يساوي ثلاثة أضعاف مثيله وأن مظلة التأمينات تشمل كل العاملين". [٧٢]

وفي صيف ١٩٩١م أصدر عماد الدين أديب أيضاً جريدة يومية اقتصادية باسم (العالم اليوم)، وكتب تحت اسم الجريدة العبارة التالية: (جريدة عربية تصدر بترتيب خاص مع الفاينانشيال تايمز وداو جونز، رويتر الاقتصادية، والإندبندنت)، فالجريدة (اقتصادية يومية مستقلة)، وهو شعار آخر تضعه الجريدة في صدر صفحتها الأولى، وهي تصدر في ١٦ صفحة من الحجم الإستاندرد، ومقرها الرئيسي لندن وتصدر عن شركة "الصحفيون المتحدون" وهي نفس الشركة التي

تصدر عنها مجلة (كل الناس) وقد حوت ترويسة الجريدة أسماء عدد كبير من الصحفيين المصريين، منهم على سبيل المثال عماد الدين أديب كرئيس لمجلس الإدارة ورئيس للتحرير والكاتب الراحل صلاح حافظ رئيس تحرير مجلة روز اليوسف السابق في وظيفة كبير المحررين، والكاتبان محسن محمد (رئيس مجلس إدارة دار التحرير ورئيس تحرير جريدة الجمهورية اليومية السابق) وصلاح هلال (نائب رئيس تحرير الأهرام) مستشاران للتحرير، ومحمود المراغي (مدير تحرير مجلة روز اليوسف السابق ورئيس تحرير جريدة الأهالي السابق ووكيل نقابة الصحفيين السابق) مديراً للتحرير، بالإضافة إلى قائمة أخرى من الأسماء الصحفية المصرية اللامعة كمديري تحرير تنفيذيين وكرؤساء لمكاتب الجريدة ورؤساء للأقسام بالجريدة، وكما يبدو من الترويسة فإن للجريدة مكاتب خارجية في كل من لندن والبحرين وواشنطن وباريس وجدة وبيروت والقدس وجنيف وموسكو.

ومن الواضح أن الجريدة تحاول أن تقدم نسخة عربية من جريدة الفاينانشيال تايمز البريطانية، وإن غلب على شخصيتها الإخراجية التأثر بجريدة (الحياة) اللبنانية التي تصدر في لندن، وليس لجريدة (العالم اليوم) خط سياسي واضح فهي لم تدخل في خلاف مع أي نظام عربي، وهي بشكل عام جريدة معتدلة لا موقف سياسي لها، ويغلب عليها الطابع الإخباري، وفي الوقت نفسه تحتفي الجريدة بشكل مبالغ فيه بفن العمود الصحفي، فلا تخلو صفحة من صفحات الجريدة من عمود صحفي ثابت يحرره أحد كتّابها، ومن الكتّاب الذين يحررون أعمدة ثابتة يومية بالجريدة أنيس منصور ويحرر عموداً باسم (معنى الكلام) والشاعر فاروق جويدة (هذا الزمان)، ومجدي مهنا (دائرة الضوء) ومحمود المراغي (انتباه) ومحسن محمد (مرحباً) وعصام رفعت (الموقف الاقتصادي) وماجد عطية (اتجاهات) وعلي عمر (باختصار) وكامل زهيري (تقريباً) وحسن المستكاوي (بروح رياضية). ورغم غلبة الاهتمامات الاقتصادية والمالية على الجريدة، فإنها لا تخلو من الاهتمامات السياسية والفنية والرياضية وبعض الاهتمامات الثقافية، أما إخراج الجريدة، فيغلب عليه الأسلوب الوظيفي بالإضافة إلى الطابع المحافظ.

والجريدة تطبع بمطابع دار أخبار اليوم بالقاهرة، ولكنها تعامل كجريدة أجنبية،

وتخضع مادتها لرقابة المطبوعات كشأن بقية المطبوعات الأجنبية التي تدخل مصر، ويلاحظ أن الجريدة ظلت حوالي شهرين بعد صدورها لا توزع في الأسواق المصرية رغم طباعتها في مصر، أما الإعلانات التجارية وغيرها، فهي قليلة جداً بالجريدة، وتتراوح نسبتها منذ صدورها وحتى بداية عام ١٩٩٢م، ما بين ٠,٥٪ و ٢٪ من مساحتها، وهي بالطبع نسبة غير اقتصادية لا تكفي لتوفير نفقات إصدار الجريدة، وهو الأمر الذي سبق ولاحظناه بالنسبة لمجلة (كل الناس) أيضاً، فرغم مرور حوالي ثلاث سنوات على إصدار المجلة، فإن نسبة الإعلانات بها لا تزيد عن ١٧٪ من مساحة الجريدة، فإذا ما عرفنا أن النسبة المعتمدة في هذا المجال يجب ألا تقل عن ٢٥٪ ولا تزيد عن ٤٠٪، يتضح لنا أن الجريدة (العالم اليوم) وشقيقتها مجلة (كل الناس) لا تعتمدان على التمويل الذاتي (وهو التمويل الذي يعتمد على الإعلان والتوزيع)، وهو ما يعني وجود مصادر دعم أخرى غير معلنة! وهو الأمر الذي يشكك في قول عماد الدين أديب لمجلة (الصحفيون)[٧٢]، بأن مجلة كل الناس قد حصلت على تمويلها من قرض من بنك لويدز، وأن المجلة سددت القرض خلال شهور فمن أين سدد القرض خلال شهور؟، إذا كانت نسبة الإعلانات بالمجلة لا تغطي تكلفتها .!

وعماد الدين أديب ناشر ورئيس تحرير مجلة كل الناس وجريدة العالم اليوم، هو الإبن الأكبر للأديب عبد الحي أديب أشهر كتّاب السيناريو في السينما المصرية، وقد درس عماد الدين أديب الصحافة في كلية الإعلام بجامعة القاهرة، وعمل بجريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن، ثم تولي رئاسة تحرير مجلة (سيدتي) التي تصدر في لندن عن الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ثم تركها وتفرغ لكتابة عمود يومي في جريدة الشرق الأوسط، ثم ترك العمل نهائياً في مطبوعات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، حيث أنشأ شركة (الصحفيون المتحدون) وأصدر عنها مجلة كل الناس وجريدة العالم اليوم، ولعله الصحفي المصري الوحيد الذي نجح في إنشاء مؤسسة صحفية خارج مصر، بعد أن كان مثل هذا العمل يكاد يكون قاصراً على الصحفيين اللبنانيين ..!

رابعاً: هجرة الصحفيين المصريين
إلى دول الخليج

لقد شهدت السنوات (١٩٧٥-١٩٩٢م) استمراراً للهجرات الصحفية المصرية ذات الطابع السياسي، ولكنها شهدت بجانب ذلك نوعاً جديداً من الهجرة الصحفية لا يظهر فيه الطابع السياسي بوضوح كاف، فقد تدفقت أعداداً كبيرة من الصحفيين المصريين إلى المجتمعات النفطية في الخليج العربي، ومصدر التساؤل في هذه الهجرة الأخيرة، أن هجرات الصحفيين المصريين كانت تتجه دائماً إلى المجتمعات التي تتوفر بها مساحات من الحرية الصحفية أكثر مما هومتوفر في مصر، في حين أن المجتمعات الخليجية لم تتوفر بها نفس مساحة الحرية الصحفية التي وجدت بمصر في تلك الفترة ..

وينطلق البحث في هذه الظاهرة من فرضية تستلهم الخبرة التاريخية للصحافة المصرية، وهي فرضية ترى أن الصحفي المصري يلجأ إلى الهجرة عندما تضيق به سبل التعبير عن رأيه المخالف للسلطة القائمة زمن الهجرة.

وهنا تبدو الهجرة إلى الخليج غير منسجمة مع الخبرة التاريخية لظاهرة الهجرة في الصحافة المصرية، ومع المساحة المتواضعة للحرية الصحفية في المجتمعات الخليجية.

وعلى هذا الأساس يتخذ هذا البحث طابعاً استطلاعياً مسحياً، ويأتي كمحاولة للإجابة على عدد من الأسئلة التي تستهدف الكشف عن جوانب ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج، ويمكن إيجازها في الأسئلة التالية:

١- ما الأسباب التي دفعت الصحفيين المصريين إلى الهجرة إلى دول الخليج. وهل هي أسباب سياسية أو أسباب مهنية أو أسباب اقتصادية؟
٢- ما خصائص الصحفيين المهاجرين إلى دول الخليج؟
٣- هل هجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج هجرة دائمة أم هجرة مؤقتة؟
٤- هل استطاع الصحفيون المصريون المهاجرون إلى دول الخليج التكيف مع

البيئة الصحفية في هذه الدول؟

واستخدم (الاستبيان) كأداة للبحث، وقد تم استخدام الاستبيان لتوفير أكبر قدر من الأمان والحرية للمبحوثين من ناحية ولارتفاع مستواهم الثقافي من ناحية ثانية.

وقد اعتمد البحث على عينة عشوائية ضمت ٨٦ صحفياً من المهاجرين إلى دول الخليج العربي، وقد روعي في اختيار العينة ضرورة توفر شرطين:

الأول: أن يكون الصحفي المهاجر عضواً بنقابة الصحفيين المصرية.

الثاني: أن يكون قد سبق له العمل في الصحافة المصرية بصرف النظر عما إذا كان ما يزال ينتمي إلى إحدى المؤسسات الصحفية المصرية (معار) أو لا يربطه شئ بهذه المؤسسات نتيجة الاستقالة أو الفصل.

وقد أخذت العينة من أربع دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.

عرض النتائج:

أولاً: الخصائص الاجتماعية للصحفيين المصريين المهاجرين إلى دول الخليج.

كشفت نتائج البحث أن أكبر نسبة من الصحفيين المصريين المهاجرين إلى دول الخليج تقع أعمارهم بين ٣٠-٣٥ سنة، حيث تصل نسبتهم إلى ٢٨٪ من أفراد العينة، يليهم مباشرة الذين تقع أعمارهم بين ٤٠-٤٥ سنة حيث تصل نسبتهم إلى ٢١٪ ثم الذين تقع أعمارهم بين ٢٥-٣٥ سنة فتصل نسبتهم إلى ١٨٪ ثم الذين تقع أعمارهم بين ٣٥-٤٠ سنة إذ تصل نسبتهم إلى ١٥٪ ثم الذين تقع أعمارهم بين ٥٠-٥٥ سنة حيث تصل نسبتهم إلى ١٢٪ أما الذين تزيد أعمارهم عن ٥٥ سنة فتصل نسبتهم إلى ٤٪، أما أقل نسبة فهي توجد بين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة حيث تصل نسبتهم ٢٪ فقط.

ويتضح من ذلك أن أكبر نسبة من الصحفيين المهاجرين توجد بين سن ٢٥-٥٥ سنة حيث تصل نسبتهم ٩٤٪ في حين تصل نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة

ومن تزيد أعمارهم عن ٥٥ سنة إلى ٦٪ فقط من عدد الصحفيين المصريين المهاجرين.

وتبين من البحث أن جميع أفراد العينة من المسلمين (١٠٠٪) وأن جميعهم أيضاً من الذكور (١٠٠٪) وكشفت نتائج الدراسة أن ٨٤٪ من أفراد العينة من المتزوجين وأن ١٦٪ لم يسبق لهم الزواج.

واتضح أن ٩٠٪ من أفراد العينة حاصلون على مؤهلات جامعية في حين أن ٣٪ فقط حاصلون على مؤهلات متوسطة، وهناك ٧٪ حاصلون على درجة الماجستير في حين لا يوجد من بين أفراد العينة من حصل على درجة الدكتوراه وبذلك يتبين أن الكتلة الكبرى من أفراد العينة من الحاصلين على شهادات جامعية وهو ما يعني ارتفاع درجة الثقافة بين غالبية الصحفيين المصريين المهاجرين، ويمكن تفسير هذه الحقيقة بما حرص عليه الباحث في اختيار أفراد العينة من بين أعضاء نقابة الصحفيين ومن المعارين من المؤسسات الصحفية في مصر، والمعروف أن قانون نقابة الصحفيين الصادر في عام ١٩٧٠م اشترط لعضوية النقابة الحصول على مؤهل جامعي، وفي الوقت نفسه ألزم هذا القانون المؤسسات الصحفية بعدم تشغيل غير النقابيين وهو ما يعني بشكل غير مباشر قصر التعيين في المؤسسات الصحفية على الحاصلين على شهادات جامعية.

وكشفت نتائج الدراسة أن ٢٨٪ من أفراد العينة كانت دخولهم في مصر تتساوى مع ما يصرفونه، في حين ذكر ١٦٪ أن دخولهم في مصر كانت أكثر مما يصرفونه، وذكر ٥٦٪ من أفراد العينة أن دخولهم في مصر كانت أقل مما يصرفونه، أما بالنسبة لدخولهم في المهجر فقد كشفت النتائج أن ٤٪ فقط تتساوى دخولهم مع ما يصرفونه في حين ذكر ٨٤٪ أن دخولهم أكثر مما يصرفونه، وهناك ١٢٪ ذكروا أن ما يصرفونه أكثر من دخولهم.

ثانياً: عدد سنوات الهجرة

اتضح من البحث أن ٥٪ من أفراد العينة قضوا في المهجر عاماً واحداً، وأن ١٤٪ قضوا عامين فقط، وأن ٢١٪ قضوا ثلاث سنوات وأن ٥٪ قضوا ٤ سنوات

وأن ٣١٪ قضوا خمس سنوات وأن ٧٪ قضوا ست سنوات وأن ٢٪ قضوا سبع سنوات وأن ٢٪ قضوا ثماني سنوات وأن ٧٪ قضوا عشر سنوات وأن ٢٪ قضوا ١٢ عاماً وأن ٢٪ قضوا خمسة عشر عاماً. وقد ذكر جميع أفراد العينة (١٠٠٪) أن هجرتهم مؤقتة وليست دائمة.

أما بالنسبة لعدد السنوات التي يرى أفراد العينة أنها كافية لتحقيق أهدافهم من الهجرة، فقد ذكر ١٤٪ أنهم يحتاجون إلى ثلاث سنوات فقط وقال ٢٢٪ أن أربع سنوات كافية لتحقيق أهدافهم من الهجرة، وقال ٢٦٪ أن خمس سنوات كافية، وقال ٥٪ أنهم يحتاجون إلى ست سنوات وقال ٢٪ أنهم يحتاجون إلى سبع سنوات وقال ٥٪ أن ثماني سنوات كافية في حين ذكر ٢١٪ أن تسع سنوات كافية لتحقيق أهدافهم من الهجرة.

ثالثاً: مدى التكيف مع البيئة الصحفية في المهجر

تبين من البحث أن ٤٤٪ من أفراد العينة تمكنوا من التكيف مع البيئة الصحفية في المهجر في حين ذكر ٥٦٪ أنهم لم يستطيعوا التكيف.

وبالنسبة للذين لم يستطيعوا التكيف مع البيئة الصحفية في المهجر (٥٦٪) فقد ذكر ٢٤٪ منهم أن سبب عدم التكيف يرجع إلى إحساسهم بالاغتراب وعدم الانتماء، وذكر ١٧٪ أن سبب عدم التكيف هو عدم وجود المناخ الاجتماعي المناسب، وذكر ١٣٪ أن السبب هو عدم وجود المناخ الفكري المناسب وقال ١٣٪ أن عدم التكيف يرجع إلى إحساسهم بعدم التقدم المهني، وقال ١٢٪ أن السبب هو قلة وسائل الترفيه، وقال ٩٪ أن سبب عدم التكيف هو عدم تمكنهم من التعبير عن آرائهم بحرية في البيئة الصحفية في المهجر، وقال ٩٪ أن السبب هو عدم وجود أسرهم معهم وقلقهم الدائم عليها، وقال ٢٪ فقط أن سبب عدم التكيف هو عدم وجود التعليم المناسب للأبناء بدول المهجر.

رابعاً: الأسباب السياسية للهجرة

لقد ذكر ٢٥٪ من أفراد العينة أن وراء هجرتهم إلى دول الخليج أسباب سياسية في حين أجاب ٧٥٪ منهم بأنه لا توجد أسباب سياسية وراء هجرتهم إلى

الخليج.

أما نسبة الـ ٢٥٪ الذين ذكروا أن وراء سفرهم أسباب سياسية فقد قال ١٧٪ منهم أنهم هاجروا بسبب اختلافهم مع النظام السياسي الذي كان قائماً في مصر وقت سفرهم.

وقال ١٧٪ أن السبب في هجرتهم اختلافهم مع الخط السياسي للصحيفة التي كانو ا يعملون بها في مصر، وذكر ١٢٪ أنهم هاجروا بسبب منعهم من حقهم في التعبير عن أفكارهم بحرية في الصحيفة التي يعملون بها في مصر، وقال ٦٪ أنهم هاجروا بسبب منعهم التعبير عن أفكارهم في الصحف الأخرى بمصر إضافة إلى الصحيفة التي يعملون بها، وقال ١٢٪ أن سبب هجرتهم هي رغبتهم في الكتابة بحرية أكثر خارج مصر، وذكر ٣٦٪ أن سبب هجرتهم هو عدم منحهم فرص الترقية التي يستحقونها في صحفهم في مصر بسبب الخلاف السياسي.

خامساً: الأسباب المهنية للهجرة

ذكر ٨١٪ من أفراد العينة أن وراء سفرهم إلى الخارج أسباب مهنية، في حين ذكر ١٩٪ فقط من أفراد العينة أنه لا توجد أسباب مهنية وراء هجرتهم إلى دول الخليج. وبالنسبة للذين ذكروا أن وراء هجرتهم أسباب مهنية (٨١٪) ذكر ٣٣٪ منهم أنهم هاجروا بسبب كثرة العمل في مصر بدون عائد مادي مناسب، وقال ٢٣٪ أن السبب هو كثرة العمل بدون عائد أدبي مناسب، وقال ٢٢٪ أن هجرتهم ترجع إلى كون المناصب في الصحافة المصرية يحتكرها أهل الثقة ويستبعد منها أهل الكفاءة، وقال ١٢٪ أنهم هاجروا لكثرة الصراعات داخل المؤسسات الصحفية في مصر، وذكر ٩٪ أن هجرتهم ترجع لكون أبواب الصحف المصرية أصبحت مغلقة أمام الأجيال الجديدة من الصحفيين، وذكر ١٪ أن سبب هجرتهم هي قلة ما ينشر لهم بسبب كثرة عدد الصحفيين في مصر وقلة عدد الصفحات في الصحف المصرية.

سادساً: الأسباب الاقتصادية للهجرة

اتضح من البحث أن ٩١٪ من أفراد العينة هاجروا إلى الخليج لأسباب اقتصادية في حين ذكر ٩٪ فقط أنهم لم يهاجروا لأسباب اقتصادية.

وبالنسبة للذين قالوا بأنهم هاجروا لأسباب اقتصادية (٩١٪) ذكر ٣٣٪ منهم أنهم هاجروا لتوفير ما يكفي للحصول على سكن مناسب بعد العودة إلى مصر، وذكر ٣١٪ أنهم هاجروا لتوفير ما يكفي لتأمين دخل إضافي بجانب رواتبهم في مصر، وقال ٢١٪ أنهم سافروا لتوفير ما يكفي لتعليم الأبناء، وقال ٨٪ أنهم هاجروا لتوفير ما يكفي لإتمام زواجهم في حين ذكر ٣٪ أنهم سافروا لتوفير ما يكفي لإتمام زواج الأبناء وقال ٢٪ فقط أنهم هاجروا إلى الخليج لرغبتهم في تكوين ثروة كبيرة.

مناقشة النتائج:

أولاً: يلاحظ أن أكبر نسبة من الصحفيين المصريين المهاجرين إلى دول الخليج تقع أعمارهم بين ٣٠–٥٠ سنة (٧٦٪) وهذه النتيجة تتوافق مع وجود (٨٤٪) من الصحفيين من المتزوجين، وهو الأمر الذي يدل على أن غالبية الصحفيين قد هاجروا بعد أن استقروا وظيفياً ومهنياً وأسرياً.

كذلك فإن هذه النتائج تشير إلى أن الهجرة تتركز بين فئات العمر الأكثر انتاجاً، وإذا تصورنا أن الصحفي المصري يبدأ في ممارسة عمله الصحفي في المتوسط في سن ا لثانية والعشرين، وهو سن التخرج من الجامعة، فإنه يكون قد قضى حوالي ثماني سنوات حتى يصل إلى بدء سن الهجرة (٣٠ سنة) وهو في هذه السن يكون قد استكمل أدواته المهنية واكتسب قدراً كبيراً من الخبرة العملية بالعمل الصحفي، وهو ما يعني أن هذه الهجرة تشكل بالفعل نزيفاً للجيل الوسط في الصحافة المصرية وهو الجيل الذي يقوم عليه مستقبل العمل الصحفي في مصر.

ثانياً: يلاحظ أن جميع أفراد العينة من المسلمين (١٠٠٪) كذلك فهم جميعاً من الذكور (١٠٠٪) والنتيجة الأولى ترتبط بالطبيعة الخاصة للمجتمعات الخليجية، وهي جميعاً مجتمعات إسلامية لا ترحب بغير المسلمين في مجالات الإعلام بصفة عامة وفي الصحافة بصفة خاصة، أما النتيجة الثانية فهي ترتبط بالواقع الاجتماعي في دول الخليج، حيث أن بعض هذه المجتمعات تمنع الاختلاط بين الجنسين في العمل، وما يستتبع ذلك من التحفظ على تشغيل النساء في المجالات التي تتطلب الاختلاط، ومن بينها مجال العمل الصحفي.

ثالثاً: يتضح من الدراسة أن الطابع العام لهجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج، طابع اقتصادي، يؤكد ذلك أن ٩١٪ من أفراد العينة قد ذكروا أنهم هاجروا إلى الخليج لأسباب اقتصادية، ويؤكده أيضاً أن ١٦٪ فقط من أفراد العينة ذكروا أن دخولهم في مصر كانت أكثر مما يصرفونه، وهذه الحقيقة تشير إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي للصحفيين المصريين قد تغير عما كان عليه في السنوات التي سبقت ظاهرة الهجرة إلى الخليج، فبعد أن كان الصحفيون يعتبرون من أصحاب الدخول العالية في المجتمع المصري، أصبحوا من أصحاب الدخول المحدودة، وخاصة بعد تحول الصحف إلى مؤسسات شبه حكومية تخضع لجدول مرتبات لا يختلف كثيراً عن جدول مرتبات بقية الموظفين في الدولة، بل أن مرتباتهم صارت تقل اليوم عن مرتبات بعض الفئات الخاصة في المجتمع كالقضاة والعسكريين.

رابعاً: رغم أن الطابع العام لهجرة الصحفيين المصريين إلى الخليج طابع اقتصادي إلا أن الهجرة لم تخلو من العامل السياسي، فقد ذكر ٢٥٪ من أفراد العينة أن وراء هجرتهم إلى الخليج أسباب سياسية، وصحيح أن أفراد هذه النسبة لم يهاجروا جميعاً لأسباب سياسية بحتة، فمنهم من تضافرت على دفعه إلى الهجرة أسباب مهنية واقتصادية بجانب السبب السياسي، ولكن تظل هذه النسبة كبيرة نسبياً إذا ما أخذ في الاعتبار أن درجة الحريات الصحفية المتاحة في دول الخليج تقل كثيراً عن مثيلتها في مصر.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن بعض الصحفيين المصريين المعارضين

لاتفاقيات كامب ديفيد والسلام بين مصر وإسرائيل وجدوا مجالاً للتعبير عن وجهات نظرهم في العديد من صحف الخليج، خاصة وأن غالبية الصحف الخليجية قد اتخذت موقفاً معارضاً لهذه الاتفاقيات كرد فعل لمعارضة الحكومات الخليجية للسلام المصري الإسرائيلي، والمعروف أن الدول الخليجية -وباستثناء عمان- قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد تلبية لقرارات مؤتمر القمة العربي ببغداد عام ١٩٧٨م.

خامساً: تؤكد نتائج البحث أن ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين إلى الخليج ظاهرة مؤقتة حيث أكد جميع أفراد العينة (١٠٠٪) أن هجرتهم مؤقتة، خاصة وأن ٥٦٪ منهم قد فشلوا في التكيف مع البيئة الصحفية في دول المهجر، وأن ٦٢٪ ذكروا بأن أقصى مدة يأملون في قضائها بالمهجر تتراوح ما بين ثلاث سنوات وست سنوات، ونرى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية والمهنية للصحافة المصرية كفيل بالقضاء على ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين إلى الخليج، خاصة وأن العامل السياسي وراء الهجرة قد ضعف تأثيره عقب التغيرات السياسية التي تمت في مصر بعد مصرع الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م وتولي الرئيس حسني مبارك الحكم، وما استتبع ذلك من انفراج ديموقراطي أتاح الفرصة للرأي المعارض بالتعبير عن نفسه بشكل محدود في المؤسسات الصحفية شبه الحكومية، وبشكل أوسع في الصحف الحزبية المعارضة.

خامساً: الطابع العام لهجرة الصحافة المصرية

يلاحظ أن الهجرة الصحفية المصرية المعاصرة سواء في عصر الرئيس جمال عبد الناصر أو في عصر الرئيس أنور السادات، أو في الفترة الأولى من عصر الرئيس حسني مبارك يغلب عليها طابع الهجرة السياسية، إذ يتضح من العرض السابق أن وراء هجرة الصحفيين المصريين عاملين اثنين:

العامل الأول: وقوع خلاف بين الصحفي المهاجر وبين السلطة السياسية القائمة في مصر وقت الهجرة.

العامل الثاني: قيام السلطة الحاكمة بوضع القيود على حق الصحفي في التعبير عن أفكاره المخالفة لسياسات هذه السلطة.

ويلاحظ أيضاً أن الصحفيين المصريين كانوا يهاجرون دائماً إلى المجتمعات التي تتمتع فيها الصحافة بقدر من الحرية يسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم المعارضة لسياسات السلطة الحاكمة في مصر، ولم يكن غريباً أن تتجه هذه الهجرات إلى أوروبا الغربية وبالذات إلى لندن وباريس حيث يقوم في انجلترا وفرنسا نظام ليبرالي يقوم على مبدأ حرية الصحافة.

ويمكن أن تنسحب نفس الملاحظة السابقة -وبشئ من التحفظ- على الهجرة الصحفية المصرية إلى بيروت، حيث كان يقوم في لبنان نظام ليبرالي يمنح الصحافة قدراً كبيراً من الحرية، أما الهجرة الصحفية المصرية إلى ليبيا والعراق فيمكن فهم دوافعها رغم عدم وجود نظام ليبرالي في كل من البلدين بالخلاف السياسي الذي كان قائماً بين النظامين الحاكمين في العراق وليبيا وبين نظام الرئيس أنور السادات في مصر، وهذا الخلاف دفعهما إلى تشجيع القوى المعارضة لحكم الرئيس أنور السادات، فأتاحا للصحفيين المصريين المعارضين لحكم الرئيس أنور السادات فرصة للتعبير عن أفكارهم ما دامت لا تتعارض مع سياسات النظام الحاكم في العراق أو في ليبيا، بدليل أنه مع ظهور أول بادرة للتقارب بين نظام الحكم في العراق وبين الرئيس أنور السادات في الفترة الأخيرة من حكمه، انتهت

ظاهرة الهجرة الصحفية المصرية إلى العراق..!

ومن المهم الإشارة إلى وجود فرق جوهري بين طابع الهجرة الصحفية المصرية، والهجرة الصحفية اللبنانية، وهو فرق يعود إلى الاختلاف بين طبيعة الشخصية المصرية والشخصية اللبنانية، فالمصري أقرب إلى شخصية الموظف، في حين أن اللبناني أقرب إلى شخصية رجل الأعمال، ولعل هذا الاختلاف مستمد من الطبيعة النهرية للمجتمع المصري والطبيعة البحرية والجبلية للمجتمع اللبناني، ولعل ذلك يفسر لماذا كان أغلب الصحفيون المصريون المهاجرون يعملون كمحررين في الصحف التي تصدر في البلد الذي يهاجرون إليه، في حين لا يهدأ بال الصحفي اللبناني المهاجر إلا إذا أنشأ "مؤسسة صحفية وأصدر صحيفة"! لذلك لم يصدر الصحفيون المصريون المهاجرون سوى مجلة أسبوعية واحدة وهي مجلة ٢٣ يوليو وتوقفت بعد ٤٥ عدداً وجريدة يومية واحدة وهي "صوت العرب" لم يصدر منها سوى ٤٤ عدداً، أما الصحف الأربع الأخرى وهي الدعوة، واليسار العربي والمنار والفكر، فقد كانت جميعها دوريات شهرية غير منتظمة وسرعان ما توقفت جميعها بعد فترة قصيرة من إصدارها ..!

أما الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، فهو الصحفي المصري عماد الدين أديب الذي أنشأ مؤسسة (الصحفيون المتحدون) وأصدر عنها مجلة كل الناس وجريدة العالم اليوم، ويبدو أن عماد الدين أديب من كثرة عمله مع الصحفيين اللبنانيين قد اكتسب الكثير من صفاتهم ..!!

هوامش الفصل الثالث

(١) مصطفى أمين: في لقاء خاص مع المؤلف، القاهرة ٢١ سبتمبر ١٩٨٣م.
(٢) علي أمين: من علي أمين إلى مصطفى أمين (المكتب المصري الحديث) القاهرة ص٦١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الشرقية مايو ١٩٨٤م.
(٥) بيروت المساء، بيروت أول سبتمبر ١٩٦٨م.
(٦) علي أمين: من علي أمين إلى مصطفى أمين، ص٦٥-٦٦.
(٧) مصطفى أمين في لقاء مع المؤلف، القاهرة ٢١ سبتمبر ١٩٨٣م.
(٨) المصدر السابق.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) المصدر السابق.
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) ولعل السبب في ذلك أن حسن فؤاد هو الذي قام بتصميم المجلة ورسم شخصيتها، والمعروف أن حسن فؤاد هو الذي صمم وأخرج مجلة صباح الخير عند إصدارها عام ١٩٥٦م، وعمل أيضاً مستشاراً فنياً لمجلة روز اليوسف ثم رئيساً لتحرير صباح الخير بعد عزل السعدني.
(١٤) ٢٣ يوليو، لندن ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩م.
(١٥) ٢٣ يوليو، لندن ٢٩ أكتوبر ١٩٧٩م.
(١٦) ٢٣ يوليو، لندن ١٠ ديسمبر ١٩٧٩م.
(١٧) ٢٣ يوليو، لندن ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩م.
(١٨) ٢٣ يوليو، لندن ١٧ ديسمبر ١٩٧٩م.
(١٩) ٢٣ يوليو، لندن ١٢ نوفمبر ١٩٧٩م.
(٢٠) ٢٣ يوليو، لندن ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩م.
(٢١) حديث لمحمود السعدني مع المؤلف، الدوحة، قطر، ديسمبر ١٩٨٤م.
(٢٢) المصدر السابق.
(٢٣) المصدر السابق.
(٢٤) ٢٣ يوليو، لندن ١٢ نوفمبر ١٩٧٩م.
(٢٥) المصدر السابق.
(٢٦) ٢٣ يوليو، لندن ١٢ نوفمبر ١٩٧٩م.
(٢٧) محمود السعدني في حديث مع المؤلف، ويذكر الأستاذ السعدني أنه لن يذكر اسم الشيخ الخليجي احتراماً لرغبة الشيخ نفسه في عدم ذكر اسمه، وإن أضاف أن الشيخ

الخليجي كان ناصري النزعة والميول، ويعارض مبادرة الرئيس أنور السادات لزيارة القدس، واتفاقية كامب ديفيد.

(٢٨) ٢٣ يوليو، لندن ٢٩ أكتوبر١٩٧٩م.

(٢٩) أصدر مجلة الدعوة عام ١٩٥١م (كمجلة أسبوعية) صالح عشماوي ورأس تحريرها في نفس الوقت، وتوقفت عام ١٩٥٤م، ثم عادت في إصدارها الثاني عام ١٩٧٦م كمجلة شهرية حتى توقفت في سبتمبر ١٩٨١م، لتصدر عن المركز الثقافي الإسلامي بالنمسا وتتحول إلى مجلة مهاجرة.

أما بالنسبة للنشاط الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين منذ نشأته بمدينة الإسماعيلية بمصر، فلم يكن للجماعة صحافة مستقلة ولكنها كانت تستخدم الصحافة الإسلامية الموجودة في الساحة مثل مجلة (الفتح) ومجلة (الشبان المسلمين) ثم صدرت أولى صحف الجماعة بعد انتقال مركزها العام للقاهرة، حيث صدرت جريدة (الإخوان المسلمون) الأسبوعية عام ١٩٣٣م وظلت تصدر باسم الجماعة لمدة خمس سنوات، ثم مجلة (النذير) عام ١٩٣٨م لمدة عامين، وكذلك أسند للجماعة إصدار مجلة (المنار) عام ١٩٣٩م بعد وفاة مؤسسها السيد/ محمد رشيد رضا، واستأجرت الجماعة بعض المجلات مثل (التعارف) و (النضال) و(الشعاع) عندما كانت تصادر صحفها أو تعطل.

ثم أصدر الإخوان مجلتهم الأسبوعية (الإخوان المسلمون) في عام ١٩٤٢م وجريدتهم اليومية (الإخوان المسلمون) عام ١٩٤٦م حيث ظلتا تصدران إلى أن صدر قرار حل الجماعة عام ١٩٤٨م.

وأصدر الشيخ حسن البنا مجلته الشهرية (الشهاب) عام ١٩٤٧م وهناك بعض الأفراد الذين أصدروا صحفاً حملت فكر الجماعة مثل مجلة (الكشكول الجديد) عام ١٩٤٧م وجريدته (منبر الشرق) عام ١٩٥٠م ومجلة (المباحث) عام ١٩٤٧م ومجلة (الدعوة) عام ١٩٥١م.

(انظر محمد فتحي شقير: وسائل الإعلام المطبوعة في دعوة الإخوان المسلمين، رسالة ماجستير غير منشورة).

(٣٠) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.

(يلاحظ أن المجلة لم تذكر اسم المدينة التي تصدر منها في النمسا، ولا اسم المطبعة التي تطبع فيها نسخها).

(٣١) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.

(٣٢) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م.

(٣٣) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م. (مقال بعنوان: أين الخير في حرب لبنان وحرب أكتوبر).

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) الدعوة، النمسا أغسطس ١٩٨٣م. (مقال بعنوان "في ذكرى ٢٣ يوليو").

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.

(٣٨) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.

(٣٩) الدعوة، النمسا يوليو وأغسطس ١٩٨٣م.
(٤٠) الدعوة، النمسا مارس ١٩٨٣م. (مقال بعنوان: الأيدي الملطخة بالدماء .. وشعارات المعارضة الرسمية).
(٤١) المصدر السابق.
(٤٢) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٤٣) المصدر السابق.
(٤٤) المصدر السابق.
(٤٥) المصدر السابق.
(٤٦) المصدر السابق.
(٤٧) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٤٨) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٤٩) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٥٠) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م، مقال بعنوان (مشروع ريجان، دعوة للتوقيع على بيع فلسطين).
(٥١) المصدر السابق.
(٥٢) الدعوة، النمسا ديسمبر ١٩٨٣م. (مقال بعنوان: كفى خداعاً وانخداعاً).
(٥٣) المصدر السابق.
(٥٤) المصدر السابق.
(٥٥) الدعوة، النمسا مارس ١٩٨٣م، مقال بعنوان (العفة).
(٥٦) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢، ١٩٨٠م) دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥م، ص١٠٠٧ .
(٥٧) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م. (مقال بعنوان حريتي الكاملة).
(٥٨) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م.
(٥٩) المصدر السابق.
(٦٠) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٦١) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٦٢) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٦٣) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٦٤) الدعوة، النمسا مارس ١٩٨٤م.
(٦٥) الدعوة، النمسا ١٩٨٢م.
(٦٦) الدعوة، النمسا ١٩٨٤م.
(٦٧) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٦٨) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م.
(٦٩) عبد العظيم مناف: في حديث مع المؤلف، القاهرة، ٤ ديسمبر ١٩٩١م.
(٧٠) نفس المصدر.

(٧١) نفس المصدر.
وعبد العظيم مناف: ناشر ورئيس تحرير جريدة صوت العرب من مواليد ٥ فبراير ١٩٤١م بقرية منشأة الحاج مركز أهناسيا بمحافظة بني سويف، وقد درس في الأزهر حتى المرحلة الثانوية، ثم عمل بجريدة الشعب ثم مجلة بناء الوطن ثم انتقل للعمل بمجلة الإذاعة في مجال الإنتاج الإعلاني، وسافر إلى سلطنة عمان حيث عمل مستشاراً للشؤون العربية لمدة أربع سنوات، وعاد إلى مصر في عام ١٩٧٦م، حيث أنشأ دار الموقف العربي للنشر، وأصدر عنها مجلة الموقف العربي في بداية عام ١٩٧٧م.
(٧٢) مجلة الصحفيون: نقابة الصحفيين، القاهرة، العدد الأول، فبراير ١٩٩٠م، ص١٨.

الفصل الرابع

الصحافة السعودية المهاجرة

أولاً: جريدة الشرق الأوسط

الشرق الأوسط، جريدة يومية صدرت في لندن في ٤ يوليو ١٩٧٨م عن (الشركة السعوديةللأبحاث والتسويق)، وقد رأس تحريرها جهاد الخازن وهو صحفي فلسطيني، ثم خلفه في رئاسة التحرير محمد معروف الشيباني، وهو صحفي سعودي ثم تولى رئاسة التحرير بعده عرفان نظام الدين وهو صحفي سوري ويرأس تحريرها الآن عثمان العمير وهو سعودي.

وقد أطلقت الجريدة على نفسها اسم (جريدة العرب الدولية) وناشرا الجريدة صحفيان سعوديان هما: هشام ومحمد علي حافظ، وهما ينتميان إلى عائلة سعودية تعمل بالصحافة، فوالدهما علي حافظ وعمهما عثمان حافظ اللذان قاما بإصدار جريدة (المدينة) في عام ١٩٣٧م.

وقد درس هشام ومحمد علي حافظ الصحافة بالقاهرة، وعملا فترة بصحف دار أخبار اليوم، وعادا إلى السعودية وعملا ببعض الصحف فيها، وعندما تحولت الصحافة السعودية في أوائل الستينات من الملكية الفردية إلى نظام المؤسسات[1] فكرا في مد نشاطهما الصحفي خارج المملكة وفي انجلترا بالتحديد، وفي عام ١٩٧٢م أسسا (الشركة السعودية للأبحاث والتسويق) التي حصلت على إمتياز إصدار جريدة يومية باللغة الإنجليزية في المملكة العربية السعودية، وهي جريدة (عرب نيوز) التي صدرت في عام ١٩٧٤م، ثم أصدرا في العام التالي مجلة إقتصادية متخصصة وهي (سعودي بيزنس أند آراب إيكونوميك ريبورت) (Saudi Busines and Arab Econom Report) وفي العام نفسه (١٩٧٥م) اشترت الشركة السعودية للأبحاث والتسويق وكالة الصور الصحفية الشهيرة في بريطانيا (سنترال بوس فوتو) التي تأسست عام ١٩١٤م، والتي تعتبر من أقدم وكالات الصور الصحفية في العالم، ولديها أكثر من مليون نسخة سالبة لصور أحداث وشخصيات العالم، ويعود بعضها إلى أواخر القرن الثامن عشر.

وقد حصلت الشركة بشرائها هذه الوكالة على حق الإفادة من العقار في فليت

ستريت، وهو شارع الصحافة الشهير في قلب العاصمة البريطانية، كما حصلت الشركة على حق استغلال كافة العقار مما يجعل أجهزة الشركة تشغل الطوابق الإثنى عشر للبنايتين.[2] وفي عام ١٩٧٧م فكر الناشران السعوديان في إصدار جريدة عربية يومية في أوربا تغطي أحداث العالم العربي والعالم كله في آن واحد على غرار جريدة (انترناشونال هيرالد تريبيون) وتم إصدار الجريدة فعلاً بمدينة لندن في ٤يوليو ١٩٧٨م بإسم (الشرق الأوسط).[3]

ولقد تم طبع الجريدة في البداية في مدينة لندن ثم أصبح لها مركز للطبع في مد ينة الرياض السعودية.

وفي ٢٤ مايو ١٩٨٠م بدأت الجريدة بشكل يومي منتظم تنقل صفحاتها من (لندن) إلى (جدة) عبر الأقمار الصناعية وأجهزة الفاكسميلي (النقل عن بعد) وبذلك أصبحت الجريدة متوافرة في أغلب الأسواق العربية في يوم الصدور نفسه. وبعد إنشاء مركز جديد لطبع الجريدة في مدينة باريس، أصبحت الجريدة متوافرة في أغلب أسواق أوربا في نفس يوم الصدور أيضاً.

وجريدة الشرق الأوسط تصدر في الحجم الكبير (الإستاندرد) وهي تهتم بإبراز شؤون وأخبار العالم العربي كله، وإن لوحظ التركيز على أخبار المملكة العربية السعودية، ثم تليها الأخبار الخاصة بمصر، ثم أخبار لبنان ثم الأخبار الخاصة بمنطقة الخليج العربي، ثم الأخبار الخاصة بالشؤون الفلسطينية، ثم أخبار متفرقة عن بقية الدول العربية.[4]

ويكتب بالجريدة عدد كبير من الكتاب الذين ينتمون إلى العديد من البلدان العربية، وإن ركزت الجريدة بصفة خاصة على الكتّاب السعوديين والمصريين ثم الكتّاب الشوام، وللجريدة عدد من المكاتب الصحفية في العواصم الهامة في العالم.

وتقوم سياسة الجريدة على الإعتدال، وقد يكون ذلك انعاكساً لسياسة المملكة العربية السعودية نفسها التي تقوم أيضاً على الإعتدال وعدم الدخول في أتون الصراعات العربية، ويلاحظ أن الجريدة تتبنى المواقف السعودية سواء في المجال العربي أو الإسلامي أو الدولي.

ورغم أن الجريدة تعلن أنها (جريدة العرب الدولية) فقد كتب أحد ناشريها

(هشام علي حافظ) أكثر من مرة رافضاً لمفهوم القومية العربية، حيث أعلن أن الرابطة الإسلامية تجب أية روابط أخرى ومنها الرابطة العربية وقد نشر مقالاً بعنوان (تسقط القومية العربية) أثار رد فعل عنيف ضد الجريدة في الأوساط العربية، مما اضطر الجريدة أن تنشر في اليوم التالي مباشرة تصريحاً للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أعلن فيه أن الرأي الذي نشره هشام حافظ لا يعبر عن السياسة السعودية، وأكد على الدور القيادي الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في السياسة العربية وإيمانها بأهمية التضامن العربي.

وقد أعلنت الجريدة أكثر من مرة رفضها لاعتبار جريدة الشرق الأوسط وبقية مطبوعات الشركة للأبحاث والتسويق (وهي تضم جريدة الشرق الأوسط، ومجلة المجلة، ومجلة سيدتي، وجريدة المسلمون) صحفاً مهاجرة، فهي تؤكد:

"أن مجلة المجلة وجريدة الشرق الأوسط ومجلة سيدتي وجريدة المسلمون وغيرها من مطبوعات الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية المحدودة، الحالية والمقبلة، ليست مطبوعات سعودية، وإنما هي مطبوعات بريطانية تصدرها شركة بريطانية مملوكة لشركة سعودية، وهي لم تكن تصدر في أي بلد عربي وهاجرت لأي سبب من الأسباب، وإنما صدرت أساساً في بريطانيا لتستمر في الصدور هناك ولتحقق الأغراض التي أصدرناها من أجلها، ومن أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الصدور خارج الوطن العربي هو أن أي مطبوعة تصدر من أي بلد عربي لابد وأن تأخذ طابع ذلك البلد، أو تصبح مطبوعة تنتمي إلى ذلك البلد، ونحن نريد إصدار مطبوعات دولية للعرب في كل مكان من العالم، لاتأخذ طابع بلد عربي معين".(٥)

وتؤكد الجريدة على التفرقة بين جريدة الشرق الأوسط، وأية جرائد عربية أخرى مهاجرة تصدر في أوربا، وكذلك تشرح الفرق بينها وبين الجرائد العربية التي تصدر في الوطن العربي، حيث أنها لا تريد سوى أن تكون (الجريدة الثانية) لأي قارئ عربي سواء كان يعيش داخل الوطن العربي أو خارجه فتقول: "لسنا بمزاحمين أو منافسين لأية صحيفة عربية محلية في أي بلد عربي أو غير عربي، وغاية طموحاتنا هو أن تصبح الشرق الأوسط الجريدة الثانية للقارئ العربي في أي

بلد كان، كما أننا لن نتردد لضرورات التوزيع وكثافته أن تصدر الجريدة من أية عاصمة أو مدينة في أي مكان، فمثلاً لو صدرت جريدة يومية عربية من باريس أو لندن أو روما أو لو كانت هناك صحف عربية تصدر من هذه العواصم فنحن لانعتبرها صحفاً منافسة للشرق الأوسط، فالصحيفة العربية التي تصدر من روما مثلاً هي صحيفة ايطالية يشتريها ويقبل عليها العرب المقيمون في ايطاليا، وغاية طموحاتنا أن نقنع القارئ العربي المقيم في ايطاليا أن يشتري الشرق الأوسط بجانب صحيفته المحلية، وحتى لو لم تكن هناك صحيفة عربية تصدر في روما فإن القارئ في إيطاليا لابد وأن تكون لديه مطبوعة إيطالية مفضلة يشتريها صباح كل يوم ويشتري معها الشرق الأوسط، وهذا ما نطمح إليه، وهذه هي الفلسفة الصحفية التي قامت عليها الشرق الأوسط".(٦)

وانطلاقاً من هذه الفلسفة تؤكد الجريدة، أن المواطن العربي المقيم خارج الوطن العربي سواء في أوربا أو أمريكا ليس وحده قارئ الشرق الأوسط، وإنما تسعى الجريدة إلى كسب السائح العربي الذي يزور أوربا وأمريكا:

"ففي فصل الصيف يترك كثير من العرب أوطانهم الحارة ليقضوا أجازتهم في المصايف العربية أو غير العربية، وبسبب سهولة الإتصال والوصول وتكراره يومياً مع العواصم في العالم، فإن الكويتي أو المصري أوالسعودي مثلاً الذي يقضي إجازة أو يقوم بمهمة عمل يجد صحيفته المحلية الكويتية أو المصرية أو السعودية في تلك العواصم، ويجد أيضاً معها الشرق الأوسط، وغاية طموحاتنا أن يشتري هذا القارئ جريدة الشرق الأوسط لتصبح جريدته الثانية في أي مكان كان".(٧)

وتعلن الشرق الأوسط أن سبب صدورها من لندن، يعود إلى ظروف خاصة بعمل الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ولا علاقة له بظاهرة هجرة الصحافة العربية، ولا بسبب إفتقادها لأي نوع من الحرية الصحفية في السعودية.

"أما لماذا اخترنا مدينة لندن، فهو أن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق كانت قبل صدور أي مطبوعة لها خارج المملكة العربية السعودية، قد اشترت أقدم وكالة للصور الإخبارية في العالم وهي وكالة سنترال برس فوتو، واشترت مع الوكالة العقار الذي تشغله وهو يقع في فليت ستريت، شارع الصحافة في لندن،

وهو يصلح كمقر لجريدة، ومع الوقت أصبحت مطبوعات الشركة ثلاث عمارات في ذلك الشارع.

إن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، هي دار صحفية سعودية دولية، أما مسألة الحرية، فبنظرة واحدة على رفوف محلات بيع الصحف والمجلات في المملكة العربية السعودية، تجعل أي إنسان يقتنع بأن الحرية المتوفرة للقراءة والرأي الصحفي في السعودية نادرة المثال في العالم العربي.(٨)

وبتحليل مضمون صفحات الرأي في جريدة الشرق الأوسط، نخرج بالنتائج التالية:

١- رغم أن السمة الغالبة على سياسة جريدة (الشرق الأوسط) هي (الإعتدال) وخاصة في تناولها للقضايا العربية ولكل ما يتعلق بالأنظمة العربية، ورغم أن الجريدة قد أكدت أكثر من مرة تبنيها لسياسة (الحياد) بين الأنظمة العربية في خلافاتهم السياسية أو الأيديولوجية، وإدراك أصحاب الجريدة أن (العمل الإعلامي الموجه للقراء في الدول العربية عمل شائك ومحفوف بالمخاطر في كل الأحوال وعندما نقول "العمل الإعلامي" نقصد المطبوعات السياسية التي تكتب وتعلق على القضايا والأحداث العربية والعالمية وتحللها، فما يعجب النظام في سوريا مثلاً يرفضه النظام في العراق، وإذا رضي ياسر عرفات غضب معمر القذافي، ناهيك بالنظام في مصر وموقف سائر الأنظمة العربية منه، لذلك فالرسالة الإعلامية السياسية لا يمكن إيصالها إلى جميع القراء العرب داخل الوطن العربي حتى ولو كانت مستقلة ومحايدة، وهذا ما نحاول أن نسير عليه المطبوعات السياسية التي نصدرها كالمجلة والشرق الأوسط.(٩)

رغم ذلك كله... فجريدة الشرق الأوسط لم تكن (محايدة) مع النظام المصري حتى مصرع الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ فقد دأبت الجريدة في افتتاحيتها وبأقلام كتاب صفحة الرأي فيها على مهاجمة النظام المصري وسياساته الداخلية والعربية والدولية وخاصة ما تعلق منها بقضية النزاع العربي الإسرائيلي،

وتكشف الدراسة أن ٢٤٪ من مجموع مقالات جريدة الشرق الأوسط التي تعرضت للنظام المصري في الفترة التي تبدأ بزيارة الرئيس السادات إلى القدس وحتى مصرعه في ٦ أكتوبر ١٩٨١ قد ركزت على سمة (إستسلامي) وأن ٢٢٪ من هذه المقالات ركزت على سمة (إقتصاده ضعيف) وأن ٢٠٪ ركزت على سمة (معزول جماهيرياً) وأن ١٨٪ ركزت على سمة (غير مستقر) وأن ١٦٪ من هذه المقالات ركزت على سمة (دكتاتوري) وقد تسببت مواقف الجريدة المعارضة للنظام المصري في ذلك الوقت، إلى تعرضها لهجوم علني عنيف من الرئيس أنور السادات.[١٠]

وقد منعت الجريدة من التوزيع في الأسواق المصرية لفترات متعددة خلال فترة حكم الرئيس السادات.

وقد حدث تبدل كبير في صورة النظام المصري في جريدة الشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت مصرع الرئيس السادات وحتى نهاية فترة البحث، حيث غلبت على الصورة السمات الإيجابية، فنجد ٣٢٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام المصري الجديد تركز على سمة (ديموقراطي) وأن ٢٦٪ من هذه المقالات تركز على سمة (قومي) وأن ٢٢٪ تركز على سمة (مستقر) وأن ١٢٪ تركز على سمة (متسامح) وأن ٨٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (محب للسلام).

ومن الجدير بالإنتباه التأكيد على الدور الهام الذي قام به الكاتب المصري أحمد بهاء الدين الذي كان يكتب عموداً يومياً بصفحة الرأي بالجريدة بعنوان (يوميات) في تحسين صورة النظام المصري الجديد، حيث قدم الرئيس المصري الجديد (حسني مبارك) في صورة البطل القومي الذي لعب دوراً بارزاً في هزيمة إسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما كان قائداً لسلاح الطيران المصري، كذلك رسم للرئيس الجديد صورة إيجابية كرجل دولة متزن يحسب خطواته بدقة، والراغب في تحديد علاقات مصر بإسرائيل من ناحية، وإعادة الجسور المقطوعة بين مصر والوطن العربي من ناحية ثانية، كذلك كان للكاتب المصري مصطفى أمين، الذي يحرر عموداً يومياً بالجريدة بإسم (فكرة) دوراً كبيراً في التركيز على السمة الديموقراطية التي يتميز بها النظام المصري الجديد.

٢- يلاحظ تبني جريدة الشرق الأوسط لمواقف النظام السعودي وسياساته، ويؤكد ذلك سيادة السمات الإيجابية على صورة النظام السعودي في الجريدة، حيث نجد ٢٢٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام السعودي تركز على سمة (إقتصاده قوي) وذلك من خلال إبراز النجاحات التي حققها النظام السعودي في مختلف مجالات التنمية وفي رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب السعودي وكذلك من خلال إبراز الدور القيادي الذي تقوم به المملكة في استقرار النظام العالمي بتبنيها لسياسة ضبط أسعار البترول، وتقديمها للعديد من المساعدات الإقتصادية للدول النامية.

وهناك ١٨٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (مستقر) و١٦٪ من المقالات تركز على سمة (متدين) وذلك من خلال إبراز نظام الحكم السعودي باعتباره النموذج الصحيح للحكم الإسلامي في العصر الحديث، وكذلك من خلال إبراز الدورالقيادي الذي تلعبه المملكة في العالم الإسلامي وفي الدعوة الإسلامية، وفي تقديم المساعدات المادية والمعنوية للشعوب الإسلامية.

وهناك ١٣٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (إنساني) و١٢٪ من المقالات تركز على سمة (منتصر) وفي هذا المجال تحرص الجريدة على إبراز الدور الذي لعبه النظام السعودي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م من خلال استخدام سلاح النفط في المعركة والتأكيد على أن دور سلاح النفط في تحقيق نصر أكتوبر لم يكن يقل عما حققته المعارك العسكرية، وهناك ٨٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (محب للسلام) وذلك من خلال إبراز دور المملكة في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك من خلال إبراز الجهود السياسية والدبلوماسية للنظام السعودي في الدعوة إلى سلام عادل في الشرق الأوسط ومنها على سبيل المثال مبادرة الأمير فهد التي تحولت بعد ذلك إلى مبادرة عربية بعد أن تبناها مؤتمر القمة العربي في فاس.

٣ - أما بالنسبة لصورة بقية الأنظمة العربية في جريدة الشرق الأوسط فإن الدراسة تظهر حرص الجريدة على إرضاء غالبية الأنظمة العربية، إلا في حالات استثنائية حين يقع خلاف بين النظام السعودي وأحد الأنظمة العربية الأخرى، فإن

الجريدة تتبنى موقف الدفاع عن النظام السعودي والهجوم على النظام الذي يخالفه، والنموذج العملي لذلك الموقف، قيام الجريدة أكثر من مرة بانتقاد النظام الليبي في الفترات التي اختلف فيها مع النظام السعودي.

كذلك يلاحظ تعاطف الجريدة مع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية الممثلة في ياسر عرفات، ولكن هذا التعاطف لم يصل بالجريدة يوماً إلى إنتقاد معارضي المنظمة، فعندما حدث الإنشقاق داخل منظمة فتح بين ياسر عرفات وأبو موسي، اكتفت الجريدة بعرض وجهات نظر الطرفين دون أن تنتصر لأي منهما، وإن ظلت حريصة على الإعتراف بزعامة ياسر عرفات.

ويلاحظ أن جريدة الشرق الأوسط، بدأت كجريدة عربية، لكل القراء العرب باختلاف أقطارهم، ولكنها سرعان ماتحولت إلى جريدة سعودية تخاطب العرب، ويفسر هذه الظاهرة، جهاد الخازن أول رئيس تحرير للجريدة في لقاء مع المؤلف[11] فيقول:

"لقد أصدرنا الشرق الأوسط، جريدة لكل العرب، أي جريدة عربية، وحتماً ليست سعودية، لدرجة أننا في الشهور الأولى، كنا -باتفاق الجميع- ننشر كافة أخبار العالم العربي باستثناء السعودية، حتى لايربط الناس بين جنسية ناشريها وبين توجهها، حتى أخبار المجتمع كنا نستبعد منها الأخبار السعودية، وبذلك سدت الجريدة فراغاً لم يكن يشغله أحد في الصحافة العربية التي كانت تفتقد إلى الصحيفة العربية غير القطرية، وقد تدعمت صورتها كجريدة لكل العرب بعد أن فتحنا مكاتب في معظم العواصم العربية، وبعد أن دخلنا عصر التكنولوجيا، وكنا أول جريدة عربية تستخدم الفاكس، وتطبع في أكثر من مركز بالعالم العربي".

ويضيف جهاد الخازن:

"ولكن سرعان ماحدث طغيان إعلاني على جريدة الشرق الأوسط، ولقد ترافق ذلك مع الثورة الثانية في أسعار النفط في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠م فقد بلغ دخل الجريدة حداً لم نحلم به، وقد وقعت الجريدة في ذلك الوقت عقداً إعلانياً مع شركة تهامة لم يحدث مثله في تاريخ الصحافة العربية لا في الماضي أو في الحاضر، العقد ببليون ونصف بليون ريال في خمس سنوات، أي ٣٠٠ مليون ريال في العام

الواحد، والمدهش حقاً أن دخل الجريدة من الإعلان قد زاد عن الرقم المتوقع.!

ولقد اكتشفت منذ عملي في جريدة الشرق الأوسط (وخاصة أن كل شركات الإعلان في المنطقة العربية يملكها لبنانيون)، أنك تحصل على الإعلان بمقدار وجودك في السوق السعودي، وقد تدهش لو عرفت أن الكويت وبقية دول الخليج العربية في قمة دخلهم النفطي لم يشاركوا بأكثر من ٥٪ من السوق الإعلاني في المنطقة، وأن مصر بحجمها الكبير لا تساهم بأكثر من ٢٪، والمغرب العربي كله لا تصل مساهمتة أكثر من ١٪، أما الباقي كله، وهو يصل إلى ٩٢٪ فهو يأتي من السوق السعودي!!

لذلك كان من الطبيعي أن يزداد إهتمام الجهاز التحريري والإخباري بالأحداث والشؤون السعودية، وبدأت أخبار السعودية تحتل مكان الصدارة في الجريدة وبدأت الشرق الأوسط تتحول بالتدريج من جريدة عربية دولية إلى جريدة سعودي دولية".

ويذكر عرفان نظام الدين، الذي شارك في إصدار جريدة الشرق الأوسط وعمل مديراً للتحرير ثم رئيساً للتحرير بعد ترك جهاد الخازن لرئاسة التحرير، في لقاء مع المؤلف:(١٢)"أن الشرق الأوسط صدرت في وقت كان فيه فراغ كبير في صحافة المهجر، فلم يكن يصدر في خارج العالم العربي من الصحف العربية سوى جريدة العرب اليومية، والتي صدرت في الأساس كجريدة للعرب الذين يعيشون في لندن أو يزورونها ، فكانت الشرق الأوسط هي أول جريدة عربية يومية دولية، كذلك صدرت الشرق الأوسط في زمن الطفرة النفطية، وهو الأمر الذي وفر لها إمكانات مادية هائلة، كذلك ظهرت الجريدة في وقت عصيب بالنسبة للصحافة العربية المحلية، فقد شهدت تلك الفترة انتكاسة الصحافة اللبنانية بسبب الحرب الأهلية، وفي ذات الوقت غابت عن الساحة العربية الصحف المصرية بسبب كامب ديفيد، وأصبح هناك فراغ صحفي عربي، وجاءت الشرق الأوسط لتملأ هذا الفراغ.

كذلك صدرت الشرق الأوسط في نهاية السبعينات أي في وقت تزايدت فيه هجرة العرب إلى أوربا وخاصة اللبنانيين الهاربين من جحيم الحرب الأهلية، كما شهدت نفس الفترة تدفق السياح العرب على أوربا بفعل الإمكانيات التي وفرتها

الطفرة النفطية.

وقد رافق ظهور الشرق الأوسط بداية الثورة التكنولوجية في الصحافة الحديثة، وظهور الفاكس المدعم بتكنولوجيا الكمبيوتر وأقمار الإتصال الصناعية، مما مكن جريدة الشرق الأوسط من أن تطبع في لندن والقاهرة وجدة في وقت واحد، وبعدها امتدت مراكز الطبع إلى عدد من العواصم العربية والدولية الأخرى فأصبحت تطبع أيضاً في الظهران والرياض والدار البيضاء وفرانكفورت ومارسيليا وباريس ونيويورك، وقد كان من المشاهد المألوفة وقتها أن ترى العاملين بالصحف البريطانية يزورون مبنى الجريدة في لندن للإطلاع على هذا التقدم التكنولوجي الصحفي، وكتبت بعض الصحف البريطانية التي كانت تعاني في هذه الفترة من الصراع بين المنادين باستخدام الصحافة البريطانية للتكنولوجيا الصحفية الحديثة في الصحافة وبين المعارضين لاستخدامها، لقد جاء العرب ليعلمونا التكنولوجيا الحديثة في الصحافة! وبالنسبة لأسلوب العمل استفادت الشرق الأوسط عند إصدارها بخلاصة التجربة الصحفية العربية، حيث جمعت معظم المدارس الصحفية العربية، فقد بدأت ويشارك في العمل بها صحفيون من مدرسة أخبار اليوم المصرية وعلى رأسهم أستاذنا مصطفى أمين، وشارك في العمل بها أيضاً كتّاب ومحررون من الأهرام، بالإضافة إلى رموز من المدرسة الصحفية اللبنانية، فقد شارك في العمل بها صحفيون من النهار، ومن الحياة، ومن السفير، وكذلك شارك بها عدد من رموز الصحافة السورية، وقد كانت لسوريا تجربة متقدمة في الصحافة وخاصة في العصر الديموقراطي.

أما الفكر الذي وراء إصدار الشرق الأوسط فقد كان يقوم على معالجة الشؤون العربية من منظور قومي، لذلك فقد كان هناك حرص على أن يشارك في الكتابة بها كتّاب يمثلون معظم البلدان العربية، كذلك حرصت الشرق الأوسط على أن تقدم صحافة جديدة حيث أدخلت صحافة المذكرات، والتي بدأت بمذكرات محمود رياض الأمين العام السابق للجامعة العربية ثم مذكرات هنري كيسنجر ومحمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصري السابق الذي استقال قبيل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، كذلك تنبهت جريدة الشرق الأوسط إلى أهمية التوزيع، فكانت تتواجد في كل

قرية في أوربا يمكن أن يوجد بها قارئ عربي، وكان اللون الأخضر الذي صدرت به الجريدة عاملاً من عوامل نجاحها وتميزها على الصحف الأخري، وقد قابلت مرة "كرايسكي" المستشار السابق للنمسا، فقال لي أنت ممثل الجريدة الخضراء، وعندما التقيت "بمسز تاتشر" رئيسة الوزراء البريطانية في ذلك الوقت، قالت لي أيضاً أنت محرر الجريدة الخضراء ! لهذه الدرجة لفت اللون الأخضر أنظار الجميع حتى الذين لا يعرفون اللغة العربية. أما الآن فقد بدأت جريدة الشرق الأوسط تفقد نفوذها في العالم العربي، لأنها تحولت من جريدة عربية إلى جريدة سعودية، كذلك فقد أوقفت الشرق الأوسط الكثير من الأبواب الناجحة بالجريدة، كما أنها بدأت تتخذ مواقف حادة، وتدخل في معارك مع بعض الأنظمة العربية، وبذلك فقدت الجريدة طابع الحياد الذي عرفت به منذ نشأتها، ،هذه الجوانب المفقودة في الشرق الأوسط، حاولت جريدة (الحياة) أن تقدمها للقراء، فقد صدرت الحياة في لندن وبها كثير من الحياد والموضوعية، واتخذت لنفسها سياسة صحفية ليبرالية، نفس الطابع القديم الذي لم تحافظ عليه الشرق الأوسط، وأذكر أنه في أول اجتماع للتحرير في جريدة الحياة، كان التوجيه العام لكافة المحررين. كونوا موضوعيين ومهنيين، اشتغلوا صحافة لا سياسة..! لقد أخذت الحياة ترث بالتدريج أغلب ما حققته الشرق الأوسط، فقد حرصت الحياة على التجديد في شكلها وإخراجها، وكانت أول صحيفة عربية تصدر في الشكل الجديد الذي أخذته عن الهيرالد تريبيون، وكانت أيضاً أول جريدة عربية تستخدم الصف والتوضيب الإلكتروني، وقد ظهرت الحياة في ظل انهيار تام حدث في لبنان، بحيث لم تعد الصحف اللبنانية قادرة على التوزيع خارج لبنان، لذلك اكتسبت الحياة فور صدورها قاعدة كبيرة من القراء اللبنانيين في أوربا وفي العالم العربي، باعتبارها جريدة لبنانية الأصل، ثم بدأ السعوديون يقبلون عليها وبعدهم أهل الخليج، ثم بدأ الفلسطينيون يكتشفون أن الحياة تعنى بشؤونهم أكثر من غيرها، ويوماً بعد يوم أخذت الجريدة تكسب قراءاً جدداً، ثم توثق وجود الجريدة عندما بدأت تنشر لخيرة الكتاب في العالم العربي، ثم أخذت تهتم بنشر المذكرات الخاصة ببعض الشخصيات الهامة عربية وأجنبية، وبذلك احتلت الحياة مكانة الشرق الأوسط وأضافت إليها قراءاً جدد، ثم جاءت أزمة

الخليج كعنصر جديد لإنجاح جريدة الحياة على حساب جريدة الشرق الأوسط، بسبب تغطية الحياة المتميزة لتطورات الأزمة، لدرجة أن العدد الصادر ثاني يوم الغزو العراقي للكويت باع في السعودية (٧٠ ألف نسخة) سبعون ألف نسخة، لأن الصحافة السعودية لم تذكر شيئاً عن الحدث لمدة ثلاثة أيام كاملة!

ويلخص عرفان نظام الدين الفرق بين جريدة الشرق الأوسط وبين غيرها من الصحف العربية اليومية التي تصدر في المهجر، فيقول:

الشرق الأوسط صارت جريدة سعودية دولية، أما جريدة الحياة فرغم أنها جريدة لبنانية وبتمويل سعودي، إلا أنها حرصت على أن تبدو في صورة الجريدة العربية الموضوعية، إنها أقرب ما تكون إلى "الهيرالد تريبيون العربية"، أما جريدة العرب، فهي تلجأ إلى نوع من الإثارة ويمكن اعتبارها جريدة عربية محلية تصدر في لندن، ويغلب عليها الطابع الشعبي، أما جريدة القدس، فهي جريدة رأي ملتزمة بخط واضح معلن من خلال معالجتها للأحداث والقضايا، فهي ليست جريدة نظام عربي، ولكنها جريدة فلسطينية تتحدث باسم الشعب الفلسطيني وقيادته ممثلة في منظمة التحرير، إنها جريدة أيديولوجية" وفي ترتيب الأهمية يضع عرفان نظام الدين جريدة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى من حيث الشهرة بين الجمهور، أما الصحيفة الأكثر انتشاراً ومصداقية في رأيه، فهي الحياة، أما القدس فقد حققت انتشاراً واسعاً في أوروبا بسبب تقديمها للرأي الآخر، والقارئ يستطيع أن يجد فيها ما لا يجده في الصحف الأخرى، فالشرق الأوسط هي الجريدة الدولية الأولى في السعودية، في حين أن الحياة هي الجريدة الدولية الأولى في أوربا والخليج ومصر وبعض الدول العربية".

أما عبد الباري عطوان رئيس تحرير جريدة القدس العربية اليومية التي تصدر في لندن، فقد سبق له أن عمل مع آل حافظ بجريدة المدينة السعودية، ثم انتقل معهم لإصدار جريدة الشرق الأوسط في لندن، وقد ترك الجريدة في عام ١٩٨٩م ليصدر جريدة القدس، كما أنه شارك أيضاً في المشاورات الأولى لإصدار جريدة الحياة، وكان من المفروض أن يكون مديراً لتحريرها، ولكن عرض عليه في اللحظة الأخيرة إصدار القدس، فاختار العرض الأخير، وهو يلخص تجربته في الشرق

الأوسط، فيقول:[١٣]

لقد عملت في جريدة الشرق الأوسط منذ بدايتها، واشتغلت مع جميع رؤساء تحريرها بدءاً من جهاد الخازن وعرفان نظام الدين وحتى عثمان العمير، وقد شاركت في الإجتماعات الأولى لإصدار الجريدة، واستطيع من خلال تجربتي الطويلة في الجريدة أن أقول لك أن الشرق الأوسط قد وصلت إلى قمة مجدها في زمن عرفان نظام الدين، فقد كانت تحت رئاسته الصحيفة الأكثر احتراماً، والأكثر نجاحاً، صحفياً وإقتصادياً وإعلانياً وإدارياً، ولم يكن لها منافس من الصحف العربية المحلية أو الدولية، لقد كانت فترة رهيبة في تاريخ الجريدة، ووقتها كان لجريدة العرب قراؤها في أوربا، ولكنها أبداً لم تصل إلى مرتبة الشرق الأوسط، ولقد بدأ انهيار الشرق الأوسط مع حكاية السعودة، عندما اعفوا عرفان نظام الدين من رئاسة التحرير في أغسطس ١٩٨٨م بحجة أن الجريدة قصرت في تغطية أحداث مظاهرات الإيرانيين في مكة المكرمة، رغم أن عرفان كان وقتها في أجازة وقطعها وعاد ليغطي الحدث، ولكنهم حملوه المسؤولية وأتوا بعثمان العمير، وهو صديق حميم، عملت معه مديراً لتحرير مجلة المجلة وقت أن عين رئيساً لتحريرها، وانتقلت معه مساعداً لرئيس التحرير عندما عين رئيساً لتحرير الشرق ا لأوسط، إن الشركة التي تصدر الشرق الأوسط خربت إدارياً وبدأت في التحلل، بدليل أنهم لم يدركوا خطورة جريدة الحياة عند إصدارها، إذ لم تكن مصادفة أن يأتي جهاد الخازن رئيس تحرير الشرق الأوسط السابق، رئيساً لمجلس إدارة الحياة ثم رئيساً للتحرير، وأن يكون بيير جريديه مدير عام الشرق الأوسط السابق، مديراً عاماً لجريدة الحياة، وقد صدقت توقعاتي، وأطاحت الحياة بالشرق الأوسط.

عثمان العمير رئيس تحرير جريدة الشرق ا لأوسط الحالي يلخص رؤيته للفرق بين جريدة الشرق الأوسط وغيرها من الصحف العربية اليومية التي تصدر في المهجر، في حوار مع المؤلف،[١٤] فيؤكد: "أن المقارنة مسألة مزعجة، لأن الإنسان رقم واحد، دائماً كل الناس تحاول أن تقارن نفسها به، وهذا مايحدث للشرق الأوسط، فكل الصحف العربية سواء الصحف المحلية أو الدولية، تحاول أن تقارن نفسها بها، ومع تقديري التام لجريدة الحياة، وأنا أعتقد أنها من أفضل المحاولات

الصحفية العربية الجيدة، إلا أنها ليست بمستوى الشرق الأوسط، والقارئ العربي بطبيعته ملول، ويحب التغيير، ودائماً ما يحاول أن يعطي خصمك ميزة عليك حتى ولو كان أقل منك، يقولون إن الحياة أفضل من الشرق الأوسط في تقديم ما وراء الخبر، أي في مجال التقارير والتحليلات، وأمامك الآن نسخة من جريدة الحياة الصادرة اليوم (الخميس ٢٨ مارس ١٩٩١م)، وكما ترى لا توجد به أية تحليلات، ولكن القارئ العادي قد يطالع يوماً أحد أعداد الحياة، ويجد به أربعة أو خمسة تحليلات، على الفور يخلق عنده انطباع بأنها أفضل جريدة تقدم تحليلات، ويظل الإنطباع قائماً رغم أن الحقيقة على خلاف ذلك.

إن الشرق الأوسط هي أول من بدأ التحليلات، وقبل أن تصدر الحياة بوقت طويل، تذكر أي حدث هام، ستجد الشرق الأوسط قد غطته بالعديد من التحليلات، وكثيراً ما تجد في وقت واحد تحليلات لأمير الطاهري وسمير عطا الله وغسان شربل وصفوان ندا وخالد القشطيبي، وهناك عامل آخر لابد وأن يؤخذ بعين الإعتبار في مجال المقارنة بين الشرق الأوسط والحياة، فأنا كقارئ عادي، أقرأ الحياة ولا أقرأ الشرق الأوسط، لماذا ؟ لأن الحياة تنشر كمية من الأخبار والمادة الصحفية أكثر من الشرق الأوسط، وأنا معذور في ذلك لأن المخرج الفني عندي لا يجد المساحة اللازمة لنشر العدد الكافي من الأخبار والمادة الصحفية لأن معظم الصفحات تحتلها الإعلانات، وانظر لعدد اليوم من الشرق الأوسط (الخميس ٢٨ مارس ١٩٩١م) إن الصفحة الأولى كما ترى أكثر من ثلثها إعلانات وانظر إلى الحياة، لايوجد بها إعلان واحد، والنتيجة إن الحياة تستطيع أن تنشر من الأخبار في الصفحة الأولى أكثر مما تستطيع أن تنشره الشرق الأوسط، وانظر إلى الصفحة الثالثة من الشرق الأوسط، إن ثلاثة أرباع الصفحة إعلانات، وهذا التحليل المنشور بها مدفون بين الإعلانات، إن الإعلانات في الشرق الأوسط تأكل معظم الصفحات، ولا تتيح لنا الفرصة الكافية لإبراز المادة الصحفية، وهذا الأمر لا يفرق بين الشرق الأوسط والحياة فقط، وإنما يفرق بين الشرق الأوسط وجميع الصحف العربية الأخرى كالعرب أو القدس.

ويقول البعض إن إمكانات الشرق الأوسط تفوق إمكانات الحياة المادية والفنية،

وهذا غير صحيح، فالحياة لديها من الإمكانيات مثلنا تماماً، ولكن الفرق أن الحياة جريدة جديدة على الساحة الصحفية العربية الدولية، وتسعى لأن تصعد، بينما أنا جريدة موجودة ومستقرة، وعندي قارئ، وهنا يختلف الجهد بين الذي يريد أن يثبت وجوده على الساحة وبين جهد من هو موجود بالفعل، وأنا أفضل أن نؤجل المقارنة بين الحياة والشرق الأوسط عام آخر، عندما تتحول الحياة إلى جريدة مستقرة، وقتها يمكن أن نعرف الفرق بين الإثنتين، إن المقارنة الآن ظالمة للشرق الأوسط، ورغم ذلك فأنا أقول إن الحياة جريدة جيدة وبها جهد، لا أنكر هذا".

ويرد عثمان العمير على الإتهام الذي يقول بأن الشرق الأوسط قد تراجعت بسبب تحولها من جريدة عربية إلى جريدة سعودية، فيقول:

"إن الشرق الأوسط هي الجريدة العربية الدولية الوحيدة التي استطاعت أن تخفي وجهها لمدة عامين، ثم بعد ذلك اكتشف الناس أنها جريدة سعودية، يملكها سعوديون وتسير وراء أو مع السياسة السعودية، وبعد انكشاف هذا، لا توجد جريدة عربية الآن لا يعرف القارئ هويتها الحقيقية، جريدة العرب يعرفون أنها ليبية، والقدس معروف أنها فلسطينية، والحياة معروف أنها سعودية، والتضامن معروف أنها عراقية، الأمور أصبحت الآن واضحة بالنسبة للقارئ العربي، لقد فشلنا أن ننافق القارئ العربي!

الأمر الآخر، أنه ليس عيباً أن تكون هناك جريدة سعودية وتنافس الجرائد العربية الأخرى على الساحة العربية أو الدولية، ليس عيباً مثلاً أن تناطح الأهرام الجرائد العربية الأخرى، فإن من حق الصحف العربية جميعها أن تحاول أن تكون كما يقولون الجريدة الثانية للقارئ العربي بعد جريدته المحلية، إن القارئ الغربي يقرأ الآن الهيرالد تريبيون ويعرف أنها جريدة أمريكية، ويقرأ الإندبندنت ويعرف أنها جريدة بريطانية، فلماذا نخدع أنفسنا، ونحاول أن نخدع القارئ، ونقول عن جريدة ما بأنها جريدة عربية فقط ، فأنا أعترف، إنني جريدة سعودية، ولكن عندي اهتمامات عربية، وأنا لا أطلب من القارئ أن يقتنع برأيي، كل ما أطلبه هو أن يستمع إليَّ فقط، ثم ليأخذ الموقف الذي يراه!

لذلك فأنا أعتقد أنه ليس عيباً أن نقول عن جريدة ما أنها سعودية أو مصرية أو

لبنانية، ولكن العيب أن لا تستطيع هذه الصحيفة أن تتجاوز إقليميتها، ورغم ذلك فليس صحيحاً أن الشرق الأوسط قد تسعودت، وأن هذه السعودة ارتبطت بتعيين رؤساء تحرير سعوديون، فأنا شخصياً لا يمكن اعتباري نتاجاً للصحافة السعودية فقد عملت بالصحافة خارج السعودية منذ أربعة عشر عاماً، ولا أدعي أني أمثل الصحافة السعودية، كما أنني طوال عمري من المعارضين لفكرة السعودة في الصحافة وفي غيرها من المجالات، وعلى خلاف ما يقال فأنا عربت جريدة الشرق الأوسط أكثر ولا يجب أن تشغلنا الأقوال المرسلة عن الحقائق، فقد فتحت الجريدة على أكبر عدد من كتّاب العالم العربي، وفتحتها لتيارات ما كان مسموحاً بها من قبل في الشرق الأوسط، أو كان يهيأ للبعض ذلك، وعلى خلاف ما يقال أيضاً فقد عربت الجهاز العامل في الشرق ا لأوسط، إن هذا الجهاز يمثل عشرين دولة عربية ولاينقصنا سوى تمثيل الصومال أوجيبوتي، عندنا من مصر والعراق والسعودية والسودان ولبنان وسوريا ومن الجزائر، بل إن سكرتير تحرير الجريدة جزائري ولعلها المرة الأولي في الصحافة العربية المشرقية أن يكون سكرتير تحرير من الجزائر".

ثانياً: مجلة "المجلة"

صدر العدد الأول من مجلة (المجلة) في ١٦ فبراير بلندن عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق وهي شركة بريطانية محدودة يمتلكها الناشران السعوديان هشام ومحمد على حافظ.

وقد تولى رئاسة التحرير في بداية صدور المجلة، صحفي لبناني هو عبد الكريم أبو النصر، وبعد أن تركها تولى رئاسة التحرير الصحفي المصري عماد الدين أديب، الذي كان يشرف على مكتب جريدة الشرق الأوسط في القاهرة ثم انتقلت رئاسة التحرير إلى عثمان العمير، ثم إلى عبد الر حمن الراشد، والأخير صحفي سعودي عمل فترة طويلة في لندن.

وقد صدرت المجلة في مائة صفحة ثم زيدت إلى ١٢٨ صفحة بعد فترة وتنقسم المجلة إلى جزئين، الأول (المجلة رقم ١) وهي تختص بالشؤون السياسية والإقتصادية والجزء الثاني (المجلة رقم ٢) وهي تهتم بالشؤون الثقافية والأدبية والفنية والإجتماعية والرياضية.

ولا تلتزم المجلة في ترتيب موضوعاتها الصحفية بالأسلوب المستخدم في غالبية المجلات العربية، وهو الترتيب الذي يبدأ بالشؤون العربية، ثم الشؤون الدولية، ثم بالصفحات المتخصصة بعد ذلك، وهي تعتبر هذا الأسلوب نوع من التجديد في الصحافة العربية وأحد ملامح شخصية المجلة، وتشرح ذلك قائلة:

"لقد تساءل البعض: لماذا خرقتم التقليد المتبع في الصحافة الأسبوعية العربية عموماً ولم تقسموا الجزء السياسي من المجلة قسمين واحداً للشؤون العربية وآخر للشؤون الدولية، صحيح خرقنا هذا التقليد، وما فعلناه هو جانب آخر من التجربة الصحفية الجديدة التي نريد تقديمها في المجلة، فنحن نعتبر أن العالم السياسي واحد، وأن مشاكله وأوضاعه متداخلة مع بعضها البعض إلى درجة أنه لا يمكن فعلاً الكتابة عن أي منها في معزل تام عن الأخرى، وبسبب الدور المتعاظم لمنطقة الشرق الأوسط الممتدة من النزاع العربي الإسرائيلي إلى حدود الخليج والنفط إلى

حدود التوتر العالمي السياسي والإقتصادي، أصبحت معظم الأحداث المعتبرة دولية حسب التقسيم التقليدي، أحداث عربية من حيث تأثيرها على الوضع في منطقتنا وعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة به، فإيران ليست قضية دولية ولا أفغانستان ولا يوغوسلافيا بعد تيتو، بل إن ما يجري في هذه الدول مرتبط أكثر مما كان الأمر في السابق بتطورات الوضع في الشرق الأوسط وما يجري في واشنطن أو موسكو مثلاً ليس شأنا أمريكياً أو سوفييتياً فحسب، بل هو شأن يهم أبناء منطقتنا ويؤثر على أوضاعهم، فهل يمكن أن تعتبر المجابهة بين أمريكا وروسيا قضية دولية بعيدة عنا، بينما هي تؤثر فينا وتهمنا أكثر من تعديل وزاري في دولة عربية. هكذا ألغينا التقسيم التقليدي واعتبرنا العالم السياسي واحداً، وفي رأينا أن هذا سيساعد القارئ على متابعة الأحداث بشكل أفضل وأوضح، إذ أن تجزئة العالم تخلق انطباعاً بأن مايجري في أفغانستان أو واشنطن أو موسكو أو باريس أو لندن أو بون، شأن دولي لايهمنا والواقع أنه يهمنا كثيراً".[١٥]

ويلاحظ أن المجلة تركز على التوسع في استخدام الصور الملونة وخاصة في (المجلة ٢) وقد اعتبرت المجلة أن هذا جزء من شخصيتها التحريرية، ولونا من التجديد في الصحافة العربية أيضاً، فهي تؤكد: "إن الصور لاتجعل أي موضوع أقرب إلى القارئ وكأن أحداثه وشخصياته أمامه فقط، بل إن الصورة وخصوصاً الملونة منها تجسيد لما خططنا له وهو أن المجلة لا تهدف إلى تزويد القارئ بالمعلومات والتحليلات، بل أيضاً إلى تقديم هذه المادة في شكل ممتع وصريح ومضيء، وعلى هذا نتلقى كل أسبوع ٦٠٠ صورة (ثلثها ملون) من الوكالات العالمية ومن مصوري المجلة، وهي تغطي الأحداث السياسية والفنية والإجتماعية والعسكرية والإقتصادية والعلمية وسواها"[١٦]

وما يلفت النظر في مجلة المجلة هو قلة عدد مقالات الرأي بها أو ندرتها على الأصح، إذ لاينشر فيها سوى مقالان، الأول مقال سياسي لكاتب غربي والثاني مقال (الورقة الأخيرة) الذي يكتبه جهاد الخازن، ثم تعاقب عليه الروائي السوداني الطيب الصالح وغيره من الكتّاب.

وتفسر المجلة أسباب ندرة مقالات الرأي بها فتؤكد أن: "هذا الأمر مقصود لأن

المجلات المتداولة في العالم العربي تفيض منها المقالات وصور الكتّاب في أوضاع مختلفة، وقد أخذ أغلبهم على عاتقه حل مشكلات العالم الصعبة والمعقدة من وراء مكتبه، ونحن نعتقد أن قراء المجلات قد ملوا هذه الطريقة خصوصاً وأن بعض الكتّاب يسطر مقالاته ونيته مبيته على إفهام القارئ أنه أذكى وأحسن منه، وهذا لا يجوز كما لا يجوز أيضاً أن يصدر الكاتب أحكاماً في المسائل السياسية والإقتصادية مبنية على إلهامه الشخصي ويفرضها على القراء.[١٧]

ثم تعلن المجلة أنها بدأت "طريقة جديدة على الصحافة الأسبوعية العربية، وهي طريقة مكلفة ولكننا نعتقد أنها الطريقة الصحيحة، تختار المجلة كاتباً مرموقاً عربياً أوغير عربي من الذين لهم اتصالات عربية دولية ونكلفه بكتابة موضوع يعتمد على كشف المعلومات وصياغتها وترتيبها بأسلوب الكاتب، هذه المعلومات غير المتوفرة إلا عند من صنعوا القرارات في السابق أو الذين يصيغونها الآن".[١٨]

أما سياسة المجلة، فقد حرصت في أكثرمن مرة على التأكيد بأنها: "تعرض سياسة الإعتدال في كل المواضيع السياسية أو الإقتصادية أوالثقافية التي تعالجها، خاصة وقد ثبت نهائياً من خلال تجارب النجاح والفشل في الصحافة العربية أو الأجنبية أن الإعتدال والعقلانية هما أسباب التفكير السائد في كل مجالات الحياة العصرية، وهذا يؤمن لمجلة المجلة نجاحاً إقتصادياً فتستمر في خدمة العالم العربي بصورة راقية وفعالة دون أن تعتمد على أية مساهمة غير منتظرة، كل هذا في إطار إيصال الحقيقة إلى القارئ والمحافظة على الذات والقيم العربية والإسلامية وعدم الدخول أو التدخل في أي جدل أوخلافات بين جهات عربية من أية درجة أو أي نوع".[١٩]

وتعتقد المجلة أن الإلتزام بالإعتدال والعقلانية من شأنهما إرساء: "دعائم قاعدة مشتركة مقبولة من الجميع، نقصد جميع الأنظمة العربية وبالتالي فلن تجد المجلة صعوبات كبيرة في الوصول إلى القراء في جميع الدول العربية وهذا ما نهدف إليه".[٢٠]

ورغم سياسة الإعتدال التي التزمت بها المجلة، سرعان ما نجدها تعترف بعد ذلك بأن "هناك ثلاث دول عربية لا تدخلها المجلة وهي ليبيا والجزائر واليمن الجنوبية

وبالنسبة إلى الجزائر فالذي نعرفه أن صحيفة واحدة فقط غير جزائرية هي التي توزع في السوق الجزائرية وهي صحيفة (الموند) الفرنسية، ومع ذلك فنحن مستمرون في محاولة دخول سوق الجزائر، أما بالنسبة إلى ليبيا واليمن الجنوبية، فإننا لا نعرف السبب ولكننا مستمرون في المحاولة لكي تدخل المجلة هذين البلدين العربيين".(٢١)

وتصر مجلة المجلة، شأنها في ذلك كجريدة الشرق الأوسط على رفض تصنيفها ضمن الصحف العربية المهاجرة إذ تؤكد أنها: "ليست مطبوعة سعودية وإنما هي مطبوعة بريطانية مملوكة لشركة سعودية، وأنها لم تكن تصدر من أي بلد عربي وبالتالي لم تضطر إلى الهجرة لأي سبب من الأسباب".(٢٢)

وقد دخلت مجلة "المجلة" مرحلة جديدة في سيرتها الصحفية بعد أن تولى رئاسة تحريرها صحفيون سعوديون، وفي البداية تولى رئاسة التحرير عثمان العمير، ولكنه لم يلبث أن تركها ليتولى رئاسة تحرير جريدة الشرق الأوسط، وعين عبد الرحمن الراشد رئيساً لتحرير المجلة وما يزال(٢٣).

وقد عمل منذ توليه مسؤولية التحرير على استكتاب بعض الأسماء اللامعة، مثل هنري كيسنجر وإدوارد سعيد والطيب الصالح وفهمي هويدي، كذلك أحدث زيادة في عدد صفحات المجلة، وأضاف بها قسم اقتصادي بالتعاون مع مجلة "ميد" البريطانية كما طور من فكرة الملف السنوي الذي تعده المجلة عن أكبر مائة شركة سعودية، وأضاف ملف سنوي آخر عن أكبر البنوك العربية بالتعاون مع مجلة "بانكرز" البريطانية، واستحدث بالمجلة الرسوم التوضيحية (غرافيك)، وبدأ في شراء حقوق المطبوعات الكبرى مثل مجلة "تايم" و"يو إس نيوز أند وورلد ريبورت" و" كريستيان ساينس مونوتور" الأمريكية.

وقد أحدث عبد الرحمن الراشد العديد من المتغيرات في المجلة، ولعل في مقدمتها التوسع في نشر التحقيقات الصحفية المصورة، بحيث تبدأ صفحات المجلة بتحقيق صحفي موسع تلعب فيه الصورة دوراً رئيسياً.

كذلك فقد اختفت الأخبار القصيرة من المجلة في حين زادت نسبة الأخبار المفسرة والقصص الإخبارية، وخاصة في باب (من سفراء المجلة) وقد تطور هذا

الباب بحيث اتسع لنشر بعض المقابلات الصحفية السريعة ذات الطابع الإخباري، كذلك يتضمن الباب بعض لقطات الرأي التي يكتبها بعض محرري المجلة وذلك تحت عنوان (قلنا).

ومن اللافت للنظر تزايد اهتمام المجلة بفن المقال الصحفي، وبعد أن كان الناشران يسخران من المجلات العربية التي تنشر المقالات المطولة والمصحوبة بصور كتابها ! إذا بنا نجد المجلة تحت رئاسة عبد الرحمن الراشد تتوسع في نشر أمثال هذه المقالات، بل وتحرص على نشر صور الكتاب برفقة مقالاتهم وبشكل مبالغ فيه، فالمجلة تحتوي الآن على مقال أسبوعي ثابت بعنون (كلمات) للشاعر العراقي بلندر الحيدري مصحوب بصورته، ومقال على صفحتين للكاتب المصري فهمي هويدي مصحوب بصورته، ومقال أسبوعي يحتل الصفحة الأخيرة للكاتب السوداني الطيب صالح مصحوب بصورته، ومقال أسبوعي في ثلاث صفحات للدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق مصحوب بصورته، ومقال أسبوعي آخر تحت عنوان (ربط الجمل) بقلم عوني بشير مصحوب بصورته، ويضاف إلى ذلك مقال أسبوعي لرئيس التحرير مصحوب بالطبع بصورته!

وتنفرد مجلة المجلة بنشر ما يمكن أن نسميه (المقالات المسلسلة)، فمقالات الطيب صالح وصلت حتى العدد الصادر في ١٨ إبريل ١٩٩٢م إلى الرقم ١٦٧، أما مقالات سليم الحص فقد وصل رقمها المسلسل في نفس التاريخ إلى الرقم ٢٨، أما عوني بشير فإن مقالاته المسلسلة لا تصل إلى مثل هذه الأرقام السابقة، فآخرها وعنوانه (رحلة في جمهورية الحمير) وصل إلى الرقم ١٣، وبالطبع فإن مثل هذه المقالات المسلسلة أقرب إلى الكتب منها إلى المقالات الصحفية، وخاصة أنها لا تُعنى بتحليل الأحداث الجارية أو تفسير القضايا والمشكلات المثارة، وإنما هي أقرب إلى المذكرات أو الذكريات أو الانطباعات، والتي لا يربط بينها وبين الأحداث الجارية صلة أو نسب!

ويلاحظ أن المجلة قد توسعت في نشر الملفات الصحفية، مثل نشرها لملف عن (الحرب الإعلامية) في حرب الخليج. وقد امتدت فكرة الملفات من الموضوعات الصحفية إلى المجالات الإعلانية، فبدأت المجلة تنشر ملفات إعلانية عن موضوعات

مثل السيارات و السياحة والسفر والطيران، وغيرها من الموضوعات التي تجذب أعداداً متزايدة من الصفحات الإعلانية، ورغم وجاهة هذه الملفات وفائدتها المادية، إلا أنها تجور في كثير من الأحيان على المادة الصحفية التي يجب أن تقدم إلى القارئ، والمفروض في مثل هذه الحالات أن تزداد الصفحات المخصصة للمادة الصحفية بنسبة تتناسب مع زيادة الصفحات الإعلانية، حتى لايكون التوسع في نشر المادة الإعلانية على حساب المادة الصحفية!

وبشكل عام يلاحظ أن تجربة عبد الرحمن الراشد في مجلة المجلة، تقوم على التقليل من الطابع السياسي للمجلة، وزيادة الطابع الاجتماعي والثقافي والفني والرياضي أو ما يمكن أن نسميه "طابع الشؤون العامة على المجلة".

ثالثاً: مجلة "سيدتي"

صدرت مجلة (سيدتي) في الإثنين ١٦ مارس ١٩٨١ في لندن عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق وتولى رئاسة تحريرها الدكتورة فاتنة أمين شاكر، وهي سعودية تعمل أستاذة بقسم الإجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وهي "من أوائل الجامعيات السعوديات، وأول مذيعة في الإذاعة السعودية وأول من قدم في تلك الإذاعة برنامجاً ناجحاً للمرأة، وأول سيدة سعودية حصلت على الدكتوراه في علم الإجتماع، وأول سيدة سعودية تقتحم باب الحياة العامة عن طريق مشاركتها بالرأي والكتابة سواء في الصحافة أو الإذاعة".[٢٤]

وبعد عام واحد تركت الدكتورة فاتنة شاكر منصب رئاسة التحرير، حيث تولاه عماد الدين أديب، وهو صحفي مصري، ولم يلبث أن تركه لتولى رئاسة تحرير مجلة (المجلة) وأسند منصب رئيس تحرير مجلة سيدتي إلى (فوزية سلامة) وهي صحفية مصرية، ثم انتقلت رئاسة التحرير إلى عبد الله باجبير وهو صحفي سعودي أقام فترة طويلة في انجلترا ومازال بها حتى طبع الكتاب.

ولقد أثار هذا التغيير السريع في رئاسة تحرير المجلة اهتمام بعض القراء مما اضطر ناشرا المجلة هشام ومحمد علي حافظ إلى تفسيره للقراء، حيث ذكرا أن "الدكتورة فاتنة شاكر فضلت العودة إلى مقاعد التدريس في الجامعة، ولأن سيدتي بالنسبة لعماد الدين أديب هي (محطة)، فهو صحفي سياسي وليس نسائياً، ولكنه قام بتمثيل دور الصحفي النسائي بنجاح".[٢٥]

وقد اتبع في تبويب مجلة سيدتي نفس التبويب الذي سبق اتباعه عند إصدار مجلة (المجلة) إذ قسمت إلى ثلاث مجلات في مجلة واحدة، فالقسم الأول يضم الأخبار والتحقيقات العامة التي تدور حول قضايا المرأة واهتماماتها بالشؤون العامة، ثم القسم الثاني ويضم (سيدتي الجميلة) وهو يهتم بالأزياء والماكياج ومختلف الأمور المتعلقة بجمال المرأة، ثم القسم الثالث ويضم (أسرة سيدتي) وهو

يهتم بمشكلات المرأة والطفل ومختلف الشؤون المنزلية للمرأة والعائلة بشكل عام.

وقد اهتمت مجلة سيدتي بإصدار أعداد خاصة، فأصدرت (سيدتي للأزياء) و (سيدتي الأم والطفل) و (سيدتي للديكور والمنزل).

وأعلنت المجلة أن هذه الأعداد الخاصة "نوع من التغطية الصحفية المقصود به خدمة الأسرة العربية في كل مكان".(٢٦)

وقد اتخذت المجلة شعاراً لها هو (مجلة الأسرة العربية) وحاولت أن تجعل سياستها التحريرية تطبيقاً عملياً لهذا الشعار، فهي تؤكد أن سيدتي "مجلة مخصصة للمرأة ولن تتعرض للسياسة التي تقفل في بعض الأحيان الأسواق في وجه الصحف والمجلات".(٢٧)

والمجلة تخاطب نساء الطبقة المتوسطة في الوطن العربي، وتهتم بشكل خاص بالمرأة العاملة.

كذلك تميز الإخراج الفني للمجلة بالبساطة وبلمسة أنثوية.

وقد آلت رئاسة تحرير مجلة سيدتي إلى عبد الله باجبير، (٢٨) وهو صحفي سعودي، وقد عمل على تطوير المجلة مع استمرارها في الاحتفاظ بطابعها الخاص، وقد اهتم من ناحية الشكل بمدخل المجلة، وزاد اهتمامه بالصورة، وأضاف عدداً من الأبواب الجديدة، وهو يعترف بأنه من مدرسة تهتم برسائل القراء والرد عليهم وإثارة موضوعات تهم كل القراء "فأنا أعتبر القارئ ليس مجرد متلق ولكن طرف محاور للمطبوعة التي يقرأها، وأظنني زدت في جماليات المجلة وفي رقتها أيضاً".

ورغم أن المجلة للمرأة، فإن عبد الله باجبير يرى أنها تخاطب الأسرة كلها "إننا نخاطب مختلف أجيال الأسرة، فنحن نهتم بالأم كما نهتم بابنتها الطالبة، ونهتم بربة البيت نفس اهتمامنا بالمرأة العاملة، وفي حديثنا إلى الرجل والمرأة نتحدث إلى الطفل، كما نفرد له باباً خاصاً، وعموماً نحن نخاطب المستقبل ونؤيد التقدم في حدود الشريعة والتقاليد والأعراف التي تتربى عليها الأجيال، فنحن رسالة تنوير وتحذير معاً".

ويلاحظ بشكل عام أن المجلة أصبحت أكثر تعبيراً عن نساء الطبقة العربية الوسطى أكثر مما تعبر عن نساء الطبقات الراقية.

والمجلة تركز على الموضوعات الإنسانية مثال ذلك محاولتها جمع شمل بعض الأسر العربية التي فرقتها الظروف السياسية أو الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية في ربع القرن الأخير.

كذلك أولت المجلة اهتماماً كبيراً لرسائل القراء، وأفسحت لها العديد من الأبواب مثل: "ياهلا" و "اعترافات زوجة" و "اعترافات زوج" و "نافذة خاصة جداً" و " في ظلال الإسلام" و "سامحوني" وخير إن شاء الله".

ويلاحظ أن المجلة صارت تركز على اهتمامات "ربات البيوت"، وتكاد أن تتجاهل تماماً شؤون "المرأة العاملة" ، ولعل ذلك يرجع إلى الاعتقاد بأن نسبة كبيرة من توزيع المجلة يجرى في منطقة الخليج، حيث تقل نسبة النساء العاملات.

وفي الوقت الذي تحتفي فيه المجلة بفن الخبر الصحفي، والتحقيق الصحفي، والمقابلة الصحفية، وبرسائل القراء، فإنها تكاد أن تخلو من فن المقال الصحفي باستثناء مقال رئيس التحرير ومقال ديني للشيخ محمد الغزالي ومقال الصفحة الأخيرة الذي تكتبه باستمرار "كريمة الشريف"، وبذلك تفتقد المجلة تماماً لمقالات الكاتبات العربيات ذوات الشهرة أو التأثير، وكذلك لمقالات الكتاب العرب الذين عرفوا باهتمامهم بقضايا المرأة أو مشكلاتها.

ومن المهم الإشارة إلى أن الإخراج الفني للمجلة قد افتقد كثيراً لعنصر البساطة التي تميزت به المجلة في سنوات إصدارها الأولى، فالغلاف أصبح يزدحم بالعناوين التي تشير إلى بعض المواد الصحفية التي يحتويها العدد، بحيث يضعف بعضها البعض الآخر، أما الصفحات الداخلية ففضلاً عن معاناتها من مثل الازدحام الذي تعانيه صفحة الغلاف، فإن توضيب بعض الصفحات يفتقد إلى التجانس، وكثيراً ما يتناقض توضيب المادة الصحفية مع مضمونها.

رابعاً: المسلمون

بدأت (المسلمون) كمجلة أسبوعية، وظهر عددها الأول في الخميس ١٧ ديسمبر ١٩٨١م بمدينة لندن وصدرت عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، التي يملكها الناشران السعوديان هشام ومحمد علي حافظ، أصحاب جريدة الشرق الأوسط ومجلة المجلة وسيدتي، وقد تولى رئاسة مجلة المسلمون زهير الأيوبي، وقد اتخذت المجلة شعاراً لها هو (المجلة الإسلامية الدولية)، أما جمهور القراء الذي أرادت أن تخاطبه فهو "الشباب المسلم في كل مكان، تخاطبهم بلغة سهلة مقنعة، وتقدم لهم الإسلام وقضاياه وأحكامه في ثوب عصري متجدد".[٢٩]

أما سياسة المجلة فهي "لن تكون تابعة لحزب أو هيئة أو جماعة، وإنما هي مجلة كل مسلم ، لن تكون طرفاً في أي خلاف بين الدول الإسلامية، ولن تؤلب فئة إسلامية على أخري، وسيكون كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما جاء به سلفه من الصالحين رضي الله عنهم دستورها ومرجعها في معالجة كافة الأمور".[٣٠]

وكان من المفروض أن يكون إسم المجلة (القبلة) وقد تم الإعلان عن المجلة بهذا الإسم قبل إصدارها، ثم تغير الإسم بعد ذلك إلى (المسلمون)، أما سبب التغيير في الإسم، فيكشف عنه الناشران:

"لابد وأن القارئ العزيز يريد منا أن نجاوب على سؤالين: لماذا غيرنا إسم المجلة، وماهو الإسم الجديد. ولكي يكون جوابنا واضحا عن السؤال الأول، نبدأ بالإجابة عن السؤال الثاني ونقول:

إن الإسم الجديد للمجلة هو (المسلمون) وبداخلها مجلة ثانية تحمل إسم (المسلمات)، بمعنى أن (المجلة الإسلامية الدولية) ستكون للجميع ذكوراً وإناثاً وأنها ستكون عبارة عن مجلتين في مجلة واحدة وهو الطابع الذي أصدرنا به مطبوعاتنا الأسبوعية.

مجلة "المجلة" عبارة عن مجلتين بغلافين هما "المجلة١" و "المجلة٢" و "سيدتي"

أيضاً عبارة عن ثلاث مجلات بثلاثة أغلفة هي "سيدتي" و "سيدتي الجميلة" و "أسرة سيدتي".

منذ أن نجحت فكرة "المجلة ٢" التي طبقناها بنجاح أيضاً في "سيدتي" ونحن نفكر في المجلة الثانية داخل مجلة "القبلة" وتكون خاصة بالنساء المسلمات لأن الإسلام جعل للمرأة المسلمة حقوقاً وواجبات تختلف عن حقوق وواجبات الرجل المسلم، ولم يكن جائزاً أن نطلق على المجلة الثانية "القبلة" كما أنه من الضروري أن يكون إسم المجلة الثانية مرتبطاً باسم "القبلة" حتى نحافظ على التجانس والإنسجام الضروريين لعملية الترويج للمجلة الإسلامية الدولية ونجاحها لهذه الأسباب ولغيرها التي نراها رئيسية قررنا تغيير إسم المجلة إلى "المسلمون" مع مجلة أخرى بداخلها وبغلاف آخر وبإسم آخر وبإسم متجانس ومنسجم يؤدي الغرض المطلوب وهو إسم "المسلمات"

"المسلمات" أوالمجلة الثانية داخل مجلة "المسلمون" ستأخذ نفس حجم المجلة وستكون مكرسة لكل ما يخص المرأة المسلمة، ونحن نعتقد أن هذه الفكرة جديدة وجديرة بالتنفيذ والعناية كما أنها تجعل "المجلة الإسلامية الدولية" مختلفة عن كل ما صدر من مجلات إسلامية، وستكون غايتها الوصول إلى القراء المسلمين والقارئات المسلمات في كل مكان من العالم، والله الموفق".(٣١)

ولقد عانت مجلة (المسلمون) من الخسائر الكثيرة نتيجة قلة الإعلانات وذلك بسبب القيود التي اشترطها الناشران لقبول الإعلانات بالمجلة، وأهمها أن تكون هذه الإعلانات مناسبة للتوجه الإسلامي للمجلة، فاستبعدت الإعلانات الخاصة بالأزياء والعطور والسجائر،(٣٢) وقد استمرت الخسائر حتى اضطر الناشران إلى الإعلان عن توقف المجلة عن الصدور، وبذلك لم تستمر المجلة سوى عاماً واحداً.

وفي ٩ فبراير ١٩٨٥، أعادت الشركة السعودية للأبحاث والتسويق إصدار (المسلمون) مرة أخرى ولكن في شكل جريدة نصفية (تابلويد) تصدر أسبوعياً، وقد رأس تحريرها صلاح قبضايا وهو صحفي مصري، يعمل بدار أخبار اليوم المصرية، وسبق له أن تولى رئاسة تحرير جريدة الأحرار الناطقة بلسان حزب الأحرار الإشتراكيين المعارض في مصر.

وقد تغير شعار الجريدة الجديدة من (المجلة الإسلامية الدولية) إلى (جريدة المسلمون الدولية).

ويلاحظ أن (المسلمون) في ثوبها الجديد حاولت أن تتخلص من الطابع القديم للمجلة، وهو الطابع الذي كان يغلب عليه مقالات الرأي والدراسات الإسلامية، ولجأت إلى أسلوب الصحافة الشعبية، فهي تنشر مثلاً تحقيقاً صحفياً تعلن فيه حصولها على ٥٠ صفحة بخط سيد قطب تروي قصته مع الإخوان المسلمين من البداية حتى الإعدام وتعطي لها عنواناً مثيراً: (لماذا أعدموني. نص شهادة سيد قطب قبل إعدامه).(٣٣)

وبدلاً من المقالات والأبحاث المطولة التي كانت تنشرها المجلة، لجأت الجريدة إلى فن العمود الصحفي وكلفت كبار الكتّاب والمفكرين الإسلاميين بكتابته مثل عمود (للحقيقة والحرية) الذي يكتبه خالد محمد خالد في الصفحة الخامسة من الجريدة وعمود (زهور وأشواك) الذي يكتبه أحمد بهجت في الصفحة السابعة، وعمود (الحق المر) الذي يكتبه الشيخ محمد الغزالي.(٣٤)

ولكن الجريدة احتفظت بنفس السياسة التي التزمت بها المجلة، وهي البعد عن أن تكون طرفا في أي نزاع بين المسلمين أو الدول الإسلامية، وإنما هي مفتوحة لكل اجتهاد يستهدف تحقيق وحدة المسلمين وتضامنهم.(٣٥)

وفي بداية عام ١٩٨٩م أسندت رئاسة تحرير الجريدة إلى أحمد محمود، وهو صحفي سعودي كان يعمل رئيساً لتحرير جريدة المدينة السعودية، وهو رجل محافظ بطبعه، ولم يستمر في الجريدة إلا بضعة أشهر، فلم يحدث بها تغييرات تذكر اللهم إلا زيادة اهتمام الجريدة بالخبر الصحفي الإسلامي، وفي ٢٠ديسمبر ١٩٨٩م أسندت رئاسة التحرير إلى داود الشريان، وهو صحفي سعودي كان يعمل رئيساً لتحرير مجلة (الدعوة) الإسلامية بالرياض، ويوصف عادة بأنه أول رئيس تحرير سعودي حاصل على دراسة أكاديمية في الصحافة، وقد شهدت الجريدة في عهده عملية تغيير جذري، شملت الشكل والمضمون، ويلخص داود الشريان تجربته في جريدة (المسلمون) في حوار مع المؤلف فيقول:(٣٦)

"عندما توليت رئاسة تحرير جريدة (المسلمون) كانت تعاني من ثلاث مشكلات

رئيسية، وأول هذه المشكلات، أنها كانت تعتمد على الإثارة الصحفية التي تتنافى مع إسمها، والثانية إعتمادها على المطولات الصحفية، أما المشكلة الثالثة فهي استخدامها الصفحة الأولى كملخصات لما في داخل العدد، أي أن صفحتها الأولى كانت أشبه بغلاف مجلة أكثر مما هي صفحة أولى لجريدة.

وقد حاولت أن أطور الجريدة من خلال معالجة المشكلات الثلاث السابقة، وبالنسبة لطول الموضوعات، فقد حرصت على أن لا يزيد حجم أي موضوع عن ربع صفحة، فأكسبها ذلك تنوعاً وشمولاً لكافة الإهتمامات، وبالنسبة لشخصية الصفحة الأولى، فقد أدخلت عليها التقارير الصحفية الإخبارية الحية التي تتابع الأحداث الجارية، أما الإحالة إلى داخل الجريدة فقد كانت تتم في أضيق نطاق مع الحرص على أن يكون الموضوع الداخلي المحال إليه، يطرح زاوية جديدة تختلف تماماً عما هو موجود في الصفحة الأولى.

أما بالنسبة لسياسة الجريدة، فقد استلمتها وهي خارجة من حفلة زار فهي جريدة إسمها (المسلمون) ولكن مضمونها يركز على الإثارة والسحر والشعوذة وكل ماهو غريب وغير مألوف، وكانت بذلك امتداداً لمدرسة أخبار اليوم الصحفية التي ينتمي إليها صلاح قبضايا، رئيس التحرير الذي أسس المسلمون، وقد حاولت أن أرسم سياسة جديدة للجريدة تقوم على تقديم ما أسميه بالنموذج الثالث في الصحافة الإسلامية، فالصحافة الإسلامية في العالم العربي لم تعرف إلا نموذجين، يمثل النموذج الأول الإسلاميون الذين تعلموا ممارسة الصحافة بأسلوب اليساريين، فقد أخذوا عنهم الإثارة والصوت العالي المتشنج، وقد كان اليساريون دائماً في العالم العربي يصنفون أنفسهم في خانة المعارضة، فجاءت مجلات وصحف اليسار في العالم العربي حادة الطبع وبلغة متشنجة وبأسلوب الشخص الذي يحس أنه مضطهد، وطبق الإسلاميون هذا النموذج واستخدموا هذا الطرح واستعملوا تلك اللغة، فأصبحت الصحافة الإسلامية تضع نفسها في خانة المعارضة، وأستطيع أن أضرب مثالاً على ذلك بمجلة المجتمع الكويتية ومجلة الدعوة المصرية، أما النموذج الثاني في الصحافة الإسلامية فتمثله الصحف التي تصدر عن الحكومات أو المؤسسات والهيئات الإسلامية شبه الرسمية، وهي صحافة يغلب عليها الطرح

الرسمي للأفكار الإسلامية، وهي صحافة جامدة تنشر تصريحات المسؤولين، وتنقل النصوص من الكتب الدينية، وهذه لا أعتبرها صحافة إسلامية، وإنما هي أقرب إلى الكتب منها إلى الصحف، فهي تكتفي بنقل الفقه والحديث والعقيدة وأصول الدين ولا تهتم بالخبر الإسلامي.

وفي جريدة المسلمون حاولت أن أقدم النموذج الثالث للصحافة الإسلامية، وهو النموذج الذي يجمع بين حرارة الطرح لدي النموذج الأول، مع تقديم أصول المعرفة الدينية عند النموذج الثاني، وأعرضهما بلغة صحفية وإعلامية حديثة لا تعاني من عقدة الإضطهاد ولا تلجأ إلى الإثارة أو النبرة العالية".

وقد لوحظ في الفترة الأولى من رئاسة داود الشريان لتحرير الجريدة، انخفاض التوزيع بشكل حاد، وحول هذه الظاهرة يقول الشريان:

"عندما استلمت رئاسة تحرير المسلمون طلبت من الناشر طلباً غريباً، أن أخفض توزيع الجريدة! وحددت النسبة بـ٣٥٪ تقريباً في الشهور الستة الأولى، وبالفعل انخفض التوزيع في أول الأمر إلى مايقرب من الرقم الذي تخيلته من البداية وهو ٣٥٪، ولكن التوزيع أخذ يتصاعد بعد ذلك تدريجياً من عدد لآخر، والسبب في ذلك أنني أخذت أقوم بعملية تجديد وإحلال ما بين القارئ السابق للجريدة الذي يبحث عن الإثارة والغريب والشاذ، وبين القارئ الجديد الذي أبحث عنه، وهو القارئ الجاد، أي الإنسان المسلم العادي والملتزم دينياً ويريد أن يعرف أخبار العالم الإسلامي، بالإضافة إلى القارئ المثقف والمتابع والمهتم بالقضايا الإسلامية، وهذا القارئ الجديد، هو الذي ينتمي – في رأيي- إلى التيار الإسلامي الصامت أو الأغلبية المسلمة الصامتة، وقد أدركت أن هذا القارئ الجديد يهتم بالسياسة لذلك فقد زدت جرعة المواد السياسية في الجريدة، وأعتقد أنني نجحت إلى حد كبير في جذب هذا القارئ إلى الجريدة ورسائل القراء التي كانت تصلنا في تلك الفترة تؤكد أن قارئ الجريدة قد تغير فعلاً إلى النوع الذي كنا نسعى إليه"

وقد ترك داود الشريان رئاسة تحرير جريدة المسلمون بعد أقل من عام ونصف، فهل يعد ذلك مؤشراً على فشل تجربة ما يسميه بالنموذج الثالث في الصحافة الإسلامية، يقول الشريان:

"لا أستطيع أن أقول أنني نجحت في طرح النموذج الثالث الذي ذكرته، لأن الفترة التي توليت فيها رئاسة تحرير الجريدة كانت قصيرة ولأن إمكانات طرح الرأي لم تكن بالسهولة التي كنت أتوقعها، خاصة أنني عملت في وقت كانت مشاكل الإسلاميين في العالم العربي كثيرة، وكانت معظم التيارات السياسية الإسلامية تدخل في صدام مع الحكومات، فوجدت نفسي بين نارين، إما أن أطبق النموذج الثالث بتصميم كامل فلا توزع الجريدة في معظم البلدان العربية، وإما أن أقول كلاماً غير مفيد، ولذلك وجدتني مضطراً إلى تجنب قضايا كثيرة لا أستطيع أن أدلي فيها برأيي! ولقد تركت جريدة المسلمون بإرادتي، لأني وصلت إلى مرحلة وجدتني لا أستطيع أن أقدم في هذه الجريدة أكثر مما قدمت، لا على مستوى الشكل أو المضمون، وبالنسبة للمضمون خاصة، فقد كثرت التشعبات في التيارات الإسلامية، ولأنني سعودي، فقد وجدت أن الجريدة قد تدخل في صدامات معينة مشوبة بكثير من الحساسية، وكان من الصعب أن أقوم بهذا الدور، وفي الوقت نفسه كنت مصمماً ألا أعود بالجريدة إلى خطها السابق، وقد لا تعرف أن جريدة المسلمون ممنوعة من دخول معظم البلدان العربية لأن أجهزة الرقابة في هذه الدول تعتقد أن الجريدة تذكي التيارات الإسلامية المعارضة في هذه الدول، رغم أن العكس هو الصحيح، فقد كانت الجريدة تذكي الدين في نفوس الناس ولكن بطريقة هادئة مخالفة لتيارات التطرف الإسلامي أو ما يسمى بالإسلام السياسي، وقد وصلت إلى مرحلة اقتنعت فيها بأنني غير قادر على أن أقدم النموذج الذي أتمناه، فضلاً عن أنني لم أكن على انسجام تام مع الناشر، وللحقيقة فقد كان الناشر أميَل إلى مدرسة الإثارة، وأقرب إلى تبني السياسة السابقة للجريدة، وأنا كنت أرفض الأسلوب السابق جملة وتفصيلاً، فلم يكن بيني وبين الناشر الود أو الإتفاق الذي يمكن أن يكون دافعاً للإستمرار، والأهم من ذلك كله، فقد خرجت من تجربتي في (المسلمون)، ومن قبلها في مجلة (الدعوة) بنتيجة هامة في مجال الصحافة الإسلامية، وهو أنه من المستحيل إصدار صحيفة إسلامية متخصصة، ولو كان الأمر بيدي، أو لو كنت مسؤولاً عن الإصدارات الصحفية، فلن أفكر في إصدار جريدة إسلامية !، وفي اعتقادي أنه يجب أن يصرف النظر تماماً عن إصدار مثل

هذه الصحف، وفي المقابل لا بد من العمل على زيادة جرعات الأخبار التي تغطي اهتمامات المسلمين والقضايا الإسلامية في الصحف العامة غير المتخصصة، فالمجتمعات العربية كلها مجتمعات مسلمة، وتخصيص جريدة للمسلمين دون غيرهم، فيه محاولة للتقليل من شأن المسلمين في بلادهم، ولقد اكتشفت هذا الأمر مبكراً أثناء عملي في جريدة المسلمون، لذلك فقد أكملت تجربتي فيها وأنا غير مقتنع بجدوى إصدار الجريدة من الأساس !.

إن الجرائد الإسلامية يمكن أن تنجح في حالة واحدة وهي أن تكون لسان حال حزب سياسي أو جماعة فكرية محددة، مثل مجلة المجتمع الكويتية لأنها تعبر عن رأي جماعة الإصلاح، ومجلة الدعوة المصرية لأنها تعبر عن جماعة الإخوان المسلمين، أما أن تأتي جريدة تريد أن تعبر عن الأمة الإسلامية كلها، فهو الأمر المستحيل، فالسلفيون لهم رأي، والمجددون لهم رأي، والتيارات الإسلامية في المغرب العربي لهم رأي والمسلمون في العالم الإسلامي لهم رأي، والمسلمون في أوربا وأمريكا لهم رأي، والحكومات لها رأي والمعارضة الإسلامية لها رأي، والجيل الجديد لهم رأي والشيوخ لهم رأي آخر، وهكذا لا يمكن لأي جريدة مهما بلغت عبقرية من يديرها أن يرضي كل هؤلاء، وأن يعبر عن كل هؤلاء !، لذلك فالأفضل - في رأيي- هو الإكتفاء بالجرائد العامة، وأن تكون أخبار العالم الإسلامي والمسلمون جزء من اهتمامها، إن الجرائد العربية اليومية العامة والمجلات الأسبوعية العامة لو قدمت من منظور إسلامي، لانتفت الحاجة إلى الجريدة الإسلامية المتخصصة، وأنا أعتقد أن جريدة مثل الرياض أو المدينة في أيام مجدها أو جريدة عكاظ تغطي الجانب الإسلامي وتخدم الإسلام بأفضل مما يمكن أن تغطيه جريدة المسلمون، وبشكل أكثر ملائمة للقارئ؛ لأنه إذا كان هناك حدث إسلامي هام فسوف تبرزه، وإذا كان حدثاً غير مهماً فلن تبرزه، وقد يأتي شخص ويقول إن الصحافة العربية لا تضع رؤية الإسلام في حسابها وهي تتناول الأحداث الجارية !، وهذا في رأيي موضوع آخر، بمعنى أن كل تجربة يجب أن تقيم أو تحاكم على حدة، ولكنني كمهني أرى أن وجود تغطية لشؤون المسلمين في الصحافة العامة أكثر نجاحاً وتأثيراً من تخصيص جريدة إسلامية، لأن الأخيرة

ستقرأها فئة محدودة وهي فئة المتدينين جداً، وهي ليست كل المسلمين، ولكن معظم الناس بطبعهم مؤمنون، يصلون ويصومون ويتمنون أن يعرفوا أخبار المسلمين".

وقد تولى مسؤولية التحرير في جريدة المسلمون بعد ترك داود الشريان لها، الدكتور عبد القادر طاش، ورغم أنه سبق له العمل مع الشريان مديراً لتحرير مجلة الدعوة، ونائباً لرئيس تحرير جريدة المسلمون، إلا أنه أحدث تغييراً كبيراً في الجريدة، وحول هذا التفسير يقول الشريان:

"الجريدة أصبحت الآن، دعوية، وعادت أيضاً إلى استخدام شيء من أسلوب الإثارة الصحفية، لقد جمع الدكتور طاش بين النموذجين التقليديين في الصحافة الإسلامية العربية، نموذج الصحافة الدعوية التي تقوم على نقل الشروح والتفاسير والحديث والفقه وأصول الدين، ونموذج صحافة الإثارة إلى حد ما، واعتقادي أن سبب هذا التغيير يعود إلى شخصية رئيس التحرير الحالي، فالدكتور طاش لا يميل إلى الجوانب السياسية بطبعه، فهو رجل نشط في الجانب الدعوي، كما أن طبيعته هادئة جداً، لذلك فهو يثير القضايا بهدوء، أسميه الهدوء البورجوازي، هدوء فخم جداً، يفتقد حرارة الطرح الشعبي الذي تحتاجه الصحافة الإسلامية".

خامساً: الطابع العام للصحافة السعودية المهاجرة

تتميز الهجرة الصحفية السعودية المعاصرة، بعدد من الخصائص تكاد أن تجعل هذه الهجرة نسيجاً مستقلاً وحده عن الطابع العام لظاهرة الهجرة الصحفية العربية، وأهم هذه الخصائص:

أولاً: لقد قام بهذه الهجرة صحفيون سعوديون مؤيدون للنظام القائم في المملكة، لا معارضون له.

ثانياً: رغم أن هذه الصحف تصدر خارج البلاد السعودية، إلا أن توزيعها داخل السعودية يبلغ أضعاف توزيعها خارجها، كما أن النسبة الغالبة من الصفحات الإعلانية التي تنشر بها، تحصل عليها من المؤسسات السعودية، أو المؤسسات الدولية التي لها نشاط داخل السعودية.

ثالثاً: من المهم أن نؤكد أيضاً وجود سمات مشتركة كثيرة بين الطابع العام للصحافة السعودية المهاجرة في المرحلة المعاصرة، والصحافة السعودية المهاجرة في المراحل التاريخية السابقة، ولعل أبرز السمات أن هذه الصحف تعتبر أدوات لشرح السياسة السعودية في الخارج، ووسيلة لإسماع صوت السعودية في العالمين العربي والإسلامي.

رابعاً: لقد تحولت السعودية إلى قوة جذب غلابة لمعظم الصحف العربية المهاجرة، وذلك بفعل تنامي القوة الإقتصادية السعودية نتيجة لتزايد دخلها من النفط، بحيث أصبح السوق السعودي مصدراً رئيسياً للإعلان الصحفي، ومجالاً واسعاً لتوزيع الصحف، لذلك فإن مفهوم الصحافة السعودية المهاجرة لم يعد عملياً يقتصر على الصحف التي يصدرها سعوديون في المهجر، وإنما يمكن للمفهوم أن يتسع ليشمل صحف عربية أخرى قد تكون لبنانية أو سورية بالإسم ولكنها سعودية بالملكية أو التمويل والمواقف والسياسات، وعلى سبيل المثال فجريدة "الحياة" لبنانية بالإسم، ولكنها مملوكة بالكامل للسعوديين، كذلك فإن مجلات مثل

"الوطن العربي" و "الدولية" وغيرهما لبنانية بالإسم ولكنها سعودية بالتمويل والمواقف، ونفس الشيء ينطبق على جريدة "الشرق الجديد" السورية و"كل الناس" و"العالم اليوم" المصريتان..!

ومن المتوقع أن تنمو تلك الظاهرة في المستقبل وخاصة بعد هزيمة العراق في حرب الخليج، وخروج السعودية منتصرة من تلك الحرب، فالعديد من الصحف العربية المهاجرة التي كانت موالية للنظام العراقي، بدأت تبدل مواقفها وسياساتها لتقترب من الموقف السعودي، ويمكن رصد إرهاصات هذا التحول والتبدل في انقلاب مجلة (الوطن العربي) من تأييد العراق إلى تأييد السعودية، وانتقال "خلدون الشمعة" للكتابة في جريدة الشرق الأوسط السعودية، وقد كان رئيساً لتحرير مجلة "الدستور" التي يمولها النظام العراقي، كذلك تمعن في حوار المؤلف مع فؤاد مطر رئيس تحرير مجلة "التضامن" اللبنانية الإسم، العراقية الهوى، وتأكيده على أنه أوقف المجلة، حتى تهدأ النفوس ..!

هوامش الفصل الرابع

(١) يقوم نظام المؤسسات في المملكة العربية السعودية على الغاء الصحف التي يصدرها الأفراد، وأن يحل مكانها الصحف التي تصدر عن مؤسسات منعا لاستخدام الصحافة في تحقيق المصالح الشخصية.

(٢) المجلة، لندن (العدد صفر) مقال بعنوان (الرحلة الطويلة).

(٣) المجلة، لندن ٧ يونيو ١٩٨٠.

(٤) قام المؤلف بتحليل إحصائي لعينة منتظمة لأخبار الصفحة الأولى من جريدة الشرق الأوسط طوال عام ١٩٨٤م وضمت العينة ٥٢ عدداً، بواقع عدد من كل أسبوع وقد اتضح أن الأخبار السعودية تحتل ٥٤٪ من أخبار الجريدة، في حين تحتل الأخبار المصرية نسبة ١٢٪ وأخبار لبنان ١١٪ وأخبار منطقة الخليج ٨٪ والأخبار الفلسطينية ٦٪ وهناك ٩٪ من أخبار الجريدة تتناول أخبارا متفرقة لبقية الدول العربية.

(٥) المجلة، لندن ١٣ ديسمبر ١٩٨٠.

(٦) الشرق الأوسط، لندن ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المجلة، لندن ١٣ ديسمبر ١٩٨٠.

(٩) **هشام ومحمد علي حافظ**: المجلة لندن ٣ أكتوبر ١٩٨٠ مقال بعنوان(رسالة من الناشر).

(١٠) ذكر **الرئيس السادات** في لقاء مع الصحفيين المصريين أن الأستاذ **ابراهيم سعده** مدير مكتب جريدة الشرق الأوسط بالقاهرة والمحرر بجريدة أخبار اليوم، قد استقال من عمله بجريدة الشرق الأوسط بسبب محاولتها الهجوم على مصر. وقد عينه الرئيس السادات بعد ذلك رئيساً لتحرير أخبار اليوم القاهرية تقديراً لموقفه.

(١١) **جهاد الخازن**: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م

(١٢) **عرفان نظام الدين**، سوري سني، بدأ حياته الصحفية في جريدة (الحياة اللبنانية) عام ١٩٦٥م، وفي عام ١٩٧٦م عمل بمجلة الإقتصاد العربي، ثم في وكالة الأنباء العربية، وانتقل إلي لندن في عام ١٩٧٨م ليعمل مديراً لتحرير جريدة الشرق الأوسط، ثم أصبح نائبا لرئيس التحرير ورئيساً للتحرير (١٩٨٣-١٩٨٧م)، ويعمل حالياً المستشار السياسي لتليفزيون الشرق الأوسط.

(١٣) **عبد الباري عطوان**: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٣٠ مارس ١٩٩١م

(١٤) **عثمان العمير**:

حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٩ مارس ١٩٩١م. وعثمان العمير من مواليد عام ١٩٥١م،

باحدى القرى الصغيرة بجوار مدينة الرياض، وقد انتقل مع أسرته إلى المدينة المنورة في فترة مبكرة من طفولته، وفيها أنهى تعليمه الإبتدائي والمتوسط ونصف الثانوي، حيث عاد إلى الرياض وأكمل تعليمه الثانوي بها ثم التحق بجامعة الملك سعود ليدرس الجغرافيا، وأثناء دراسته بالجامعة عمل مع تركي السديري في جريدة الرياض محرراً أدبياً وفنياً ورياضياً ثم مارس العمل في المحليات أيضاً، ثم انتقل إلى جريدة الجزيرة ليرأس قسم المحليات والرياضة بها وعاصر تحول الجريدة إلى الإصدار اليومي وتولى منصب سكرتير التحرير في الفترة من عام ١٩٧٥-١٩٧٩م، ثم فجأة قرر ترك العمل الصحفي، وغادر مدينة الرياض إلى لندن، لمزيد من الدراسة، حيث درس اللغة الإنجليزية، وفي لندن عرضوا عليه في جريدة الجزيرة أن يصبح مراسلاً للجريدة في لندن فوافق وظل كذلك حتى عام ١٩٨١م عندما عرض عليه رئاسة تحرير جريدة اليوم التي تصدر في المنطقة الشرقية، وقد قبل العرض بشرط أن يعمل لفترة مستشاراً للتحرير بالجريدة وبعدها يأخذ قراره، وعمل بالجريدة لمدة ستة أشهر ولكنه تركها لأسباب شخصية ولأسباب أخرى مرتبطة بطبيعة العمل في الجريدة، وانتقل إلى جريدة الجزيرة كنائب لرئيس التحرير، وبعد فترة فضل العودة إلى لندن، فعينته الجزيرة مراسلاً لها في لندن وفي عام ١٩٨٥م اتصل به المسؤولون بالشركة السعودية للأبحاث والتسويق وعرضوا عليه أن يتولى رئاسة تحرير مجلة (المجلة) التي تصدر عن الشركة في لندن، فوافق واستمر بها لمدة عامين، وفي عام ١٩٨٧م (سبتمبر ١٩٨٧م) عين رئيساً لتحرير جريدة الشرق الأوسط ومازال رئيسا لتحريرها حتى طبع هذا الكتاب.وعثمان العمير يعترف بأنه لايمثل الصحافة السعودية خير تمثيل لأنه قضى معظم تجربته الصحفية في الخارج، ولكنه لا ينفي تأثره بالمدارس الصحفية الكويتية واللبنانية، ويقول إنه وجيله من الصحفيين السعوديين لم يتأثروا بالصحافة المصرية، بسبب انقطاع هذه الصحافة عن المملكة لمدة طويلة بسبب الظروف السياسية، وهو يعترف أيضاً بأنه في قرارة نفسه أميل إلى صحافة الإثارة، ولكن التجربة أكدت له أن هذا النوع من الصحافة لا مستقبل له في العالم العربي بسبب تدخل السياسة في الصحافة من جهة، ولحساسية المجتمع العربي لهذا اللون من الصحافة من جهة أخرى.

(١٥) المجلة، لندن، ٢٩ فبراير ١٩٨٠.
(١٦) المجلة، لندن، ٢٣ فبراير ١٩٨٠.
(١٧) المجلة، لندن، ٨ مارس ١٩٨٠.
(١٨) المصدر السابق.
(١٩) المجلة، لندن العدد صفر(بدون تاريخ).
(٢٠) المجلة، لندن٢٢ سبتمبر ١٩٨٠.
(٢١) المجلة، لندن ١٨ أكتوبر ١٩٨٠.
(٢٢) المجلة، لندن ١٣ سبتمبر ١٩٨٠.
(٢٣) **عبد الرحمن حمد الراشد**: صحفي سعودي من مواليد مدينة الرياض في عام ١٩٥٥م وحصل على بكالوريوس في الإعلام من الجامعة الأمريكية بواشنطن، وبدأ حياته

الصحفية بالعمل في جريدة الجزيرة بالرياض منذ عام ١٩٧٤م واستمر بها حتى عام ١٩٧٧، وبعد فترة عين مديراً لمكتب جريدة الجزيرة في واشنطن، ثم اختير في عام ١٩٨٥م نائباً لرئيس تحرير مجلة المجلة، وفي عام ١٩٨٨م تولى رئاسة تحرير المجلة ومايزال.

(٢٤) المجلة، لندن ١٥نوفمبر ١٩٨٠.

(٢٥) سيدتي، لندن ٩ يناير ١٩٨٤.

(٢٦) سيدتي، لندن ٢٢ إكتوبر١٩٨٤.

(٢٧) سيدتي، لندن ١٦ مارس ١٩٨١.

(٢٨) عبد الله باجبير: صحفي سعودي، مارس الكتابة الصحفية في العديد من الصحف السعودية، ثم أصبح يحرر صفحة أسبوعية في مجلة سيدتي، ويكتب عموداً يومياً في الصفحة الأخيرة بجريدة الشرق الأوسط باسم "مع قهوة الصباح" ثم عين رئيساً لتحرير مجلة سيدتي، وقد لخص سيرة حياته فكتب يقول: "عملت بالصحافة وأنا دون العشرين، وبينما كان أبي رحمه الله يريد لي شهادة محترمة ووظيفة مضمونة، ذهبت أبحث عن خطي بين أقدام لاعبي الكرة، ووقفت في مركز "حارس المرمى" وانهزم الفريق الذي ألعب معه بخمسة أهداف نظيفة، وانتقلت من الملعب إلى مقاعد المتفرجين!

ولعشقي للكرة المستديرة، قررت أن أعمل صحفياً، رياضياً، وهذا ماحدث، وظللت أجري وراء الكرة وأكتب عنها حتى سافرت إلى انجلترا وهي الدولة التي اخترعت لعبة الكرة، ولكني بدأت انصرف عن الكتابة في الرياضة وأنا أدرس وأعمل في لندن، فقد شغلتني السياسة كما شغلني الأدب عن متابعة المباريات وأخبار اللاعبين، كان ذلك في أواخر الستينات، وبدأ أسمي يظهر في صحف المملكة، عكاظ والبلاد والمدينة والجزيرة، عندما عملت مديراً لمكتب عكاظ في لندن وممثلاً لصحف المؤسسة في أوروبا لم يبق لي من الاهتمامات الرياضية إلا المشي، وبدأت أبحث عن صيغة مختلفة لكتاباتي، وقد هيأ لي وجودي في لندن قريبا من مصادر المعلومات أن أقرر الاتجاه إلى كتابة المعلومة السياسية والثقافية والفنية والعلمية والتعليق عليها في نفس الوقت بالتأييد أو بالتفنيد على أن يكون هذا في أكبر قدر من التركيز، ولعلني أكون أول كاتب "عامود" يعتمد على المعلومة والرأي معاً، وقد كان المعتاد أن تكون الأعمدة للرأي والتعليق فقط..

استهوت الطريقة القراء، وبعد فترة من العمل مديراً عاماً لشركة الإعلان السعودي، تفرغت للكتابة، وكان من حسن حظي أن أكتب عموداً يومياً في الشرق الأوسط ثم رئيساً لتحرير مجلة "سيدتي".

(٢٩) المجلة، لندن ٣ إبريل ١٩٨١.

(٣٠) المسلمون، لندن ١٧ ديسمبر١٩٨١.

(٣١) المجلة، لندن ٢٣ مايو ١٩٨١.

(٣٢) المسلمون، لندن ١٤ يناير ١٩٨٢.

(٣٣) المسلمون، لندن ١٦ فبراير١٩٨٥.

(٣٤) المسلمون، لندن ٩ فبراير ١٩٨٥.

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) داود الشريان: حوار مسجل مع المؤلف، الرياض، ١٦يناير ١٩٩٢م

وداود الشريان: صحفي سعودي من مواليد مدينة الرياض في عام ١٩٥٤م، وقد أمضى جميع مراحله الدراسية بمدارس الرياض وحصل على بكالوريوس صحافة من كلية الآداب جامعة الملك سعود في عام ١٩٧٨م، وقد عمل بالصحافة قبل تخرجه بعامين، فمارس كتابة المقال في جريدة الجزيرة اليومية التي تصدر من الرياض، ثم انتقل للعمل في مجلة اليمامة الأسبوعية، كمحرر فني، وبعد تخرجه بفترة قصيرة احترف العمل الصحفي بعد ما اشتغل لفترة موظفاً بجامعة الملك سعود، وفي عام ١٩٧٩م عين سكرتيراً لتحرير مجلة اليمامة ثم أصبح مديراً للتحرير حتى عام ١٩٨٢م، حين انتقل ليعمل رئيساً لتحرير مجلة " تجارة الرياض" واصدر منها ستة أعداد، ثم تركها ليعمل بالإدارة الصحفية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وفي عام ١٩٨٥م سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال دراسته الصحفية، ثم عاد ليؤسس شركة الدائرة الصحفية، وفي عام ١٩٨٨م اسندت إليه رئاسة تحرير مجلة (الدعوة) ولكنه تركها بعد ستة أشهر بسبب خلافه مع مجلس إدارة المجلة على سياستها التحريرية، وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩م تولى رئاسة تحرير جريدة (المسلمون)، واستمر بها حتى فبراير ١٩٩٢م، حيث تفرغ لإصدار مطبوعة جديدة.

الفصل الخامس

الصحافة الكويتية المهاجرة

أولاً

يمكن – مع التجاوز – أن نقول أن الصحافة في الكويت نشأت مهاجرة..

فأول صحيفة ظهرت في الكويت، هي (مجلة الكويت) التي أصدرها عبد العزيز الرشيد في عام ١٩٢٨م، كانت تطبع خارج الكويت، وذلك لعدم وجود مطابع بالكويت في ذلك الوقت، وقد توقفت هذه المجلة عن الصدور بعد عامين فقط، وظلت الكويت بلا صحافة حتى عام ١٩٤٦م، حين صدرت مجلة (البعثة) وكانت تطبع أيضاً خارج الكويت.[1]

كذلك فإن أول جريدة يومية صدرت بالكويت وهي جريدة (الرأي العام) التي ظهرت في إبريل عام ١٩٦١م طبعت أعدادها الأولى في بيروت، لحين وصول مطابعها التي بدأت العمل في عام ١٩٦٢م.[2]

وتصدر الآن مجلتان كويتيتان في المهجر، الأولى مجلة(التعاون الخليجي) التي صدرت في عام ١٩٨٤م من قبرص، وهي نصف شهرية، وترويسة المجلة تحمل أربعة أسماء هم: عبد الله الصباح سعود الصباح وهو صاحب الإمتياز والمدير العام، ثم صباح محمد الصباح وهو نائب المدير العام ورئيس التحرير المسؤول، وغسان الشريف كمدير للتحرير، ويعقوب عبد العزيز الرشيد كمستشار عام. ومجلة التعاون الخليجي مجلة (سياسية جامعة تدافع عن مصالح شعوب الخليج العربي وطموحاتها في مستقبل مشرق يليق بمكانتها في عالم اليوم).[3]

ويغلب على موضوعات المجلة الإهتمامات الخليجية بشكل عام والكويتية بشكل خاص، أما سياستها فهي تقوم على الدفاع عن سياسات ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي والإعلام عن إنجازات المجلس، وعلى سبيل المثال فإن المجلة تكتب عن تشكيل القوة الخليجية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي فتقول:

إن مجلس التعاون تجاوز في إنجازاته حدود التنسيق والتكامل إلى التوحيد في المجال العسكري، مما يعني خلق قوة الدفاع المطلوبة عن المنطقة، سيما وأن

التعاون الخليجي -كما قال أمير الكويت الشيخ -جابر الأحمد- تيار صنعته إرادة شعوب الخليج، وهو استجابة صادقة لحقائق هذا الجزء من العالم وصياغة معاصرة لما كنا نمارسه بالود والتقاليد الموروثة عن آباء كرام عاشوا على التعاون والتشاور والتكاتف.(٤)

أما المجلة الثانية فهي (المجالس) وهي مجلة أسبوعية سياسية جامعة تصدر عن مؤسسة "لارتل" المحدودة بلندن، ويرأس تحريرها (هداية سلطان السالم) وهي كويتية.(٥)

ويغلب على المجلة الإهتمامات الخليجية عامة والإهتمامات الكويتية خاصة، شأنها في ذلك شأن مجلة (التعاون الخليجي) وإن لوحظ في الأعداد الأخيرة بداية لانفتاح المجلة على بقية قضايا ومشكلات العالم العربي.

* والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما مبرر صدور مثل هذه الصحف في خارج الكويت. ونميل إلى الاعتقاد بأن هناك عاملين وراء صدور مثل هذه الصحف خارج الكويت.

العامل الأول:

إن صدور هذه الصحف في المهجر يجعل منها أداة غير مباشرة للدفاع عن سياسات ومصالح الكويت ودول الخليج العربي في المنطقة العربية. كذلك يسهل استخدام هذه الصحف كأداة للرد على الإنتقادات الموجهة إلى الكويت ودول الخليج العربي من قبل الصحف وبقية وسائل الإعلام الأخرى التي تشرف عليها أو تمولها بعض الأنظمة العربية المعارضة لموقف وسياسات الدول الخليجية، وذلك دون أن تتحمل دول الخليج أية مسؤولية عن هذا الدفاع أو الهجوم، وهو أمر يتلاءم مع المنهج الذي تسير عليه الكويت وبقية دول الخليج في عدم الدخول كأطراف في النزاعات العربية، ومحاولة الإلتزام بموقف الحياد تجاه هذه النزاعات.

العامل الثاني:

الإستفادة من شبكات التوزيع المتقدمة في أوروبا، مما يتيح لهذه الصحف الوصول بسهولة إلى أسواق العالم العربي، كذلك سهولة الوصول إلى القارئ العربي في أوروبا.

ثانياً: جريدة "القبس الدولي"

القبس الدولي، جريدة يومية كويتية تصدر في لندن، وهي جزء من ظاهرة صحفية عربية ظهرت في الثمانينات، وهو إصدار بعض الصحف العربية التي تصدر في الوطن العربي، طبعات دولية لها في أوربا، ورغم أننا نستبعد هذه الظاهرة من الإنتماء إلى الصحف العربية المهاجرة، إلا أن الإشارة إليها قد تفيد في التعرف على بعض جوانب هذه الظاهرة، والقبس الدولي لا تختلف كثيراً عن الجريدة الأم التي تصدر في الكويت، تخاطب رجال الأعمال والأكاديميين وصانعي القرار، والإقتصاديين ورجال المال والسياسيين، ولكنها تحاول أن تبدو مختلفة عن الجريدة الأم عن طريق الإدعاء بالإستقلال الفكري وإتاحة الفرصة لحرية الرأي، وهي لذلك تنشر لكتّاب عرب من مختلف الإتجاهات وبعضهم لا يرحب بكتاباته في الجريدة الأم التي تصدر بالكويت، مثل محمد حسنين هيكل، الكاتب المصري الشهير، كما أنها كانت تنشر الرسوم الكاريكاتورية للرسام الفلسطيني ناجي العلي، والتي كانت تتضمن هجوماً صريحاً على بعض الحكومات العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وقد اغتيل العلي في لندن. وناشر الجريدة ورئيس تحريرها محمد جاسم الصقر، وهو صحفي ومالي كويتي.

ثالثاً: الإحتلال العراقي للكويت وهجرة الصحافة الكويتية

عندما وقع الإحتلال العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، توقفت كافة الصحف الكويتية، أكثرها برغبته، والقليل منها قسراً، إذ تم الإستيلاء على مباني الصحف ومطابعها، ونقلت الكثير من إجهزتها إلى العراق، وبذلك فرضت ظروف الإحتلال، أن تتحول كافة الصحف الكويتية إلى صحف مهاجرة، ففي لندن توحدت جريدة القبس الكويتية مع طبعتها الدولية، وأصبح الإثنان يصدران من لندن تحت عنوان (القبس الدولي)، وكلف مثقف وأستاذ جامعي كويتي برئاسة تحرير الجريدة، وهو الدكتور محمد الرميحي الذي كان يرأس تحرير مجلة (العربي) الثقافية، وشاركه في تحريرها عدد كبير من الكتّاب والمثقفين الكويتيين، من أبرزهم الشاعرة الكويتية الدكتورة سعاد الصباح والشاعر الكويتي عبد الرحمن النجار وغيرهما، وقد تخلت الجريدة عن طابعها المحافظ، وتحولت إلى صحيفة تهاجم الإحتلال العراقي وتحشد كافة المثقفين العرب ضد الغزو العراقي، وبعد فترة ترك الدكتور محمد الرميحي رئاسة تحرير جريدة القبس الدولي، حيث أصدر صحيفة يومية من لندن أيضاً تحت إسم (صوت الكويت الدولي) وقامت بتمويلها الحكومة الكويتية في الخارج، وأصبحت الجريدة الجديدة لسان حال الحكومة والشعب الكويتي، وقد استمرت الجريدة في الصدور حتى بعد عودة الحكومة الكويتية إلى بلادها.

وانتقلت مجلة (السياسة) الكويتية التي يملكها ويرأس تحريرها الصحفي أحمد جار الله، إلى المملكة العربية السعودية، وعاودت الإصدار من جدة، طوال فترة الإحتلال العراقي، واستمرت كذلك فترة بعد تحرير الكويت، ولكنها عادت الآن إلى الصدور من الكويت.

أما جريدة (الأنباء) الكويتية، فقد قام مكتبها بالقاهرة بإعادة إصدار الجريدة من القاهرة، وتوزيعها في الكثير من البلدان العربية، وقد استمرت الجريدة في

الصدور يومياً، وفي أربع صفحات من القاهرة طوال فترة الإحتلال العراقي للكويت، ثم عادت لتصدر من الكويت بعد فترة قليلة من التحرير.

رابعاً: جريدة «صوت الكويت الدولي»

صدرت جريدة «صوت الكويت الدولي» بمدينة لندن في الأول من نوفمبر ١٩٩٠م، أي بعد ثلاثة أشهر من وقوع الاحتلال العراقي لدولة الكويت، واعتبرت صوتاً يعبر عن الحكومة الكويتية الشرعية في المنفى، وقد اختارت الجريدة أن تستمر في الصدور بعد تحرير الكويت وعودة الحكومة الشرعية إلى أرض الوطن، وذلك لشرح مواقف الكويت وسياساتها للرأي العام العربي والعالمي، وكأداة لربط الكويتيين في الخارج بوطنهم الأم، وبذلك انضمت الجريدة إلى من سبقها من الصحف العربية التي تصدر في المهجر بإرادتها الحرة، لا لمعارضة النظام الحاكم في الوطن، وإنما للدفاع عنه وتأييد سياساته والرد على معارضيه، تلك الظاهرة التي بدأت بصدور جريدة الشرق الأوسط السعودية في لندن.

وصوت الكويت الدولي «صحيفة يومية سياسية جامعة» كما تعلن في ترويستها، وهي تصدر عن الشركة الكويتية للأبحاث والإعلان، هي بريطانية الجنسية، كويتية التمويل، ومقرها الرئيسي مدينة لندن، ولها مكاتب في كل من الكويت، والمملكة العربية السعودية، والقاهرة، وبيروت، وباريس، وواشنطن، وتطبع الجريدة في لندن وجدة والرياض والظهران والقاهرة وفرانكفورت ونيويورك.

والجريدة تصدر في ١٦ صفحة بحجم الاستاندرد، وهي تأخذ بالترتيب الموضوعي في نشر مادتها الصحفية، وهو الترتيب الذي تأخذ به معظم الصحف اليومية البريطانية، فتخصص الصفحتان الثانية والثالثة لشؤون (الكويت)، والصفحتان الرابعة والخامسة للشؤون العربية تحت عنوان (عربيات)، والصفحتان السادسة والسابعة للشؤون الدولية تحت عنوان (دوليات)، أما الصفحة الثامنة فتخصص للمقابلات أو المذكرات أو بعض التحقيقات الصحفية العامة، في حين تخصص الصفحة التاسعة للاقتصاد والمال تحت عنوان (إقتصاد)، أما الصفحة العاشرة فهي لرسائل القراء وذلك تحت عنوان (منبر القراء) وتخصص الصفحة العاشرة لمقالات الرأي تحت عنوان (رأي)، ثم تحتل «المنوعات» الصفحة الثانية عشرة في حين تحتل (الثقافة) الصفحة الثالثة عشرة، أما الصفحتان الرابعة عشرة

والخامسة عشرة فهي للرياضة وتتوزع الصفحة السادسة عشرة والأخيرة بين الكاريكاتير وأخبار المجتمع وبعض التقارير الخفيفة، إلى جانب عمودين ثابتين للرأي، أحدهما للكاتب المصري الساخر محمود السعدني بعنوان (ليس إلا)، والثاني بعنوان (كلام مباشر) لفيصل الزامل.

وبالجريدة عدد آخر من الأعمدة الصحفية الثابتة وهي عمود «من وقت لآخر» لماضي الخميس في الصفحة الثانية، و«علامة تعجب» لفؤاد هاشم في الصفحة الثالثة، ويضاف إلى ذلك عدد من الأعمدة الصحفية غير الثابتة، حيث تظهر في بعض الأعداد، وتختفي في أعداد أخرى، مثل (شيء من القلب) لوداد الكواري، و(بين الوقوف) لخليل حيدر، و(لحظة صدق) لعالية شعيب، وهناك عمود (أعياد الذاكرة) الذي يتناوب كتابة عدد من المحررين في صفحة الثقافة.

ويكتب بصفحة الرأي بصوت الكويت الدولي عدد كبير من الكتاب السياسيين الكويتيين والعرب، ومنهم أمين هويدي والدكتورة سعاد الصباح، والدكتور غالي شكري وذكريا نيل وعادل حمودة ومحمد التهامي ومحمد أبو الحديد وعبد المنعم الأعسم، ونصر المجالي وجمال عبد الملك ومحمود عبد الوهاب وغيرهم.

أما الدكتور محمد الرميحي، رئيس التحرير، فهو يكتب مقالاً افتتاحيا غير منتظماً في الصفحة الأولى تحت عنوان (صباح الخير ياوطني).

ويتميز الإخراج الفني لجريدة صوت الكويت الدولي بمحاولة الجمع بين ملامح الإخراج الفني للصحف المحافظة والصحف الشعبية في آن واحد..!، فهي تجمع بين التصميم الوظيفي المميز للصحف المحافظة، وبين التصميم الجمالي المميز للصحف الشعبية، كذلك فهي تحرص على زيادة مساحة الفراغات البيضاء، وتكثر من إستخدام الجداول والإطارات، والتي تعتبر من ملامح الصحف المحافظة، وفي الوقت ذاتة تستخدم الجريدة المانشتات الكبيرة والضخمة والزخارف الإخراجية وتكثر من إستخدام الشبكات الغامقة، وهي من ملامح الصحف الشعبية.!

أما مواقف الجريدة وسياساتها، فهي مؤيدة على طول الخط للحكومة الكويتية، فهي تؤيد السياسات والمواقف الرسمية المعلنة للحكومة الكويتية تجاه مختلف

القضايا المحلية والعربية والدولية، قد لعبت الجريدة دوراً مؤثراً في شرح سياسات الحكومة الكويتية الشرعية أثناء أزمة الخليج، أما بعد التحرير، فقد ركزت الجريدة على شرح مواقف الحكومة الكويتية للرأي العام العربي والدولي، وللكويتيين المقيمين في الخارج، وعلى سبيل المثال يتصدي رئيس التحرير للدفاع عن قيام الحكومة الكويتية بمحاكمة بعض الذين تعاونوا من سلطات الاحتلال العراقي، وذلك في مواجهة بعض الآراء العربية والغربية التي حاولت انتقاد هذة المحاكمات تحت دعاوي الدفاع عن حقوق الأنسان، فكتب الدكتور محمد الرميحي تحت عنوان (دفاعاً عن العدل)! «اتصل بي أمس مسؤول الأخبار في شبكة التليفزيون الدولية الـ بي.بي.سي، للحديث حول موضوع محاكمات المتهمين بالتعاون مع الاحتلال العراقي، التي بدأت هذا الأسبوع في الكويت، وكانت مفاجأة لي أن الأسئلة هي الأسئلة القديمة ذاتها، التي أثيرت أثناء الأشهر الأولي عقب التحرير والمحاكمات التي جرت وقتها في الكويت، فالإعلام العالمي يحاول من جديد أن يتابع أخبار المحاكمات، وبعض التناول ليس موضوعيا، فهو يحمل في طياتة اعتراضاً وأهدافا أقل ماتوصف به أنها أهداف سلبية. والأمر الذي لاجدال فيه أن مايحدث في الكويت الآن هو حق مطلق لدولة ذات سيادة، كفلت لمواطنيها والمقيمين على أرضها كل حقوقهم القانونية والإنسانية، وعندما يجرم واحد من هؤلاء فالمنطق والقانون، هو أن يحاكم هذا الشخص، وسخف القول أن نردد كالبعض أن هناك مندوبين من هيئات حقوق الإنسان الدولية وبعض العاملين في سفارات غربية في الكويت يحضرون جلسات المحاكمة، لأن هذا غير مقبول لا شكلاً ولا مضموناً، فمع عميق احترامنا لكل هؤلاء، كأشخاص وهيئات والدول التي يمثلونها، إلا أنهم ليسوا رقباء على قضاء الكويت، فقضاء الكويت هو حصنها ونزاهته وعدله فوق هذا التزيد».(٦)

وبشكل عام يلاحظ أن الجريدة رغم كونها تحمل إسم (الكويت)، إلا أنها تحرص وبشكل واضح على أن تكون ذات طابع عربي في تناولها للقضايا والأحداث، بل أن اهتمامها بشؤون الكويت، يتم من خلال منظور عربي، بمعني أنها لاتنشر أو تعالج من الشؤون الكويتية إلا تلك المرتبطة أو المتشابكة مع العالم العربي وبالقضايا الدولية، وتحاول الابتعاد ما أمكن عن الشؤون المحلية الكويتية، ولعل هذا

هو بعض ما يفرق بينها وبين الصحف اليومية التي تصدر في الكويت.

كذلك يلاحظ أن الجريدة تتحرك في إطار هامش واسع من الحرية في تناولها للقضايا العربية أو الدولية، في حين يضيق هذا الإطار بشكل كبير عندما تتصدي لبعض القضايا الكويتية المحلية، بحيث يقل هذا الهامش كثيرا عن مثل ما تتمتع به الصحف الكويتية المحلية!، لعل تفسير ذلك في رأينا، أن جريدة صوت الكويت الدولي، ليست في حقيقة الأمر سوى جريدة رسمية أو حكومية، رغم أنها تصدر خارج الكويت وعبر شركة ذات جنسية بريطانية، ذلك أن تمويل الجريدة، يأتي في حقيقة الأمر من الحكومة الكويتية، ومما يؤكد هذا الأمر، أن ماينشر بالجريدة من إعلانات تجارية، أقل بكثير من الحد الذي يسمح بأصدار الجريدة، كذلك فإن إيراد الجريدة من التوزيع، (خاصة وإن رقم توزيع الجريدة يعتبر سراً مغلق، كما هو الشأن في جميع الصحف العربية في الوطن والمهجر) لايعتد به إذا عرفنا أن نفقات شحن الصحف العربية التي تصدر في أوروبا إلى البلدان العربية، تفوق في كثير من الأحيان ثمن بيع النسخة من الجريدة أو المجلة.

وقد صدر قرار من الحكومة الكويتية بوقف تمويل الجريدة فى نوفمبر ١٩٩٢م.
وبعدها مباشرة توقفت الجريدة عن الصدور .

خامساً: الطابع العام للصحافة الكويتية المهاجرة

يمكن أن نسجل على الهجرة الصحفية الكويتية الملاحظات التالية:

أولاً: أن الصحف الكويتية لم تعرف الهجرة الحقيقية إلا بعد الغزو العراقي للكويت، فالقبس الدولي لم يكن سوى طبعة دولية من القبس المحلية، وهي بذلك تستبعد من مفهوم الصحافة المهاجرة، أما مجلة المجالس، فقد كانت ضعيفة التأثير والنفوذ، كما أن صدورها من المهجر لم يكن لأية أسباب سياسية، وإنما بفعل عوامل مادية بل كانت تطبع في السنوات الأخيرة داخل الكويت نفسه رغم أنها تصدر عن شركة بريطانية.

ونعتقد أن عدم لجوء الصحافة الكويتية للهجرة، يعود إلى طبيعة النظام السياسي في الكويت والذي شجع على وجود مناخ شبه ليبرالي وحرية صحفية مما سمح بتطور الصحافة الكويتية إلى درجة جعلت البعض يتوقع أن تقوم بوراثة الدور الذي قامت به الصحافة اللبنانية خلال الخمسينات والستينات، فالصحافة الكويتية لم تلجأ إلى الهجرة لأنها لم تكن في حاجة فعلية إليها.

ثانياً: إن الصحافة الكويتية التي اضطرت إلى الهجرة عقب الغزو العراقي للكويت كانت تصدر في المهجر وفي ذهنها أنها تعيش هجرة مؤقتة، فلم تحاول أن تصنع لها قاعدة صحفية في البلد الذي هاجرت إليه، كذلك فقد لوحظ أن هذه الصحف اختارت للهجرة، عواصم عربية وأجنبية تميزت بوجود كويتي مكثف بها، كما كان الحال في جدة أو القاهرة أو لندن، لذلك فقد كان توجه هذه الصحف إلى القارئ الكويتي بصفة خاصة ثم القارئ العربي بعد ذلك.

ثالثاً: ومن المهم أن نعترف بأن هذه الصحف الكويتية المهاجرة، كانت أقرب إلى النشرات الدعائية منها إلى الصحف، وهو أمر مفهوم بالطبع في ظروف

وقوع وطنهم تحت الإحتلال، لذلك فقد خلت أكثر هذه الصحف من الفن الصحفي سواء في التحرير أو الإخراج.

هوامش الفصل الخامس

(١) خليل صابات: وسائل الإتصال، نشأتها وتطورها، ص١٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣) التعاون الخليجي، قبرص ١٥ ديستبر ١٩٨٤.

(٤) التعاون الخليجي ، قبرص ٢١ ديسمبر ١٩٨٤.

(٥) المجالس، لندن ٨ ديسمبر ١٩٨٤.

(٦) صوت الكويت الدولي، لندن، ١٣ إبريل ١٩٩٢م.

الفصل السادس

الصحافة الفلسطينية المهاجرة

لاشك أن غالبية الصحفيين الفلسطينيين، أصبحوا صحفيون مهاجرون بعد وقوع النكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨م، وإعلان دولة اسرائيل على أرض فلسطين المحتلة، حيث تفرق الصحفيون الفلسطينيون بين الدول العربية، لذلك فإن الطابع العام للصحافة الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨م هو طابع الصحافة المهاجرة.

ولقد تميزت الهجرة الصحفية الفلسطينية بسمتين:

الأولى: أنها في غالبها هجرة صحفيين وليست هجرة صحف. أما الثانية: فهي أن هذه الهجرة كانت هجرة داخلية، أي تكاد أن تكون قاصرة على الهجرة إلى الأقطار العربية.

أما الهجرة الصحفية الفلسطينية المعاصرة، أي التى تمت في السنوات الأخيرة التي تبدأ من منتصف السبعينات إلى بداية التسعينات، فإن الطابع العام الذي يغلب عليها يكاد يختلف جذريا عن الطابع العام للهجرة السابقة، فالهجرة الفلسطينية المعاصرة تتميز بسمتين بارزتين:

السمة الأولى: أنها هجرة صحف، حيث قام الفلسطينيون بإصدار صحف خاصة بهم تعبر عن آراء واتجاهات الفصائل الفلسطينية المتعددة وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية.

السمة الثانية: أنها هجرة خارجية، فأغلب الصحف الفلسطينية المهاجرة صدرت خارج الوطن العربي، حيث تركز أكثرها في قبرص، ووجد بعضها في لندن وباريس، وهناك أكثر من عامل وراء اتخاذ الهجرة الصحفية الفلسطينية طابع الهجرة الخارجية ولعل من أهمها دخول الفلسطينيون كطرف في الصراعات العربية، وقيام الأنظمة العربية المعارضة للمنظمات الفلسطينية بوضع الصعوبات والقيود أمام الفلسطينيين في مجال التعبير عن مواقفهم السياسية سواء من خلال الصحف التي يصدرها فلسطينيون، أو من خلال الصحف المحلية داخل هذه الأنظمة، وقد يصل الأمر إلى قيام هذه الأنظمة بإغلاق بعض الصحف الفلسطينية الصادرة بها، كما حدث بالنسبة للصحف الفلسطينية في الأردن وسوريا وليبيا ولبنان.

معنى ذلك أن الصحف الفلسطينية رأت أن تصدر خارج الوطن العربي حتى لا تكون رهينة لأي نظام عربي يمنحها حق التعبير عن مواقفها وقتما يشاء ويمنع هذا الحق عنها وقتما يشاء أيضا.

أولاً: مجلة شؤون الساعة

صدرت مجلة (شؤون الساعة) في بريطانيا عام ١٩٧٩م عن (شركة هينكس ليمتد للصحافة والنشر)، وأعلنت أنها (مجلة عربية سياسية مستقلة) ويرأس تحريرها ياسر حجازي أما الشعار الذي تضعه المجلة فهو: (صوت الإنسان العربي في بريطانيا)، رغم أن سياستها تقوم على الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية والقضايا الفلسطينية، ويبدو أن هذا الإلتزام بخط المنظمة أوقع المجلة في العديد من المشكلات مع الأنظمة العربية التي تختلف مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن هذه المشكلات منع دخول المجلة إلى بعض الأسواق العربية، بالإضافة إلى الضغط على مصادر الإعلان التي تتعامل مع المجلة لمنع الإعلان على صفحاتها، وقد وصلت حدة هذه المشكلة إلى الدرجة التي اضطرت فيها المجلة لتخصيص إحدى افتتاحياتها لإطلاع القارئ على بعض هذه المشكلات، حيث قالت تحت عنوان (حصار... شؤون الساعة، بعد حصار "بيروت"):

"الصعوبات التي تواجهها "شؤون الساعة" كثيرة، وكانت حتى السنوات الأربع الماضية تكاد تنحصر في إطار الإرتفاع المتزايد لتكلفة الطباعة والورق، وكنا في حدود هذه الصعوبات، نتمكن من مواصلة إصدار "شؤون الساعة" على حساب الضغط المستمر في النفقات الخاصة، بالرغم من التصاعد المستمر لإرتفاع الأسعار العالمية من رغيف الخبز إلى "تذكرة السفر".

على أنه بعد غزو اسرائيل للبنان وتواطؤ الكثير من الأنظمة العربية وتخاذلها، بل غدرها بالثورة الفلسطينية في محنة حصار بيروت ومعظمها كان من الدول التي عزف كثيرا على اسطوانة نصرة الثورة الفلسطينية في الشعارات والخطابات والمؤتمرات، وبعضها لم يكن بإمكان "شؤون الساعة" تجاهل توجيه العتاب والنقد لبعض تلك الدول التي كنا نظن أنها ستلتحم مع الثورة الفلسطينية.. فرأينا بعضها يدعوها للإستسلام والبعض الآخر يدعوها للإنتحار، والبعض الثالث يتفرج علي مذابح صبرا وشاتيلا بروح من الإرتياح عند بعضهم والشماتة لدى البعض الآخر.

وفي ضوء عدم تجاهلنا ونقدنا حوربت "شؤون الساعة" من بعض الدول العربية كل على طريقته وقدراته، بعضهم قررمنع "شؤون الساعة" من الدخول إلى بلادهم، بعضهم يجيز إدخال عدد ويصادر أعداد أخرى، وبعضهم مارس ضغوطا على شركات ومؤسسات عربية لوقف نشر الإعلانات في "شؤون الساعة"، وبعضهم أوقف الإشتراك في "شؤون الساعة"، فعلوا كل ذلك على ظن أننا سنتراجع عن خطنا الفلسطيني أو نتعب من مواجهة الصعوبات المالية المتزايدة فنتوقف عن الصدور".[1]

ثم تؤكد (شؤون الساعة) إصرارها على الإلتزام بالموقف المؤيد للقضايا الفلسطينية رغم الصعوبات والعقبات:

"إلى هؤلاء نقول لهم ..إننا لن نتراجع عن الخط الفلسطيني، فهذا التزام لن نحيد عنه تحت أي ظرف، وإذا قرر هؤلاء بيع القضية الفلسطينية مقابل سلامة أنظمتهم، فإن شعوبهم لن تتخلى عن القضية الفلسطينية وسيأتي يوم تحاسب فيه الشعوب تلك الإنظمة على خطاياها وجرائمها.

كذلك لن نتوقف عن الصدور بالرغم من الصعوبات المالية المتزايدة فقد تبين من الإحصاءات الأخيرة لمبيعات "شؤون الساعة" والتي انتقدت فيه الدول العربية التي خذلت الثورة الفلسطينية في حصار بيروت أنها تضاعفت بنسبة ٨٠٪ عن توزيعها السابق".[2]

ويلاحظ أن مجلة (شؤون الساعة) حرصت دوما على تأييد المواقف السعودية والدفاع عنها، وخاصة موقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما يشير إلى وجود علاقات وثيقة بين المجلة والسعودية فهي تكتب مثلا عن:

"النشاط السعودي المكثف لإرساء قواعد أخوية بين الأردن والمنظمة"[3]

وهي أيضا تؤكد على (وقوف المملكة العربية السعودية دائما إلى جانب الحق الفلسطيني في المحافل الدولية).[4]

ثانياً: مجلة الأفق

صدرت مجلة (الأفق) في عام ١٩٨١م بقبرص عن (شركة منشورات الأفق المحدودة) ويرأس تحريرها علي الشيخ، والمجلة تتبنى وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية تجاه القضايا الفلسطينية العربية والدولية، ويلاحظ غلبة الطابع الفكري على المجلة، وكذلك ندرة الإعلانات، مما يشير إلى أنها تمول من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، ولعل ما يؤكد انتماءها للمنظمة تخصيصها لأكثر من عدد لتغطية الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني، وتأكيدها على نجاح هذا المؤتمر في تحقيق ما سمته (انتصار استقلالية القرار الفلسطيني).

وقد اتخذت المجلة موقفاً معارضاً للفئات الفلسطينية المنشقة على قيادة ياسر عرفات، كذلك هاجمت المواقف السورية الهادفة إلى التحكم في القرار الفلسطيني،(٧) كذلك تبنت المجلة مواقف منظمة التحرير الفلسطينية تجاه اتفاقيات كامب ديفيد.(٨)

والمجلة بشكل عام ضعيفة في مستوى إخراجها وتحريرها، ولايوجد بها كتاب معروفون، كما لاتوجد بها مكاتب خارجية أو مراسلون، والكثير من موضوعاتها تكتب بدون توقيع، وخاصة الموضوعات التي تأتي من الأرض الفلسطنية المحتلة.

ثالثاً: مجلة البلاد

البلاد، مجلة أسبوعية سياسية صدرت في عام ١٩٨٤م عن (مؤسسة الديار للطباعة والنشر نيقوسيا، قبرص) ويرأس تحريرها وليد نويهض، والمجلة تركز على الشؤون الفلسطينية وتهتم بصفة خاصة بأخبار الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وهي تتبني بشكل واضح سياسات ومواقف منظمة التحرير الفلسطينية، وتنفرد المجلة بنشر العديد من التحقيقات الصحفية من داخل الأرض المحتلة، وقد نوهت المجلة بذلك واعتبرته نصرا صحفيا، حيث قالت: "بعد جهود طويلة دامت قرابة الستة أشهر نجحت "البلاد" في الدخول إلى المخيمات الفلسطينية في الأرض المحتلة سواء تلك التي احتلت في عام ١٩٤٨م أو تلك التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧م، والحقيقة نقول أن هذه التحقيقات الميدانية قد شارك فيها أكثر من شخص واحد كما أنها عرضت بعض الأخوة الزملاء إلى المخاطر، ورغم ذلك نستطيع أن نقول بأننا نجحنا في كسر الطوق وفي كسر حلقة الصمت التي تلف وضع أهلنا في مخيمات الأرض المحتلة".(٩)

كذلك فإن المانشتات التي تضعها المجلة على غلافها تكشف تبنيها لسياسات منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة ياسر عرفات ،من هذه المانشتات على سبيل المثال (بعد المجلس وبقرارات من القيادات الشرعية تصاعد العمل العسكري) (لا سلام ولا حرب دون الشعب الفلسطيني). (حولنا سجون الاحتلال إلى بؤر مدارس ثورية).(١٠)

ومجلة البلاد، مثل سابقتها مجلة الأفق، تفتقد الكتاب المعروفين، وتخلو من مكاتب خارجية أو مراسلين، وتنشر عدداً من موضوعاتها بدون توقيع، ولكن المجلة تتميز باستخدام الصورة الصحفية بشكل كبير، ولعل ذلك يرجع إلى اهتمامها الكبير بالتحقيقات الصحفية المصورة.

رابعاً: مجلة العرب الدولية

صدرت مجلة (العرب الدولية) في قبرص عام ١٩٨٤م عن (دار الدليل العربي الموحد) ويرأس تحريرها محمد سعد وهو يتبني مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، ويتعاطف في نفس الوقت مع السياسة المصرية. والمجلة ترى أن تبنيها للمواقف والمصالح الفلسطينية لاينتقص من طابعها (الإستقلالي) الذي تحرص عليه، على اعتبار أن الإنحياز للقضية الفلسطينية لا يعتبر إنحيازاً لأنه التزام لا بد منه لأنها مطبوعة تتحدث بالعربية[١١] وتؤكد المجلة عدم تبعيتها لأي نظام عربي أو أي تنظيم أو حزب عربي، وإنما هي تتبع فقط مصالح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية فتقول المجلة تحت عنوان (نداء إلى من يريدون الحرية):

"تعودت صحافتنا وبكل الأسف أن يكون لها سند حتي تستمر فإما أن تكون حكومة ما وراء الصحيفة أو المجلة- فهي مضطرة تحت الحاجة لهذا الدعم إلى أن تقول عن الأسود أبيض، وعن الأحمر أخضر.وهكذا..

وعندما أصدرنا مجلة "العرب الدولية" قلنا أننا لن نبيع أنفسنا لأي جهة كانت.. كل ما سوف نبيع أنفسنا له هو الله عز وجل.. فلن نكون تابعين لأحد، وبالتالي فنحن محرومون من الدعم الحكومي ودعم أية جهة أخرى وليس لنا من حيلة إلا أن نستمر معتمدين على الله وعلى القاريء في دعم هذه المجلة.

ولقد قال لي كثيرون إن إستمراركم صعب وأنتم تلبسون هذا الثوب الأبيض. يجب وبأسرع وقت ممكن أن تخلعوا هذا الثوب- وترتدوا ثوب اليسار أو اليمين- أو ثوب أية حكومة عربية -أو حتى أجنبية.. وصممنا على أن يبقي ثوبنا أبيض- ولكن إلى متى؟.

إن الكل ينظر إلينا ويترقب لحظة خلعنا لهذا الثوب.. الكل يقول لنا إن تجربتكم مع الضمير والكلمة النظيفة، بالتأكيد هي تجربة محكوم عليها بالفشل.. وقالوا لنا أكثر من ذلك .. قالوا إنكم ستواجهون ألف شيطان لا شيطانا واحدا، سيعترض مسيرتكم وسيحاول تحطيمكم وقصف أقلامكم.

والكل..مجمع على أننا قريبا سنرفع أوراقنا لأية جهة تشتريها.

والسؤال الوجيه الذي يلقيه علينا كل أولئك المترقبين كيف ستصرفون علي هذه المجلة وعلى استمرارها.. قلنا لهم لو أننا بعنا كل مانملك فلن يحدث ما تظنون.. قالوا.. وبعد ما ينفذ كل ما تملكون.. قلنا لدينا القارئ.. قالوا.. إن القارئ لن يعطيكم أكثر من ربع التكلفة. والباقي من أين .. قلنا الإعلان .. قالوا ..إنه أصبح الآن بيد الحاكم ..قلنا لا..بل بأيدي الشرفاء.

وأنا من على هذا المنبر ..أناشد كل الشرفاء في هذا الوطن أن يحافظوا معي على حياد هذه المجلة، لكي تبقي نظيفة اليد واللسان"(١٢)

ويلاحظ ندرة الإعلانات المنشورة بالمجلة، كذلك غلبة صفحات الرأي، كذلك تفتقد المجلة إلى كبار الكتاب، إذ لا يكتب بها أي كاتب عربي معروف، بل إن محرري المجلة نفسها غير معروفين، بالإضافة إلى أن العديد من مقالاتها، وتقاريرها الصحفية تنشر بدون توقيع.

خامساً: مجلة "اليوم السابع"

اليوم السابع مجلة أسبوعية ثقافية صدرت بباريس في عام ١٩٨٤م عن (شركة الأندلس الجديدة برأسمال ١٠٠ ألف فرنك فرنسي) ويرأس تحريرها بلال الحسن، وهو صحفي فلسطيني، ويعمل مستشاراً سياسياً لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

ويمكن اعتبار المجلة لسان حال منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا، ويبدو أن المنظمة قررت إصدار المجلة في باريس، لتدافع من خلالها عن سياستها، ومواقفها، ولترد على الهجمات الموجهة إلى المنظمة، خاصة بعد وقوع الإنشقاق في منظمة فتح عقب خروج ياسر عرفات من طرابلس.

وتمثل الشؤون الفلسطينية النسبة الغالبة على اهتمامات المجلة، كما أن أكثر كتابها من الفلسطينيين، أو من الكتاب العرب المتعاطفين مع القضية الفلسطينية ومع منظمة التحرير الفلسطينية.

والمجلة تصدر في حجم كبير أقرب إلى حجم الجرائد النصفية (التابلويد).

وهي تهتم بمقالات الرأي أكثر من اهتمامها بالتغطية الإخبارية للأحداث فهي أقرب إلى المجلات الفكرية الشهرية من المجلات الأسبوعية الإخبارية وهو أمر يتناسب مع الهدف من إصدارها وهو التعبير عن مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها.

وقد قامت الحكومة الفرنسية بإغلاق المجلة بسبب تأييدها للعراق في غزو الكويت

سادساً: مجلة "الرأي الآخر"

الرأى الآخر، مجلة شهرية تصدر في لندن في ١٦ صفحة من القطع المتوسط، وهي مجلة سياسية انتقادية، وتعارض حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ويرأس تحريرها عزت التميمي، وهو صحفي فلسطيني من المنتمين إلى الحزب القومي الإجتماعي السوري، وهو أيضا قريب للكاتب السوري عبد الوهاب فتال، ناشر ورئيس تحرير الشرق الجديد (ابن الزوجة السابقة لعبد الوهاب فتال).

والمجلة تنتمي إلى صحافة (الكاتب الواحد)، فرئيس تحريرها يكتب معظم مقالات المجلة، ومن النادر أن نجد أسماء أخرى بجانبه في المجلة.

وتنتقد المجلة كافة الحكومات العربية وإن كانت تركز هجومها على دول الخليج، وهي تنتقد أيضا كافة وسائل الإعلام العربية، وتتهمها بخداع المواطن العربي، وأنها تقود الشعب الفلسطيني إلى نفس الطريق الذي تريده اسرائيل. والمجلة ضعيفة المستوى فنيا وتحريريا، فهي تعنى بمضمون الصحيفة أكثر من شكلها.

سابعاً: القدس العربية

صدرت جريدة "القدس العربية" في إبريل ١٩٨٩م، وهي رابع جريدة يومية عربية تصدر في لندن، بعد العرب والشرق الأوسط والحياة، وهي تخاطب الفلسطينيين في المهجر وكافة المهتمين بالشؤون الفلسطينية، وهي قريبة الصلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويملك الجريدة الصحفي الفلسطيني وليد أبو الزلف، الذي يصدر صحيفة "القدس" التي تصدر في مدينة القدس الفلسطينية منذ عام ١٩٥١م، وتعتبر أكبر الصحف اليومية الفلسطينية توزيعاً في الأرض المحتلة، وقد صدرت القدس العربية في لندن كطبعة دولية من القدس الفلسطينية التي تصدر في الأ رض المحتلة، ورغم أن المالك للصحيفتين واحدا، إلا أنهما مختلفتان تماماً عن بعضهما، سواء في الشكل أو المضمون، وهو الأمر الذي يفرق بينهما مثلاً وبين تجربة (الأهرام الدولي) فالأهرام الدولي مثلاً يعتمد بشكل أساسي على المادة المنشورة بالأهرام القاهري، في حين أنه لا توجد أي صلة عملية بين القدس التى تصدر في الضفة الغربية وبين القدس العربية التى تصدر في لندن.

والقدس اللندنية توزع في أوربا وفي عدد من البلدان العربية وعلى الأخص الأردن ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، وهي تسعى لدخول أسواق الولايات المتحدة، ولكن موقف الجريدة المتحفظ تجاه الإحتلال العراقي للكويت، حال بين الجريدة وبين الدخول إلى مصر ودول الخليج، ومازال موقف هذه الدول من منع توزيع الجريدة قائماً رغم مرور عام كامل على نهاية حرب الخليج.

أما سياسة الجريدة، فهي تصف نفسها من خلال الشعار الذي وضعته في صدر صفحتها الأولى: (يومية، سياسية، مستقلة) ولكن تحليل مضمون الجريدة، ينفي بالطبع صفة الإستقلال التي تدعيها الجريدة، فهي لسان حال منظمة التحرير الفلسطينية، إن لم تذكر هي ذلك، فهي تتبنى مواقف قيادة المنظمة (ياسر عرفات) تجاه مجمل القضايا الفلسطينية والعربية والدولية، ولكن من المهم الإعتراف بأن الجريدة تحرص على أن تبدو موضوعية، وهي تبعد عن أسلوب المهاترات واطلاق التهم، ولا تحاول أن تنجرف في صراعات مع الأنظمة العربية، لذلك يمكن القول أن

الجريدة أميل إلى سياسة الإعتدال في القضايا العربية، وهي لا تخفي اهتمامها بأخبار الفلسطينيين في الشتات وفي داخل الأراضي المحتلة، وهي تهتم أيضا بإلقاء الأضواء على السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وممارسات اسرائيل القمعية ضد الشعب الفلسطيني، كما أنها تبرز أخبار الإنتفاضة الفلسطينية، وتنشر العديد من الموضوعات التي تتناول النزاع العربي الإسرائيلي، وهي تخصص صفحة كاملة لإعادة نشر ما ينشر بالصحف الإسرائيلية عن الفلسطينيين وعن النزاع العربي الإسرائيلي.

وقد كانت الجريدة إلى ما قبل نشوب أزمة الخليج تؤيد سعي الرئيس المصري حسني مبارك لإيجاد حلول سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، وقد توقف هذا التأييد أثناء أزمة الخليج، ثم عاد مرة أخرى بعد انتهاء هذه الأزمة وبمناسبة مباحثات السلام العربية الإسرائيلية في مدريد وفي واشنطن.

وقد ظلت الجريدة منذ صدورها تنتقد سياسات الولايات المتحدة المؤيدة لإسرائيل، ولكن خفت كثيرا حدة هذا النقد بعد مؤتمر مدريد.

ويرأس تحرير جريدة القدس العربية الصحفي الفلسطيني عبد الباري عطوان، وهو من غزة، ودرس الصحافة بجامعة القاهرة، وعمل بعد تخرجه لفترة قصيرة بالصحافة الليبية، ثم انتقل للعمل في جريدة المدينة السعودية، ومنها انتقل إلى لندن للعمل مع آل حافظ في مجلة (المجلة) التي تصدر في لندن عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، وأصبح مديرا للتحرير بها، ثم انتقل بعد ذلك في عام ١٩٨٨م إلى جريدة الشرق الأوسط كنائب لرئيس التحرير، ثم استقال من الشرق الأوسط والشركة السعودية للأبحاث والتسويق حيث شارك في المشاورات الخاصة بإصدار جريدة الحياة في لندن، وكان من المفروض أن يتولى منصب مدير التحرير، وفي نفس الوقت تقريبا جاءه عرض إصدار القدس العربية، فاعتذر للحياة، وأصدر القدس العربية، كأول جريدة فلسطينية يومية تصدر في المهجر.

ويلخص عبد الباري عطوان الفرق بين جريدة (القدس العربية) وغيرها من الصحف العربية اليومية التي تصدر في لندن، فيقول:

"لقد عملت في الشرق الأوسط، وشاركت في مشاورات إصدار الحياة، كما أنني

على علم بكافة تفاصيل تجربة جريدة العرب، وأستطيع أن أقول لك إن القدس العربية، شيء مختلف، إن القدس لاتملك إمكانيات الشرق الأوسط أو الحياة، وليس لنا مراسلين مثلهم في الخارج، وليس لنا مكاتب خارجية، ولا نستطيع أن ندفع نفس المرتبات التي يدفعونها..!

هل تعرف أن ميزانية الحياة ٢٥ مليون جنيه استرليني، ويعمل في مقرها الرئيس ٦٠فردا في حين لا يوجد بالقدس سوى ستة أفراد فقط.

وقد اشترت الحياة المبنى الذي تقيم فيه ويقال إن ثمنه ٢٢ مليون جنيه استرليني! فهل رأيت من قبل جريدة تستطيع أن تشتري مبنى بهذا الحجم بعد عامين فقط من إصدارها، رغم أنها لا تنشر مايغطي نفقاتها من الإعلان؟

وهناك فروق أخرى بين الشرق الأوسط والحياة وبين القدس، فنحن بعكس الصحف الأخرى بدأنا ويغلب علينا الطابع الفلسطيني، وقد انتهينا وقد غلب علينا الآن الطابع العربي، أما جريدة العرب فقد بدأت إصدارها ملتزمة بالطابع العربي وانتهت بتغليب الطابع الليبي، وكذلك الشرق الأوسط والحياة، بدأتا بطابع عربي وانتهيتا إلى الطابع السعودي! لقد علمتنا التجربة أن القارئ الفلسطيني يفضل أن يقرأ الخبر الفلسطيني في جريدة عربية لا فلسطينية فخففنا من حدة وتدفق الخبر الفلسطيني في الجريدة، وبعد أن كان عندنا صفحتين للأخبار الفلسطينية، أصبحت صفحة واحدة، كذلك فقد كسرت حدة الطابع الفلسطيني عن طريق تعريب جهاز التحرير، فلا يعمل بالجريدة سوى فلسطيني واحد، هو أنا رئيس التحرير، والباقي من جنسيات عربية متعددة، عندنا المصري والعراقي والسوري والسوداني والليبي، تصور أنني الجريدة الوحيدة التي نجحت في تشغيل الليبيين بالصحافة.

وهناك فرق آخر، إن مساحة الحرية عندنا أكثر مما هي عند الصحف العربية الأخرى التي تصدر في المهجر، لأن الشعب الفلسطيني ليس نظاما قادر علي الثواب أو العقاب فلا يوجد أحد يتدخل في سياسة الجريدة، بينما الصحف الأخرى تعمل في ظل سيطرة وتوجيه نظم عربية معينة تملك بالنسبة لها حق الثواب أو العقاب! ولهذا السبب تضاعف توزيع القدس ثلاث مرات عقب الغزو العراقي للكويت، وبعد بداية قصف الطائرات للعراق تضاعف التوزيع مرة أخرى، أما

الصحف السعودية مثل الشرق الأوسط والحياة، فقد ذبحها الرقيب السعودي غير المباشر، فهم لا يستطيعون أن ينشروا بحرية، لقد التزموا بخط واحد، أما نحن في القدس، فقد كنا ننشر على حريتنا، وكنا نصر على نشر أخبار الطرفين ووجهة نظر المعسكرين، لذلك وجد عندنا القارئ الرأي الآخر والخبر الآخر والمعلومة الأخري التي لا يجدها عند أحد الفريقين، فالعرب مثلاً أخذت خط العراق مائة في المائة، في حين أن الشرق الأوسط والحياة إنحازا إلى الطرف الآخر مائة في المائة.

وصحيح أننا نتخذ الخط القومي العربي، ولكن هذا الخط كان واضحاً فقط في صفحات الرأي، أما الخبر فقد كان موضوعياً مائة في المائة، ولكي أكون صادقاً ودقيقاً معك، أقول ثمانين في المائة، لذلك أصبحنا نوزع في لندن وأوربا قدر الحياة والشرق الأوسط مجتمعتين، ودليلي علي ذلك أنني الوحيد من بين رؤساء تحرير الصحف العربية الدولية الصادرة في لندن، الذي كان يستعان به في التليفزيون البريطاني للتعليق على الأحداث، وكذلك فعلت محطة إذاعة لندن العربية وصوت أمريكا وإذاعة مونت كارلو العربية، لأننا عرفنا في لندن بالموقف الموضوعي"![١٢]

ويشارك في الكتابة بجريدة القدس العربية عدد من الصحفيين الفلسطينيين والعرب، منهم الدكتور صائب عريقات، وهو أستاذ جامعي يعيش في الأرض المحتلة، وكان عضوا في الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام بمدريد، والصحفية الفلسطينية سناء علوك، والصحفي الفلسطيني بسام الشكعة، أما القسم الإقتصادي بالجريدة فيحرره الصحفي المصري ابراهيم نوار، وللجريدة عدد من المراسلين منهم صلاح الدين الجورشي في تونس وبسام الزاجي في عمان وحسنين كروم في القاهرة.

ورغم ضعف الجهاز التحريري بالجريدة، فلم تعدم الإنفراد ببعض الأخبار الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي يعتقد أن القيادة الفلسطينية تمد الجريدة بها، كما أن عددا من القيادات الفلسطينية البارزة تكتب في الجريدة بين وقت وآخر، مما يعطيها ثقلا في الأوساط الفلسطينية، ورغم أن الجريدة علي علاقة وثيقة بمنظمة التحرير وقيادتها الممثلة في ياسر عرفات، فإنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع بقية الفصائل الفلسطينية، وهو ما يجعل للجريدة تأثيراً قوياً بين الفلسطينيين.

الطابع العام للصحافة الفلسطينية المهاجرة

ويمكن أن نسجل الملاحظات التالية على مجمل الصحف الفلسطينية الصادرة خارج الوطن العربي:

أولاً: غلبة الطابع الفكري على هذه المجلات أوالجرائد واهتمامها بتحليل الأحداث وتفسيرها من وجهة النظر الفلسطينية، أكثر من اهتمامها بمتابعة الأحداث اليومية الجارية، فهي صحافة رأي أكثر مما هي صحافة خبر.

ثانياً: رغم أن هذه الصحف، تصدر عن طريق أفراد أو شركات مساهمة إلا أن تمويلها المادي يأتي من الدعم الذي تقدمه لها منظمة التحرير الفلسطينية، يؤكد ذلك أن نسبة ما ينشر بهذه الصحف من الإعلانات لا يكفي لتلبية نفقات إصدارها.

ثالثاً: الضعف الشديد الذي تعانيه هذه الصحف في مستوى ما تقدمه من مواد صحافية، وكذلك الضعف الشديد في إخراجها الفني، ويعود ذلك إلى افتقاد هذه الصحف إلى الكوادر الصحفية المدربة وكذلك ندرة من يكتبون بها من الكتاب العرب المعروفين على مستوى أقطار الوطن العربي.

هوامش الفصل السادس

(١) شؤون الساعة، لندن ٢٥ إبريل١٩٨٣.
(٢) المصدر السابق.
(٣) شؤون الساعة، لندن أول أكتوبر١٩٨٤.
(٤ .) شؤون الساعة، لندن ١٥ أغسطس ١٩٨٣.
(٥) الأفق، قبرص ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤.
(٦) الأفق، قبرص ١٢ سنة ١٩٨٤.
(٧) الأفق، قبرص سنة ١٩٨٤.
(٨) الأفق، ٣٠ أكتوبر ١٩٨٢.
(٩) البلاد، قبرص ٦ مارس ١٩٨٥.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) العرب الدولية، قبرص ١٥ يناير ١٩٨٥.
(١٢) العرب الدولية، قبرص ١٥ ديسمبر ١٩٨٤.
(١٣) عبد الباري عطوان: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٣٠ مارس ١٩٩١م

الفصل السابع

الصحافة العراقية المهاجرة

أولاً: مجلة الطليعة العربية

رغم أن النظام العراقي كان حظه وفيراً في عدد من يؤيده من الصحف العربية المهاجرة، وفي مقدمتها مجلتي (الوطن العربي) التي تصدر في باريس، (الدستور) التي تصدر في لندن، إلا أن هذا لم يمنعه من العمل على إصدار مجلة عراقية في باريس تخضع لسيطرة النظام العراقي بشكل مباشر، حيث تولى رئاسة تحريرها عنصر قيادي من الحكومة العراقية وفي حزب البعث الحاكم في العراق، ففي عام ١٩٨٣م، صدرت بباريس مجلة (الطليعة العربية) عن دار الفارس العربي، وهي شركة مساهمة رأسمالها مليون فرنك فرنسي، ويرأس تحريرها ناصيف عواد، وهو كاتب عراقي من أصل سوري، ويحتل مكانة بارزة في قيادة حزب البعث العربي بالعراق، ويقال أنه وصل في فترة ما إلى عضوية القيادة القومية للحزب، وقد سبق له أن عمل رئيسا لتحرير جريدة (الثورة) اليومية في العراق، والتي تعتبر لسان حال حزب البعث الحاكم في العراق.

ورغم أن المجلة أسبوعية، إلا أن اهتمامها بالتغطية الخبرية للأحداث ضعيف، وإنما ينصب اهتمامها على المجالات الفكرية، فهي مجلة رأي أكثر مما هي مجلة خبر.

وسياسة المجلة، تقوم على شرح وتفسير مواقف النظام العراقي تجاه القضايا العربية والدولية، بدليل أن الشؤون والقضايا العراقية تحتل المرتبة الأولى من اهتمامات المجلة، حيث تبرز المجلة المواقف العراقية في النزاع العراقي الإيراني، فالمجلة تتهم النظام الخميني في ايران بالعدوانية والرغبة في التوسع، وتشيد بالإنتصارات العراقية في ميادين القتال ضد ايران،[١] كذلك تهتم المجلة بالكشف عن مواقف كل من النظام السوري والنظام الليبي المؤيدة للمواقف الإيرانية ضد العراق،[٢] كذلك تقف المجلة مع المعارضة السودانية ضد نظام الرئيس جعفر نميري.[٣]

أما موقف المجلة من النظام المصري الجديد في ظل رئاسة الرئيس حسني

مبارك فهي تتبنى مواقف النظام العراقي من مصر، أي التأييد المتحفظ، مع التأكيد على رفض اتفاقيات كامب ديفيد.(٤)

فالمجلة تحلل الأوضاع في مصر فتقول:

"في مصر تستمر عملية تعبير الإنسان عن إرادته وتتنافس الأحزاب وتعلو الأصوات، والأصوات المعارضة وهي كلها تعكس صيغة جديدة من العمل السياسي مهما قيل ويقال عنها تبقى تجربة ديموقراطية تختلف عن سابقاتها، إنه الإنسان الذي يعيد اعتباره من جديد،(٥)والطليعة العربية لاتخفي طابعها الأيديولوجي، لدرجة أنها تعترف في إحدى افتتاحياتها بأنها تضطر في بعض الأحيان إلى التدخل بالحذف والإضافة في بعض التقارير الصحفية التي تصل إليها من مندوبيها، حتى تبرز موقف المجلة الأيديولوجي من الحدث الذي يغطيه المندوب، فهي تقول، " في مجلة رأي مثل الطليعة العربية وفي مواضيع تلمس العصب ولا موقف وسط تجاهها، تشعر بضرورة التحديد ولو بكلمة تكون موقفا نراه ضروريا وقد يغفل عنه أو لا يراه، كذلك أي زميل، وهنا يأخذ التدخل ما يوحي بأنه يتباين أو يختلف أو حتى يتناقض في بعض الأحيان مع ما يقول الزميل، مثال ذلك ما أضافته هيئة التحرير من خاتمة موضوع الغلاف العدد ٨١ للزميل فهد الريماوي مراسلنا في عمان عن المجلس الوطني عندما قال إن مجرد انعقاد المجلس مهما أثير أو قد يثار حوله من ضباب يمثل موقفا استقلاليا وديموقراطيا سيبقى مثلا لمن يكمل المسيرة - وهذا بالنسبة لنا موقف أساسي وحساس لا نستطيع التغاضي عنه، لكنا حتما لا نرضى أن نفرضه على غيرنا فكان لا بد من الإضافة وقتها، وكان لا بد من التنويه هنا كمثل من الأمثلة التي نواجه، وكنهج لا يجوز التفريط فيه".(٦)

وتعبير المجلة عن النظام العراقي، لا يدل عليه فقط غلبة الإهتمامات العربية على صفحات المجلة، وإنما يبرزه أيضا نوعية الكتاب الذين تنشر لهم المجلة، فأكثرهم من الكتاب العراقيين، أو الكتاب العرب غير العراقيين ممن يعرفون بتأييد النظام العراقي وتبني مواقفه، ومن الكتاب العراقيين كانت تنشر المجلة لشبل العشيمي الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي، الذي نشرت له المجلة دراسة استمرت ثلاثة أعداد بعنوان (العرب مادة الإسلام).(٧)والشاعر العراقي عبد الوهاب البياتي

وعزيز الحاج والدكتور على جواد طاهر وعبد الستار ناصر، ومن الكتاب المصريين تنشر المجلة لمحمد عودة[8] والدكتور حامد ربيع[9] وجمال الغيطاني[10] ومصطفى طيبة[11] وغيرهم.

ويلفت النظر أن أكثرية المقالات التي تنشرها المجلة غير موقعة، أوتوقع بأسماء مستعارة.

وبتحليل مضمون مجلة الطليعة العربية نخرج بالنتائج التالية:

١ - لاتخفي مجلة (الطليعة العربية) هويتها العراقية، ولا كونها لسان حال النظام العراقي في صحافة المهجر، يؤكد ذلك سيطرة السمات الإيجابية على صورة النظام العراقي في المجلة، حيث تبين الدراسة أن ٢٧٪ من مقالات المجلة التي تعرضت للنظام العراقي تركز على سمة (منتصر) وهناك العديد من النماذج التي نشرتها المجلة تشيد بالإنتصار العراقي على إيران، منها مثلا ما نشرته تحت عنوان (في عملية عض الأصابع، أخيرا صرخت ايران) حيث قالت:

"وأخيرا ارتفع الصراخ من إيران وليس من العراق، فلعبة عض الأصابع المؤذية والتي استمرت حوالي العام وأريد بها دفع العراق للصراخ تألما من شدة الضغط الناجم عن الحرب أجبرت حكام طهران على الصراخ بل على الهذيان الناتج عن شدة الألم والشعور بالخيبة"[12]

وهناك ١٥٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (قومي) ويلاحظ أن الخط الفكري العام للمجلة يقوم على اعتبار الحرب العراقية الإيرانية، حربا قومية بين العرب والفرس، وأن العراق يلعب في هذه الحرب دورا تاريخيا هو حماية الجناح الشرقي للوطن العربي من الخطر الفارسي، ومن هنا يمكن فهم حرص المجلة على إبراز المشاركة العربية الشعبية في دعم العراق، وعلى سبيل المثال فإن المجلة تنشر باباً يكاد يتكرر بين عدد وآخر بعنوان (وجه عربي) تقدم فيه المجلة مقاتلا مصريا متطوعا في الحرب في صفوف القوات العراقية، وذلك لتأكيد الوجه العربي للحرب.[13]

"للمرة الخامسة يشارك المقاتل العربي المصري أحمد محمد علي في المعركة

التي يشعر أنها معركة العرب جميعا، ضد قوى الغزو القادمة من بلاد فارس، وهو يتملكه هذا الشعور، فإنه يحدس النخوة العربية وهي تغلي في ضمائر وقلوب الشباب العربي أينما كانوا ويضيف:

- أشعر أنني بين أهلي ومعارفي، فلقد تركت القاهرة منذ زمن، وجئت إلى العراق طالبا العمل، وحين بهرتني الإنتصارات التي يحققها الجيش العراقي البطل على التخوم الشرقية للوطن العربي، أعلنت تطوعي، وشاركت في الذود عن كرامة الأمة وعزتها وشرفها، وهذا فخر كبير لي، ولأبنائي، بل ولجيلي من الشباب العربي..
- وأنت هنا للمرة الخامسة اذن.
- أجل، فلقد سبق لي أن شاركت في المرات السابقة في قواطع العمليات وفي خنادق القتال حيث يتواجد أخوة لي، تطوعوا من عموم أقطار الوطن العربي، ووقفوا صفا واحدا أمام موجات الحقد البشرية التي يزج بها النظام الإيراني ضد القطر العراقي، ونحن على يقين بأنه لا يستطيع أن يحقق أياً من أحلامه، وبهذه الأيادي العربية السمراء التي تمسك بزمام بنادقها وأسلحتها، تحسبا لأي عدوان تقدم عليه جيوش النظام الإيراني.

يستدير المقاتل أحمد محمد علي إلى جهة اليسار قليلا ويشير بيده السمراء المعروقة إلى تل بعيد، ويقول:

- هل ترى ذلك التل، لقد حاولوا الإستيلاء عليه، لإنه يشكل نقطة عسكرية هامة، ولكنهم لم يحصدوا سوى الخيبة، وما زالت جثثهم على الأرض الحرام، وسنظل هنا صامدين حتى بلوغ النصر الكبير".

وهناك ١٤٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (جماهيري) وأن ١٢٪ من المقالات تركز على سمة (مناضل) و١٢٪ تركز على سمة (محب للسلام) فالمجلة تؤكد باستمرار أن العراق "يريد السلام ولا شيء غيره، فالعراق هو الذي سعى طوال سنوات الحرب إلى صياغة عادلة لتحقيق تسوية لنزاعه مع إيران دون إراقة مزيد من الدماء والدمار".[١٤]

كذلك فهناك ٨٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (إنساني) وفي هذا

الصدد نجد المجلة تبرز الطابع غير الإنساني للنظام الإيراني حيث تقول المجلة:

"إن الأسرى العراقيين تمارس ضدهم في معسكرات الإعتقال الإيرانية شتى أنواع التعذيب والضغوط النفسية لتصل أحيانا إلى حد القتل، مثل الفعلة التي قام بها النظام الإيراني أثناء معركة البسيتين، حين أقدمت القوات الأيرانية علي إعدام حوالي ١٥٠٠ أسير عراقي في ساحة المعركة وهم عزل من السلاح ولا يحميهم سوى مواثيق الشرف والقوانين الدولية".(١٥)

وفي نفس الوقت تبرز المجلة الطابع الإنساني للنظام العراقي فتقول:

"الجميع يعترف بالنبل العراقي والشهامة في معاملة أسرى الحرب الإيرانيين، حيث لم يسجل حسب كل المصادر العالمية أن أعدام أي أسير إيراني في ساحة المعركة أو في معسكرات الإعتقال، بل على العكس كان هناك أمر قيادي صادر من الرئيس صدام حسين بمعاملة الأسرى الإيرانيين معاملة إنسانية حسنة ووصل الأمر إلى أن قال - وفي وسائل الإعلام - بأن من يسيء معاملة أي أسير ايراني فسوف يلقى العقاب المطلوب".(١٦)

٢ - يلاحظ سيطرة السمات السلبية على صورة النظام السوري في مجلة الطليعة العربية، إذ نجد ٢٣٪ من مجموع المقالات التي تعرضت للنظام السوري تركز على سمة (استسلامي) وأن ١٩٪ من المقالات تركز على سمة (مهزوم) فالمجلة على سبيل المثال تتهم النظام السوري بالتناقض بين أقواله وأفعاله.(١٧)

كذلك تنتقد المجلة وزير الدفاع السوري مصطفي طلاس بمناسبة نشر حديث له في مجلة دير شبيجل الألمانية.

وتكشف الدراسة أن ١٧٪ من مقالات الطليعة العربية التي تعرضت للنظام السوري تركز على سمة (إقليمي) وأن ١٤٪ من المقالات تركز علي سمة (معزول جماهيريا) و٩٪ تركز علي سمة (دكتاتوري).(١٨)

ويكتب ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث ومؤسسه افتتاحية المجلة

هاجم فيها النظام السوري.[١٩]

٣ - تغلب السمات السلبية على صورة النظام الليبي في مجلة الطليعة العربية حين نجد ٢٦٪ من مقالات المجلة التي تعرضت للنظام الليبي تركز على سمة (إقليمي) وأن ٢٢٪ من المقالات تركز على سمة (إرهابي) و١٩٪ تركز علي سمة (دكتاتوري) و١٧٪ تركز على سمة (معزول جماهيريا) و١٦٪ منالمقالات تركز علي سمة (متخلف) فالمجلة تؤكد على عزلة النظام الليبي، وتنتقد المؤتمرات الشعبية الليبية.

ويلاحظ أن مجلة الطليعة العربية تحرص على نشر بيانات فصائل المعارضة الليبية.

ثانيا: مجلة " العالم"

مجلة "العالم" أسبوعية، تأسست في لندن منذ يناير ١٩٨٤م، وهي تصدر في ٦٤ صفحة، ويرأس تحريرها الدكتور سعيد محمد، وهو عراقي يعيش في بريطانيا، والمجلة تعبر عن المعارضة الإسلامية للنظام البعثي الحاكم في العراق، ولكنها لا تكتفي بالهجوم على النظام العراقي وحده، وإنما تمد هجومها إلى كافة الحكومات العربية، وعلى الأخص في منطقة الخليج، والمجلة تصف نفسها بقلم رئيس تحريرها في أكثر من موضع، بأنها المعبرة عن الصحوة الإسلامية، والمدافعة عن حق المسلمين في السعي إلى الوحدة الإسلامية.[٢٠] ولكن رغم اهتمام المجلة بالقضايا الإسلامية فهي لا تعتبر مجلة دينية متخصصة، وإنما هي مجلة سياسية شاملة لكافة الإهتمامات ولكن من منظور إسلامي. وهي تؤيد بشكل عام الثورة الإسلامية في إيران، وهو الأمر الذي جعلها تقف مع إيران في حربها مع العراق،[٢١] وتنتقد الحكومات العربية لوقوفها بجانب النظام العراقي ومده بالمساعدات.[٢٢] وهي تدعي أنها منبر للفكر الإسلامي المستنير،[٢٣] وداعية للوحدة الإسلامية لذلك فهي تناصر كافة الحركات والتنظيمات الإسلامية في البلدان العربية، وبخاصة تلك التي تسترشد بخط الثورة الإيرانية. ورغم أن المجلة تدعي أنها ليست تابعة لنظام سياسي معين،[٢٤] إلا أن الدلائل تشير إلى أنها تتلقى دعما قويا من الحكومة الإيرانية، وخاصة أن المجلة لا تنشر الإعلانات، وهو ما يعني عمليا أنها تعيش على الدعم المالي، والذي يأتيها غالبا من إيران ومن منطقة الخليج أيضا!. والمجلة تحارب الشيوعية، وتنتقد الولايات المتحدة الأمريكية، [٢٥] وتعارض سياسات المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج العربي، وهي دائمة الهجوم على وسائل الإعلام العربية وتتهمها بتزييف الحقائق وتشويه وجه الثورة الإسلامية في إيران ومعاداة الصحوة الإسلامية في العالم العربي.

وتهتم المجلة بمتابعة أخبار العالم العربي والإسلامي، وكثيرا ما تنشر مقابلات صحفية مع الشخصيات الإسلامية المعارضة في المنطقة العربية. ويشارك في

تحرير المجلة عدد من الكتاب العرب والإيرانيين والباكستانيين، ومنهم عبد المنعم حتى ومؤيد عبد الوهاب وأزاد محمود وعبد الرحيم حسان وسمير صالح وكامل أحمد، ولها مراسلون في العديد من العواصم العربية والعالمية ومنهم محمد حسين في الخرطوم ومحمد العباسي في القاهرة ووحيد تاج في دمشق وطارق حماد في باريس وحسان البلال في بون والصديق الفقيه في واشنطن وعبد الله أبو فولة في الجزائر وناجي محمد في طهران وأنور الهواري في أبو ظبي.

ثالثا: الطابع العام للصحافة العراقية المهاجرة

رغم الضعف الشديد الذي ميز الصحافة العراقية التي صدرت في المهجر، إلا أنها تنفرد عن غيرها من الصحف العربية المهاجرة بعدد من الخصائص، والتي يمكن أن نجملها في التالي:

أولاً: لوحظ عدم اهتمام النظام العراقي بإصدار صحف عراقية في المهجر، وتجربته الوحيدة كانت في إصدار مجلة "الطليعة العربية" وكانت مجلة فكرية تفتقد إلى الشعبية، كما أن رئيس تحريرها لم يكن عراقي الأصل وإنما هو من قيادات حزب البعث في سوريا ومنح الجنسية العراقية، لذلك سرعان ما توقفت المجلة بعد فترة قصيرة من إصدارها.

ونعتقد أن عدم حماس النظام العراقي لإصدار صحف عراقية في المهجر، يعود إلى افتقار العراق للخبرات والمواهب الصحفية الصالحة لإصدار مثل هذه الصحف، فالتجربة الصحفية في العراق منذ سيطرة العسكريين على السلطة في عام ١٩٥٨م، ثم في ظل حكم البعث بعد ذلك، تكاد تنحصر في الصحافة الرسمية والحزبية، وقد خضعت لأسلوب الدعاية المباشرة للنظام والحزب، ومثل هذا المناخ لا يسمح بإيجاد صحافة متطورة، كما أنه يحول دون تفريخ المواهب الصحفية القادرة على إصدار صحف ناجحة في المهجر، وخاصة في ظل المنافسة القوية للصحافة اللبنانية المهاجرة.

ثانياً: إن ادراك النظام العراقي لضعف قدراته في العمل الصحفي، وافتقاده إلى المواهب الصحفية العراقية، دفعه إلى محاولة استقطاب ا لعديد من الصحف والصحفيين اللبنانيين والمصريين، فقام بتمويل عدد من الصحف العربية المهاجرة، كما عمل على تشجيع بعض الصحفيين العرب على إصدار صحف في المهجر تنطق باسمه وتعبر عن مواقفه وسياساته.

ثالثاً: لقد حقق النظام العراقي نجاحا ملحوظا في السيطرة على عدد كبير من الصحف العربية المهاجرة عن طريق التمويل والتشجيع، وعلى سبيل المثال،

فقد نجح في تمويل وليد أبو ظهر ومكنه من إصدار مجلة (الوطن العربي) في باريس، كذلك نجح في استقطاب مجلتي "كل العرب" و"التضامن" اللبنانيتين، بعد صدورهما بفترة قصيرة، كما تمكن النظام العراقي من استقطاب جريدة "العرب" اليومية الليبية، وجريدة "القدس العربية" اليومية الفلسطينية التي تصدر من لندن، ومجلة "اليوم السابع" الفلسطينية التي تصدر في باريس.

كذلك مول النظام العراقي الصحفي المصري أمير اسكندر لإصدار مجلة (المنار)، والصحفي المصري طاهر عبد الحكيم لإصدار مجلة "الفكر العربي"، وقبيل وقوع الغزو العراقي للكويت، بدا وكأن النظام العراقي قد أحكم قبضته على معظم الصحف العربية المهاجرة.!

رابعاً: لم يعدم الأمر وجود صحف عراقية مهاجرة، تعارض النظام الحاكم في العراق، ولعل من أبرزها مجلة "العالم" التي تصدر بتشجيع وتمويل من إيران، ولكن باستثناء مجلة (العالم) فإن أغلب هذه الصحف، أقرب إلى النشرات والمنشورات السياسية، يغلب عليها الجانب الفكري واستخدام الأساليب الدعائية المباشرة.

هوامش الفصل السابع

(١) الطليعة العربية، باريس ٣ إبريل ١٩٨٤.
(٢) الطليعة العربية، باريس ١٧ إبريل ١٩٨٤.
(٣) الطليعة العربية، باريس ٧ مايو ١٩٨٤.
(٤) الطليعة العربية، باريس ٢١ مايو ١٩٨٤.
(٥) الطليعة العربية، باريس ٢٨ مايو ١٩٨٤.
(٦) الطليعة العربية، باريس ١٠ ديسمبر ١٩٨٤.
(٧) الطليعة العربية، باريس ٢٨ مايو ١٩٨٤، ٥يونيو ١٩٨٤و١٢يونيو ١٩٨٤.
(٨) الطليعة العربية، باريس ١٠ يونيو ١٩٨٥. مقال بعنوان (فيتنام مرحلة ما بعد الحرب).
(٩) الطليعة العربية، باريس ١٠ يونيو ١٩٨٥. مقال بعنوان (القومية العربية وصراع المدرعات).
(١٠) الطليعة العربية، باريس ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤ مقال بعنوان (مذكرة التاريخ المصري) و١١ يونيو ١٩٨٤ مقال بعنوان (سيناء والجهد العربي).
(١١) الطليعة العربية، باريس ٣ ديسمبر ١٩٨٤ مقال بعنوان (الطريق العربي إلى التقدم).
(١٢) الطليعة العربية، باريس ١١ يونيو ١٩٨٤.
(١٣) الطليعة العربية، باريس ٢٨ مايو ١٩٨٤.
(١٤) الطليعة العربية، باريس ١٠ يونيو ١٩٨٥ مقال بعنوان (إيران تستنجد بمجلس الشياطين).
(١٥) الطليعة العربية، باريس ٣ ديسمبر ١٩٨٤ مقال بعنوان (في يوم الشهيد .. هكذا احتفل العراق).
(١٦) نفس المصدر.
(١٧) الطليعة العربية، باريس ٣ ديسمبر ١٩٨٤.
(١٨) الطليعة العربية، باريس ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٤ مقال بعنوان (اختلاط الصورة في دمشق).
(١٩) الطليعة العربية، باريس ١٠ يونيو ١٩٨٥ مقال بعنوان (لا خلاص إلا بالعودة إلى المبادىء).
(٢٠) العالم: لندن، يناير ١٩٨٤.
(٢١) العالم: لندن، مار س ١٩٨٦.
(٢٢) العالم: لندن، مايو ١٩٨٥.
(٢٣) العالم: لندن، سبتمبر ١٩٨٨.
(٢٤) العالم: لندن، ديسمبر ١٩٨٩.
(٢٥) العالم: لندن، فبراير ١٩٩٠.

الفصل الثامن

الصحافة الليبية المهاجرة

أولاً: جريدة العرب

في أول يونيو ١٩٧٧م صدرت أول جريدة عربية يومية بمدينة لندن، وهي جريدة (العرب)، وقد اتخذت لها شعاراً، (العرب لكل العرب، شعارها من المحيط إلى الخليج وطننا والقومية والوحدة غايتنا)[١] وصاحب الجريدة هو أحمد الصالحين الهوني، وهو ليبي، سبق له أن عمل وزيراً للإعلام في آخر حكومة ليبية في العصر الملكي قبل قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م.

والجريدة من الحجم الكبير (الإستاندرد) وإن كانت صفحتها الأخيرة تنقسم إلى صفحتين بالحجم النصفي (التابلويد).

ويلاحظ أن الخط السياسي للجريدة، قد تغير أكثر من مرة، فقد بدأت الجريدة ملتزمة بالخط المعتدل في السياسة العربية، وقد حرصت على الإبتعاد عن الخلافات العربية، وكانت قليلة الإهتمام بشؤون العالم العربي، كذلك اهتمت بتقديم الخدمات الصحفية التي يحتاجها العربي المقيم في انجلترا أوالسائح العربي الذي يزور انجلترا ولكن مع تزايد عدد الصحف العربية المهاجرة والتي تصدر من لندن وباريس، بدأت جريدة العرب تنجذب إلى المشكلات والقضايا العربية، وبذلك تغلبت أخبار وشؤون وصراعات الوطن العربي على ما عداها من أخبار واهتمامات.

وكذلك بدأت الجريدة تفتقد الطابع (المعتدل) ليحل مكانه موقف يميل إلى الخط السياسي للنظام الليبي، وبدأت مواقف الجريدة تتحدد حسب نظرة النظام الليبي إلى القضايا والمشكلات العربية، وخاضت الجريدة الكثير من معارك النظام الليبي مع الأنظمة العربية، فهي تعارض نظام حكم الرئيس جعفر النميري، في السودان، التزاماً منها بموقف النظام الليبي من النظام السوداني، وعلى سبيل المثال فهي تنشر مقالا بعنوان (نميري، آية الله الأفريكاني) وقالت فيه: "فاجأ الإمام النميري، العالم بإنجازاته الضخمة في قلب اسرائيل وتستر على حدث هز الوطن العربي، وجعل اسرائيل تكسب الجولة الإعلامية، وخان فلسطين، ومن يخن فلسطين يقتل، ونحن في انتظار رأسه".[٢]

ويلاحظ تذبذب مواقف الجريدة تجاه بعض القضايا أو تجاه بعض الأنظمة العربية، فهي تهاجم المملكة العربية السعودية، عندما يختلف النظام الليبي مع السعودية، وهي تدافع عن السعودية عندما ينتهي أو يتجمد هذا الخلاف بين النظام الليبي والسعودية، وبالطبع فإن هذا التذبذب انعكاس لتذبذب السياسة الليبية نفسها، مثال ذلك معارضة المجلة لمواقف السعودية البترولية الرافضة لزيادة أسعار النفط، أو إغراق السوق بكميات أكثر مما يحتاجه من النفط، وهو الأمر الذي كان يتعارض في ذلك الوقت مع الموقف الليبي الرافض لسياسات منظمة الاوبك في ضبط إنتاج النفط وأسعاره بفعل الضغط السعودي.

ولكن الجريدة سرعان ما تعود لتشيد بالسياسة السعودية، عندما تتحسن العلاقات الليبية السعودية، كما حدث في النصف الأول من عام ١٩٨٥م، فالجريدة تكتب عن زيارة الملك فهد لواشنطن قائلة: "يتوجه الملك فهد إلى واشنطن مدعوماً من الإجماع العربي معبراً عن إرادة وطننا عالماً بمطالبه شاعراً بآلامه"[٣] كذلك تنشر الجريدة صفحة كاملة في أحد أعدادها للحديث عن انجازات المملكة العربية السعودية وتقول: هنا ولدت العقيدة، وهنا تواصل مسيرتها من الرياض انطلق عبد العزيز ليوحد الجزيرة ويؤسس الدولة ويطبق الشريعة ويؤكد ملامح دولة مسلمة معتمداً على قاعدة عريضة شعبية اكتسبها خلال مسيرة طويلة في خدمة التعليم والعلم، فهو يضع مستقبل الأمة العربية والإسلامية في مركز اهتمامه".[٤]

وبعد أن كانت الجريدة معارضة للتجربة الناصرية في مصر في بداية صدورها،[٥] إذا بها تتحول إلى الدفاع المتحمس عن هذه التجربة،[٦] وفي نفس الوقت تشن الهجوم العنيف على حكم الرئيس السادات واتفاقيات كامب ديفيد،[٧] ولكنها تتخذ موقفاً معتدلاً من حكم الرئيس حسني مبارك.[٨]

وجريدة العرب تنشر بشكل منتظم لعدد من الكتاب المصريين المعروفين باتجاهاتهم الناصرية، مثل كامل زهيري، وسعيد حبيب، كما أنها تنشر عموداً صحفياً يومياً للكاتب الناصري المصري (عبد الله إمام) بعنوان (مصريات)، والإستثناء الوحيد في هذا المجال، أن الجريدة تنشر عمودا صحفياً يومياً للكاتب المصري (صلاح منتصر) بعنوان (أفكار طائرة) وصلاح منتصر كان يعمل مساعداً

لرئيس تحرير جريدة الأهرام قبل أن يتولى رئاسة تحرير مجلة أكتوبر خلفاً لأنيس منصور.

وبتحليل مضمون جريدة العرب، نخرج بالنتائج التالية:

١- أن التزام جريدة (العرب) بسياسات النظام الليبي تظهر من خلال ابرازها للسمات الإيجابية فقط في صورة النظام الليبي، حيث نجد ٢٦٪ من مجموع مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام الليبي تركز على سمة (قومي) فالجريدة تقدم النظام الليبي باعتباره المدافع عن فكرة القومية العربية والداعي إلى الوحدة العربية،[٩] وهي تحرص على إبراز الزعيم الليبي معمر القذافي في صورة الزعيم القادر على قيادة التيار الوحدوي في الأمة الإسلامية.[١٠]

كذلك تؤيد الجريدة مشروعات الوحدة المتكررة التي يقيمها النظام الليبي مع غيره من الأنظمة العربية مثل الوحدة الليبية التونسية، والوحدة الليبية السورية، وأخيرا الوحدة الليبية المغربية.

وهناك ١٦٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (مناضل) و١٠٪ من المقالات تركز على سمة (متحرر)، فتقدم الجريدة النظام الليبي في صورة القائد لحركات التحرر في العالم والمناضل ضد الإستعمار، وفي هذا الصدد تبرز الجريدة المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمها النظام الليبي إلى حركات التحرر في إفريقيا وفي أمريكا الجنوبية،[١١] ويوجد ١٣٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (جماهيري) و١٢٪ من المقالات تركز على سمة (اقتصاده قوي) وفي ٨٪ تركز على سمة (مستقر) وهناك ٥٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (متقدم).

٢- تسيطر السمات السلبية على صورة النظام المصري في جريدة (العرب) وخاصة في فترة حكم الرئيس أنور السادات، إذ تكشف الدراسة أن ٣٣٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام المصري تركز علي سمة (استسلامي) وأن ٢١٪ من المقالات تركز على سمة (اقتصاده ضعيف) وأن ١٨٪ تركز على سمة (إقليمي) و١٥٪ تركز على سمة (غير مستقر)

وأن ١٢٪ من المقالات تركز على سمة (معزول جماهيرياً).

وقد حصل تبدل طفيف في موقف جريدة (العرب) من النظام المصري عقب مصرع الرئيس السادات في ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١م حيث بدأت تظهر بعض السمات الإيجابية في صورة النظام المصري الجديد، فرحبت الجريدة بالتوجه الديموقراطي في مصر الذي تمثل في إفراج الرئيس حسني مبارك عن المعارضين للرئيس السادات الذين اعتقلوا في أحداث ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١م،[١٢] كذلك رحبت الجريدة برفض الرئيس مبارك عودة السفير المصري إلى اسرائيل،[١٣] وبمحاولاته لمد جسور جديدة بين مصر والوطن العربي.[١٤]

ولكن يلاحظ أن هذا التبدل سرعان ما يعود إلى ما كان عليه من معارضة شديدة للنظام المصري، حين تتوتر العلاقات بين مصر وليبيا، فعقب إحدى حالات التوتر بين البلدين، كتبت الجريدة مثلاً مقالاً تطالب فيه الدول العربية بمقاطعة الصحف المصرية ومنعها من الدخول إلى أسواق البلاد العربية:

"نرى صحافة كامب ديفيد الصادر بمنع دخولها للبلاد العربية، قد بدأت غزوها للأسواق العربية حاملة معها سمومها ومواقفها المستسلمة لعدونا الصهيوني، بل تمادى (نافع)[١٥] الأهرام محاولاً بكل صلف طبع أهرامه في البحرين، وفي صفحات الأهرام يجلس (أنيس)[١٦] المهزوم محاولاً وغيره من المرتمين في أحضان عدونا الصهيوني مرافقين السادات في رحلة خنوعه واستسلامه والمتصدرين للروائح المقاطعة.[١٧]

ثم تطالب الجريدة مكتب مقاطعة اسرائيل التابع للجامعة العربية باتخاذ موقف حاسم تجاه الصحفيين المصريين الذين سيشاركون في مؤتمر يقيمه مجلس الصحافة الدولي في القاهرة ويحضره عدد من الصحفيين الإسرائيليين فتقول:

"المواجهة يجب أن تكون حازمة مع تلك الأقلام والصحف الرخيصة السائرة في ركب العمالة، فهي تجهد الطريق لإمتهان كرامتنا وإنا

لمنتظرون موقف المقاطعة وقراراتها أمام الدعوة الصادرة من القاهرة هذا الأسبوع لعقد مؤتمر عالمي للصحفيين ستشارك فيه اسرائيل بوفد صحفي، وقد قررت مصر أن يتكون وفدها من ستة صحفيين يرأسهم (نافع) المرشح لرئاسة نقابة الصحفيين، إن التغاضي عن هذا الحادث هو جريمة، كما أن فتح أبواب العرب أمام كتابات فئة مرتدة هو جريمة أخرى والمسؤول عن ذلك لن يكون سوى مكتب المقاطعة".(١٨)

٢- لقد سادت السمات السلبية صورة النظام السوداني في جريدة العرب حتى عزل الرئيس جعفر النميري في سنة ١٩٨٥م، وهو انعكاس لتبني الجريدة لسياسات النظام الليبي المعادي لنظام جعفر النميري في السودان، إذ تكشف الدراسة أن ٢١٪ من مجموع المقالات التي تعرضت للنظام السوداني تركز على سمة (معزول جماهيرياً) وأن ١٨٪ من المقالات يركز على سمة (دكتاتوري) وأن ١٧٪ تركز على سمة (غير مستقر) و١٤٪ تركز على سمة (عميل) وأن ١٢٪ تركز على سمة (إقليمي) وأن ١٠٪ تركز على سمة (إقتصاده ضعيف) في حين أن ٨٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (متخلف).

وقد وصل عداء الجريدة للرئيس السوداني السابق جعفر نميري حداً دفعها إلى التحريض على قتله.

تقول الجريدة:

"جعفر النميري إمام الأفاقين وخليفة من لاخلف لهم، أصبح إسمه ووجهه المنتفخ بمنفاخ القات مفروضاً على كل عباد الله وبقدرة قادر تحول الصعلوك إلى خبر رئيسي على صدر الصفحات الأولى في الصحف المكتوبة باللغة العربية والعبرية وكل لغات العالم وخبرا في الإذاعات المرئية وغير المرئية، هل السبب من وراء ذلك هو حجم المبلغ الذي تقاضاه وحصته ٢٠٠ مليون دولارر مقابل دوره الحرام في أن يجعل من السودان محطة لترحيل الآلاف من صهاينةالحبشة لغزو فلسطين المحتلة.

أما أنت ياجعفر، فتعرف ويعرف أحرار السودان كيف ستتصرف أيها

السمسار في المال الحرام، وشعب السودان يرفض أن يأكل المال الحرام، وتعرف أيها المرابي بالجوع ويعرف أحرار السودان بأن المال الحرام سيتوجه لشراء الأحبال لشنق أمثال الشرفاء من محمود طه وغيره من أحرار السودان.

إنك أيها المرابي مصدر كل المصائب ووراء كل الخراب الذي يعاني منه السودان، والمصائب والخرائب لا يقدر عليها سوى الخونة ونحن لا نتحاور مع الخونة وإنما المطلوب ليس الحوار معهم ولكن رؤوسهم، إن من يخون فلسطين يقتل، ونحن في انتظار رأسك".[٢٠]

ويلاحظ وجود تطابق يكاد يكون كاملاً بين النعوت التي وصفت بها الجريدة الرئيس جعفر النميري وبين النعوت التي كانت تصفه بها في ذلك الوقت الإذاعة الليبية ..

ويلخص محمد قبرطاي نائب رئيس تحرير جريدة العرب التجربة الصحفية للجريدة في حوار مع المؤلف[١٩] فيقول:

"إن جريدة العرب، هي أول جريدة عربية يومية تصدر باللغة العربية في خارج الوطن العربي، والسبب في إصدارها أننا شعرنا أن العرب المغتربين لا يجدون في الصحف البريطانية اهتماما كافياً بالأحداث التي تجري في البلدان العربية، فأسسنا الجريدة لكي تكون في خدمة الجاليات العربية الموجودة في انجلترا وأوربا، ثم اكتشفنا بالتدريج أن عددا كبيرا من المواطنين العرب في الداخل بدأوا يقبلون على الجريدة، فعملنا على مد توزيعنا إلى البلدان العربية، ولم نجد تعارضا بين الإهتمام بالجاليات العربية في المهجر وبين الإهتمام بالمواطنين العرب في بلدانهم العربية، لأن مشاعر واحتياجات المواطن العربي في الداخل والخارج واحدة، كذلك فإن شعار الجريدة وهو الوحدة العربية من الخليج إلى المحيط، شعار يجمع بين عرب الداخل وعرب الخارج".

ويضيف محمد قبرطاي:

"واعتقد أنه لا يوجد مجال لمقارنة جريدة العرب بالصحف العربية اليومية الأخري التي تصدر في المهجر، فالعرب أكثر توزيعاً، وأكثر تأثيراً، فهي أقدم هذه الصحف جميعاً، وقد استفاد من وجودنا كافة الصحف العربية الدولية التي ظهرت

بعدنا مثل الشرق الأوسط والحياة والقدس وغيرها، بل وبقية المجلات العربية التي تصدر في المهجر، ذلك أن كل الصحفيين الذين يعملون بهذه الصحف والمجلات، كانوا يشتغلون قبلا في العرب، فالعرب هي المدرسة الصحفية التي خرجت عشرات من الصحفيين، وإلينا يرجع الفضل الأول فيما وصلت إليه الصحافة المهاجرة من تطور تكنولوجي، وأول من علم العرب كيفية استخدام هذه التكنولوجيا، وقد تدهش لو عرفت أنه لا يعمل بالجريدة سوى انجليزي واحد، وفي وظيفة ثانوية، ويمكننا الإستغناء عنه في أي وقت، وباقي العاملين في الجريدة من العرب".

"إن صدور الشرق الأوسط أو الحياة أو القدس أو غيرها من الصحف العربية الدولية، لم يؤثر إطلاقاً على جريدة العرب، لأن العرب لها مذاق خاص وطعم خاص، وكثير من القراء العرب يستحسنون هذا المذاق، ونحن أكثر الصحف العربية الدولية توزيعاً في انجلترا وأوروبا، لأننا الصحيفة الوحيدة المستقلة، برغم كل الإدعاءات التي يمكن أن تقال حول هذا الموضوع، فالخبر عندنا مقدس، والرأي حر، ولا نخلط بين الإثنين أبداً، كما تفعل بعض الصحف الأخرى، فنحن نفسح مساحات واسعة وكافية للرأي، ولا حاجة بنا إلى تلوين الخبر أو تحريفه، ومن سوء الحظ أن الصراع العربي/العربي انتقل بآثاره السلبية إلى صحافة المهجر، وأغلب الصحف العربية الدولية تابعة للأنظمة العربية، ولقد عملت بعض الأنظمة العربية على إصدار صحف في المهجر خصيصاً للتصدي لجريدة العرب، وعلى سبيل المثال فإن جريدة الشرق الأوسط أنشئت خصيصاً من أجل قتل جريدة العرب، ولكنها فشلت في ذلك تماماً.! وهناك حاكم خليجي ذهب إلى وزارة الخارجية البريطانية وعرض دفع عشرة ملايين جنيه استرليني مقابل إيقاف جريدة العرب، ولكنهم ردوه خائباً..! ولايجب أن تصدق أن هناك جريدة عربية تصدر في المهجر وتستطيع أن تمول نفسها من دخلها من التوزيع أو الإعلان، فنحن في العرب نخسر ولكننا نملك المطبعة التي تطبع الجريدة، والمطبعة تكسب من النشاط التجاري، ومن مكسبها تعوض خسارة الجريدة".!

ثانيا: مجلة الموقف العربي

وفي عام ١٩٨٠م صدرت بقبرص مجلة (الموقف العربي) وهي أسبوعية تصدر عن شركة الموقف العربي للصحافة والطباعة والنشر، ويرأس تحريرها محمد على الشويهدي، وهو صحفي ليبي، والمجلة تتبنى المواقف الليبية تجاه القضايا العربية الدولية، فتقف مع النظام الليبي ضد مصر فتهاجم نظام الرئيس أنور السادات واتفاقيات كامب ديفيد،[٢١] وهي أيضا تهاجم النظام العراقي وتؤيد إيران في حربها ضد العراق وتعتبر صدام حسين هو المسؤول عن استمرار الحرب العراقية الإيرانية وتحمل النظام العراقي مسؤولية بدء الحرب.[٢٢]

وهي تقف ضد ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتؤيد المنشقين على قيادة عرفات في منظمة فتح.[٢٣]

وهي تهاجم نظام الرئيس جعفر النميري في السودان، وتهتم بنشاط المعارضة السودانية في الداخل والخارج.[٢٤]

والمجلة تتولى مهمة تفسير وشرح المواقف الليبية تجاه القضايا الدولية، ويتمثل ذلك في هجومها المستمر على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وفي أفريقيا، وعلى سبيل المثال تهاجم المجلة الموقف الأمريكي المعارض للإتفاق الليبي الفرنسي في تشاد فتقول:

"كان الأمريكيون يتبجحون بأن طائرة "الأواكس" التي يملكونها تتمتع بمواصفات تكاد أن تجعل منها جيشاً قائماً بذاته، أو على الأقل، سلاحاً كاملاً، متكاملاً لا غنى عنه لأي جيش في العالم، شرط أن يحظى برضا العم السام.

وقد وصل بهم الغرور يوماً حد القول، من دون مبالغة، بأن بمقدور قائد "الأواكس" أن يقرأ، وهو على ارتفاع عشرات الآلاف من الأقدام، حتى مانشيت "البراقدا".

الأمريكيون رأوا، أخيراً، وأحصوا عدد الجنود الليبيين الذين لم ينسحبوا بعد من تشاد، ولعلهم استطاعوا قراءة أسمائهم المدونة في بطاقاتهم، وقالوا ذلك

للفرنسيين لكي يوقفوا إنسحابهم، فجاء الرد ساخراً من باريس نفسها :نحن أقدر على أن نعرف، وما تقولونه غير صحيح جملة وتفصيلاً.

القائمة طويلة، طويلة .. لكن الأغرب أن ثمة من لا يزال يصدق كل ما يأتي من بلاد العم السام، مع أن الكثيرين من أبناء هذا العم "باتوا لا يصدقون".[٢٠]

ويلاحظ أن المجلة تفتقد الكثير من الإمكانيات الصحفية المتوفرة لغيرها من الصحف المهاجرة، إذ لا يكتب بها كتّاب لهم اسم معروف في العالم العربي، كذلك لا يوجد للمجلة مراسلين أو مكاتب صحفية في العواصم العربية سوى في العاصمة الليبية فقط، كذلك فإن كثيراً من مقالات وتقارير المجلة غير موقعة وهو الأمر الذي يثير الشك في أنها تأتي إلى المجلة جاهزة من جهات خارج المجلة.

وقد توقفت المجلة عن الصدور فى نهاية صيف ١٩٩٢ م. ، بسبب قرار الحكومة الليبية بوقف الدعم المالى للمجلة .

ثالثا: مجلة "الإنقاذ"

مجلة "الإنقاذ" هي لسان حال الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهي جبهة معارضة للنظام الليبي الحاكم في طرابلس، وهي تصدر مرة كل شهرين من شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي تصدر في ١١٤صفحة من الحجم المتوسط، وأبرز ما يميز المجلة، عدم وجود ترويسة تبين أسماء المسؤولين عن تحرير المجلة، فلا يوجد إسم رئيس التحرير أو المشرفين على إصدار المجلة، كذلك فإن العديد من المقالات التي تنشر بالمجلة، خالية من التوقيع، والبعض الآخر موقع بأسماء رمزية مثل أبو جهاد وأبي خالد وأبي علي وأبي هشام! ورغم ذلك فهناك بعض المقالات الموقعة بأسماء، ولا ندري إن كانت هذه الأسماء حقيقية أو أسماء حركية لبعض المعارضين الليبيين، ومنهم محمود هلال وأحمد المهدي وسالم الخامس وعلي رمضان وأبو زعلول وموسى عبد الحفيظ وعبد الحفيظ الرحبان ودكتور عمر سليمان ودكتور محمد أحمد المغربي وأحمد رفيق الشابي، والسنوسي بلاله ومحمد عقيل ومحمود الرماح.

أما سياسة المجلة، فهي تقوم على الكشف عن مساوئ وأخطاء النظام الليبي، ومهاجمة سياساته الداخلية والعربية والدولية، وانتقاد تصرفات بعض رموز النظام، وتركز المجلة على انتقاد ممارسات النظام ضد المعارضين الليبيين في الخارج، ولعل ذلك يفسر حرص المجلة على إخفاء أسماء العديد من كتابها، حتى لا يتعرض أهلهم في ليبيا للإضطهاد كما تقول المجلة، كذلك لحماية المعارضين في الخارج، ولعل هذا هو السبب أيضا في إصدار الجريدة في الولا يات المتحدة الأمريكية، وتفسر المجلة ذلك بأن خبرات الحركة الوطنية الليبية قد أقنعتها باستحالة وصول النظام الليبي إلى الولايات المتحدة لإيذاء المعارضين، وتنشر المجلة الكثير من الأخبار التي تحدث داخل ليبيا، وتدعي أن لها مراسلين في داخل البلاد يمدونها بحقائق الأحداث في ليبيا. ولكن الطابع العام الغالب على المجلة هو طابع صحافة الرأي، وغالبا ما تنحصر اهتمامات المجلة بالشؤون الليبية، ومن النادر أن تمد مجالات اهتمامها إلى

الشؤون العربية أو الدولية.(٢٦)

ورغم وجود المجلة في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تستفد البته من التقدم في الفن الصحفي، فأسلوب إخراجها الفني، شديد التخلف، كما أن أسلوب تحريرها ركيك، وهي تخاصم بقية الفنون الصحفية الحديثة مثل التقرير الصحفي والحديث الصحفي والتحقيق الصحفي، فهي لا تنشر سوى المقالات أما الأخبار فهي تصاغ بطريقة تقليدية، كما أنها كثيراً ما تخلط الرأي بالخبر وتلونه حسب أغراضها السياسية.

رابعا: "صوت الطليعة"

صوت الطليعة، مجلة شهرية تعبر عن الحركة الوطنية الليبية، وهي حركة معارضة للنظام الليبي الحاكم، وتصدر في مدينة نيو أورليانز بالولايات المتحدة الأمريكية، تماماً كمجلة (الإنقاذ) ولأسباب أمنية أيضا، وهي مثلها كذلك في عدم وجود ترويسة تبين هوية وأسماء المسؤولين عن إصدارها، وغالبية كتابها يوقعون مقالاتهم بأسماء رمزية مثل ابن البادية ومجاهد صابر وغير ذلك من الألقاب.

والمجلة تركز على معارضة ممارسات النظام الليبي في الداخل والخارج، كذلك تهاجم المجلة رموز النظام، وتدعو المجلة الدول العربية إلى عدم التعاون مع النظام الليبي الحاكم، كما أنها تحرض الدول الكبرى على مقاطعته.[٢٧]

ومجلة "صوت الطليعة" تتشابه مع شقيقتها "الإنقاذ" في الإحتفال بالمقال الصحفي وتجاهل بقية الفنون الصحفية الأخرى، كما أنها تنشر بعض الأخبار الملونة بالرأي، أما أسلوب إخراجها الفني فهو أفضل قليلاً من مجلة (الإنقاذ) وبها عدد من الملازم الملونة، وبها بعض الرسوم الكاريكاتورية، وتدعي المجلة أنها توزع سراً في ليبيا، إن النظام قد فشل في أن يحول بينها وبين الوصول إلى القارئ الليبي داخل البلاد.

الطابع العام للصحافة الليبية المهاجرة

لم يكن غريبا أن تكون أول جريدة عربية يومية تصدر في المهجر، هي جريدة (العرب) الليبية التي تصدر في لندن منذ عام ١٩٧٧م، ذلك أنه عقب ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م صدر في ١٧ يناير ١٩٧٢م أمراً بإغلاق كافة الصحف المستقلة في ليبيا، وألقي القبض على تسعة وعشرين صحفيا ليبيا وتقديمهم للمحاكمة بتهمة إفساد الرأي العام في العصر الملكي، وقد حكم على واحد وعشرين منهم بالسجن لفترات تراوحت بين شهرين وسنتين مع إيقاف التنفيذ، وسحبت رخص الصحف التي كانوا يصدرونها، وكان من المقبوض عليهم أحمد الصالحين الهوني آخر وزير إعلام في العصر الملكي وقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات!

لذلك لم يكن غريبا أن تلجأ الصحافة الليبية إلى الهجرة، أو أن يكون أحمد الصالحين الهوني هو أول من أصدر صحيفة ليبية مهاجرة في لندن، وهي جريدة العرب اليومية، ولكن الملفت للنظر أن جريدة الهوني لم تقم بمعارضة النظام الليبي، وإنما تبنت سياسة الدفاع عن هذا النظام ومواقفه.!

ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة بأسباب مادية، فقد كان الهوني إلى جانب مناصبه في العهد الملكي أحد أبرز رجال الأعمال العرب، فلم يكن في حاجة إلى دعم مالي ليصدر صحيفته، ولو افترضنا أنه كان يحتاج إلى الدعم المادي لكان من المنطقي أن يلجأ إلى أنظمة عربية أخرى معادية أو معارضة للنظام الليبي الجديد، وماأكثرها في ذلك الوقت!

ونميل إلى تفسير هذه الظاهرة غير المألوفة، برغبة الهوني ومن تعاون معه في إصدار الجريدة في الحفاظ على مصالحهم داخل وطنهم.

ويلاحظ أن البلدان الأوربية تكاد تخلو من وجود صحافة ليبية مهاجرة تعارض النظام الليبي، إذ لا يصدر في أوربا سوى جريدة (العرب) اليومية التي تصدر في لندن، ومجلة (الموقف العربي) التي تصدر في قبرص، وهما تؤيدان النظام الحاكم في ليبيا، أما الصحف الليبية المهاجرة، والمعارضة للنظام الليبي فتكاد تتركز في

الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصدر مجلة (الإنقاذ) في شيكاغو، ومجلة (صوت الطليعة) في نيو أورليانز، ورغم الصعوبات التي تواجهها هذه الصحف للوصول إلى الأسواق العربية، إلا أن صدورها في الولايات المتحدة يجعلها بعيدة عن التعرض للعقاب من قبل النظام الحاكم في بلادها.

هوامش الفصل الثامن

(١) العرب، لندن ١ يونيو ١٩٧٧.

(٢) العرب، لندن ٦ فبراير ١٩٨٥.

(٣) العرب، لندن ٧ فبراير ١٩٨٥.

(٤) العرب، لندن ٨ فبراير١٩٨٥.

(٥) العرب، لندن ٥ يوليو ١٩٧٧. ١٢ أكتوبر ١٩٧٧، ١٣ فبراير١٩٧٨.

(٦) العرب، لندن ١ ديسمبر ١٩٨٢. ١٣ يناير ١٨٩٨٣، ٢٠نوفمبر ١٩٨٤.

(٧) العرب، لندن ٢ مارس ١٩٨٠. ٧ أكتوبر ١٩٨١، ٩أكتوبر١٩٨١.

(٨) العرب، لندن ٢٠ يناير ١٩٨٥. ٢ فبراير ١٩٨٠، ١٥ يناير ١٩٨٥.

(٩) العرب، لندن ٩ نوفمبر ١٩٧٩.

(١٠) العرب، لندن ٣ مارس ١٩٨٣.

(١١) العرب، لندن ١٧ ديسمبر١٩٨٣.

(١٢) العرب، لندن ٥ ديسمبر ١٩٨١.

(١٣) العرب، لندن ١٣ سبتمبر ١٩٨٤.

(١٤) العرب، لندن ٢٢ ديسمبر ١٩٨٤.

(١٥) ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام.

(١٦) أنيس منصور، رئيس تحرير مجلة أكتوبر سابقا والكاتب بالأهرام.

(١٧) العرب، لندن ٦ فبراير ١٩٨٥، افتتاحية بعنوان (مقاطعة اسرائيل بين الحقيقة والوهم)

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) محمد قبرطاي: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢ إبريل ١٩٩١م. وقبرطاي أردني، عمل من قبل بالصحافة الأردنية، ثم انتقل للعمل بالإذاعة البريطانية في لندن، ومنها انتقل رئيسا لتحرير مجلة الإقتصاد العربي بلندن، ثم انتقل منها إلى جريدة العرب.

(٢٠) العرب، لندن ٦ فبراير ١٩٨٥ مقال بعنوان (نميري، آية الله الأفريكاني).

(٢١) الموقف العربي، قبرص ١٥ ديسمبر ١٩٨٠.

(٢٢) الموقف العربي، قبرص ١٧ فبراير ١٩٨٢.

(٢٣) الموقف العربي، قبرص ٢ أكتوبر ١٩٨٤.

(٢٤) الموقف العربي، قبرص ٩ أكتوبر ١٩٨٤.

(٢٥) نفس المصدر.

(٢٦) الإنقاذ: شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو ١٩٨٦م.

(٢٧) صوت الطليعة: نيو أورليانز – الولايات المتحدة الأمريكية، مايو ١٩٨٧.

الفصل التاسع

الهجرة المعاصرة للصحافة السورية

أولاً: الشرق الجديد

الشرق الجديد، جريدة في حجم مجلة، أسسها في لندن الصحفي السوري عبد الوهاب فتال في يناير ١٩٧٣م، لذلك تعتبر أقدم الصحف العربية المهاجرة التي صدرت في لندن في الفترة المعاصرة من تاريخ الهجرة الصحفية العربية.

وأعلنت الجريدة في أول أعدادها أنها "جريدة إنتقادية شهرية لا تقبل الإعلانات"، [1] لذلك يغلب على الجريدة طابع صحافة الرأي، فأكثر مادتها مقالات صحفية، ويندر أن تنشر أخباراً صحفية أو أية ألوان أخرى من الفنون الصحفية، مثل الأحاديث الصحفية أو التحقيقات الصحفية.

وحجم الجريدة أقرب إلى حجم المجلات المتوسطة، كذلك يغلب عليها الطابع العام للمجلات، وليس فيها من طابع الجرائد سوى المانشيتات التي تحتل ثلاثة أرباع الصفحة الأولى.

ورغم أن الجريدة تصدر في لندن، حيث حقق التطور الفني في الصحافة تقدما كبيرا، إلا أنها تطبع على ورق أزرق رخيص، وإخراجها الفني بدائي، فهي أشبه بالصحف العربية الأولى التي ظهرت في فترة نشأة الصحافة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر!

ويؤكد ناشر الجريدة ورئيس تحريرها عبد الوهاب فتال، أن الشكل الذي تظهر به الجريدة، جزء من الفلسفة التي تؤمن بها وتقوم عليها سياسة الجريدة، فهي بهذا الشكل التقليدي أو البدائي، تؤكد أن الكلمة الحرة الصادقة هي هدف الجريدة، وهي لا تريد أن ينشغل القارئ بالفن الصحفي عن متابعة المعاني والمضامين والأفكار التي تحملها مقالات الجريدة، كذلك فإن هذا الشكل الصحفي يتيح للجريدة أن تصدر بأقل النفقات، وأن تصل إلى القارئ بأقل سعر ممكن، وبذلك لا تخضع الجريدة لأي ضغط مادي من أي مصدر، سواء كان هذا المصدر دولة أو معلن، "فهذا الشكل الذي تقولون عنه إنه بدائي، دليل نزاهة الجريدة واستقلالها، وهي بذلك تعتبر مدرسة صحفية متميزة في الصحافة العربية الحديثة". [2]

وعبد الوهاب فتال، صاحب الجريدة ورئيس تحريرها، صحفي سوري كان معارضاً للرئيس الراحل جمال عبد الناصر في فترة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨-١٩٦١م)، وعندما قرر الرئيس عبد الناصر القبض عليه، هرب إلى المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت، حيث نزل لاجئاً لدى الملك سعود بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت، ويدعي عبد الوهاب فتال أنه عمل بعد ذلك مستشاراً للملك فيصل بن عبد العزيز، وأن الملك فيصل هو الذي أشار عليه بالسفر إلى لندن وإصدار الجريدة لخدمة العروبة والإسلام، وهو يشير إلى ذلك في مقال كتبه بعنوان "الشرق الجديد والفيصل العظيم، لن نيأس يافيصل وسنبقي على درب الخير". وفي هذا المقال ذكر عبد الوهاب فتال: "وأذكر يوما لا أنساه، وأقبلت فيه ضحى على الفيصل العظيم فوجدته مكتئباً حزيناً وسألته وبذات اليأس تتزاحم على أوتار الصوت قائلا: متى يا أبا عبد الله تؤمنا في القدس؟ ومتى يا أبا عبد الله نخلص من هذا الرجس، فقال لي ادع معي يا ولدي لصلاح الناس وتقويم إعوجاج الأفراد وادع من يستطيع ليواكبك في هذا الدرب، حتى يحين اليوم الموعود حينها سترى أننا في القدس نصلي وأن الله معنا ينصرنا على القوم الظالمين، قلت يا أبا عبد الله وكان العام ١٩٧٢م، أرى أن وجودي في المملكة مستشاراً غير ذي جدوى، وأرى في ذاتي مقدرة على قولة الحق مهما كان ثمنها، وقد قررت أن أعود صحفيا ينطق عما يراه حقا .. قال لا قدرة لك على ذلك في أي من بقاع عالمنا العربي والإسلامي، فالحكام لايجيزون إلا ما يعتقدونه هم حقا .. فإن فعلت فإنك ستعود سيرتك الأولى من السجن إلى السجن، ولن تصل كلمتك إلى أحد من الناس، إذهب بعيدا وأوقد الشعلة وعلى ضوئها اكتب كلمة الحق، قلت مسافر غداً .. واستمهلنا .. وخرج ثم عاد وتحدث معي .. ثم خرج وعاد وفي يده مظروف كبير سلمني إياه وقال: (تفتح هذا المظروف ياولدي حيث تقرر المقام، ففيه نصائحي إليك، وكنا من نوفمبر من عام ١٩٧٢م وعدت إلى لندن في العشرين منه، واحتجبت لصدور الشرق الجديد وأدرس إمكان الإستقرار في لندن وإصدارها منها فلما اكتمل المخطط، وذللت العقبات القانونية فتحت المظروف وإذ به مظروف مغلق ورسالة قرأتها، وإذا بها تعليمات تنصحني بأن أستعين على حوائجي بالكتمان ولا

يظهر من شأن الجريدة إلا أعدادها وأن تكون شهرية وصفحاتها قليلة وأخبارها قصيرة وصادقة ومقالاتها مكثفة، وألا تقبل إعلانا ولا تنافق بكلمة، وفتحت المظروف الثاني لأجد فيه مبلغا من المال وكلمة تقول "هذا ما أستطيع تقديمه لك من حر مالي" وصدرت الشرق الجديد في يناير ١٩٧٣م وما زالت كلما صدر عدد جديد من الشرق الجديد كتب إلى الفيصل منتقدا وموجها، ورسائله محفوظة لديّ بخط يده، وأعترف بأنني لولاه لما كنت أصدرت إلا أعداداً قليلة".[٣]

وهذا المقال يفسر جانبا من السياسة التحريرية لجريدة الشرق الجديد، فعلى حين كانت الجريدة تهاجم وتنتقد كافة الأنظمة والحكومات العربية، فإنها ظلت تدافع عن سياسات الملك فيصل في حياته وبعد وفاته، وقد انتقدت الجريدة بعد ذلك، وفي حالات قليلة النظام السعودي وبعض الشخصيات السعودية ولكن باعتدال غير معتاد في أسلوب الجريدة، وهو ما يمكن تفسيره بوفاء الناشر لذكرى الملك فيصل واعترافا بفضله عليه.

وعبد الوهاب فتال من المتحمسين لأفكار الحزب القومي الإجتماعي السوري، وبخاصة فكرة سوريا الكبرى والتي تضم سوريا ولبنان والعراق وفلسطين والأردن وقبرص، ولعل انتماءه لهذا الحزب كان السبب في خلافه مع النظام الناصري أيام الوحدة المصرية السورية، ومن المعروف أن الحزب القومي السوري عارض الوحدة وعمل ضدها، لذلك يلاحظ أن جريدة الشرق الجديد في بداية إصدارها، هاجمت بشدة مصر وأفكار الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، ولكن هذا الموقف تغير بعد ذلك بالتدريج، ويبدو أن تطور الأحداث في الشرق الأوسط وخاصة في السبعينات والثمانينات قد قرب بين أفكار الحزب القومي الإجتماعي السوري وبين الأفكار الناصرية، لذلك لم نندهش عندما وجدنا الجريدة تمتدح خلال الثمانينات الأفكار الناصرية وتحتفي بذكرى جمال عبد الناصر.

ويلفت النظر في مواقف جريدة (الشرق الجديد) من الأنظمة العربية، أنها لم تترك نظاما عربيا إلا وهاجمته ولايوجد استثناء واحد يخل بهذه القاعدة! وعلى الرغم من الدور السعودي في إنشاء الجريدة، باعتراف صاحبها عبد الوهاب فتال الذي ذكر أن الملك فيصل هو صاحب فكرة إصدار الجريدة من لندن، وأنه كان يمد

الجريدة بالدعم المادي والمعنوي، إلا أن النظام السعودي لم يسلم من انتقادات الجريدة، وإن ظلت على ولائها لذكرى الملك فيصل.

أما الجهة السياسية الوحيدة التي لم تطلها انتقادات الجريدة لفترة طويلة، فهي منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كشفت الدراسة أن ٢٢٪ من مقالات (الشرق الجديد) التي تعرضت لمنظمة التحرير الفلسطينية تركز على سمة (مناضل) وأن ١٨٪ من المقالات تركز على سمة (ديموقراطي) وأن ١٥٪ تركز على سمة (متحضر) و١١٪ تركز على سمة (جماهيري) وأن ٨٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (إنساني).

ويتضح من ذلك أن الخط الثابت للجريدة، هو الدفاع عن القضية الفلسطينية وممثلها الشرعي وهو منظمة التحرير الفلسطينية، ولعل هذا هو الذي يفسر دخول الجريدة في معارك مع غالبية الأنظمة العربية، فالجريدة تنظر إلى السياسة العربية من منظورفلسطيني يرى أن الأنظمة العربية هي المسؤولة عن كل ما حاط بالشعب الفلسطيني من مصائب ونكبات، ولذلك فالجريدة تهاجم أي نظام عربي يتخذ موقف ترى أنه يتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني، وبذلك دخلت الجريدة طرفا في أي نزاع يحدث بين نظام عربي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لدرجة أنه عندما نشب الخلاف بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٣م وقفت الجريدة مع المنظمة ضد سوريا، ولكن حدث بعد ذلك تغير جوهري في سياسة الجريدة، وأخذت تنتقد منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات بسبب ماتدعيه الجريدة من سعي قيادة المنظمة بتشجيع من مصر إلى الوصول إلى حل سلمي مع العدو الإسرائيلي، وهو الحل الذي ترى الجريدة، أنه في مصلحة اسرائيل، وهو أقرب إلى الإستسلام منه إلى السلام، وخاصة في تلك الظروف التي يمر بها العالم العربي حيث يعاني من الضعف بسبب غياب التضامن العربي.

ويلاحظ أن صورة النظام السوري في جريدة (الشرق الجديد) قد مر بثلاثة مراحل تميزت المرحلة الأولى بحماس الجريدة الشديد لهذا النظام حتى بدت وكأنها لسان حاله في صحافة المهجر، وقد استمرت هذه المرحلة منذ صدور الجريدة في يناير ١٩٧٣م وحتى نهاية عام ١٩٨٢م، أما المرحلة الثانية التي بدأت مع مطلع عام

١٩٨٣م فقد تحول موقف الجريدة من النظام السوري إلى عداء شديد بسبب موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي تقوم على تأييد النظام السوري والدفاع عن سياساته وقد بدأت هذه المرحلة منذ نهاية الثمانينات ومستمرة حتى الآن.

في المرحلة الأولى تكشف الدراسة أن صورة النظام السوري في جريدة (الشرق الجديد) تميزت بالسمات الإيجابية، حيث نجد ٢٦٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام السوري تركز على سمة (قومي)، وأن ٢٤٪ من المقالات تركز على سمة (مناضل) و١٨٪ تركز على سمة (منتصر) و١٤٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (متسامح).

وعلى سبيل المثال تنشر الجريدة مقالا بقلم عبد الوهاب الفتال رئيس التحرير وصاحب الجريدة، يتحدث فيه عن الرئيس السوري حافظ الأسد فيقول:

"للرئيس الصابر والقلب الكبير برجولته بعرويته بصموده ومن قلب يخفق بحبك التزاما وليس استلزاما، إن الملايين الذين عاشوا كفاحك كأشرف مايكون الكفاح وعاهدوك كما كان عهدك، النصر أو الشهادة، قسم وعهد، أن يظل درب الشهادة جسرا لقافلة تلو القافلة حتى يرتفع علم النصر، وترفرف راية الحق ولك منا نداء حناجر الثوار الحقيقيين، سر إلى الأمام، ولا تحزن، سر إلى الأمام، ولا تنظر إلى الخلف فخلفك أمة ترعاك وتحميك، أمة تأبى إلا أن تكون كما أرادها الله، كنتم خير أمة أخرجت للناس".[4]

وتتبنى الجريدة موقف النظام السوري من اتفاقيات كامب ديفيد، لدرجة أنها تدعي في أحد تقاريرها أن الرئيس الأسد رفض عرضا أمريكيا لإرجاع الجولان إلى سوريا مقابل اعترافها بكامب ديفيد:

"استطاعت الشرق الجديد أن تصل إلى معلومات وثيقة تقول إن الإدارة السورية قد رفضت عرضا أمريكيا لإخلاء مرتفعات الجولان بكاملها من قبل السلطات العدوة المحتلة مقابل انضمامها إلى محادثات كامب ديفيد الأمريكية الإسرائيلية المصرية".[5]

وتضيف الجريدة:

"وكانت الإدارة الأمريكية السابقة قد تقدمت بهذا الطلب إلى الرئيس حافظ الأسد بواسطة السفير الأمريكي في دمشق، ورفض فورا من قبل الرئيس الأسد الذي رد على السفير الأمريكي بوجوب إبلاغ حكومته بأن سوريا تهدف إلى تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة قبل تحرير الجولان وأنها لايمكن أن تساوم على حساب الأرض الفلسطينية، وتضيف المعلومات التي وصلت إلينا عبر أقنية وثيقة الصلة بالنظام السوري أن الملك حسين في إحدى اجتماعاته بالرئيس الأسد فاتح بأمر إجلاء الجولان ومنح الأردن حق الإشراف على الحكم الذاتي في الضفة الغربية لمدة محدودة مع إعطاء الحق لمصر لإقامة إدارة خاصة في غزة تمهيدا لعمل مشترك من خلال كامب ديفيد، إلا أن الرئيس السوري رفض هذا الطلب أيضا وأبلغ الملك حسين أن الولايات المتحدة قد تقدمت إليه بطلب لإخلاء الجولان مقابل الإنضمام إلى كامب ديفيد وأنه رفض طلبها" (٦)

وقد دافعت (الشرق الجديد) عن التدخل السوري في لبنان، وادعت أن سوريا رفضت عرضا من الكتائب للتنازل عن منطقة البقاع لسوريا مقابل إطلاق يدها في بقية لبنان، تقول الجريدة:

"إن هناك أنباء مؤكدة وردت إلى الشرق الجديد أفادت بأن اجتماعا رسميا قد جرى حيث نقل فيه إلى السيد عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية أن الكتائب اللبنانية على استعداد كامل لتنازلات تقدمها لسوريا في البقاع والأقضية الخمسة بحيث تعترف رسميا بضم هذا الجزء اللبناني إلى سوريا، وذلك مقابل تخلي سوريا الكامل عن دعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وقد سخر عبد الحليم خدام من هذه الرسالة التي نقلت إليه على لسان بشير الجميل، وعلق عليها بالقول: إن التزامات سوريا إزاء المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية هو التزام سوري إزاء سوريا لأن سوريا هي جزء من المقاومة وجزء من الحركة الوطنية اللبنانية.(٧)

وتهاجم (الشرق الجديد) المعارضة السورية المسلحة،(٨) ضد نظام الرئيس حافظ الأسد، وتتهم هذه المعارضة بالعمالة لجهات أجنبية، وعلى سبيل المثال فقد كتب عبد الوهاب فتال، صاحب الجريدة ورئيس تحريرها فذكر أن: "مسؤول أمني كبير في سوريا نقل إلى من مصدر موثوق جدا،(٩) أنه دعا للإجتماع إليه فرداً

واحداً من كل عائلة زاد تعدادها عن عشرة في مدينة حماه السورية، حيث صرفهم قائلاً: أنا الذي تدعونه جزار أسفك دم الشعب أقف اليوم أمامكم لأعترف بأن أخطاء الحكم كثيرة، وكما أنتم ضدها فأنا أيضا ضدها، وأنا سأكون معكم إذا سرتم في مظاهرة إلى القصر الجمهوري وسأتحرك معكم لتغيير الأحوال في كل مكان وميدان وذلك من أجل بقاء سوريا قوية رافعة الرأس بدون أخطاء، ولن أسمح بإطلاق رصاصة واحدة عليكم بل أنني سوف أحميكم إذا أطلق الرصاص عليكم، ولن يطلق، هذا إذا كنتم تريدون الخير لسوريا وتريدون الإصلاح، ولكنني لن أسمح باللجوء إلى الدم وإهراقه وخاصة إذا كان هذا الدم هو دم الكفاءات العلمية التي لا جريمة لها في هذه الأخطاء القائمة.

ولم تمض ساعات قليلة على هذا الإجتماع إلا وكان سبعة من عناصر هذا المسؤول الأمني قد لاقوا حتفهم في حماه الأمر الذي اضطر المسؤول لتمشيط المدينة بحثا عن القتلة وتسود الفوضى ويقتتل الشعب بالشعب بينما كان المفترض أن يدخل الناس باب الصراع السلمي للتغيير بعد أن اقتنعوا بمنطقه ذاك" (١٠)

ثم انطلق الكاتب إلى الهجوم على ا لمعارضة السورية متهما إياها بالعمالة لقوى أجنبية:

"لكن الأمر لم يكن أمر هؤلاء الناس، بل أمر القوى الخارجية التي تقف وراءهم لتمنع كل منطق من السيادة من أجل استمرار حرب الشعب بالشعب لإلهاء الشعب ولإخضاعه ليمر العدو على جثته وفوق تراب قبر اسمه سوريا إلى عموم المنطقة"(١١)

أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع مطلع عام ١٩٨٣م، والتي تميزت بالخلافات العميقة بين النظام السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية عقب الغزو الإسرائيلي للبنان، فقد تغيرت صورة النظام السوري في جريدة (الشرق الجديد) بشكل مخالف تماما للصورة التي سادت المرحلة الأولى، إذ غلبت السمات السلبية على صورة النظام السوري في الجريدة، وتكشف الدراسة أن ٢٨٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام السوري تركز على سمة (دكتاتوري) وأن ٢٢٪ من هذه المقالات تركز على سمة (غير مستقر) وأن ١٨٪ تركز على سمة (معزول جماهيريا) وأن ١٢٪ تركز على سمة (إقليمي) و١٢٪ تركز على سمة (متعصب) وأن ٨٪ من

مقالات الجريدة تركز على سمة (مهزوم).

وعلى سبيل المثال نجد الجريدة تهاجم رفعت الأسد نائب الرئيس السوري وشقيقه[١٢]

وتنتقد الجريدة مشروع المليونير السوري الأصل (أكرم عجة) لإنشاء صحيفة عربية في باريس، وقالت الجريدة أن النظام السوري يقف وراء المشروع، وتذكر أن: "أن اللواء طلاس وزير الدفاع السوري هو عم السيد عجة ووالد زوجته، وقد طالب طلاس بأسهم في الجريدة باعتبار اهتماماته الأدبية وهوايته في إصدار الكتب."[١٣] كذلك هاجمت الجريدة عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري[١٤] وانتقدت الجريدة الموقف السوري من منظمة التحرير الفلسطينية.[١٥]

أما المرحلة الثالثة والمستمرة حتى الآن، فقد بدأت في النصف الثاني من الثمانينات، حيث انقلب موقف الجريدة من سوريا إلى النقيض، فبدأت تدافع عن النظام السوري وتهاجم منظمة التحرير الفلسطينية والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وقد وصلت العلاقة بين الجريدة وسوريا درجة استقبال عبد الوهاب فتال في دمشق بعد غيبة طويلة عنها، والتقى بوزير الإعلام وعدد من كبار المسؤولين، وعومل بحفّاوة بالغة..!

أما موقف جريدة الشرق الجديد من النظام المصري، فقد كانت تقوم على مهاجمة السياسة المصرية حتى مصرع الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، حيث تبين أن ٤٦٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام المصري تركز على سمة (استسلامي)، وكان ذلك من خلال هجوم الجريدة على اتفاقيات كامب ديفيد، كذلك تبين الدراسة أن ٢٢٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (غير مستقر) وأن ٢٠٪ من المقالات تركز على سمة (معزول جماهيريا) و١٢٪ تركز على سمة (دكتاتوري).

ويلاحظ أن هجوم الجريدة على النظام المصري يكاد يتوقف بعد مصرع الرئيس الساد ات، ويمكن توصيف موقف الجريدة من النظام المصري الحالي، بأنه موقف يقوم على الإنتقاد الخفيف، مع محاولة إيجاد العذر للقيادة المصرية الجديدة، مع مطالبتها بإتخاذ مواقف أكثر تشددا تجاه اسرائيل.

أما صورة النظام الأردني في جريدة الشرق الجديد، فهي صورة سلبية، حيث اتضح أن ٢٦٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للنظام الأردني تركز على سمة (استسلامي) وأن ٢٢٪ من المقالات تركز على سمة (عميل) و٢٠٪ تركز على سمة (معزول جماهيريا) و١٨٪ تركز على سمة (متخلف) و١٤٪ تركز على سمة (مهزوم).

وعلى سبيل المثال تهاجم الجريدة الملك حسين وتنتقد مواقفه من منظمة التحرير الفلسطينية.[١٦]

وتسود السمات السلبية على صورة النظام الليبي في جريدة (الشرق الجديد) حيث تبين الدراسة أن ٢٤٪ من مجموع المقالات التي تعرضت للنظام الليبي تركز على سمة (إرهابي) وأن ٢٢٪ من المقالات تركز على سمة (بدائي) و١٨٪ تركز على سمة (دكتاتوري) و١٦٪ تركز على سمة (معزول جماهيريا) و١٣٪ تركز على سمة (عميل) وأن ٧٪ من مقالات الجريدة تركز على سمة (إقليمي).

وقد خصت الجريدة الزعيم الليبي معمر القذافي بقدر وافر من الهجوم.[١٧]

ولم تسلم دول الخليج العربية من هجوم جريدة (الشرق الجديد) بحيث تغلب السمات السلبية على صورة أكثرية الدول الخليجية، وتكشف الدراسة أن ٣٠٪ من مقالات الجريدة التي تعرضت للأنظمة العربية في الخليج ركزت على سمة (إقليمي) وأن ٢٢٪ من المقالات ركزت على سمة (دكتاتوري) وأن ٢٢٪ ركزت على سمة (متخلف) و١٨٪ ركزت على سمة (بدائي) وأن ٨٪ من مقالات الجريدة ركزت على سمة (عميل).

وعلى سبيل المثال تنتقد الجريدة دولة الإمارات العربية في صورة وزير البترول فيها مانع سعيد العتيبة.[١٨]

وتهاجم الجريدة النظام الكويتي، في مقال بعنوان (الديمقراطية تعود عرجاء إلى الكويت).[١٩]

ويشارك في تحرير جريدة (الشرق الجديد) إلى جانب عبد الوهاب فتال الذي يكتب أكثر من نصف المقالات، عدد من الكتاب الذين ينتمون إلى العديد من البلدان العربية، منهم نادر حجازي وهو فلسطيني، وهو شقيق لنبيل حجازي، أحد الدبلوماسيين السابقين في سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في لندن، وعبد

الحسين الراوي وهو عراقي، ونايل محفوظ وهو لبناني، ومصطفي فوزي الخالدي، الفلسطيني، ومعن الزويدي، السوري، وبدون أن نتهم بالتجاوز، فقد استطاعت الشرق الجديد أن تشكل مدرسة صحفية بين الصحف العربية المهاجرة، وهي مدرسة تقوم علي الهجاء للأشخاص، والهجوم على الحكومات، ويمكن أن نطلق عليها "مدرسة صحافة التمرد" في الصحافة العربية المهاجرة، وإن كان البعض في لندن يعتبرونها من صحف الفضائح أو الصحف الصفراء التي تعيش على الإبتزاز والفضائح ولا تنجو منها الحكومات أو الأشخاص، وبصرف النظر عما يطلق عليها من ألقاب وصفات، فقد أغرت الجريدة، عددا من الصحفيين العرب المهاجرين إلى أوربا بتقليدها، ولذلك فقد ظهرت في أوربا بشكل عام وفي لندن بشكل خاص عدد من الصحف والمجلات التي تنتمي إلى مدرسة (الشرق الجديد) ومنها مجلات (سوراقيا) و(الكلمة الممنوعة) و(الرأي الآخر)، ومن الغريب أن أكثر هذه المجلات يصدرها صحفيون سوريون، ومن المنتمين أيضا (كعبد الوهاب فتال) إلى الحزب القومي الإجتماعي السوري ..!

ثانياً: مجلة "سوراقيا"

سوراقيا، مجلة أسبوعية، تجمع في اسمها بين الجزء الأول من اسم سوريا والجزء الأخير من اسم العراق،[٢٠] وهو ما يشير إلى تبني المجلة لفكرة (سوريا الكبرى)[٢١] وهي الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها أيديولوجية الحزب القومي الإجتماعي السوري، الذي ينادي بوحدة سوريا الكبرى التي تضم سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والأردن وقبرص، وصاحب ورئيس تحرير المجلة، غسان زكريا، صحفي سوري ومن الكوادر النشطة في الحزب القومي الإجتماعي السوري، وقد سبق له أن عمل في مجلة الحوادث اللبنانية مع سليم اللوزي، وعندما جاء إلى لندن وعمل مندوباً لجريدة السياسة الكويتية خلال عامي ١٩٨١-١٩٨٢م، ثم انقطعت صلته بالجريدة عندما أصدر عدة بيانات هاجم فيها ناشر الجريدة الكويتي. وقد صدرت سوراقيا في عام ١٩٨٢م، وهي تنتمي إلى مدرسة (الشرق الجديد الصحفية) أو مدرسة عبد الوهاب فتال (صاحبها)، وهي مدرسة لاتتبنى فكر الحزب القومي الإجتماعي السوري فقط، وأنما ترفض كافة الأنظمة السياسية العربية، ولا ينجو من هجومها بلد عربي واحد.

فالمجلة تفتح صفحاتها لكل من يريد معارضة حكومته، وهي لاتكتفي بمهاجمة الحكومات العربية، بل يشمل هجومها الشخصيات السياسية والدبلوماسية العربية، والمجلة تميل الآن إلى تأييد سوريا وتدعيم الفلسطينيين، ولكنها تنتقد مواقف منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة ياسر عرفات، ذلك أنها تعتقد أن محاولات البحث عن حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي التي يقوم بها عرفات بتشجيع من الرئيس المصري حسني مبارك لا طائل وراءها ولاجدوى منها.[٢٢]

ومن غير المعروف المصدر الذي يقوم بتمويل المجلة، وإن كانت تنشر بعض الإعلانات القليلة، وبأسعار مرتفعة لا تتناسب مع توزيع المجلة فسعر الصفحة الإعلانية من داخل بريطانيا يصل إلى ٥٠٠ جنيه استرليني، أما سعر الصفحة من خارج بريطانيا فيصل إلى ألف جنيه استرليني، وقد تعرضت المجلة للعديد من

المتاعب القانونية بسبب تهجمها الشخصي على العديد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية العربية.

ويكتب بالمجلة إلى جانب رئيس التحرير، سليمان الغرزلي وخالد الشريف وعبد السليم مصاروه وهشام الزبيدي وفايز حداد وجان دايه وفايز سعيد غباش وعاطف سليمان ورأفت حاج ورشيد مسعود.

ثالثاً: مجلة الكلمة الممنوعة

الكلمة الممنوعة، مجلة شهرية تصدر في لندن، وهي تخاطب القارئ العربي الذي يفتقد- حسب رأي المجلة- الكلمة الحرة في الصحافة العربية، [٢٣] والمجلة تدعي أنها تعبرعن روح الرفض والغضب للوضع الراهن في الوطن العربي، [٢٤] وهي تنشر الآراء التي لا يمكن السماح بنشرها في البلدان العربية.

والمجلة تنتمي إلى مدرسة الرفض أو مدرسة التمرد في الصحافة العربية المهاجرة. وهي تلك المدرسة الصحفية التي بدأت بظهور جريدة (الشرق الجديد) اللندنية، والتي يعتبر (عبد الوهاب فتال) ناشر ورئيس تحرير الشرق الجديد، هو "الأب الروحي" لتلك المدرسة، لذلك لم يكن غريباً أن يشارك عبد الوهاب فتال في تحرير مجلة الكلمة الممنوعة بمقال ثابت، وهناك من الدلائل ما يشير إلى أنه شريك في إصدار المجلة، ولكن يوجد فرق جوهري بين الكلمة الممنوعة والشرق الجديد، فعلى حين تصر الشرق الجديد أن تظهر بشكل تقليدي أو بدائي وتعلن تمردها على الفن الصحفي الحديث فإن "الكلمة الممنوعة" تحرص على استخدام الاساليب المتطورة في التحرير والإخراج الحديث والصورة، وشتى الفنون الصحفية المتطورة، وتطبع على ورق مصقول، وتستخدم الألوان في صفحتها الأولى وبعض صفحاتها الداخلية.

أما السياسة التحريرية لمجلة الكلمة الممنوعة، فهي تقوم على فكر الحزب القومي الإجتماعي السوري، فتنادي بوحدة سوريا الكبرى، [٢٥] وإن تميزت المجلة بدفاعها بشكل عام عن فكرة الوحدة العربية وتأييدها لسياسات الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، [٢٦] وتعارض المجلة الشيوعية وتنتقد الأحزاب الشيوعية العربية، وفي الوقت نفسه تؤيد المجلة المملكة العربية السعودية رغم انتقادها للحكومات المحافظة في الوطن العربي وبخاصة دول الخليج العربي.

وتدافع المجلة عن السياسات السورية بشكل عام، وعن الوجود السوري في لبنان بشكل خاص، ومن هنا كانت معارضتها للجنرال عون، [٢٧] ولبعض الفصائل

اللبنانية المعارضة للتواجد السوري في لبنان، في حين نراها تمتدح الفئات اللبنانية المؤيدة لسوريا.(٢٨)

وناشر المجلة ورئيس تحريرها الصحفي السوري عبد الله المراوي، وهو من المنتمين إلى الحزب القومي السوري، ويشارك في تحريرها عبد الوهاب فتال، ناشر ورئيس تحرير جريدة الشرق الجديد، وچاك كار ناشر ورئيس تحرير مجلة البيان الأساسي، وهو فلسطيني من المنتمين للحزب القومي السوري، ويلاحظ أن الكثير من مقالات المجلة تنشر بدون توقيع، في حين توقع بعض المقالات بأسماء ورموز تاريخية من سوريا الكبرى.

رابعاً: مجلة "الناقد"

الناقد، مجلة شهرية ثقافية، تعنى بالنقد الأدبي والدراما والشعر والقصة والرواية، واتخذت لها شعاراً يقوم على "حرية الكتاب وابداع الكاتب"،[٢٩] فهي تهتم بالدرجة الأولى باتاحة الفرصة أمام الإبداع الأدبي والفكري، ولذلك نراها تهاجم الرقابة على الفكر والأدب والمطبوعات، وتنتقد تحكم السياسة والسياسيين في الفكر والأدب،[٣٠] وهي لا تتبنى فلسفة أدبية معينة أوخطاً فكرياً محدداً، وإن كانت تلتزم بالعروبة وتبتعد عن الإقليمية، وهي تنشر القصص القصيرة والأشعار ومقالات النقد الأدبي من كافة الإتجاهات، ولا تشترط سوى حرية التعبير وصدق الإبداع، وهي لا تتطرق إلى الأمور السياسية إلا بشكل رمزي من خلال القصص والأشعار، وهي تفتح صفحاتها للكتّاب من كافة الأقطار العربية،[٣١] وهي لا تنشر الإعلانات، مبررة ذلك بحرصها على استقلالها الفكري.

والمجلة تصدر عن دار رياض الريس للنشر ويرأس تحريرها رياض نجيب الريس، وهو صحفي سوري، من عائلة عملت في سوريا بالصحافة والسياسة وأبوه نجيب الريس سياسي وصحفي سوري أصدر في دمشق جريدة (القبس) في عام ١٩٢٨م، واستمرت حتى عام ١٩٥٨م، حيث أغلقت بسبب قرار تنظيم الصحافة عقب قيام الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨-١٩٦١م) وفي أوائل الستينات انتقل رياض إلى بيروت حيث عمل في صحافتها محرراً في "الصياد" و"الأنوار" ثم شارك في إصدار مجلة (المحرر) مع هشام أبوظهر، ثم انتقل إلى جريدة (الحياة) مع كامل مروة، ثم عمل في (النهار) مع غسان تويني، وبعد نشوب الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م انتقل مهاجراً إلى لندن، حيث أنشأ صحيفة (المنار) عام ١٩٧٧م التي لم تعمر طويلاً، وعمل بعدها كاتباً في مجلة "المستقبل" مع نبيل خوري، وأخيراً أنشأ "دار رياض الريس للكتب والنشر" وأصدر من خلالها مجلة (الناقد).

ومن الكتّاب الدائمين بالمجلة، الكاتب العراقي جبرا ابراهيم جبرا، والشاعر

السوري نزار قباني، والناقد المصري الدكتور غالي شكري، والباحث المصري الدكتور رفعت سيد أحمد، والكاتب المسرحي السوري والشاعر الساخر محمد الماغوط والشاعر اللبناني أنسي الحاج، والكاتب الليبي الصديق النهيوم، والروائي الليبي أحمد الفقيه وغيرهم من الكتّاب والأدباء والشعراء العرب.

خامساً: مجلة الفرسان

مجلة الفرسان، أسبوعية سياسية، تصدرر في باريس منذ عام ١٩٧٨م، وشعارها: "رسالة التضامن الديموقراطي"(٣٢) والمشرف السياسي على المجلة هو الدكتور دريد الأسد، في حين يرأس تحريرها نصري الصايغ، والمجلة تصدر عن مؤسسة سيراء للإعلام، وهي شركة فرنسية، مملوكة للدكتور رفعت الأسد نائب رئيس الجمهورية العربية السورية السابق وشقيق الرئيس السوري حافظ الأسد، والمجلة من القطع المتوسط وتصدر في ١٤٨ صفحة وبها عدة ملازم ملونة.

أما السياسة التحريرية للمجلة، فيمكن الإستدلال عليها من الإفتتاحية التي يكتبها بشكل دائم الدكتور دريد الأسد المشرف السياسي على المجلة تحت عنوان (رأي الفرسان ونهج الحوار)وتضعه في الصفحة المقابلة للإفتتاحية وتقول المجلة شارحة سياستها:

"إن طرح قضايا الفكر للتداول يتم عن الإحساس العميق بالمسؤولية، ولابد من التأكيد على أن المسؤولية الفكرية لم تكن في أي وقت عبارة فارغة، بل لا يمكن إقامة جدار عازل بين الهموم الفكرية والسياسية في أي مجتمع وبين الهموم اليومية في المستويات المختلفة، إقتصادية وإجتماعية وثقافية في مسألة التنمية.

لذلك فإن تقديم الرأي والرأي الآخر للحوار، بما في عملية الحوار من إخصاب والتزام بحق التمايز والتنوع، يعني في العمق، الدخول من زاوية الفكر إلى حلبة العمل السياسي والإجتماعي والإقتصادي، أملاً في الوصول إلى مستقبل أفضل تزدهر فيه الحضارة والحرية والسلام. وانطلاقاً من إيماننا العميق بأن "التضامقراطية" هي النهج الفكري السياسي القادر على مجابهة تحديات العصر، والمساهمة في صنع الحضارة الإنسانية الجديدة، ونظراً إلى أن حل معطيات الواقعين، الإقليمي والدولي قد جاءت لتؤكد أنه لا مجال للتقدم بدون اعتناق وممارسة الديموقراطية ولا ديموقراطية حقيقية بدون تضامن. انطلاقاً من كل ذلك فإن "الفرسان" قد التزمت بالدعوة إلى "التضامقراطية" وتعميق الوعي بها، وتوسيع

مجال اعتمادها في التحليل والسلوك معاً، وعلى أساس هذه القناعة فتحنا، ونفتح المجال لكل الكتاب العرب وغير العرب الذين يسكنهم هم التغيير لما فيه خير الأمة العربية وخير الإنسانية ويساهموا في رحلة التنوير والتنبيه، مؤكدين بطبيعة الحال، أن كل كاتب يتحمل مسؤولية آرائه، يبسطها وللآخرين الحق في نقدها، ولاشيء يحكم بصوابية هذا الرأي أو ذلك إلا اقتناع القارئ والمواطن به، ولا رقابة على فكر أحد سوى رقابة الضمير الوطني القومي والإنساني عليه، أما آراؤنا في الواقع وقضايانا المختلفة، فهي كما كنا دوماً في الإفتتاحية لسان حال نهج "التضامقراطية" (٢٣)

ورغم الإصرار على نشر هذا البيان في كل عدد من أعداد المجلة، بهدف اقناع القارئ بمصداقية دعوة المجلة إلى الحوار الديموقراطي، فإن تكرار نشره بهذه الطريقة الفجة، يعطي القارئ إحساسا داخليا بأنه نوع من الدعاية المباشرة، كذلك فإن لغة البيان المتكلفة والتى تستخدم مقررات اللغة الصحفية في الخمسينات والستينات، يعطي هذا البيان طابعا حكوميا، يتعارض مع طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين المجلة والقارئ، خاصة إذا كانت هذه المجلة مهاجرة، والمفروض أنها اضطرت إلى الهجرة من الوطن هربا من القيود الحكومية، لذلك فإن تحليل مضمون أعداد مجلة الفرسان، يكشف هوية المجلة، فهي تدافع بشكل عام عن الخط السياس الرسمي للنظام السوري، فهي تؤيد الوجود السوري في لبنان،(٢٤) وتعارض العراق،(٢٥) وأيدت الكويت وهاجمت العدوان العراقي عليها، كما أنها تحمست لإشتراك سوريا في تحرير الكويت، ورغم تحفظ المجلة على الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي، إلا أنها أيدت مؤتمر مدريد، وإن عبرت عن الموقف السوري في المؤتمر، والمجلة تؤيد بشكل عام القضية الفلسطينية، ولكنها تتحفظ على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى شخصية ياسر عرفات بالتحديد، وقد هاجمت موقفه المؤيد للعراق سواء في حربه مع إيران، أو احتلاله للكويت.(٢٦)

ويكتب بالمجلة عدد من الكتاب العرب غير السوريين ومنهم كامل زهيري ولطفي الخولي والدكتور كلوفيس مقصود. وللمجلة مكاتب دائمة في باريس (المكتب الرئيسي) ولندن وقبرص وموسكو وكولونيا والقاهرة والرباط، ولها عدد من

المراسلين منهم صلاح عواد في نيويورك وعاطف عودة في الرباط وكريم الساقي في لندن وخيرة الشيباني في تونس.

وتنشر المجلة الإعلانات والتي تصل نسبتها ٤٪ من عدد صفحات المجلة، وهو مايشير إلى وجود مصدر آخر لتمويل المجلة غير المصادر الطبيعية لتمويل الصحف وهي الإعلان والتوزيع، كذلك فإن كافة الإعلانات التي تنشرها المجلة تنحصر بين عدد محدود من المراكز التجارية والفنادق والشقق السياحية المفروشة في لندن وماربيا وماربيلا في أسبانيا!.

وقد توقفت المجلة عن الصدور فى نهاية صيف ١٩٩٢ م. لتعرضهالازماتمالية حادة .

سادساً: جريدة الشام

جريدة الشام شقيقة لمجلة الفرسان، فهي تصدر أيضا عن مؤسسة سيراء للإعلام في باريس، المملوكة للدكتور رفعت الأسد، كذلك فإن المشرف السياسي على الجريدة هو الدكتور دريد الأسد، ويرأس تحريرها سومر الأسد.

والجريدة، أسبوعية. وهي تعلن أنها "سياسية دولية مستقلة"[٣٧]. وأما حجمها فهو أشبه بجريدة اللوموند الفرنسية وهو الحجم الذي يزيد عن التابلويد ويقل عن الإستاندرد، والمكتب الرئيسي للجريدة في باريس، ولها مكاتب أخرى في لندن وقبرص وموسكو وكولونيا والقاهرة والرباط، ويشارك في تحرير الجريدة عدد من الكتاب السوريين والعرب ومنهم ابراهيم شاكر ودكتور عبد العليم محمد وأحمد حسني وسارة حسني ومحمد الحداد ودكتور أحمد زين الدين ودكتور مهدي شحاده وچورچ اسطفان وباسم الجسر ومحمود عوض وكلوفيس مقصود.

ويغلب على الجريدة طابع صحافة الرأي وهي لا تحفل كثيراً بالخبر الصحفي وتنشر رسماً كاريكاتورياً في صفحتها الأخيرة وتتميز الجريدة بوضع المقال الإفتتاحي في الصفحة الأخيرة وهو بدون توقيع ويأخذ عنوان دائم باسم (الحقيقة). أما سياسة جريدة (الشام) فهي تشابه سياسة مجلة الفرسان، إذ تدافع عن سياسة سوريا وسياستها الداخلية والعربية والدولية. فهي تؤيد إيران ضد العراق، وتقف مع الكويت ضد العراق، وتؤيد الوجود السوري في لبنان، وتتبنى الموقف السوري من النزاع العربي الإسرائيلي، ولذلك نراها كما مجلة الفرسان- تؤيد مؤتمر مدريد، ولكن بالتحفظات السورية فتقول عن مؤتمر مدريد:

"خلاصة القول إنه ما لم يتوفر لجميع الأهداف هذه القناعة بالسلام وهذا الإلتزام بشروطه ومستلزماته فإن الحديث عن السلام لن يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى النية الطيبة والتمنى الصادق من الجهات المحرضة عليه، وهما عنصران غير قادرين لوحدهما على حصر شروط الإستقرار وليس مؤهلين لتأسيس حضارة جديدة قائمة على الحرية والسلام للجميع".[٣٨]

وفي مقال آخر بعنوان (السلام بين صدق النية والإضطهاد) تقول جريدة الشام:

"إن السلام الذي يستثني من حساباته الحقوق المشروعة لشعوب بذريعة ضعفها الآني أو صغرها وتعقد ظروف نضالها، لا يمكن أن يولد الإستقرار ولا الطمأنينة الضرورية لكل سلام حقيقي، بل على العكس من ذلك فإن هذا النوع من السلام ليس إلا عاملاً تفجيرياً كامناً في العلاقات التي تنظم شعوب أو دول الإقليم المعني، وهو بالتالي عامل مفجر علي مستوى العلاقات الدولية، وأكثر من ذلك فهو خطر يهدد الشرعية الدولية ذاتها في مصداقيتها واستقرارها".(٣٩)

وعلى العكس من مجلة الفرسان، فإن جريدة الشام لا تنشر بها أية إعلانات ومعنى ذلك أن الجريدة تعيش بالكامل على الدعم.

ومن الواضح أنه بعد استبعاد الدكتور رفعت الأسد إلى خارج سوريا بسبب خلافاته مع أركان النظام في سوريا، عهد إليه بهذا الدور الإعلامي في الخارج، لترضيته من ناحية، وكمبرر لعدم السماح بعودته إلي سوريا من ناحية ثانية، وإن كنت أميل إلى وجهة نظر أخرى، ترى أن هذا الدور الإعلامي في الخارج من صنع الدكتور رفعت الأسد نفسه حتى يكون على صلة بالأحداث في سوريا، ومؤملاً في الوقت نفسه أن تفتح خدماته الإعلامية للنظام، طريقاً أمامه للعودة إلى البلاد ولعب دور جديد في الحياة السياسية.

وقد توقفت الجريدة عن الصدور فى نهاية صيف ١٩٩٢ م. لتعرضها لازمات مالية حادة .

الطابع العام للصحافة السورية

يمكن أن نسجل على الهجرة المعاصرة للصحافة السورية الملاحظات التالية:

أولاً: رغم أن الصحافة السورية المهاجرة، كانت أسبق من غيرها من الصحف العربية إلى الهجرة في الفترة المعاصرة، حيث صدرت "الشرق الجديد" في لندن في أوائل عام ١٩٧٣م، أي قبل نشوب الحرب الأهلية اللبنانية، ورغم ذلك ظلت الصحافة السورية المهاجرة محدودة القدرة والتأثير، وذلك لغلبة الطابع الأيديولوجي والسياسي على هذه الصحافة، فأكثرها يعبر وبشكل واضح عن الحزب القومي السوري الإجتماعي، وهو حزب محدود النفوذ والتأثير في العالم العربي، كما أن هذه الصحف استخدمت أسلوب المعارضة العنيفة لكافة الأنظمة العربية، مما حال بينها وبين الدخول إلى العديد من البلدان العربية، فحد ذلك من انتشارها، كما أضعف من دخلها الإعلاني، فظلت كما هي منذ صدورها وحتى اليوم لا تتطور فكريا أو فنيا.

ثانياً: لم يتوفر للنظام السوري الإمكانات المادية التي توفرت للعراق أو السعودية كما أن التدخل السوري في لبنان أكسبه عداء معظم الصحف اللبنانية المهاجرة، كذلك فإن خلافه مع النظام العراقي واتخاذ موقف متشدد في السياسة العربية أضاف إليه عداءات صحفية أخرى، لذلك افتقد النظام السوري وجود صحف تؤيده في المهجر، وهو ما اضطره في فترة متأخرة نسبيا (أوائل الثمانينات) أن يصدر في باريس جريدة (الشام) ومجلة (الفرسان) ليدافع من خلالهما عن سياساته، ويرد عن طريقهما على المخالفين له في الصحف العربية الأخرى، ويلاحظ أن قلة الإمكانيات بالإضافة إلى استخدام أسلوب الدعاية المباشرة أضعف الصحيفتين السوريتين فنيا وفكريا، وقد أثر ذلك على درجة انتشارهما، مما قلل من تأثيرهما.

ثالثـــاً: من الظواهر الملفتة للنظر، أن الصحافة السورية بلغت درجة عالية من التطور الصحفي في العصر الديموقراطي، فبرزت العديد من التجارب الصحفية السورية الناجحة، ولمع الكثير من الصحفيين السوريين، وبعضهم عرف خارج سوريا وكان لهم تأثيرهم في العديد من البلدان العربية، ولكن الضربات التي تلقتها الصحافة السورية منذ بداية الستينات، أضعفت الصحافة السورية إلى حد كبير، وفرغتها من أبرز عناصرها الفاعلة، وهو الأمر الذي تجسد في عدم ظهور أجيال جديدة من الصحف والصحفيين السوريين، وقد انعكس هذا الوضع على الصحافة السورية في المهجر، فظهر أغلبها في صورة متواضعة كما أنها افتقدت إلى المواهب الصحفية اللامعة وخاصة بمقارنتها بالتجربة الصحفية اللبنانية في المهجر.

ولكن هذا الواقع المتواضع للصحافة السورية المهاجرة لا ينفي بروز عدد من الصحفيين السوريين في الصحافة العربية المهاجرة، وخاصة عرفان نظام الدين الذي شارك في إصدار جريدة الشرق الأوسط وتولى رئاسة تحريرها في بعض الفترات ومثل رياض نجيب الريس الذي لمع كمحرر وكاتب في مجلة المستقبل اللبنانية التي صدرت في باريس، ثم قيامه بعد ذلك بإنشاء دار للنشر في لندن أصدر عنها مجلة (الناقد) الثقافية الشهرية، ولكن الإثنان يبقيان ظاهرة استثنائية في الصحافة السورية المهاجرة، كذلك فمن المهم أن نلاحظ أنهما قد مارسا معظم تجربتهما الصحفية منذ مطلع شبابهما في الصحافة اللبنانية في بيروت، وهاجرا معها إلى باريس أو لندن، لذلك فهما أقرب إلى الإنتماء إلى الصحافة اللبنانية المهاجرة أكثر من الإنتماء إلى الصحافة السورية المهاجرة.

هوامش الفصل التاسع

(١) الشـرق الجديد: لندن يناير ١٩٧٣م.
(٢) عبد الوهاب فتال: في حوار مع المؤلف القاهرة ٢٥ مارس ١٩٨٩م
(٣) الشـرق الجديد: لندن، ديسمبر١٩٨٢م.
(٤) الشـرق الجديد: لندن، مارس ١٩٨١م.
(٥) الشـرق الجديد: لندن، مايو ١٩٨١م
(٦) المصدر السابق.
(٧) الشـرق الجديد: لندن، فبراير ١٩٨١م.
(٨) قاد الأخوان المسلمون هذه المعارضة المسلحة ضد النظام السوري.
(٩) يلاحظ أن الجريدة تستخدم كثيراً في هذه الفترة، عند الحديث عن سوريا (صرح لنا مصدر كبير سوريا) أو (قال لنا مسؤول كبير سوريا) أو (من مصدر موثوق جدا بسوريا)، وهو مايدل على عمق العلاقة بين الجريدة والنظام السوري في ذلك الوقت.
(١٠) الشـرق الجديد: لندن،مارس ١٩٨١م.
(١١) المصدر السابق.
(١٢) الشـرق الجديد: لندن، ديسمبر١٩٨٢م.
(١٣) الشـرق الجديد: لندن، يناير ١٩٨٣م.
(١٤) الشـرق الجديد: لندن، مايو ١٩٨٣م.
(١٥) الشـرق الجديد: لندن، ديسمبر١٩٨٣م.
(١٦) الشـرق الجديد: لندن، يونيو١٩٨١م.
(١٧) الشـرق الجديد: لندن، ديسمبر١٩٨٢م.
(١٨) الشـرق الجديد: لندن، أكتوبر ١٩٨٣م.
(١٩) الشـرق الجديد: لندن، سبتمبر ١٩٨٣م.
(٢٠) سـوراقيـا: لندن، ٥ديسمبر ١٩٨٢م.
(٢١) سـوراقيـا: لندن، ٣ فبراير ١٩٨٤م.
(٢٢) سـوراقيـا: لندن، ٧ يناير ١٩٨٩م.
(٢٣) الكلمة الممنوعة: لندن، فبراير١٩٩٠م.
(٢٤) الكلمة الممنوعة: لندن، إبريل ١٩٩٠م.
(٢٥) الكلمة الممنوعة: لندن، يوليو ١٩٩٠م.
(٢٦) الكلمة الممنوعة: لندن، ديسمبر١٩٨٩م.
(٢٧) الكلمة الممنوعة: لندن، يناير ١٩٨٩م.
(٢٨) الكلمة الممنوعة: لندن، مارس ١٩٨٩م.
(٢٩) النـاقـد: لندن، يناير١٩٩٠م.

(٣٠) النـــــاقـد: لندن، يوليو ١٩٩٠م.
(٣١) النـــــاقـد: لندن، سبتمبر ١٩٩١م.
(٣٢) الفـرســـان: باريس، ١٥ ديسمبر ١٩٧٨م
(٣٣) الفـرســـان: باريس، ٢٦ فبراير ١٩٩٢م.
(٣٤) الفـرســـان: باريس، ١٢ مارس ١٩٩٠م.
(٣٥) الفـرســـان: باريس، ١٩ فبراير ١٩٩٢م.
(٣٦) الفـرســـان: باريس، ٤ يونيو ١٩٩١م.
(٣٧) الشــــام: باريس، ٢ أكتوبر ١٩٩٢م.
(٣٨) الشــــام: باريس، ٩ أكتوبر ١٩٩٢م.
(٣٩) الشــــام: باريس، ٢ أكتوبر ١٩٩٢م.

الفصل العاشر
"دراسة حالة "جريدة الحياة

أولاً

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على السمات والخصائص التي تميز جريدة "الحياة" الدولية، التي تصدر بالعربية في لندن، وأسباب نجاح الجريدة في تثبيت أقدامها على الساحة الصحفية العربية في فترة وجيزة لم تتعد الأعوام الثلاثة وبعد توقف عن الصدور في بيروت دام أكثر من اثني عشر عاماً، وكذلك التعرف على العوامل التي أدت إلى تفوق الجريدة على غيرها من الصحف العربية المماثلة، رغم وجود منافسة قوية سواء من الصحف اليومية العربية التي تصدر في المهجر، أو من الطبعات العربية والدولية التي تصدرها بعض الصحف المحلية في العالم العربي. وقد تمت دراسة الجريدة من خلال أربعة مداخل وهي:

١- المدخل الخاص بسياسة الجريدة، وذلك للتعرف على مواقف الجريدة واتجاهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على مواقفها تجاه القضايا العربية والإسلامية.

٢- المدخل الخاص بقراء الجريدة، وذلك للتعرف على خصائصهم من حيث السن والدخل والتعليم، ووجهات نظرهم في الجريدة من حيث الشكل والمضمون.

٣- المدخل الخاص بتحرير الجريدة، وذلك للتعرف على الأساليب الفنية للتحرير، وفنون الكتابة الصحفية الأكثر استخداماً، وكيفية توظيف هذه الفنون في التعبير عن سياسة الجريدة، وأثر أسلوب تحرير الجريدة في نجاحها.

٤- المدخل الخاص بإخراج الجريدة، وذلك للتعرف على الأساليب الفنية في إخراج الصحيفة، وفنون الإخراج الصحفي الأكثر استخداماً، وكيفية توظيف هذه الفنون في إبراز سياسة الجريدة، وفي جذب القراء، وأثر أسلوب إخراج الجريدة في نجاحها.

وقد فرضت الطبيعة الخاصة بجريدة الحياة -كصحيفة يومية- ضرورة استخدام المنهج الوصفي في البحث، مع الاستعانة بالأسلوب الإحصائي وتحليل

المضمون والإستمارة، بالإضافة إلى أسلوب المقابلة المقننة، وذلك لقدرة هذا المنهج والأساليب والأدوات العلمية المستخدمة معه، على إخضاع الجريدة للوصف الكيفي والكمي، مع إمكانية تحليل النتائج والخروج باستنتاجات مبنية على أسس علمية سليمة. وقد تم اختيار عينة زمنية من الجريدة لمدة ستة أشهر، تبدأ مع أول يوليو ١٩٩٠م، وتنتهي آخر ديسمبر ١٩٩٠م، وتم مسح شامل لكافة أعداد الجريدة الصادرة في تلك الفترة، بحيث ضمت العينة ١٨٠ عدداً من أعداد الجريدة، كذلك تم مسح شامل لكافة عناصر الجريدة بحيث شمل التحليل مضمون الجريدة وشكلها. وقد تم تحليل كافة عناصر الجريدة من خلال ثلاث استمارات وهي:

١- استمارة تحليل مضمون المادة الصحفية واتجاهات المضمون.

٢- استمارة تحليل أسلوب التحرير.

٣- استمارة تحليل أسلوب الإخراج الفني.

كذلك فقد تم إعداد استمارة لاستطلاع آراء القراء، ونفذت من خلال أسلوب المقابلة الشخصية المقننة، وتم اختيار عينة من القراء، تضم ١٠٠ قارئ، وروعي وضع ضوابط علمية للاختيار، بحيث تمثل العينة كافة مستويات القراء من حيث السن والدخل والتعليم، كما روعي تمثيلهم لأكبر عدد من البلدان العربية.

ولم تقتصر الدراسة على المراجع الأصلية في موضوع البحث، وفي مقدمتها أعداد الجريدة، وإنما شملت العديد من المصادر الحية، وفي مقدمتها اللقاء المباشر في المقر الرئيسي للجريدة في لندن مع الأستاذ جهاد الخازن رئيس تحرير الجريدة وعدد من كتابها البارزين مثل الأستاذ عرفان نظام الدين، وعدد من محرريها والعاملين في مختلف الأقسام التحريرية والفنية والإدارية، كذلك تمت الإستفادة من عدد من المقابلات مع رؤساء تحرير بعض الصحف العربية اليومية التي تصدر في لندن، والمنافسة لجريدة الحياة، والهدف من هذه الدراسة تقديم نموذج لكيفية إخضاع إحدى الصحف المهاجرة للدراسة العلمية المتعمقة، وهو ما كان مستحيلاً تطبيقه على كافة الصحف العربية المهاجرة التي تضمنها الكتاب، أما لماذا اخترنا "الحياة" كنموذج، فلأنها جريدة يومية ولأنها الجريدة اليومية الوحيدة في المهجر

التي ينطبق عليها مفهوم "الصحافة العربية المهاجرة"، باعتبار أنها كانت تصدر بالفعل في بيروت، ثم هاجرت بعد ذلك إلى لندن، ولأنها أحدث الصحف اليومية المهاجرة.

ثانياً: نشأة جريدة الحياة وتطورها

في يوم الاثنين ٢٨ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٦م، صدر العدد الأول من جريدة الحياة، وظهرت في صورة متواضعة مقارنة بالصحف اللبنانية التي كانت تصدر في ذلك الوقت، فهي في حجم الإستاندرد، ومن أربع صفحات فقط، وبيعت يومها بخمسة عشر قرشاً لبنانياً.

وقد أنشأ الجريدة ورأس تحريرها كامل مروة (١٩١٥-١٩٦٦م)، وهو من مواليد بلدة الزرارية في جنوب لبنان، وقد تلقى تعليمه الإبتدائي في مدرسة المقاصد في صيدا، ثم تابع دراسته الثانوية في مدرسة الفنون الجميلة فيها، وقد بدأ عمله الصحفي في صيف عام ١٩٣٣م في جريدة "النداء"، التي كان يصدرها كاظم الصلح، وكان وقتها يشتغل ويدرس في آن واحد، وسرعان ما عطلت سلطات الانتداب الفرنسي "النداء"، فانتقل كامل مروة في عام ١٩٣٧م إلى جريدة "النهار" التي كان يصدرها جبران تويني واستمر فيها حتى وقوع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، فبادر إلى إصدار مجلة أسبوعية مع الشيخ فؤاد حبشي سماها "الحرب الجديدة المصورة"، وذلك بجانب استمراره في العمل بجريدة النهار.

وما لبثت الحرب أن امتدت إلى الشرق فاضطر في صيف عام ١٩٤١م إلى مغادرة لبنان هرباً من سلطات الانتداب الفرنسية، بسبب اشتراكه في بعض النشاطات السياسية ولجأ أولاً إلى استانبول بتركيا، ثم انتقل منها إلى ألمانيا فبلغاريا، ملتحقاً بالجماعات السياسية العربية التي نشطت في دول المحور في ذلك الوقت.

وفي نهاية الحرب عاد كامل مروة إلى بيروت وحالت الإعتبارات السياسية دون عمله مرة أخرى في جريدة النهار، فقرر إصدار جريدة جديدة. وكان في بيروت يومئذ ٥٥ صحيفة يومية، صدر أكثرها لا من أجل الصحافة، بل للإفادة من كميات الورق التي كانت السلطات الفرنسية توزعها على الصحف بسعر ٧ ليرات للماعون،

بينما يباع الماعون في السوق الحرة بأكثر من سبعين ليرة، وكانت شكوى الحكومة اللبنانية والجمهور من هذا التدفق الصحفي المزيف عارمة، ورغم ذلك قرر كامل مروة إصدار الجريدة السادسة والخمسين في بيروت!، وقد شجعه على ذلك جبران تويني الذي أفرد له غرفة لإصدار الجريدة في مبنى جريدة النهار في سوق الطويلة، ولم يبق أمامه سوى مشكلتان: تدبير رأس المال، وتدبير امتياز الجريدة، أما رأس المال فقد حصل عليه بقرض قدره عشرة آلاف ليرة عقده مع أحد المرابين بكفالة التاجر محمود صفا، أما بالنسبة لتدبير الإمتياز، فقد تقدم بطلب إلى وزارة الداخلية، ولكن الطلب رفض، فبحث عن امتياز يشتريه أو يستأجره، وكان أن وضع ناصيف مجدلاني تحت تصرفه مجلته "الحياة الرياضية" ذات الإمتياز اليومي، وهكذا صدرت الجريدة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦م باسم "الحياة الرياضية" حسب اسم الإمتياز الذي كان يملكه ناصيف مجدلاني.

ويشرح كامل مروة في افتتاحية العدد الأول، ملابسات إصدار الجريدة فيقول: "كنا نعتزم إصدار هذه الجريدة باسم "الجلاء" لكي يتذكر القارئ كلما وقعت عيناه عليه أو سمع المنادي يهتف به أن استقلالنا لم يستكمل بعد، وأن مرحلة الجهاد في سبيله لن تبلغ نهايتها قبل أن تستعيد الأقطار العربية وجاراتها كامل سيادتها، ولكن وزارة الداخلية حظرت علينا استعمال حقنا الشرعي في اختيار الإسم الذي نريده، وأصرت على استبقاء الاسم الذي كان يحمله الإمتياز قبلاً لأسباب قيل أنها تمت إلى المصلحة العليا بصلة، وأنه ليسرنا أن تكون هذه الجريدة منذ بداية عهدها رهن إدارة تلك المصلحة، نقول هذا ونحن نرجو أن تكون المصلحة العليا في عرف القائمين عليها أعلى حقاً من هامات البشر."[1]

وقد سبق صدور الجريدة حملة دعاية بالإعلانات المطبوعة، كانت تركز على العبارة التالية: "أقلام نظيفة، بأيد نظيفة، في خدمة غايات نظيفة"، وكانت تلك الحملة الدعائية التي سبقت ظهور الجريدة، حدثاً جديداً، لم تعرفه الصحافة في لبنان من قبل.

ومع مرور الوقت تقلص حجم كلمة "الرياضية" من اسم الجريدة رويداً رويداً

حتى اختفت، وفي عام ١٩٤٩م منحت الحكومة اللبنانية كامل مروة امتيازاً جديداً باسم "الحياة" فقط، فاكتملت للجريدة شرعية الإصدار. وقامت سياسة الجريدة بالعمل على تشجيع الحركة الإصلاحية في لبنان، كوسيلة لدعم الإستقلال الوليد، حيث يؤكد كامل مروة في افتتاحية العدد الأول من الجريدة: "هذه الجريدة تهدف في سياستها الداخلية إلى حركة إصلاحية جريئة تنسف الأوضاع النقلاء التي لا يزال يقوم عليها البنيان الإستقلالي، فلن يستقيم أمر الإستقلال ما دمنا نحتفظ بميراث العهد الماضي، ولا بد لنا في الوقت نفسه من الإقدام على تعديل جرئ عادل في أنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية إذا كنا نريد البقاء بمأمن من العواصف الثورية الكاسحة التي تهب على قاب قوسين منا أو أدنى".

أما سياسة الجريدة العربية والدولية فقد كانت تقوم على نظرية برجماتيه تضع المصلحة المشتركة قبل كل شئ، ولا تضع اعتباراً للمبادئ أو العواطف، إذ يقول كامل مروة: "أما في سياستنا الخارجية، فإننا لا نعترف لا بالصداقات الموروثة والتقليدية، ولا بالصداقات المستحدثة والموهوبة، نحن نعتقد اعتقاداً جازماً عززته التجارب بأن العلاقات بين الدول، ونحن أصبحنا منها، لا يمكن أن تقوم على غير المصلحة المتبادلة والفائدة المشتركة، وإن البحث في العواطف والمبادئ في هذا الصعيد إنما هو ضرب من الخيال، وعلى هذا فإن موقفنا من الأجنبي باختلاف مصلحة بلادنا في كل قضية من القضايا العارضة وباختلاف مكانها وزمانها".

وقد استمرت الحياة على هذه السياسة، فكسبت صداقات كثيرة، وأوجدت عداءات أكثر، سواء على المستوى اللبناني أو العربي، وقد عرف كامل مروة بجرأته في معالجة القضايا العربية ولاسيما قضية فلسطين وكان داعية إلى الإتحاد العربي، وبخاصة بين سوريا والعراق، وكان مؤيداً لحركة التضامن الإسلامي، وكان من المروجين لفكرة إنشاء مؤتمر إسلامي عالمي دائم، وباختصار فقد كانت الجريدة ذات نزعة عربية، وتوجه إسلامي غير طائفي، كذلك عرفت الجريدة بعدائها للشيوعية، لذلك فقد اتهمت من جانب اليسار اللبناني والعربي، بأنها صحيفة يمينية، وكانت الجريدة طرفاً بارزاً في الخلاف اللبناني-اللبناني، وخاصة في أزمة

عام ١٩٥٨م، ١٩٧٥م، كما كانت لها أدوار مؤثرة في النزاع العربي-العربي، طوال الخمسينيات والستينيات، فقد كانت الحياة من الصحف المعارضة للزعامة الناصرية، وقد اعترف كامل مروة بهذا الدور الذي لعبته الجريدة، حيث كتب يقول: «وليس في المشرق العربي صحيفة ساهمت بالنهضة الصحفية العربية في جميع حقولها بالقدر الذي ساهمت به "الحياة" وليس فيه أيضاً صحيفة تعرضت طوال هذه السنوات العشرين لما تعرضت له "الحياة" من تجن ظالم، فمنذالعام الأول، فتح بعضهم النار على "الحياة" وما يزالون، وقد تبدلت مراراً اليد التي تضغط على الزناد، وبقى التجني واحداً، أما نحن فكان سبيلنا -ومايزال- التنوير والتحليل، لنا رأي، ولنا اجتهاد، وكم تمنينا أن يناقشنا الناقمون رأينا، وأن يقارعوا الحجة بالحجة، إذن لكنا فتحنا آذاننا وقلوبنا لهم، أما وقد اختاروا سبيل التشنيع والطعن والأذى، فلهم دينهم ولنا دين».[٢] وقد دفع كامل مروة حياته ثمناً لهذه الخلافات، حيث اغتيل مساء يوم الاثنين ١٦ أيار (مايو) ١٩٦٦م، وهو على مكتبه في دار الحياة في بيروت برصاصتين أطلقتا من مسدس كاتم للصوت، فأصابتاه في القلب، وكان في الحادية والخمسين من عمره.

وقد استمرت الحياة في الصدور لمدة تقرب من عشر سنوات بعد اغتيال كامل مروة، حيث أشرف على إصدار الجريدة، زوجته، وصديقه الكاتب السياسي الأردني والفلسطيني الأصل أكرم زعيتر، وقد تعرضت الجريدة لحوادث تفجير متعددة أثناء الحرب الأهلية اللبنانية[٣] حتى اضطرت الجريدة في النهاية إلى الإحتجاب عن الصدور في عام ١٩٧٦م.

وفي ٣ تشرين (أكتوبر) ١٩٨٨م، أعيد إصدار جريدة "الحياة" من لندن، أي بعد اثني عشر عاماً من توقفها في بيروت، وقد حمل أول عدد يصدر في لندن رقم ٩٤٧٧، وهو دلالة على أن الإصدار الجديد، إنما هو استمرار للإصدار القديم، وأن الحياة اللندنية، هي نفسها الحياة البيروتية.

وقد حملت ترويسة الجريدة في إصدارها الجديد اسم جهاد الخازن كرئيس لمجلس الإدارة، وجميل كامل مروة كرئيس للتحرير، وهو الابن الأكبر لمنشئ

الجريدة كامل مروة، وصدرت الجريدة في حجم صحيفة "الإنترناشيونال هيرالد تربيون" اليومية، ونقلت عنها بعض أساليبها في الإخراج والتحرير، وقد بدأت الجريدة باثنتي عشرة صفحة، زيدت بعد ذلك إلى ستة عشر صفحة.

ويؤكد جميل مروة أن إعادة إصدار الحياة كانت أمانة في عنقه وأخوته حيث كتب مقالاً افتتاحياً في صدر العدد الأول الصادر من الجريدة في لندن قال فيه "أما بالنسبة لي وإلى شقيقي كريم مروة ومالك مروة، اللذين يتعاونان معي على دفع عجلة العمل يومياً، فإن إصدار الحياة، محل تنفيذ خلقية ومهنية تشرّبناها من الوالد والوالدة، وخلاصتها أن جريدة الحياة أمانة وليست ميراثاً وأن دورها هو خدمة القارئ والمجتمع العربي وليس مطية نتسلقها للفوز بالمال أو الجاه، فالحياة رسالة مهنية، ولا مبرر لوجودها وصدورها، إن هي انحرفت عن هذه الخطة"[4]. ثم يؤكد أن عودة الحياة هي أبلغ رد على من اغتالوا كامل مروة فيقول: "ويبقى أن بعض الغبطة الشخصية لعائلتنا في العودة بالحياة، وهو القول جهاراً للذين نفذوا الاغتيال ولمن بقى من الذين دفعوهم وشجعوهم عليه، أن استمرار الحياة بعد ١٩٦٦م وعودتها في ١٩٨٨م، دليل على ما لا تستطيع الرصاصة أن تفعل سامحهم الله". ثم حدد جميل مروة سياسة الجريدة في إصدارها الجديد، وهي تدور حول خمسة مبادئ فقال: "الحياة تصنعها مجموعة من الشباب جمعنا معهم اتفاقنا جميعاً على مبادئ مهنية وعزمنا كفريق عمل على تنفيذ الخطة الصحافية التي هي عملياً الحياة كما ستظهر كل يوم في يد القارئ، والخطوط العريضة للخطة هي:

أولاً: نشر الخبر الأكيد وتقويم مسبباته ونتائجه بما يسّر الله لنا من قدرة.

وثانياً: أن الحياة رحلة سنكشف للقارئ فيها عالمنا العريض ونعطيه صوراً جديدة عنه.

وثالثاً: التعامل مع كلمة سياسة كتعريف لما يحدث في المجتمع ككل وسنترك وراءنا النظرة السائدة أن السياسة هي تدوين يومي لنشاطات المسؤولين في الدول والحكومات.

ورابعاً: أن العلاقة بين المواطن والدولة هي في الوطن العربي بحاجة ماسة إلى

ما يعطي الاستمرار طمأنينة الاستقرار، وأن الحلقة المفقودة بينهما اليوم هي القانون وسيلة تعامل وتفاعل سياسيين.

وخامساً: أن الشعارات في الثقافة السياسية العربية الحديثة اتخمت المواطن لانعدام الترابط بينهما وبين التفصيل والتنفيذ.

ومن المثير للإنتباه أنه لم تمض ثمانية شهور فقط على صدور الحياة في لندن، وعلى نشر المقال الافتتاحي الذي كتبه جميل مروة وأكد فيه أن الجريدة أمانة في عنقه وأخوته، وأنها ليست مطية للفوز بالمال أو الجاه، تفاجأ به وأخوته، يبيعون الجزء الأكبر من أسهم الشركة التي تصدر الجريدة -شركة الحياة الدولية للنشر- لصالح شخصية عسكرية خليجية بارزة، وقد نتج عن هذا البيع تخلي جميل مروة عن رئاسة تحرير الجريدة واختفاء اسمه تماماً من ترويسة الجريدة، وليحل مكانه جهاد بسام الخازن، الذي وضع اسمه على ترويسة الجريدة رئيساً للتحرير، وحذف اسمه كرئيس لمجلس إدارة الجريدة، بل لقد اختفى منصب رئيس مجلس الإدارة من الترويسة تماماً، ولم تشر الصحيفة إلى هذا التغيير أو أسبابه، وهو ما يشير إلى أن تلك كانت رغبة المالك الجديد للجريدة!.

لقد تولى جهاد الخازن رئاسة تحرير جريدة الحياة في يونيو ١٩٨٩م، أي بعد حوالي ثمانية أشهر من صدور الجريدة في لندن، وهو مسيحي من مواليد فلسطين في ٢٤ يونيو ١٩٤٠م، عاش وتعلم في لبنان، حيث أنهى دراسته الثانوية في بيروت، ثم التحق بالجامعة الأمريكية ببيروت وحصل منها على بكالوريوس في العلوم السياسية، وفي عام ١٩٧٠م حصل من نفس الجامعة على درجة الماجستير في الأدب العربي والدراسات الإسلامية!!.[*] وفي عام ١٩٧٧م سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على رسالة الدكتوراه وتتلمذ على يد الدكتور هشام شرابي في جامعة چورچ تاون، وقد حالت ظروف عمله الصحفي دون إكمال رسالة الدكتوراه[٦] ... وقد بدأ حياته الصحفية في منتصف الستينيات بالعمل في مكتب وكالة أنباء رويتر البريطانية في بيروت، وفي ذات الوقت عمل بجريدة الديلي ستار، التي كان يصدرها كامل مروة بالإنجليزية.

وما لبث أن عين جهاد الخازن رئيساً لتحرير الديلي ستار، وظل محتفظاً بعمله في وكالة رويتر حتى عام ١٩٦٩م، وفي بداية السبعينيات شارك بجانب عمله في الديلي ستار، في إصدار جريدة "النهار آراب ريبورت" مع غسان تويني صاحب النهار.

وعندما أغلقت الديلي ستار مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، اضطر جهاد الخازن إلى مغادرة لبنان، إلى لندن وفي الطائرة التقى مصادفة مع سليم اللوزي صاحب الحوادث، الذي عرض على الخازن التعاون معه في إصدار "الإيڤنت" وهي الحوادث الانجليزية التي أصدرها اللوزي من لندن، وعندما واجهت "الإيڤنت" من الصعوبات ما جعلها تتوقف، قبل جهاد الخازن عرضاً من هشام ومحمد علي حافظ للانتقال إلى جدة لرئاسة تحرير جريدة (عرب نيوز)، ومكث في جدة عاماً واحداً، غادرها بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الدكتوراه، ولكنه قطع الدراسة عائداً إلى لندن ليشارك آل حافظ في إصدار جريدة الشرق الأوسط اليومية وليكون أول رئيس تحرير لها مع بداية ظهورها في ٤ يوليو ١٩٧٨م، وبعد فترة ترك جهاد الخازن رئاسة تحرير الشرق الأوسط، واقتصر عمله على الكتابة في المطبوعات التي تصدرها الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، وبخاصة عموده اليومي في الشرق الأوسط الذي ينشر تحت عنوان "صباح الخير"، فضلاً عن الصفحة الأخيرة في مجلة المجلة، وفي عام ١٩٨٨م شارك جهاد الخازن في إعادة إصدار جريدة الحياة من لندن مع جميل كامل مروة، حيث تولى رئاسة مجلس إدارة الجريدة، ثم انتقل بعد ذلك إلى رئاسة تحريرها وحتى اليوم، وهو يكتب بالحياة عموداً يومياً تحت عنوان "عيون وآذان" وهو كثير الشبه بعموده الذي كان ينشره في الشرق الأوسط تحت اسم "صباح الخير"، حيث يغلب على أسلوبه طابع الكتابة الكاريكاتورية التي تقوم على المزج بين السخرية والفكاهة والنثر والمداعبة، مع عرض أكبر قدر من الطرائف والغرائب، والخازن يملك مركزاً للدراسات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية يمده أسبوعياً بالأفكار والمعلومات التي يستفيد منها في كتابة عموده اليومي!.[٧] ومن اللافت للنظر أن جهاد الخازن لم

تكن له أية خبرة في العمل بالصحافة التي تصدر باللغة العربية حتى عام ١٩٧٨م حين أسندت إليه رئاسة تحرير جريدة الشرق الأوسط!!

ورغم تجربته القصيرة في الشرق الأوسط فقد أسندت إليه أيضاً رئاسة تحرير جريدة الحياة!! وفي هاتين التجربتين، كان المولون الحقيقيون للجريدة -لا الظاهرون- هم الذين أصروا على اختياره! ولا بد أن نعترف، أنه في كلا التجربتين، قد حقق نجاحاً لا يمكن إنكاره ...!!

ثالثاً: سياسة جريدة الحياة ومواقفها

تضع جريدة الحياة على صدر صفحتها الأولى شعارها الذي لم يفارقها منذ إصدارها في منتصف الأربعينيات: "إن الحياة عقيدة وكفاح"، وهو الشطر الثاني من بيت في قصيدة مشهورة لأمير الشعراء أحمد شوقي.

والسؤال: ما العقيدة التي تؤمن بها الجريدة؟

وهل تعبر في سياستها ومواقفها عن هذه العقيدة؟

ثم هل تتخذ الجريدة أسلوب "الكفاح" لتحقيق هذه العقيدة؟

إن التجربة التاريخية للصحافة العربية منذ نشأتها في مطلع القرن التاسع عشر وحتى اليوم، طالما أكدت لنا اتساع الفجوة بين ما ترفعه الصحف من شعارات، وبين ما تمارسه بالفعل من مواقف وسياسات، بحيث يكاد أن يتحول إلى قانون لا استثناء له ..!، لذلك فإن ما يفرق بين الصحيفة العربية الجيدة والصحيفة العربية الرديئة، أن الأولى توظف الفن الصحفي لإخفاء تناقضها الفكري فتقنع القراء بمصداقيتها، أما الثانية فهي التي تمارس تناقضها الفكري بشكل مباشر نتيجة تخلف الفن الصحفي بها، فتفقد مصداقيتها لدى القراء.

لذلك فعندما قال لي جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة، أن الحياة جريدة عربية مستقلة، لم تكن مشكلتي أن أثبت أن قوله غير صحيح! فأنا أعرف، وهو يعرف أنه قول غير صحيح، إنما المشكلة هي أن نعرف كيف نجحت صحيفة الحياة في أن تقنع القراء بمصداقيتها كجريدة عربية مستقلة، رغم أن الغالب الأعم من قراء الجريدة، من النخبة المثقفة في العالم العربي؟.

ولقد قمنا بتحليل مادة الرأي بالجريدة، وقد شمل التحليل المقالات التحليلية بصفحة الرأي ومقالات الرأي في الصفحات المتخصصة بالجريدة، بالإضافة إلى الأعمدة الصحفية الثابتة وهي عمود عيون وآذان الذي يكتبه جهاد الخازن، ونقطة حوار لعبد الله الجفري، ومن الحياة لعرفان نظام الدين، ودنيا لأحمد بهجت، كذلك

أدخلنا ضمن مادة الرأي بعض التقارير الصحفية الإخبارية التي يغلب عليها طابع الرأي، مثل زاوية "تحليل إخباري".

وتم في البداية إجراء دراسة استطلاعية على عينة من أعداد الجريدة، وعن طريق هذه الدراسة تم تحديد عشر مجموعات من القضايا الرئيسية، وتحتوي كل مجموعة على عدد من القضايا الفرعية، وتم إعداد استمارة تحليل المضمون بحيث تشمل كافة القضايا الرئيسية والفرعية.

أولاً: الموقف من حرب الخليج

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- لقد اتخذت جريدة الحياة موقفاً معارضاً لقضيتي احتلال العراق لدولة الكويت، وإعلان العراق ضم الكويت واعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشرة، حيث بلغت نسبة الآراء المعارضة للاحتلال وإعلان الضم (١٠٠٪) ولا توجد أية آراء مؤيدة أو محايدة أو من لا رأي لهم في هاتين القضيتين.

٢- ولقد اختلف موقف الجريدة بالنسبة لقضيتي ادعاء العراق بحقوق تاريخية له في الكويت وتوزيع النفط، فالآراء المعارضة للحقوق التاريخية بلغت (٨٣,٩٪) في حين وجدت آراء محايدة في الموضوع بلغت (١٦,١٪)، وبالنسبة لتوزيع ثورة النفط، فقد وجد من أيدوا الفكرة رغم أن نسبتهم لم تزد عن (١,١٪) أما من عارضوا الفكرة فقد بلغت نسبتهم (٥٢,٢٪) أما الآراء المحايدة في الموضوع فقد بلغت (٢٨,٩٪)، ومن لا رأي لهم (١٧,٨٪)، وهو ما يدل على أن معارضة الجريدة لهاتين القضيتين لم تكن بنفس القوة التي عارضت بها قضيتي الإحتلال والضم.

٣- وغلب على موقف الجريدة تجاه استغلال الكويت للجزء العراقي من حقل الرميلة الاتجاه المحايد، حيث بلغت نسبة الآراء المحايدة (٤٨,٦٪). في حين لم تزد الآراء المعارضة عن (٤٤,٥٪)، أما من لا رأي لهم فقد بلغت نسبتهم (٦,٩٪)، وقد ساعد انخفاض درجة معارضة الجريدة لهذه الفكرة، ما تردد

من أخبار حول قيام الكويت بالفعل باستغلال هذا الحقل!.[٨]

٤- لوحظ ارتفاع درجة معارضة الجريدة للممارسات العراقية ضد المواطنين الكويتيين، ونهب العراق لثروات الكويت، حيث بلغت نسبة الآراء المعارضة (٨٩,٥٪).

٥- لوحظ ارتفاع درجة تأييد الجريدة لاستعانة المملكة العربية السعودية ودول الخليج بالقوات الشقيقة والصديقة، حيث بلغت نسبة الآراء المؤيدة (٩٦,٥٪) ولا توجد آراء معارضة، في حين بلغت نسبة الآراء المحايدة في الموضوع (١,٨٪) ومن لا رأي لهم (١,٧٪).

ومن ناحية أخرى فقد ارتفعت درجة معارضة الجريدة لاستخدام العراق للأجانب كرهائن، حيث بلغت نسبة الآراء المعارضة (٩٤,٧٪) ولا توجد آراء مؤيدة، أما الرأي المحايد فقد بلغ (٣,٥٪)، ومن لا رأي لهم (١,٨٪).

٦- أيدت جريدة الحياة بشكل واضح الحل السلمي لأزمة الخليج (٩٤,٥٪) ولا توجد آراء معارضة لهذا الحل، في حين لم تزد الآراء المحايدة عن (٣,٦٪) ومن لا رأي لهم (١,٩٪)، ولكن لوحظ أنه بمرور الوقت بدأت تظهر بعض الآراء التي تدعو إلى الحل العسكري، حيث بلغت نسبة من يدعون إليه (٧,٨٪)، في حين ارتفعت نسبة الآراء المحايدة لتصل إلى (٨٢,٤٪)، ويلاحظ أن أكثر المنادين بالحل العسكري للأزمة كانوا من الكتّاب الكويتيين.[٩]

٧- تفاوتت درجات معارضة الجريدة لقضيتي ربط حل أزمة الخليج بحل بقية الأزمات في الشرق الأوسط، والربط بين حل أزمة الخليج وحل القضية الفلسطينية، فقد ارتفعت نسبة الآراء المعارضة للقضية الأولى إلى (٨٤,٢٪)، في حين انخفضت درجة المعارضة للقضية الثانية لتصل إلى (٥٧,٩٪) وهذه النتيجة تشير بشكل ما إلى وجود اتجاه في الجريدة، وإن كان بشكل غير مباشر، يرى إمكانية استغلال أزمة الخليج في إيجاد مدخل لحل القضية الفلسطينية.

ثانياً: التضامن العربي

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- احتلت قضية التعاون الثقافي العربي مركز الصدارة في الجريدة، حيث بلغت الآراء المؤيدة (٩٦,٧٪)، وتليها قضية التضامن في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٩٥,٦٪)، ثم التنسيق الاقتصادي العربي (٩١٪)، ثم التضامن في إطار جامعة الدول العربية (٨٨,٩٪). أما القضية التي حصلت على أقل درجة تأييد من الجريدة، فكانت التنسيق العسكري العربي، حيث لم تزد نسبتها عن (١٣,٣٪).

٢- وفي الوقت الذي أيدت فيه الجريدة، بقوة التضامن في إطار مجلس التعاون الخليجي (٩٥,٦٪)، فإن درجة تأييدها لمجلس التعاون العربي لم تزد عن (٢٢,٢٪)، والوحدة اليمنية (٢٤,٧٪)، والإتحاد المغاربي (٣١,١٪).

٣- لوحظ أن الجريدة لا تؤيد فكرة الوحدة السياسية بين كافة الأقطار العربية، حيث بلغت نسبتها في الجريدة، صفراً!! في حين ارتفعت نسبة الآراء المؤيدة بالجريدة لفكرة التضامن بين أقطار عربية مستقلة إلى (٨٣,٣٪).

٤- ومن المهم الإنتباه إلى أنه حتى بداية شهر أغسطس ١٩٩٠م، لم تظهر بالجريدة أية آراء معارضة لمجلس التعاون العربي أو الوحدة اليمنية، لكن بعد وقوع العدوان العراقي على الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، بدأت تظهر بالجريدة آراء معارضة لهما، حيث بلغت نسبة هذه الآراء المعارضة لمجلس التعاون العربي (٤٢,٢٪)، والوحدة اليمنية (١١,٢٪).

ثالثاً: القضايا الإسلامية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- أيدت جريدة الحياة بشكل عام التضامن بين الدول الإسلامية، وخاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية، وقد بلغت نسبة الآراء المؤيدة للتضامن الإسلامي (٥٧,٨٪)، ولا توجد آراء معارضة في حين بلغت نسبة الآراء المحايدة (٣٦,١٪)، ومن لا رأي لهم (٥,٦٪). ويلاحظ بشكل عام قلة اهتمام

الجريدة بالقضايا الإسلامية.

٢- غلب على موقف الجريدة من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية الرأي المحايد، حيث بلغت نسبته (٥٤,٤٪)، ثم من لا رأي لهم (٤٥,٦٪)، في حين لا توجد أراء مؤيدة أو أراء معارضة.

٣- يغلب على الجريدة الرأي المحايد تجاه الجماعات الإسلامية أو جماعات الإسلام السياسي، حيث بلغت نسبة الآراء المحايدة (٦٣,٣٪) ومن لا رأي لهم (٢٨,٩٪) مع عدم وجود أراء مؤيدة.

٤- لا يوجد بالجريدة أراء مؤيدة أو معارضة لحركات التنصير أو التبشير، حيث احتل من لا رأي لهم النسبة الغالبة (٩٢,٢٪) والآراء المحايدة (٧,٨٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) يلاحظ بشكل عام أن الجريدة تعالج القضايا الإسلامية بقدر كبير من التحفظ فهي لا تخصص مساحة يومية أو أسبوعية للشؤون الإسلامية، كما أنها لا تنشر إلا في النادر لمن يسمون بالكتّاب الإسلاميين، وهي كثيراً ما تعمد إلى تجاهل أحداث إسلامية جارية، رغم أهميتها للقارئ.

ب) ومن المهم في تفسير هذه الظاهرة، ألا نغفل كون الجريدة في الأصل لبنانية، ولها صلات تاريخية وثيقة مع المسيحيين الموارنة في لبنان، كما أن رئيس تحريرها مسيحي ماروني ومن أصل فلسطيني.

جـ) وفي مواجهة الملاحظات السابقة يؤكد جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة:[١٠] «أن الجريدة لاتتجاهل القضايا والأخبار الإسلامية، فهي تقدم صفحة ثلاث مرات في الأسبوع تتناول القضايا الإسلامية ولكن تحت عنوان "تراث"، وفي شهر رمضان، تقدم الجريدة صفحة رمضانية يومية، ونحن نتناول الجوانب الإسلامية بطريقة تختلف عن الصحف الأخرى، بل وعن جريدة الشرق الأوسط رغم أنها صحيفة دولية، إلا أنها في نفس الوقت صحيفة سعودية، وكان لا بد لها أن تراعي البعد الإسلامي للمملكة العربية السعودية، وهي في هذا تختلف عن الحياة» ويضيف جهاد

الخازن "نحن نحرص أن نقدم الإسلاميات من خلال صفحة التراث، وفي الوقت نفسه نحرص على أن تكون هذه الصفحة مصرية!، ليس لأن الدين الإسلامي موجود فقط في مصر، وإنما لأن الدين في مصر وسط، ومقبول في معظم البلدان العربية، ولا يسبب أية مشاكل للجريدة".

ويضيف الخازن:

«أنا أؤمن بالمثل الذي يقول في السعودية "حط بينك وبين الدسك مطوع"، يعني بالمثل المصري "إبعد عن الشر وغنيله" فأنا لا أريد مشاكل للجريدة مع أحد، لذلك ألجأ في الموضوعات الدينية إلى مصر، إلى الإسلام الرسمي في مصر، كذلك فنحن نتناول القضايا الإسلامية من منظور مختلف عن غيرنا، فنحن نبعد عن القضايا التقليدية، مثلاً عندما حدث أن اغتصب رجل زوجته!، ذهبنا إلى علماء الدين في مصر، وكانت لهم آراء جيدة معتدلة، نشرناها ولم تغضب أحداً، وهكذا في بقية الأمور». وعن عدم نشر الجريدة لمقالات الكتّاب الإسلاميين، يقول الخازن: "المشكلة مع هؤلاء الكتّاب، رغم إعجابي بهم، أنهم يكتبون في ٣٠ إلى ٤٠ مكاناً، ولكل منهم ألف، ألف مقال، ولا أعتقد أنه يوجد جديد عند الكثيرين منهم، ثم أنا بصراحة أخاف من الكتّاب الإسلاميين، لأني لا أعرف مدى قبولهم في البلدان العربية، فالذي تقبل كتاباته في بلد عربي معين، قد ترفض في بلد عربي آخر، وأنا أحرص على أن تدخل الحياة كافة البلدان العربية دون مشاكل.

د) ومن اللافت للنظر أيضاً في جريدة الحياة حرصها على عدم إغضاب الجماعات الأصولية في البلدان العربية، حيث بلغت الآراء المعارضة لهم في الجريدة صفراً، في حين ارتفعت نسبة الآراء المحايدة إلى (٦٣,٢٪) ومن لا رأي لهم (٢٨,٩٪). !

رابعاً: القضايا الدولية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- أيدت الجريدة الوفاق الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما أيدت المتغيرات الجارية في الإتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، حيث بلغت نسبة الآراء المؤيدة للوفاق (٨٧,٨٪)، والمؤيدة للمتغيرات (٧١,١٢٪).

٢- أيدت جريدة الحياة الوحدة الأوروبية والوحدة الألمانية، فقد بلغت نسبة الآراء المؤيدة للوحدة الأوروبية (٥٢,٢٪) والوحدة الألمانية (٥١,١٪).

٣- وجدت نسبة من الآراء المعارضة للوفاق الدولي (٢,٢٪)، وللمتغيرات في الكتلة الشرقية (١٤,٤٪)، وأكثر هذه الآراء المعارضة عبرت عن تخوفها أن يتم الوفاق الدولي على حساب الشعوب العربية، وكذلك خشيت أن تكون إسرائيل هي أول من يستفيد بالمتغيرات في الكتلة الشرقية.

خامساً: القضية الفلسطينية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- أيدت جريدة الحياة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وذلك بشكل مطلق، حيث بلغت درجة التأييد (١٠٠٪)، في حين عارضت الجريدة موقف القيادة الفلسطينية المؤيد للعدوان العراقي على الكويت، وذلك بنسبة (٩١,٢٪).

٢- أيدت جريدة الحياة الحلول السلمية للقضية الفلسطينية، وذلك بنسبة (٩٨,٨٪) ولا توجد آراء معارضة للحلول السلمية، ولكن وجدت آراء محايدة بلغت نسبتها (١٢,٢٪).

٣- انخفضت نسبة تأييد الجريدة لاستقلال القرار الفلسطيني، بعد موقف القيادة الفلسطينية المؤيد للعراق في أزمة الخليج، فلم تزد نسبة الآراء المؤيدة لاستقلال القرار الفلسطيني عن (٥١,١٪)، وارتفعت نسبة الآراء المحايدة إلى (٤٧,٨٪) ولا توجد آراء معاضة، أما من لا رأي لهم فقد بلغت نسبتهم (١,١٪).

سادساً: القضية اللبنانية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تؤيد جريدة الحياة بسط سلطة الشرعية على كامل التراب اللبناني، وذلك بنسبة (٦٨,٩٪)، وفي الوقت ذاته فإن تأييدها لحل "الميليشيات" المسلحة، تنخفض نسبته إلى (٣٥,٦ ٪)!

٢- من اللافت للنظر أن درجة معارضة الجريدة للوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، تزيد عن نسبة معارضتها للوجود السوري في لبنان، حيث تصل في الأولى إلى (٩١,١٪)، وتنخفض في الثانية إلى (٧١,١٪).

٣- يلاحظ أن الجريدة تتخذ موقف الحياد من قضية التركيبة الطائفية للحكم في لبنان، حيث ترتفع الآراء المحايدة في الموضوع إلى (٧٢,٢٪) ويليها من لا رأي لهم (٢٧,٨٪) في حين لا توجد آراء مؤيدة أو معارضة!

سابعاً: الأنظمة العربية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين أن النظام السعودي، هو أكثر الأنظمة العربية التي تحظى بتأييد جريدة الحياة، حيث بلغت نسبة الآراء المؤيدة له (٧٣,٣٪)، في حين لا توجد آراء معارضة، أما الرأي المحايد فقد بلغ (٢٦,٧٪)، ويليه النظام المصري بنسبة (٥٢,٢٪)، ثم النظام الكويتي بنسبة (٤٥,٦٪).

٢- تبين أن النظام العراقي، هو أكثر الأنظمة العربية التي تواجه معارضة في الجريدة، حيث بلغت نسبة الآراء المعارضة له (٧٦,٧٪)، يليه النظام السوداني (٦٠,٧٪)، ثم النظام اليمني (٥٢,٢٪)، ثم النظام الأردني (٤٨,٩٪)، ثم القيادة الفلسطينية (٢٥,٦٪)، ثم النظام الليبي (١٣,٣٪).

٣- لوحظ عدم وجود آراء مؤيدة لثلاثة أنظمة عربية وهي العراق، واليمن، والسودان، كذلك لا توجد أية آراء معارضة لأربعة أنظمة عربية وهي السعودية ومصر والكويت وسوريا.

٤- هناك عدد من الأنظمة العربية التي أيدتها الجريدة في بعض المواقف، ثم

عارضتها في مواقف أخرى، ومن هذه الأنظمة، النظام الليبي الذي بلغت نسبة الآراء المؤيدة له (٣,٣٪)، في حين بلغت نسبة الآراء المعارضة (١٣,٣٪)، وارتفعت نسبة الآراء المحايدة إلى (٨١,١٪)، ومن لا رأي لهم (٢,٣٪)، وكذلك النظام الأردني الذي بلغت نسبة الآراء المؤيدة له (٢/٢٪)، في حين ارتفعت نسبة الآراء المعارضة إلى (٤٨,٩٪)، والتي تتساوى تقريباً مع نسبة الآراء المحايدة (٤٨,٩٪)، أما منظمة التحرير الفلسطينية، فيكاد يتساوى المؤيدون لها والمعارضون في الجريدة، إذ يعارضها (٢٥,٦٪)، في حين يؤيدها (٢٣,٣٪)، وترتفع نسبة الآراء المحايدة إلى (٤٦,٧٪)، ومن لا رأي لهم (٤,٤٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) ظلت جريدة الحياة تؤيد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حتى حدث الغزو العراقي للكويت، فانقلب تأييد الجريدة لقيادة المنظمة إلى معارضة لها، بعد أن أيدت هذه القيادة الموقف العراقي.

ب) تأرجح موقف الجريدة من النظام الليبي بين التأييد والمعارضة، حسب تذبذب مواقف القيادة الليبية من العدوان العراقي على الكويت، فقد كانت هذه القيادة تؤيد العراق تارة، وتعارضه بل وتندد به تارة أخرى، ثم تعود فتؤيده مرة ثانية، وهكذا دواليك!

جـ) من اللافت للنظر، أنه في الوقت الذي لا يوجد فيه معارضة من الجريدة للنظام السوري، فإن الآراء المؤيدة لهذا النظام لا تزيد عن (١٤,٤٪)، حيث ترتفع نسبة الآراء المحايدة إلى (٨٣,٣٪)، وقد جاء ذلك نتيجة موقف الجريدة الرافض للوجود السوري في لبنان، وإذا كان موقف سوريا المعارض للعراق والمشارك للتحالف الدولي في تحرير الكويت قد أحرج الجريدة وجعلها تتوقف عن انتقاد الوجود السوري في لبنان، إلا أن ذلك لم يدفعها إلى تأييد سوريا بالدرجة التي كانت تؤيد بها مصر

مثلاً، ودليل ذلك أن الجريدة عادت إلى انتقاد الموقف السوري من لبنان، عقب نهاية حرب الخليج.[11]

د) رغم عدم وجود آراء مؤيدة للنظام اليمني، وارتفاع نسبة الآراء المعارضة له (٥٢,٢٪)، إلا أنه لوحظ وجود نسبة كبيرة من الآراء المحايدة (٤٧,٨٪)، ويمكن تفسير ذلك بأن موقف الجريدة من النظام اليمني حكمته عدة اعتبارات، منها معارضة الجريدة لموقف اليمن المؤيد للعراق، ولكن من ناحية أخرى فقد كانت الجريدة من أشد المتحمسين للوحدة اليمنية قبل نشوب أزمة الخليج، وقد ظلت على تأييدها لهذه الوحدة، وهنا حرصت الجريدة على التفرقة بين موقفها المؤيد لقضية الوحدة اليمنية، وبين موقفها المعارض لانحياز النظام اليمني للموقف العراقي في أزمة الخليج.

ثامناً: المملكة العربية السعودية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- لقيت السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية أكبر قدر من التأييد في جريدة الحياة، وذلك بنسبة (٨٦,٧٪)، تليها السياسة الدولية للمملكة (٨٥,٦٪)، ثم تساوت نسبة الآراء المؤيدة للسياسة الداخلية للمملكة (٧٨,٩٪)، والسياسة الخليجية (٧٨,٩٪)، والسياسة العربية (٧٨,٩٪)، في حين لم تزد نسبة الآراء المؤيدة لسياسة المملكة الإسلامية عن (٣٠٪) فقط.

٢- لا توجد آراء معارضة لسياسات المملكة بشكل عام، ولكن وجدت آراء محايدة، ووجد من لا رأي لهم، وكان من نصيب سياسة المملكة الإسلامية أكبر قدر من الآراء المحايدة، حيث بلغت نسبتها (٤٤,٤٪)، وكذلك أكبر قدر ممن لا رأي لهم (٢٥,٦٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) أن نقص درجة تأييد الجريدة لسياسة المملكة الإسلامية وزيادة نسبة

الآراء المحايدة، ومن لا رأي لهم، لا يرجع إلى معارضة الجريدة لسياسة المملكة الإسلامية، بقدر ما هو راجع إلى تحفظها بشكل عام في معالجة الشؤون والقضايا الإسلامية.

ب) يلاحظ أن درجة تأييد جريدة الحياة للسياسة العربية للمملكة، أقل من درجة تأييدها لسياستها النفطية والدولية، وذلك يرجع إلى حرص الجريدة على أن تبدو في صورة مستقلة في سياستها العربية، في ظل الخلافات العربية-العربية، باستثناء أزمة الخليج، حيث اتخذت الجريدة موقفاً واضحاً في تأييد التحالف العربي ضد العراق، ويلاحظ بشكل عام حرص الجريدة في الأحوال العادية على عدم الإنحياز السافر لنظام عربي ضد نظام عربي آخر، ولكن عندما تدخل المملكة العربية السعودية في نزاع ما مع نظام عربي آخر، سرعان ما تكشف الجريدة عن هويتها المؤيدة للسعودية، مثلما حدث في هجومها على النظام اليمني أثناء خلافه مع المملكة حول القرار الخاص بإلغاء المميزات الممنوحة لليمنيين في المملكة، وقد تكرر موقف الجريدة المؤيد للسعودية، أثناء الخلافات التي نشبت بين المملكة وكل من الأردن والقيادة الفلسطينية والسودان وليبيا بسبب موقفهم المنحاز للعراق في أزمة الخليج.

تاسعاً: الثقافة وقضايا الأصالة والمعاصرة

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- توجد خمس قضايا تحظى بأكبر قدر من التأييد في الجريدة، وهي تيارات التجديد في الفكر والأدب والفن (٩٦,٧٪)، تليها الثقافة الغربية الليبرالية (٩٤,٤٪)، ثم مذهب الحداثة في النقد والأدب والفن (٧٤,٤٪)، ثم الثقافة الوطنية القطرية (٧٣,٣٪)، ثم الثقافة العربية (٦٥,٩٪).

٢- لا توجد آراء معارضة في الجريدة سوى لقضية الثقافة الشرقية الاشتراكية (٩٥,٦٪)، وقضية التيارات المحافظة في الفكر والأدب والفن (٤١,١٪).

٣- يلاحظ ارتفاع نسبة الآراء المحايدة في قضايا الثقافة الإسلامية (٨١,٣٪)، والتراث العربي الإسلامي (٧٧,٨٪)، والتيارات المحافظة في الفكر والأدب والفن (٤٧,٨٪)، وفي اللغة العربية (٤٧,٢٪)، وفي الثقافة العربية (٣٤,١٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع درجة تأييد جريدة الحياة لتيارات التجديد في الفكر والأدب والفن، وللثقافة الغربية الليبرالية ولمذهب الحداثة في النقد والأدب والفن، ومعارضتها للتيارات المحافظة في الفكر والأدب والفن يكسب الجريدة وجهاً تحررياً، يتناقض جذرياً مع ما اشتهر عنها وقت صدورها في بيروت، كجريدة يمينية. !

ب) إن ارتفاع نسبة الآراء المحايدة في الجريدة تجاه العديد من القضايا الثقافية الإسلامية والتراث العربي والإسلامي والتيارات المحافظة في الأدب والفن وقضايا اللغة العربية، يرجع بالدرجة الأولى إلى رغبة الجريدة في عدم إغضاب قوى اجتماعية وسياسية وثقافية في البلدان العربية، وكما يقول جهاد الخازن رئيس تحرير الجريدة، أنه يرفض النشر للعديد من الكتّاب الذين تثير كتاباتهم الخلاف في البلدان العربية، لأنه لا يريد أن تمنع الجريدة من الدخول في أي بلد عربي. !

وقد ضرب رئيس التحرير عدة أمثلة لذلك حيث ذكر أنه لا يفكر في النشر لمحمد حسنين هيكل أو مصطفى أمين رغم اتساع البون بين اتجاه كل منهما لأن كلاهما له عداءات قد تمنع الجريدة من الدخول لبعض البلدان العربية، كذلك ذكر أنه منع نشر بعض كتابات الدكتورة سعاد الصباح وأدونيس، أثناء أزمة الخليج، لنفس السبب السابق![١٢]

عاشراً: قضايا المرأة

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- توجد خمس قضايا تحظى بأكبر قدر من التأييد في الجريدة، وهي تعليم المرأة كمبدأ (٩٨,٩٪)، وإطلاق كافة فرص التعليم أمام المرأة (٩٨,٩٪)، ثم مساهمة المرأة في النشاطات العامة (٩٥,٥٪)، ثم السفور (٨١,١٪).

٢- توجد أربع قضايا حصلت على أقل نسبة تأييد في الجريدة وهي: الحجاب والنقاب، حيث لم توجد بالجريدة أية آراء تؤيدهما، ثم تعليم محدود للمرأة (٢,٣٪) ثم عودة المرأة العاملة إلى المنزل (٣,٣٪).

٣- اتخذت الجريدة موقفاً معارضاً تجاه أربع قضايا وهي: التعليم المحدود للمرأة (٢٥,٨٪)، وعودة المرأة العاملة إلى المنزل (٢٥,٦٪)، والنقاب (١٠٪) والحجاب (٨,٩٪)، ويلاحظ أن هذه القضايا الأربع هي نفسها القضايا التي حصلت على أقل درجة تأييد في الجريدة.

٤- ارتفعت نسبة الآراء المحايدة في ست قضايا، وهي حق المرأة في تولي المناصب الإدارية والسياسية الكبرى (٥٢,٨٪)، والنقاب (٤٨,٩٪)، والتعليم المحدود للمرأة (٤٧,٢٪)، واشتغال المرأة بالسياسة (٤٣,٣٪) ثم عودة المرأة العاملة إلى المنزل (٣٣,٣٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع درجة تأييد الجريدة لقضايا السفور والتعليم وحق المرأة في المساهمة في النشاطات العامة وحقها في الإشتغال بالسياسة وتولي المناصب الإدارية والسياسية الكبرى، وضعف تأييدها للحجاب والنقاب وعودة المرأة العاملة إلى المنزل يؤكد مرة أخرى الطابع التحرري للجريدة، كما سبق أن ظهرت في قضايا الثقافة، وهو ما ينفي عن الجريدة صفة اليمينية التي اشتهرت بها في إصدارها الأول في بيروت.

ب) إن ارتفاع نسبة الآراء المحايدة ومن لا رأي لهم في قضايا النقاب والحجاب وعودة المرأة العاملة إلى المنزل يرجع إلى تحفظ الجريدة في معالجة القضايا الإسلامية من ناحية، ورغبتها في عدم استثارة عداء

الإتجاهات المحافظة في البلدان العربية، أو الجماعات الأصولية بها.

ويقول جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة تفسيراً لموقف الجريدة من قضايا المرأة والحجاب وغيرها: "نحن لا نتناول الحجاب وغيره من القضايا بالمناقشة المستفيضة حتى لا نمنع من الدخول في بلد عربي ويمكن أن أكون أنا شخصياً ضد الحجاب، ولكن لا أنشر شيئاً ضده أو أدعو إلى الإباحية، إننا نحاول بقدر الإمكان أن نبعد الجريدة عن الموضوعات الشائكة في الدين".(١٣)

حادي عشر: هل الحياة جريدة عربية عامة؟

لا يمكن التعرف على سياسة جريدة الحياة ومواقفها، دون أن يطرح السؤال الخاص بهويتها: هل الحياة جريدة عربية، أم أنها جريدة لبنانية مهاجرة، أم جريدة سعودية تصدر في ثوب لبناني؟

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بعمل تحليل إحصائي لمجمل المواد الصحفية التي تتناول الشؤون العربية في الجريدة طوال فترة البحث، وذلك بهدف التعرف على مكانة وحجم كل بلد عربي في اهتمامات الصحيفة، وقد أمكن حصر ٢٠٠٠٠ (عشرون ألف) مادة صحفية عربية، وخضعت هذه المادة للتحليل الإحصائي، الذي كشف عن النتائج التالية:

١- تحتل المواد الصحفية المصرية مركز الصدارة في جريدة الحياة، حيث بلغت نسبتها (٣٢٪)، تليها المواد اللبنانية بنسبة (٢١٪).

٢- بلغت نسبة الشؤون السعودية في الجريدة (١٦٪)، في حين بلغت نسبة الشؤون الخليجية (١٢٪) – بعد استبعاد السعودية .

٣- بلغت نسبة الشؤون الفلسطينية (٦٪)، أما بقية الدول العربية الأخرى، فلم تزد نسبتها عن (١٣٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة الشؤون والمواد المصرية في جريدة الحياة (٣٢٪)، لا يعني أن الجريدة مصرية، أو أنها تعبر عن النظام المصري أو لسان حاله، وإنما يرجع ذلك إلى عدة عوامل تشترك فيها الحياة مع غيرها من الصحف العربية التي تصدر في المهجر، ولعل في مقدمة هذه العوامل دور مصر وتأثيرها في أحداث العالم العربي، بالإضافة إلى شعبية الفكر والأدب والفن المصري في كافة أنحاء العالم العربي.

وهناك زاوية أخرى يضيفها جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة حيث يقول: "هناك العامل الاقتصادي، أنا أرخص لي أن أطلب موضوعاً من كاتب في مصر، وأدفع له ٥٠ دولاراً من أن أطلبه من مكان آخر فيكلفني ٢٥٠ دولاراً أو ن أطلبه من أمريكا فيكلفني ٥٠٠ دولاراً".

ب) بالنسبة لارتفاع نسبة الشؤون اللبنانية في الجريدة (٢١٪)، فيفسرها جهاد الخازن بكون الجريدة لبنانية الأصل والمنشأ، وكما يقول: "الحياة أصلها لبناني. لذلك كان من الضروري أن تهتم بالأخبار اللبنانية، وهنا أيضاً العامل الاقتصادي، صحيح أن لبنان ليس بلداً رخيصاً، ولكن انهيارالأعمال فيه جعله بلداً رخيصاً، ليس في رخص مصر، ولكنه بالنسبة لبلدان أخرى أصبح رخيصاً".

جـ) بالنسبة لاهتمام الجريدة بالشؤون الفلسطينية (٦٪) يؤكد جهاد الخازن: "كامل مروة كان يدافع عن القضية الفلسطينية، وكان هناك تقليد في جريدة الحياة بالاهتمام بالشؤون الفلسطينية، لذلك حافظنا على هذا التقليد، ولا تنسى أن أخبار فلسطين تهم جميع العرب".

د) بالنسبة لضعف اهتمام الجريدة بشؤون البلدان العربية الأخرى، يقول جهاد الخازن: "نحن ننشر أخباراً عربية عامة، فنحن نحرص على أن نكون جريدة عربية مائة في المائة، فعندنا مراسلون في المغرب العربي مثلاً، ولكن في مرات كثيرة نحتاج إلى ترجمة رسائل المراسل نفسه ..! وقد حاولنا أن ننشر مقالات لبعض كتّاب دول المغرب العربي، ولكنهم

يستعملون كلمات من أيام الخلفاء الراشدين!"

"ثم لا يجب أن ننسى أن المغرب العربي ليس بأهمية مصر أو لبنان أو السعودية، أو الخليج إخبارياً، نحن نحاول أن نراعي أن في المغرب شعوباً عربية يمكن أن نجد من بينها قراء كثيرين لنا، ولكنهم في ذات الوقت يعتبرون جغرافياً بعيدين عنا بعض الشئ ثم أن ثقافتهم فرنسية!"

هـ) من اللافت للنظر ارتفاع الشؤون السعودية في الجريدة (١٦٪)، بحيث تزيد نسبتها عما ينشر عن دول الخليج جميعاً (١٢٪)، وعما ينشر عن كافة الدول العربية (١٣٪)، ماعدا مصر ولبنان وفلسطين!، ولكن من ناحية أخرى نجد الشؤون المصرية تتفوق بكثير على الشؤون السعودية في الجريدة، بحيث تصل إلى ضعفها .!

ويفسر جهاد الخازن هذه الظاهرة قائلاً: "إني أحاول في الحياة، أن أستفيد من تجربتي في الشرق الأوسط، لقد بدأنا إصدار الشرق الأوسط وفي ذهننا أننا جريدة عربية، ولكل العرب، وحتماً غير سعودية، وفي الشهور الأولى، كنا نتعمد نشر أخبار كافة الدول العربية ماعدا السعودية، حتى لا نجعلها ذات طابع سعودي، ولكن ترافق مع ظهور الشرق الأوسط حدوث طغيان أو انفجار إعلاني مع ثورة النفط الثانية (١٩٧٩م – ١٩٨٤م)، وإذا بالإعلانات القادمة من السعودية تنهمر على الشرق الأوسط بشكل لم نكن نتوقعه أونحلم به، خذ على لساني، لم يحدث في تاريخ الصحافة العربية أن حدث هذاالتدفق الإعلاني على مطبوعة ما، لدرجة أن الشرق الأوسط وقّعت في عام ١٩٨٠/٧٩م عقداً إعلانياً مع مؤسسة تهامة بـ ١٥٠٠ مليون ريال لمدة خمس سنوات، فقد كان المتوقع أن تحصل الجريدة على دخل قدره ٣٠٠ مليون ريال في السنة، ورغم ضخامة المبلغ، فقد زاد الدخل الإعلاني عما توقعه العقد بكثير ..!

صار هناك طغيان إعلاني سعودي على الجريدة، وبالتالي صار هناك طغيان إخباري سعودي أيضاً، لقد اتفقنا في البداية على أن تكون الشرق الأوسط جريدة عربية وليست سعودية، ولكنني أقدر التغيير الذي حدث وأفهمه. !

أما في جريدة الحياة، فعندنا إعلانات، ولكن بطريقة مختلفة، إن معظم شركات الإعلان الدولية في منطقة الشرق الأوسط، شركات لبنانية، وهي تعرف السوق في المنطقة جيداً، وهي تعطي للصحيفة إعلانات، بقدر ما تبيع في السعودية ..! خذ مثلاً، الكويت في عزها قبل الغزو العراقي، بل هي ودول الخليج جميعاً لا يشكلون أكثر من (٥٪) من إعلانات المنطقة، مصر مثلاً لا تشكل أكثر من (٢٪)، لبنان لا شيء، المغرب العربي كله (١٪)، أما الكعكة الإعلانية نفسها فهي في السعودية!!.

"بل أن الشركات الكبرى في العالم مثل چونسون أند چونسون في أمريكا، تويوتا وداتسون في اليابان، لا تعطيك من الإعلانات، إلا بقدر ما تبيع في السعودية، وإذا لم يكن لك توزيع في السعودية، فلن تحصل على أي إعلان..!".[١٤]

ثاني عشر: هل الحياة جريدة مستقلة؟

هل الحياة جريدة مستقلة؟ أم أنها لسان حال نظام عربي معين؟ للإجابة على هذا السؤال كان من الضروري البحث في تمويل الجريدة، وكان سبيلنا إلى ذلك هو محاولة التعرف على المساحات الإعلانية في الجريدة، وهل تصل إلى الحد اللازم لتمويلها، والمتعارف عليه بين أساتذة الصحافة وخبراء الإعلان.

إن الحد الأدنى الاقتصادي لمساحة الإعلان في الجريدة يجب ألا يقل عن (٢٥٪) من مساحة الصحيفة كلها، كذلك لجأنا إلى تحليل مضمون الإعلانات المنشورة بالجريدة لتحديد مصدرها ومعرفة هويتها وما إذا كانت إعلانات تسويقية، تخدم أغراضاً تجارية بحتة، أم أنها إعلانات دعم، أي تخفي وراءها تمويلاً مستتراً لخدمة أهداف سياسية، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لكافة المساحات الإعلانية في الجريدة طوال فترة الدراسة.

وقد كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- بلغت نسبة المساحات الإعلانية في جريدة الحياة (١١,٧٪) بالنسبة لمجموع صفحات الجريدة.

٢- تبين أن جميع الإعلانات المنشورة بالجريدة (١٠٠٪)، إعلانات تسويقية، ولا

يوجد بينها إعلانات دعم مباشرة وهي في غالبها الأعم إعلانات عن منتجات أمريكية وأوروبية ويابانية، لتسويقها في السعودية، بالإضافة إلى نسبة لا تذكر من الإعلانات المبوبة عن بعض المحلات والمطاعم العربية في لندن وباريس.

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء ما يلاحظ من انخفاض نسبة المساحات الإعلانية في الجريدة (١١,٧٪)، وهي نسبة لا تصل إلى الحد الأدنى المطلوب لتغطية نفقات إصدار الجريدة، وهو الأمر الذي يؤكد اعتماد الجريدة على تمويل آخر غير الإعلان، وغير التوزيع الذي لم يعد يشكل بالنسبة لمعظم الصحف الدولية في العالم دخلاً يذكر لارتفاع نفقات الشحن، التي باتت تلتهم ما يوازي سعر بيع النسخة للجمهور ..!

ووضعت هذه الحقائق أمام جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة، والذي قال: "نعم لا يزال حجم الإعلانات في الحياة لا يغطي تكاليف الإصدار ..! ونعم هناك تمويل آخر غير الإعلان..! لقد أصدر الحياة مجموعة من المساهمين اللبنانيين والسعوديين، واتفقنا من البداية أن هذا المشروع، ليس مشروعاً تجارياً، ومنتهى طموحنا، أن تغطي الجريدة نفقاتها، وقد اتفقنا أن يتم ذلك خلال خمس سنوات، بدءاً من عام ١٩٨٨م، وحتى نهاية عام ١٩٩٢م سوف تخسر الجريدة، وهم سوف يغطون الخسارة.

ولقد أضرت بنا حرب الخليج، ففي الحرب انخفضت الإعلانات، لقد كنا نتوقع أن نحصل هذا العام على ثلاثة ملايين دولار إعلان، ولكن الذي حدث أن جاء يناير ولم تأت إعلانات، ولكن بعد توقف الحرب بدأت تأتي الإعلانات.!

وعندما لمح تساؤلاً استنكارياً على وجهي استدرك قائلاً: "يمكن نسخة لندن لا تظهر فيها إعلانات، في حين أن هذه الإعلانات تظهر في طبعة الخليج"!

وأضاف جهاد الخازن:

"نحن نعرف أنه ينتظرنا عامان آخران، نحقق فيهما خسارة، وأملنا بعد ذلك أي

في السنة الخامسة، أن يتوازن الدخل مع النفقات، ويمكن حظنا أفضل من حظ غيرنا، فهناك صحف عربية أقدم منا كثيراً اضطرت إلى أن تتوقف، ولكننا عاملين حسابنا على الخسارة حتى السنة الخامسة، عاملين حسابنا، إن مصروفنا يرتفع في السنة الأولى والثانية والثالثة، ثم يبدأ في الانخفاض من السنة الرابعة والخامسة، في حين يبدأ الدخل في الارتفاع، ومجلس الإدارة كله محامين ومحاسبين، وعندنا ميزانية شهرية، وكل مرة نبحث الأمور لكي تتغير إلى الأفضل".(١٥)

رابعاً: قراء جريدة الحياة

تصف جريدة الحياة نفسها، بأنها جريدة النخبة العربية، التي تضم المفكرين والأكاديميين من أساتذة الجامعات والباحثين، ورجال الأعمال، والسياسيين، وكافة صانعي القرار من المعنيين بالشؤون السياسية، فهم نمط من القراء، يشبه في بريطانيا قراء التايمز والإندبندنت، وفي فرنسا قراء الموند، وغالبيتهم ينتمون إلى الجناح اليميني في الحياة السياسية العربية، ويضاف إليهم فئات من المثقفين المعتدلين رفيعي المستوى في البلدان العربية الراديكالية. والسؤال هو: ما مدى صحة هذا التصور لقراء جريدة الحياة؟

وبحثاً عن إجابة لهذا السؤال تم إجراء بحث ميداني، للتعرف على خصائص قراء جريدة الحياة، واستطلاع آرائهم في الجريدة وسياستها، ولقد اعتمدت الدراسة على الإستمارة كأداة للبحث، والمقابلة المقننة كأسلوب للبحث، ومرت الإستمارة بكافة الإجراءات الخاصة بالصياغة، والصدق والثبات، واختيرت عينة عشوائية من قراء الجريدة المقيمين بالملكة العربية السعودية، وهم الذين يشكلون غالبية قراء الجريدة.

أولاً: خصائص قراء جريدة الحياة

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- شملت الدراسة الميدانية ١٠٠ من قراء الجريدة المقيمين بالملكة العربية السعودية، منهم ٥٠٪ من السعوديين، ١٠٪ من المصريين، ١٠٪ من الكويتيين، ١٠٪ من الفلسطينيين، ١٠٪ من السودانيين، ١٠٪ من اللبنانيين.

٢- بالنسبة لأعمار قراء الجريدة تبين أن أكبر نسبة منهم تقع ما بين ٣٠ - ٤٠ سنة، حيث بلغت نسبتهم ٣٠٪ من مجموع القراء، يليهم من تقع أعمارهم بين ٤٠ - ٥٠ سنة، حيث بلغت نسبتهم ٢٨٪، ثم من تقع أعمارهم بين ٥٠ - ٦٠ سنة بنسبة ٢١٪، وأخيراً جاء ترتيب من تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة بنسبة

١١٪، ولا يوجد من هم فوق سن الستين.

٣- بالنسبة لمستوى تعليم قراء الجريدة، تبين أن أكبر نسبة منهم تحمل مؤهلات جامعية، حيث بلغت نسبتهم (٥٩٪)، يليهم من يحملون مؤهلات فوق الشهادة الجامعية، سواء كانت دبلومات عالية أو درجات الماجستير أو الدكتوراه، وقد بلغت نسبتهم (٤١٪)، ولا يوجد للجريدة قراء من حملة المؤهلات المتوسطة، أو من الذين يقرأون ويكتبون فقط!

٤- بالنسبة لمستوى دخل القراء، تبين أن أكبر نسبة منهم من أصحاب الدخول المتوسطة، حيث بلغت نسبتهم (٦٣٪)، يليهم أصحاب الدخل المرتفع (٢٣٪)، ثم أصحاب الدخل المتوسط (١٤٪)، ولا يوجد للجريدة قراء من أصحاب الدخل الأقل من المتوسط.

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن انحصار قراء الجريدة بين الحاصلين على مؤهلات جامعية وما فوقها (١٠٠٪)، يدل على أن الجريدة تكاد تقتصر على النخبة المثقفة باعتبار أن غالبية المثقفين العرب، ينتمون إلى الفئات التي أتيح لها استكمال تعليمها الجامعي، وهو الأمر الذي يفسر أيضاً ارتفاع نسبة أصحاب الدخول فوق المتوسطة بين قراء الجريدة (٦٣٪)، حيث يرتبط الدخل في العديد من البلدان العربية بالتعليم، فالتعليم العالي يتيح للحاصلين عليه فرصاً أكبر للدخل المرتفع بعكس الفئات الأقل تعليماً، وهذا الدخل هو الذي يتيح لبعض الفئات المثقفة إمكانية شراء أكثر من صحيفة، حيث كشفت البحوث العلمية عن وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التعليم والدخل، وبين شراء أكثر من صحيفة.[١٦]

ب) إن ارتفاع نسبة قراء الجريدة بين من تقع أعمارهم بين ٤٠ – ٦٠ سنة (٥٩٪)، تشير إلى أن الجريدة تخاطب بالفعل النخبة من صناع القرار في البلدان العربية من سياسيين وأساتذة جامعات ومفكرين ورجال أعمال، حيث تؤكد الأبحاث العلمية أن غالبية من بيدهم صنع القرار في

البلدان العربية تقع أعمارهم بين ٤٠ - ٦٠ سنة.[١٧]

جـ) يلاحظ وجود نسبة غير قليلة من قراء الجريدة تقع أعمارهم بين ٣٠ - ٤٠ سنة (٣٠٪)، كما توجد نسبة أقل (١١٪) من الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة، وهو ما يشير إلى أن للجريدة قراء من بين متوسطي السن، والشباب ولكن يبدو أن الجريدة لا تبذل جهداً كافياً لجذب هذه الفئات من القراء، رغم أهميتهم خاصة لو علمنا أن نسبة الشباب ومتوسطي العمر تزيد في العالم العربي عن ٦٠٪ من مجموع سكان البلدان العربية.[١٨]

د) من الملاحظ أن عينة البحث لم تشمل الجنس الآخر، وذلك لأسباب تتعلق بصعوبة إتمام مثل هذا الاستطلاع في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: أسلوب قراءة الجريدة

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين أن (٧٦٪) يقرأون الجريدة بانتظام، في حين يوجد (٢٤٪) لا يقرأونها بشكل منتظم، وأن (٩١٪) يقرأون بجانب صحيفة الحياة، صحفاً عربية ودولية أخرى، وأن (٩٪) فقط يكتفون بقراءة الحياة.

٢- تبين أن (٧٥,٢٪) يقرأون جريدة الشرق الأوسط، وأن (١٨,٦٪) يقرأون الأهرام الدولي، وأن (٧,٢٪) يقرأون صوت الكويت الدولي.

٣- بالنسبة للصحف العربية (المحلية) التي تُقرأ بجانب الحياة، ضمت القائمة تسع عشرة جريدة، في مقدمتها جريدة الجزيرة (٢٦,٢٪) والرياض (١٦,٥٪) وعكاظ (١٥,٤٪) والأهرام (٦,١٪) والسياسة (٥,١٪) والنهار (٤,٩٪) والوفد (٤,٩٪) والأخبار (٤,٤٪) والمدينة (٣,٣٪) والأنوار (٣,٣٪) واليوم (١,٦٪) والبلاد (١,١٪) والقبس (١,١٪) والندوة (١,١٪) والوطن (١,١٪) والأنباء (١,١٪) والجمهورية (١,١٪) والظهيرة (١,١٪).

٤- بالنسبة لموقع الجريدة بين الجرائد الأخرى، تبين أن جريدة الحياة تعتبر الجريدة الثالثة بنسبة (٤٣٪) والثانية بنسبة (٢٦٪) والأولى بنسبة (٢١٪)

والرابعة بنسبة (١٠٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) من الواضح أن الجريدة الأولى بالنسبة للقارئ، غالباً ما تكون جريدة محلية تصدر في بلده، إذ لا يوجد مثلاً بين السعوديين من يعتبر "الحياة" جريدته الأولى سوى (٢٪) فقط، و(١٪) من الكويتيين، في حين لا يوجد من المصريين من يعتبرها جريدته الأولى.

ب) يلاحظ ارتفاع نسبة من يعتبرون الحياة جريدتهم الأولى بين السودانيين (٨٪)، والفلسطينيين (٤٪)، وهو أمر يرجع إلى عدم وجود جرائد يومية سودانية وفلسطينية بارزة يرتبط بها قراء هذين البلدين، وخاصة أن أكثر الصحف اليومية السودانية المعروفة قد أغلقت بعد الإنقلاب العسكري الأخير، كما أن الصحف السودانية الأخرى التي تصدر الآن في السودان لا تصل إلى المملكة العربية السعودية، بسبب موقف الحكومة السودانية من أزمة الخليج، وبالنسبة للفلسطينيين، فإن صحيفتهم اليومية (القدس) التي تصدر في لندن لا تصل إلى المملكة العربية السعودية بسبب موقفها من أزمة الخليج.

جـ) يلاحظ ارتفاع نسبة القراء اللبنانيين الذين يعتبرون الحياة جريدتهم الأولى (٦٪)، وهو أمر مفهوم، لكون جريدة الحياة في الأصل لبنانية، فهي بالنسبة لهم جريدة محلية ودولية في آن واحد.

د) إن ارتفاع نسبة القراء الذين يعتبرون جريدة الحياة صحيفتهم الثالثة، يرجع إلى أن غالبية القراء -من غير اللبنانيين- يقبلون على شراء جريدتهم المحلية إلى جانب جريدة دولية تنتمي إلى بلدهم، فالقارئ السعودي يعتبر الشرق الأوسط جريدته الثانية، والمصريون لديهم الأهرام الدولي، والكويتيون لديهم صوت الكويت الدولي.

ثالثا: عوامل جذب القراء في جريدة الحياة

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين وجود أربعة عوامل تجذب القراء إلى جريدة الحياة، أولها ارتفاع مستوى التغطية الإخبارية بنسبة (٢٠,١٪)، ويليها أسلوب تحرير المادة الصحفية (١٩,٣٪)، ثم سياسة الجريدة ومواقفها (١٧,٥٪)، وأخيراً السبق الصحفي (١٤,٢٪).

٢- أما أقل العوامل جذباً لقراء الجريدة فهو الكاريكاتير بنسبة (٩,٤٪)، والصور (٩,٤٪)، وأسلوب الإخراج الفني (٩,٦٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) اتضح عدم وجود توازن بين الإخراج الفني للجريدة، وأسلوب تحريرها، ففي الوقت الذي ترتفع فيه نسبة من يجذبهم أسلوب تحرير المادة الصحفية (١٩,٣٪)، تنخفض نسبة من يجذبهم أسلوب الإخراج الفني إلى (٩,٦٪)، وهو الأمر الذي يكشف أن اهتمام الجريدة بالجانب التحريري يزيد عن اهتمامها بالجانب الإخراجي، وهو الأمر الذي يرجع في رأينا إلى عدم إدراك رئيس تحرير الجريدة أهمية الإخراج الفني، وعدم درايته ببعض أصوله الفنية.[١٩]

ب) إن انخفاض أهمية الصور (٩,٤٪) والكاريكاتير (٩,٤٪) كعوامل لجذب القراء، يؤكد الطابع المحافظ للجريدة فمن المعروف أن الاهتمام بالصور والكاريكاتير يقل في الصحف المحافظة، في حين يزيد الاهتمام بهما في الصحف الشعبية.

رابعاً: مستوى الخدمات الصحفية في جريدة الحياة

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين أن (٩٠٪) من قراء جريدة الحياة، يرون أن مستوى التغطية الصحفية بالجريدة عميق، وذكر (١٠٪) من القراء أن مستوى التغطية الصحفية عادي،

في حين لم يذكر أي من القراء أن مستوى التغطية الصحفية، سطحي.

٢- يرى (٩١٪) من القراء أن أسلوب عرض الأحداث والقضايا في جريدة الحياة، موضوعي، في حين يرى (٩٪) من القراء أن الجريدة متحيزة في عرضها لبعض الأحداث والقضايا.

٣- يرى (٩٢٪) من القراء أن أسلوب تحرير الجريدة جذاب، وذكر (٨٪) أن أسلوب التحرير عادي، في حين لا يوجد من يرى أن أسلوب التحرير ردئ.

٤- وبالنسبة لأسلوب الإخراج الصحفي في الجريدة، يرى (٦٦٪) من القراء أنه أسلوب جذاب، في حين يذكر (٣٤٪) أن أسلوب إخراج الجريدة عادي، ولا يوجد من يرى أن إخراج الجريدة ردئ.

ويلاحظ ارتفاع نسبة القراء الذين يرون أن مستوى التغطية الصحفية عميق (٩٠٪)، وأن أسلوب عرض الجريدة للقضايا والأحداث موضوعي (٩١٪)، وأن أسلوب تحرير الجريدة جذاب (٩٢٪)، في حين تنخفض نسبة من يرون أن أسلوب الإخراج الفني للجريدة جذاب (٦٦٪)، وهو ما يؤكد ملاحظة سابقة لنا، عن قلة اهتمام جريدة الحياة بأسلوب الإخراج الفني، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر في المستقبل على درجة إقبال القراء على الجريدة.

خامساً: آراء القراء في الفنون الصحفية بجريدة الحياة، وفي صفحاتها وأبوابها

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تحتل التقارير الصحفية مركز الصدارة بين الفنون الصحفية التي تعجب قراء جريدة الحياة، وذلك بنسبة (١٩,١٪)، تليها الأعمدة الصحفية (١٧,٧٪) ثم الأخبار (١٧,٣٪) ثم المقالات التحليلية (١٦,٦٪) ثم تنخفض بعد ذلك نسبة بقية الفنون الصحفية، حيث لا تزيد نسبة القراء الذين تعجبهم الأحاديث الصحفية عن (١٠,٥٪)، ثم الصور والكاريكاتير (٩,٩٪)، وأخيراً التحقيقات الصحفية (٨,٩٪).

٢- تحتل الصفحات والأبواب السياسية مركز الصدارة بين صفحات وأبواب الجريدة التي تعجب القراء، حيث بلغت النسبة (٢٨,٧٪)، تليها الصفحات والأبواب الثقافية (٢٨٪) ثم الصفحات والأبواب الرياضية (١٤٪) ثم الصحفات والأبواب الاجتماعية (١٣,٨٪) ثم تنخفض بعد ذلك نسبة بقية الصفحات والأبواب، حيث لا تزيد نسبة القراء الذين تعجبهم الصفحات والأبواب الاقتصادية عن (١٠,٩٪)، وأخيراً الصفحات والأبواب النسائية (٤,٦٪).

٣- أما الأبواب والصفحات التي تنقص الجريدة، فقد أشار القراء إلى ست عشرة صفحة وباباً، يفتقدونها في الجريدة، وقد برزت في مقدمتها، الصفحة الإسلامية كما ذكر (٤٣,٢٪) من قراء الجريدة ثم بريد القراء (١٦,٨٪)، والدراسات والأبحاث المطولة (٧,٦٪) وعروض الكتب الجديدة (٦,١٪) والمقالات النقدية (٥,٦٪) والاستطلاعات عن الدول العربية والأجنبية (٥,١٪)، والقضايا الاجتماعية (٣,٦٪) والأحاديث المطولة مع المفكرين العرب والأجانب (٢,٥٪) والتحقيقات المصورة (٢,٥٪) والنقد الأدبي (١٪) والأخبار الفنية (١٪) ونشاطات العرب في المهجر (١٪) وأخبار الجريمة والحوادث (٠,٥٪) والموضوعات العلمية والطبية (٠,٥٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن افتقاد (٤٣,٢٪) من قراء جريدة الحياة لوجود صفحة إسلامية بالجريدة، يؤكد إحساس القراء بتجاهل الجريدة للقضايا والأحداث الإسلامية، وعدم اقتناعهم بخط الجريدة القائم على تقديم الإسلام باعتباره تراثاً!.

ب) إن افتقاد (١٦,٨٪) من قراء الجريدة لباب "بريد القراء" يؤكد عدم اقتناع جانب من قراء الجريدة بالمساحة الضئيلة التي تفسحها الجريدة لبريد القراء، (نصف عمود وأحياناً عمود)، وقد اعترف رئيس تحرير

الجريدة (جهاد الخازن) بأن المساحة المخصصة لبريد القراء غير كافية، وأكد أنه سيعمل على زيادة مساحة الباب في الفترة القادمة، وإن أكد اقتناعه بأن أغلب ما ينشر في الصحف العربية في هذا الباب لا يستحق النشر، فالمفروض -حسب رأيه- أن يقتصر النشر على الرسائل الهامة التي يبعث بها القراء والتي تتناول التعليق على القضايا الحيوية، وليس نشر أية خواطر أو أي "كلام" يخطه القارئ بصرف النظر عن هبوط مستواه.[٢٠]

جـ) يلاحظ أن كثيراً من الصفحات والأبواب التي ذكر القراء أنهم يفتقدونها في الجريدة، يوجد بعضها بالفعل، ولكن ليس بالشكل الذي يريده القراء، مثل عرض الكتب والنقد الأدبي وأخبار الثقافة والأدب والموضوعات الطبية والعلمية والدراسات والأبحاث السياسية المطولة، ومن ناحية أخرى يوجد عدد آخر من الصفحات والأبواب التي يفتقدها القراء، ولا تقوم الجريدة بتغطيتها بالفعل، مثل مقالات الرأي الآخر، والأخبار الفنية ونشاطات العرب في المهجر، وأخبار الجريمة والحوادث والتحقيقات المصورة والاستطلاعات عن البلدان العربية والأجنبية.

سادساً: الطابع العام لشخصية جريدة الحياة والنظام العربي الذي تعبر عنه

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين أن النسبة الأكبر من قراء جريدة الحياة ترى أن الجريدة معتدلة (٦٠٪)، ويرى (٣٧٪) من القراء أنها جريدة محافظة، بينما يرى (٣٪) فقط من القراء أنها جريدة شعبية.

٢- يرى أكثرية قراء جريدة الحياة، أنها جريدة مستقلة (٨٦٪)، في حين يعتقد (١٤٪) من القراء أنها لسان حال نظام عربي.

٣- يرى (٤٥,٥٪) من القراء الذين ذكروا أن جريدة الحياة، لسان حال نظام

عربي، أن هذا النظام العربي هو المملكة العربية السعودية، في حين يرى (٤٠,٩٪) منهم أنه لبنان، وذكر (١٣,٦٪) أن الجريدة ليست لسان حال النظام اللبناني كله، وإنما لسان حال موارنة لبنان فقط..!

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن اتفاق (٦٠٪) من قراء جريدة الحياة على وصفها بالاعتدال، يتفق مع ما ذكره رئيس تحرير الجريدة بأنها معتدلة، وهو يشير إلى نجاح الجريدة في خلق الصورة الذهنية التي يريدونها للجريدة عند عدد كبير من القراء، ولكن وجود نسبة غير قليلة من القراء (٣٧٪) يرون أنها محافظة، يؤكد وجود فجوة في التصور الذهني للجريدة بين المسؤولين عنها وبين نسبة لا يستهان بها من القراء.

ب) إن ارتفاع نسبة القراء الذين يرون أن الجريدة مستقلة (٨٦٪) يؤكد نجاح المسؤولين عن الجريدة في إقناع عدد كبير من القراء بمصداقية سياسة الجريدة ومواقفها، كما أنه يؤكد من ناحية أخرى نجاح الجريدة في إخفاء هويتها الحقيقية عن أكبر عدد من القراء، وهو نجاح ساهمت فيه السياسة التحريرية للجريدة، التي ابتعدت عن الدعاية المباشرة للنظام السياسي العربي الذي يمثله ملاك أكبر نسبة من أسهم الجريدة ..!

سابعاً: كتّاب الجريدة

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١ – يمكن تقسيم كتّاب الجريدة الذين تروق كتاباتهم للقراء إلى ثلاث مجموعات، تحتل المجموعة الأولى مركز الصدارة، وتضم محمود رياض بنسبة (٣١,٦٪)، يليه عرفان نظام الدين (١٥,٢٪) وقسطنطين زريق (١٤,٨٪) ورغيد الصلح (١٣,٢٪)، أما المجموعة الثانية التي تليها في الأهمية عند القراء، فتضم جهاد الخازن بنسبة (٧,٢٪) وأحمد بهجت (٤,٨٪) وصلاح

الدين حافظ (٤٪) وعبد الله الجفري (٢,٨٪) وخير الله خير الله (٢,٤٪) ومحمود عوض (٢٪). أما المجموعة الثالثة والأخيرة في ترتيب الأهمية عند القراء، فتضم جوزيف أبو خليل (٠,٨٪) وعبد الوهاب بدرخان (٠,٤٪) وجورج سمعان (٠,٤٪) وأحمد أصفهاني (٠,٤٪).

٢- يقترح القراء قائمة طويلة من الكتّاب الذين يودون أن يقرأوا لهم في جريدة الحياة، وهي تضم ٦٠ كاتباً ومفكراً وصحفياً من مختلف البلدان العربية، ويمكن تقسيمهم إلى ست مجموعات، تضم القائمة الأولى الدكتور غازي القصيبي (١٢,٥٪) والشيخ محمد الغزالي (٧,٨٪) والدكتور يوسف القرضاوي (٥,٦٪) والدكتور محمد عمارة (٤,٣٪) ومحمد حسنين هيكل (٣,٩٪) وإدوارد سعيد (٣,٦٪) والطيب صالح (٣,٣٪)، أما المجموعة الثانية فهي تضم الدكتور كلوفيس مقصود (٢,٩٪) والدكتور محمد الرميحي (٢,٩٪) والشيخ علي طنطاوي (٢,٦٪) وأحمد بهاء الدين (٢,٦٪) ومحمود درويش (٢,٦٪) والشيخ بن باز (٢,٣٪) وحمد الجاسر (٢,٣٪) وخالد محمد خالد (٢,٣٪) والدكتورة سعاد الصباح (٢,٣٪)، وتضم المجموعة الثالثة الدكتور زكي نجيب محمود (٢,٠٪) وعلوي الصافي (٢,٠٪) وأحمد الجار الله (٢,٠٪) ومصطفى أمين (٢,٠٪) وغسان تويني (١,٦٪) والدكتور محمد جابر الأنصاري (١,٣٪) والدكتور سعد الدين إبراهيم (١,٣٪) وعبد الرحمن عبد العزيز الشبيلي (١,٣٪) ومحمود السعدني (١,٣٪) والدكتور أحمد صدقي الدجاني (١,٣٪) وداود الشريان (١,٣٪)، وتضم المجموعة الرابعة رضا لاري (١٪) ومحمد صلاح الدين (١٪) وأنيس منصور (١٪) وناصر الدين النشاشيبي (١٪) ومحمد إبراهيم الشوش (١٪) وحسن الترابي (١٪) ونبيل خوري (١٪)، وتضم المجموعة الخامسة السيد ياسين وعثمان العمير وعبد الله باجبير وعبد الله العروي وصلاح حافظ وعادل حسين ورجاء النقاش وعلي شمو وجورج الخوري وميشيل جودة، حيث حصل كل منهم على نسبة (٠,٧٪) من مجموع القراء، أما المجموعة السادسة والأخيرة فتضم

أحمد عباس صالح والدكتور عبدالله الغذامي والدكتور حسن حنفي وعبد الفتاح أبو مدين والدكتور عبد الوهاب المسيري والدكتور مصطفى محمود والدكتور يوسف إدريس وكامل زهيري وإبرهيم سعدة وعبد الله الشيتي وناجي علوش وفاروق أبو عيسى وباسم الجسر وعبد العزيز النهاري، وقد حصل كل منهم على نسبة (٠,٣٪) من مجموع قراء الجريدة.

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) لقد تصدر قائمة أفضل الكتّاب بالجريدة، سياسيون ومفكرون، من غير الكتّاب الصحفيين بالجريدة، مثل محمود رياض الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية وقسطنطين زريق المفكر والمؤرخ اللبناني، ورغيد الصلح المفكر اللبناني، وهو ما يؤكد ارتفاع المستوى الفكري لقراء الجريدة.

ب) تراجع ترتيب كتّاب الأعمدة الثابتة بالجريدة، وفي مقدمتهم جهاد الخازن وعبد الله الجفري الذي يكتب كل منهم عموداً يومياً في الصفحة الأخيرة، وهو الأمر الذي يكشف أن نوعية الكتابات التي يقدمونها (الكتابة الفكاهية الساخرة لجهاد الخازن، والكتابة الأدبية الرمزية لعبد الله الجفري) لا تجد عند القراء نفس الصدى الذي تلاقيه الكتابات السياسية الجادة بصفحة الرأي.

جـ) يلاحظ أن نسبة كبيرة من قراء جريدة الحياة، يودون مشاركة عدد كبير ممن يسمون بالكتّاب الإسلاميين، في الكتابة بالجريدة، ويتماشى هذا الاتجاه مع ما سبق ملاحظته من غياب الصفحة الإسلامية بالجريدة، وهو ما يؤكد وجود فجوة بين رغبات عدد كبير من قراء الجريدة، وبين رؤية رئيس تحرير الجريدة تجاه النشر للكتّاب الإسلاميين.

ثامناً: سعر الجريدة وحجمها وعدد صفحاتها

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين أن كافة قراء الجريدة، يرون أن سعرهامناسب(١٠٠٪)، كما أنهم يرون جميعاً أن عدد صفحاتها مناسب (١٠٠٪).

٢- اختلف القراء حول الحجم المناسب للجريدة، فقد ذكر (٦٨٪) من القراء أن الحجم الذي تصدر به الجريدة مناسب، في حين ذكر (٢٢٪) من القراء أنه حجم غير مناسب وأنهم يفضلون لو صدرت الجريدة بالحجم الإستاندرد العادي الذي تصدر به غالبية الصحف العربية.

ويمكن تفسير النتيجة السابقة، بأن هناك عدداً غير قليل من القراء، تعودوا على الحجم الإستاندرد الذي تصدر به غالبية الصحف العربية، وأنهم قد ألفوه، وبعضهم يعتقد أن الحجم الذي تصدر به جريدة الحياة، يقلل من كمية المادة الصحفية التي يمكن أن تقدمها الجريدة للقارئ، ورغم أن عدداً من الصحف العربية الهامة أصبحت تصدر بنفس حجم الحياة، مثل جريدة الأخبار المصرية وعكاظ السعودية، إلا أنه يبدو أن نسبة مهمة من القراء العرب لم تستسغ بعد هذا الحجم الجديد للصحف اليومية.

خامساً: أسلوب التحرير الصحفي في جريدة الحياة

يستهدف هذا المبحث دراسة خصائص أسلوب التحرير الصحفي بجريدة الحياة، وذلك للتعرف على فنون التحرير الصحفي الأكثر استخداماً في الجريدة، وكيفية توظيف هذه الفنون للتعبير عن سياسة الجريدة ومواقفها، ومدى ملاءمة أسلوب التحرير لقراء الجريدة، ثم دور أسلوب التحرير الصحفي في تحديد شخصية الجريدة، وأثر ذلك في نجاحها.

وقد تم صياغة استمارة لتحليل أسلوب التحرير الصحفي بالجريدة، وأجريت عليها كافة الإجراءات الخاصة بالصدق والثبات، واختيرت عينة زمنية من الجريدة تمتد إلى ستة شهور، ابتداءاً من أول يوليو ١٩٩٠م وتنتهي بآخر ديسمبر ١٩٩٠م، واستخدم أسلوب المسح الشامل لكافة أعداد الجريدة التي صدرت في تلك الفترة، بحيث ضمت العينة ١٨٠ عدداً من أعداد الجريدة، وقد استخدم في الدراسة الأسلوب الإحصائي حتى يمكن إخضاع أسلوب التحرير الصحفي بالجريدة للوصف الكيفي والكمي، بما يمكننا من تحليل النتائج والخروج بالإستنتاجات المبنية على أسس علمية سليمة.

وقد اكتفينا بتحليل الأخبار المنشورة في الصفحة الأولى من جريدة الحياة، باعتبارها (فاترينة) عرض لأهم الأخبار بالجريدة، ولأنه من المستحيل -عملياً- تحليل كافة الأخبار المنشورة في بقية صفحات الجريدة طوال فترة البحث، وقد طرح في استمارة البحث التساؤلات التالية:

١- ما المساحة المخصصة لكل فن من فنون التحرير الصحفي بالجريدة؟

٢- ما القيم الإخبارية التي تغلب على الأخبار بالجريدة؟ ما أنواع هذه الأخبار؟ وما طرق كتابتها ؟

٣- ما أنواع التقرير الصحفي بالجريدة، وما طرق كتابته؟ وما أثر ذلك على انتشار الجريدة؟

٤- ما أنواع المقال الصحفي بالجريدة؟ وما طرق كتابته، وما أثر ذلك على انتشار الجريدة؟

٥- ما أنواع الحديث الصحفي بالجريدة، وما طرق كتابته، وما أثر ذلك على انتشار الجريدة؟

٦- ما أنواع التحقيق الصحفي بالجريدة؟ وما طرق كتابته، و ما أثر ذلك على انتشار الجريدة؟

أولاً: أسلوب تحرير الخبر الصحفي

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين ارتفاع نسبة عناصر الصراع (١٦٪) والأهمية (١٣٪) والجدة (١١٪) والضخامة (١١٪) والمصلحة (٩٪) والتوقيت (٧٪) والتوقع (٦٪) في الأخبار التي تنشرها جريدة الحياة، بحيث تصل نسبتها جميعاً إلى (٧٣٪) من مجمل الأخبار المنشورة في الجريدة. ومن ناحية أخرى تبين انخفاض نسبة عناصر: الشهرة (٦٪) والمنافسة (٥٪) والإنسانية (٤٪) والإثارة (٤٪) والتشويق (٣٪) والطرافة (٣٪) والغرابة (٢٪) في الأخبار التي تنشرها جريدة الحياة، بحيث لا تزيد نسبتها جميعاً عن (٢٧٪) فقط من مجموع الأخبار التي تنشرها الجريدة.

٢- تبين ارتفاع نسبة الأخبار الداخلية (العربية) بجريدة الحياة لتصل إلى (٦٨٪) من مجموع الأخبار المنشورة في الجريدة، في حين انخفضت نسبة الأخبار الخاجية إلى (٣٢٪) فقط.

٣- ترتفع نسبة الأخبار غير المتوقعة[٢١] في جريدة الحياة إلى (٧٦٪)، في حين لا تزيد نسبة الأخبار المتوقعة عن (٢٤٪).

٤- ترتفع نسبة الأخبارالمبدعة[٢٢] في جريدة الحياة إلى (٧٤٪)، في حين تنخفض نسبة الأخبار الجاهزة[٢٣] إلى (٢٦٪).

٥- ترتفع نسبة الأخبار الجادة[٢٤] في جريدة الحياة لتصل إلى (٧٢٪)، في حين

تنخفض نسبة الأخبار الخفيفة[25] بحيث لا تزيد عن (٢٨٪).

٦- تتصدر الأخبار السياسية غيرها من الأخبار بجريدة الحياة، حيث تصل نسبتها إلى (٦٣٪)، تليها الأخبار الاقتصادية (١٣٪) ثم الأخبار الثقافية (٨.٠٪) والأخبار الرياضية (٦٪) والأخبار العلمية (٤٪) والأخبار الاجتماعية (٤٪)، وأخيراً أخبار الحوادث والجرائم (٢٪).

٧- تعتمد جريدة الحياة، بدرجة كبيرة، على مراسليها ومكاتبها الخارجية في الحصول على الأخبار، حيث بلغت نسبة الأخبار المنشورة في الجريدة عن طريق المراسلين والمكاتب (٤٣٪)، يليهم المندوبون في المقر الرئيسي للجريدة بلندن، وذلك بنسبة (٢٢٪) ثم الخدمات الإخبارية الخاصة (١٣٪)،[26] ووكالات الأنباء (٩٪) والإذاعات (٦٪) والصحف (٤٪) وأخيراً التلفزيون (٣٪).

٨- ترتفع نسبة الأخبار المفسرة[27] بجريدة الحياة لتصل إلى (٦٥٪)، في حين تنخفض نسبة الأخبار المجردة[28] إلى (٢٥٪).

٩- ترتفع نسبة الأخبار الموضوعية[29] في جريدة الحياة لتصل إلى (٨٨٪)، في حين تنخفض نسبة الأخبار الملونة[30] إلى (١٢٪) فقط.

١٠- بالنسبة لطرق كتابة الأخبار بجريدة الحياة، يلاحظ انخفاض نسبة الأخبار البسيطة[31] (٢٦٪)، وارتفاع نسبة الأخبار المركبة [32] (٧٤٪).

كذلك ترتفع نسبة الأخبار التي تجمع بين سرد الأحداث والتصريحات والمعلومات (٣١٪) وتليها الأخبار التي تقوم على سرد التصريحات (٢٨٪) ثم الأخبار التي تقوم على سرد المعلومات (٢٣٪) في حين لا تزيد نسبة الأخبار التي تقوم على سرد الأحداث عن (١٨٪). ويغلب على جريدة الحياة استخدام قالب الهرم المقلوب [33] في كتابة الخبر الصحفي بنسبة (٦٥٪)، ويليه قالب الهرم المقلوب المتدرج [34] بنسبة (٢٣٪)، ويقل في جريدة الحياة استخدام قالب الهرم المعتدل ،[35] بحيث لا تزيد نسبته عن (١٢٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) أن ارتفاع نسبة عناصر الصراع والجدة والأهمية والمصلحة والضخامة والتوقيت في الأخبار التي تنشرها جريدة الحياة (٧٣٪)، وانخفاض نسبة عناصر الإثارة والتشويق والشهرة والمنافسة والغرابة والطرافة والإنسانية (٢٧٪)، يكشف عن الطابع المحافظ لشخصية الجريدة، وهو ما يفسر أيضاً ارتفاع نسبة الأخبار الجادة (٧٢٪) وانخفاض نسبة الأخبار الخفيفة (٢٨ ٪).

ب) إن ارتفاع نسبة الأخبار غير المتوقعة بجريدة الحياة (٧٦٪)، وانخفاض نسبة الأخبار المتوقعة (٢٤٪)، وارتفاع نسبة الأخبار المبدعة (٧٤٪) وانخفاض نسبة الأخبار الجاهزة (٢٦٪)، يكشف عن ارتفاع مستوى الأداء المهني لمخبري الجريدة.

جـ) يلاحظ بشكل عام قلة اعتماد جريدة الحياة على المصادر الخارجية للأخبار (وكالات الأنباء والصحف والإذاعات والتلفزيون) حيث لا تزيد نسبة مساهمتها كمصادر لأخبار الجريدة عن (٢٢٪)، ومن جهة أخرى تعتمد الجريدة بشكل كبير على مصادرها الذاتية (المندوب الصحفي والمراسل الخارجي والمكاتب الخارجية) بالإضافة إلى الإتفاقات الخاصة بالخدمات الصحفية الإخبارية، حيث تصل نسبة مساهمتها في أخبار الجريدة (٧٨٪)، ولعل هذا يشكل أحد أسباب تميز جريدة الحياة عن غيرها من الصحف العربية، ذلك أنه كلما اعتمدت الصحيفة على مصادرها الذاتية، كلما زادت فرصها في تقديم تغطية إخبارية أفضل من غيرها من الصحف التي تعتمد على المصادر الخارجية.

ويلقي جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة أضواء أخرى حول هذه المسألة تساعد على تفسير النتائج السابقة، فيقول: "عندما جئنا إلى لندن، أخذنا نتعرف على طريقة تغطية الصحف البريطانية للأخبار، وأهمية قدرات الصحيفة المالية في إنجاح هذه التغطية، لذلك حرصنا على إنشاء مكاتب للجريدة في العواصم الهامة في العالم كلما ساعدتنا إمكانياتنا المالية على ذلك، كذلك حرصنا على أن نبعث

بمراسلين إلى مراكز الأحداث الساخنة التي لا توجد لنا فيها مكاتب".

وضرب جهاد الخازن عدة أمثلة بدور مراسلي الحياة في أزمة الخليج وقال: "لقد كنا الجريدة الوحيدة العربية التي لها مراسلون في حرب عاصفة الصحراء، وكان لنا مراسلان دائمان رافقا القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وكان لنا مراسل ثالث رافق القوات الأمريكية التي هاجمت الكويت من البحر، وكان لنا مراسل رابع في ديار بكر على الحدود التركية العراقية، وقد أجرى هذا المراسل حديثاً صحفياً هاماً مع الرئيس التركي، وقد فشلنا في إرسال مراسل يمر عن طريق الحدود السورية العراقية لأن سوريا رفضت ذلك، ولقد لجأنا إلى الوساطات العربية، لكي يسمح بنقل أعداد الحياة التي تطبع في البحرين إلى الظهران بالسعودية، وكانت العربة التي تنقل الحياة، هي سيارة الشحن المدنية الوحيدة التي تمر على جسر الملك فهد الذي يربط بين البحرين والسعودية، وكثيراً ما تحول سائق الشاحنة إلى مراسل للجريدة، أثناء الغارات، وكنا نطلب منه أن يصف لنا ما شاهد فقط! ولا بد أن أعترف بأننا فشلنا في التغطية على الجانب العراقي، فقد كان لنا مراسل في بغداد، وقد اعتمدناه هناك بعد جهد كبير واجتهدنا للحصول على رخصة فاكس، ولكن ثاني يوم الحرب اختفى المراسل ولم نسمع عنه شيئاً إلا من أيام فقط، عندما عرفنا أنه سليم، ولكنه منع بالطبع من أن يبعث لنا بشئ! لذلك اضطررنا للإعتماد على وكالات الأنباء رغماً عنا، ولكننا كنا نأخذ عنها بحذر، ورغم ذلك أدعي أنه لم يفتنا يوماً حدث هام واحد وقع في بغداد! وهذا أحد أسباب تميز الحياة!"(٣٦)

د) إن ارتفاع نسبة الأخبار المفسرة بجريدة الحياة (٦٥٪) وانخفاض نسبة الأخبار المجردة (٣٥٪) يرجع إلى وجود الجريدة في لندن، واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة في حفظ المعلومات واسترجاعها وهو الأمر الذي أتاح لها سرعة الوصول إلى المعلومات اللازمة للكشف عما وراء الخبر وبالسرعة التي تتلاءم مع الإصدار اليومي.

هـ) يلاحظ ارتفاع نسبة الأخبار الموضوعية بجريدة الحياة (٨٨٪)، وهو يدل

على حرص الجريدة على الظهور أمام القراء بمظهر الجريدة المستقلة، "ذلك أنه لكثرة ما يتعرض القارئ العربي للدعاية، بات يتشوق إلى جريدة تتحلى بقدر معقول من الموضوعية"، كما يقول رئيس تحرير الحياة.

لذلك نحن نرى أن حرص الجريدة على الموضوعية، ليس هدفه الموضوعية في حد ذاتها، وإنما الحرص على كسب ثقة القراء وجذب أكبر عدد منهم إلى قراءة الجريدة. ورغم ذلك فإن الجريدة لا تخلو من الأخبار الملونة (١٢٪)، وهي أمور يفرضها على الجريدة من يملكون النسبة الغالبة من أسهم الشركة التي تصدرها، وإن كان من المهم أن نعترف بأن تلوين الأخبار في جريدة الحياة لا يتم بطريقة دعائية مباشرة، وإنما يجري ذلك بمهارة فائقة، بحيث لا تكشفه سوى العين الفاحصة المدربة.

و) ترجع كثرة الأخبار المركبة في جريدة الحياة (٧٤٪) وقلة الأخبار البسيطة (٢٦٪)، إلى وجود شبكة من المراسلين والمكاتب الخارجية للصحيفة في أماكن متعددة من العالم، وهو الأمر الذي يتيح لها تغطية الحدث الواحد من العواصم المتعددة التي ترتبط به وأن تنشرها في حيز واحد، وهو ما يساعد الجريدة أيضاً على تفسير بعض الأحداث عن طريق ربطها ببعض.

ز) إن ارتفاع نسبة استخدام الجريدة لقالب الهرم القلوب (٥٦٪) وقالب الهرم المقلوب المتدرج (٢٣٪) في كتابة الأخبار يشير إلى إتباع الجريدة لأحدث الطرق الفنية في كتابة الأخبار، كما أنه يكشف عن ارتفاع المستوى المهني لمحرري الأخبار في الحريدة وحسن استخدامهم للإمكانات التكنولوجية المتوفرة لديهم، وقد ساعد على ذلك أن محرري الحياة، هم في حقيقة الأمر الخلاصة المنتقاة من محرري الصحافة اللبنانية في عصرها الذهبي، فالكثرة الغالبة من محرري الحياة اللندنية، ممن تربوا في صحف الحياة والنهار والأنوار البيروتية!.

ثانياً: أسلوب تحرير التقرير الصحفي

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين أن جريدة الحياة أكثر استخداماً لفن التقرير الإخباري بنسبة (٥٦٪)، يليه فن تقرير المعلومات (١٨٪) ثم فن تقرير عرض الشخصيات (١٤٪)، وأخيراً فن التقرير الحي بنسبة (١٢٪).

٢- تبين أن الجريدة أكثر استخداماً لقالب الهرم المقلوب في كتابة فن التقرير الصحفي بنسبة (٦٦٪)، أما قالب الهرم المعتدل فلا تزيد نسبته عن (٢٤٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن الإصدار اليومي لجريدة الحياة، يجعلها أكثر اهتماماً بالأحداث الجارية، وبالتالي أكثر استخداماً لفن التقرير الإخباري وفن تقرير المعلومات. ولعل ذلك يفسر أيضاً كثرة استخدامها لقالب الهرم المقلوب في كتابة التقرير، باعتبار أن هذا القالب أكثر ملاءمة لعرض الأخبار الجارية.

ب) إن قلة استخدام الجريدة لقالب الهرم المعتدل في كتابة التقرير الصحفي، يرجع إلى قلة ما تنشره من تقارير حية وتقارير عرض الشخصية، لكون هذا القالب أكثر ملاءمة لكتابة هذين النوعين من التقارير.

جـ) إن اهتمام جريدة الحياة بفن التقرير الصحفي بمختلف أنواعه، يعتبر أحد عوامل تميز الجريدة عن غيرها من الصحف العربية، ذلك أن فن التقرير الصحفي، أصبح أكثر الفنون الصحفية تلبية لاحتياجات الصحافة الحديثة، لأنه يكاد يقوم بكافة وظائف الفنون الصحفية، فهو يقوم بوظيفة الخبر الصحفي في سرده للأحداث الجارية، ويقوم بوظيفة المقال الصحفي لتضمنه الرأي والتحليل والتفسير، ويقوم بوظيفة الحديث الصحفي لإمكان تضمنه للحوار مع الشخصيات التي يدور حولها الحدث أو يرتبط بها، ثم هو يقوم أيضاً بوظيفة التحقيق الصحفي، بما يتضمنه من بحث وكشف وتحري عما خفي من جوانب الحدث.

وقد أصبح فن التقرير الصحفي يحتل اليوم في الصحافة الحديثة مركز الصدارة في ترتيب الأهمية في فنون الكتابة الصحفية، وإن لوحظ أن درجة استخدامه في صحافة المجتمعات النامية -ومنها الصحافة العربية- ما زالت ضعيفة وقاصرة، وذلك لما يتطلبه التقرير الصحفي من تدريب شاق ومهارة مهنية عالية، وتوفر قدر كبير من المعلومات الخلفية والإتصالات الوثيقة مع مصادر الأخبار.

ثالثاً: أسلوب تحرير التحقيق الصحفي

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين ارتفاع نسبة التحقيق الخبري في جريدة الحياة بنسبة (١٧٪) يليه تحقيق المعلومات (٢٢٪) ثم تحقيق الرأي بنسبة (١٨٪)، ومن ناحية أخرى تبين انخفاض نسبة تحقيق الهروبية[٣٧] (١٢٪) وتحقيق التوقع [٣٨] وتحقيق الاستعلام [٣٩] (٦٪) وتحقيق التحري [٤٠] (٤٪).

٢- يلاحظ ارتفاع نسبة استخدام قالب الهرم المعتدل المبني على العرض الموضوعي في كتابة التحقيقات الصحفية بجريدة الحياة، وذلك بنسبة (٤٠٪)، يليه استخدام قالب الهرم المعتدل المبني على السرد القصصي (٣٣٪) ثم قالب الهرم المعتدل المبني على الوصف التفصيلي (٢٧٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة التحقيقات الخبرية وتحقيقات الرأي، يتناسب مع كثرة استخدام الجريدة لقالب الهرم المعتدل المبني على العرض الموضوعي وقالب الهرم المعتدل المبني على الوصف التفصيلي، وذلك لأن هذين القالبين أكثر ملاءمة لكتابة التحقيقات الخبرية وتحقيقات المعلومات وتحقيقات الرأي.

كذلك يلاحظ انخفاض نسبة استخدام الجريدة لقالب الهرم المعتدل المبني على السرد القصصي، وهو الأمر الذي يتناسب مع انخفاض نسبة

تحقيقات الهروبية والتوقع والإستعلام والتحري، وذلك لملاءمة هذا القالب لكتابة هذه الأنواع الأخيرة من التحقيقات الصحفية، وكل ذلك يؤكد ارتفاع مستوى المهارة المهنية لمحرري التحقيقات بجريدة الحياة.

ب) من المهم ملاحظة قلة اهتمام الجريدة بشكل عام بفن التحقيق الصحفي رغم أهميته، ويفسر جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة ضعف التحقيقات الصحفية بالجريدة فيقول:

"أنا أعترف بقلة التحقيقات في الجريدة، ولكن ذلك مرتبط بقدرتنا، أنا أطلب من المراسل أن يهتم أولاً بالخبر، وإذا كان لديه وقت يمكن أن يجري تحقيقات، في بعض مكاتبنا لا يوجد سوى محرر واحد، فالتغطية الإخبارية تستهلك كل وقته ولا يبقى له ما يمكن أن يسمح له بعمل تحقيقات صحفية، ولا تنسى أن التحقيق الصحفي يحتاج إلى وقت وإلى جهد". (٤١)

رابعاً: أسلوب تحرير الحديث الصحفي

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- يتصدر الحديث الخبري قائمة أنواع الحديث الصحفي بجريدة الحياة، حيث تبلغ نسبته (٦٧٪) ويليه حديث الرأي (٢١٪) ثم الحديث الذاتي (١٢٪).

٢- تبين أن جريدة الحياة أكثر استخداماً لقالب الهرم المقلوب كأسلوب لكتابة الحديث الصحفي، حيث تصل نسبته إلى (٣٧٪)، يليه قالب الهرم المقلوب المتدرج (٣٥٪) ثم قالب الهرم المعتدل (١٨٪)، وأخيراً قالب الهرم المعتدل المتدرج (١٠٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن زيادة نسبة الحدث الخبري بجريدة الحياة، يفسر كثرة استخدامها

لقالب الهرم المقلوب وقالب الهرم القلوب المتدرج في كتابة الحديث الصحفي، وذلك لملاءمة هذين القالبين لكتابة الحدث الخبري، وهو ما يؤكد ارتفاع مستوى المهارة المهنية لمحرري الأحاديث الصحفية بجريدة الحياة.

ب) يلاحظ بشكل عام قلة الأحاديث الذاتية بجريدة الحياة، وهي الأحاديث التي تهتم بالكشف عن شخصية المتحدث أكثر مما تهتم بأخباره وآرائه، وهو الأمر الذي يشير إلى الطابع المحافظ للجريدة، خاصة وأن الأحاديث الذاتية أكثر استخداماً مع الفنانين ونجوم المجتمع، وهي اهتمامات تخلو منها الجريدة.

خامساً: أسلوب تحرير المقال الصحفي

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين ارتفاع نسبة العمود الصحفي بجريدة الحياة بالمقارنة ببقية أنواع المقال الصحفي، حيث تصل إلي (٦٨٪) يليه المقال التحليلي بنسبة (٣٢٪)، في حين اختفى تماماً من الجريدة المقال الافتتاحي ومقال اليوميات ..!

٢- تبين ارتفاع نسبة استخدام كتّاب جريدة الحياة لقالب الهرم المعتدل في كتابة المقال الصحفي، حيث بلغت (٧٨٪)، في حين لا تزيد نسبة استخدامهم لقالب المستطيلات عن (١٤٪) وقالب الهرم المقلوب (٨٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) يرجع ارتفاع نسبة العمود الصحفي بجريدة الحياة (٦٨٪)، لكونها تنشر ثلاثة أعمدة يومية ثابتة، ففي الصفحة الأخيرة يوجد عمودان، الأول بعنوان "عيون وآذان" لجهاد الخازن، والثاني "نقطة حوار" لعبد الله الجفري، وفي الصفحة الخامسة عشرة تنشر الجريدة عموداً ثابتاً، يتناوبه كاتبان، الأول عرفان نظام الدين ويكتبه تحت عنوان "من الحياة"

والثاني أحمد بهجت ويكتبه تحت عنوان "دنيا".

وتنشر الجريدة أيضاً عمودين يوميين ثابتين، ولكن دون عنوان، ودون كتّاب ثابتين، وذلك في صفحة الرأي (الصفحة التاسعة) ويتبادل كتابتهما كافة محرري الجريدة ومراسليها، ونحن نعتبرهما من الأعمدة الصحفية تجاوزاً، وذلك أن المفترض في فن العمود الصحفي أن يكون له مكان ثابت وعنوان ثابت ومساحة ثابتة وكاتب ثابت وأن ينشر بانتظام سواء يومياً أو أسبوعياً، والعمودان المشار إليهما يفتقدان صفة العنوان الثابت والكاتب الثاتب، وإن كان يتوفر لهما المكان الثابت والمساحة الثابتة والإنتظام في النشر يومياً.

ب) أما انخفاض نسبة المقال التحليلي بجريدة الحياة (٣٢٪)، فيرجع إلى كون صفحة الرأي بالجريدة لا تسمح مساحتها في الغالب الأعم إلى نشر مقالين تحليليين فقط، وذلك لأن طبيعة المقال التحليلي تحتاج إلى قدر من المساحة يسمح لكاتبه بتحليل الحدث أو القضية موضوع المقال باستفاضة وعمق، ولكن ذلك لا يمنع الجريدة في بعض الأحوال من نشر ثلاث مقالات في صفحة الرأي، ورغم ذلك يظل عدد المقالات التحليلية أقل مما تنشره الجريدة من الأعمدة الصحفية.

جـ) إن ارتفاع نسبة استخدام كتّاب الجريدة لقالب الهرم المعتدل في كتابة المقال الصحفي (٧٨٪) يرجع لارتفاع نسبة العمود الصحفي بالجريدة (٦٨٪) والمعروف أن قالب الهرم المعتدل، هو أكثر القوالب الفنية ملاءمة لكتابة فن العمود الصحفي، أما انخفاض نسبة استخدام الجريدة لقالب المستطيلات (١٤٪)، فيرجع إلى قلة عدد المقالات التحليلية بالجريدة، والمعروف أن قالب المستطيلات يعتبر أكثر القوالب الفنية ملاءمة لكتابة المقال التحليلي.

د) من الظواهر اللافتة للنظر، اختفاء المقال الإفتتاحي تماماً من جريدة الحياة، رغم أن هذا النوع من المقال الصحفي، يعتبر ركناً أساسياً في

الصحف منذ نشأتها وحتى اليوم، سواء كان ذلك في الصحف التي تصدر في الدول المتقدمة أو تلك التي تصدر في الدول النامية، ومنها معظم الصحف العربية.

وعندما وجهنا هذه الملاحظة إلى جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة، أرجع السبب في ذلك إلى حرص الجريدة على الإلتزام بموقف الإستقلال والحياد، وعدم رغبتها الخوض في الخلافات العربية-العربية، حتى تستطيع أن تكون جريدة لكل العرب، وأن تدخل كافة البلدان العربية (٤٢).

هـ) كذلك يلاحظ اختفاء مقال اليوميات بجريدة الحياة، ويعلل جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة ذلك بأن هذا النوع من المقالات أصبح شكلاً كلاسيكياً لا وجود له في الصحافة الحديثة،[٤٣] وهو رأي صحيح إلى حد كبير، وإن كان يلاحظ أن العديد من الصحف الشعبية في العالم تحرص على نشر هذا اللون من المقال الصحفي خاصة في الصحف الشعبية، لكونه يسمح للكاتب بالتعبير عن أفكاره وخواطره الذاتية، وهو لون من الصحافة مازال يجذب العديد من القراء، وأعتقد أن عدم وجود مقال اليوميات بجريدة الحياة، يرجع لافتقارها إلى الكاتب الجماهيري الذي يصلح لكتابة مثل هذا اللون من المقالات.

سادساً: ترتيب فنون الكتابة الصحفية في أولويات الأهمية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- يحتل الخبر الصحفي مركز الصدارة في ترتيب الأهمية في جريدة الحياة، حيث تصل نسبته إلى (٦٢٪) من مجموع الفنون الصحفية المنشورة بالجريدة.

٢- يحتل فن التقرير الصحفي الترتيب الثاني في أولويات الأهمية في جريدة الحياة بنسبة (١٧٪).
٣- يحتل فن المقال الصحفي الترتيب الثالث في أولويات الأهمية في جريدة الحياة بنسبة (١١٪).
٤- يحتل الحديث الصحفي الترتيب الرابع في أولويات الأهمية في جريدة الحياة بنسبة (٧٪).
٥- أما التحقيق الصحفي فيحتل نهاية السلم في أولويات الأهمية بجريدة الحياة حيث لا تزيد نسبته عن (٣٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة الخبر بجريدة الحياة (٦٢٪) وانخفاض نسبة المقال (١١٪) يؤكد أن جريدة الحياة، جريدة خبر وليست جريدة رأي، وهو الأمر الذي يتماشى مع الطابع العام للصحافة اليومية الحديثة.

ب) إن ارتفاع نسبة التقرير الصحفي بجريدة الحياة (١٧٪)، يؤكد مسايرة الجريدة للصحافة الحديثة التي تتوسع في استخدام فن التقرير الصحفي وتستعيض به عن الاستخدامات التقليدية للفنون الصحفية الأخرى كالمقال والتحقيق والحديث.

جـ) نرى أن ترتيب فنون التحرير الصحفي في أولويات الأهمية، كما هو موجود بجريدة الحياة، يعبر عن الطابع الحديث للصحافة، وهو ترتيب لا يختلف كثيراً عما هو موجود في الصحف التي تصدر بالدول المتقدمة، ولعل هذا أحد أسباب تميز الجريدة عن غيرها من الصحف العربية التي تصدر في البلدان العربية أو في المهجر، وإليه يرجع أيضاً النجاح السريع الذي حققته في إصدارها الثاني من لندن، رغم قصر الفترة الزمنية التي مرت عليها.

سادساً: أسلوب الإخراج الفني بجريدة الحياة

يستهدف هذا المبحث دراسة أسلوب الإحراج الفني بجريدة الحياة، وذلك للتعرف على أساليب الإخراج الفني الأكثر استخداماً في الجريدة، وكيفية توظيف هذه الأساليب الفنية للتعبير عن سياسة الجريدة، ومدى ملاءمة أسلوب الإخراج الفني لقراء الجريدة، ثم دور أسلوب الإخراج الفني في تحديد شخصية الجريدة، وأثره في تحقيق إنقرائية المادة الصحفية ويسر القراءة وجذب أكبر عدد من القراء إلى الجريدة.

وقد تمت صياغة استمارة لتحليل أسلوب الإخراج الفني بالجريدة، وأجريت عليها كافة الإجراءات الخاصة بالصدق والثبات، واختيرت عينة زمنية من الجريدة تمتد إلى ستة شهور، تبدأ من أول يوليو ١٩٩٠م وتنتهي بآخر ديسمبر ١٩٩٠م، واستخدم أسلوب المسح الشامل لكافة أعداد الجريدة التي صدرت في تلك الفترة، بحيث ضمت العينة ١٨٠ عدداً من أعداد الجريدة، وقد استخدم الأسلوب الإحصائي، حتى يمكن إخضاع أسلوب الإخراج الفني بالجريدة للوصف الكيفي والكمي بما يمكننا من تحليل النتائج والخروج بالإستنتاجات المبنية على أسس علمية سليمة.

وقد طرح في استمارة البحث التساؤلات التالية:

١- ما الطابع الغالب على أسلوب الإخراج الفني بالجريدة؟ وهل هو الأسلوب الوظيفي أم الأسلوب الجمالي؟ وأثر ذلك على انتشار الجريدة؟

٢- هل يتم تصنيف المادة الصحفية بالجريدة وتبويبها وترتيبها حسب الإعتبارات الصحفية، أم حسب الإعتبارات السياسية، وأثر ذلك على انتشار الجريدة؟

٣- ما دور أسلوب الإخراج الفني بالجريدة في تحقيق إنقرائية المادة الصحفية ويسر القراءة؟

٤- ما تأثير الحجم الذي تصدر به الجريدة في نجاحها وتقبل القراء لها؟

٥- ما أسلوب استخدام المانشتات والعناوين في الجريدة؟ وما أثره في إنقرائية

المادة الصحفية؟

٦- ما أسلوب استخدام الصور والرسوم والكاريكاتير في الجريدة؟ وما أثره في إنقرائية الجريدة؟

٧- ما أسلوب استخدام الألوان في الجريدة؟ وما أثره في إنقرائية الجريدة؟

أولاً: أسلوب التصميم الفني

كشف التحليل الإحصائى عن النتائج التالية:

١- تبين أن أسلوب الإخراج الفني بجريدة الحياة، يغلب عليه التصميم الوظيفي، حيث بلغت نسبته (٩٦٪)، في حين لم تزد نسبة التصميم الجمالي عن (٤٪) فقط.

٢- وبالنسبة لعناصر التصميم الفني بجريدة الحياة، تبين ارتفاع نسبة عنصر التوازن (٣٥٪) ويليه عنصر التناسب (٢٣٪) ثم عنصر الوحدة (٢١٪)، وفي الوقت ذاته لوحظ انخفاض نسب عناصر الإتجاه التي لم تزد عن (٩٪) والتباين (٧٪) والتنوع (٥٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة التصميم الوظيفي (٩٦٪) في جريدة الحياة، وانخفاض نسبة التصميم الجمالي (٤٪)، يدل على غلبة الطابع المحافظ في إخراج الجريدة، ذلك أنه كلما زاد اهتمام الجريدة بالتصميم الوظيفي، كلما غلب عليها الطابع المحافظ، في حين أن اهتمام الجريدة بالتصميم الجمالي يكسبها طابع الصحافة الشعبية.

ب) إن ارتفاع عناصر التوازن والتناسب و الوحدة في تصميم جريدة الحياة، وانخفاض نسبة عناصر التباين والتنوع، يؤكد أيضاً الطابع المحافظ والتقليدي في الإخراج الفني للجريدة، ذلك أن التوازن والتناسب والوحدة من العناصر الأساسية للتصميم الوظيفي، في حين أن التباين والتنوع

تعتبر من العناصر الأساسية للتصميم الجمالي.

ثانيا: أساليب استخدام البياض والأعمدة والجداول والفواصل والإطارات والشبكات والألوان ومقاسات الحروف

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- ترتفع نسبة استخدام جريدة الحياة للفراغات المتوسطة البيضاء لتصل إلى (٤٩٪) يليها الفراغات الكبيرة (٣٢٪) ثم الفراغات القليلة (١٩٪).

٢- تبين أن جريدة الحياة أكثر استخداماً للأعمدة الرأسية حيث تصل نسبتها إلى (٦٧٪)، في حين لا تزيد نسبة استخدامها للأعمدة الأفقية عن (٣٣٪).

٣- تكثر جريدة الحياة من استخدام الجداول الطولية وذلك بنسبة (٦٢٪)، في حين يقل استخدامها للجداول العرضية بنسبة (٣٨٪).

٤- ترتفع نسبة استخدام الفواصل النهائية في جريدة الحياة لتصل إلى (٥٢٪) ويليها الفواصل الناقصة (٢٧٪)، وأخيراً الفواصل الفرعية (٢١٪).

٥- تبين ارتفاع نسبة استخدام جريدة الحياة للإطارات الكاملة، حيث بلغت نسبتها (٦٨٪)، في حين تنخفض نسبة استخدامها للإطارات الناقصة إلى (٣٢٪).

٦- يغلب على جريدة الحياة استخدام الشبكات، حيث تصل نسبتها إلى (٨٨٪)، في حين يقل استخدامها للألوان كثيراً حيث لا تزيد نسبتها عن (١٢٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة استخدام الفراغات البيضاء المتوسطة والكبيرة في جريدة الحياة، يرجع إلى حرص الجريدة على تحقيق يسر القراءة، لجذب القارئ بدلاً من اللجوء إلى استخدام العناصر التيبوغرافية الثقيلة والصارمة مثل الألوان والمانشيتات الكثيرة والضخمة والزخارف الإخراجية والشبكات الغامقة التي تهتم عليها الصحف الشعبية، وقد

حافظ هذا على الشكل الراقي للجريدة.

ب) إن اعتماد جريدة الحياة على الأعمدة الرأسية والجداول الطولية، يرجع إلى كثرة استخدامها لفن التقرير الصحفي في الصفحة الأولى من الجريدة، وفي بقية الصفحات الداخلية، والمعروف أن الأعمدة الرأسية والجداول الطويلة أكثر ملاءمة لتصميم التقرير الصحفي والأخبار المطولة والقصص الإخبارية، في حين أن الأعمدة الأفقية والجداول العرضية أكثر ملاءمة للأخبار القصيرة.

جـ) كذلك فإن استخدام الجريدة لفواصل نهائية وقلة استخدامها الفواصل الناقصة، يرجع أيضاً إلى كثرة استخدام الجريدة لفن التقرير الإخباري والأخبار المطولة والقصص الإخبارية، حيث يناسبها استخدام الفواصل النهائية في حين أن الفواصل الناقصة أكثر ملاءمة للأخبار القصيرة.

د) يلاحظ كثرة استخدام جريدة الحياة للإطارات الكاملة، وقلة استخدامها للإطارات الناقصة، وتعتبر هذه الظاهرة ميزة بارزة لجريدة الحياة، فقد حققت لها وحدة الموضوع من ناحية، ووحدة الصفحة من ناحية أخرى، ذلك أن الإطارات الناقصة يمكن أن تشتت انتباه القارئ.

هـ) من الظواهر اللافتة للنظر، قلة استخدام جريدة الحياة للألوان، حيث يقتصر استخدام اللون بها على شعار الجريدة فقط، والذي يأخذ شكل كرة أرضية، ويأخذ مكانه على جانبي اسم الجريدة، في كل من الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة، ومن النادر استخدام الألوان في الصفحات الداخلية، باستثناء بعض الإعلانات، وخاصة إعلانات السجائر.

ثالثاً: مقاسات الحروف

تستخدم جريدة الحياة مقاسات واحدة للحروف (الأبناط) سواء في مقدمة النص أو جسمه أو خاتمته، وهي بذلك تختلف عن الأسلوب المتبع في غالبية الصحف العربية التي تستخدم أبناطاً أكبر للمقدمة، وأبناطاً أصغر للنص، وقد

تبين علمياً أن هذا الأسلوب الحديث في استخدام الأبناط الموحدة يساعد على يسر القراءة، ويوفر مساحات أكثر للمادة الصحفية.

رابعاً: اسم الجريدة

تستخدم جريدة الحياة أسلوب التباين الشكلي في كتابة اسم الجريدة، وذلك عن طريق كتابة الإسم بخط مختلف عن الخط الذي تكتب به بقية مانشتات وعناوين الصفحة الأولى، فاسم الجريدة مكتوب بخط اليد، في حين أن بقية المانشتات والعناوين يستخدم في كتابتها الأبناط الميكانيكية، وهذا يرجع بالطبع إلى عدم استخدام الجريدة للتباين اللوني في كتابة إسم الجريدة، وذلك لسياسة الجريدة في عدم استخدام الألوان إلا في شعار الجريدة فقط.

خامساً: تصميم المانشيت

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- ترتفع نسبة استخدام الأسلوب الوظيفي في تصميم المانشيت بجريدة الحياة (٤٤٪)، يليها استخدام أسلوب التوازن (٣٧٪) ثم أسلوب التباين (٢١٪).

٢- يغلب على جريدة الحياة استخدام العنوان العريض في كتابة المانشيت، حيث تصل نسبته إلى (٩٢٪) في حين يندر استخدامها للعنوان العريض الممتد، حيث لم تزد نسبته عن (٨٪).

٣- ترتفع نسبة استخدام جريدة الحياة للمانشيت الإخباري (٤٣٪) ويليه المانشيت الذي يجمع بين الخبر والرأي والتصريح (٢٦٪) ثم المانشيت الذي يحتوي على تصريح فقط (١٩٪)، وأخيراً المانشيت الذي يحتوي على رأي فقط (١٢٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة استخدام الأسلوب الوظيفي وأسلوب التوازن في تصميم

المانشيت بجريدة الحياة، يرجع إلى غلبة الطابع العام المحافظ على جريدة الحياة.

ب) يلاحظ بشكل عام ندرة استخدام جريدة الحياة للمانشيت العريض الممتد بعرض الصفحة الأولى (٨٪) في حين يغلب عليها استخدام المانشيت العريض الذي يحتل غالباً نصف الصفحة، وهو نوع من التجديد في إخراج المانشيتات بدأ ينتشر منذ سنوات في الصحافة البريطانية والأمريكية، ويلاحظ أن جريدة الحياة لم تستخدم المانشيت العريض الممتد بعرض الصفحة الأولى كلها إلا أثناء الأحداث الساخنة في حرب الخليج، أما في الأيام العادية، فقد اقتصرت على استخدام المانشيت العريض، ومن فوائد الأسلوب الذي تستخدمه جريدة الحياة في كتابة المانشيت، أنه يتيح لها إبراز أكثر من حدث هام في الصفحة الأولى، في حين أن المانشيت العريض الممتد لا يسمح إلا بإبراز حدث واحد فقط.

جـ) إن ارتفاع نسبة المانشيتات الإخبارية في جريدة الحياة وانخفاض نسبة مانشيتات الرأي، يرجع إلى أن سياسة الجريدة كما يقول جهاد الخازن رئيس تحرير الحياة: "إن الحياة تعتبر الحدث أهم من الشخص، وهي إذا نشرت رأياً أو تصريحاً لمسؤول، فهي تركز على الحدث أو المعلومة في هذا الرأي أو التصريح، أكثر مما تركز على وجهة نظر هذا المسؤول".(٤٤) وهو يرى أن هذا الأسلوب في تغطية الأحداث يكسب الجريدة صفة الموضوعية ويحوز على ثقة القارئ واحترامه .(٤٥)

سادساً: البناء الفني للعنوان وأنواعه

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تكثر جريدة الحياة من استخدام العنوان العمودي حيث تصل نسبته إلي (٥٦٪) ويليه العنوان المنتشر (٣٢٪)، في حين تنخفض في الجريدة نسبة استخدام العنوان الثانوي (١٠٪) والعنوان الممتد (٢٪).

٢- وبالنسبة للبناء الفني للعنوان، تبين ارتفاع نسبة استخدام العنوان المتدرج، حيث بلغت (٣٧٪)، يليه العنوان الهرمي (٢٥٪)، ثم العنوان المعلق (٢١٪)، وأخيراً العنوان المنطلق.

٣- يغلب على جريدة الحياة التناسب بين حجم العنوان وحجم الخبر أو الموضوع المرتبط به، وذلك بنسبة (٩٣٪)، ولا تزيد نسبة العناوين غير المناسبة لحجم الخبر أو الموضوع عن (٧٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة العنوان العمودي والعنوان المنتشر، يؤكد الطابع المحافظ للجريدة، في حين يقل استخدام العنوان الثانوي والعنوان الممتد، وذلك لارتباطهما بالطابع الشعبي الذي تحرص الجريدة على تجنبه.

ب) من الملاحظات اللافتة للنظر تقارب نسب كافة أشكال البناء الفني للعنوان وذلك حرصاً على موازنة الطابع المحافظ في تصميم الجريدة بالطابع المتحرر في البناء الفني للعناوين، بحيث يضفي هذا التزاوج على تصميم الجريدة نوعاً من الحركة والحيوية، وكما يؤكد جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة، حيث يقول:

"إن التزامنا بالمستوى الراقي في إخراج الجريدة، لا يمنعنا من التجديد في بعض العناصر، ومنها العناوين، وذلك للخروج عن المدارس التقليدية في التصميم والإخراج الصحفي، وهو الأمر المتبع الآن في الصحافة الحديثة في أمريكا وأوروبا".(٤٦)

جـ) إن ارتفاع نسبة العناوين التي يتناسب حجمها مع حجم الخبر أو الموضوع المرتبطة به، يرجع إلى سيطرة الأسلوب الوظيفي في تصميم الجريدة، وهذا اللون من التصميم يقوم على عنصر التوازن بين العناصر التيبوغرافية، ومن بينها التوازن بين حجم العنوان ومساحته وحجم النص ومساحته.

سابعاً: الإخراج الفني للصور الفوتوغرافية

كشف التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

١- تبين ارتفاع نسبة استخدام جريدة الحياة لصور الشخصيات المحورية[٤٧] في الأخبار والتقارير والموضوعات، حيث تصل نسبتها إلى (٣٧٪) تليها الصور الإخبارية التابعة (٢٣٪).

٢- تبين انخفاض نسبة استخدام جريدة الحياة للصور التفسيرية (١٨٪)، ثم الصور الإخبارية المستقلة (١٣٪)، وأخيراً الصور الجمالية (٩٪).

ويمكن تفسير النتائج السابقة على ضوء الملاحظات التالية:

أ) إن ارتفاع نسبة صور الشخصيات المحورية في جريدة الحياة، يشير إلى أنها كغيرها من الصحف العربية، تعاني نقصاً في التغطية الإخبارية المصورة للأحداث الجارية، بحيث تلجأ إلى تغطية هذا النقص بنشر صور شخصية لبعض من تدور حولهم هذه الأخبار، بدلاً من أن تقدم صوراً موضوعية لهذه الأخبار.

وتحاول جريدة الحياة تعويض هذا النقص بأن تشترط على كافة محرريها ومراسليها إجادة فن التصوير الصحفي، حتى يمكنهم تغطية الأحداث بالكلمة والصورة في ذات الوقت، وبذلك ألغت الجريدة التقسيم التقليدي السائد في الصحافة العربية بين المحرر الصحفي والمصور الصحفي، وفضلاً عن أن ذلك يساير الاتجاه الحديث في الصحافة، فإنه يوفر للجريدة الكثير من النفقات، حيث يقوم شخص واحد بتغطية الحدث بدلاً من اثنين.

ب) أما انخفاض نسبة الصور الجمالية في جريدة الحياة، فهو تأكيد للسياسة الإخراجية في الجريدة التي تقوم على التصميم الوظيفي لا التصميم الجمالي، حيث يتم نشر الصور الصحفية وفقاً لأهميتها في تغطية الحدث، وليس وفقاً لما بها من عناصر جمالية.

ثامناً: الإخراج الفني بين الإعتبارات الفنية والإعتبارات السياسية

كشف التحليل الإحصائي أن الإعتبارات الفنية تغلب على الإخراج الفني بجريدة الحياة بنسبة (٨٨٪)، في حين لا تزيد الحالات التي غلبت فيها الإعتبارات السياسية عن (١٢٪).

وهذه النتيجة تؤكد حرص جريدة الحياة على أن تبدو في صورة الجريدة المستقلة والموضوعية، ورغم أن النسبة الكبرى من أسهم الجريدة مملوكة لمستثمرين سعوديين، إلا أن الجريدة تعمل على إخفاء هذه الحقيقة عن طريق معاملة أحداث المملكة العربية السعودية -بقدر الإمكان- كما تعامل بقية البلدان العربية.

أما نسبة الـ (١٢٪) التي غلبت فيها الإعتبارات السياسية على إخراج الجريدة، فهي تعتبر نسبة قليلة مقارنة بما يحدث في غالبية الصحف العربية التي تصدر في البلدان العربية، وفي المهجر أيضاً، وقد ارتبطت هذه النسبة القليلة بتغطية أخبار ونشاطات الشخصية الخليجية التي تملك النسبة الأكبر من أسهم الشركة التي تصدر الجريدة، والأهم من ذلك كله، أن هذه النسبة القليلة التي غلبت فيها الإعتبارات السياسية على الإعتبارات الفنية، عوملت إخراجياً بدرجة عالية من المهارة، بحيث لا تبدو حقيقتها إلا للعين الخبيرة الفاحصة.!

سابعاً: الملامح العامة لتجربة إصدار الحياة

وأخيراً يمكن أن نخرج من دراسة تجربة إعادة إصدار جريدة الحياة في المهجر، بالملاحظات التالية:

أولاً: لقد تميزت جريدة الحياة عن غيرها من الصحف العربية اليومية المهاجرة، بأنها الوحيدة التي كان لها وجود تاريخي سابق على عملية إصدارها في المهجر، فجرائد العرب والشرق الأوسط والشام وصوت الكويت الدولي، لم يظهروا إلا في المهجر، وخاصة إذا استبعدنا من مفهوم الصحافة العربية المهاجرة، الطبعات الدولية للصحف العربية التي تصدر من داخل الوطن العربي، مثل الأهرام الدولي والقبس الدولي والقدس العربية.

لقد ظلت جريدة الحياة تصدر من بيروت منذ عام ١٩٤٦م، واستمرت حتى عام ١٩٧٦، أي حوالي ثلاثين عاماً، تمكنت خلالها من تكوين اسم صحفي كبير، وجمهور عريض، ليس في لبنان وحده وإنما في العديد من البلدان العربية، وقد استفادت الحياة المهاجرة من تراث الحياة البيروتية، فهي لم تصدر من فراغ كما هو الشأن بالنسبة للصحف الأخرى.

ثانياً: لم تكن مصادفة أن يكون معظم العاملين في جهاز إعادة إصدار الحياة في لندن، ممن سبق لهم المشاركة في إصدار جريدة الشرق الأوسط في لندن عام ١٩٧٨م، بدليل أن اثنان من رؤساء تحرير الشرق الأوسط السابقين، يشاركون في إصدار الحياة، وهما جهاد الخازن وعرفان نظام الدين، كذلك فإن روبير جريدية مدير عام الحياة، كان مديراً عاماً للشرق الأوسط أيضاً، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من محرري الحياة ومراسليها ومديري مكاتبها في الخارج، كانوا ممن سبق لهم العمل في جريدة الشرق الأوسط، مثل الدكتور عمرو عبد السميع مدير مكتب الحياة في القاهرة، وهو أنشط مكاتب الجريدة، فقد كان مديراً لمكتب الشرق الأوسط في

القاهرة أيضاً.

وقد مكن ذلك الوضع جهاز التحرير والإدارة في الحياة الإستفادة من الخبرات المكتسبة خلال عملية إصدار الشرق الأوسط، وقد شمل ذلك الخبرات الإيجابية والخبرات السلبية، وقد عملوا على الإستفادة من الأولى وتجنب الثانية.

ومن ناحية أخرى فقد وجدت رغبة قوية لدى جهاز التحرير والإدارة في الحياة في التفوق على الشرق الأوسط، رداً للإعتبار من جانب، ومحاولة لإثبات أن نجاح الشرق الأوسط في الفترة السابقة يرجع إلى جهدهم ومهارتهم المهنية من جانب آخر.

ثالثاً: حرص الجريدة على الظهور أمام القراء في صورة الجريدة العربية (العامة)، عن طريق النشر المتوازن لأخبار وقضايا ومشكلات البلدان العربية المختلفة، وهو الأمر الذي فشلت فيه الصحف العربية اليومية الأخرى، حيث غلب على العرب الطابع الليبي، وعلى الشرق الأوسط الطابع السعودي، وعلى القدس الطابع الفلسطيني وعلى الأهرام الدولي الطابع المصري، وعلى الشام الطابع السوري وعلى القبس الطابع الكويتي.

رابعاً: تمكن الجريدة من الظهور أمام القراء بمظهر الجريدة المستقلة، التي لا تنتمي إلى نظام عربي معين، وقد ساعدها على ذلك كونها في الأصل جريدة لبنانية، وقد صدرت في لندن في وقت افتقد فيه الحكم في لبنان شكل النظام، بالإضافة إلى حرص الجريدة على الإعتدال في تناول القضايا العربية، وموضوعيتها في النظر إلى الخلافات العربية-العربية، وعدم دخولها طرفاً في الخلافات بين الأنظمة العربية (باستثناء الموقف ضد العراق والدول العربية المؤيدة له أثناء أزمة الخليج).

خامساً: قدرة الجريدة على توظيف الفن الصحفي في إخفاء هوية من يمولونها، مما مكنها من إقناع القراء بمصداقيتها، ويرجع ذلك إلى توفر قدر كبير من المهارة الفنية لدى القائمين على إصدار الجريدة، بالإضافة إلى اتساع

أفق ومرونة الجهات التي تمول الجريدة!

سادساً: تحرص الجريدة على أن تقدم نفسها باعتبارها جريدة النخبة العربية من مفكرين وأساتذة جامعات وباحثين ورجال أعمال وسياسيين، وكافة صانعي القرار من المعنيين بالشؤون السياسية في العالم العربي.

سابعاً: استفادة الجريدة من التكنولوجيا الحديثة في مجال الصحافة والمعلومات، مما مكنها من تقديم تغطية إخبارية متميزة، فلم تكتفي بنشر الخبر وإنما قامت بتفسيره وتحليله والكشف عن أبعاده ودلالاته، وتقديم أكبر كمية من المعلومات الخلفية عنه.

ثامناً: التوظيف الجيد لأساليب التحرير الصحفي بما يحقق درجة عالية من إنقرائية المادة الصحفية، وفي هذا المجال تميزت جريدة الحياة بدرجة عالية من المهارة في استخدام فن التقرير الصحفي.

تاسعاً: التوظيف الجيد لأساليب الإخراج الفني، بما يحقق التعبير عن سياسات الجريدة ومواقفها، وإعطاء الصحيفة الطابع المحافظ والمعتدل، وهو الأمر الذي يتناسب مع قرائها من النخبة العربية المثقفة، بالإضافة إلى تحقيق يسر القراءة، وفي هذا المجال تميزت الجريدة باستخدام أسلوب التصميم الوظيفي، الذي أتاح لها توصيل رسالتها الإتصالية إلى القراء بأكبر قدر من التأثير والفعالية، كذلك نجح التصميم الفني للجريدة في تغليب الإعتبارات الفنية على السياسية، بحيث بدت الجريدة في صورة الصحيفة المستقلة والموضوعية، ومكنها ذلك من إخفاء حقيقة انتماءها المالي والسياسي، فقد عاملت الجريدة الأحداث المتعلقة بالملكة العربية السعودية، كما تعامل بقية الأحداث المتعلقة بكافة البلدان العربية الأخرى وفي الحالات التي اضطرت فيها الجريدة إلى إبراز أحداث أو سياسات المملكة العربية السعودية، أو إبراز نشاطات الشخصية الخليجية التي تملك النسبة الكبرى من أسهم الجريدة، فقد عوملت إخراجياً بدرجة عالية من المهارة، بحيث لا تبدو حقيقتها إلا للعين الخبيرة الفاحصة.

هوامش الفصل العاشر

(١) الحياة: بيروت، ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦م الموافق شوال ١٣٨٥هـ

(٢) الحياة: بيروت، ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥م.

(٣) د. حازم النعيمي: الحرية والصحافة في لبنان، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠٢، ١١٥.

(٤) الحياة: لندن، ٣ تشرين (اكتوبر) ١٩٨٨م.

(٥) جهاد الخازن: في حوار مسجل مع المؤلف بمبنى جريدة الحياة في لندن، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٦) المصدر السابق

(٧) جهاد الخازن: في حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٨) جاء في خطاب للرئيس المصري حسني مبارك ما يؤكد قيام الكويت باستغلال الجزء العراقي من حقل الرميلة النفطي.

(٩) مثال ذلك المقال الذي نشرته جريدة الحياة للدكتورة سعاد الصباح بعنوان "رامبو في الخليج"، ٢٣ نوفمبر ١٩٩١م.

(١٠) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(١١) الحياة: لندن، ٤ مايو ١٩٩١م، مقال بقلم ريمون أده بعنوان "من كيسنجر إلى بيكر".

والحياة: لندن، ١٨ مايو ١٩٩١م، مقال بقلم أمين الجميل بعنوان "معاهدة التنسيق والأخوة، تحول لبنان إلى ولاية سورية".

(١٢) جهاد الخازن: في حوار مسجل مع المؤلف، لندن ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(١٣) حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(١٤) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(١٥) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(١٦) محمود خليل: إنقرائية الصحف العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١١٢-١١٤.

(١٧) دكتورة أماني قنديل: جماعات المصالح في السياسة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٧٣-٧٧.

(١٨) دكتور إبراهيم سعد الدين: التنمية العربية، بحث مقدم إلى ندوة "مستقبل التنمية العربية المستقلة"، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢، ١٣.

(١٩) لاحظ المؤلف أثناء حواره مع رئيس تحرير جريدة الحياة، ضعف ثقافته في مجال الإخراج الصحفي. !

(٢٠) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٢١) الأخبار المتوقعة، هي تلك الأخبار التي يعلم المخبر الصحفي بموعد وقوعها ومكانها مقدماً، أما الأخبار غير المتوقعة، فهي التي لا يعلم المخبر الصحفي عنها شيئاً ولا يتوقع حدوثها، مثل سقوط طائرة، اغتيال زعيم سياسي، استقالة زعيم أو وزير، وكلما زادت نسبة الأخبار غير المتوقعة بجريدة ما، كلما زادت أهميتها عند القراء، وإذا زادت الأخبار المتوقعة بصحيفة ما، تفقد اهتمام القراء بها، وقد سبق أن قال اللورد نورثكليف ؤ القرن التاسع عشر الصحافة تحيا بالإفشاء، أي بالكشف عن الحقائق المجهو والصحيفة الناجحة تجذب القراء بقدرتها المستمرة على إفشاء غير المتوقع.

(٢٢) الخبر المبدع: هوالخبر الذي يبذل المخبر الصحفي جهداً كبيراً في الحصول علي واستكماله بالمعلومات اللازمة، وأكثر الصحف فعالية، هي تلك التي تهتم بالأخبار المبدعة.

(٢٣) الخبر الجاهز: هو الخبر الذي يحصل عليه الصحفي من خلال ما تنشره المطابع من كتب ونشرات أو من خلال ما تصدره إدارة العلاقات العامة من بيانات وكتيبات إعلامية، فمثل هذه الأخبار لا يبذل المخبر الصحفي جهداً كبيراً في الحصول عليها، وإنما هي ببساطة "جاءته بنفسها إلى داخل المكتب، كما وصلت إلى عشرات غيره من الصحفيين" والاعتماد كثيراً على مثل هذه الأخبار لا ينتج عنه سوى صحافة رديئة.

(٢٤) الأخبار الجادة Hard News: وهي التي تحيط القراء بالأحوال والأحداث السياسية والاقتصادية الثقافية والعلمية.

(٢٥) الأخبار الخفيفة Soft News: وهي التي تثير انتباه القراء وتسليتهم مثل أخبار الطرائف والأخبار الرياضية وأخبار نجوم المجتمع والفن والحوادث والجرائم والجنس.

(٢٦) الخدمات الإخبارية الخاصة: يقصد بها قيام الجريدة بعقد ترتيبات واتفاقيات خاصة مع

بعض دور النشر الكبرى في العالم أو الوكالات التي تخص الجريدة بخدمات إخبارية خاصة لا يسمح لغيرها من الصحف بنشرها، مما يتيح للجريدة الإنفراد ببعض الخبطات الصحفية الإخبارية أو يمكنها من نشر الكتب الهامة أو مذكرات بعض السياسيين وغير ذلك من الموضوعات والأخبار التي تزيد من رصيد الجريدة عند القراء.

(٢٧) الخبر المفسر: هو المدعم بخلفية من المعلومات والبيانات التي تشرح تفاصيل الحدث وتشرح أبعاده ودلالاته المختلفة.

(٢٨) الخبر المجرد: هو الذي يقتصر على تسجيل الوقائع أو تصوير الحوادث أو سرد المعلومات، دون أن يدعم ذلك بخلفية من المعلومات والبيانات والتفاصيل.

(٢٩) الخبر الموضوعي: هو الذي يلتزم بوقائع الحدث، دون تعديل أو حذف أو إضافة، تغير من واقع الحدث لخدمة أغراض الجريدة.

(٣٠) الخبر الملون: عندما تحذف بعض الوقائع من الحدث أو تضاف إليه وقائع لم تحدث، أو تضمن الخبر رأياً يهدف التأثير على القارئ لخدمة أغراض الجريدة.

(٣١) الخبر البسيط: وهو الذي يقوم على وصف واقعة واحدة.

(٣٢) الخبر المركب: وهو الذي يقوم على وصف عدد من الوقائع والربط بينها.

(٣٣) يقوم هذا القالب الفني على أساس تشبيه البناء الفني للخبر الصحفي بالبناء المعماري للهرم مقلوباً، بحيث ينقسم الخبر إلى جزءين اثنين فقط: قمة الهرم وجسمه، وتأتي أهم حقيقة أو معلومة في الخبر أو أبرز واقعة به في المقدمة وهي هنا قاعدة الهرم المقلوب، أماتفاصيل الخبر فهي تأتي بعد ذلك لتشكل جسم الخبر، وتبدأ بمعلومة مهمة في الخبر، وإن كانت أقل أهمية من المعلومة أو الواقعة التي تضمنتها المقدمة، وتتلوها بعد ذلك المعلومات أو الوقائع الأقل أهمية حتى تصل إلى نهاية الخبر أو إلى قمة الهرم المقلوب حيث أقل المعلومات أو الوقائع أهمية، ومن مميزات قالب الهرم المقلوب في كتابة الخبر الصحفي، أنه يساعد على اختصار أية أجزاء من تفاصيل الخبر بسهولة وخاصة الأجزاء الأخيرة من الخبر باعتبارها أقل أهمية، وهذا الاختصار يمكن الصحيفة -وخاصة في حالة إصدار طبعات أخرى- من إيجاد مساحات لبعض الأخبار الهامة التي تصل للصحيفة بعد الطبعة الأولى.

(٣٤) ويقوم هذا القالب على أساس تشبيه البناء الفني للخبر الصحفي بالبناء المعماري للهرم

المقلوب المتدرج، وهو بذلك يأخذ شكل المستطيلات المتدرجة على شكل هرم مقلوب، بحيث يكون الخبر مقدمة تتضمن أهم تصريح في الخبر، ثم يأتي بعدها جسم الخبر في شكل فقرات متعددة، يشرح ويلخص كل منها جانباً من جوانب الخبر، وبين كل فقرة وأخرى يذكر نص تصريح لمصدر الخبر أو الشخصية التي يدور حولها الخبر لتؤكد ما سبق وأن شرحته الفقرة السابقة، وهكذا، على أن ترتب كل فقرة وما بينها من فقرات مقتبسة من أقوال المصدر، حسب أهمية كل منها بحيث يبدأ بالتصريح الأهم ثم التصريح المهم، ثم التصريح الأقل أهمية وهكذا، ويقوم هذا الهرم المتدرج المقلوب على أساس المزاوجة بين المستطيلات الكبيرة والصغيرة، ففي المستطيلات الصغيرة أقوال مقتبسة من المصدر في حين تلخص المستطيلات الكبيرة جانباً من جوانب الحدث وتشرحه للقراء وقالب الهرم المتدرج المقلوب هو أصلح القوالب الفنية في كتابة الأخبار القائمة على سرد التصريحات، كما هو الأمر في المؤتمرات ا لصحفية والخطب والإحتفالات العامة والبيانات السياسية.

(٣٥) ويقوم هذا القالب الفني على أساس تشبيه البناء الفني للخبر الصحفي بالبناء المعماري للهرم المعتدل، بحيث ينقسم الخبر إلى ثلاثة أجزاء: مقدمة تحتل رأس الهرم، وهي مدخل يمهد لموضوع الخبر، وإن كان لا يحتوي على أهم ما فيه، ثم يلي المقدمة جسم الخبر الذي يحتل جسم الهرم وبه تفاصيل أكثر أهمية عن الحدث وتتدرج بنا هذه التفاصيل حتى تصل إلى خاتمة الخبر التي تحتل قاعدة الهرم، وفي هذا القالب يبدأ الخبر بالتفاصيل الأقل أهمية ثم يتدرج بعد ذلك ليذكر التفاصيل الأكثر أهمية حتى يفاجأ القارئ في النهاية بأهم ما في الخبر أو نتيجته وذلك في خاتمة الخبر، تماماً كما يفعل كتّاب القصص القصيرة، وهذا القالب لا يستخدم إلا في الأخبار المتعلقة بالقصص الإنسانية أو الأحداث العاطفية أو الحوادث أو الجرائم المثيرة، وهو أكثر استخداماً في الصحف الشعبية.

(٣٦) جهاد الخازن: حوار مع المؤلف. لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٣٧) تحقيق الهروبية Escapism: وهو الذي يلبي حاجة القارئ إلى التسلية والإمتاع والترفيه، ويأخذ صفة الهروبية من كونه يشد القارئ بعيداً عن مشاكله اليومية.

(٣٨) تحقيق التوقع Anticipation: يهدف إلى مساعدة القارئ في معرفة كيف سيتطور

الحدث وإلى أين ستنتهي هذه القضية، مثلاً ماذا سيحدث بعد ارتفاع الأسعار؟.

(٣٩) تحقيق الاستعلام Inquiry: يستهدف الكشف عن الجوانب الخفية في حدث ما أو قضية ما، مثلاً: لماذا ارتكب السفاح جرائمه، وما الظروف التي أدت به إلى الجريمة؟

(٤٠) تحقيق التحري Investigation: يشبه إلى حد كبير التحقيقات التي تجريها الشرطة في كشف الجرائم الغامضة فيقوم الصحفي بدور المحقق أومفتش المباحث، مثل الكشف عن اختلاسات في بعض مرافق الحكومة، أو الكشف عن انحرافات بعض السياسيين أو إساءة استغلال البعض لوظائفهم.

(٤١) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف. لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٤٢) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف. لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٤٣) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف. لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٤٤) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف. لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف. لندن، ٢٧ مارس ١٩٩١م.

(٤٧) صور الشخصيات المحورية: يقصد بها الصور الشخصية التي تنشر مع الموضوعات الصحفية ولها علاقة مباشرة بالموضوع.

الفصل الحادي عشر

تمويل الصحف العربية المهاجرة

يوجد اتهام معلق في رقاب بعض الصحف العربية المهاجرة، وهو اعتمادها على الدعم المالي من قبل بعض الأنظمة العربية.

وخطورة هذا الإتهام أنه يضعف من ثقة القارئ بهذه الصحف. كما أنه يحول ظاهرة الهجرة في الصحافة العرية من كونها رد فعل لغياب الديموقراطية في بعض الأنظمة العربية وأداة لمقاومة الإستبداد والديكتاتورية وكبت الحريات، لتصير مجرد أداة للدعاية السياسية أو الأيديولوچية لبعض الأنظمة العربية.

وهذا الإتهام ليس جديداً، ولا يقتصر على الصحف العربية المهاجرة في الوقت الحالي، وإنما هو اتهام قديم، قدم ظاهرة الهجرة في الصحافة العربية.

لذلك ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول: يبحث في الأصول التاريخية لظاهرة التمويل في الصحافة العرية المهاجرة ويقوم على رصد تطور الظاهرة منذ بداية الهجرة.

الثاني: يبحث ظاهرة التمويل في الصحافة العربية المهاجرة في الفترة الحالية، وذلك من خلال مصدرين أساسيين:

١- التعرف على مساحة الإعلان في الصحيفة، وهل تصل هذه المساحة إلى الحد الأدنى اللازم لتمويل الصحيفة، والمتعارف عليه بين علماء وخبراء الإعلان أن الحد الأدنى الإقتصادي لمساحة الإعلان في الصحيفة يجب ألا يقل عن ٢٥٪ من مساحة الصحيفة كلها.

٢- تحليل مضمون المساحات الإعلانية في الصحيفة لتحديد ماهية الإعلان، وما إذا كان إعلاناً تسويقياً يخدم أغراضاً تجارية بحتة، أم أنه (إعلان دعم) أي يخفي وراءه تمويلاً مستتراً لخدمة أغراض سياسية.

أولاً: الأصول التاريخية لظاهرة التمويل في الصحافة العربية المهاجرة

من المؤكد أن السلطان عبد العزيز هو الذي استدعى أحمد فارس الشدياق إلى الآستانة. ليصدر من العاصمة العثمانية جريدة الجوائب عام ١٨٦٠م لكي تدافع عن سياسة الدولة العثمانية ومواقفها.

ولذلك فقد "قرر لها السلطان عبد العزيز مساعدة سنوية قدرها ٥٠٠ ليرة عثمانية، وكذلك نال الشدياق مساعدات مالية أخرى من بعض الحكام المسلمين في ذلك الوقت مثل اسماعيل باشا خديوي مصر وباي تونس محمد الصادق باشا".(١)

ولم يكتف الشدياق بالحصول على الدعم المالي من السلطان العثماني وبعض الحكام العرب والمسلمين، بل كان يحصل أيضاً على مساعدات من بعض الدول الأوروبية الطامعة في بسط نفوذها على المنطقة، ومن الحوادث الهامة التي تؤكد هذه الحقيقة، حصول الشدياق على الف ليرة انجليزية من سفارة انجلترا في الآستانة لطبع صورة المنشور الذي صدر عن الباب العالي بإعلان عصيان أحمد عرابي في مصر، وقد كان لنشر هذا المنشور في الجوائب تأثير كبير في انفضاض الكثيرين من حول عرابي، مما ساعد على هزيمته أمام الغزو البريطاني والذي انتهى باحتلال مصر عام ١٨٨٢م.

وإذا كان من غير المؤكد حصول رزق الله حسون على دعم مالي من الحكومة العثمانية عندما أصدر أول جريدة عربية مهاجرة، وهي مرآة الأحوال التي صدرت في الآستانة عام ١٨٥٥م، إلا أنه من المؤكد أنه حصل بعد فراره من تركيا إلى لندن، على دعم مالي من الحكومة البريطانية لكي يصدر مجلة (رجوم وغسان إلى فارس الشدياق) عام ١٨٦٨م، وجريدة (آل سام) عام ١٨٧٢م، وكذلك لكي يعيد إصدار جريدة (مرآة الأحوال) عام ١٨٧٦م ثم جريدة (حل المسألتين الشرقية والمصريه)، فقد "اكتسب رزق الله حسون من خلال صحفه الأربع التي أصدرها في لندن مكانة بارزة بين أحرار الدولة العثمانية في أوروبا، ويبدو أن هذه المكانة قد

دفعت الحكومة البريطانية إلى التعاون معه وتقديم العون والدعم المادي مما شجعه على الإستمرار في البقاء في انجلترا"[٢] وكذلك لكي يتمكن من "مواصلة معارضته للدولة العثمانية حتى وفاته في عام ١٨٨٠م".[٣]

وهناك من المؤشرات ما يؤكد أن صحيفة (الصدى) التي أصدرها في باريس عام ١٨٧٧م جبرائيل دلال الحلبي، كانت تمول بشكل كامل من الحكومة الفرنسية، وذلك لكي تدافع الصحيفة عن النفوذ الفرنسي في العالم العربي، ومن هذه المؤشرات أن محرر الجريدة كان يعمل أثناء إصداره للصحيفة مترجماً بوزارة المعارف الفرنسية ويتعاطى راتباً من الحكومة الفرنسية.[٤]

ولجبرائيل دلال الحلبي تجربة أخرى في الصحافة العربية المهاجرة، فقد أصدر في الآستانة بتركيا جريدة (السلام) في ٢٣يوليو ١٨٧٩م، ومن المؤكد أن الجريدة قد صدرت بوحي من الصدر الأعظم في تركيا (خير الدين باشا التونسي) الذي كان قد استدعى جبرائيل دلال من باريس إلى الآستانة ليعمل بخدمته وليصدر الجريدة ومما يؤكد ذلك أن الجريدة توقفت عقب ترك خير الدين باشا لمنصبه في الآستانة.

ورغم جميع الإدعاءات التي رددها يعقوب صنوع في مذكراته حول المعاناة التي قاسى منها في باريس ليستمر في إصدار جريدة (أبو نظارة)[٥] إلا أن العديد من الشواهد تؤكد أن صنوع كان يتلقى دعماً مادياً من (حليم باشا) شقيق الخديوي اسماعيل، وقد كان يطالب بعرش مصر، ويرى أنه أحق من الخديوي اسماعيل وإبنه الخديوي توفيق من بعده.

ومن أبرز الشواهد التي تؤكد أن صنوع كان يتلقى دعماً مالياً من حليم باشا أن كثيراً من أعداد صحيفة أبو نظارة بباريس لم تكن تخلو من بعض المقالات أو الرسوم التي تدافع عن الأمير حليم وتدعو شعب مصر لطرد اسماعيل وتنصيب الأمير حليم على كرسي الخديوية في مصر.

ومما يؤكد جدية هذا الأمر ما كتبه عبد الله النديم في جريدة (الطائف) يهاجم فيه ادعاءات نشرها صنوع في جريدته الباريسية وذكر فيها أن العرابيين يميلون إلى عزل توفيق وتولية الأمير حليم وأنهم بعثوا برغبتهم هذه إلى السلطان في

الأستانة.[٦]

وقد أنكر عبد الله النديم هذه الإدعاءات وقال أنها مجرد أوهام وترهات ينطق بها قلم مغرض لا علم له بأمور البلاد وأنه يكتب بوحي من حليم باشا الطامع في كرسي الخديوية.

وقد رد عليه صنوع بعد ذلك في جريدته (أبونظارة) فهاجمه بعد أن كان يمتدحه ومعتبراً إياه خليفته في مصر، وكان مما قاله في النديم:

"أيها الولد الأبه، كنت أظن أن الذمة والشرف توجبان على كل إنسان خصوصاً على من تحلى بخدمة الحرية والمدنية أن يكون متصفاً شعار الحق والإنصاف، حافظاً للجميل لا تلفته المقاصد الشخصية ولا الغايات الذاتية عن ا لحق، وقد طالعت بعين الإستقامة ما حواه عدد ثلاثة وأربعين من جريدة الطائف الصادرة في ٢٥ جمادى الثاني، وإذا بك قد أتيت فيه ببعض جمل وعبارات خالفت فيها ماتستلزمه الذمة وخرجت عن جادة الحق والإنصاف".[٧]

ومما لاشك فيه أن سفر أديب اسحق إلى باريس في نهاية ١٨٧٩م وإصداره جريدة (مصر القاهرة) كان بإيعاز من قادة الحزب الوطني الأهلي "وهو أول حزب سياسي مصري شكله الباشوات الأربعة:شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفي باشا وسلطان باشا، وكانوا من المعارضين لرئيس الوزراء محمد رياض باشا، وقد أوفدوا أديب اسحق إلى باريس لإنشاء جريدة مصر القاهرة لمحاربة رياض باشا[٨] ولكن الصحيفة لم تعمر طويلاً في باريس، ويبدو أن الدعم المادي الذي كان يحصل عليه أديب اسحق من قادة الحزب الوطني الأهلي قد توقف" لما رأوه من عدم جدواها في اسقاط رياض باشا فتوقفت الجريدة، وترك أديب اسحق باريس إلى بيروت حيث تولى تحرير جريدة التقدم البيروتية".[٩]

ورغم اختلاف الأراء في شخصية ابراهيم المويلحي، نتيجة لتضارب مواقفه المؤيدة تارة للخديوي اسماعيل في صراعه من السلطان عبد الحميد، وتارة أخرى للسلطان عبد الحميد، ثم انقلابه مرة أخرى على السلطان!

ورغم تضارب الأراء في المبررات التي دفعت المويلحي لاتخاذ هذه المواقف المتناقضة وما إذا كانت نتيجة التزام بمبدأ سياسي أم بفعل مصالح مادية، إلا أنه

من المؤكد أن جرائد المويلحي التي أنشأها في المهجر كانت تصدر بأموال الخديوي اسماعيل، فقد لحق ابراهيم المويلحي باسماعيل باشا في نابولي بايطاليا بعد نفيه، وعمل في حاشيته وقام بوحي منه بإصدار جريدة (الخلافة) في نهاية عام ١٨٧٩م. ثم انتقل من نابولي إلى باريس بأمر منه أيضاً لكي يصدر فيها جريدة (الإتحاد) و(الإخاء) في عام ١٨٨٠م، وكانت "كلها على نفقة اسماعيل ومن وحيه ولخدمته."(١٠)

وكان خليل غانم واحداً من أبرز أحرار الشام، وعضواً في مجلس المبعوثان العثماني، ومن أعوان مدحت باشا قائد الإصلاح الحديث في تركيا، ولكنه عندما اضطر للهرب والهجرة الدائمة إلى باريس، فقد تحول من زعيم من زعماء الأحرار في الدولة إلى أداة في يد السياسة الفرنسية في الشرق.

وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد ذلك، منها أن جريدة (البصير) التي صدرت في باريس في ٢١ إبريل ١٨٨١م قد صدرت بتأييد من غمبتا رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، والذي عين لخليل غانم راتباً شهرياً مقداره ألفي فرنك يصرف من خزينة الحكومة الفرنسية،(١١) ولم يكن خليل غانم يخفي ولاءه لفرنسا إذ يقول:

"لقد تكرمت على أولاً بالنياشين ثم أنعمت علي زيادة علي ذلك بحقوق الجنسية الفرنساوية، ولذلك قد اخترت السكن في هذه البلاد التي أينعت فيهاشجرة الحرية وازدهرت وأثمرت".(١٢)

ولا يجد خليل غانم حرجا في الدفاع عن المطامع الفرنسية في تونس فيقول:

"فإننا نرى الأمة الفرنساوية أمة باسلة سهلة المعاشرة يسوءها أن تهضم حقوقها كما لا يسرها أن تتعدى علي حقوق الآخرين.

فكان من إيقاع الفتن بين الدول ما يشيعه بعض الجرائد من قصد الحكومة الفرنساوية الإستيلاء علي ولاية تونس مع أن ذلك غير معقول بالنظر للدول الأخري، وإنما الغرض من هذه الحرب إنما حفظ حدودها وحقوقها، بحيث تعاقب من تعدى عليها كما هو شأن كل إنسان وكل دولة ثم تطلب إلى حضرة الباي المعظم الضمانات الكافية كيلا يحصل فيما بعد ما هو حاصل الآن، وأما ماتقترحه بعض الجرائد علي الفرنسيين وقولها بأنهم أضاعوا خصالهم الحميدة وماطبعوا عليه من الشهامة، فهذا لا يرد عليه لبعده عن حقيقة الحال بعداً شاسعا".(١٣)

ويخاطب خليل غانم أهل الجزائر يطالبهم بعدم مقاومةالإستعمار الفرنسي فيقول:

"فكونوا له صادقين حيثما كنتم وفي أي مكان وجدتم، وإلا فاخشوا العقاب، والله المهدي إلي الصواب". [١٤]

ويعترف خليل غانم بحقوق تاريخية لفرنسا في بلاد الشام فيقول:-

"لم ينكر مؤتمر برلين ما لدولة فرنسا من حق النفوذ في سوريا ولبنان[١٥] ومن ذلك يلاحظ أنه إذا كانت "الجوائب" الناطقة باسم العثمانيين، وفي المقابل كانت "البصير" الناطقة باسم الفرنسيين، أما نتيجة ذلك فهي تلك الصفحات الكثيرة التي خصصتها البصير للرد على الجوائب [١٦]، مثل قولها في دعوة الجزائريين للإمتناع عن مقاومة الإحتلال الفرنسي:

"أيها المسلمون المقيمون في الجزائر، أخاطبكم عن بعد وإني صديق نصوح لكم رشفت ماءكم العذب واستنشقت هواء بلادكم الحار الرطب، وجلست حول إطارة سماطكم، وأكلت خبزكم الموهوب من الوهاب العظيم الرزاق الكريم، فاسمعوا إلى مقالي واصغوا إلى كلامي وأنا عربي مخلص لكم، أيها المسلمون يقولون لكم هلموا واقدموا علي الفرنسيين، وأولياء الأمرمنكم، فلا تفعلون لأن الفرنسيين هم محبون لكم، وإنما إذ أشهرتم السلاح عليهم فتلقون منهم شرا"

أما لويس صابونجي الذي هاجر إلى لندن وأعاد فيها إصدار مجلة (النحلة) في عام ١٨٧٧م. التي سبق أن أصدرها في بيروت ثم القاهرة، فإنه ينشر رسالة تلقاها من "صاحب الجلالة السنية والمكارم الحاتمية سلطان زنجبار المعظم" تكشف عن لون آخر من ألوان التمويل، لم تجد الصحيفة غضاضة من الإعتراف به، بل إعلانه بشيء من الفخر، تقول الرسالة التي بعث بها السلطان إلى لويس صابونجي،

"كتابك الكريم المؤرخ في ٣ نيسان وصلنا يوم ٢ آيار، وفهم محبك جميع ماذكرت وإليه أشرت، وسررنا بصحة حالك وفرحنا بإنشائك لجريدتك التي سميتها النحلة وقد أمعنا النظر في ألفاظها فإذا هي تخرج من بطنها معاني مختلفة فيها شفاء الصدور ونسأل الله أن يمتعنا بها مدى الدهر.

وواصلك مبلغ من النقود برسم الهدية، ومبلغ آخر من النقود برسم الإشتراك

بالنحلة، وكل حاجة أم غرض يبدو لك، من الإشارة والسلام".[17]

أما جريدة (العروة الوثقى) التي أنشأها جمال الدين الأفغاني بالتعاون مع الشيخ محمد عبده في باريس في ١٣ مارس ١٨٨٤م، فمن المؤكد أنها صدرت بتكليف من (جمعية العروة الوثقى) وهي جمعية سرية كانت تضم عدداً كبيراً من الزعماء والقادة والمفكرين والكتاب المنتشرين في العالم العربي والإسلامي في ذلك الوقت، وتعترف الجريدة بذلك في افتتاحية عددها الا ول، فتقول إن أعضاء الجمعية "اختاروا أن تكون لهم في هذه الأيام جريدة بأشرف لسان عندهم، وهو اللسان العربي وأن تكون في مدينة حرة كمدينة باريس ليتمكنوا بواسطتها من بث أرائهم وتوصيل أصواتهم إلى الأقطار القاصرة، تنبيهاً للغافل وتذكيراً للذاهل، فرغبوا إلى السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني أن ينشئ تلك الجريدة، بحيث تتبع مشربهم وتذهب مذهبهم، فلبى رغبتهم، بل نادى حقاً واجباً عليه لدينه ووطنه، كلف الشيخ محمد عبده أن يكون رئيس تحريرها فكان ما حمل الأول على الإجابة حمل الثاني على الإمتثال.[18]

وقد كان تمويل الجريدة يتم من الإشتراكات الشهرية التي يدفعها أعضاء الجمعية للإنفاق منها على نشاط الجمعية، ومنها إصدار صحيفة العروة الوثقى في باريس.

وينص البند الخامس عشر من عقد إنشاء جمعية العروة الوثقى على أن "من استحق باستعداده أن يدخل في العقد فعليه أن يقدم رسماً مالياً أقله مائة فرنك وأوسطه مائتان وأكثره ثلاثمائة، ولا يستثنى من ذلك إلا عالم أو متنفذ عن الناس لا يستطيع أداءه" وينص البند السابع عشر من العقد:

"يجب على كل واحد أن يؤدي في آخر كل جلسة مقدار من النقد علي حسب استطاعته قليلاً أو أكثر، ويدور الحاضرين من أصغرهم سناً بصندوق صغير له فوهة ضيقة يضع فيها كل واحد ما تيسر خفية حتى لا يعلم من أدى أقل ممن أدى أكثر، ولا يستثنى من ذلك أحد ويسمى هذا الصندوق (صندوق التبرع).

وينص البند الثامن عشر على:

"يحفظ النقد المتجمع من التبرع عند من ينتخبه العقد أميناً"

أما البند العشرين فينص على:

ويستعمل هذا المال في النفقة على محل الإجتماع ولوازمه، وفي سبيل نشر المشرب وإرسال الداعين إلى الحق، وفي إغاثة المقصرين ممن ترجى منهم فائدة لمقصد الجمعية، وما يفضل عن ذلك فالنظر فيه للجمعية العليا، إما مباشرة أو على يد أحد نوابها".[١٩]

وبالنظر إلى البنود السابقة في عقد جمعية العروة الوثقي يتضح لنا أن جريدة العروة الوثقى، كانت تمول بشكل كامل بأموال هذه الجمعية السرية.

وباستعراض النماذج السابقة من الصحافة العربية المهاجرة خلال القرن التاسع عشر، يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: أن غالبية الصحف العربيةالمهاجرة في القرن الماضي، وخاصة التي هاجرت إلى خارج الوطن العربي- كانت تعتمد في تمويلها على التمويل الخارجي (الدعم) لا التمويل الذاتي.

ثانيا: أن الدعم المالي للصحف العربية كان يتخذ شكلين، الأول دعم مالي مباشر، والثاني دعم مالي غير مباشر عن طريق (الإشتراكات)

ثالثا: أن مصادر الدعم المالي المباشر وغير المباشر للصحف العربية المهاجرة، كانت تتركز في ثلاثة مصادر، المصدر الأول هو الدعم القادم من بعض الحكام المسلمين والعرب بغرض استخدام الصحف المهاجرة كأداة للدفاع عن سياساتهم ومواقفهم، والمصدر الثاني هو الدعم القادم من بعض الدول الأوربية الإستعمارية الطامعة إلى بسط نفوذها على أجزاء متعددة من العالم العربي والإسلامي وفي مقدمة هذه الدول فرنسا وانجلترا. أما المصدر الثالث فهوالدعم القادم من بعض الأحزاب والجمعيات السياسية، والأخير كان من أقل مصادر الدعم للصحافة العربية المهاجرة، ولم نجد منها سوى حالتين بارزتين، الأولى الدعم الذي قدمه الحزب الوطني الأهلي في مصر لأديب اسحق للسفر إلى باريس وإصدار جزيدة مصر القاهرة، أما الحالة الثانية فهي قيام جمعية العروة الوثقى بتكليف الأفغاني والشيخ محمد عبده بإصدار جريدة العروة

الوثقى في باريس، وهناك حالات أخرى مشابهة، ولكنا لا نجد دليلاً واحداً عليها، وأبرزها حالات الصحف التي أصدرها بعض رجال الحزب الوطني المصري (حزب مصطفى كامل) في أوربا قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، إذ لا توجد الوثائق التي تؤكد قيام الحزب بتمويل هذه الصحف يضاف إلى ذلك تردد إدعاءات تشير إلى حصول هذه الصحف على دعم مادي من الخديوي عباس حلمي الثاني الذي قامت انجلترا بعزله من كرسي الخديوية في مصر بسبب شكها في ميله إلى جانب تركيا، وقد ترددت إدعاءات أخرى بأن هذه الصحف كانت تتلقى تمويلا من الحكومة الألمانية، ولابد من الإعتراف بأن جميع هذه الإدعاءات لا تجد لها سنداً من المصادر التاريخية الموثوقة بما ينفيها أو يؤكدها.

ثانيا: تمويل الصحف العربية المعاصرة

عند حساب مساحات الإعلان في عينة من الصحف العربية المهاجرة، وبعد تحليل مضمون هذه الإعلانات، اتضحت الحقائق التالية:-

أولاً تمكنت أربع مجلات فقط من بين المجلات العربية المهاجرة، من تخطي الحد الأدنى الإقتصادي اللازم لتمويل الصحيفة من المساحات الإعلانية وهي (٢٥٪)، والمجلات الأربع هي: مجلة (المجلة) التي تصدر من لندن حيث وصلت نسبة المساحة الإعلانية بها إلى ٣٢٪ من مجموع عدد صفحاتها، ومجلة (المستقبل) التي كانت تصدر من باريس حيث بلغت نسبة الإعلان بها ٢٩٪، ومجلة (الحوادث) التي تصدر من لندن، حيث تصل نسبة الإعلان بها إلى ٢٨٪، وأخيرا مجلة (الوطن العربي) التي تصدر من باريس، والتي وصلت تسبة الإعلان بها إلى ٢٦٪ من عدد صفحاتها.

وبذلك نستطيع القول أن المجلات الأربع السابقة تستطيع أن تغطي نفقات إصدارها ذاتياً عن طريق دخلها من الإعلان.

أما بالنسبة لنوعية الإعلانات المنشورة بهذه المجلات فتكشف الدراسة عن الحقائق التالية:

ا)أن ٣٢٪ من إعلانات مجلة (المجلة) مصدرها مؤسسات تجارية ومالية في المملكة الغربية السعودية والخليج، وأن ٦٨٪ من إعلانات المجلة مصدرها مؤسسات تجارية ومالية أوروبية وأمريكية ويابانية (سجائر، سيارات، أجهزة كهربائية، شركات طيران، وسلع غذائية وغيرها).

وتبين أن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات، إعلانات تسويقية، ولا يوجد بينها إعلانات دعم.

بـ) أن ٨٠٪ من إعلانات مجلة (المستقبل) مصدرها شركات أوروبية

وأمريكية ويابانية وأن ٢٠٪ من إعلاناتها مصدرها المنطقة العربية، وأن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات، تسويقية ولا يوجد بها إعلانات دعم.

جـ)أن ٩٦٪ من إعلانات مجلة (الحوادث) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ١٤٪ من إعلاناتها مصدرها المنطقة العربية، وأن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات، تسويقية، ولا يوجد فيها إعلانات دعم.

د)أن ٩٢٪ من إعلانات مجلة (الوطن العربي) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ١٨٪ مصدرها المنطقة العربية. وأن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات تسويقية، ولا يوجد فيها إعلانات دعم.

والسؤال الهام هنا: هل هذا يعنى أن هذه المجلات لا تتلقى دعما من الأنظمة العربية؟.

ونحن نعترف بأن هناك بعض الإتهامات المتناثرة عن وجود دعم عراقي لمجلة (الوطن العربي) ولكن المهم هنا أنه لا توجد أية دلائل جدية تؤكد مثل هذه الإتهامات من وثائق أو مستندات أو خلافها، لذلك لا يبقى أمامنا سوى تطبيق المعايير الموضوعية، وقد خرجنا من هذا التطبيق بما يؤكد اعتماد هذه المجلات على التمويل الذاتي في الإصدار، دونما حاجة إلى دعم من أي الأنظمة العربية،

ومن المهم أن نشير أن تحليل مواقف الصحف من الأنظمة العربية قد أكد تبنى مجلة (الوطن العربي) للمواقف العراقية، ولكن هذا في رأينا لا يقف دليلاً على حصول هاتين المجلتين علي دعم مالي من النظام العراقي والسعودي، إذ من حق كل صحيفة أن تتبنى الموقف الفكري والسياسة التحريرية التي تختارها هيئة تحريرها وإن قيام صحيفة معينة بالدفاع عن سياسات نظام معين لا يفترض بالضرورة حصول هذه الصحيفة علي دعم مالي من هذا النظام خاصة إذا كان دخل الصحيفة من الإعلان يكفي نفقات إصدارها.

ثانياً: لقد شمل البحث جريدتين يوميتين وهما: الشرق الأوسط التي تصدر من لندن والعرب التي تصدر من لندن أيضا، وقد بلغت نسبة الإعلان في

جريدة الشرق الأوسط ٤٢٪ من مجموع المساحة الكلية للجريدة، أما جريدة العرب فقد بلغت نسبة الإعلان بها ٢٦٪.

وبذلك تخطت الجريدتان الحد الأدنى الإقتصادي اللازم لإصدار الجريدة من المساحات الإعلانية، وهذا يعنى أن كل منهما تعتمد في تمويلها على المصادر الذاتية، وإن لوحظ أن جريدة الشرق الأوسط قد تخطت الحد الأقصى المسموح به من المساحات الإعلانية (٤٠٪) بزيادة ٢٪ عن هذا الحد الأقصى (٤٢٪) أما بالنسبة لنوعية الإعلان في الجريدتين، فقد اتضح أن ٦٦٪ من إعلانات جريدة الشرق الأوسط مصدرها شركات ومؤسسات مالية أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ٣٤٪ من إعلاناتها مصدره المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي، وأن ١٠٠٪ من إعلانات الشرق الأوسط تسويقية ولاتوجد بها إعلانات دعم.

أما جريدة (العرب) فتحتل السلع الأوروبية والأمريكية واليابانية نسبة ٤٠٪ من مساحاتها الإعلانية، في حين أن ٦٠٪ مصدرها المنطقة العربية، واتضح أن ٧٠٪ من إعلاناتها تسويقية، وأن ٣٠٪ منها إعلانات دعم، وخاصة الإعلانات القادمة من ليبيا وبعض الأنظمة العربية الأخرى.

ثالثاً: توجد أربع مجلات لا تحصل على الحد الأدنى الإقتصادي اللازم من المساحات الإعلانية لتمويل إصدارها وهي: مجلة (التضامن) التي تصدر من لندن، حيث لم تزد نسبة الإعلان بها عن ١٦٪ من المساحة الكلية للمجلة، ثم مجلة (كل العرب) التي تصدر في باريس، والتي تبلغ نسبة الإعلان بها ١٣٪، ومجلة (الموقف العربي) التي تصدر من قبرص، ونسبة الإعلان بها١٣٪ وأخيرا مجلة (الدستور) التي تصدر من باريس وقد بلغت نسبة الإعلان بها ١١٪ فقط.

إن هذا يعني أن هذه المجلات لا تعتمد في إصدارها على التمويل الذاتي، وأنه لا بد لها من دعم خارجي حتى تتمكن من الصدور.

وبتحليل مضمون المساحات الإعلانية في هذه المجلات الأربعة، تبينت

الحقائق التالية:

أ)أن ٧٠٪ من نسبة الإعلان بمجلة (التضامن) مصدرها مؤسسات مالية وتجارية أوروبية وأمريكية ويابانية و٣٠٪ من هذه المساحات الإعلانية مصدرها الوطن العربي، وأن ٨٥٪ من هذه الإعلانات، تسويقية، في حين توجد ١٥٪ إعلانات دعم!

ب)أن ٥٥٪ من نسبة الإعلان بمجلة (الموقف العربي) مصدرها مؤسسات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ٤٥٪ من هذه الإعلانات مصدرها المنطقة العربية وفي مقدمتها الجماهيرية الليبية، وأن ٦٠٪ من هذه الإعلانات، تسويقية وأن ٤٠٪ منها إعلانات دعم.!

حـ)أن ٨٥٪ من الإعلانات التي تنشرها مجلة (كل العرب) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ١٥٪ من هذه الإعلانات مصدرها المنطقة العربية، وأن ٩٢٪ من هذه الإعلانات، تسويقية و٨٪ فقط إعلانات دعم.!

د)أن ٢٦٪ من الإعلانات التي تنشرها مجلة (الدستور) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية، وأن ٧٤٪ من هذه الإعلانات تأتي من المنطقة العربية وأغلبها إعلانات عراقية، وأن ٢٨٪ من إعلانات المجلة، تسويقية، في حين توجد ٧٢٪ إعلانات دعم.!

ويتبين من البيانات السابقة، أن هذه المجلات الأربع، لا تعتمد في إصدارها على التمويل الذاتي، وإنما لابد من حصولها على دعم مادي خارجي حتى تتمكن من الصدور.

وبالرجوع إلى الأجزاء الخاصة بصورة الأنظمة العربية في الصحف العربية المهاجرة، لأمكننا التعرف علي الأنظمة العربية التي تقوم بدعم هذه المجلات.

وعلى سبيل المثال، سوف نكتشف أن مجلة (الموقف العربي) تعتمد على التمويل الليبي، وأن مجلة (الدستور) تعتمد على التمويل العراقي، أما مجلتي (التضامن) و(كل العرب) فلم تكونا بين

الصحف التي شملتها دراستنا الخاصة بصورة الأنظمة العربية في الصحف العربية المهاجرة، ومن يريد أن يتعرف على مصدر تمويلها، عليه أن يستخدم منهجنا الذي اتبعناه للتعرف على صورة الأنظمة العربية في هذه الصحف.

رابعاً: هناك أربع صحف عربية مهاجرة تخلو تماماً من الإعلانات، حيث تصل نسبة الإعلان بها جميعا (صفر)! وهي ثلاث مجلات وجريدة واحدة وإن كانت تصدر في حجم المجلات، المجلات الثلاث هي مجلة (الدعوة) التي تصدر من النمسا ومجلة (اليوم السابع) التي تصدر من باريس، ومجلة (الطليعة العربية) التي تصدر أيضاً من باريس، أما الجريدة، فهي (الشرق الجديد) التي تصدر من لندن.

إن خلو هذه الصحف الأربع من الإعلان، يعنى أنها تقوم علي التمويل الخارجي، أما جهةالتمويل الخارجي، فيمكن التعرف عليها من خلال رجوعنا إلى الجزء الخاص بصورة الأنظمة العربية في الصحف العربية المهاجرة، وعندئذ سوف نكتشف الحقائق التالية:

أن مجلة (الدعوة) تمول من قبل التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين، وأن مجلة (اليوم السابع) تمولها منظمة التحرير الفلسطينية، وأن مجلة (الطليعة العربية) تعتمد على التمويل العراقي، وأن جريدة الشرق الجديد، صدرت في البداية بتمويل سعودي، وهي تعتمد الآن في تمويلها علي أكثر من نظام عربي.!

خامساً: ومن الظواهر الملفتة للنظر، أنني وجدت خلال حواري مع رموز الصحافة العربية المهاجرة، تسليماً يكاد يكون مطلقاً، باستحالة اعتماد الصحيفة المهاجرة علي التمويل الذاتي، وهو موقف يختلف كلياً عن رد الفعل المتشنج الذي قوبل به الفصل الخاص بتمويل الصحف العربية المهاجرة في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، ويبدو أن مرور سبع سنوات – على إصدار الطبعة الأولى من الكتاب – قد كشف الكثير من الخفايا التي كان يحرص البعض علي كتمانها، كما أن تجربة الصحافة

المهاجرة المعاصرة يكاد عمرها يقترب من العشرين عاماً، وهو الأمر الذي اكسب بعض رموزها مزيداً من الخبرة والواقعية.

وعلى سبيل المثال يعترف محمد قبرطاي نائب رئيس تحرير جريدة (العرب)، التي تصدر في لندن، وهي أول صحيفة عربية يومية تظهر في المهجر:

"لا يجب أن تصدق أن هناك جريدة عربية تصدر في المهجر، تستطيع أن تمول نفسها من دخلها من التوزيع أوالإعلان، فنحن في العرب نخسر، ولكننا نملك المطبعة التي تطبع الجريدة، والمطبعة تكسب من النشاط التجاري، ومن مكسبها نعوض خسارة الجريدة".[٢٠]

أما عبد الباري عطوان رئيس تحرير جريدة (القدس العربية) اليومية التي تصدر في لندن فيؤكد: "هل تعرف أن ميزانية الحياة ٣٥ مليون جنيه استرليني، ويعمل في مقرها ٦٠ فرداً، لقد اشترت الحياة المبنى الذي تقيم فيه ، ويقال أن ثمنه ٢٢ مليون جنيه استرليني فهل رأيت من قبل جريدة تستطيع أن تشتري مبنى بهذا الحجم بعد عامين فقط من إصدارها رغم أنها لا تنشر مايغطي نفقاتها من الإعلان؟[٢١]

وعندما وضعت أمام جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة (الحياة) التي تصدر في لندن، حقيقة أن نسبة الإعلان في الجريدة لا تزيد عن (١٢,٧٪) من مجمل مساحات الصحيفة، وهي نسبة لا تصل إلى الحد الأدنى المطلوب لتغطية نفقات إصدار الجريدة، قال: "نعم لا يزال حجم الإعلانات في الحياة لا يغطي تكاليف الإصدار، ونعم هناك تمويل آخر غير الإعلان، لقد أصدر الحياة مجموعة من المساهمين اللبنانيين والسعوديين، واتفقنا من البداية أن هذا المشروع، ليس مشروعاً تجارياً، ومنتهى طموحنا، أن تغطي الجريدة نفقاتها، وقد اتفقنا أن يتم ذلك خلال خمس سنوات، بدءاً من عام ١٩٨٨م وحتى نهاية عام ١٩٩٢م سوف تخسر الجريدة، وهم سوف يغطون الخسارة"[٢٢]

وأضاف الخازن:

"نحن نعرف أنه ينتظرنا عامان آخران (كان ذلك في نهاية مارس ١٩٩١م) نحقق فيها خسارة، وأملنا بعد ذلك أي في السنة الخامسة أن يتوازن الدخل مع النفقات، ويمكن حظنا أفضل من حظ غيرنا، فهناك صحف عربية أقدم منا كثيراً اضطرت إلى أن تتوقف، ولكننا عاملين حسابنا على الخسارة حتى السنة الخامسة، عاملين حسابنا أن مصروفنا يرتفع في السنة الأولى والثانية والثالية، ثم يبدأ في الإنخفاض من السنة الرابعة والخامسة، في حين يبدأ الدخل في الإرتفاع، ومجلس الإدارة كله محامين ومحاسبين وعندنا ميزانية وكل مرة نبحث الأمور لكي تتغير إلى الأفضل"[٢٣] فإذا كان مشروع إصدار جريدة الحياة ليس مشروعاً تجارياً كما يقول رئيس تحرير الجريدة، وأن منتهى طموح الذين أصدروها أن تغطي نفقاتها خلال خمس سنوات، فإن السؤال الذى يطرح نفسه بشدة هو:

"من هم يا ترى أصحاب المصلحة في إصدار جريدة عربية يومية، ومستعدون لتحمل خسارتها لمدة خمسة أعوام؟ إن استقراء الخبرة التاريخية للصحافة العربية بشكل عام، سواء كانت محلية أو مهاجرة، يؤكد بما يشبه اليقين، أن مثل هذا المشروع لا يمكن أن يتصدى له إلا حزب سياسي أونظام حاكم، وفي حالة جريدة الحياة فإن تحليل محتواها الفكري يستبعد أن يكون وراء إصدارها حزب سياسي، فلا يبقى أمامنا إلا الإعتقاد بأن وراء إصدار الجريدة نظام عربي حاكم.

ويكشف محمود السعدني، نموذجاً للكيفية التي تمول بها الصحف العربية المهاجرة من خلال وصفه لتجربته في إصدار مجلة ٢٣ يوليو في لندن يقول السعدني:

في لندن التقيت بصديق قديم عرض علي إصدار مجلة مصرية معارضة، واقترح صديقي أن يكون اسمها (٢٣ يوليو) ووافقت صديقي على الفكرة، وقلت له إن دوري سيقتصر على إعداد المواد وتجهيزها للنشر، وسأقضي معكم عدة أسابيع حتى تقف المجلة على أقدامها، ثم أعود

بعدها إلى أولادي في بغداد، ورجاني صديقي أن أبقى في لندن ثلاثة أشهر، ثم يكون لي الحرية بعد ذلك في الذهاب إلى أي مكان، وعندما سألته عن التمويل قال، سنأخذ ما يكفينا من ليبيا، وقلت للصديق: لن تأخذوا مليماً واحداً من ليبيا، ونظر صديقي نحوي بدهشة وإشفاق، فقد ظن أنني مجنون أو موتور، اتصل صديقي بطرابلس، اهتمت كل الدوائر، لم يكن صديقي مواطنا عادياً، ولكنه كان يحظى بمكانة خاصة في أماكن كثيرة في العالم العربي وأكثر خصوصية في طرابلس، وكان يتصور لحظة اتصاله بطرابلس طالباً عوناً مادياً لإصدار مجلة ٢٣ يوليو ستفتح على الفور جميع خزائن الأرض، لم يكن على دراية بألاعيب السياسة وخفاياها، وكنت على عكسه تماماً أدرك أن مجلة بهذا الإسم ستحارب بشدة من كل ا لجبهات، وقد أثبتت التجربة أنني كنت على حق وأثبتت أن صديقي كان يعيش في وهم، فقد رفضت طرابلس تمويل المجلة.!

وسألت صديقي والهم بادياً عليه: وماذا بعد؟ فأجاب في يأس شديد، لاشيء سنؤجل الموضوع إلى أجل غير مسمى، قلت له: ولكن هناك أبواب أخرى تستطيع أن تلجأ إليها .. ورد صديقي بنبرة ذات مغزى، بغداد تقصد، وبهت صديقي حين قلت له إن موقف بغداد من مجلة اسمها (٢٣ يوليو) سيكون هو نفس موقف طرابلس"

"ثم وقع اختياري على صديق طيب من رجالات الخليج تمتد صلتي به إلى أيام بعيدة مضت، تعرفت إليه في القاهرة عندما كان طالباً، وكان فقيراً ومستنيراً، يحمل عروبته في جيبه بدل كيس النقود، وبعد أن تفجر النفط في بلاده، صار ثرياً وألمعياً ولكنه ظل بسيطاً وأبقى على صلاته القديمة، وكان فخوراً بأصدقائه الذين عرفهم في القاهرة تلك الأيام.

اتصلت بالرجل الطيب فرحب بي، ولم يستغرق الإتفاق معه على تمويل المجلة أكثر من جلسة واحدة، ولكنه اشترط شرطاً واحداً، ألا يذكر اسمه على الإطلاق، لا في جلسات خاصة ولا على صفحات المجلة،

وأعتقد أننا حافظنا على عهدنا، والتزمنا به حتى الآن، وعندما سافر الرجل إلى الإمارات التي يعيش على أرضها لم ننتظر أكثر من أسبوع، بعده تم تحويل المبلغ الذي اتفق عليه إلى بنوك لندن، وكان المبلغ المتفق عليه هو ربع مليون جنيه استرليني.

والحق أقول إنني أنا الذي اقترحت وحددته ولم أكن على دراية بأسعار لندن، وكنت حتى تلك اللحظة أعيش في جو مصر وأسعارها، وحتى البلد الذي استقرت عائلتي به، العراق، كانت أسعاره تنافس أسعار مصر في الستينات".

"ذهبت إلى دمشق، واستقبلني في المطار مندوب من الإعلام، واستقبلني الوزير أحمد إسكندر بحفاوة ورحب بصدور المجلة وأبدى استعداده للمساعدة، ولكنه اعتذر عن تمويل المجلة، وقال إن أحوالنا في سوريا ليست على مايرام.

وانطلقت من دمشق إلى دولة الإمارات ووافقت وزارة الإعلام على الإشتراك في المجلة، وكانت هي الدولة الوحيدة التي دفعت الإشتراك.

ووعدت وزارة الإعلام في قطر بالإشتراك، ولكن الإشتراك لم يصل حتى هذه اللحظة.

وعدت بعد جولتي في الخليج إلى بغداد، ودفعوا للمجلة ثلاثين ألف دينار تحت الحساب، وكان الإتفاق يقضي بتوزيع خمسة آلاف نسخة تباع بسعر ربع دينار وتتقاضى عنها مؤسسة التوزيع نسبة أربعين في المائة، وتخصم السلفة التي حصلنا عليها من نصيبنا في التوزيع"

وعند ما صدر العدد الأول من المجلة، كان كل ماتبقى معنا من رصيد المجلة ستون ألف جنيه استرليني فقط لاغير.

"وتعرضت المجلة للتوقف بعد العدد التاسع، ولكن فتح أبواب السعودية أمام المجلة أتاح لنا الإستمرار، لأن متعهداً عربياً دفع لنا مقدماً خمسين ألف جنيه استرليني مقابل الكميات المطلوبة. (المعتاد دفع ثمن النسخ المباعة بعد التوزيع وليس قبله)!

"وفي الأسبوع قبل الأخير (من توقف المجلة) طرت إلى بغداد لتحصيل ما لنا من نقود، كنا قد أصدرنا أكثر من أربعين عدداً من المجلة، وإذا كنا نبيع خمسة عشر ألف نسخة كل أسبوع، فمعنى ذلك أن نصيبنا من عملية التوزيع هو ٢٥٠٠ دينار في الأسبوع ومع الإعلانات، سيكون نصيبنا ثلاثة آلاف دينار في الأسبوع، وبعد خصم السلفة يكون لنا أربعون ألف دينار، تساوي في تلك الأيام حوالي ٨٠ ألف جنيه استرليني، ولكني فوجئت وأنا جالس أمام موظف مؤسسة التوزيع، بأن توزيع المجلة لم يزد في أي يوم من الأيام على أربعة آلاف نسخة، أربعة آلاف نسخة في العدد الأول، وأربعة الاف نسخة في العدد الأخير وأربعة آلاف نسخة بين العددين الأول والأخير، وسألت موظف التوزيع . هل هم عساكر الذين يشترون المجلة؟ لماذا ليس ثلاثة آلاف وتسعمائة نسخة؟ ولماذا ليس أربعة آلاف ومائة وخمسة وتسعين؟ لماذا أربعة آلاف في كل أسبوع؟ وردالموظف في هدوء: هذا هو كشف التوزيع، أما الإعلانات فقد نشرت - هكذا قال الموظف بدون إذن نشر، وعلى ذلك فهو لايستطيع دفعها، وبالقلم والورقة يتبين أن المجلة مدينة لمؤسسة التوزيع في بغداد بمبلغ عشرين ألف جنيه استرليني.

أعجب شيء أنني سألت الموظف عن الأعداد التي لم تصادف حظاً في سوق التوزيع، رد في هدوء، لقد تخلصنا منها، وعندما صرخت في ذهول، وهل هذا معقول؟ قال بهدوء أشد، أرجوك صدقني، هذه مسألة ثقة ..

حاولت القيام بمحاولة أخيرة، سافرت إلى الكويت، والتقيت بالشيخ جابر العلي وزير الإعلام وقتئذ والشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، وكان الرد الذي سمعته من الجميع: هذه لعبة خطرة يامحمود، ونحن لا نستطيع دعم مجلة يصدرها صحفي عربي منشق ضد حكومة بلده، لأن كل نظام عربي يستطيع أن يدعم مجلة ضد نظام آخر، ولو حدث هذا الشيء فستكون كارثة على الجميع.

"وعدت إلى لندن بخفي حنين، وكتبت صحف القاهرة أنني عدت بالملايين من الكويت، ولكني استأثرت بها واشتريت بالمبالغ التي نهبتها ثلاث شقق فاخرة بالقرب من اكسفورد ستريت في لندن، ولزمت شقتي الصغيرة فلم أكن أغادرها إلا نادراً، وعزفت عن الذهاب إلى مكتبي في المجلة، فقد حدث الإنهيار ولم يكن في استطاعة أحد أن يوقفه".

"والحق أقول إن ميزانية ٢٣ يوليو جاءت كلها عبر قنوات رسمية، فرأسمالها جاء من بنك (يونايتد) في إحدى دول الخليج إلى بنك (يونايتد) في لندن، ومن هناك تم تحويله إلى بنك (مدلاند) في بارك لين، ولا يزال في رصيد المجلة مبلغ صغير لم نستطع التصرف فيه حتى الآن، لأن ذلك يستلزم إمضاء الشريكين، وكان هذا الرأسمال ربع مليون جنيه، لا يزيد، أما روايات أجهزة الرئيس السادات عن الملايين التي هبطت علينا والعمارات التي اشتريناها، فلم تكن إلا مجرد خيالات رجال الحاشية".[٢٤]

سادساً: أثبتت التجربة العملية سلامة النتائج التي خرجنا بها في الطبعة الأولى من هذا الكتاب بعد تحليل مضمون المساحات الإعلانية بالصحف العربية المهاجرة. فقد توقفت عن الصدور كافة الصحف العربية المهاجرة التي أثبتنا أنها لا تمول نفسها ذاتيا عن طريق الإعلان والتوزيع والتي تعتمد على الدعم المادي من النظام العراقي، وذلك عقب توقف الدعم العراقي لهذه الصحف بعد تطبيق قرارات الحصار الإقتصادي على العراق بعد غزوه لدولة الكويت، ومن بين تلك الصحف التي توقفت لتوقف التمويل العراقي، مجلات "كل العرب"، و"الدستور"، و "التضامن" و "اليوم السابع".

هوامش الفصل الحادي عشر

(١) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الأول، ص ٦١-٦٢.
(٢) لويس شيخو: الآداب العربية في القرن التاسع عشر، ص ١١٣.
(٣) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزءا لأول، ص ١٠٨-١١٠.
(٤) المصدر السابق ص ١٢٢، ١٢٣.
(٥) ابراهيم عبده: الصحفي الثائر، ص ٥٣-٥٥.
(٦) الطائف، القاهرة، العدد (٤٣) ١٢ إبريل ١٨٨٢م.
(٧) أبو نظارة: باريس ٩ يونيو ١٨٨٢م.
(٨) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام، ص ٤٦.
(٩) عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر، الجزء الثاني (دار الفكر) القاهرة، ص ١٩-٢٤.
(١٠) عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية في مصر، الجزء الثالث، ض ٥.
(١١) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الأول، ص ١٢٧.
(١٢) البصير، باريس ١٦ يونيو ١٨٨١م.
(١٣) البصير، باريس، ٢١ إبريل ١٨٨١م.
(١٤) البصير، باريس، ٢٨ إبريل ١٨٨١م.
(١٥) البصير، باريس، ١٦ يونيو ١٨٨١م.
(١٦) المستقبل، باريس ١٨ يوليو ١٩٧٧م مقال بعنوان (البصير أكلت من خبز السلطان وضربت بسيفه) بقلم انطوان عبد المسيح.
(١٧) النحلة: لندن ابريل ١٨٧٧م.
(١٨) العروة الوثقى: باريس ١٣ مارس ١٨٨٤م.
(١٩) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام، الجزء الأول، ص ٢٨٤.
(٢٠) محمد قبرطاي: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢ إبريل ١٩٩١م.
(٢١) عبد الباري عطوان: حوا مسجل مع المؤلف، لندن ٣٠ مارس ١٩٩١م.
(٢٢) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف، لندن ٢٧ مارس ١٩٩١م.
(٢٣) المصدر السابق.
(٢٤) محمود السعدني: الولد الشقي في المنفى، القاهرة مكتبة أخبار اليوم، ١٩٩٠م، ص ٩١-١٠٩.

الفصل الثاني عشر

مستقبل الصحافة العربية المهاجرة

إن أي تصور لمستقبل الصحافة العربية المهاجرة، لا بد أن يمر عبر الإجابة على ثلاث تساؤلات هامة:

الأول: يبحث في ماهية الصحافة العربية المهاجرة، وهل هي صحافة مهاجرة؟ أم صحافة دولية؟

ففي حالة كونها صحافة عربية دولية، لاعتبرت خطوة هامة في تطور الصحافة العربية، ولما أصبح هناك محلاً للتساؤل عن مصيرها. أما إذا تبين أنها صحافة عربية مهاجرة، لأصبح التساؤل عن مصيرها، واحتمالات عودتها إلى أرض الوطن، أمراً واجباً ..!

الثاني: يبحث عن أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الهجرة الأولى للصحافة العربية، والتي جرت في القرن التاسع عشر، وبين الهجرة الحالية التي بدأت منذ منتصف السبعينات من هذا القرن ومازالت مستمرة حتى اليوم.

وأهمية هذه المقارنة تكمن في كونها تقودنا إلى تصور محتمل لمستقبل الصحافة العربية المهاجرة، ففي حالة غلبة أوجه التشابه بين التجربتين، لكان من حقنا أن نتوقع نهاية قريبة أو بعيدة للهجرة الصحفية الحالية، تماماً كما انتهت الهجرة الصحفية الأولى. أما في حالة تزايد أوجه الإختلاف بينهما فسوف يكون للحديث عن مستقبل هذه الهجرة شأن أخر.

الثالث: يبحث في الأسباب الحقيقية لهجرة الصحافة الحالية، ذلك أن معرفتنا بحقيقة هذه الأسباب، تمكننا من توقع انتهاء الهجرة بانتفاء أسبابها، أو توقع استمرار هذه الهجرة مادامت أسبابها باقية.

أولاً: صحافة عربية مهاجرة
أم صحافة عربية دولية؟

ما أكثر الصحف في العالم التي تدعي لنفسها صفة "الدولية"، وما أقل الصحف التي ينطبق عليها هذا الوصف بالفعل ..!

وبالنسبة للعالم العربي، فقد أصبح من السهل لأي صحيفة أن تدعي صفة "الدولية"، إذ يكفي أن تصدر تلك الصحيفة من لندن أو باريس أو حتى قبرص، لكي تطلق على نفسها "جريدة العرب الدولية" أو "مجلة العرب الدولية" ..!

ويلاحظ أنه في السنوات الأولى من الهجرة المعاصرة للصحافة العربية، وبالذات في الفترة التي تمتد ما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات من هذا القرن، كانت أغلب الصحف العربية التي تصدر في المهجر، تحرص على أن تؤكد أنها صحف عربية مهاجرة، وفي فترة لاحقة، عندما اتسعت الظاهرة ودخلتها أعداد لا حصر لها من الصحف المتنوعة الإتجاهات والمتعددة الولاءات، أصبحت صفة (الهجرة) أشبه بالتهمة التي تحرص الصحف ألا تلصق بها، ثم عملت على الهرب منها، مدعية أنها صحافة دولية ..!

وقد كان الهدف في الحالتين واحداً، وهو السعي إلى اكتساب النفوذ وقوة التأثير، وكوسيلة ضغط للحصول على مزيد من الدعم أو التمويل ..!

لذلك فمن المهم أن نبدأ بالبحث حول ماهية الصحافة العربية المهاجرة؟ وهل هي صحف مهاجرة حقاً، أم أنها كما يدعي أكثرها، صحف دولية؟ أم أنها شيء آخر، لا هذا ولا ذاك.

ولنبدأ بطرح سؤالاً جوهرياً: ما الصحيفة الدولية؟

إن هناك عدة معايير موضوعية تصلح لأن تكون مقياساً للحكم على مدى دولية الصحيفة، وفي هذا المجال نعتقد بوجود ارتباط كبير بين الطابع الدولي لصحيفة ما وبين انتشار توزيعها عبر الحدود والحواجز التي تفصل بين الدول، وقوة تأثيرها

داخل الحدود الوطنية وخارجها، والنابعة من عمق المضمون وتنوعه، وإصدارها بلغة تسمح لها بالانتشار على النطاق العالمي، أو إصدار طبعات منها بلغات متعددة.

وكما نرى فإن هذا يوجز عناصر تعريف الصحافة الدولية في ثلاثة محددات وهي:

الأول: انتشار التوزيع عبر الحدود والحواجز التي تفصل بين الدول.

الثاني: قوة التأثير داخل الحدود الوطنية وخارجها، وهي قوة نابعة من عمق المضمون وتنوع المادة الصحفية.

الثالث: الصدور بلغة تسمح بالانتشار على النطاق العالمي، أو إصدار طبعات بلغات متعددة تسمح للصحيفة بالوصول إلى قراء خارج نطاق حدودها الوطنية.

ومن المهم أن نشير إلى ضرورة توافر العناصر الثلاثة مجتمعة في الصحيفة الدولية بحيث إذا فقدت الصحيفة عنصراً منها فقدت طابعها الدولي.

وإذا حاولنا أن نطبق العنصر الخاص باللغة مثلاً على الصحافة العالمية، سنجد أنه كان يصدر فيما يسمى بالإتحاد السوفيتي جريدة (البرافدا) والتي يصل توزيعها إلى حوالي ١١ مليون نسخة يومياً و(ازفستيا) وتوزع حوالي تسعة ملايين نسخة، ورغم ارتفاع توزيع هاتين الصحيفتين وقوة تأثير كل منهما داخل الإتحاد السوفيتي وخارجه بسبب كون البرافدا لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، فيما كانت ازفستيا هي لسان حال الحكومة السوفيتية، فإنهما لا تعتبران بحال من الأحوال صحفاً دولية، وذلك لاقتصار توزيعهما على مواطني الإتحاد السوفيتي، بسبب عدم انتشار اللغة الروسية على مستوى عالمي، فالإتحاد السوفيتي كان لا يملك صحيفة دولية رغم كونه أحد القوتين العظميين في ذلك الوقت!

وينطبق الأمر نفسه على جريدة (الشعب) الصينية اليومية التي توزع أكثر من خمسة ملايين نسخة، ولكنها لا تعتبر صحيفة دولية بسبب صدورها باللغة الصينية التي لا تنتشر على نطاق عالمي رغم قوة الصين الدولية؟

أما في الدول الصناعية المتقدمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك مثلاً ثلاثة مجلات دولية وهي تايم ونيوزويك وريدرز دايجست، أما في انجلترا فتشتهر بها حوالي ست جرائد يومية دولية ومجلة واحدة، فهناك من الجرائد التايمز والصنداي تايمز، والجارديان والفاينانشيال تايمز والأوبزرفر والإندبندنت، أما المجلة فهي الإيكونومست ..!

وفي فرنسا أربع جرائد يومية دولية وهي لوموند والفيجارو وفرانس سوار ولومانتيه، وبها عدد من المجلات الدولية، لعل أبرزها باري ماتش ولواكسبريس ولوبوان بالإضافة إلى مجلة إل النسائية.!

وكما نرى فإن دولية اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية ساعدتا بشكل كبير إلى جانب عوامل أخرى على إكساب بعض الصحف الأمريكية والبريطانية والفرنسية طابعها الدولي.

ولنحاول أن نقيِّم وضع الصحافة العربية المهاجرة على ضوء المفهوم الذي طرحناه للصحافة الدولية، وفي هذا المجال يمكن أن نميز بين أربع مجموعات من الصحف العربية التي يمكن أن تدعي لنفسها صفة (الدولية)، وهي:

المجموعة الأولى: وهي صحف "الجاليات العربية" في الخارج، وهي تصدر باللغة العربية وتوزع بصفة أساسية على أبناء الجاليات العربية في البلدان التي تصدر فيها، وهذه الصحف تنتشر أساساً في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية واستراليا. ومن النادر أن تسعى هذه الصحف إلى التوزيع خارج حدود البلد الذي تصدر فيه، كما أن صدورها في بلدان بعيدة عن العالم العربي حال بينها وبين التفكير في التوزيع داخل الوطن العربي، لذلك فإن اهتمام هذه الصحف يكاد أن ينحصر في تغطية نشاطات أبناء الجالية العربية في البلد الذي تصدر فيه، بالإضافة إلى نشر أخبار متفرقة عن العالم العربي.

المجموعة الثانية: الصحافة العربية المهاجرة، وهي تلك الصحف التي اضطرت إلى الهجرة من الوطن العربي، أو تلك التي أصدرها صحفيون مهاجرون

من الوطن العربي، وذلك بسبب افتقاد هذه الصحف وألئك الصحفيون لحرية التعبير داخل أقطارهم العربية، وأكثر هذه الصحف يصدر في لندن وباريس وبعض العواصم الأوروبية الأخرى.

ويلاحظ أن أغلب هذه الصحف، تصدر وعينها على الوطن العربي وقضاياه ومشكلاته، لذلك فإن أغلب مادتها الصحفية تتناول شؤون العالم العربي، كما أن توزيعها يتم معظمه داخل الأقطار العربية، ويلاحظ أن توزيع هذه الصحف في العالم العربي، يرتبط بدرجة كبيرة على طبيعة علاقاتها بالأنظمة العربية، حيث يسمح بتوزيع هذه الصحف أو يمنع توزيعها في بلد عربي معين، حسب المدى الذي تذهب إليه هذه الصحف في تأييد أو معارضة سياسات هذا البلد وتوجهاته، وبسبب الخلافات بين الأنظمة العربية، أتيح للصحف العربية المهاجرة أن تلعب دوراً هاماً في السياسة العربية، حيث تحولت بعض هذه الصحف إلى أداة للدفاع عن سياسات بعض الأنظمة العربية، وسلاح إعلامي تستخدمه تلك الأنظمة في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها، وهكذا أصبحت الصحافة العربية المهاجرة أسيرة لنفس النظم التي هاجرت هرباً من سطوتها.

المجموعة الثالثة: وهي تضم ما يسمى (الطبعات الدولية) لعدد من الصحف العربية المحلية، مثال ذلك "الأهرام الدولي" و"القبس الدولي" و"النهار الدولي" وهذه الطبعات الخاصة من الصحف العربية موجهة بالأساس إلى القراء العرب في خارج الوطن العربي، وإن كان بعضها يوزع أيضاً في بعض الأقطار العربية بل إن توزيع البعض منها داخل الوطن العربي يفوق كثيراً ما يوزع خارج الوطن العربي.

ويغلب على المادة الصحفية التي تقدمها هذه الطبعات الخاصة من الصحف العربية، الاهتمام بالشؤون المحلية للبلد التي تصدر عنه هذه الصحيفة، أو ما يسمى بأخبار الوطن الأم، ثم يلي ذلك الاهتمام بالشؤون العربية العامة، ثم الشؤون الدولية، وهكذا فإن الشؤون الدولية تحتل المكانة الأخيرة في اهتمامات تلك الصحف (الدولية) ..!

المجموعة الرابعة: وهي تضم الصحف التي أصدرها صحفيون عرب، بتشجيع من حكوماتهم أو بدون معارضة منها في بعض العواصم الأوروبية وذلك للاستفادة من الإمكانات الصحفية المتطورة في الغرب، أو للتحايل على بعض القوانين الصحفية المحلية التي تمنع الملكية الفردية في الصحافة أو التي تحول دون إنشاء صحف جديدة، وبعض هذه الصحف، سعت إلى إصدارها في خارج الوطن العربي أنظمة عربية ظناً منها أن مجرد صدورها في الخارج يعطيها طابع الحياد والموضوعية، ومن ثم يجعلها وسيلة إعلام غير مباشر عن سياسات هذه الأنظمة ومواقفها.

ويندرج في هذا اللون من الصحف مجلة "الموقف العربي" الليبية، ومجلة "الطليعة العربية" العراقية، وجريدة "الشرق الأوسط" السعودية، وجريدة "الشام" السورية، وغيرها من الصحف المماثلة.

وبالرجوع إلى المحددات الثلاثة لمفهوم الصحافة الدولية وتطبيقها على المجموعات الأربعة من الصحف العربية، سوف نكتشف أنها جميعاً تصدر باللغة العربية، وبالتالي فإن انتشارها مقصور على القراء العرب، سواء كانوا داخل الوطن العربي أو خارجه، ولكنها في كافة الحالات تفتقد إلى جانب عنصر اللغة، قوة التأثير على القراء غير العرب في الدول الأجنبية التي توزع فيها، لأنهم بالطبع لا يقرأونها! ولا تستطيع أية صحيفة عربية تصدر في المهجر أن تدعي أن لها قراء يعتد بهم في بلاد المهجر، سواء بين أبناء الشعوب الأوروبية أو الأمريكية، أو بين الشعوب غير العربية في آسيا أو أفريقيا ..! لذلك فهي تفتقد جميعها الشروط الواجب توافرها في الصحيفة الدولية، وليس عيباً أن نعترف أن اللغة العربية ليست لغة دولية بالمعنى الذي طرحناه في المجال الصحفي، رغم اعتراف هيئة الأمم المتحدة بها وإدراجها بين اللغات المعترف بها في التعامل داخل المنظمات الدولية، فهذا شيء، وكونها لغة الصحافة والإعلام الدولي شيء آخر ..!

وإذا كنا قد فرغنا من مسألة "دولية" الصحف العربية، فإنه يبقى أمامنا مسألة "هجرة" الصحف العربية، وهنا لا بد أن نعترف بأننا نستبعد صحف المجموعة

الأولى من مفهوم الصحافة العربية المهاجرة، باعتبارها "صحف جاليات"، كذلك فنحن نستبعد صحف المجموعة الثالثة، وإن كنا لا نوافق على التسمية التي أطلقتها على نفسها "الطبعات الدولية"، فهي في الحقيقة "طبعات عربية"، إذ يقتصر توزيعها على القارئ العربي وحده، وبالتالي فإنه يغلب عليها "الطابع القومي" في مقابل "الطابع القطري" الذي يغلب على الطبعة المحلية التي تصدر لقطر عربي بعينه، ولذلك نرى أن تسمية "الأهرام الدولي" أو "القبس الدولي" لو تحولت إلى "الأهرام العربي" و"القبس العربي" لجاءت التسمية أكثر دلالة على قارئ الجريدة ومحتواها.!

أما صحف المجموعة الرابعة، وهي التي أسسها في المهجر صحفيون عرب بوحي من حكوماتهم أو بدون معارضة منها، وذلك للتحايل على بعض القوانين الصحفية في الوطن أو لاستخدامها أداة للدعاية غير المباشرة عن النظام الحاكم فهذه الصحف تنتمي في رأينا إلى الصحافة العربية المهاجرة، إذ لو كان المناخ الصحفي في العالم العربي لا يعاني من القيود، وكانت الصحافة العربية تتمتع بحريتها، لما لجأت هذه الصحف إلى الصدور خارج أوطانها، وإن كنا نعترف في الوقت نفسه بأن هذه الصحف تقترب إلى حد ما من صحف المجموعة الثالثة، حيث تتشابه معها في غلبة "الطابع العربي" القومي في مقابل "الطابع المحلي" القطري، وهو الأمر الذي يميزها عن الصحف التي تصدر في الوطن، ولكنها في كافة الأحوال ليست صحافة دولية.

ثانياً: الهجرة الصحفية العربية الأولى والثانية، ومقارنة بين تجربتين

قرن كامل، يكاد يفصل بين التجربة الأولى لهجرة الصحافة العربية في منتصف القرن التاسع عشر، وبين الهجرة الحالية التي بدأت منذ منتصف السبعينات من هذا القرن، وقد تغيرت خلاله الكثير من الأوضاع العالمية والعربية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن الضروري أن تنعكس هذه المتغيرات بآثارها على تجربتي الهجرة الصحفية العربية.

إن هذا الفاصل الزمني الطويل، لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار عند إجراء أية مقارنة بين التجربتين، وهو الأمر الذي يفرض علينا استبعاد الكثير من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين التجربتين، وهو أيضاً ما يجعلنا نقصر المقارنة على الملاحظات الرئيسية التالية:

١- لقد بدأت الهجرة الصحفية العربية الأولى في وقت كانت فيه معظم البلدان العربية ترزح تحت الإحتلال الأجنبي أو مهددة به، فالأتراك العثمانيون يحتلون الشام ومناطق من شبه الجزيرة العربية، والإنجليز يحتلون عدن ويمارسون نفوذاً كبيراً على شواطئ الخليج ويطمحون في احتلال مصر والسودان، والفرنسيون يحتلون الجزائر ويسعون إلى احتلال المغرب وتونس، وإيطاليا تنظر بعين الطمع إلى ليبيا.

كذلك فقد بدأت هذه الهجرة في خضم صراع دولي بين القوى الإستعمارية الأوروبية على التهام العالم العربي، لذلك لم يكن غريباً أن تلقى الصحف العربية والصحفيين المهاجرين في ذلك الوقت ترحيباً وتشجيعاً ورعاية من جانب تلك القوى الإستعمارية، كل حسب ما تمليه عليها مصالحها، وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكالاً وألواناً مختلفة من العلاقات السرية والعلنية بين القوى الإستعمارية الأوروبية وبين الصحف والصحفيين

العرب المهاجرين.

وقد وجد البريطانيون من بين الصحافة العربية المهاجرة من يقبل العمل في خدمة أغراضهم السياسية في العالم العربي، وكذلك كان للفرنسيين والأتراك العثمانيين صحفاً عربية مهاجرة تخدم أهدافهم، وبعد فترة دخل الألمان المعترك وجنّدوا بعضاً من الصحف العربية والصحفيين العرب، وسعوا إلى مزاحمة الإنجليز والفرنسيين على النفوذ في العالم العربي.

ولقد عمل في خدمة السياسة البريطانية صحف مثل: رجوم وغساق، وآل سام، ومرآة الأحوال، وحل المسألتين الشرقية والمصرية، والنحلة، والخلافة والإتحاد العربي.

وعمل في خدمة السياسة الفرنسية صحف مثل: برجيس باريس وعطارد والمشترى والصدى وكوكب الشرق والمرصد والمرصاد ومصر القاهرة والبصير والمستقبل وأبو نظارة.

وعمل في خدمة ألمانيا صحف مثل: العالم الإسلامي والجهاد والشرق الجديد والحمامة.

وعندما أبرم الإتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا في عام ١٩٠٦م، حيث اعترفت فرنسا بالاحتلال البريطاني لمصر في مقابل إطلاق يدها في الشمال الأفريقي العربي، انتهت ظاهرة الهجرة الصحفية العربية ..! حيث لم تعد لانجلترا وفرنسا حاجة لهذه الصحف وتوقفت عن تشجيعها ورعايتها!

أما الهجرة الحالية للصحافة العربية، فقد جرت وغالبية البلدان العربية قد حصلت على استقلالها وقامت بها نظم سياسية وطنية، ولكنها سرعان ما دخلت في تنافس حاد فيما بينها وذلك لأسباب عدة ليس هنا مجال تفصيلها ويكفي أن نشير إلى أن منها ما يتعلق باختلاف درجة التطور الاجتماعي، أو باختلاف الرؤية السياسية أو بسبب التأرجح بين الولاء للغرب أو الشرق، ومنها ما كان بسبب الرغبة في زيادة النفوذ أو السيطرة.

وكان أن استخدمت الصحف العربية المهاجرة أداة في الصراع العربي

العربي، وأصبح لكل نظام عربي عدد من الصحف المهاجرة التي تعبر عن سياسته وتدافع عن إنجازاته وتخوض معاركه ضد النظم العربية الأخرى.

وكما نرى فإن ما جرى منذ منتصف سبعينات هذا القرن شبيه بما جرى في منتصف القرن الماضي، والفرق فقط أن الصحف المهاجرة في القرن التاسع عشر كانت أداة للقوى الإستعمارية الطامعة في الوطن العربي، في حين أن الصحف المهاجرة في القرن العشرين، أداة لنظم سياسية عربية!

ولعل ذلك التشابه يدفعنا إلى التساؤل: هل لو حدث إتفاق بين النظم العربية بإنهاء الصراع العربي العربي أو تجميده أو حتى بتقسيم النفوذ كما الإتفاق الودي الذي حدث بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٦م، فهل تختفي الصحف العربية المهاجرة؟

٢- إن الهجرة الأولى تكاد أن تقتصر على الصحافة الشامية والمصرية، في حين أن الهجرة الحالية اتسعت لتشمل عدداً أكبر من صحافة البلدان العربية، ولعل ذلك يعود بشكل ما إلى تطور البلدان العربية من جهة وتطور الصحافة العربية في هذه البلدان من جهة ثانية، وعلى سبيل المثال ففي زمن الهجرة الأولى لم تكن المطبعة قد دخلت سوى إلى مصر والشام، وبالتالي فإن أكثرية البلدان العربية لم تعرف الصحافة لخلوها من المطابع في ذلك الوقت.

٣- إن التجربة الأولى لهجرة الصحافة العربية قد عرفت شكلين للهجرة، الهجرة الخارجية من البلدان العربية إلى خارج الوطن العربي وبالذات إلى لندن وباريس، والهجرة الداخلية من قطر عربي إلى قطر عربي آخر، وبالذات إلى مصر.

أما الهجرة الثانية الحالية فقد اقتصرت على الهجرة الخارجية، ولم تشهد أي لون جديد من الهجرة الداخلية، وما كانت هجرة بعض الصحفيين المصريين إلى العراق وليبيا في أوائل السبعينات سوى هجرة سياسية وليست هجرة صحفية، كذلك فقد كانت هجرة بعض الصحفيين اللبنانيين والمصريين إلى دول الخليج، في غالبها هجرة مهنية واقتصادية، أي بحثاً عن ظروف أفضل للدخل

والعمل.

لقد كان وجود مناخ ديموقراطي في مصر طوال فترة الهجرة الأولى، هو الذي سمح لكثير من الصحف والصحفيين العرب بالانتقال إليها في حين افتقدت كافة الأقطار العربية مثل هذا المناخ الذي يسمح باستقبال الصحف المهاجرة من البلدان العربية الأخرى.

٤- لقد غلب على الهجرة الصحفية الأولى الطابع السياسي، لذلك لم تقتصر الهجرة على الصحف والصحفيين وحدهم وإنما شملت أيضاً عدداً كبيراً من السياسيين العرب الذين اختاروا إصدار صحف عربية في المهجر كأسلوب لمعارضة السلطة الحاكمة في بلادهم، أو كأداة لمقاومة النفوذ أو الاحتلال الأجنبي.

أما الهجرة الحالية، فقد شملت إلى جانب الصحف السياسية، صحفاً أدبية وثقافية وفنية واجتماعية ونسائية ورياضية. وهو الأمر الذي يشير إلى أن العامل السياسي ليس كافياً وحده لتبرير هذه الهجرة.!

٥- لقد عاصرت الهجرة الأولى للصحافة العربية تزايد الأطماع الإستعمارية الأوروبية في الوطن العربي، وهو الأمر الذي حول بعض الصحف العربية المهاجرة إلى أدوات في خدمة بعض الدول الإستعمارية الطامعة في امتلاك أجزاء من الوطن العربي، بدليل قيام هذه الدول بتمويل العديد من الصحف العربية المهاجرة، بل والمبادرة بإصدار بعض الصحف العربية التي ظهرت في تلك الفترة، وعندما انتهت حاجة هذه الدول لتلك الصحف بعد توقيع الإتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٦م، امتنعت الدولتان عن تمويل تلك الصحف، فتوقف أغلبها عن الصدور ..!

أما الهجرة الحالية، فقد عاصرت تزايد حدة الصراع العربي العربي واشتعال الحرب الباردة العربية، وهو الأمر الذي حول بعض الصحف العربية المهاجرة إلى أدوات في خدمة بعض الأنظمة العربية المتنافسة، بدليل قيام هذه الأنظمة بتمويل العديد من الصحف العربية المهاجرة.

لذلك يمكن تصور، أنه في حالة انتهاء أو توقف الحرب الباردة العربية فمن الطبيعي أن تمتنع الأنظمة العربية عن تمويل تلك الصحف العربية المهاجرة، مما يعني توقفها عن الصدور!

وقد قدمت لنا أزمة الخليج نموذجاً فعلياً لذلك، عندما توقفت عن الصدور كافة الصحف التي كان يمولها النظام العراقي، بعد أن توقف ذلك النظام عن تمويلها بسبب الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه.!

ثالثا: الأسباب الحقيقية لهجرة الصحافة العربية

إن المدخل السليم للتعرف على مستقبل الهجرة الحالية للصحافة العربية، يرتبط بمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه الهجرة، فهي يمكن أن تنتهي بانتفاء أسبابها، ومن المتوقع أن تستمر مادامت أسبابها قائمة.

ويمكن أن نوجز أسباب الهجرة الحالية للصحافة العربية في النقاط الخمس التالية:

١- افتقاد بعض الصحف والصحفيين العرب في العديد من الأقطار العربية، لإمكانية التعبير عن أفكارهم ومواقفهم بحرية داخل أوطانهم، وذلك إما للطبيعة الاستبدادية لبعض أنظمة الحكم أو لوجود قيود قانونية على ممارسة الحريات الصحفية، أو بسبب وقوع خلاف بين الصحف والصحفيين وبين الأنظمة الحاكمة في بلادهم.

وتقدم لنا الصحافة اللبنانية نموذجاً عملياً لهذا السبب الدافع إلى الهجرة، فقد اضطرت بعض الصحف والصحفيين اللبنانين إلى الهجرة بفعل الحرب اللبنانية بعد أن بدأت الميلشيات اللبنانية المسلحة توجه ضرباتها للصحف المخالفة لها في الرأي، ولأن كل القوى السياسية في لبنان بمختلف اتجاهاتها أصبح لها ميلشيات مسلمة، فقد كان ذلك يعني أن كافة الصحف اللبنانية أصبحت معرضة لهذه الضربات، فالصحف اليمينية، يُعتدى عليها من قبل الميلشيات اليسارية، والصحف اليسارية، يُعتدى عليها من قبل الميلشيات اليمينية، وهكذا دواليك حتى طالت الاعتداءات جميع الصحف بكافة انتماءاتها، ولم تنجو صحيفة واحدة في لبنان من مثل هذه الاعتداءات. ثم ضاقت حلقات الحصار على الصحافة اللبنانية لقيام الحكومة اللبنانية بفرض الرقابة المسبقة على الصحف اللبنانية بعد صدور المرسوم الاشتراكي رقم "١"بتاريخ أول يوليو ١٩٧٧م والذي أخضع كل المطبوعات دون استثناء للرقابة المسبقة، وارتبطت الرقابة بالمديرية العامة للأمن العام.! ثم استكملت حلقات

الحصار على الصحافة اللبنانية بعد دخول قوات الردع السورية إلى لبنان، بهدف تحقيق التوازن بين المتحاربين، ولكنها تحولت بعد فترة قصيرة إلى طرف في الصراع السياسي اللبناني، وبدأت تستخدم قوتها في إسكات الصحف المعارضة للوجود السوري في لبنان.

وعندئذ إستلهمت الصحافة اللبنانية خبرتها التاريخية في مواجهة الكبت والاضطهاد، ولم تجد مفراً من الهجرة إلى مكان آخر خارج لبنان، تجد فيه ما افتقدتة من حرية، وعندما لم تجد هذا المكان فيما حولها من الدول العربية، اتجهت صوب أوروبا لتبدأ المرحلة الحالية من الهجرة الصحفية اللبنانية.

وقد أشار الكثيرون إلى مسؤولية الصحافة اللبنانية عن الحرب الأهلية، عندما لم تقدر هذه الصحافة قيمة الحرية التي تمتعت بها قبل الحرب الأهلية، فقد استغلت هذه الحرية أسوأ استغلال وقلبتها إلى فوضى، وشحنت الرأي العام وعبأت المقاتلين فكانت الإثارة المتواصلة سبباً في الانفجار وسبباً في مواصلة الإقتتال والتدمير، كذلك فقد استباحت هذه الصحافة أرض لبنان وصحافته لبعض الأنظمة العربية، وجعلت منها ميدان حرب تبذل لها الأموال لتشتعل نارها كلما خبت..!

ولكننا نرى أن تقييم دور الصحافة اللبنانية في الحرب الأهلية يجب أن يتم على ضوء عدد من الاعتبارات، ولعل في مقدمتها أن الصحافة اللبنانية ليست مسؤولة عن الحرب الأهلية إلا بمقدار كونها انعكاس للواقع الاجتماعي الذي أد ى إلى هذه الحرب، فقد عكست الصحافة اللبنانية، بالفعل الواقع الطائفي للبنان، وكذلك الواقع الممزق للعالم العربي، أما الحرية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية قبل الحرب فإنها تحسب لها ولا تُحسب عليها، وعن طريق هذه الحرية تمكنت الصحافة اللبنانية أن تلعب دور الأداة التي عبرت من خلالها القوى والمنظمات والأنظمة العربية عن أفكارها وسياساتها وعن تناقضاتها أيضاً، فقد تم ذلك في وقت لم يكن هناك مكان آخر في الوطن العربي يمكنه أداء هذا الدور، وهذا الدور الذي لعبته الصحافة اللبنانية حمى

العالم العربي من أن تتحول صراعاته الفكرية والأيديولوجية والسياسية، إلى صراع مسلح بين القوى والمنظمات والأنظمة العربية المتنافسة، لقد كان للصحافة اللبنانية الفضل في حصر هذا الصراع في دائرة التراشق الفكري على صفحات الصحف، بدلاً من التراشق بالرصاص والقنابل على الأرض العربية.

وعندما أُجبرت الصحافة اللبنانية على التوقف عن أداء هذا الدور، سواء بفرض الرقابة المسبقة أو بتفجيرها بشحنات الديناميت، أو احتلال مكاتبها ومطابعها بالقوة المسلحة، فتوقف الحوار الفكري على صفحات الصحف، وانطلق الصراع المسلح في الشوارع بالرصاص والقنابل. ولايمكن لأحد أن ينفي أنه وجدت في لبنان قبل الحرب صحف ومجلات كانت مملوكة مباشرة أو بالواسطة لمنظمات أو أنظمة عربية غير لبنانية، وكانت هذه الصحف تدعو لآراء وسياسات المنظمات أو الأنظمةالتي تملكها أو تمولها، وقد استخدمت هذه الصحف أرض لبنان والحريات الصحفية المتاحة فيه للقيام بأعمال دعائية لاتسمح بها أنظمة بلادها، ولكن النظرة المتعمقة لاتجد هناك علاقة بين قيام الصحف اللبنانية بالتعبير عن آراء سياسات الأنظمة العربية أو حتى الدعاية لها وبين قيام الحرب الأهلية، فالذي أحدث الحرب الأهلية، هو صراع المصالح بين الطوائف اللبنانية المتنازعة، وأن تعليق مسؤولية هذه الحرب في رقاب الدول العربية إنما هى محاولة من جانب بعض الطوائف اللبنانية الكارهة للعروبة والرافضة لانتماء لبنان العربي، للهرب من مسؤوليتها في قيام الحرب الأهلية، بل أن الدور الذى لعبتة الصحافة اللبنانية كأداة للتعبير عن آراء وسياسات القوى والمنظمات والأنظمة العربية، هو الذي أعطى الصحافة اللبنانية سمتها كصحافة حرة، وهذه الحرية الصحفية هى التي أعطت النظام اللبناني السمة الليبرالية التي ميزته عن غيره من الأنظمة العربية، فالنظام النيابي اللبناني لم يكن يعبر في حقيقة الأمر عن الاختيار الحر للمواطن اللبناني، وإنما كان إطاراً شكليا يخفي داخله تقسيما طائفيا إقطاعيا أبعد ما

يكون عن الليبرالية، ومعنى ذلك أن النظام اللبناني لم يكن يملك من الليبرالية سوى حرية الصحافة فقط، فإذا مافقدت الصحافة البنانية حريتها، فقد النظام اللبناني رداءه الليبرالي وأنكشفت حقيقتة كنظام طائفي ينتسب إلى أكثر الأنظمة الإقطاعية إستبدادا وتخلفا، وهو الأمر الذي تأكد تماما بعد الحرب الأهلية.

ومن المهم أن نؤكد أن الرداء الليبرالي للنظام اللبناني والذي استمده بالفعل من عنصر واحد هو حرية الصحافة، هو الذي أعطى لبنان دورا في الحياة السياسية العربية طوال الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، وهذا الدور يعود إليه الفضل الأول فيما تحقق للبنان من استقرار سياسي ورخاء مادي طوال هذه الفترة، إذ أن لبنان لايملك من العناصر الطبيعية (الأرض أو الموقع أو السكان) ما يعطية دورا خاصا أو متميزا في المنطقة العربية، وطوال تاريخه هو منطقة طرد لامنطقة جذب، فهو لايملك قوة بشرية متميزة كمصر، كذلك لاتتوفر لديه ثروة طبيعية كالسعودية، كما أن موقعه لايتحلى بأهمية إستراتيجية كفلسطين، ووجود لبنان على خط التماس مع إسرائيل، لم تكن تعطيه أهمية تذكر، اللهم باعتباره أكثر النقاط ضعفا في السياج العربي المحيط بإسرائيل .

ونخلص من ذلك كله بأن الحرية الصحفية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية لم تكن سببا في الحرب الأهلية، وإنما كانت الصحافة اللبنانية هى أولى ضحايا هذه الحرب، فبعد عام واحد من الحرب، اضطر عدد كبير من الصحف اللبنانية أن يتوقف عن الصدور، في حين بدأ عدد آخر من الصحف يشد رحاله مهاجراً من لبنان.

وتعطينا التجربة المصرية في الهجرة الصحفية نموذجا آخر لكون غياب الحرية الصحفية، سببا في الهجرة، فقد كان وراء هجرة الصحافة المصرية عاملين رئيسيين:

الأول: وقوع خلاف بين الصحفي وبين السلطة السياسية القائمة

والثاني: قيام السلطة الحاكمة بوضع القيود على حق الصحفي في التعبير عن أفكاره المخالفة لسياسات هذه السلطة

فقد هاجر أحمد أبو الفتح في مطلع الخمسينات بعد أن قامت حكومة الثورة في مصر بغلق جريدته (المصري)، وذلك لخلافه مع قادة الثورة حول قضية الديمقراطية في مصر، وارتبطت هجرة علي أمين في منتصف الستينات بالقبض على شقيقه مصطفى أمين، ولكن هجرة الصحفيين المصريين لم تتحول إلى ظاهرة إلا بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وحسم الصراع بين خلفاؤه لصالح الرئيس أنور السادات، حيث هاجر عدد من الصحفيين المعارضين لسياسات السادات وخاصة بعد تصفية مجلتي الطليعة والكاتب اليساريتين، ثم تزايدت هجرة الصحفيين المصريين بعد توقيع السادات لإتفاقية كامب ديفيد، حيث هاجر محمود السعدنى إلى لندن وأصدر منها مجلة (٢٣ يوليو) بمشاركة عدد من الصحفيين المصريين ، وانتقل إلى باريس عدد آخر من الصحفيين المصريين الذين أصدروا منها مجلات: اليسار العربي والفكر العربي والمنار، وعندما تضمنت قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة التي أصدرها الرئيس السادات بالقبض على عدد كبير من رموز المعارضة المصرية وإغلاق كافة صحفهم، اضطرت جريدة (الدعوة) لسان حال الإخوان المسلمين إلى الهجرة إلى النمسا، وعندما تم إيقاف جريدة (صوت العرب) في عام ١٩٨٨م، اضطر ناشرها إلى الهجرة إلى لندن وإعادة إصدارها من العاصمة البريطانية.

وهناك نموذج آخر تقدمه الصحافة الليبية، فقد ظهرت الصحافة الليبية المهاجرة عقب ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م وخاصة بعد أن أصدرت الحكومة الجديدة قراراً في ١٧ يناير ١٩٧٢م بإغلاق كافة الصحف المستقلة في ليبيا، والقى القبض على تسعة وعشرين صحفيا ليبيا وقدموا إلى المحاكمة بتهمة إفساد الرأى العام في العصر الملكي، وقد حكم على واحد وعشرين منهم بالسجن لفترات تراوحت بين شهرين وسنتين، وسحبت رخص الصحف

التي كانوا يصدرونها، وكان من المقبوض عليهم أحمد الصالحين الهوني، آخر وزير إعلام ليبي في العصر الملكي، وقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، ولذلك لم يكن غريبا أن يكون الهوني هو أول من أصدر أول جريدة عربية يومية تصدر في المهجر، وذلك في مدينة لندن في عام ١٩٧٧م، وهى جريدة (العرب).

وبالنسبة لسوريا فقد ارتبط وصول حزب البعث إلى السلطة بإغلاق كافة الصحف المستقلة أو الحزبية التي كانت تصدر في العهد الديمقراطي، لذلك لم يكن غريبا أن تكون أول صحيفة عربية تصدر في المهجر في الفترة الحالية، هى صحيفة الشرق الجديد السورية، والتي ظهرت في عام ١٩٧٣م في مدينة لندن..

ومنذ استولى الجيش على السلطة في العراق في عام ١٩٥٨م، ثم في ظل حكم حزب البعث بعد ذلك، لم يعد يسمح إلا بالصحف الحكومية أو الحزبية، فاضطر المعارضون إلى الهجرة وإصدار صحف عراقية من المهجر.

وهكذا تؤكد التجربة تلو التجربة، أن السبب الأول في الهجرة الحالية للصحافة العربية ترجع إلى افتقاد بعض الصحف والصحفيين العرب لإمكانية التعبير عن أفكارهم ومواقفهم بحرية داخل أقطارهم العربية.

٢- تدخل قوة خارجية، أجنبية أو عربية تحول بين الصحفيين وبين التعبير عن أفكارهم ومواقفهم.

وتقدم لنا الصحافة الفلسطينية نموذجا عمليا لهذا السبب من أسباب الهجرة، فمما لاشك فيه أن غالبية الصحفيين الفلسطينيين تحولوا إلى صحفيين مهاجرين بعد نكبة عام ١٩٤٨م، ونكسة عام ١٩٦٧م، حيث تفرق الصحفيون الفلسطينيون بين العديد من البلدان العربية، ثم كان لدخول الفلسطينيين كطرف في الصراعات العربية العربية أن قامت العديد من الدول العربية بوضع العقبات والقيود التي تحول بين الفلسطينيين وبين التعبير عن مواقفهم، وقد وصل الأمر بإغلاق بعض الدول العربية للصحف الفلسطينية التي تصدر

بها، وهنا اضطرت الصحافة الفلسطينية إلي الهجرة خارج الوطن العربي حتي لاتكون رهينة لأي نظام عربي يمنحها حرية التعبير وقتما يشاء، ويمنعه عنها وقتما يشاء حسب مصالحه وسياساته.

كذلك فإن دخول قوات الردع السورية إلى لبنان ثم تحولها إلى طرف في الصراعات السياسية به، دفع بالعديد من الصحف اللبنانية الرافضة للوجود السوري في لبنان إلى الهجرة. كذلك فإن الصحافة الكويتية لم تعرف الهجرة الصحفية إلا بعد الغزو العراقي للكويت، حيث اضطرت تلك الصحافة إلى الهجرة بعد أن استولت قوات الغزو العراقي على مباني ومطابع الصحف الكويتية ونقلت الكثير من أجهزتها إلى العراق، وبذلك فرضت ظروف الاحتلال العراقي، أن تتحول كافة الصحف الكويتية إلى صحف مهاجرة.

٣- وجود قوانين للمطبوعات في العديد من البلدان العربية تحول بين الأفراد وإصدار الصحف.

فقوانين المطبوعات في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر والسودان لاتسمح إلا بالملكية العامة للصحف، وهذه الملكية غالبا ما تتخذ شكل الملكية المباشرة للحكومة من خلال المؤسسات والهيئات العامة، أو تتخذ شكل ملكية الحزب الحاكم أو الأحزاب الحاكمة في حالة وجود جبهة حاكمة تتضمن مجموعة أحزاب، كما هو الحال في سوريا واليمن الآن، وكما حدث في العراق في بعض الفترات. أما بقية البلدان العربية (باستثناء لبنان) فهى تأخذ بمبدأ الملكية المختلطة للصحف، وفي هذه البلدان يسمح للأفراد والدولة أيضا بحق ملكية الصحف، ولكن بعض هذه الدول تمنع قوانينها الأفراد من تملك الصحف، رغم سماحها بالملكية الخاصة للصحف، فهي تنظر للملكية الخاصة من زاوية السماح للشركات والمؤسسات الخاصة، وليس للأفراد بتملك الصحف، على سبيل المثال فإن قانون سلطة الصحافة الصادر في مصر في عام ١٩٨٠م ينص في مادته الـ ١٩ في أن: "ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة و الخاصة للصحف مكفولة طبقاً

للقانون، ويشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، أن تتخذ شكل تعاونيا ت أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعا في الحالتين إسمية ومملوكة للمصريين وحدهم ، ولايقل رأسمال الشركة المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنية إذا كانت يومية ومائة ألف جنية إذا كانت أسبوعية ، يودع بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية، ولايجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته في رأسمال الشركة عن مبلغ خمسمائة جنية، ويقصد بالأسرة الزوج والأولاد القصر * . وقريب من هذا الوضع قانون المطبوعات السعودي الذي يسمح بالملكية الخاصة للصحف، ولكن في شكل مؤسسات صحفية، تأخذ شكل الشركات المساهمة.

وبالنسبة لمصر فرغم أن قانون سلطة الصحافة صادر منذ عام ١٩٨٠م فإن المجلس الأعلى للصحافة، والذي أناط به القانون الموافقة على التصريح للصحف بالصدور، لم يسمح بصدور أية صحف جديدة وفق هذا القانون، سواء في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة، ولم يمنح المجلس الأعلى للصحافة تصاريح بإصدار صحف جديدة، سوى للمؤسسات والهيئات الحكومية والنقابات والاتحادات العمالية والرياضية والنوادي والجمعيات الاجتماعية والخيرية بالإضافة إلى المؤسسات الصحفية القائمة والمملوكة لمجلس الشورى بنص قانون سلطة الصحافة، وللأحزاب المعترف بها فقط، وهو الأمر الذي اضطر بعض الصحفيين المصريين إلى إصدار صحفهم الجديدة خارج مصر، ثم السعي لتوزيع هذه الصحف داخل مصر مثلها مثل الصحف غير المصرية، وكثيراً ماسمحت السلطات المصرية بطباعة مثل هذه الصحف المصرية الصادرة في الخارج في المطابع المصرية، ولكنها تخضعها للرقابة على المطبوعات الأجنبية، شأنها في ذلك شأن الصحف الأجنبية التي تدخل مصر وعلى سبيل المثال فأن مجلة «كل الناس» وجريدة «العالم اليوم» اللتان يصدرهما الصحفي المصري عماد الدين أديب برخصة إنجليزية،

يطبعان في مصر، كذلك فقد سمح لفترة بطباعة مجلة (المنار) التي كان يصدرها الصحفي المصري أمير اسكندر برخصة فرنسية.

وعندما تحايل بعض الأفراد على قانون سلطة الصحافة (الذي يمنع صحف الأفراد)، عن طريق إصدار الصحف في شكل كتب غير دورية أسرعت السلطات بمعالجة تلك الثغرة تشريعيا، بحيث تم إخضاع الكتب غير الدورية لنفس الشروط التي تخضع لها الصحف الدورية، وتلى ذلك إيقاف كافة الصحف التي يصدرها الأفراد في شكل كتب غير دورية.

٤- قيام بعض الأنظمة الحاكمة في العالم العربي بالتشجيع على إصدار صحف عربية في المهجر، لتكون صوتا غير رسميا يعبر عن سياساتها ويدافع عن مواقفها ويتصدى المعارضين لها، كذلك فإن بعض الأنظمة العربية تستخدم الصحف العربية المهاجرة كسلاح إعلامي في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها.

وهناك العديد من الأمثلة التي تؤكد هذه الحقيقة، فالنظام الليبي قام بإصدار مجلة (الموقف العربي) في قبرص، في حين قام النظام العراقي بإصدار مجلتي (الطليعة العربية) و(الوطن العربي) في باريس ، كما شجع على إصدار مجلتي «الدستور» و«التضامن» في لندن، وقامت سوريا بإصدار جريدة«الشام» ومجلة «الفرسان» في باريس، كما مولت الحكومة الكويتية إصدار جريدة «صوت الكويت الدولي» في لندن. بالإضافة إلى العديد من الأمثلة الأخرى التي تؤكد أنه كان لبعض الأنظمة العربية مصلحة في تشجيع إصدار بعض الصحف العربية في المهجر.

٥- وإذا كان الطابع السياسي يغلب على الأسباب الأربعة السابقة لهجرة الصحافة العربية، فإن الطابع الإقتصادي قد غلب على هجرة بعض الصحفيين العرب إلى بعض دول الخليج العربية.

فقد شهدت السبعينات نوعا آخر من الهجرة الصحفية العربية، حيث تدفقت أعداد كبيرة من الصحفيين اللبنانيين والمصريين إلى المجتمعات النفطية

العربية في الخليج ، وقد كانت هذه الهجرة في غالبها الأعم، هجرة صحفيين وليست هجرة صحف، ويكاد يختفي منها الطابع السياسي، فهي هجرة إقتصادية بحته، وهى أيضا هجرة مؤقتة لتحسين الدخل من ناحية الصحفيين اللبنانيين والمصريين، وللإستفادة بالمهارات والكفاءات المهنية من جانب المجتماعات الخليجية التي تعاني من نقص في بعض مجالات المهنة الصحفية.

لذلك فإن هذه الهجرة أقرب إلى أن تكون ضمن النسيج العام لظاهرة هجرة العمالة العربية إلى منطقة الخليج، أكثر من أن تكون ضمن ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة، خاصة وأن هذه الهجرة إلى الخليج تقل بالتدريج بحيث يتوقع أن تختفي تماما بعد سنوات قليلة بعد توفر الكفاءات الصحفية المحلية في المجتمعات الخليجية . ومن المهم الإشارة إلى أن هجرة الصحفيين المصريين إلى الدول النفطية سواء في الخليج أو العراق أو ليبيا، لم تكن تخلو من طابع سياسي، وإن كان محدودا ، فبعض الصحفيين المصريين المعارضون لاتفاقية كامب ديفيد، وجدوا مجالا للتعبير عن وجهات نظرهم في العديد من صحف الخليج، خاصة وأن غالبية الصحف الخليجيةاتخذت موقفاً معارضاً لهذه الاتفاقية كرد فعل لمعارضة الحكومات الخليجية للسلام المصري الإسرائيلي في ذلك الوقت.

أما هجرة بعض الصحفيين المصريين إلى العراق وليبيا ، فيمكن فهم دوافعهم رغم عدم وجود مناخ ليبرالي في هذين البلدين، للخلاف السياسي الذي كان قائما بين النظامين العراقي والليبي وبين نظام الرئيس أنورالسادات في مصر، وهذا الخلاف دفع الدولتين إلى تشجيع القوى المعارضة لحكم الرئيس السادات فأتاحا للصحفيين المصريين المعارضين فرصة التعبير عن أفكارهم مادامت لاتتعارض مع سياسات النظام القائم في العراق أو ليبيا ، بدليل أنه مع ظهور أول بادرة للتقارب بين النظام الحاكم في العراق وبين الرئيس أنورالسادات في الفترة الأخيرة من حكمه، انتهت ظاهرة الهجرة الصحفية المصرية إلى العراق! وقد حدث نفس الشيء تقريبا مع ليبيا ...

رابعاً : هجرة مؤقتة أم هجرة دائمة

إذا استثنينا صحف الجاليات العربية في المهجر، وكذلك مايسمي خطأ بالطبعات الدولية لبعض الصحف العربية التي تصدر داخل الوطن العربي، لتبين لنا أن كافة الصحف العربية التي تصدر في المهجر ليست صحفا عربية دولية، وإنما هى صحف عربية مهاجرة.!

وبذلك نصل إلى التساؤل الأخير...

ما مصير هذه الصحافة العربية المهاجرة ؟ أتعود الى أرض الوطن؟ أم تستمر في المهجر لفترة أخرى، قد تطول أو تقصر؟ أم تستمر هناك إلى الأبد؟

وباختصار، هل الهجرة الحالية للصحافة العربية هجرة مؤقتة أم هجرة دائمة

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال الملاحظات التالية :

١- لقد تبين لنا أن السبب الرئيسي في الهجرة الحالية للصحافة العربية هوافتقاد بعض الصحف والصحفيين العرب لإمكانية التعبير عن أفكارهم ومواقفهم بحرية داخل أقطارهم العربية، وذلك لخلافهم مع الأنظمة الحاكمة في هذه الأقطار.

لذلك فإن عودة هذه الصحف، وكذلك الصحفيين الذين أصدروها أوعملوا بها، رهن بتوفر مناخ ديموقراطي يسمح بحرية التعبير عن الرأي الآخر، وبإقرار حق الاختلاف مع الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية التي تنتمي إليها هذه الصحف وألئك الصحفيين.

وتقدم لنا التجربة المصرية دليلاً عمليا يؤكد صحة هذا التصور، إذ أن توفر قدر من المناخ الديموقراطي في مصر، بعد مصرع الرئيس أنور السادات وتولية الرئيس حسني مبارك لمقاليد الحكم في البلاد، أدى إلى توقف معظم الصحف المصرية المهاجرة، وعودة غالبية الصحفيين المصريين إلى أرض الوطن.

كذلك فإن التجربة التاريخية للصحافة العربية في هجرتها الأولى خلال القرن

التاسع عشر، تقدم لنا العديد من الأدلة التي تؤكد أن الصحافة العربية لم تعرف طريقها إلى الهجرة، إلا عندما افتقدت الصحافة حريتها، فإذا ما توفرت هذه الحرية، انتفت مبررات الهجرة.

وأرجو أن لا نتهم بالتجاوز إذا قلنا أن نتائج هذه الدراسة تصيغ لنا القانون العلمي التالي :

يوجد إرتباط وثيق بين درجة الحريات الصحفية في مجتمع ما وبين ظاهرة الهجرة الصحفية فكلما زادت مساحة الحريات الصحفية في المجتمع كلما قلت نسبة الصحف المهاجرة، وكلما قلت مساحة الحريات الصحفية، كلما زادت نسبة الصحف المهاجرة.

ونتصور أن المنطقة العربية في ظل المتغيرات الدولية الجارية، يمكن أن تشهد بدورها العديد من أشكال التطور الديموقراطي، والتي من شأنها أن تزيد من مساحة الحريات الصحفية في العديد من الأقطار العربية، ولعل بشائر هذا التطور وإرهاصاته أخذت تبدو للعيان، فقد سمحت بعض الأنظمة العربية بالتعدد الحزبي، واصبح لكل حزب صحفه المعبرة عنه، كما هو الشأن في مصر والمغرب وتونس والأردن واليمن الموحدة، ورغم انتكاسة تجربة التعددية في السودان والجزائر، فإن الدلائل كلها تشير إلى أنها انتكاسة مؤقتة، ورغم عدم وجود تعددية حزبية في منطقة الخليج، فلا خلاف على أن الصحافة تتمتع في هذه المنطقة بمساحة غير قليلة من الحرية، ساعد عليها الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية في هذه المجتمعات، فمن الصعب إنكار المساحة الكبيرة من الحرية التي تتمتع بها الصحافة الكويتية، كما أن إصدار أنظمة الحكم الثلاثة في المملكة العربية السعودية يعتبر خطوة هامة على هذا الطريق . وفي اعتقادي أن هذه المتغيرات، لو أتيحت لها آفاق النمو والتطور الطبيعي الهادئ، لما بقيت في المهجر صحيفة عربية واحدة .

٣- لقد أدى تفجر الحرب الأهلية اللبنانية إلى تعرض معظم الصحف والصحفيين

اللبنانيين بمختلف اتجاهاتهم، لضربات موجعة من الميلشيات اللبنانية المسلحة المخالفة لها في الرأي، وهو الأمر الذي دفع معظم الصحف والصحفيين اللبنانيين إلى الهجرة. لذلك فإن توقف الحرب الأهلية اللبنانية واستقرار الأوضاع في لبنان وتدعيم مواقع الشرعية اللبنانية على كافة الأراضي البنانية، من شأنه أن يشجع على عودة الكثير من الصحف والصحفيين اللبنانيين إلى أرض الوطن.

٣- هناك نوع آخر من الصحف والصحفيين العرب الذين اضطروا إلى الهجرة من بلادهم بسبب تدخل قوة خارجية أجنبية أو عربية، حالت بينهم وبين حق التعبير عن أفكارهم ومواقفهم. فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، حول معظم الصحف الفلسطينية إلى صحف مهاجرة، وكذلك دفع التواجد السوري في لبنان بالعديد من الصحف والصحفيين اللبنانيين المعارضين لهذا التواجد إلى الهجرة، كذلك فإن الاحتلال العراقي لدولة الكويت حول جميع الصحف الكويتية إلى صحف مهاجرة. لذلك فإنه بمجرد إنهاء الاحتلال العراقي للكويت، انهت الصحافة الكويتية هجرتها، وعادت إلى الصدور من أرض الوطن. كذلك فإن إقامة كيان فلسطيني مستقل على أي جزء من أرض فلسطين، من شأنة أن يدفع العديد من الصحف والصحفيين الفلسطينيين إلى العودة إلى بلادهم. كذلك فإن خروج الجيش السوري من لبنان واستقرار الأوضاع للشرعية اللبنانية من شأنه أيضا أن يفتح طريق العودة أمام الكثير من الصحف والصحفيين اللبنانيين في المهجر.

٤- إن وجود قوانين للمطبوعات في العديد من البلدان العربية، تحول بين الأفراد وإصدار الصحف، دفع بالعديد من الصحفيين العرب الراغبين في إصدار صحف جديدة، إلى الهجرة وإصدار صحفهم من بعض دول المهجر وخاصة في لندن وباريس وقبرص، وهو الأمر الذي تجسده حالات العديد من الصحف المصرية التي تصدر من المهجر، مثل صحف «صوت العرب» و«كل الناس» و «العالم اليوم» و «البلاغ» و «الدعوة» وغيرها من الصحف. لذلك فإن تعديل

قوانين المطبوعات في بعض البلدان العربية بما يسمح بإلغاء القيود التي تحول بين الأفراد وإصدار الصحف من شأنه أن يقضي على هذه الظاهرة، خاصة وأن عدداً غير قليل من هذه الصحف، ليس بينها وبين النظام الحاكم في بلدها إية خلافات، وكثير ما يُسمح لبعض هذه الصحف بالطبع والتوزيع في الداخل، بشرط أن يخضع لرقابة مسبقة على النشر، شأنه في ذلك شأن الصحف الأجنبية القادمة من الخارج.!

٥- وهناك العديد من الصحف العربية التي تصدر في المهجر بتشجيع ورعاية وتمويل من بعض الأنظمة العربية، لتكون صوتاً غير مباشراً يعبر عن سياسات هذه الأنظمة ويدافع عن مواقفها ويتصدى للمعارضين لها، وسلاح إعلامي في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها، وهو الأمر الذي تجسده حالات صحف مثل «الموقف العربي» و«العرب» و«الليبية» و«الطليعة العربية» و«الدستور» و«كل العرب» و«التضامن» و«العراقية» و«الشام» و«الفرسان» و«السورية» و«صوت الكويت الدولي» و«الكويتية» وغيرها من الصحف التي تعبر عن أنظمة عربية أخرى ويرتبط بهذه الظاهرة، ماسبق وأثبته «المؤلف» بالدلائل القاطعة، سواء بالدراسة الإحصائية للمساحات الإعلانية في الصحف المهاجرة، أو من خلال حواراته مع رموز الصحافة العربية المهاجرة، إذ يكاد يكون مستحيلاً أن تعتمد صحيفة مهاجرة على التمويل الذاتي، أي من التوزيع والإعلان، فإن الأغلب الأعم من الصحف العربية المهاجرة تعيش على الدعم المباشر القادم إليها من الأنظمة العربية ! لذلك فإن توقف أو استمرار هذا النوع من الصحف، يرتبط بتوقف أو استمرار الدعم القادم إليها من الأنظمة العربية، ولكن هذا بدوره يتوقف أيضا على توقف أو استمرار ما نسميه «بالحرب الباردة العربية» و«الصراع العربي العربي»! ونتصور أنه لو أمتدت رياح المتغيرات الدولية، وأصابت المنطقة العربية ببعض من مؤثراتها، سواء في شكل نمو التيارات الديمقراطية وتزايد المشاركة الشعبية في الحكم، والوصول إلى حل -ولو

العربي الإسرائيلي، عبر محادثات السلام الجارية بين العرب وإسرائيل، فسوف تزول العديد من أسباب الحرب الباردة العربية، وخاصة في ظل هيمنة القطب الواحد على النظام الدولي، واعتقاد هذا القطب بأن ضمان مصالحه مرتبط باستقرار المنطقة وإزالة الألغام السياسية المزمنة بها. وإذا قدر لهذه المتغيرات أن تنمو وتستمر، فقد يأتي يوم تجد فيه بعض الأنظمة العربية إنها غير محتاجة لخدمات هذا النوع من الصحف العربية المهاجرة، فإذا ماتوقفت عن تمويلها، لأغلقت هذه الصحف على الفور! والدليل العملي على ذلك، أنه بخروج العراق -ولو مؤقتا- من حلبة الصراع العربي العربي بعد هزيمتة في حرب الخليج، وعجزه عن تمويل الصحف المؤيدة له بسبب الحصار الإقتصادي المفروض عليه فقد توقفت عن الصدور كافة هذه الصحف..! وقد لوحظ أن البعض من أصحاب وكتاب الصحف المتوقفة، بدأوا يغازلون الطرف الأخر، ولمح البعض منهم عن استعداده لتغيير الولاء، وأن يضعوا صحفهم وأقلامهم في خدمة الجانب المنتصر..! ولكنهم حتى دخول هذا الكتاب إلى المطبعة، لم يتلقوا رداً، أو حتى إشارة باحتمال الرد في المستقبل! وأعتقد أنهم لن يتلقوا مثل هذه الإشارة .. والسبب أن هذا الجانب المنتصر لا يجد نفسه في حاجة إلى خدماتهم ..! وأتصور، أنه لوحدث ماسبق وتوقعناه، وانتهت الحرب الباردة العربية، لوجدت الأنظمة العربية، إنها في غير حاجة إلى خدمات صحف المهجر «المؤيدة» أيضاً ..!

وقتها ستكون الصحف العربية المهاجرة أشبه بجيش يحارب معركة وهمية، وسيكون الكتاب المهاجرون أشبه بجنود يحاربون أعداء غير موجودين..!

٦- أما الهجرة الصحفية الإقتصادية لبعض الصحفيين العرب، والتي تمثلها هجرة أعداد من الصحفيين اللبنانيين والمصريين إلى المجتمعات النفطية في الخليج، فقد تبين أن هذه الهجرة مؤقتة، هدفها محصور في تحسين الدخل من جانب الصحفيين المهاجرين، والاستفادة من بعض الكفاءات والخبرات المهنية العربية من جانب الصحف الخليجية، التي تعاني من نقص في بعض

مجالات المهنة الصحفية، ويلاحظ أن هذه الهجرة تقل بالتدريج، ويتوقع أن تختفي تماماً بعد سنوات قليلة حين تتوفر الكفاءات الصحفية الخليجية المحلية.

٧- تقدم لنا التجربة التاريخية للصحافة اللبنانية المهاجرة، سابقة هامة، وذلك حين استقر عدد من الصحفيين اللبنانيين الذين هاجروا إلى مصر خلال القرن التاسع عشر، وأقاموا دورا صحفية، مازال بعضها حيا حتى الآن، وأكبر مؤسستين صحفيتين في مصر، هما دار الأهرام التي أسسها الأخوين سليم وبشارة تقلا في عام ١٨٧٦م، ودار الهلال التي أسسها چورچي زيدان في عام ١٨٩٢م ومما يدعم هذا الإتجاه أن التقدم الهائل في تكنولوچيا وسائل المواصلات ووسائل الاتصال في أوروبا، يضع بين يدي الصحف اللبنانية المهاجرة إمكانات لاحدود لها، سواء في الحصول على الأخبار والمعلومات، أو في الوصول إلى القارئ في أى مكان داخل العالم العربي بأسرع وأرخص وأكفأ مما لو كانت هذه الصحف تصدر من لبنان. وهو الأمر الذي يشير إلى احتمال إستقرار بعض الصحف العربية المهاجرة في أرض المهجر، وأن تتحول هجرتها، من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة.

المحتويات

المؤلف في سطور

❋ أستاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة

❋ تخرج في قسم الصحافة بجامعة القاهرة في عام ١٩٦٣م.

❋ عمل في الصحافة في الفترة من عام ١٩٦٣ - ١٩٧٥م.

❋ حصل على الماجستير في الصحافة (١٩٧٢م) والدكتوراه في الإعلام (١٩٧٥م).

❋ عضو هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة القاهرة منذ عام (١٩٧٥م).

❋ أستاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة (١٩٨٧ - ١٩٨٨م) و (١٩٩٢م -

❋ المستشار الصحفي لجامعة القاهرة (١٩٨٧ - ١٩٨٨م).

❋ رئيس تحرير جريد صوت الجامعة (١٩٨٤ - ١٩٨٨م) و (١٩٩٢ -)

❋ عمل أستاذاً زائراً ومعاراً في: مركز التدريب الصحفي بمؤسسة تومسون ببريطانيا (ربيع وصيف ١٩٧٧م)، وقسم الإعلام بجامعة الملك عبد العزيز بجدة (١٩٨٠ - ١٩٨٤م)، وقسم الصحافة بجامعة قطر (خريف ١٩٨٥م وشتاء ١٩٨٦م) ومعهد الدراسات الدبلوماسية بالرياض (١٩٨٨ - ١٩٩٢م).

كتب للمؤلف

١ - الصحافة وقضايا الفكر الحر في مصر (كتاب الإذاعة والتليفزيون) ١٩٧٤م.

٢ - أزمة الديموقراطية في الصحافة المصرية (مكتبة مدبولي) ١٩٧٦م.

٣ - أزمة الفكر القومي في الصحافة المصرية (دار الفكر والفن) ١٩٧٧م.

٤ - عصر التنوير الصحفي (دار العربي للطباعة والنشر) ١٩٧٨م. (طبعتان)

٥ - فن الخبر الصحفي (عالم الكتب) ١٩٨١م. (٥ طبعات)

٦ - فن الكتابة الصحفية (عالم الكتب) ١٩٨٢م. (٤ طبعات)

٧ - الصحافة العربية المهاجرة (مكتبة مدبولي) ١٩٨٥. (طبعتان)

٨ - الصحافة المتخصصة (عالم الكتب) ١٩٨٦م.

٩ - النظم الصحفية في الوطن العربي (عالم الكتب) ١٩٨٧م.

١٠- مدخل إلى علم الصحافة (عالم الكتب) ١٩٨٨م. (طبعتان)

١١- إنهيار النظام الإعلامي الدولي (أخبار اليوم) ١٩٩١م.